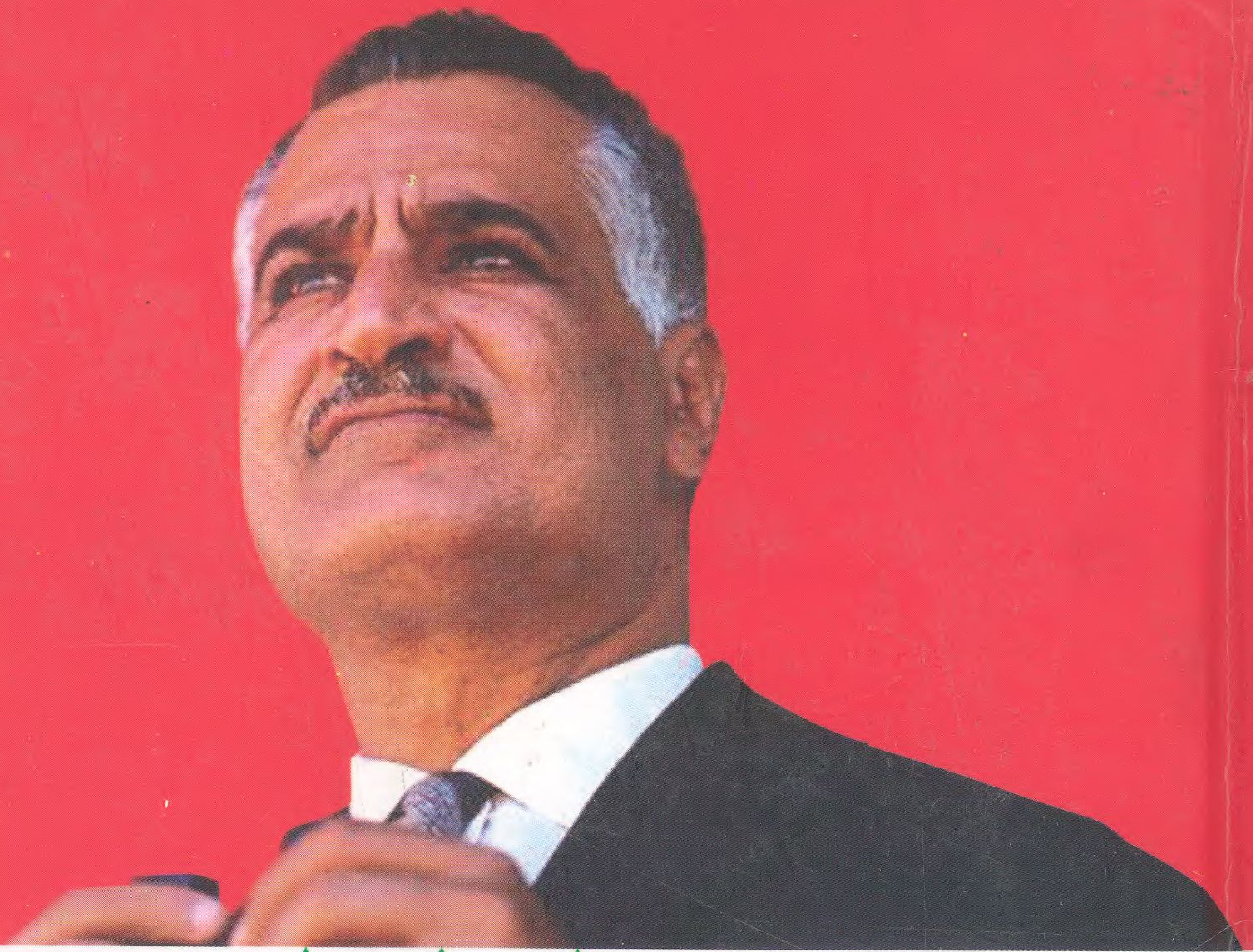




GAMAL A. AL NASSER

جمال عبد الناصر

رؤية متعددة الزوايا

- عبد القادر ياسين (تحرير)
- أحمد بهاء الدين شعبان
- د. عبد الكريم العلوجي
- خالد سعيد
- معالى أحمد عصمت
- محمد حسنى
- أحمد جابر
- أسماء الغرباوى
- مروة كمال
- عبد الغفار شكر
- د. عبد التواب مصطفى
- صلاح زكى أحمد
- أحمد شرف
- فتحى عبد العليم
- ناصر حجازى
- سوزان عاطف محمد
- خالد زكى خالد
- عبد العال الباقورى
- عبد الخالق فاروق
- هدى فاروق
- كمال رمزى
- رشا حسنى
- محمد بدر الدين
- د. أشرف محمد أحمد إسماعيل
- عاصم محمد على حسنى الرزاز
- عدلى صادق
- عز الدين نجيب
- رضوى عبد القادر
- د. سامى يوسف أحمد
- نعيمة عبد ربه أبو مصطفى
- ابتسام لطفى
- ياسمين حلمى العايدى
- صفاء شلبى
- منى محروس

دار الكتاب العربي
دمشق - القاهرة

جمال عبد الناصر

رؤية متعددة الزوايا

اسم الكتاب: جمال عبد الناصر:رؤية متعددة الزوايا
اسم المؤلف: عبد القادر ياسين وآخرون
المراجعة اللغوية والتدقيق: طه عبد الرؤوف سعد
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية: ٢٧٣٤٨
الترقيم الدولى: 977-376-364
التنفيذ الفنى: أحمد وليد ناصيف
الإشراف الفنى: محمد وليد ناصيف
الإشراف العام: أ. أسعد بكر كوسا

تطلب كافة منشوراتنا:
حلب: دار الكتاب العربى - الجميلية أمام مسرح نقابة الفنانين - ت: ٢٢٥٦٨٧٠
دمشق: مكتبة رياض العلبى - خلف البريد - ت: ٢٢٣٦٧٢٨
مكتبة النورى - أمام البريد - ت: ٢٢١٠٣١٤
مكتبة عالم المعرفة - جسر فيكتوريا - ت: ٢٢٢٨٢٢٢
مكتبة الفتال - فرع أول - ت: ٢٤٥٦٧٨٦
فرع ثانى - ت: ٢٢٢٢٣٧٣

الطبعة الأولى
٢٠٠٨

سوريا- دمشق - الحجاز - شارع مسلم البارودى تلفاكس: ٢٢٣٥٤٠١ ص.ب ٢٤٨٢٥
مصر - القاهرة - ٥٢ شارع عبد الخالق ثروت - شقة ١١ تلفاكس: ٢٣٩١٦١٢٢/٢٣٩٢٣٦٧١
لبنان - تلفاكس: ٠٥/٤٣٤١٨٦ تليفون: ٠٣/٦٥٢٢٤١ - ص.ب ٣٠٤٣ الشويفات
E-mail:darkitab2003@yahoo.com
E-mail:darkitab-Nassif@hotmail.com

جمال عبد الناصر

رؤية متعددة الزوايا

. عبد القادر ياسين (تحرير) . عبد الغفار شكر . عبد العال الباقورى . عبد الخالق فاروق . عدلى صادق

. أحمد بهاء الدين شعبان. د. عبد التواب مصطفى. صلاح زكى أحمد . محمد بدر الدين . كمال رمزى . عز الدين نجيب

. د. عبد الكريم العلوجي . أحمد شرف . د. أشرف محمد أحمد إسماعيل. د. سامى يوسف أحمد. فتحى عبد العليم. محمد حسنى

. خالد سعيد . رضوَى عبد القادر . عاصم محمد على حسنى الرزاز. ناصر حجازى . هدى فاروق . أحمد جابر

. معالى أحمد عصمت . رشا حسنى . سوزان عاطف محمد . مروة كمال . خالد زكى خالد . أسماء الفرياوى

. نعيمة عبد رَبُّه أبو مصطفى . ابتسام لطفى . ياسمين حلمى المايدى . صفاء شبلى . منى محروس

الطبعة الأولى

الناشر

دار الكتاب العربى

٢٠٠٨

المقدمة

"فى الليلة الظلماء يُفتَقد البدر"

فى هذا العصر الردىء، نترحم على عبد الناصر وعصره. وإن كان هذا الكتاب أبعد ما يكون عن التصنيم، ومن باب أولى فإن هذا الكتاب لا يتسقط الأخطاء، أو يضخمها.

فى الذكرى التسعين لميلاد الزعيم الراحل، جمال عبد الناصر (٢٠٠٨/١/١٥)، يصدر هذا الكتاب، الذى يلقى حزمةً من الأضواء على حياة، وأفكار، ومواقف عبد الناصر، فى شتى المجالات. بما يقترب بالكتاب من العمل الموسوعى، وأقول يقترب، لأن أربعة فصول من ٣٨ هى مجموع الفصول المقررة لهذا الكتاب لم ينجزها الإخوة المكلفون بها، وهى حول عبد الناصر والتعليم، والمرأة، وفن الغناء، فضلاً عن حروب عبد الناصر. سامح الله المقصرين!

فى سبيل تقديم أوفى وأوضح صورة بانورامية عن هذا الزعيم الظاهرة، تم تقسيم الكتاب إلى سبعة أبواب، غطى أولها تكوين عبد الناصر، وتوزع إلى خمسة فصول، جاء أولها عن "دعائم الفكر عند عبد الناصر"، للدكتور أشرف محمد أحمد إسماعيل، وثانيها بعنوان "عبد الناصر الإنسان"، لعدلى صادق، وثالث فصول الباب الأول عن "عبد الناصر مثقفاً"، لأحمد بهاء الدين شعبان، فيما غطت ابتسام لطفى الفصل الرابع لكيفية معالجة "الأهرام" القاهرية لأحداث مارس/ آذار ١٩٥٤ فى مصر، وجاء آخر فصول الباب الأول، حاملاً عنوان "صورة عبد الناصر الذهنية لدى إسرائيل"، وتولى أمره خالد سعيد.

انتقل الباب الثانى إلى "الثورة"، بدءاً بمقدمات حركة الجيش، التى رصدها عاصم محمد على، فيما تولت سوزان عاطف محمد تقديم سيرة "رفاق عبد الناصر"، فى "مجلس قيادة الثورة"، تاركةً لمروة كمال مهمة رصد ملابسات مغادرة كل منهم سدة السلطة.

أما الباب الثالث "عبد الناصر والأحزاب"، فبدأ بالإخوان، لفتحى عبد العليم، ثم الحركة الشيوعية المصرية، لعبد القادر ياسين، فحزب البعث، لعبد العال الباقورى، إلى "حركة القوميين العرب"، لسامى أحمد، وختم عبد الغفار شكر بفصل عن "تنظيمات عبد الناصر"، بدءاً من "هيئة التحرير"، إلى "الاتحاد القومى"، فالاتحاد الاشتراكى، قبل أن يتوسع فى الكتابة عن "التنظيم الطليعى"، و"منظمة الشباب".

البـــاب الأول

الفصل الأول

دعائم الفكر عند عبد الناصر

د. أشرف محمد أحمد إسماعيل

دعائم الفكر عند عبد الناصر

غنى عن القول: إن الفكر أو النظرية، أو الأيديولوجيا، مسألةُ محفوفةٌ بالمخاطر، خاصةً إذا تحولت النظرية، أو الأيديولوجيا إلى نوع من المذهبية الضيقة، تحتكر لنفسها، أو تتصور فى نصوصها قدسيةً، تعلو على حركة الواقع، أو جعلت من بنائها نسقاً مغلقاً، أو تجريداً نهائىّ لقوانين التطور التاريخى والاجتماعى.

فالنظرية، أو الأيديولوجيا الإيجابية المنفتحة، تتضمن محددات تسبق الممارسة فى الواقع، ثم تغنى بدروسها. وهى إطار فكرى مرتبط، نشأةً ووظيفةً، بمصلحة جماعةٍ معيَّنة، تصوغ أهدافها، ومُثلها العليا، فى نطاقٍ زمانٍ ومكانٍ بعينه، وتقوم بتجديده وتفعيله.

وتأتى هذه الدراسة لكشف الروابط الكامنة، وجدل علاقة عبد الناصر بالفكر الدينى، والفكر القومى، وكذلك الاشتراكى، وتأثير تلك الأفكار على صقل شخصيته، والتأثير على مواقفه.

يقول عبد الناصر، "أذكر أننى أعجبت فى طفولتى بعددٍ كبيرٍ من الأبطال... لقد أعجبنى غاندى كثيراً، وعندما كنت صبىّ، أتلقى دروس الديانة فى المدرسة...استحوذ سيدنا محمد (عليه الصلاة والسلام) على كل إعجابى، وتقديرى، فقد كان قائداً، وزعيماً، كرس حياته لخدمة قومه، وتحريرهم من ظلمة الجاهلية وظلالها. ومنذ عام ١٩٣٤، بدأت أقرأ الكثير عن مصطفى كامل ... قرأت تاريخ حياته، ومقالاته الوطنية الحماسية، ثم شرعت فى قراءة مؤلفات توفيق الحكيم، والدكتور طه حسين، وكنت أهتم اهتماماً خاصّاً، بقراءة كل ما يتصل بتاريخ مصر، منذ القرن التاسع عشر، بالإضافة إلى ذلك، قرأت مجموعة كبيرة من القَصص، والتراجم، والأسفار"(٢).

لقد كان عبد الناصر واسع الاطلاع، خاصة وهو طالب فى الكلية الحربية، وبخاصة الكتب الأجنبية، مثل :"الجنود ورجال الدولة" لأميل لودفينج، و"لورانس فى شبه الجزيرة العربية"، لروبرتسون، و"الأزمة الدولية"، لونستون تشرشل(٣)، وكلها أسهمت فى البناء الفكرى المبكر لعبد الناصر.

يذكر عبد الناصر: "كنت أجد متعةً، عند قراءة الكتب عن الثورة الفرنسية...أعجبنى فولتير، وقرأت لتشارلز ديكنز، وعندما كنت طالباً بالمدرسة الابتدائية، ساءنى أن أقرأ فى كتاب التاريخ، أن نابليون قد غزا مصر، وأنه قد وضع مدفعه فوق تلال المقطم، وأمطر القاهرة بوابل من القنابل" (٤).

التحق عبد الناصر بالكتيبة الثالثة مشاة، ذهب الى السودان، فى ديسمبر/ كانون الأول ١٩٣٩، وفى عام ١٩٤٢، عاد عبد الناصر إلى القاهرة، وعمل مدرساً بالكلية الحربية، بعد أن رقى إلى رتبة "اليوزباشى" (النقيب)، ثم التحق بكلية أركان حرب، وتخرج فيها، عام ١٩٤٨، ليرقى إلى رتبة "الصاغ أركان حرب" (الرائد)، ثم عين مدرساً بمدرسة الشؤون الإدارية، عام ١٩٤٨، وخلال تلك الأيام رأى جمال عبد الناصر أن زملاءه الضباط فى حاجة إلى تنظيم، فقرر أن يكون الاسم الذى يطلقونه على أنفسهم "الضباط الأحرار"، وخلال فترة حياته تأثر عبد الناصر بالعديد من الرؤى والأفكار منها، الدينى، والقومى، والاشتراكى.

أولاً: الفكر الدينى:

إن الدين عمل جماعى، لا يخلو منه مجتمعٌ من المجتمعات، فهو سلوكٌ عام، يضم كافة الأفراد، وعادة ما يفرض عليهم فرضاً، حيث يساعدهم على التخلص من إحباطاتهم الدنيوية، فى محاولاتهم الحصول على الغايات الحتمية فى الخير، والمحبة، والجمال، لأنه يعطى إطاراً ميتافيزيقياً لعالمِ الحقائق، يحاول فيه الإنسان الوصول إلى السعادة المطلقة. ولم يقدم الدين، عبر العصور، الشعائر، والطقوس التى تساعد على توفير الراحة النفسية للأفراد، والوسائل التى تقوى الاعتقاد فحسب، بل، أيضاً، يقدم تفسيرات فكرية، تسهم فى تكوين الحس الأخلاقى. وقد اهتمت الناصرية بالتمييز بين المشكلات المتعلقة بنشأة الديانات، وروحانيتها، وبين التى تعنى بوظيفتها، لأن صدق المعتقدات، أو زيفها، أمرٌ يخص الميتافيزيقا، وحدها (٥).

أما بالنسبة لنشأة عبد الناصر الدينية، فلم تكن بالشكل التقليدى، المألوف فى ذلك الوقت، حيث يتردد على كتاتيب تحفيظ القرآن، شأن كثير من الأسر المصرية، ولم تصل إلينا أى أخبار عن التحاقه بأحد المساجد، فالسياسة استحوذت عليه، والقضية الوطنية كانت شغله الشاغل، وهمه الثقيل(٦).

إن الله، الذى أودع الإنسان إنسانيته، منحه الإدارة التى يتحتم عليه بها أن يحمى وديعة الله، وأن يصونها، وأن يعز كرامتها.

وفى ٣ يونيو/ حزيران ١٩٦١، قال عبد الناصر: "إن الارتباط بين الدين، والوطنية، وثيقٌ،

ومتين، فكل منهما دعوةُ دين، وكل منهما انتفاضةٌ وطنية، وهما فى الحقيقة، نداءٌ إلى الحرية، أحدهما من نور الله، والثانى من انعكاس هذا النور على ضمائر البشر"(٧).

مع مسيرة الحياة بدأ الاتجاه نحو التدين يبرز فى حياة عبد الناصر، و مهما قيل فإن أصدق ما يقال عن ذلك، ما رواه "الضباط الأحرار"، رفاق السلاح، الذين كانوا ينتمون إلى جماعة الإخوان المسلمين، ويروى أحدهم (عبد المنعم عبد الرؤوف) أنه قام بعرض فكرة الإخوان المسلمين على اليوزباشى جمال عبد الناصر، والملازم أول كمال الدين حسين، بتكليف من الإمام حسن البنا، الذى نادى بنشر فكر الجماعة بين ضباط الجيش. وكان أول اجتماع بشأن هذا الانضمام قد عقد بمنزل عبد المنعم عبد الرؤوف، بالسيدة زينب، بحضور الصاغ محمود لبيب، وكيل جماعة الإخوان المسلمين، وتكررت هذه الاجتماعات. ومما يقوم دليلاً على ثقة هؤلاء فى جمال عبد الناصر، عقد اجتماعات متكررة فى بيته، فى منطقة تقاطع شارع أحمد سعيد بشارع رمسيس (الملكة نازلى سابقا)، طيلة السنوات من ١٩٤٤- ١٩٤٨، من هنا تكونت خلية سرية تابعة لتنظيم الإخوان المسلمين داخل القوات المسلحة، مكونة من سبعة ضباط هم: عبد المنعم عبد الرؤوف، جمال عبد الناصر، كمال الدين حسين، مسعد توفيق، خالد محيى الدين، حسين حمودة، صلاح خليفة (٨).

لقد اتصل صلاح خليفة بعبد الناصر، وخالد محى الدين، وذهبا معه إلى بيت قديم، فى حى الدرب الأحمر، قريبًا من السيدة زينب، وقابلوا عبد الرحمن السندى، المسؤول الأول للجهاز السرى للإخوان، فى ذلك الحين، وحلفوا يمين الولاء للجماعة، بعد أن وضعوا أيديهم على مصحفٍ، ومسدس، وأعلنوا بيعتهم التامة الشاملة لجماعة الإخوان المسلمين(٩).

تحدث عبد الناصر عن الدائرة الثالثة، التى امتدت عبر قارات، ومحيطات، والتى ضمت دائرة إخوان العقيدة، الذين اتجهوا معنا، أينما كان مكانهم تحت الشمس، إلى قبلةٍ واحدةٍ، وهمست، شفاههم الخاشعة بنفس الصلوات(١٠).

وذكر عبد الناصر: "حين أَسرح بخيالى إلى ثمانين مليوناً من المسلمين فى أندونيسيا، وخمسين مليوناً فى الصين، وبضعة ملايين من الملايو، وسيام، وبورما، وما يقرب من مائة مليون فى الباكستان، وأكثر من مائة مليون فى منطقة الشرق الأوسط، وأربعين مليوناً داخل الاتحاد السوفيتى، وملايين غيرهم فى أرجاء الأرض المتباعدة، الذين تجمعهم عقيدة واحدة، أخرج بإحساس كبير بالإمكانيات الهائلة التى يمكن أن يحققها تعاون بين هؤلاء المسلمين

جـمـيـعـاً، تعـاون لا يخـرج عن حـدود ولائهم، لأوطـانهم الأصليـة، بالطبع، ولـكنه يكفل لهم ولإخوانهم فى العقيدة قوة غير محدودة"(١١).

بعـد قـيام الثـورة، برز دور جـمـال عبـد الناصـر فى السيطرة على مقـدرات الأمـور، "لأن سيطرة جمال عبد الناصر على تنظيم الضبـاط الأحـرار مُحْكَمة، ثم إن هـذا التنظيم، بدوره، يسيطر على القوات المسلحة، وهى الأداة الوحيدة القادرة على إحداث التغيير. ومن هنا بدأت العلاقات تتعقد بين الإخوان المسلمين، وقيادة الثورة، فمن ناحيةٍ كانت هناك عـلاقات قديمة وطيدة، وصداقة قائمة على الثقة، ومن ناحيةٍ أخرى، وفى الظروف المستجدة، بعد قيام الثورة، فقد برزت للعيان تناقضات، وشكوك متبادلة بين الطرفين.

وتفاقمت المشاكل بين قيادة الثورة، ممثلة فى جمال عبد الناصر من جهة الحكم بالقرآن، فيـقـول :"أنا أحكم به من الآن، ولكن خطوة خطوة، لأن فى البلد أجانب، ومسلمين فاسـقـين، والأمـر يحـتـاج إلى تروٍّ وسيـاسـة"(١٢).وتصاعدت الأحداث، وبدأت حملة اعتقالات للإخوان المسلمين، منذ عام ١٩٥٤.

فقد وجهت للإخوان المسلمين ضربتان، الأولى: بعد محاولة اغتيال عبد الناصر، فى خريف ١٩٥٤، وهناك قول إن هذه المحاولة مسرحية مفبركة، لتوفير مبرر لضرب الإخوان المسلمين، وأعدم فيها ستة، والباقون اعتقلهم، اعتقالات طويلة الأمد، ثم خرج سيد قطب، وحـاول أن يقـيم تنظيـمـاً سـرياً، انكشف أمـره، سنة ١٩٦٥، وحـوكم سنة ١٩٦٦، ونفـذ فـيـه الإعدام، هو وبعض رفاقه، والباقون صدرت ضدهم أحكام بالسجن. وعبد الناصر، بعد أن تخلص من الشيوعيين والإخوان فى " الضباط الأحـرار"، لاحظ أن هذين التنظيمين يمتلك كل منهما مشروعاً سياسياً، لذا لم تكن مصر تتسع لأكثر من مشروع سياسى واحد، هو مشروع عبـد الناصـر، ومن هنا بطش بالإخوان والشيوعيين، على حدٍّ سـواء، رغم أنه متـأثر، فكرياً وسياسياً، بالإخوان والشيوعيين، فى آن(١٣).

ويضـيف مـعـروف الخـضـرى:"من الثـابت أن الـذى أطـلق الرصـاص لم يـكن محـمـود عبد اللطيف، كما ادعى جمال عبد الناصر، ومجموعته، وأن الأمر كان مدبراً لإلصاق الحادث بالإخوان المسلمين، للتخلص منهم، ولم يكن الغرض هو التخلص من الإخوان المسلمين فحسب، بل التخلص من محمد نجيب، أيضاً، واعتقاله هو الآخر".(١٤).

يتضح دور الفكر الدينى عند عبد الناصر فى مجال التعبئة السياسية، فى المرحلة التى أعقبت هزيمة يونيو/ حزيران ١٩٦٧، حيث امتلأت خطب ووثائق عبد الناصر بالمترادفات الدينية، والدلالات اللفظية، مثل: إرادة الله، الجهاد الأكبر، والجهاد الأصغر، والإسلام، والإيمان بالله، والهزيمة قدر، والصبر، والثقة فى نصر الله، والأخوة الإسلامية، وغيرها. ولعل عنف الهزيمة، وعمق آثارها هو الذى ولد هذه التأكيدات على الدين، والشعور الدينى(١٥).

أما المرحلة الأولى (١٩٥٢-١٩٦٠)، وهى المرحلة التى تم فيها استخدام الدين من أجل تحويل الثورة إلى نظام، وإلى اكتساب الشرعية، لتقوم على مفاهيم وقيم التضحية، والجهاد، وتناهض الاستعمار، وتقضى على الإرهاب والتعصب، وتعمل على الوحدة العربية، وتحارب الطائفية، وتقف أمام الإلحاد، فقد استخدم الدين فى تأييد هذه القيم الثورية، ومن أجل الارتباط بالجماهير، وبعث القيم الأولى للدعوة الإسلامية.

فيما المرحلة الثانية (١٩٦١- ١٩٦٦)، بلغ استخدام الدين فى معارك التنمية الذروة، سواء فى البناء الاشتراكى، بعد قرارات يوليو/ تموز ١٩٦١، ومعارك الإسلام والاشتراكية، أو فى مقاومة "الحلف الإسلامى"، والرجعية العربية، والعاملين على محاصرة القوى الثورية العربية، وهذا يظهر الدين أسلوباً للدفاع عن النظام الاشتراكى ضد تهم الكفر والإلحاد، وهجوم على "الحلف الإسلامى"، باعتباره صورة أخرى لحلف بغداد الإسلامى.

أما فى المرحلة الثالثة (١٩٦٧- ١٩٧٠)، التى بدأت بهزيمة ١٩٦٧، فقد تم التركيز على قيم، مثل: الإيمان، والصبر، والقضاء والقدر، وتحول الدين من معركة خارجية إلى انفعالات وعواطف داخلية، وسادت بعض الاتجاهات المحافظة على الجانب الداخلى من ذات المؤمن، والأمل فى نصرٍ يأتى من وراء الحجب، وترتب على هذه المرحلة عدة تساؤلات، حول مدى إدراك عبد الناصر للدين عامة، وعن دوره فى التنمية والمجتمع خاصة(١٦).

لقد ظل عبد الناصر متديناً، حتى آخر يومٍ فى حياته، لكن قلما سيس الدين عنده، وإن كان وظفه فى رفع المعنويات والتعبئة، خاصةً فى زمن الاعتداءات الاستعمارية على مصر، وبالذات "العدوان الثلاثى"، عام ١٩٥٦ (١٧).

لقد تضاعف عدد المساجد فى عهد عبد الناصر، عشر مرات، فضلاً عن إنشاء محطة إذاعة القرآن الكريم، ومدينة البعوث الإسلامية، التى وفد إليها الطلبة المسلمون من كل أنحاء العالم، وتحملت الدولة، فى عهده، كل أعبائهم، ليدرسوا الدين الإسلامى، وأقام معاهد دينية،

وكليـاتٍ أزهـرية [١٨] ولكنه، فى الوقت نفسه، لم يعمل على تطبيق الفكر الدينى بشكلٍ عملى، واضطهد الإخوان المسلمين.

ثانياً، الفكر القومى:

يقول عبد الناصر: "بدأت طلائع الوعى العربى تتسلل إلى تفكيرى، وأنا طالب فى المدرسة الثانوية، عندما كانت مشاعرى تهتز وإحساساتى تتفاعل مع كل ما يدور فى الوطن العربى من أحداث، مثل ثورة العرب فى فلسطين، ثم الفظائع التى كان يرتكبها الفرنسيون فى سوريا، فهذا الشعور أملته ظروف تكوينى وتنشئتى، وغذاه شعورٌ عامٌ بالسخط والتحدى، اجتاح كل أبناء جيلى فى المدارس والجامعات، ثم انتقل إلى القوات المسلحة[١٩].

يذكر عبد الناصر، فى "فلسفة الثورة"، عام ١٩٥٣: "أنا أذكر فيما يتعلق بنفسى أن طلائع الوعى العربى بدأت تتسلل إلى تفكيرى وأنا طالب فى المدرسة الثانوية، أخرج مع زملائى فى إضرابٍ عام فى الثانى من شهر نوفمبر/ تشرين الثانى من كل سنة، احتجاجاً على (وعد بلفور)، لم أجد فى نفسى سوى أصداء العاطفة. ثم بدأ نوع من الفهم يخالج تفكيرى حول هذا الموضوع، لمَّا أصبحت طالباً فى الكلية الحربية، أدرس تاريخ حملات فلسطين، بصفةٍ خاصة، وأدرس بصفةٍ عامة تاريخ المنطقة، وظروفها، ثم بدأ الفهم يتضح، وتتكشف الأعمدة، التى ترتكز عليها حقائق، لما بدأت أدرس، وأنا طالب فى كلية أركان الحرب، حملة فلسطين، ومشاكل البحر المتوسط، بالتفصيل. ولما بدأت أزمة فلسطين كنت مقتنعاً، فى أعماقى، بأن القتال فى فلسطين ليس قتالاً فى أرضٍ غريبة، وهو ليس انسياقاً وراء عاطفة، وإنما هو واجبٌ يحتمه الدفاع عن النفس"[٢٠].

تبلورت القومية العربية فى تفكير عبد الناصر، سنة ١٩٥١، حين كان يدرس فى كلية أركان الحرب مشكلات الاستراتيجية الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط، ولأول وهلة اتضح لنا أن مصر، مثلها فى ذلك مثل كل جزء من أجزاء الوطن العربى، لا يمكن أن تضمن سلامتها إلا مجتمعة مع كل شقيقاتها فى العروبة، فى وحدةٍ متماسكة قوية"[٢١].

إن الدائرة العربية هى الأهم، امتزجت معنا بالتاريخ، وعانينا معها نفس المحن، وعشنا نفس الأزمات. وامتزجت هذه الدائرة معنا، أيضاً، بالدين.[٢٢] كما انفتح عبد الناصر، أيضاً، على الفكر العربى القومى، بكل معطياته الإيجابية، والمستقبلية، وبكل مقدماته النضالية، والوحدوية. لم يكن للقومية العربية حزبها فى مصر، عند الثورة وقبلها. فجاء عبد الناصر ليصبح حزبها والمساند لقوها النضالية كلها [٢٣].

هى المصالح، أيضاً، التى جعلت المفكرين والساسة وزعماء لا يشكون، لحظة واحدة، فى أهمية الوحدة العربية، وسياستها لتحقيق"القومية العربية"، للقضاء على النزاعات القبلية، والحركات العنصرية، والخلافات الطائفية، ولدحر الاستعمار(٢٤).

كان موقف عبد الناصر، فى دعمه للنضال العربى، فى أى موقع، موقفاً هو فى تحرر الأمة العربية الكامل من السيطرة الإمبريالية(٢٥).

التقط عبد الناصر ثلاثة مصادر للقوة العربية، أول هذه المصادر أننا مجموعة من الشعوب المتجاورة المترابطة، أما المصدر الثانى فهو أرضنا نفسها، ومكانها على خريطة العالم، ملتقى طرق العالم ومعبر تجارته، وممر جيوشه، يبقى المصدر الثالث، وهو البترول الذى يعتبر عصب الحضارة" (٢٦).

لقد نصت المادة الأولى من أول دستور مؤقت لمصر الثورة (١٩٥٦) على أن "مصر دولة عربية ذات سيادة، وهى جمهورية ديمقراطية، والشعب المصرى جزء من الأمة العربية". وعندما أعلن عبد الناصر تأميم قناة السويس، أشار إليها بأنها "قناة العرب". وحصل بذلك على تأييدٍ شعبىٍّ عربىٍّ لم يصل إليه مصرىٌّ من قبل. كان العرب يحتاجون إلى بطلٍ وزعيمٍ" و"جمال عبد الناصر" أصبح مؤهلاً "لأداء هذا الدور بمواقفه الوطنية التى لا تنغلق داخل الحدود، وإنما تمتد وتتسع لتشمل الوطن العربى من المحيط إلى الخليج"، على حد تعبيره(٢٧).

فى البداية، كتب عبد الناصر فى "فلسفة الثورة" أنه يتحرك فى ثلاثة مجالاتٍ: القومى، والإسلامى، والأفريقى. المجال العربى هو مجرد مجال استراتيجى لمصر، دون البعد القومى من الناحية الفكرية، لذلك نجده أقام إذاعة "صوت العرب"، للاستفادة منها فى هذا المجال، وبدأ يدعو بعض حركات المقاومة للاستعمار، مثل ثورة الجزائر، مع ملاحظة أن الولايات المتحدة كانت سعيدة بهذه الثورة، نكايةً فى فرنسا. فى عام ١٩٥٥، وقعت حادثة مفصلية فى تاريخ عبد الناصر السياسى ، وهو العدوان العسكرى الإسرائيلى، فى ١٩٥٥/٢/٢٨، على قطاع غزة، وتبعته انتفاضة ثلاثة أيامٍ بلياليها، هتفت بسقوط عبد الناصر، وانزعج الرجل، لأنه كان بالكاد أفلت من هبة مارس/ أذار ١٩٥٤، فى مصر، وألح فى طلب السلاح من الولايات المتحدة، دون جدوى، فلجأ إلى الاتحاد السوفيتى فكانت "صفقة الأسلحة التشيكية" فألحت عليه الإدارة الأمريكية بضرورة إلغاء هذه الصفقة، وحين رفض، سحبت بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية والبنك الدولى عروضها لتمويل بناء السد العالى، فاضطر عبد

الناصر لتأميم قناة السويس، لتوفير التمويل اللازم، فكان "العدوان الثلاثى"، وهنا أصبح عبد الناصر قائداً عربياً بلا منازع، وقفت معه الجماهير العربية فى وجه العدوان، بعدما صمد الشعب المصرى فى وجه "العدوان الثلاثى"، والتف حول قيادته، وأرخى عبد الناصر قلوعه للقومية العربية، ودلف إلى المرحلة القومية، منذ أواسط الخمسينيات(٢٨).

ارتبطت مصر، ارتباطاً وثيقاً، بالدول العربية، وتضمنت توجيهات "الاتحاد القومى" - التنظيم السياسى الذى خلف "هيئة التحرير فى مصر" - اتجاهاً عربياً وحدوياً. قال جمال عبد الناصر، فى المؤتمر الأول للاتحاد القومى: "إنه يشرفنا أن نكون دعاة وحدةٍ عربيةٍ شاملة، تستمد مقومات وجودها من الطبيعة ذاتها"(٢٩).

ورأى عبد الناصر فى وجود إسرائيل وفكرتها تهديداً للقومية العربية(٣٠).

قال جمال عبد الناصر، فى العيد الثانى للثورة: "مشاكل العرب هى مشاكل المصريين، وإذا كانت مشكلة الاحتلال استنفدت، إلى الآن، الجزء الأكبر من جهد المصريين، فإنها لم تصرفهم، أبداً، عن المشاركة فى كل جهدٍ عربى يبذل من أجل تحرير العرب"(٣١).

مع مرور الوقت تطورت نظرة عبد الناصر، فطفق يدعو إلى وحدة القوى التقدمية، "وموش ضرورى أبداً نصمم على الوحدة بصفتها المطلقة اللى هى الوحدة، اللى هى الدمج والتوحيد الكامل، لأن أنا فى رأيى أن هذا الموضوع عسير قوى الوصول إليه، قد يكون من الأسهل أن نبتدى بنوع من الجبهات، أو عمليات بهذا الشكل، ودى بتوصل فى المستقبل لنوعٍ من التفاهم لمواجهة القوى المضادة الموجودة فى العالم العربى"(٣٢).

كما قال عبد الناصر، عند افتتاح مجلس الأمة المصرى، عام ١٩٥٧: "إن القومية العربية هى أمضى أسلحتنا فى الدفاع عن وطننا، سواء فى ذلك حدودنا المصرية المحلية، أو حدودنا العربية الشاملة"(٣٣).

جاءت هذه الفكرة لعبد الناصر، بعد أن أكدت له التجربة تسرعه فى إقامة الوحدة المصرية- السورية فقد ذكر عبد الناصر، فى عيد الوحدة الخامس،٢٢ فبراير/ شباط١٩٦٣، "إننى كنت فى هذا الوقت أشهد أن التجربة قد تكون تجربة متسرعة، أنا قلت سنة ١٩٥٨، أننا نحن فى حاجة إلى خمس سنوات، حتى نرسى الوحدة على مراحل، وعلى أساسٍ سليم، ولكن الشعب العربى فى مصر، والشعب العربى فى سوريا، فرضا الوحدة، فرضاً، فى هذا الوقت"(٣٤).

تعجل عبد الناصر فى إقامة الوحدة، لكنه أراد فرض نظامه، أو صيغته على الوحدة السورية، بينما كانت سوريا تعيش ديمقراطية حقيقية: أحزاب، وحرية صحافة مطلقة، فاشترط عبد الناصر أن تلغى الصحافة والأحزاب، ويتم تسليم ماليتها فهبط بمستوى سوريا إلى مستوى مصر، ما زرع بذور الفناء فى الوحدة، وسرعان ما انقلب عبد الناصر حتى على حزب البعث، الذى ساعده فى هذه الوحدة، ولذلك انتهت هذه الوحدة، بدل أن تمتد. ذلك أن الطابع الديمقراطى للوحدة كان سيجذب الكثير من الدول، وخاصة العراق، وكان يمكن لنظم عربية أن تتهاوى، وتستقطب لتدخل الوحدة. لكنها التربية العسكرية للقيادة السياسية التى لعبت دوراً غير قليل فى غياب الديمقراطية عن التجربة الوحدوية الأولى، فاختفت[٣٥].

لم يغير من طبيعة ثورة يوليو ومسارها، تشابك المسألة الوطنية مع المسألة القومية، وطرح قضية الوحدة العربية عليها. فلقد جاءت الوحدة فى المسار، كأنها بُعدٌ من أبعاد الثورة، وضرورة لابد منها، لتكون للثورة خصوصيتها وإطارها. ولقد كان لهذا البعد، أيضاً، بدايات، منذ أن أخذت الثورة منطلقها، كثورةٍ تُمسِك بزمامها قيادة عبد الناصر، فهذا التشابك التاريخى والمصلحى والمصيرى، ما لبث أن أصبح فى سياسة عبد الناصر، استراتيجية عملٍ ونضال، سواء فى تأكيد وجود الأمة، وتطلعها لاستكمال وجودها، الذى لا يتم إلا بمنظورٍ وحدوى، أو فى النضال التحريرى، للخلاص من التبعية، والسيطرة الأجنبية، والتصدى للإمبريالية والصهيونية. كما تأكد فى تلك الخطوة الثورية الكبرى التى أعطت وحدة مصر وسورية، عام ١٩٥٨، بل فى كل ما جاء من مشاركة لمصر عبد الناصر فى حركات الثورة والنضال التحريرى فى أرجاء الوطن العربى[٣٦].

ثالثا: الفكر الاشتراكى:

لم يعد سرّاً أن علاقة اليسار بثورة ٢٣يوليو/ تموز سبقت قيامها، وبالتحديد فإن تنظيماً ماركسياً واسع النفوذ هو "الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى" (حدتو) كان على علاقةٍ عضويةٍ وفكريةٍ بتنظيم "الضباط الأحرار"، منذ النشأة، حتى الاستيلاء على السلطة. ولقد كان أول بيان سياسى يؤيد الثورة، فى ساعاتها الأولى، هو بيان من هذا التنظيم إلى الشعب، ومنشور إلى أعضائه، بالدعوة إلى تأييد الثورة، كلٌّ فى مجاله. وإذا كان هذا التنظيم قد تعرض لنكسةٍ قصيرةٍ فى موقفه من تفهم طبيعة الثورة، فقد نجح، على الدوام، فى كسب فصائل اليسار، الرافضة لثورة ٢٣ يوليو/ تموز، إلى موقفه، بدرجاتٍ متفاوتةٍ، حين كانت تخرج

بالتطرف إلى حدود مناوأة الثورة، باعتبارها انقلاباً عسكرياً، أو فاشياً، أو سلطةً تمثل الرأسماليةَ الكبيرة، أو الاحتكار المصرى(٣٧).

يقول عبد الناصر: "لقد انضممت الى جماعة (مصر الفتاة)، ولكنى تركتها، بعد أن أكتشفت أنها، رغم دعواها العالية، لا تحقق شيئاً واضحاً" (٣٨). فكان التعاون والانسجام واضحاً بين عبد الناصر والمستشار عضو قيادة "حدتو" أحمد فؤاد، وكانت المنشورات يتوالى إصدارها، وكان عجز الأمن عن إيقافها، أو القبض على مُصدرِيها، يمثل عنصراً حماسياً واسعاً داخلَ القواتِ المسلحة. وقد بدأ أحمد فؤاد فى محاولة نقل بعض الأساليب اليسارية فى العمل الحزبى إلى حركة "الضباط الأحرار"، فاقترح على عبد الناصر القيام بإعداد سلسلةٍ من محاضراتِ التثقيف لمجموعةِ الضباطِ الأعضاء فى الحركة، ولم يعترض عبد الناصر، لكنه طلب التأجيل، حتى يشتد عود الحركة(٣٩).

فى لقاءٍ جرى، فى خريف عام ١٩٥٧، مع رأس "البعث" ميشيل عفلق، وصلاح البيطار، وكانا عائدين، لتوهما، من القاهرة ومن محاورات دارت مع عبد الناصر، "تساءلنا إلى أين يمضى عبد الناصر ، من الناحيةِ الاجتماعية - الاقتصادية؟ وما هو موقفه الاشتراكى، أو موقفه من الاشتراكية. وأفاض الأستاذان فى الحديث عن شخصية عبد الناصر، وأفكاره، وقالا: (إننا وعبد الناصر على لقاءٍ تام، من حيث الفكر القومى، ممارسةً ونضالاً، ومن حيث التوجه الوحدوى، استراتيجيةً وإطاراً، أما من حيث التوجه الاجتماعى- الاقتصادى، فعبد الناصر أخذ بطريق الاقتصاد الموجه، ولكن همه وشاغله الكبير، اليوم، يتجه إلى خطط التنمية والتخطيط الاقتصادى، الذى يركز على التصنيع، وبناء القاعدة الصناعية والأساسية للتقدم، وهو يريد أن يعرف، وأن يتثقف، ويطلع. لقد عرفنا أنه منكبٌّ، الآن، على دراسة علم الاقتصاد السياسى، وهناك مجموعة من حوله مكلفة بأن تجمع له المصادر، وأن تلخص أمهات الكتب فى هذا المجال. ثم إن من الواضح انفتاحه لمعرفة تجارب التطبيق الاشتراكى، وللتأثير بالفكر الاشتراكى العلمى، وبخاصة من خلال صلاته واحتكاكاته، بقيادة دول (عدم الانحياز)، والكثير منهم ماركسيون، أو من المتأثرين بالفكر الماركسى. وذكر عفلق والبيطار أن عبد الناصر قال لهما بأنه لابد وأن يسير بنهجه، وتخطيطه الاقتصادى، على طريق التحويل الاشتراكى، على مراحل، وأنه إذا ما أعلنها، فى البداية، اشتراكيةً- تعاونيةً ديمقراطية، فإن الأمور ستتضح أكثر، فى المستقبل، وستأخذ طريقها المحدود"(٤٠).

استقر الرأى على إصدار "القوانين الاشتراكية"، صيف ١٩٦١، كما أطلق عليها. وقال: "أنا عندى ١٠- ١٢ مليونير، أصبحوا حوالى ٣٠٠-٤٠٠، والبرجوازية فى مصر اتسعت قاعدتها، ولابد من ضربها"(٤١).

تم تأميم دور الصحف (الأهرام/ الأخبار/ الهلال/ روز اليوسف) وشاع أن الدولة مفلسة، تستولى على دور الصحف، بينما انتبه كثيرون إلى أن الثورة تتجه إلى اشتراكيةٍ مركزية، وما تنظيم الصحافة، أو تأميمها، إلا مقدمة لتأميماتٍ أخرى شاملة، وهو ما حدث، بالفعل، فى يوليو/ تموز١٩٦١، بالقوانين الاشتراكية (٤٢).

لا ينبغى أن ننسى، بعد هذا كله، أن اليساريين هم الأوسع ثقافةً، وهم الأقدر على الإقناع، والأقوى جاذبيةً فى ميدان الصحافة والإعلام، ومن هنا فإن كسبهم إلى صف التجربة الناصرية، كان مصدر نفع كبير لها، لأنه "التنظير" الذى كانت تفتقر إليه، فبين اليساريين تجد أفضل المثقفين، وأعمق المحللين، وأبرع الكتاب، وكل ذلك كان أمراً لازماً وحيوياً لتجربةٍ تحتاج إلى "الدعاية"، أشد الاحتياج، وإذن، فلم يكن إغراء اليساريين، فى رأيى، تعبيراً عن تحول التجربة الناصرية تجاههم، بل كان، فى الواقع، كسباً خالصاً لهذه التجربة، التى ظلت تسير فى طريقها الخاص، وتخدم مصلحتها الخاصة، حتى اللحظة الاخيرة (٤٣).

فى يوليو١٩٦١، صدرت "القوانين الاشتراكية"، ممثلة للثورة الاجتماعية، بعد تثبيت الاستقلال السياسى، والاستقلال الاقتصادى، وفى ذلك العام عدلت قوانين الملكية الزراعية، فتم تخفيض الحد الأقصى للملكية إلى مائة فدان(٤٤).

هكذا كان "الإصلاح الزراعى"، ثم كانت النهضة الاجتماعية، التى كرست من أجلها الأموال المصادرة من أسرة محمد على، حيث تم بناء مدرسة، ووحدة صحية، ووحدة اجتماعية فى كل قرية. كانت مصر، فى ذلك الحين، تبنى مدرسة، فى كل يوم ، وتبنى وحدات صحية على امتداد ريف مصر كله. ورفع، فى ذلك الحين، شعار "الاشتراكية، الديمقراطية، التعاونية". وقد منح ذلك كله عبد الناصر شعبية كبيرة، ومكنته من أن يستمر فى طريقته الخاصة فى معالجة قضايا الديقراطية والحريات، مستنداً إلى هذه الشعبية، التى ما لبثت أن تضاعفت، بصورةٍ لم يكن يتوقعها أحد، عندما رفض عبد الناصر "حلف بغداد"، وخاض معركةً واسعةً ضده(٤٥).

قال عبد الناصر، فور صدور قوانين يوليو/ تموز الاشتراكية: "هدفنا أن نزيل التناقض الطبقى، هدفنا ألا تبقى المِلكِية فى يد فئةٍ قليلةٍ من الناس، ويحرم كل أبناء الشعب. هدفنا أن

نجعل الملكية فى هذا الحال ملكًا للأمة ..". وقد آلت ملكية وسائل الإنتاج، ذات الطابع القومى، إلى سيطرة الدولة، فأممت ١٤٩ شركة شملت جميع البنوك، وشركات التأمين. **واشترك القطاع العام فى الملكية وإدارة ٩١ شركة، وتحددت ملكية الأفراد فى ١٥٩ شركة. والتأميم، فى حد ذاته، ليس سوى انتقال أداة من أدوات الإنتاج من مجال الملكية الخاصة إلى مجال الملكية العامة للشعب**(٤٦).

فاجأ عبد الناصر الجميع بالقوانين الاشتراكية، بالتأميمات، والمصادرات، وتحديد الدخول، وفرض الحراسات، وكان من المستحيل أن تطلق حرية الفكر، فى مواجهة هذه الإجراءات. فلم يسمح للصحف إلا بنشر التأييد. ولكن الرفض والخوف كانا منتشرين فى كل مكان، وسرعان ما أدرك عبد الناصر بأنه لا يستطيع أن يفرض سياسة، اشتراكية، أو غير اشتراكية، دون أن تكون هناك تهيئة إعلامية لها بين الجماهير، وقد أدرك هذه الحقيقة، بقوة، بعد انفصال سوريا التى رفضت رأسماليتها الكبيرة القوانين الاشتراكية، فكانت الدعوة التى وجهها عبد الناصر لفتح أبواب الديمقراطية، وحرية الرأى، من خلال لجنة تحضيرية، تنشر وعياً بما هو مطلوب للمجتمع، لأنه بغير الوعى الحقيقى قد تتحول الثورة إلى مجرد هياج، يضر ولا ينفع، وجموعٌ بلا عمل، وفوضى بلا نظام(٤٧).

فالاتحاد الاشتراكى ليس حزباً، وانما اتحاد فضفاض، يضم تحالف قوى الشعب العامل، يفتح أبوابه لكل الطبقات، والفئات، والطوائف، شرط أن تؤمن بالاشتراكية العربية، وحتمية الحل الاشتراكى لمشاكلنا، التى أخذت تتفاقم، فى الاقتصاد والاجتماع، منذ انتكاسة ثورة ١٩١٩، وحتى بعد قيام ثورة ١٩٥٢، والاتحاد الاشتراكى لا يرتبط بأشخاص معينين، وأقدر الناس على قيادة تنظيماته، من الوحدة الأساسية حتى المؤتمر القومى العام، هم أكثر الناس وعياً بمبادئه، وفهماً لروحها، وأكثرهم إيماناً بالاشتراكية العربية، ومبادئ الاتحاد الاشتراكى. وهى المبادئ الديمقراطية نفسها فى أى مجتمع إنسانى لا يسود فيه الاستغلال.

فاحترام الأقلية لإرادة الأغلبية، والنظام، والاحترام المتبادل بين القيادة، والطليعة، والجماهير، والتفاهم عن طريق الإقناع، والاقتناع، وعدم فرض السلطة، والاعتراف بالأخطاء، والمبادرة إلى إصلاحها. كل هذه المبادئ يحترمها الإنسان، الذى نضج وعيه السياسى(٤٨).

أما المرحلة الثانية، وهى المرحلة التى بدأت، زمنياً، بإجراءات التأميم (١٩٦١)، وتأكدت، فكرياً وعملياً، ١٩٦٢، وتواصلت، فقد سادها التوجه الاشتراكى، ومنظور "الاشتراكية العلمية"،

فى التخطيط والبناء. وهى التى حسب عندها عبد الناصر أنه قد أنجز مهمات الثورة الوطنية الليبرالية، وأصبحت ثورته فى إنجازاتها العامة، وبخاصة فى التقدم بوعى الجماهير، قادرة على خوض غمار الثورة الاجتماعية، والدخول فى طور الانتقال، وعن طريق التحويل الاشتراكى للدولة والمجتمع، نحو الثورة الكاملة، أى تكملة الثورة السياسية بالثورة الاشتراكية، والوصول إلى مجتمع الكفاية والعدل، ومجتمع الديمقراطية الاشتراكية، مجتمع الحرية(٤٩).

من المعروف أن عبد الناصر استعان بالشيوعيين والإخوان للوصول إلى الحكم، وما أن نجحت حركة الجيش فى ٢٣يوليو/ تموز١٩٥٢، حتى بدأ عبد الناصر فى التخلص من الاتجاهين، وبقيت مجموعة الوسط، التى كان يقودها عبد الناصر نفسه، ثم أخذ التمايز يفعل فعله فى مجموعة الوسط، ولم يبق من مجلس قيادة الثورة (13شخصاً) إلا شخصين مع عبد الناصر، هما أنور السادات، وحسين الشافعى، وذلك لأنهما لم يتعودا أن يقولا "لا"، فكان يخرج من "مجلس قيادة الثورة"، أو من المجموعة المحيطة بعبد الناصر، بعد حل المجلس(٥٠).

ففى الوقت الذى أعلنت فيه قرارات التأميم، كانت قد مضت على اليساريين سنتان ونصف فى المعتقلات. ومن الأمور التى ربما لم يخطر ببالهم التفكير بها أنهم قضوا بعدها سنتين ونصفا جديدة، فى المعتقلات نفسها. أليس لهذه الظاهرة دلالتها؟! ألم يكن من المنطقى، إذا كانت تلك القرارات قد اقتربت مما ينادون به، أن يفرج عنهم بعدها؟!.

أما الإفراج الفعلى، فقد حدث بدافع الرغبة فى مجاملة طرف رئيسى فى التوازن الدولى، على الرغم من نفور اليساريين الشديد من هذا التفسير، وتأكيدهم أن الإفراج كان نتيجةً "لظروفٍ موضوعية" ومن المؤكد أن تفسيرهم هذا أكثر إرضاءً لهم، لأنه يعطى لتضحياتهم معنى. ولكن من المؤسف أنه غير صحيح، إذ لو كان الدافع الحقيقى هو تلك "الظروف الموضوعية"، وحدوث تغير حقيقى فى موقف السلطة الحاكمة تجاههم، لما ظلوا فى المعتقلات، بعد قرارات التأميم، مدةً تساوى تلك التى قضوها قبل صدور تلك القرارات(٥١).

يقول خالد محيى الدين: "إن عبد الناصر- وللحقيقة- قد تغير سريعاً، وما أن وصلنا إلى الحكم حتى بدأ يستشعر حساسيةً فائقةً من أصدقاء الأمس، فى الماضى. لم يكن يمتلك هذه الحساسية، كان يرحب بالتعامل مع الشيوعيين، وكان يعتمد عليهم، ويثق فى كفاءتهم، ورؤيتهم الشاملة، لكنه، وبعد نجاح الثورة، بدأ يستشعر حساسيةً فائقةً، ولعل هذه الحساسية قد عجلت بالصدام بينه وبينهم"(٥٢).

فالاشتـراكية عند عبد الناصر كانت ثمرة الضرورة، فهو بدأ مشروعه لتنمية مصر، وتحديثها، لكن الرأسمالية المصرية جفلت، ولم تشارك فى هذه التنمية، فعمد عبد الناصر إلى إنشاء مجموعة اقتصادية مصرية، وتمصير البنوك الفرنسية والبريطانية فى مصر، بذريعة "العدوان الثلاثى". وفى سنة ١٩٦٠، أمم البنوك المصرية، أيضاً، لتوفير رأس المال المطلوب للتنمية. وقبلها أمم الصحافة، لتساعده فى هذا الصدد. أما القرارات الاشتراكية، التى أصدرها فى ١٩٦١، فلم تكن قرارات اشتراكية، بأى معنى من المعانى، لأنه وضع على رأس المصانع إما أصحابها السابقين، أو ضباطاً، وحاول أن يطبق الاشتراكية بدون الاشتراكيين، الذين كانوا منذ مطلع ١٩٥٩، رهن السجون، والمعتقلات، ولم يخرجوا إلا فى عام ١٩٦٤، كما أن عبد الناصر أخطأ فى تنفيذ الوحدة بدون وحدويين. كان عيبه أن مشروعه كان ينبع من قناعته هو، دون كل الناس المحيطين(٥٣).

لعل مما زاد فى اضطراب أحكام اليساريين، بعد خروجهم، أن عدداً كبيراً من أقطابهم عينوا فى مراكز رئيسية فى الدولة، وفى ميادين الإعلام والثقافة، بوجهٍ خاص، فازداد، فى نظرهم، رجحان كفة التفسير المفضل لديهم، وهو أن سياسة الدولة الرسمية تزداد اقتراباً منهم، وحتى عندما كانت تظهر، من آن لآخر، شواهد قاطعة تدل على بطلانه، كانوا يغمضون أعينهم عنها، وكأنها لم تكن.

ولا جدال فى أن النقلة المفاجئة، من جحيم الواحات إلى رئاسة مجالس الإدارات، كانت عاملاً من العوامل التى ساعدت- ولو بطريقةٍ لا شعوريةٍ- على استخدام منطق التبرير فى مثل هذه الحالة، وكان الشيوعيون، على أى حالٍ، يعلمون جيداً، من تجربتهم السابقة، بأن لا بديل أمامهم. ولكن هل كان هذا التكريم والتمجيد لليساريين دليلاً على تحولٍ حقيقيٍّ، فى السياسةِ الرسمية، نحو اليسار؟!

فى واقع الامر، لم تخسر التجربة الناصرية شيئاً من هذا التغيير الذى أحدثته، فجأة، ومن النقيض إلى النقيض، فى معاملتها لليسار. فهى قد أكتسبت رضا الاتحاد السوفييتى، فى وقتٍ كانت فيه أحوج إليه. ولكنها، فى الوقت ذاته، لم تتحول تجاه اليسار، بل حولت اليسار تجاهها(٥٤).

بقى ما يحسب، سلباً، على تجربة عبد الناصر، ولكأنه جانب من خصوصيتها، وما استبعاده إلا حذف من تلك الخصوصية، وسلب منها، وهو قصور تلك التجربة عن استكمال

الثورة الوطنية- فى مرحلة الثورة السياسية- بإنجاز مهمات الديمقراطية السياسية، كما قصرت عن ذلك فى طور الثورة الاجتماعية، والسير على طريق التحول الاشتراكى، كما عجزت عن أن تعزز لحمة الوحدة القومية به، عندما قامت وحدةٌ بين مصر وسوريا. ثم ما طرح عن "الزعامة الفردية" لعبد الناصر، وعلى منهج الثورة فى تخطى المراحل، من مغريات دفعت، فى قليل أو كثير، على طريق شمولية الدولة، وهيمنة أجهزتها وسلطاتها. وتلك مسائل كثيراً ما أخذت على التجربة، والثغرات التى خلقتها. إلا أن من الحق أن نسوق هنا ملاحظة، وهى أن هذه المغريات، أو التجاوزات قد دفعتها، وعلى نطاقٍ أوسع، أكثر التجارب الثورية التى قامت فى مناطق عديدة من العالم، لتصبح من المسائل التى يطرحها، اليوم، على نفسه الفكر الثورى العالمى، ويطالب بإيجاد حلٍّ ديمقراطىٍّ لها. لكنها مسألة تظل تعترض طريقنا، خاصةً بعد كل ما طرأ وما أصاب حركة التقدم العربى، من تردٍّ بعد عبد الناصر، ليصبح حلها والإجابة عليها، ووضع ضمانات الديمقراطية، أساساً لابد منه، مطلوباً فى أى صياغةٍ جديدةٍ لفكر الثورة العربية، ونهجها، واستراتيجية سيرها (٥٥).

هوامش الفصل الأول

١- منظمة الشباب الاشتراكى، **عبد الناصر، الفكر والطريق**، ط (١)، القاهرة، مطابع الأهرام التجارية، ٢٨ سبتمبر١٩٧٢، ص٤.

٢- **الهلال**، القاهرة، عدد خاص، نوفمبر/ تشرين الثانى، ١٩٧٠، ص ٤.

٣- منظمة الشباب الاشتراكى، **مرجع سبق ذكره**، ص ٤-٥.

٤- عامر العقاد، **جمال عبد الناصر(حياته وجهاده)**، ط (1)، القاهرة، دار الشعب،١٩٧٠، ص٢٢-٣٢.

٥- جورج المصرى، **الإسلام والمجتمع عند عبد الناصر، عن الناصرية والإسلام**، ط (١)، القاهرة، مركز إعلام الوطن العربى "صاعد"، ١٤١٢ه-١٩٩١، ص٢١٤.

٦- سعيد مراد، عبد الناصر والإسلام، عن الناصرية والإسلام، **مرجع سابق**، ص١٥٠.

٧- العقاد، **مرجع سبق ذكره**، ص١٢٠.

٨- مراد، **مرجع سبق ذكره**، ص١٥١.

٩- خالد محيى الدين، **والآن أتكلم**، ط (١)، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٤١٣-١٩٩٢،ص٥٤ .

١٠- جمال عبد الناصر، **فلسفة الثورة**، ط (١)، القاهرة، مطبوعات ثورة يوليو(٣)، الهيئة العامة لقصور الثقافة، د.ت، ص ٧٩.

١١- **المرجع نفسه**، ص٨٠.

١٢- مراد، **مرجع سبق ذكره**، ص١٥١.

١٣- **مقابلة مع عبد القادر ياسين**، فى منزله بالقاهرة، بتاريخ ٢٠٠٧/٣/١٨.

١٤- عبدالله إمام، **عبد الناصر والحملة الظالمة**، ط (١)، القاهرة، دار النشر ١٩٨٦، ص٥.

١٥- جابر رزق، **مذابح الإخوان فى سجون ناصر (أسرار رهيبة تنشر لأول مرة)**، ط (١)، القاهرة، دار الاعتصام، ١٩٧٧، ص١٦-١٨.

١٦- رفعت سيد أحمد، **الدين والدولة فى النموذج المصرى، عن الناصرية والإسلام**، مرجع سبق ذكره، ص١٧٢.

١٧- **المرجع نفسه**، ص ١٧٥.

١٨- مقابلة مع ياسين، **مصدر سبق ذكره** .

١٩ إمام، **مرجع سبق ذكره**، ص١١.

٢٠- منظمة الشباب الاشتراكى، **مرجع سبق ذكره**، ص٥.

٢١- عبد الغفار شكر، **فلسطين فى فكر عبد الناصر**، سلسلة قضايا قومية، ط (١)، القاهرة، دار الموقف العربى للصحافة والنشر والتوزيع، ١٩٨٢، ص٧-٨.

٢٢- منظمة الشباب الاشتراكى، **مرجع سبق ذكره**، ص١١-١٢,

٢٣- عبد الناصر، **مصدر سبق ذكره**، ص٦٢.

٢٤- جمال الأتاسى، **إطلالة على التجربة الثورية لجمال عبد الناصر وعلى فكره الاستراتيجى والتاريخى**، سلسلة "كتاب الفكر الاستراتيجى العربى"، ط (١)، بيروت، ١٩٨١، ص٦٢.

٢٥- العقاد، **مرجع سبق ذكره**، ص٦٦- ٦٧.

٢٦- احمد حمروش، **عبد الناصر والعرب**، ط (١)، مطبوعات ثورة يوليو(٤)، القاهرة، الهيئة العامة لقصور الثقافة، ٢٠٠٢، ص٤٧٤.

٢٧- عبد الناصر، **مصدر سبق ذكره**، ٧٤-٧٥.

٢٨- حمروش، **مرجع سبق ذكره**، ص٢٤.

٢٩- مقابلة مع ياسين، **مصدر سبق ذكره**.

٣٠- حمروش، **مرجع سبق ذكره**، ص٢٨.

٣١- العقاد، **مرجع سبق ذكره**، ١١٦-١١٧.

٣٢- حمروش، **مرجع سبق ذكره**،٢٢-٢٣.

٣٣- **المرجع نفسه**، ص٢٠.

٣٤- منظمة الشباب الاشتراكى، **مرجع سبق ذكره**،ص٢٧٤.

٣٥- حمروش، **مرجع سبق ذكره**، ص٢٧.

٣٦- منظمة الشباب الاشتراكى، **مرجع سبق ذكره**، ص٢٦٥.

٣٧- مقابلة مع ياسين، **مصدر سبق ذكره**.

٣٨- الأتاسى، **مرجع سبق ذكره**، ص٦٥-٦٦.

٣٩- فتحى خليل، **علاقة اليسار بثورة يوليو بدأت قبل قيام الثورة**،(عبد الناصر واليسار المصرى والرد عليه)، ط (١)، القاهرة، مطابع روزاليوسف، ١٩٧٧، ص٤٦-٤٧,

٤٠- منظمة الشباب الاشتراكى، **مرجع سبق ذكره**، ص٥.

٤١- محيى الدين، **مرجع سبق ذكره**، ص٩٠-٩١.

٤٢- الأتاسى، **مرجع سبق ذكره**، ص٤٧.

٤٣- حمروش، **مرجع سبق ذكره**، ص٧٥.

٤٤- فتحى غانم، **معركة بين الدولة والمثقفين**، ط (I)، القاهرة، دار أخبار اليوم، سبتمبر/ أيلول ١٩٩٥، ص٥٠.

٤٥- فؤاد زكريا، عبد الناصر لم يتحول تجاه اليسار وإنما حول اليسار تجاهه عبد الناصر واليسار المصرى والرد عليه)، **مرجع سابق**، ص٤١.

٤٦- العقاد، **مرجع سبق ذكره**، ص ٧٦-٧٧.

٤٧- محيى الدين، **مرجع سبق ذكره**، ٣٢٦.

٤٨- العقاد، **مرجع سبق ذكره**، ص ٤٢.

٤٩- غانم، **مرجع سبق ذكره**، ٥٤.

٥٠- العقاد، **مرجع سبق ذكره**، ص٤٨.

٥١- الأتاسى، **مرجع سبق ذكره**، ص٦٤.

٥٢- مقابلة مع ياسين، **مصدر سبق ذكره**.

٥٣- زكريا، **مرجع سبق ذكره**، ص٣٩-٤٠.

٥٤- محيى الدين، **مرجع سبق ذكره**، ص٩٨.

٥٥- مقابلة مع ياسين، **مصدر سبق ذكره**.

٥٦-زكريا، **مرجع سبق ذكره**، ص٤٠-٤١.

٥٧- الأتاسى، **مرجع سبق ذكره**، ص٦٩.

البـــاب الأول

الفصل الثانى

جمال عبد الناصر... الإنسان

عدلى صادق

جمال عبد الناصر.. الإنسان

كثيرة هى اللقطات، التى تصلح لأن تكون مداخل، أو نقاط تقاطع، لحديث ممتد، عن جمال عبد الناصر الإنسان. غير أن لقطة عفوية، بعينها، أراها تصلح مدخلاً، ونقطة تقاطع، لمثل هذا الحديث، إذ لم يكن راويها، فى سياق وصف عاطفة جمال عبد الناصر وإنسانيته. والراوى ليس ممن يرسلون الكلام جُزافاً، بل ليس هو ممن تتأجج عندهم حماسة الخوض فى معترك الدفاع عن الزعيم الراحل. كذلك هو لم يكن من أصدقائه القدامى، أو من اللصيقين به، فيما بعد، وإنما كان أحد رجال العدالة المرموقين، تأسست بينه وبين جمال عبد الناصر علاقة عمل واحترام، سيما عندما كان يشغل منصب وزير العدل. ففى شهادته حول ٢٣ يوليو وعبد الناصر، كان عصام حسونة، يتحدث عن أحد تداعيات سقوط صلاح نصر، رئيس جهاز المخابرات العامة. وجاء فى صفحات كتابه، أن الحاج نصر نجومى، أبو صلاح، كان عضواً مُهاباً فى "مجلس الأمة"، قبل يونيو/ حزيران ٦٧، ولم يكن الراوى على علاقة به، لكن الحاج نجومى يعرف أن الرئيس جمال عبد الناصر يحترم رأى عصام حسونة. جاء "الحاج" إلى مكتب وزير العدل، فى الفترة العصيبة، التى أعقبت الاستفاقة، من صدمة يونيو، فأحسن عصام حسونة استقباله، مما جعل الأول يتذكر التنويه إلى عدم وفاء المريدين السابقين، أو عدم وفاء الناس. المهم، أن "الحاج" التمس من الوزير نقل شكواه إلى الرئيس: فالسلطات قطعت خط الهاتف المنزلى، ولا يستطيع الأقارب الاطمئنان على أفراد الأسرة، و"صلاح أرسل عدة خطابات للرئيس جمال، يطلب مقابلته، ولم يتلق ردّاً". وفى نهاية الزيارة، وعد الوزير بنقل رسالة الحاج نجومى وشكواه إلى رئيس الجمهورية، وهكذا كان!

لم يرض جمال أن يُقطع خط التليفون عن أسرة صلاح نصر، فأمر بإعادته، أما بخصوص اللقاء برئيس المخابرات، المسجون فى قضية انحراف الجهاز، فقد كان هناك جواب، يمثل، هنا، بيت القصيد، لم يتوقعه حسونة فى حينه، وهو - بالمعنى - أن جمال عبد الناصر، لا يحتمل عاطفياً، أن يرى رجلاً يبكى، أو فى موقف ضعف، وبخاصة عندما يكون هذا الرجل من رفاقه،

أو ممن عملوا معه، وبالتالى فإن جمال الإنسان . بالمعنى . يتحاشى أن يتأثر عاطفياً، فتتأثر العدالة، أو أن يحيد، كمسؤول، عن جادة الصواب.

نحن، هنا، بصدد رجل يبرهن على رقته، فيما يتعلق بالعاطفة الشخصية، ويجاهر باحتمالات ضعفه الإنسانى، وفى الوقت نفسه، يؤكد على صلابته فيما يتعلق بوطنه وعمله. كذلك فإن موقفه القطعى، حيال صلاح نصر، بكل ما فى تجربته من التعقيد والأذى، واختلاط الإيجابى بالسلبى؛ لم يجعله يغلق باب الرجاء، فى وجه الأب أو الأسرة، مثلما فعلت ديكتاتوريات عربية أو عالمية، نكّلت بأسر رفاقها وشردتها، دون أن يقول القوّالون عنها، ما قالوه . تعسفاً . عن جمال عبد الناصر الإنسان! فحين يتعلق الأمر بجمال عبد الناصر الإنسان، ينبغى أن نتخطى تفصيلات تجربته، كرجل دولة أو سلطة، وأن نتقصى كل سمات وملامح هذه الشخصية التاريخية، ذات التكوين الإنسانى الخاص والمميز. وهو التكوين الذى لا يفسر مغزى النجاحات وآثارها فى السلوك فحسب، وإنما كذلك مغزى الإخفاقات، وتأثيرها فى العزيمة. فمن دواعى الأسف، أن تُستغل أوجاع الصبا واليُتم، والتنقلات الكثيرة بين المدارس والمحافظات والأحياء، فى مراحل الدراسة الأولى، لجمال عبد الناصر، طفلاً وصبياً يافعاً، إلى أن أنهى المرحلة الثانوية؛ وأن تصبح تلك الأوضاع الأُسرية، وسائل لشروحات رديئة، سُمعت وكُتبت، وفاحت رائحة ريائها، فى مرحلة الانقضاض على إرث الزعيم الراحل.

ربما يتصور البعض، أن السمات الإنسانية، لأى شخصية، تتعلق فحسب، بما أظهرته من عاطفة رقيقة، فى التعاطى مع الآخرين. وكأن قوة الموقف، والثبات عليه، ليست سمة إنسانية بامتياز. أو كأن الاستقامة فى السلوك، وفى الحياة الخاصة، عفةً وزهداً، بالنسبة لإنسان تعلقت به القلوب؛ ليست مزيَّة فائضة إنسانياً. فقد كان بمقدور جمال عبد الناصر أن يحيا حياةً خاصةً، مشبعةً بالمتع الحسيّة؛ ولا تنم عن إنسانيةٍ عميقة، مثلما فعل حكامٌ كُثر، غبّوا من تلك المتع الحرام، واختاروا حاشياتهم للمساعدة فى إشباعها. فجمال عبد الناصر، الإنسان، كان يضبط نبضات قلبه، مع خفقات وطن كبير، يعايش همومه، فيغفو ويصحو عليها، ويفتش عن متعته، فى حركة، ولو ضئيلة، الى الأعلى، يرتفع بها مشروعه التحررى والنهضوى. ولعل مسألة الكرامة الوطنية، والتشدد حيالها، تكون واحدة من السمات الإنسانية بالغة الأهمية، لرجل قائد، تمثل تجربته، علامة فارقة فى التاريخ. وبمقدورنا أن نتبين أهمية هذه المسألة، إن دققنا النظر، فى سلوكيات وتعليلات قادة آخرين، لوقائع انتهاك كرامة الأوطان والشعوب، إذ

لم ينظروا إلى شـرف أوطاننا، بشىء من حـجم رؤية جـمـال عـبـد النـاصـر لهـا. بالتـالى فـإن إنسـانيـة الرجل، تخطت حدود إنسـانية الإنسـان، واتسعت بقـدر مـا اتسع نطاق تـأثيره الأدبى والسياسى، فى العالم العربى.

ليس معنى ذلك، أن جمال عبد الناصر كان ضئيل التعبيـر عن إنسانيـةٍ خاصة. فالأمر على العكس، تماماً. ولكن لا يصح أن يتـقـصى البـاحث سـمـات الرجل الإنسـانيـة، من خـلال واقعة، يرى فيهـا - مثلاً - شـخصـاً قد انزلق على الطريق، وشُج رأسُـه، فيتوقف الإنسـان، لكى يواسيه ويربّت على كتفه. فمثل هذه اللقطة، يتساوى فيها كثيـرون جداً من البشـر، إن لم يكن جميعهم. وحسب التعليل الإنجيلى لمظاهر التميّز بالنسبة للمسيح، إن ما يفعله الرائد، وحامل السـراج، يجب أن يتـخطى بكثيـر، مـا يفـعله الآخـرون. فـفـى لحظة نادرة، أثنـاء رئاسـتـه، جلس جمال عبد النـاصر، حائراً، يفكر كيف يتغلب على مشكلة خاصة (وهى بالنسبة لغيره من حكام ومتنفـذين، لن تكون مشكلة، إذ تجد حلهـا، بشكل إغـراقى، ومبتذل)، وقـال إن ابنته هدى، قد تخرجت من الجامعة، وهو فى ضـيق، لأنها تلح عليه بأن تباشر عملاً: فإن تركهـا تفتش بنفسها عن عمل، سيجـامله آخرون، من خـلالهـا، فيعطونها العمل، وهنا يرتسـم، فى تقديره، مظهرٌ لا يرضى به، وإن قـام هو بتعيينها فى وظيفـة، سيكون المظهر أسوأ. فهو القـائل إن الثورة تهـدف إلى العـدل والمسـاواة، وإلى إعطاء المواطنين فـرصـاً مـتسـاوية، لكسب الرزق الحـلال، وتيسـيـر لقمـة العيش لهم. إن قنـاعته بمبـدأ الفرص المتساوية، هـى التى أوقعـته فى تلك الحيـرة. ويأتيه الأستاذ محمد حسنين هيكل بالحل، وهو تعيين كل خريجى دفعتها فى "الأهرام"، الذى كان قد أنشأ لتوّه، مركزَ الدراساتِ الاسـتراتيجية، بحيث يكون التعيين، على أول السلك الوظيفى. إن هذه هـى الإنسـانيـة النوعيـة، التـى جعلت المؤتمن على حقـوق النـاس، فـى العـدالة الاجتـمـاعيـة، وفى تكافـؤ الفـرص، يرى فى كل أبنـاء مـصــر وبناتهــا، أبنـاءه وبناته، ولا نعـرف إن مـثل هذه المثـاليـة، فى التـعـاطى مع الشـأن الخـاص، قـد مـرّت فى سيـرة أى زعـيمٍ أو قـائدٍ، فى العـالم الثـالث. ولم يكن جمـال، ذا نفسيـةٍ مسكونةٍ بأحقـادٍ شـخصـيـة، أو بجـروحٍ غـائرةٍ، نـاجمـةٍ عن مـراراتٍ خـاصـة، أو عن تجارب الحـيـاة الإنسـانيـة. فـقـد سـمـا فـوق ذلك، تمـامـاً، حتـى وإن كـان هنـاك مـا يؤدى الى وجـود مـثل هذه الجـروح، وفق الطبـيـعـة البـشـرية. لكن الرجل أحب فى الوطن، وخـاصم عليه. فـعندمـا انعـقـدت لجمـال الزعيم، شعـبيـةً طاغـيـة، ومـر فـى شـارعٍ فى الإسـكندرية، بسيـارةٍ مكشوفة، ورأى زوجةَ أبيه، تصفق وتلوّح، من شرفة منزلهـا، وهـى التى كان

له معها تجربة فيها شيء من المرارة؛ أحس الرجل الإنسان، براحةٍ قصوى تغسل مرارته. فقد اكتفى من زوجةِ الأب، عناقها لفكرته فى الوطن، ولدورهِ فيه، وكان ذلك كافياً لأن يبدد أى إحساس آخر فى نفسه. ولم يكن الرجل الإنسان، وهو فى قمة المسؤولية، يفكر فى تطيير رسائل بغيضة، لأى إنسانٍ اختلف معه، قبل الثورة، يصفّى بها حساباً شخصياً. فقد كان يصادق ويسالم، فى الوطن، أو يُخاصم عليه!

وبقدر ما كان جمال عبد الناصر متواضعاً وزاهداً فى حياته، بقدر ما تبدت إنسانيته. فقد امتلك بعض زجاجات العطر، كانت هدايا شخصية متواضعة تلقاها. يعرضها على مقربين حميمين، مزهوّاً بها، ولم يكن وارداً، على الإطلاق، أن يتمثل فكرة الحاكم القادر على جلب عطوره، بسهولة، من المال العام. وقد أكد للسيدة المرحومة زوجته، غير مرةٍ، أن أثاث منزل الرئاسة هو من ممتلكات الدولة، وأن أثاثه هو ذلك الذى ابتاعه عند الزواج، وينبغى أن تحافظ عليه. إن هذه المقدرة، على الفصل بين الذمة المالية للرئيس، والذمة المالية للدولة، لا تتأتى، بهذه الصرامة والحرفية، لغير إنسانٍ من طرازٍ خاص. فضلاً عن ذلك، فإن ما يُباهى به المتنافسون على الرئاسة الأمريكية - مثلاً - من تعاضد الأسرة وقدسية الحياة الزوجية، يُعد شكلياً أو سطحياً فى المضمون، إذا ما قيس بحرص جمال عبد الناصر الإنسان، على تعاضد أسرته، وسلامة حياته الزوجية. ففى محضر لقائه الشهير، مع المشير عبد الحكيم عامر، قبل حرب يونيو/ حزيران ٦٧، عندما فاتحه فى موضوع زواجه السرى من السيدة برلنتى عبد الحميد، التى كانت تعمل ممثلةً سينمائية، كان أول ما نطق به، بعد أن اعترف المشير بزواجه، هو استفهام إنكارى: ألم تخش على أُسرتك، وعلى سمعة الثورة؟!

فإلى ذلك الحد، بلغ حرص جمال عبد الناصر على الأسرة، وإلى ذلك الحد كان فهمه لسمعة الثورة. فالإنسان، مهما علا شأنه، يظل رهناً لمقتضيات الوئام الأسرى. والإنسان الثورى، لا تتيح له مسؤولياته، فسحةً للتفكير فى الاستزادة من المرأة، ولا تسمح أخلاقياته بأن ينأى عن زوجةٍ عايشت كل نضالاته، وعرفت أصدقاءه وأسرهم، وعرفوها!

كان جمال عبد لناصر صارماً حيال كل ما يمكن أن يعترض، أو أن يُعيق مشروع بناء الوطن المنيع، أو مشروع وحدة الأمة واقتدارها. وفى هذه الصرامة، تغليب للمصير الجمعى للناس، على مصائر فردية، تتعلق بالمعترضين أو المعيقين. ومن خلال المتوافر عن أحداث ووقائع لم تكن معلومة، عن المرحلة التى حكم فيها جمال عبد الناصر؛ اتضح أن أيامه كلها، لم تخلُ من

مواجهات، كثيرها مستتر وغير معلوم، وبعضها معروف ومعلوم. وعندما نضع كل الشكايات الخاصة، فى إطارها الزمنى، ونقابلها بالوقائع التى حدثت فى تلك المواعيد، نفهم سر الصرامة التى واجه بها جمال عبد الناصر خصوم الثورة، وهى، على أى حال، صرامة لا يمكن وضعها فى خانة الوقائع الدامية، التى اقترفتها الدكتاتوريات العسكرية، ضد الشعوب، فى العالم الثالث، الذى كانت مصر جزءاً منه، فى زمن الصراعات من أجل استقرار الأوطان، والأنظمة الوطنية. وبالطبع، لم يكن ممكناً، ولا منطقياً، بالنسبة للرجل، وهو فى ذروة الدفاع عن استقلال بلاده؛ أن ينصرف عن معاركه اليومية، ذات الطابع الاستراتيجى، لكى يعالج بالتحايل وبالرقة، مواقف وتحديات داخلية. فالانشغال بـ "تدليع" فاتحى الجبهات والثغرات الصغرى الداخلية، فى الأوقات العصيبة، يمكن أن يجد الوقت الكافى، والهوامش الواسعة، لدى حاكمين حسموا أمورهم الاستراتيجية، لغير صالح الاستقلال الحقيقى، ولغير صالح التحرر من النفوذ الأجنبى والتنمية الوطنية. فأمثال هؤلاء، ليسوا فى الوضع الذى وصفه المتنبى الشاعر الفيلسوف :

وسوى الروم، خلف ظهرك رومُ ... فعلى أى جانبيك تميلُ؟

إن هذا المتنبى نفسه، وضع خطة ملخصة فى بيت من الشعر، تليق بأمثال جمال عبد الناصر الإنسان، حيال التحديات الخارجية:

وَوَضْعُ السيف ... فى موضع الندى

عند العُلا ... مُضرٌ كوضع السيف فى الندى

ويمكن أن نستبدل كلمة أخرى، غير السيف، أقل من العصا، وأغلظ من القيود الدامية، لمواجهة التحديات الداخلية. فالمسألة، بالنسبة لجمال عبد الناصر، لم تكن عاطفية أو جمالية، بقدر ما كانت مسألة مصير وطن وأمة. لم تكن مسألة قصر مترف، فى جهة، وأكواخ بائسة فى الجهة الأخرى، فيتسلى ساكن القصر بمداعبة الناقمين من ساكنى الأكواخ، لكى تتبدى له سمات إنسانية، ذات مضامين سطحية، لا علاقة لها بمستقبل الأجيال القادمة، من ساكنى الأكواخ. وهنا تتجلى سمات القائد الإنسان، الذى يرى الأمور من منظور شامل، بخاصة وأن المتربصين بمصر، التى حددت خياراتها، منذ منتصف الخمسينيات، كانوا يرسمون خططهم المروّعة، من العيار الثقيل، أو من عيار الغزو العسكرى، وإعادة عجلة التاريخ الى الوراء!

على الرغم من ذلك، لم يكن جمال عبد الناصر، فى وضع يسمح له بالإحاطة، بكل وسائل وحيثيات عمل أجهزة الدولة، إذ انقطع، تماماً، لخوض معارك الدفاع عن الثورة، مع معركة

التنمية، وتضييق الفجوة بين الطبقات المعدمة، والشرائح المترفة، على ما فى هذه المعارك من مضامين إنسانية، تسمو على مضامين السمات السطحية. ولم تُعرف عن الرجل، فى سنوات نشأته، أى غِلظة فى التعاطى مع أحد، حتى داخل نطاق الأُسرة، التى أرادت المقادير أن تغشاها عوامل منُشئة للشروخ العاطفية، كزوجة الأب، والانتقال المستمر من مكان إقامة إلى آخر، ومن مدرسة إلى أُخرى، وإحساس الشاب، الذى كان يمثله جمال عبد الناصر، إنه مسؤول عن أشقائه، ولو من خلال مَدِّهم بمشاعر حانية، افتقدوها بفقدان أُمهم . ويمكن القول بدون تردد، إن البيئة المنزلية، التى نشأ فيها جمال عبد الناصر، كانت ذات تأثير إيجابى على شخصيته، على العكس مما ردده بعض المرجفين، الذين مهدوا لاستباحة الأوطان، بالهجوم على شخصية جمال عبد الناصر، وتجربته. ففى الكلية العسكرية، التى كان مديرها اللواء عبد الواحد عمّار، كان جمال معروفاً باستقامته، وباعتزازه بنفسه، وبميله إلى الحياة الجادة الخالية من أى إسفاف، على الرغم من كونه شاباً فى مقتبل العمر. وقال عنه اللواء مدير الكلية، إنه، ومنذ التحاقه، فى مارس/ آذار ١٩٣٧، كان ذا نظرة جدية للحياة "لا أراه يميل للمزاح، فلا يأتى بحركات تخرج به عن حدود الرزانة والوقار، وعرف عنه جميع زملائه بأنه رجل، فلا يوقع بأحد، ولا يخون أحداً. ومما عرفته، أنه يعمل لكل شىء حساباً، ويُقدر العواقب، ويعمل وفق ما يُرضى ضميره وربه". وهنا، نحن بصدد شاب، ارتفع بمستوى اهتماماته الى أعلى درجة، ويقول عنه اللواء عبد الواحد عمّار، إنه "حصل على ٧١%، فلم تُرضِ طموحه، فالتحق بكلية أركان حرب، وسهر الليالى الطويلة، مُنكبّا على الدراسة العسكرية، حتى هضمها". ويستطرد لافتاً أن جمال "كان ثائراً منذ تخرج من الكلية العسكرية، وكان ينتقد كل ما فى مصر من أخطاء، ولا أزال أذكر مناقشاته لأصحابه وزملائه، فقد كانت لا تدور إلا عن مصر ومستقبلها".

كان جمال عبد الناصر، الضابط والخريج الشاب، يؤثر الخدمة فى الأماكن البعيدة، كأنما أراد أن يحقق، من جهة، معرفةً فيزيائية وجغرافية، بكل أعماق وتخوم مصر، التى استأثرت بقلبه، ومن جهة أُخرى، أن ينال الدخل المقرر، لضباط الخدمة فى الأماكن النائية، لكى يتكفل بمصروفات إخوته، الذين كانوا يقيمون فى منزل خالهم. وكان ذلك سلوكاً إنسانياً، راعى فيه جمال عبد الناصر، التأثير العاطفى المحبّب، على إخوته، الذين يتلقون مالاً من شقيقهم، فيحسون بالأمان، وتنبه فيه إلى ضرورة عدم إرهاق الخال، الذى يقيمون فى بيته. وعلى الرغم من ذلك، كان يتغلب العام (الوطنى والقومى) على الخاص (المادى والعائلى) فى كل خيارات

جمال عبد الناصر. فقبل أن يتقرر دخول الجيش المصرى إلى فلسطين، فى مايو/ آيار ١٩٤٨، كان هناك ضباط من الجيش، طلبوا الإذن من وزير الحربية، للمشاركة فى القتال هناك، ومنهم من حدد أن يكون ذلك تحت راية "الإخوان المسلمين". وبالفعل، تشكلت مجموعة من الضباط، ضمت أحد عشر ضابطاً، بقيادة البطل أحمد عبد العزيز. وكان من بين المجموعة، صديق جمال ورفيقه فى التنظيم، كمال الدين حسين. لكن جمال يتقدم باستقالته من الجيش، لكى يتطوع للقتال فى فلسطين، على الرغم من عدم وجود مورد رزق له، سوى وظيفته. وهنا، يتغلب، فى واحدة من لقطات حياته، الإحساس الوطنى والقومى، على مصلحة الأُسرة ومسؤولياته حيالها، علماً بأن استقالته، التى رُفِضَت، لم تكن بحكم مسؤولية مقررة، كفرض عين، بالنسبة لرجل لديه ما يُسمى بـ "الجهاد الأكبر" مع إخوته وأُسرته. فقد كانت بدافع شعور قومى فائض. ويبدو أن رفض طلبه، جاء على أرضية التوجه إلى المشاركة الرسمية فى الحرب! ولم يتحقق للضابط الشاب، جمال عبد الناصر، كل ذلك الاحترام، بين أقرانه، ولم تنعقد له كل تلك المحبة، لولا سمات إنسانيةٍ غالبة، جعلته يجمع بين النقاء والوقار، والمناقب التى وصفها زميله أنور السادات، فقال إن الضباط الأحرار، قد "التفّوا حول هذا الشاب طويل القوام، وآمنوا بفكرته، وأحبوه، واستمدوا إيمانهم من إيمانه"!

فى فلسطين، كان جمال مميزاً بقوة أعصابه وإيمانه. فبعد معركة خسر فيها الغزاة اليهود الصهاينة عدداً كبيراً من الجنود، كان الضابط الشاب قائماً على دفنهم، ولم يتردد فى تلبية طلب اليهود أنفسهم، عبر عناصر دولية وسيطة، إرشادهم عن مكان دفن قتلاهم، لأن للموتى حقّاً، وفق نواميس السماء، حتى ولو كانوا من الأعداء!

مثلما أشرنا، كان جمال وفياً لمن هم جديرون بالوفاء، حتى وإن لم يكونوا من أصدقائه. فذات يوم، فى العام ١٩٤٩، استُدعى جمال إلى مكتب رئيس الأركان، وانتظر لدى مدير المكتب، فأراد عبد الناصر التخلص من أوراق كانت معه، فطلب الدخول إلى دورة المياه، وسأله، بعد ذلك، مدير مكتب رئيس الأركان: هل معك أوراق سرية؟ فأجاب جمال: لقد تخلصت منها. ولما أخذه رئيس الأركان عثمان المهدى، لمقابلة رئيس الوزراء، لكى يحذره من النشاط السياسى، ويستفسره عن سر تطوعه، أثناء إجازته، لتدريب الشبان فى معسكر لجماعة "الإخوان المسلمين" لم ينطق مدير مكتب رئيس الأركان عبد العزيز فتحى، بشىء. وحفظ جمال، لعبد العزيز فتحى، موقفه، وظل يثق به، بعد الثورة، ولم يتم الاستغناء عنه، على الرغم من عمله السابق كمدير لمكتب رئيس الأركان. وكانت جماعة "الإخوان المسلمين" قد شكلت فى العام

١٩٤٠، تنظيماً من أفراد الجيش والشرطة، لمحاربة الإنجليز. وكان جمال عبد الناصر، من بين الضباط الذين تعاونوا مع التنظيم، بعد تخرجه. وما أن تدهورت صحة محمود لبيب، المسؤول عن ذلك التنظيم "الإخوانى"، فى العام ١٩٤٦، حتى انتقى جمال عبد الناصر، لكى يُفضى له بكل الأسرار، لأن الرجل، لم يكن يرى تعارضاً بين الوطنية الحقة، ومبادئ "الإخوان". وهنا، نكون بصدد ضابط بلغ من صدقيته، إنساناً ومناضلاً، درجة تخطت الحزبية الضيقة، أو الاعتبارات الصغيرة.

كان لافتاً، منذ بدايات تحمله للمسؤولية، ترديده لتعبير "تطهير النفوس" من النفعية، والاستغلال، ورواسب التعفن السياسى. ولم يتردد فى هجاء الديكتاتورية "التى تسلب الشعب إرادته". ولم يكن فى ذلك الهجاء، يقصد دفع أى شُبهة بوجود ديكتاتورية حاكمة، بالمعايير الدستورية والقانونية. فقد كان تأييد الشعب، والتفافه حول الثورة التى يقودها، ما يشجعه على هجاء كل الدكتاتوريات المتسلطة، عدوة الشعوب وطموحاتها. فقد خاطب الناس قائلاً: "أنا لست ديكتاتوراً، ولا أريد الدكتاتورية، لقد دعا مجلس الثورة الأحزاب، غداة الثورة، إلى تحمل المسؤولية، فأبت إلا أن تسير على الطريق التى اعتادت السير عليها. إنها تريد أن تفعل الخير عن طريق الشر". ثم قال "كيف يمكن أن نكون ديموقراطيين، ونحن نستعبد ملايين الفلاحين؟ كيف يمكن أن نكون ديموقراطيين، ونحن لا نعرف للعامل حقاً، ونحرص على أن نملك حق طرده، فى أى يوم، وفى أية ساعة. لقد كنا، فى الماضى، نُحكم ديموقراطياً. كان لنا ملك، وكان لنا مجلس نواب ومجلس شيوخ. فهل هذه هى الديموقراطية التى نريدها؟" ومن خلال هذه الأقوال، كان واضحاً أن جمال يعتبر الإنسان المصرى، ومصالحه الحيوية، ومكانته وكرامته، وسلامة العلاقات فى إطار المجتمع، هو مقصد الحكم ومبتغاه، وليس الديموقراطية بسماتها الشكلية، التى كان معمولاً بها قبل الثورة. وخاطب الشعب، قائلاً: "أجدد العهد على أن نكون لكم خُداماً، يعملون لوطنكم، ويسهرون من أجل أولادكم، ويشقّون فى سبيل مجدكم، وأن نكون خُداماً صغاراً، إن طمعوا ففى شرف الخدمة، وإن زاحموا ففى سبيل العمل الصالح". وفى ختام عباراته تلك، استجمع جمال الإنسان، مكنون قلبه، ليستذكر قول "خاتم الرسل والنبيين: اللهم أحينى مسكيناً، وأمتنى مسكيناً، واحشرنى فى زمرة المساكين"!

إن هذه النفس الصافية الزاهدة، لم تكن تتصنع التواضع الشكلى أو اللفظى. فقد كان جمال قادراً على استبدال مفرداته، دون أن تنفضَّ من حوله الجماهير التى أحبته. لكنه كان حريصاً على أن يؤكد ما فى نفسه. وذات مرة، حسب ما روى الأستاذ هيكل، مؤخراً ـ وبشكل

سـريع ـ تزامـن تـأخـر إرسـال المبلغ الشـهـرى لإخـوته، مع انتـقـال هؤلاء الإخـوة من منـزل خـالهم، فأرسل الأخير لجمال، رسالة تضمنت ظنه، بأن المبلغ قد توقف، بسبب خروج إخوته من عنده، فشعـر جمـال بالحزن، وأخـذ يشرح للخال، أن هذا لم يكن فى خـاطره، وفعل ذلك معـاتبـاً برقـة إنسـانيـة، ليس فيـهـا ذَرة من عنفوان الضـابط الشـاب، الذى شـعـر بأنه قـد أصبح فى مـأمن وظيفى.

فى سياق تنقلاته، التى جعلته يحيط بجغرافيا بلاده، لم يدع جمال سـانحة تمر، دون أن يختار جادين أو وطنيين من زملائه، ليشاركوه فى مشروع لم يكن يعرف ملامحه الدقيقة، وإن كان على ثقة ويقين، بدواعى التغيير فى البلاد، وبالمبادئ العامة لهذا التغيير: فى منقباد، بأسيوط، يتعرف على أنور السادات، وزكريا محيى الدين. وفى الإسكندرية، يتعرف على عبد الحكيم عـامر، الذى تخرج بعده بدفعة واحدة. وفى العلمين، على الحدود الليبية، تعرف على بعض الضباط، من خارج الهيئة التأسيسية للضباط الأحرار. ونُقل إلى السودان، ومعه عبد الحكيم عـامر. وكان نقله بمثابة أمر مُدَبَّر، غير أنه رحب بالخطوة التى ظنوهـا عقـابـاً. فقد عُرف فحوى إحدى رسائله، التى بعث بها، من "جبل الأولياء" فى السودان، إلى صديق فى مصر، وهو فحوى يرسم صورة لجمال عبد الناصر الإنسان، بريشة جمال نفسه، الذى يخاطب صديقه: "..سيكون أمامك المستقبل.. ولكنه يحتاج الى جهاد. ولا لذة لمستقبل دون جهاد. فالحياة الخاوية الخاملة، أو الطريق المرسومة المعروفة، تنعدم فيها اللذة. كل عيبى هنا، أننى (دوغرى)، لا أعرف التملق ولا الكلمات المنمّقة، ولا أتمسح بالأذيال، إذ أن شخصاً هذه صفاته، يُحترم من الجميع. ولكن الرؤساء يسوؤهم ذلك الذى لا يُسَبِّح بحمدهم. ويسوؤهم ذلك الذى لا يتملقهم. فهذه كبرياء، وهم الذين اعتادوا الذل فى كنف الاستعمار. يقولون: كما كنا، يجب أن يكونوا، وكما رأينا يجب أن يروا.. والويل كل الويل لذلك المتكبر، الذى تأبى نفسه السير على منوالهم.."! نحن، إذن، أمام ضابط شاب، حدد سمات شخصيته، ودعا أحباءه إلى الاقتداء به، وربط بين المزية الشخصية لإنسان، كالكبرياء والصدق، وما يسعى إليه على المستوى الوطنى. وحسم أمره فاختار الصعب، جهاداً فى الحياة. ونظر بازدراء، إلى الدروب المطروقة، وكان قاطعاً فى قوله، بأن مسار حياته، لن يكون على طريق مُعبَّد!

كانت منشورات الضباط الأحرار، فى مرحلة عملهم السرى، تعكس رؤية رئيس التنظيم، للحرية ولكرامة الشعب. وعلى الرغم من مساوئ رأس النظام، وهو الملك؛ إلا أن الإشارات

العابرة، التى يمكن إدراجها فى خانة البُعد الإنسانى للمسائل، لم تعكس حقداً، أو حتى عداءً مبدئياً. فميلاد أحمد فؤاد - مثلاً - كولىٌّ للعرش (١٩٥٢/١/١٦) كان فى هذه المنشورات "مناسبة سعيدة". لكن المنشورات، فى التوجه الإنسانى العام، لامست، دائماً، موضوع حرية الشعب، وإشكالية القيود التى تكبله: "نطالب بإطلاق جميع الحريات للشعب، إذ لا يمكن لشعب أن يكافح الاستعمار، وهو مُكَبَّلٌ بقوانين تقيِّد حريته". ولطالما حذرت منشورات التنظيم الذى يقوده جمال عبد الناصر، من "خونة"، يسعون إلى استغلال الجيش فى قمع الشعب. وليس أدل على تماهى مضامين منشورات التنظيم مع مدركات جمال عبد الناصر، الإنسان، وسلوكه، الذى لم يحد عنه، حتى اللحظة الأخيرة؛ من التركيز المبكر على جوع وعُرى وحرمان الإنسان المصرى، وعلى ضرورة نبذ مظاهر الترف والدعة والبهجة، "فى الوقت الذى تستعد فيه الأمم، لكل طارئ، وتتوجه فيه الحكومات، إلى كل ما هو نافع ومفيد".

من خلال تتبع السمات الإنسانية لجمال عبد الناصر، عبر مراحل حياته، نلاحظ ثبات هذه الشخصية على كبريائها الحميد، المتصل بطموحاته الوطنية والقومية والاجتماعية. فهو اليافع المتزن الوقور، فى المدرسة، وفى الكلية العسكرية، وهو المتحسس لآلام الناس، أثناء قيادته للتنظيم، وهو المسكون بآمال الحرية والجلاء، والاستقلال الحقيقى، والأخذ بأسباب القوة، والتنمية، والوحدة العربية، وهو النصير الإنسان، لحركات التحرر الوطنى، فى العالم، وهو المتواصل إنسانياً، مع الجماهير العربية. ونجد فى إرشيف مجلة "العربى" الكويتية، تحقيقاً عن البعثة التعليمية المصرية، إلى الشارقة، وهى تستهل العام الدراسى، وتوزع الملابس والأحذية، على التلامذة الذين كانوا فقراء. وجمال الإنسان، هو المتواصل مع العالم الإسلامى، مشدداً على تعزيز دور البعثات الأزهرية، لنقل رسالة الإسلام المستنير، إلى الشعوب الغارقة فى الجهل والأمية، والرازحة تحت نير الاستعمار.

فى خضم المحنة المروّعة، فى يونيو/ حزيران ١٩٦٧، أظهر جمال عبد الناصر عصارة نفسه الأبية. شطب بيده، مما يُعرف بـ "خطاب التنحى" عبارة تقول إنه يتحمل نصيبه من المسؤولية عما وقع. ووضع بدلاً منها بخط يده، أنه يتحمل المسؤولية كاملة، ولم يشأ التعرض - حتى وفاته - لأى من رفاقه، ممن يتحملون مسؤوليات جسيمة عما وقع. ولمّا طالبت الجماهير العربية، عبد الناصر بأن يستأنف المسيرة، وأن يقف قائماً على لملمة الجراح، وعلى إعادة بناء ما تهدم من البنية العسكرية، أبدى من رباطة الجأش، ما لا يتأتى لقائد يمر فى مثل ظروفه.

فقد كان عليه أن يخاطب الناس فى ذكرى الثورة، بعد نحو ٤٥ يوماً من الكارثة، عندما لم تكن هناك دبابة بين القاهرة وخط السويس. واحتشدت فى القاهرة، وسائل الإعلام العالمية لترهف السمع، لكى تشهد تراجعات ظنتها مؤكدة، ولها أسبابها، فى خطاب جمال القومى. لكن الرجل، اختتم خطابه بكلام ارتجالى، قائلاً، بصوته المحبب، بعد أن نوّه، للمرة الأولى، إلى الفارق بين السلام والاستسلام: "هم عايزينّا نستسلم، لكننى أقول، برغم النكسة، وبرغم احتلال سيناء، لن نتخلى عن حقوق شعب فلسطين. هذا أساس القضية. ولن نكفر بأُمتنا، ولن نكفر بأهدافنا"!

صلابة هذا الرجل، هى صلابة إنسان استثنائى، فى تاريخ الأُمة. كان فائض الإحساس بالمواطن المصرى، وبالمواطن العربى، ولم يتخل عن نضاله، حتى الرمق الأخير. صحيح أن عمله، فى مرحلة الحكم، وفى خضم المعارك والتحديات، قد اضطره إلى أن يأخذ بالحزم، بعض المعارضين، للأسباب التى أوضحناها، وصحيح أنه حرص، فى ذلك المعترك، على أن يعرف كل ما يدور فى الطبقة السياسية، وحتى فى المجتمع، بحكم احتمالات منطقية، لصلة كل حركة فى الداخل، مع نوايا عدائية مضمرة، فى الخارج؛ إلا أن الإنسان فيه، لم يحد عن مشروع الحب الشامل للأمة، ولإنسانها البسيط. فقد كان جمال يتمثل روح الإنسان البسيط، ويتقصى تفصيلات حياته. وهو القائل، معترضاً على قرار لمجلس الوزراء، برفع سعر الشاى (قرشان زيادة للكيلو): "لا تنسوا أن الشاى، هو فاكهة الفقير"!

قبل أن يغمض عينية، للمرة الأخيرة، مساء يوم ٢٨ سبتمبر/ أيلول ١٩٧٠، أعانته مقادير الله على انتقاء عبارة، كان يود من خلالها، فى تلك اللحظة، أن يصف حالته الصحية، للطبيب، لكن العبارة جاءت، لكى تصف مسيرة العمر، التى توجعت فيها المسافات. مسيرة لم يعرف فيها متع الحياة الطبيعية ومباذلها، ونذر نفسه فيها للناس: "الحمد لله يا صاوى.. دلوقت أنا استريحت"!

هوامش الفصل الثانى

١-أحمد حمروش: **قصة ثورة ٢٣ يوليو**، الأجزاء الكاملة، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٤، القاهرة، دار الموقف العربى، ١٩٨١ .

٢-عبد الله إمام: **عبد الناصر والإخوان المسلمين**، القاهرة، دار الموقف العربى، ١٩٨٠ .

٣-محمد حسنين هيكل: **عبد الناصر والعالم، دار النهار**، بيروت ١٩٧١ (وأحاديث هيكل لقناة "الجزيرة "تجربة حياة).

٤. د. رفعت سيد أحمد: **ثورة الجنرال جمال عبد الناصر**، دار الجيل، بيروت، ودار الهدى، القاهرة، ١٩٩٣ (عمل موسوعى).

٥-عصام حسونة: **٢٣ يوليو وعبد الناصر شهادتى**، القاهرة مؤسسة الأهرام، ١٩٩٠.

٦- محمد حسنين هيكل: **الانفجار١٩٦٧**، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٠.

البـــاب الأول

الفصل الثالث

عبد الناصر مثقفاً

أحمد بهاء الدين شعبان

عبد الناصر مثقفاً

فيما عدا القرّاء المحترفين، كناشري الكتب، وعارضيها في الصفحات الثقافية للجرائد والمجلات، والنقّاد ومقدمي البرامج الثقافية .. إلخ، الذين قد تدفعهم مهنتهم إلى قراءات متناقضة الموضوعات" ومتعددة الاهتمامات، ومتشعبة الرؤى والمشارب، يصح أن يقال إن مبدأ: "قل لي ماذا تقرأ .. أقل لك من أنت" أو "ماذا يشغل رأسك .." ، هو مبدأ دال للغاية، فالزعماء والقادة والحكّام ورجال المال والسياسة" إن قرأوا فإن قراءاتهم تتجه للبحث عن إجابات لأسئلة ملّحة راهنة، وللتعرف على حلول لمشكلات في الواقع تحتاج الحل، ولذلك فإنها تترك بصمة واضحة على توجهاتهم وأفكارهم، واهتماماتهم ومفاهيمهم، ولأن هذا النفر لا يملك كثيراً من وقتٍ ينفقه فيما لا يحتاجه، فمن المؤكد أن قراءاته ومجالات اطلاعه ذات دلالة كبرى لا يمكن إنكارها.

وفي هذا السياق معروف أن قراءات "الصبا والشباب" تلعب أكبر الأدوار في تحديد مسيرة المرء واتجاهاته الفكرية والعقائدية" فهذه القراءات تتغلغل في الأعماق وتنطبع في الفكر والوجدان" وتؤثر في اختيارات الفرد لمساره المستقبلي.

ومن اللافت أن هذا الأمر أكثر مايكون تبدياً لدى جمال عبد الناصر، الطالب الفتى، الذي بدأت ملامح صورته المستقبلية تتحدد منذ يفاعته على نحو بالغ الوضوح.

وطنية متأججة:

لقد تميزعناصر جيل عبد الناصر من الشباب المصري ـ كالجيل السابق له، والجيل اللاحق، بالروح الوطنية المتأججة التي ملكت عليهم أنفسهم، ودفعتهم دفعاً للمشاركة في العمل الوطني بكل صوره وألوانه، ومن الثابت ـ على سبيل المثال ـ اشتراك الفتى جمال عبد الناصر، الطالب بمدرسة " النهضة المصرية " في مظاهرة نظمها طلبة المدارس الثانوية يوم ١٣ نوفمبر ١٩٣٥، يوم "عيد الجهاد"، التي فرقتها قوات الاحتلال الإنجليزي، عند كوبري عباس، بوابل من رصاص الرشاشات، حيث ارتد الطلاب متجمعين في المساء عند بيت الزعيم سعد زغلول " بيت الأمة "، لتتشكل مظاهرات جديدة قادها الطالب جمال، أصيب فيها بجرح في جبينه من جراء إطلاق ضابط إنجليزي الرصاص عليه.

ومثل هذه النوعية من الشباب، المؤّارة بالعاطفة الوطنية، والرغبة في تحرير الوطن من براثن الاحتلال، ومن فساد السلطة والحكم، تتوجه قراءاتها - عادةً - لاستلهام النماذج الثورية، والمدافعة عن قضايا الحق، وحريات الإنسان والشعوب، وتبحث في ثنايا صفحات الكتب، ومن خلال مظاهر الأنشطة الثقافية المختلفة، عن الرموز الوطنية، و تجسدات المثل العليا، ومعارك البطولة، ونماذج التضحية، ومواقف العز والكبرياء، لكي تستلهمها في مسيرتها الصاعدة، ومن هنا فليس بغريبٍ أن يكتب الطالب الفتى جمال عبد الناصر في مجلة مدرسته، مدرسة "النهضة المصرية"، مقالاً عن "رسول الحرية في القرن ١٨"، "فولتير" (عدد سنة ١٩٣٤)، وأن يسهم في هيئة تحرير المجلة، وأن يشارك في أنشطة المسرح المدرسي، وفى غيرها من الأنشطة [(١)] التي تعكس اهتمامات الفتى الثقافية والفكرية، وتجعله قريباً من الانفتاح على مصادر الفكر والمعرفة الإنسانية.

وقد أثرت هذه التوجهات العامة في تنمية وعي جمال عبد الناصر الشاب، ودفعته إلى السعي للالتحاق بالكلية الحربية، باعتبارها الوسيلة المثلى للعمل الوطني في مواجهة الاحتلال والقصر، من وجهة نظر فتى متأجج العاطفة الوطنية كجمال عبد الناصر، وخصوصاً في ظل تفسخ الأحزاب السياسية، وتنافسها على المصالح والنفوذ، الأمر الذي خبره عبد الناصر، بصورة عملية، مع تردده على مقارّها، وتحاوره مع رموزها، وقراءته لبرامجها واجتهاداتها الفكرية والسياسية.

عودة الروح :

ولعل أهم وأوسع الكتب التي أثرت تأثيراً مباشراً على جمال عبد الناصر الشاب، كان رواية " عودة الروح " لتوفيق الحكيم، التي قرأها جمال عبد الناصر الشاب، وتركت انطباعاً عميقاً على فكره ووجدانه .. وكما يقول الأستاذ رجاء النقاش: "قرأ جمال عبد الناصر، في بداية حياته وقبل قيام الثورة، رواية توفيق الحكيم "عودة الروح"، وقد تأثر عبد الناصر أشد التأثر بهذه الرواية" وكانت من الأعمال الفنية الكبيرة التي تقوم على فكرتين رئيسيتين، آمن بهما عبد الناصر أشد الإيمان طيلة حياته السياسية، ولم يتوقف عبد الناصر عند حدود الإيمان الوجداني والعقلي، بل انتقل بهذا الإيمان إلى التطبيق الواقعي.

أما الفكرة الأولى في "عودة الروح" فهي فكرة الوحدة الوطنية ..كيف أن مصر لا تستطيع أن تقوم بدورها الحضاري الحقيقي إلا عندما تتوحد وتتخلص من خلافاتها وانقساماتها

وتمزقاتها المتعددة. إن مصر تجد نفسها حقاً عندما تلتزم بذلك الشعار القديم الذي ردده "كتاب الموتى"في مصر الفرعونية، وهو شعار" الكل في واحد" .. والإيمان بهذه الوحدة الوطنية هو الذي دفع عبد الناصر إلى فكرته عن ضرورة التخلص من الأحزاب التقليدية القديمة" فقد انقسمت مصر بسبب هذه الأحزاب، وأدى بها هذا الانقسام إلى نوع من الشلل في الحركة" فتعطلت لفترة طويلة قدرتها على الإنتاج وعلى مواجهة مشاكلها المختلفة".

(...)اما الفكرة الثانية" كما يرى الاستاذ النقاش" والتى دعت إليها "عودة الروح"، وآمن بها عبد الناصر، "فهي الفكرة المستمدة من عنوان الرواية نفسها .. إنها فكرة إعادة مصر إلى دورها اللامع في الحضارة من جديد، أو كما قال عنوان الرواية: عودة الروح إلى مصر بعد قرون طويلة من الخمول والتخلف، ولذلك بذل عبد الناصر جهوداً عنيفة ليدفع مصر إلى الأمام" وليعيد إليها الروح وليضعها في قلب الحضارة الإنسانية المعاصرة"(٢).

وحينما التحق جمال عبد الناصر بصفوف طلاب الكلية الحربية، بعد أن فتحت أبوابها لأبناء الطبقات الشعبية بعد عام ١٩٣٦، واتت عبد الناصر الفرصة، للاطلاع الواسع في مكتبة الكلية العامرة بمصنفات الكتب السياسية والعسكرية والاستراتيجية والثقافية والعامة" وساعده الوقت المتسع بعد انتهاء الدروس والتدريبات العسكرية على القراءة المنتظمة والمتواترة، وقد رصد الكاتب جورج فوشيه، في كتابه "جمال عبد الناصر ورفاقة"قائمة بالكتب التي استعارها جمال عبد الناصر من مكتبة الكلية وقام بالاطلاع عليها، فيما بين عامي ١٩٣٧. ١٩٣٨، وتضم هذه القائمة الكتب التالية:

عنوان الكتاب	المؤلف	عنوان الكتاب	المؤلف
الذئب الأغبر " مصطفى كامل"	أرمسترونج	الأزمة الدولية	ونستون تشرشل
جوردون في الخرطوم	جون بوشان	غاليبولى	جون مانسفيلد
بونابرت حاكم مصر	شارل رو	حملة المارن	لويل تينج
حياتى الماضية	تشرشر	الاستراتيجية الألمانية	—
الإسكندر الأكبر	أرثور ويفال	فى الحرب الكبرى	تيام
بسمارك	هيدلام مورلاى	تاريخ الحرب الكبرى(١٩١٤-١٩١٨)	ليدل هارت
فوش، رجل أوليان	ليدل هارت	استرتيجية حملة مصر وفلسطين ١٩١٧-١٩١٨	كيارسي
جاريبالدى، الرجل والأمة	بول فريشوير	نابليون وواترلو(جزءان)	بيك

هندبرج وساجا: الثورة الجرمانية	اميل لودفيج	حرب النهر	ونستون تشرشل
لورانس العرب	جرافز	تاريخ فلسطين	أوليمستيد
مارلبورو	اتكنسون	وسوريا	سير ف.مورس
رجال وأعمال	جون بوشان	مغامرة بونابرت فى مصر	كينون وين
نابليون	اميل لودفيج	الاستراتيجية البريطانية	كينجستون
الجنود ورجال	ربور تسون	أعمال الأبطال	المراجع الرسمية البريطانية
الدولة		رحلتى الأولى إلى البحار الجنوبية	
لورانس فى شبه الجزيرة العربية	ليدل هارت	التمرين على السلاح	
جغرافية الإمبراطورية العسكرية	كول	**وباللغة العربية:**	
جغرافية الإمبراطورية العسكرية	ج. مارتيللى	عودة الروح	توفيق الحكيم
ذلك البحر المتوسط	جون جانتز	تاريخ الثورة المصرية(١٩١٩)	عبد الرحمن الرافعي
قلب أوروبا	جرافيس	الأيام	طه حسين
أمس واليوم فى سيناء	وايفل		
حملة فلسطينية			

وإذا كان رجاء النقاش قد قرأ تأثيرات "عودة الروح" لتوفيق الحكيم، على فكر ووجدان عبد الناصر" في إطار قضيتي "الوحدة الوطنية"، و"إحياء مصر" مجدداً، فلعلي أشير إلى أثر آخر، أظن أنه كان واضحاً كل الوضوح، في المسار التطوري الصاعد لشخصية الرئيس جمال عبد الناصر، بعد نحو عقدين من قراءته لهذه الرواية، وهي فكرة "التوحد" بين الموضوع والذات، وبين الأمة والزعيم، أو بين الشعب والقائد .. فالكل في واحد هنا، وقد عكست نفسها في صياغة نظام سياسي - اجتماعي - ثقافي ممركز، يتمثل في وحدة الشعب كله خلف القائد الفرد، وذوبان الملايين في الشخصية (المُلهِمة) لهذا القائد، الذي تتجسد فيه طموحاتها وآمالها وتتعلق بها أحلامها وأفئدتها، وهذه الفكرة حينما تجد تجلياتها المباشرة في السياسة، تؤدي مباشرة إلى وضعية ترفض الاختلاف باعتباره خروجاً باطلاً على هذه "الوحدة" - وترى في التعددية تصادماً مع شعار الكل في واحد، واعتداء على حرمة الزعيم والنظام اللذين يمثلان هذه الفكرة ويجسدانها، على جميع المستويات والأصعدة !

بيراندللو: البحث عن " القائد المنقذ " !:

ومن الواضح - في هذا السياق - أن دور القائد المنقذ أو الزعيم البطل، الذي ينتظره القدر لتخليص الأمة من ضياعها، وإنقاذها من المصير البائس الذي تندفع إليه، هو دور ازداد اقتناع

عبد الناصر به مع تنوع قراءاته واتساع مداركه، وأشارت العديد من المصادر إلى أن جمال عبد الناصر قد قرأ قبل الثورة، وتأثر كثيراً، بمضمون، مسرحية "بيراندللو"، الكاتب المسرحي الإيطالي الشهير: "ست شخصيات تبحث عن مؤلف"ورأى فيها دعوة للتحرك من أجل الاستجابة لصرخة الكاتب، ولملء الفراغ الرهيب الذي يستدعي التواجد تلبيةً للظرف المحيط واحتياجاته.

قراءات دالّة :

ومن أول ما نلاحظه في قائمة الكتب التي استعارها عبد الناصر، طالب الكلية الحربية، أنها تتناول السيّر الشخصية التي تعلي من صفات البطولية الفردية لنخبة من الزعماء والقادة السياسيين والعسكريين العاملين المتميزين، القدامى والمعاصرين، الذين تميزوا بقوة الإرادة والحضور الشخصي و"الكاريزما" الطاغية، مثل "مصطفى كمال أتاتورك"، "نابليون بونابرت"" و"الإسكندر الأكبر"، و"بسمارك"، و"جاريبالدي" رجل الوحدة الإيطالية .. وغيرهم، ولعلها جميعها شخصيات كانت قريبة من فكر ووعي عبد الناصر الشاب وتركت بصماتها على مسيرته المستقبلية ورؤاه وتطلعاته السياسية والأيديولوجية .. كما تضمنت قائمة قراءات عبد الناصر أيضاً اهتمامات استراتيجية عامة (جغرافية الإمبراطورية العسكرية - ذلك البحر المتوسط - قلب أوروبا - الاستراتيجية الألمانية - الاستراتيجية البريطانية .. إلخ)، ومقاربات للقضايا المتفجرة في تلك الآونة: الثورة في شبه الجزيرة العربية ودور لورانس فيها .. الأزمة الدولية: حملة مصر وفلسطين ١٩١٧/ ١٩١٨ - تاريخ فلسطين وسورية .. ألخ، فضلاً عن القضايا الخاصة بتاريخ مصر وأوضاع شعبها وأحلامه، ونضالهما ضد الاحتلال والأجنبي: "مغامرات بونابرت في مصر"، "تاريخ الثورة المصرية (١٩١٩)"، للرافعي، وقراءات أدبية في ذات السياق مثل: "الأيام" لطه حسين، و"عودة الروح" لتوفيق الحكيم .. إلخ.

وليس هناك من دليل يرجح أن عبد الناصر قد قرأ كل هذه الكتب، أو أنه استعارها ولم يكمل أو يتم قراءاتها لسبب أو لآخر، إذ يعلق الأستاذ "فتحي رضوان" المناضل الوطني والسياسي والأديب والوزير، على "قائمة فوشيه" قائلاً: "لقد كتب الكاتب الفرنسي "فوشيه" أن عبد الناصر قد طالع - وهو لايزال بالكلية الحربية - عدداً من الكتب أورد بها قائمة في كتابه عن "عبد الناصر" .. ومن بينها كتاب "أرمسترونج" عن "أتاتورك" المعنون: "الذئب الأغبر".

وقد حدثني الأخ الأستاذ "حلمي سلام" أن "عبد الناصر" كان ذات يوم في زيارة له بمنزله، فنما هم بالانصراف، وقف أمام مكتبة الأستاذ حلمي، ثم مد يده إلى كتاب "الذئب الأغبر" في

نسخته المترجمة، واستأذن في أخذه ليقرأه .. ومعنى هذا أن قائمة الكتب التي وردت في كتاب "فوشيه"، والتي أمليت له، لم تكن تحوي الكتب التي قرأها جمال عبد الناصر فعلاً، بقدر ماكانت تحوي الكتب التي كان يتمنى قراءاتها !"[٣].

وعلى العكس مما يتوقعه البعض، حيث يضيق وقت الثوار" الذين يتحولون إلى حكّام، عن القراءة ومتابعة إصدارات الفكر والمطابع، ففيما بعد نجاح الثورة في ٢٣ يوليو ١٩٥٢، لم تنقطع صلة "جمال عبد الناصر"، أبرز أعضاء مجلس قيادة الثورة وزعيم تنظيم "الضباط الأحرار"، بالقراءة ومحاولة تتبع أبرز الأحداث والتطورات والأخبار والمناسبات الفكرية والثقافية، ويذكر المناضل الوطني الراحل "فتحي رضوان"، الذي تولى منصب وزير"الإرشاد القومي" بعد الثورة، أن عبد الناصر "بعد أن ولي شئون مصر، وزادت أعباؤه، وكبر مقامه" ... "كان حريصاً أشد الحرص على تثقيف نفسه، وتثقيف الضباط الذين من حوله، وأنه (أي عبد الناصر) كان صاحب فكرة ترجمة وتلخيص كتب ذات أهمية خاصة في السياسة والاقتصاد، وطبعها على الآلة الكاتبة، وتوزيعها - بعد نسخها على (الرونيو) - على الضباط والوزراء، وهذه الكتب التي كونت بعد ذلك سلسلة "اخترنا لك"والمتابع لهذه السلسلة - كما يرصد الاستاذ "فتحي رضوان" - يرى تنوع الموضوعات فيها، وشدة اتصالها[٤]. بمنطقة الشرق العربي، وبتطور الأحداث السياسية الكبرى في أيامنا، وبالأفكار والمذاهب الاشتراكية".. وأحسب - يقول الأستاذ "فتحي رضوان" - أن "بعض هذه الكتب كانت من بين ما قرأه عبد الناصر .. ولكن المؤكد أن عبد الناصر كان يقرأ الصحف الأوروبية المحررة باللغة الإنجليزية بنهم شديد، وأنه كان حريصاً على قراءة كل ما يكتب عنه في صحف بريطانيا، وأن لغته الإنجليزية تقدمت كثيراً بفضل مقابلاته مع الرجال من طراز "نهرو" و"سوكارنو" ممن يتكلمون الإنجليزية، فضلاً عن هذه الأفواج من الصحفيين ومراسلي الجرائد والسفراء والشخصيات البريطانية والأمريكية، وغيرهم ممن كانوا يقابلونه[٥] ويتكلمون هذه اللغة".

ويذكر الأستاذ رضوان تعليقاً لجمال عبد الناصر، يُبرز اقتناعه بالأثر الحي للكتاب على الفكر والحياة، إذ أنه اشتكى للرئيس من ضعف إقبال المواطنين على قراءة الكتب، وحتى تلك المحررة بأقلام المشاهيرمثل "العقاد" و "طه حسين" وغيرهما، بالرغم من حملات الإعلان عنها في الصحف والمجلات وبرامج الإذاعة .. إذ كان رد عبد الناصر عليه: "كتاب يقرؤه فرد واحد" ينفع .. فالعبرة ليست بالكثرة، فرب فرد يتأثر بالكتاب ... ويكون هذا الفرد بمثابة ألف شخص"[٦].

ويرصد " فتحي رضوان " آثار " مطالعات عبد الناصر " على الحوارات والمناقشات التي كانت تجرى في اجتماعات مجلس الوزرا، مثلما حدث في إحدى الجلسات، حين أشار " سيد مـرعي"وزير الإصـلاح الزراعي آنذاك ، إلى كـتـاب لكاتب غـربي ولخَّص بعض أفكاره .. " فاعترض عبد الناصر على هذا التلخيص، وقال : " إن الرجل يقول في كتابه نقيض ما تقول"!، فقال الوزير : " هذا ما فهمته أنا " ، فقال له الرئيس " لا بد أنك قرأته بالمقلوب !! "(٧) .

وقد دفعت مثل هذه المواقف وغيرها بعض الوزراء للقول : " إن ازدياد ثقافة الرئيس ليس من مصلحتنا في شئ !"(٨).

ولم يتوقف اهتمام عبد الناصر الثقافي فقط عند حدود القراءة ومطالعة الكتب ، وإنما امتد إلى مناحي ثقافية أخرى ، فقد عُرف عنه - على سبيل المثال - عشقه للسينما .. إلى المستوى الذي يرصد فيه فتحي رضوان وقائع عديدة تشير إلى حد اعتباره أن" الحرمان من السينما هو عقاب شديد بالنسبة له ! "، كما كان متابعاً جيداً للأفلام الحديثة ، يتميز بنظرة " متفتحة وأفقاً واعياً رحباً"، يدفعه لأن يدعو وزير الإرشاد القومي إلى عدم الانصياع لمن يحرضونه لاتخاذ قرار بإيقاف عرض بعض الأفلام، محرضاً "(٩) له على ألا يسمع " كلام هؤلاء الأغبياء ! "(١٠).

كذلك كان عبد الناصر حريصاً - كلما تيسر له الأمر - على حضور الحفلات الموسيقية والغنائية ، وبالذات حفلات أم كلثوم وعبد الوهاب وعبد الحليم ، وخصوصاً في الأعياد والمناسبات القومية ، وكذلك عروض الأوبرات الكلاسيكية وحفلات " البولشوي " السوفيتي " والمسرحيات، وفي أحيان عديده كان يبدي آراءً نقدية تنم عن فهم و استيعاب ووعي بأهمية العمل الفني الحقيقي ، وقد علق - بعد مشاهدته لفيلم " مصطفى كامل " بسينما " ريفولي " : "أنا كنت طوال الفيلم خائفاً على مصطفى ، ومشفقاً من وفاته ، مع أني أعرف أنه مات منذ أكثر من خمسين سنه . هذا هو سحر العمل الفني "(١١)، وطالب بعمل فيلم سينمائي عن الزعيم الوطني"محمد فريد" . كما أبدى إعجابه بقصة حياة وجهاد عبد الله النديم ، التي قدمت كمسلسل إذاعي ، تابعه باهتمام(١٢).

وقد بلغ من شغف الرئيس " جمال عبد الناصر " بالثقافة والمعرفة والكتب الحد الذي لم يجد معه غضاضة أن يوصي الأستاذ " خالد محيي الدين " ، بعد أن اتخذ قرار نفيه إلى الخارج ، بعد وقائع " أزمة مارس " 1954 الشهيرة "، وفيما العلاقة بينهما مشحونة بالتوتر"، بأن يرسل إليه " كل ما أعتقد أنه مفيد من كتب ومجلات "(١٣).

ويشهد السيد " خالد محيي الدين "على ما كان من خلافات فكرية وسياسية حادة بينهما " أن عبد الناصر كان قارئاً ممتازاً سواء قبل الثورة أو بعدها .. وحتى بعد أن أصبح حاكماً متعدد المسئوليات ، كان يولي مسألة المعرفة اهتماماً خاصاً"(١٤).. وكان هناك جهاز خاص مهمته أن يلخص له الكتب الهامة، وأن يترجم له العديد من الكتب والمجلات والصحف "(١٥).

ويفسر محي الدين أن الدافع خلف ولع عبد الناصر بالمعرفة .. هو الاهتمام بمسألة المعلومات ..فقد كان عبد الناصر " لا يتخذ أي قرار إلا بناء على معلومات" وربما كان هذا أحد أسباب اهتمامه الشديد بجهاز المخابرات العامة كأحد أجهزة جمع المعلومات" وكان عبد الناصر يهتم دوماً بالمعلومات" ليس فقط من أجل تحقيق إمكانية اتخاذ قرار صحيح" وإنما من أجل التعرف على كل من يتعامل معهم تعرفاً وثيقاً ودقيقاً " .

ويذكر خالد محي الدين " أنه بعد أن هدأت العاصفة(١٦) " ووافق عبد الناصر على عودته إلى مصر من منفاه في جنيف " طلب منه أن يشتري له " شوية كتب عن الاشتراكية . بمختلف مدارسها(١٧)، " كان ذلك في أواخر عام ١٩٥٥ " حينما بدأ عبد الناصر يبحث عن مسار يجيب على التاؤلات الحادة التي طرحتها ظروف مصر والمنطقة عليه وعلى نظام حكمه .

ويروي الكاتب أحمد بهاء الدين في " محاوراتي مع السادات " قصة ذات دلالة " ففي أحد لقاءاته مع الرئيس الأسبق أنور السادات، أشار إليه السادات أنه لم يقرأ الصحف اللبنانية (التي تهاجمه) من ستة أشهر كاملة، فلما أبدى استغرابه رد عليه قائلاً : " أمّال إيه اللي موت عبد الناصر ؟ كان بعد ما يشتغل ١٨ ساعة في اليوم وييجي ينام مش يسمع موسيقى أو يأخذ حاجة مهدئة !؟ .. كان منبه إنهم يحطّوا له جنب السرير كل الجرائد العربية المليانة شتيمة فيه ! .. كان يقرأ السم الهاري ده قبل ماينام ! وطبعاً ده مش نوم وتاني حاجة موتته "المدعوق ده " وأشار بيده إلى جهاز الراديو !! ثم استطرد قائلاً : كان حافظ مواعيد نشرات الأخبار بتاعة العالم كله سواء كان لوحده أو قاعد معانا كل شوية يفتح الراديو ويقول : لما نسمع أخبار لندن ! لما نسمع أخبار دمشق ! لما نسمع أخبار بغداد! لما نسمع موسكو ! لما نسمع صوت أمريكا !! .. أنا بقى على عكسه تماماً "(١٨).

ويفسر الكاتب الروائي " فتحي غانم "وكان عضواً في " التنظيم الطليعي" ووثيق الصلة بمراكز صنع الأحداث في النظام ما يبدو من تناقض حاد وغير مقبول بين شغف الرئيس عبد الناصر بالقراءة وتقديره وتكريمه للكُتّاب والمبدعين، على نحو ما كان يحث في أعياد العلم

السنوية لكبار العلماء والمفكرين والفنانين ، وبين الإجراءات العنيفة التي اتخذت بحق قطاع عريض من المثقفين :" سجن . اعتقال . نقل . رفت _ رقابة .. إلخ" بـ " الهاجس الأمني " .

"كانت استراتيجية الأمن أقوى عنده من استراتيجية الثقافة ، والأمن أولاً ثم تأتي الثقافة، وكان لا يدرى على أنه يراهن على فقدان الثقافة .. وأن الأجيال التي عاصرته في الستينيات بما لها من ثقافة قوية " إنما نضجت وحصلت على معارفها من مدارس وجامعات وأحزاب تمرست بالفكر الليبرالي " (١٩).

(...)لقد نجحت الثورة لأن المثقفين في مصر قد جعلوا من مجتمعهم بوتقة تنصهر فيها كل الأفكار بلا استثناء (...) ولم يصل عبد الناصر إلى اقتناع كامل بأن المثقف المصري أقوى من هذه التيارات (الغازية) كلها وتصور أن النظام القوي بقيادته يصون الثقافة المصرية والعربية من التأثيرات الدخيلة والخيانة والعمالة ولم يتصور قط أن قوة الفكر الحر كفيلة باكتشاف الأدوات الصحيحة لأمن النظام .. سواء في المجال العسكري أو الاقتصادي أو السياسي(٢٠) ".

...ولمّا حدث انهيار يونيو ١٩٦٧ ، ثبت أن خطأ جسيماً قد ارتكبناه في حق ثقافتنا وقدرتنا على التفكير والنقد والمصارحة "(٢١).

هوامش الفصل الثالث

١- انظر : " **الهلال** "جمال عبد الناصر "عدد خاص" نوفمبر ١٩٧٠ " ص ص٦٢ ـ ٦٣ .

٢- رجاء النقاش " أدباؤنا ومواقف لا تنسى لعبد الناصر ، تشيرن الشامي، **المصدر نفسه**، ص ص : ١٨٣ ـ ١٨٤.

٣-فتحي رضوان،**٧٢ شهراً مع عبد الناصر**، "كتاب الحرية (٢)"، القاهرة ، ١٩٨٦ ، ص ص : ١٤٧ ـ ١٤٨ .

٤-**المصدر نفسه**، ص : ١٤٨

٥ـ **المصدر نفسه**، ص : ١٤٨

٦-**المصدر نفسه**، ص : ١٤٨

٧ـ**المصدر نفسه**، ص : ١٥٠

٨-**المصدر نفسه**، ص : ١٥١

٩-**المصدر نفسه**، ص : ١٤٩

١٠- **المصدر نفسه**، ص : ١٤٩

١١- **المصدر نفسه**، ص : ١٤٣

١٢. **المصدر نفسه**، ص : ١٤٣

١٣- خالد محيي الدين، **والآن أتكلم** ، مركز الأهرام للترجمة والنشر، مؤسسة الأهرام، القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ٣٢٩ .

١٤-**المصدر نفسه** ، ص : ٣٢٨ .

١٥- **المصدر نفسه** ، ص : ٣٢٩ .

١٦- **المصدر نفسه** ، ص : ٣٢٩ .

١٧-**المصدر نفسه** ، ص : ٣٥١ .

١٨- أحمد بهاء الدين ، **محاوراتي مع السادات** ، لندن، كتاب الشرق الأوسط ، الشركة السعودية للأبحاث والتسويق ، ط (١)، ١٩٨٧ ، ص : ١٣٢.

١٩-فتحي غانم ، **معركة بين الدولة والمثقفين**، كتاب اليوم، القاهرة، عدد سبتمبر أبيول١٩٩٥ ، ص :٧٢ .

٢٠- **المصدر نفسه** ، ص : ٧٣ ـ ٧٢ .

٢١- **المصدر نفسه** ، ص : ٧٣ .

الباب الأول

الفصل الرابع

بناء صورة جمال عبد الناصر فى الصحافة المصرية

(أزمة مارس ١٩٥٤، "الأهرام" نموذجًا)

ابتسام لطفى

بناء صورة جمال عبد الناصر فى الصحافة المصرية

(أزمة مارس١٩٥٤، "الأهرام" نموذجًا)

رغم مرور أكثر من ثلاثة عقود على غيابه، فإن جوانب شخصيته المختلفة، لا تزال تثير جدلاً واسعاً، في أوساطٍ عدة. فالرئيس الراحل جمال عبد الناصر واحد من أكثر الشخصيات التي نسجت حولها الأساطير والحكايات. وبقدر ما حاول خصومه ومعارضوه تشويه صورته، بشكلٍ أو بآخر، بقدر ما نجح في تحقيق شعبيةٍ جارفةٍ، ليس في مصر وحدها، وإنما في عددٍ كبيرٍ من دول العالم، معتمداً في ذلك على أدواتٍ إعلاميةٍ عدة، مكنته من الترويج لمشروعه القومي، وخلق رأياً عاماً قوياً سانده ودعمه أمام خصومه ومعارضيه.

فعلى الرغم من أن بحوث تشكيل الصورة الذهنية، وتأثيراتها على المتلقين لم تكن ذائعةً، في ذلك الوقت، فإن جمال عبد الناصر استطاع، بوعيٍ شديدٍ، أن يتحكم في الإعلام بوجهٍ عام، والصحافة بوجهٍ خاص، لبناء صورته والترويج لها. وهي الصورة التي قدمته للجماهير كقائدٍ وزعيمٍ عربيٍ يسعى لتحقيق الوحدة، والتنمية العربية، والقضاء على الاستعمار الغربي للدول العربية، والاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية. فقد حرص منذ الأيام الأولى للثورة، وحتى وفاته، على إقامة علاقاتٍ قويةٍ ومتينةٍ مع الصحفيين، في نفس الوقت الذي لم يتوان فيه عن الزج بأي معارضٍ له في غياهب السجون والمعتقلات، وكما أنشأ صحفه الخاصة، التي عبرت، بشكلٍ أساسي، عن فكر الثورة واتجاهاتها، فإنه أصدر قانون تأميم الصحف، في ١٩٦٠، ليبسط سيطرته على الإعلام المصري بشكلٍ تام[١]. ظل عبد الناصر طوال فترة حكمه حريصاً على أن يقرأ الطبعة الأولى من كل الصحف اليومية، ويراجعها بنفسه، ثم يصدر تعليماتٍ فورية بأي ملاحظاتٍ يراها، ليتم تعديل الطبعات التالية على أساسها[٢]. بل إن كثيراً مما نشر في الصحف المختلفة، خلال الأيام الأولى للثورة، كان بطلبٍ من عبد الناصر، وتوجيهٍ مباشر منه[٣]. وخلال السنوات الأولى لحكمه استطاع جمال عبد الناصر تكوين ملامح شخصيته الكاريزمية، وطبعها بقوةٍ في أذهان الجماهير.

مرت صورة جمال عبد الناصر في الصحافة المصرية بثلاث مراحل أساسية: -

المرحلة الأولى: بناء الصورة (١٩٥٢-١٩٥٦).

لعبت الصحافة الدور الأكبر، خلال تلك الفترة، وذلك بتوجيه وإدارة جمال عبد الناصر نفسه، حيث حشدت الصحافة كافة طاقاتها، لبناء صورته أمام الجماهير، بدايةً من إبراز دوره كقائدٍ للثورة، ومساندته في مخططه لإزاحة محمد نجيب، وانتهاءً بنجاحه في إدارة المعركة الدعائية التي ساعدته في صد "العدوان الثلاثي" على مصر خريف ١٩٥٦، وهزيمة "القوى الكبرى" وتتويجه "زعيماً عربياً بلا منازع.

- المرحلة الثانية: تدعيم الصورة (١٩٥٦-١٩٦٧).

لعبت الإذاعة المصرية، وعلى رأسها إذاعة "صوت العرب"، الدور الأكبر، خلال تلك الفترة، وهي التي برز خلالها جمال عبد الناصر في صورة الزعيم العربي المناوئ للاستعمار، والمناصر لحقوق دول وشعوب العالم الثالث.

- المرحلة الثالثة: تحسين الصورة (١٩٦٧: وحتى وفاته ١٩٧٠)

حاول الإعلام الناصري، خلال تلك الفترة، تصحيح ما لحق بزعيمه من ضرر بالغ، بعد هزيمة يونيو/ حزيران ١٩٦٧، وكانت جريدة "الأهرام"، برئاسة محمد حسنين هيكل، أحد أبرز أدوات هذه السياسة في ذلك الوقت.

-أزمة مارس/ أذار ١٩٥٤، وبناء صورة عبد الناصر:

دشنت أزمة مارس/أذار ١٩٥٤ لعملية بناء صورة جمال عبد الناصر في الصحافة المصرية. حيث أدرك عبد الناصر خلال الأزمة خطورة الصحافة في تشكيل وتوجيه الرأي العام، وكان يردد في كل مكانٍ - بعد أن ظهر له ضعف موقفه، في بداية الأزمة- "كيف نترك الصحافة حرة، توجه الرأي العام، وتؤثر فيه كيفما شاءت، وتعرض القضايا المهمة كيفما أرادت." (٤) وبالفعل خاض عبد الناصر أولى معاركه مع الصحافة، خلال الأزمة، حين أوقف جريدة "المصري"، التابعة لحزب الوفد، والتي هاجمت الضباط الأحرار بشدة، واتهمتهم بعدم الكفاءة لإدارة الحكم(٥).

تعود أزمة مارس/ أذار ١٩٥٤ إلى خلافٍ نشب بين عدد كبير من الضباط الأحرار، على رأسهم جمال عبد الناصر، وعدد أخر من الضباط، يقودهم محمد نجيب، حول شكل الحكم

في مصر. رفض الفريق الأول التنازل عن السلطات والامتيازات التي منحتها لهم إدارة الحكم في مصر، والعودة إلى الثكنات. في حين أصر الفريق الآخر على عودة الجيش إلى الثكنات، وتطبيق الحياة البرلمانية، والديمقراطية في البلاد.

كان واضحاً منذ بداية الأزمة أن أصحاب الموقف الثاني هم الأقوى، لسلامة موقفهم الذي أيدته القوى والنخب السياسية في البلاد، آنذاك. لذا نال أصحاب هذا الموقف دعمٌ كبيرٌ من بعض الصحف المصرية، التي كانت لا تزال خارج سيطرة أصحاب السلطة الجدد. ونظراً لضعف موقف جمال عبد الناصر ورفاقه، أبدوا استجابة لمطالب نجيب، وإن كان واضحاً، في ذروة الأزمة، أن عبد الناصر يفكر في اتجاهٍ آخر، هو الخلاص من أصحاب الموقف المعادي، وتقنين مطالبهم، بما يمهد لبسط نفوذه على كافة مقاليد الحكم، وهو ما حدث بالفعل خلال الأزمة. حيث نجح عبد الناصر في دفع نجيب إلى الاستقالة، ثم عمد بعد ذلك إلى التخلص من مؤيديه، بطرقٍ عدة.

باستقالة محمد نجيب، وتخليه عن إدارة البلاد، تولى جمال عبد الناصر رئاسة الوزارة، والدولة بعد ذلك، وطبق مشروعه الخاص في قيادة البلاد. مثلت المعركة الإعلامية التي خاضها عبد الناصر، خلال هذه الأزمة، بداية علاقته بالصحافة، وهي العلاقة التي شهدت تطورات مختلفة، منذ ذلك الوقت وحتى وفاته.

ومن خلال هذه الورقة نلقي الضوء على الدور الذي لعبته الصحافة المصرية في بناء صورة جمال عبد الناصر، وتشكيلها أمام الرأي العام الداخلي والخارجي، عن طريق تحليل مضمون جريدة "الأهرام" خلال الأزمة، مع توضيح الدور الذي لعبه عبد الناصر في توجيه الصحافة، والتحكم فيها، خلال معركته لعزل نجيب، والانفراد بحكم البلاد.

جريدة "الأهرام":

أصدر الأخوين السوريين سليم وبشارة تقلا جريدة "الأهرام" في ١٨٧٦، في أربع صفحات. واتخذوا من الإسكندرية مقراً لجريدتهم، التي صدرت أسبوعية لمدة شهرين، ثم تحولت إلى يومية.

تعد "الأهرام" ثاني أقدم جريدة مصرية بعد "الوقائع المصرية". أطلق عليها طه حسين "ديوان الحياة المعاصرة". كان من أبرز كتابها الأديب العالمي نجيب محفوظ، الحائز على جائزة

نوبل للآداب، وعباس محمود العقاد، وفكري أباظة، وسلامة موسى، ود. زكي نجيب محمود ... وغيرهم كثيرون. ومن أبرز من تناوبوا على رئاسة تحريرها سليم تقلا (مؤسس)، أنطوان الجميل، أحمد الصاوي، محمد حسنين هيكل، يوسف السباعي، أحمد بهاء الدين ....، ويتولى أسامة سرايا رئاسة تحريرها حالياً.

تعاملت "الأهرام"، في بادئ الأمر، بحذر من قيام الثورة. لكنها سرعان ما بدلت موقفها، وحل محل الحذر، التأييد المبالغ فيه، خاصة بعد خروج الملك من مصر. حيث شنت هجوما ضاريا على الملك والملكية والعهد البائد. في حين أنها كانت من أكثر الصحف المدافعة عن القصر والحاشية الملكية، قبل الثورة. كان جمال عبد الناصر يولي اهتماماً كبيراً بالأهرام. حيث عهد برئاسة تحريرها إلى محمد حسنين هيكل، الذي كان من المقربين جداً إليه. وكان أحمد الصاوي رئيس تحريرها، قبل قيام الثورة، وحتى ١٩٥٧، من أكثر المؤيدين لعبد الناصر والمدافعين عن سياساته.

– تأييد الثورة وإدانة العهد الملكي:

بعد رحيل الملك فاروق عن البلاد، بدأت الصحف المختلفة تتبارى في نشر ما يدين العهد الملكي ويبرر قيام الثورة، وقد ذكر مصطفى أمين عن سلسلة مقالاته، التي نشرها عن فضائح الملك فاروق، خلال الأشهر الأولى للثورة، أن جمال عبد الناصر طلب منه نشر هذه السلسلة، وكلف أنور السادات بمراجعة كل مقال منها، قبل نشره. اتهمت الصحف المختلفة الملك، ورموز عهده، بالفساد، والاستيلاء على أموال البلاد. وجدير بالذكر أن محاكمة "زينب الوكيل"، زوجة "مصطفى النحاس"، قد أفردت لها مساحات واسعة في أغلب الصحف، نقل خلالها بيان الادعاء، والاتهامات الموجهة إلى حرم زعيم الوفد، الحزب الأكثر شعبية في مصر آنذاك، دون أن يحصل دفاعها على مساحة تذكر.

من جانبها، التزمت "الأهرام"، خلال الأيام الأولى للثورة، الحذر الشديد، في نقل ومعالجة الأحداث، حيث اكتفت بنشر بيانات الجيش، التي شرحت الأسباب التي دفعت الضباط للانقلاب على الملك وعزله، دون أن تؤيد الجريدة هذه الأسباب، أو تعارضها، وذلك حتى رحيل الملك عن البلاد.

سلكت "الأهرام" بعد ذلك، مسلك أغلب الصحف المصرية، آنذاك، في تأييد الثورة ومباركتها. فمن ناحية، بدأت في نقل تأييد الشارع المصري، بفئاته المختلفة لحركة الجيش،

فمثلاً، " القائد العام (محمد نجيب) يتقبل تهاني وفود الشعب"، "رجال البوليس يطالبون القائد العام بتطهير محيطهم"[٦]. كذلك نقلت عن بعض الصحف الأوروبية، والأمريكية تأييدها للحركة واطمئنانها إلى شخصية نجيب "المعتدلة"[٧].

من ناحيةٍ أخرى بدأت "الأهرام"، في نشر فضائح تتعلق بفساد الملك واستيلائه على الأموال، وعدم أهليته لحكم البلاد، بسبب سلوكه وأفعاله، حيث اتهمته بالتربح من صفقة الأسلحة الفاسدة "وفقاً لشيكاتٍ ووثائق وجدت في خزانته"[٨]، والاستيلاء على وقفٍ خيريٍّ قيمته خمسة ملايين جنيه. لكن "الأهرام" تمادت إلى حدٍّ كبير، كغيرها من الصحف، آنذاك، حين اتهمت الملك، أخلاقياً، واصفةً إياه بأنه "يحب الأشياء المختلسة، ولا يأنس لمعاشرة أحدٍ غير طبقة الخدم"، و"يؤذن في غير أوقات الصلاة، ويسلخ جلود خدمه بماء النار"[٩].

إلى ذلك، اكتسب محمد نجيب شعبيةً كبيرةً، خلال الأيام الأولى للثورة، بوصفه قائد البلاد، ورمز العهد الجديد. حيث تصدرت صوره وأخباره الصفحات الأولى للصحف المختلفة، ومن بينها صحيفة "الأهرام"، ورغم أن جمال عبد الناصر هو القائد الحقيقي لحركة الجيش، فإنه لم يرغب في الظهور أمام الجماهير، حيث طالب الصحفيين "بتركيز كل الأضواء على محمد نجيب"، وعدم ذكر أي شيءٍ عن "مجلس قيادة الثورة"[١٠]

في الوقت ذاته، تحكم عبد الناصر بكافة الملفات الحيوية، آنذاك، والتي تمثل أبرزها في (مفاوضات الجلاء، والعلاقات مع الولايات المتحدة، وإصلاح الوضع الداخلي)، ورفض أي مشاركة لنجيب في لقاءاته بالمسؤولين الأمريكان[١١]، فقد خطط عبد الناصر لوضع نجيب في مقدمة الأحداث، حتى تستقر الأوضاع، وترسخ أقدام الثورة، ليتقدم بنفسه، ويتولى زمام الأمور بعد ذلك.

إن المراحل المتتالية،التي مرت بها عملية بناء صورة جمال عبد الناصر، في صحيفة "الأهرام"، لا تنم إلا عن إدراكٍ ووعيٍ شديدين بخطوات بناء الصورة الذهنية، ودورها في التأثير على الرأي العام وحشده إزاء مواقف بعينها. فقد قدمت "الأهرام" عبد الناصر إلى الجماهير بوصفه الرجل الثاني، رسمياً، والأقوى، فعلياً، في قيادة البلاد، فقد لازم عبد الناصر قائده في كافة التنقلات والمقابلات الهامة التي كان يجريها مع الرؤساء والمسؤولين العرب والأجانب. ولأن الصورة بمليون كلمة، كانت صورة جمال عبد الناصر وهو يتطلع إلى

الأفق، بجوار الرئيس محمد نجيب، من شرفة مقر قيادة الثورة الجديد[١٢]، عـاكسـةً لمدى قوته، ونفوذه ليس في مجلس قيادة الثورة فحسب، وإنما في قيادة البلاد بأسرها. كذلك تفوق حضوره الطاغي، وخطبه المؤثرة الرنانة، وقراراته الحاسمة، على شخصية نجيب "المعتدلة"، إلى حدٍّ كبير.

نقلت "الأهرام" خطب عبد الناصر كاملةً، وأضافت إليها العناوين المؤثرة، والملهبة للمشاعر الوطنية.

- "تصريح وطني رائع للبكباشي جمال عبد الناصر: "مصر لا تقبل المساومة في الجلاء الناجز الكامل بغير أي شرط ... شعبنا أقدر على الدفاع عن حرية بلاده واستقلاله من أية دولة أجنبية أخرى."[١٣].

- "في المنصورة وقف البكباشي جمال عبد الناصر ليلقي خطاباً وطنياً خطيراً، بل جمرةً متقدةً من النيران في وجه أعداء البلاد، والظلم الاجتماعي، والاستعباد السياسي، والاحتلال البريطاني: "إننا نشعر شعوراً عميقاً، منذ أن قمنا بحركتنا، وضربنا ضربتنا أننا لم نكن نعمل بأيدينا وحدنا، ولا بإيماننا وحدنا، ولكننا عملنا بإيمان الأمة التي لم يهن يوماً إيمانها"[١٤].

في الفترة نفسها، تحولت الصحف والأخبار الخاصة بالرئيس محمد نجيب، في جريدة "الأهرام"، إلى ذلك النوع الأقرب إلى العلاقات العامة، على طريقة: "السودان على مائدة نجيب"[١٥]، أو "الرئيس يلقي كلمته في حفل صديقات الكتاب المقدس"[١٦]. كذلك لم تنشر "الأهرام" خطب نجيب كاملة وإنما مقتطفات منها. على الجانب الآخر ركزت الأهرام على التأييد الشعبي لعبد الناصر، وأبرزت صور الحشود التي تتجمع حوله، وتهتف له في كل مكان. وقد وعى عبد الناصر جيداً أهمية إظهار الجوانب الإنسانية لشخصيته، واهتمامه بما يتلامس مع الحياة اليومية للمصريين، فنشرت له الصور، وهو يصلي، وكذلك وهو يتناول الشاي في معسكرات الكشافة[١٧].

- إزاحة نجيب:

لعل مقال أحسان عبد القدوس "كيف نريد أن تحكم مصر"[١٨]، ٢٥ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٥٢، قد دشن الحملة الإعلامية المكثفة ضد محمد نجيب، والتي جاء فيها: "وقد كنا نتساءل، قبل حركة الجيش، عن زعيمٍ جديدٍ للشعب، وعن قائدٍ للثورة، وعن رجلٍ يستطيع أن

يقف أمـام الملك، وكـان الرجعـيون لا يؤمنون بـأن هذا الرجل يمكن أن يوجـد، أو يظهـر من بين صفوف الشعب، ولكن ظهـر محمد نجيب وظهـر جمـال عبد الناصر وغيرهما، والشعب الذي ظهـر من بينه هؤلاء القـواد، يسـتطيع أن يظهـر من بينه أكثـر من رئيس جـمـهـورية، وثقـوا بالشعب."

وفي ٢٤ نوفـمبـر/ تشـرين الثاني ١٩٥٢، كتبت مجلة "الإثنين" عن جـمـال عـبـد الناصـر، "الرجل الذي جعل من رأسه مقر قيادة الحركة، وجعل من أعصابه خطوط شبكة مـواصلاتها، وجعل من نور عينيه أنواراً كشافةً تبدد الظلام، فكان البطل الثاني في المعركة يشهد له الجميع بالقدرة على التحكم في أعصابه، وفي بريق عينيه، وفي توجيهات قلبه."(١٩)

حسمت "الأهرام" موقفها لصالح جمال عبد الناصر، منذ اليوم الأول للأزمة، ونقلت عن مـجلة "لايـف" LIFE الأمريكية، تقريرها عن مصر، والذي جاء فيه: "لم يعد البكباشي جمال عبد الناصر يحرك السياسة المصرية من وراء الستار، بل ظهر على الملأ كرئيس للوزارة مسؤول عن سياسة البلاد". علقت "الأهرام" على المقال بأن "البكباشي جمال عبد الناصر قد حكم مصر، بالفعل، منذ أن عزلت الثورة المصرية الملك السابق فاروق، وأن حكمه لها كان من خلال الشخصية التي اختارها في الصف الأول، وهي شخصية اللواء محمد نجيب"(٢٠).

كان الخط العام الذي حكم معالجة "الأهرام" للأزمة، يتمثل في التأكيد على أن المعركة على شكل وطبيعة الحياة السياسية في مصر، هي معركة بين محمد نجيب من جهة، وجمال عبد الناصر ومن خلفه "مجلس قيادة الثورة"، والشعب المصري من جهةٍ أخرى. كذلك أبرزت الجريدة أن عبد الناصر هو المحرك الرئيسي للأحداث، والمتحكم فيها، فقد حرصت الجريدة على نقل خطب وتصريحات عبد الناصر كاملة، تصاحبها صوره وسط الحشود المؤيدة له، والمدافعة عنه. "لقد غرورا بنا في الماضي، واستغلونا، واستباحوا كرامتنا، ولكنكم أنتم لن تمكنوا أن يخدعكم أو يضللكم، فأنتم الأمناء على الثورة، ولن تكون هناك ديكتاتورية إلا ديكتاتورية الشعب"(٢١).

وفي صورةٍ كبيرةٍ من اجتماع لمجلس قيادة الثورة، ظهر نجيب، وهو يتحدث إلى جمال عبد الناصر وبينهما عبد الرزاق السنهوري، وكانت نظرة عبد الناصر الغاضبة والمتعالية تجاه نجيب، عاكسةً، إلى حدٍّ كبير، لمدى ضعف الأخير في مواجهته(٢٢). وفي نهاية الأزمة بررت

"الأهرام" لقرائها عزل نجيب بأنه مطلبٌ شعبي "مجلس الثورة يستجيب للشعب، ويقضي على الأزمة بحمل المسؤولية كاملة، مرة أخرى"(٢٣).

بعد انتهاء الأزمة تلاشت صور محمد نجيب من "الأهرام"، لتحل محلها صور جمال عبد الناصر، الذي لم يفوت مناسبة، ليظهر وسط الحشود، يسلمون عليه، ويهتفون له، وقد استطاع توطيد سلطته، واستمالة الرأي العام تجاهه، بعد ذلك، من خلال مواقف مختلفة، حيث قام بنفسه بتوزيع عقود الأراضي على الفلاحين، والتقطت له الصور، وهو يسلم عليهم، ويستقبل دعواتهم بحب ومودة، الأمر الذي نجح وأسهم ، بشكل أساسي، في إظهار عبد الناصر بصورة المناصر للشعب الفقير، وكان لذلك أكبر الأثر في بناء شعبيته، وكاريزميته. "انهضوا بالفلاح الذي افتقد الفرحة، منذ آلاف السنين، لن نصل إلى القوة والعظمة إلا إذا عمل الجميع، وشعروا بالحرية والمساواة"(٢٤).

وخلاصة تكشف لنا تحليل مضمون جريدة "الأهرام" خلال أزمة مارس ١٩٥٤، جانباً من الدور الذي لعبته الصحافة المصرية في بناء صورة جمال عبد الناصر، وتشكيلها في أذهان الرأي العام، بما يحقق له أهدافه داخلياً وخارجياً. حيث مثلت "الأهرام" إحدى أدوات النظام الناصري، الذي اتسم بكونه دعائياً، بالدرجة الأولى، حيث سَخَّر الإعلام لخدمة مصالحه. وقد قدمت "الأهرام" عبد الناصر في صورة "الزعيم" الأوحد، والأقدر، على تحقيق الوحدة، والتنمية العربيتين. وهي الصورة التي لاتزال تحكم الكثير من التوجهات، والانطباعات لدى أبناء الأمة العربية.

هوامش الفصل الرابع

١- كانت الحكومة المصرية هي صاحبة الحق الوحيد في ممارسة النشاط الإذاعي منذ ١٩٣٤، وبعد صدور قانون الصحف المصرية (١٩٦٠)، أصبحت ممارسة النشاط الإعلامي، بوجهٍ عام، حكراً على الدولة.

٢- رشاد كامل، **الصحافة والثورة.. ذكريات ومذكرات**، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٢، ص٢٢،٢٣.

٣-**المرجع نفسه**، ص ٨١.

٤-**المرجع نفسه**، ص ٥٤.

٥- محمد نجيب، **كلمتي للتاريخ**، دار الكتاب النموذجي، (القاهرة)، ١٩٧٥،ص١٨٩.

٦-**الأهرام** (القاهرة)١٩٥٢/٧/٢٩

٧-**الأهرام** (القاهرة)،١٩٥٢/٧/٢٧

٨-**الأهرام** (القاهرة)،١٩٥٢/٨/٢

٩-**الأهرام** (القاهرة)، ١٩٥٢/٣/١٦

١٠-كامل، **مرجع سبق ذكره**، ص ١٧٠.

11-Anthony Nutting, Nasser, Constable, London, 1972, p.57.

١٢-**الأهرام** (القاهرة) ١٩٥٣/٤/١٩ .

١٣-**الأهرام** (القاهرة)١٩٥٣/٣/١٨ .

١٤-**الأهرام** (القاهرة) ١٩٥٣/٣/٢٣ .

١٥-**الأهرام** (القاهرة) ، ١٩٥٣/٣/٢١ .

١٦-**الأهرام** (القاهرة) ، ١٩٥٣/٣/١٦ .

١٧-**الأهرام** (القاهرة)، ١٩٥٣/٤/١٢ .

١٨-كامل، **مرجع سبق ذكره**، ص٨.

١٩-**المرجع نفسه**، ص٩.

٢٠- **الأهرام** (القاهرة)،١٩٥٤/٣/٥ .

٢١- **الأهرام** (القاهرة)،،١٩٥٤/٣/٢٧

٢٢- **الأهرام** (القاهرة)،١٩٥٤/٣/٢٩ .

٢٣-الأهرام (القاهرة)،١٩٥٤/٣/٣٠ .

٢٤-**الأهرام** (القاهرة)، ١٩٥٤/٤/١ .

البـــاب الأول

الفصل الخامس

صورة عبد الناصر الذهنية لدى إسرائيل

خالد سعيد

صورة عبد الناصر الذهنية لدى إسرائيل

لم يحظ زعيم عربي باحترام وتقدير الإسرائيليين، بمثل ما حظي به الزعيم الراحل جمال عبد الناصر. ومنذ الناصر صلاح الدين الأيوبي لم يأت زعيم عربي يحوز إعجاب أبناء الكيان الصهيوني، مثل ما حاز الرئيس الراحل.

"كاريزماتي ..شخصية قوية .. قائد كبير في العمل السياسي .. أحد الشخصيات المهمة في القرن العشرين .. يتمتع بديناميكيةٍ وحيوية ونشاطٍ ..عربي من نوعٍ جديد .. علامة فارقة في تاريخ المصريين الحديث .. متمرد .. ديكتاتور .. خطاباته نارية .. تقزمت أمامه بعض القوى السياسية ..(الناصرية) لحظةً تاريخيةً في حياة العرب والمسلمين .. وأشعلت العالم الثالث حماساً ونشاطاً .. احتفظ الإسرائيليون بصوره !

وغيرها من تعبيرات الوصف والثناء التي حظي وتمتع بها عبد الناصر من قبل الإسرائيليين. فمع كتابه "عبد الناصر" أو "ناصر" في دوائر البحث العبرية، تخرج علينا عشرات المصطلحات، والألفاظ، والتعبيرات التي كتبت عنه، فهو الشخصية الكاريزماتية، والقائد القوي، والأكثر شهرةً واحتراماً بين نظرائه من القادة والرؤساء في القرن العشرين، يتمتع بالحيوية والنشاط، دؤوب، عربيٌّ من نوعٍ جديد على طراز الناصر صلاح الدين، رغم أنه، أحياناً، متمردٌ وديكتاتور، لكن تقزمت أمامه العديد من القوى السياسية، لأنه علامة تاريخية فارقة في تاريخ العرب والمسلمين الحديث.

مع استمرار البحث في الدوائر العبرية عن عبد الناصر، سنجد ثمة محاور رئيسية، أهمها، عبد الناصر ..الإنسان، عبد الناصر وحرب ١٩٤٨، وثورة يوليو/ تموز ودوره فيها، والحروب العربية ـ الإسرائيلية (١٩٥٦.١٩٦٧، والاستنزاف)، بالإضافة إلى موضوعات أخرى مثل "فضيحة لافون"، وصفقة الأسلحة التشيكية، وتأميم قناة السويس، والوحدة السورية ـ المصرية، وفيما يلي إضاءات سريعة لكل من هذه المحاور:

عبد الناصر.. الإنسان :

قاد الرئيس عبد الناصر العالم العربي ضد إسرائيل، بما له من كاريزما واضحة، وشخصية قوية، جعلت منه القائد العربي الأكثر شهرة في القرن العشرين، فهو من قاد ثورة ٢٣يوليو/ تموز ضد الملك فاروق، وتولى قيادة مصر، بعد الرئيس محمد نجيب، في سنة ١٩٥٤، بعد أن كان ضابطاً جسوراً، في حرب ١٩٤٨ "الاستقلال"، خاصة دوره في حصار الفالوجا، وصمود الضبّاط المصريين هناك، ورفضهم الاستسلام(١).

نجح ناصر في أن يحكم قبضته على قناة السويس، وشبه جزيرة سيناء، بعد تصديه للعدوان الثلاثي من إسرائيل، وبريطانيا، وفرنسا، في حرب السويس (عملية قديش ـ كما يطلق عليها الإسرائيليون)، واستطاع أن يجند القوتين العظميين: الاتحاد السوفييتي، والولايات المتحدة، في الضغط على القوات المعادية، للانسحاب من سيناء ومناطق القناة، وهو ما اعتبر نجاحاً سياسياً لناصر(٢).

ساعد هذا النجاح في اعتلاء ناصر منصة رئاسة الدول النامية، ودول العالم الثالث، واحتلال مصر مركزاً متقدماً بين دول العوالم، العربية، والإسلامية، والإفريقية، خاصة بعد محاولة توحيد العرب، فقد كان عبد الناصر "النبي الأكبر" لتوحيدهم، مؤكداً بأن الاحتلال الأجنبي كان سبباً جوهرياً في تقسيم العالم العربي، وأن الدول العربية يجب أن تكون تحت قيادة مصر وزعامة ناصر، باعتباره قائداً للعالم العربي(٣).

تغلغل الفكر الناصري في قلوب وعقول الملايين من أبناء الدول العربية، والإسلامية، خاصةً وأنه من حقق آمال الشعب المصري في نيل استقلاله، ودحر الاحتلال الأجنبي، والقضاء على الإقطاع والرجعية، وهو ما أهّله إلى أن يعتبره المصريون بداية تاريخية، ولحظة فارقة في حياتهم(٤).

تحوّل سد أسوان العالي، في نظر عبد الناصر، إلى قضية قومية، ودليل على تطور مصر، باعتباره مؤشراً قوياً على بناء أساسيات بنية مصر التحتية، فأمم قناة السويس، ووزّع الأراضي الزراعية على الفلاحين، وحسّن من الاقتصاد المصري كثيراً، ورفع رأس المواطن المصري، عالياً.

ديفيد بن غوريون، أول رئيس وزراء صهيوني، كان قد قال عن عبد الناصر، بعد قيام ثورة يوليو، مباشرة: "عربي من نوع جديد، ضابط صغير، متمرد، كاريزماتي، علامة فارقة في التاريخ الحديث للعالم العربي"(٥).ودبت في العالم العربي الحياة، من جديد، بعد أن أشعل

منطقة الشرق الأوسط حماساً ونشاطاً، بعد فترة من الخمول، سادت البلدان العربية، طيلة قرون طويلة، وبثّ فيها الحركة، والديناميكية، والحيوية، رغم أنه ليس الزعيم العربي الأول الذي تحدث عن العروبة، وتوحيد البلدان العربية، تحت رايةٍ واحدة، لكنه كان الأقوى، خاصةً مع التحول التدريجي في المنطقة، فلم يأتِ زعيمٌ عربي بقدر صلاح الدين الأيوبي، مثلما جاء عبد الناصر"(٦).

حاول ناصر أن يقيم "إمبراطوريةً إسلامية"،تسيطر على منطقة الشرق الوسط برمتها، على غرار الخلافة الإسلامية، حيث نجح في إقامة وحدة مع سوريا، في عام ١٩٥٨، وحاول أن يوسّع هذه الوحدة، لتشمل الدول العربية، لكنه ساعد في إقامة منظمة التحرير الفلسطينية، وساند الجزائر والكونغو وغيرها من الدول في نيل استقلالها.

رأت بريطانيا أن فشل سياستها في الشرق الاوسط يعود إلى عبد الناصر، خاصة وأن القاهرة قد أصبحت قبلة ممثلي حركات التحرر الوطني، ليس في الوطن العربي فحسب، بل في عواصم إفريقيا المناضلة، أيضاً. فناصر ساند كلاً من المغرب، ومالي، وغانا، وغينيا، فضلاً عن الكونغو، والجزائر، وهو ما كان سببا رئيسياً للعدوان الثلاثي على مصر(٧).

لم يسلم عبد الناصر من أقلام الصحفيين والكُتّاب الإسرائيليين، فبعضهم أشار إلى أن مصر قد تحولت, في عهد الناصر، إلى دولة أمنية من الطراز الأول, بمعنى أن الأمن كان مسيطراً عليها، بشكل كبير، خاصةً مع انتشار العملاء والجواسيس في أرجاء مصر، لكن ناصر اعتُبر ديكتاتوراً، فقد حظر قيام الأحزاب(٨)، واعتقل الكثير من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين(٩).

أشار الإسرائيليون إلى أن اهتمام عبد الناصر الزائد عن الحد بالدول العربية، وتوحدها، ورفعة شأنها كان سبباً في موته بالسكتة القلبية، في ٢٨ سبتمبر/ أيلول ١٩٧٠، وذلك بعد أحداث " أيلول الأسود" بين الأردنيين والفلسطينيين(١٠).

عبد الناصر وثورة يوليو :

اتفقت الرواية الإسرائيلية حول ثورة ٢٣ يوليو/ تموز١٩٥٢ مع واقع الحال، وهو إنه في الثالث والعشرين من يوليو/ تموز, نجحت حركة عسكرية مصرية في القيام بانقلاب ضد الملك فاروق، على يد مجموعة من صغار ضبّاط الجيش المصري، أطلقوا على أنفسهم "الضبّاط الأحرار"، كان على رأسهم جمال عبد الناصر. ونظراً لأن الشعب المصري لم يكن يعرفهم، بعد،

ولنجاح الثورة، قرروا أن ينصّبوا اللواء محمد نجيب على رأسهم، غير أنهم قد عزلوه، في عام ١٩٥٤، وتوارت أخباره، وتولّى، من بعده، ناصر لما يتمتع به من ديناميكية القيادة(١١).

وقدعزا الإسرائيليون اندلاع ثورة ٢٣ يوليو /تموز للأسباب الآتية :

١. بذخ وترف السلطة، برئاسة الملك فاروق، الذي عاش هو وعائلته وحاشيته حياة ترفٍ وبذخ، ولم يعد يهتم بالمواطنين المصريين ورعاياه.

٢. فقر الشعب المصري، فالسواد الأعظم منه كان يعيش فقرا مدقحا، وحياةً شديدة السواد، بصحة ضعيفة، بالإضافة إلى تفشي الجهل، أيضاً.

٣. علاقة فاروق بالغرب، فكان وطيد الصلة بالاحتلال البريطاني، الذي كان يرزح تحت نيره الشعب المصري، لعشرات السنين.

٤. هزيمة حرب ١٩٤٨، كانت دافعاً قوياً أمام "الضباط الأحرار" للقيام بثورتهم.

٥. تشكيل إيديولوجية جديدة، وتعني مقاومة الاحتلال الإنجليزي، واستقلال الشعب المصري، وتكوين رؤى وأفكار مصرية خالصة(١٢).

أورد الكاتب الصهيوني أوري أفنيري أن ديفيد بن غوريون هو الصوت الوحيد في إسرائيل، الذي بارك ثورة يوليو/ تموز، لدى وقوعها، وهو ما أشارت إليه صحيفة "هاعولام هاذيه"، وتعني بالعبرية (هذا العالم) الأسبوعية، التي كان أفنيري يمتلكها، ويرأس تحريرها. ويبدو من تلميحات الكاتب أن بن غوريون كان يقصد اللواء محمد نجيب، على اعتبار أنه شخصية لاقت استحسان المصريين، عقب عودته من حرب فلسطين (١٩٤٨)، كشخصيةٍ شعبية، غير أن رأيه قد تغير، تماماً، حينما اتضح بأن القائد الفعلي للثورة هو جمال عبد الناصر، الضابط الصغير السن، الذي أثبت شجاعةً فائقةً في الحرب، خلال حصار الفالوجا، وعدم استسلام كتيبته.

في الوقت الذي أشار فيه الإسرائيليون إلى اهتمام عبد الناصر بالقضايا الداخلية، وعلى رأسها خروج الإنجليز من مصر، بالإضافة إلى تطبيق الاشتراكية، ومجانية التعليم، فضلاً عن الإصلاح الزراعي والصناعي(١٤)كان عبد الناصر يتوهم بان اتفاقية الهدنة ١٩٤٩، كافية، وحدها، لمنع إسرائيل من التفكير في شن اعتداءات عسكرية على مصر(١٥).

خلال مساعي الصُّلح الأمريكية بين إسرائيل وعبد الناصر، أو في عمليات "جس النبض" للنظام الجديد للثورة أو لعبد الناصر، كان الأخير يرى بأن موضوع إسرائيل لا يقع في سلم

أولوياته، وأن هذه القضية، على أي حال، تخص الدول العربية مجتمعةً، وليس مصر وحدها، وسلم أولويات الثورة كان جلاء الإنجليز عن مصر، ومشاريع التنمية[١٦].

بيد أن الانتفاضة الشعبية التي اجتاحت قطاع غزة، على مدى الأيام الثلاثة التالية للاعتداء العسكري الإسرائيلي الشهير على غزة في الثامن والعشرين من فبراير/ شباط ١٩٥٥، قد أظهرت الوجه الحقيقي لإسرائيل لدى عبد الناصر، ورجال الثورة، خاصةً وأن إسرائيل بدأت في ممارسة استفزازاتها العسكرية، بهدف التفجير، فاحتلت منطقة العوجة، المنزوعة السلاح، شمال سيناء، في الثامن والعشرين من سبتمبر/ أيلول من العام نفسه، وأتبعتها بهجوم عسكري آخر، نظمت خلاله مذبحة في قرية قبية، بالضفة الغربية في الرابع عشر من أكتوبر/ تشرين الأول[١٧].

ارتفعت وتيرة مخاوف إسرائيل من مصر، مع توقيع "اتفاقية الجلاء"، بين الأخيرة وبريطانيا، بالأحرف الأولى، في ٢٧ يوليو/ تموز ١٩٥٤، إذ بانسحاب القوات البريطانية من قناة السويس، يصبح الطريق مفتوحاً أمام الجيش المصري إلى إسرائيل، غير أن مذكرات "موشيه شاريت"، أول وزير خارجية للكيان الصهيوني ورئيس وزرائها، بين عامي ١٩٥٤ و١٩٥٥، قد أكد بأن شن حرب كبرى ضد مصر، تهدف إلى احتلال أراضي غزة وسيناء، كان على جدول أعمال القيادة الإسرائيلية، منذ خريف عام ١٩٥٣، في أقل تقدير، أي قبل سنة من إطاحة عبد الناصر بمحمد نجيب، وتثبيت زعامته[١٨].

تأكد هذا الهدف مع استمرار إسرائيل في ممارساتها الاستفزازية، وتدبيرها عمليات تفجيرية، في مكتب الاستعلامات الأمريكي، في القاهرة والإسكندرية، والسفارة الأمريكية بالقاهرة، ودور سينما بريطانية في الإسكندرية ، بغرض توجيه أصابع الاتهام إلى المصريين في هذه التفجيرات،[١٩] في سبيل تدمير علاقات مصر بكل من بريطانيا، والولايات المتحدة، حيث كلف ١٣ يهودياً مصرياً بالتجسس لصالح إسرائيل، وتنفيذ عمليات إرهابية في مصر، لكن أمر مدبريها انكشف، صدفةً، بعد أن اشتعلت قنبلة في يد أحد المنفذين، وهو الاكتشاف الذي أحدث زلزالاً كبيراً في إسرائيل، وهي الفضيحة التي حملت اسم "فضيحة لافون"، نسبةً إلى إسحاق لافون، وزير الدفاع الإسرائيلي، آنذاك.[٢٠].

تنصّل رجال بن غوريون في وزارة الدفاع الإسرائيلية مما اقترفوه، حيال "فضيحة لافون"، حيث حرّفوا التحقيقات في اتجاه إسحاق لافون، خاصة بن غوريون نفسه ومعه كل من شيمون

بيـريز مـدير عـام وزارة الدفـاع آنذاك، ومـوشـيـة دايان، رئيس الأركـان، وذلك في الـوقت الذي شنّت فيه الصحف الإسرائيلية حملة ضخمة ضد عبد الناصر، ونظامـه، بيد أن مارسيل نينيو، المرأة الوحيدة ضمن الشبكة الجاسوسيـة التي زرعتها إسـرائيل في مصـر، كانت قد اعترفت قائلةً: "أنا أحب مصر، لكن ماذا أفعل أمام إغراء المال"، وهذه "الفضيحة" في حد ذاتها، كانت سبباً رئيسياً في عوْدة بن غوريون لوزارة الدفاع في الحادي والعشرين من فبراير/ شباط ١٩٥٥[٢١].

الساسة الإسرائيليون تحاملوا على ناصر ونظامه، آنذاك، واتهموه باتباع نظام وسياسة مستوحاة من النازية، وأن المحاكمة التي يحاكم من قبلها أعضاء الشبكة الجاسوسية الإسرائيلية في مصر تُذكر اليهود بمحاكم التفتيش في القرون الوسطى[٢٢].

صفقة الأسلحة التشيكية :

مثّلت العملية العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزة (١٩٥٥/٢/٢٨) حداً فاصلاً في العلاقات العربية – الإسرائيلية، خاصة وأنها جاءت بعد "فضيحة لافون"، وأن العملية، في حد ذاتها، أسقطت أكثر من ٣٩شهيداً،وما لا يقل عن ٣٠ جريحاً، مصرياً، وفلسطينياً، وسودانياً، في استفزاز إسرائيلي آخر ضد عبد الناصر، ونظامه، وكخطوةٍ تالية في طريق احتلال إسرائيل لقطاع غزة، وسيناء، وهي العملية التي أكدت، بما لا يدع مجالاً للشك، ضرورة شراء السلاح، لإعادة تسليح الجيش المصري في مواجهة إسرائيل.

الاستفزاز الإسرائيلي الأخير دفع عبد الناصر إلى تشكيل وحدات فدائية فلسطينية، عهد بقيادتها إلى مدير المخابرات الحربية المصرية في قطاع غزة، البكباشي (المقدم) مصطفى حافظ، وهي الوحدات التي أقضت مضاجع إسرائيل، وألحقت بها خسائر مادية وبشرية فادحة (١٣٨٧قتيلاً)، في بضعة أسابيع[٢٣].

إثر عملية قطاع غزة، طلب عبد الناصر من الولايات المتحدة سلاحاً، لكن الإدارة الأمريكية رفضت، فما كان من عبد الناصر إلا أن لجأ إلى "المعسكر الاشتراكي"، والاتحاد السوفييتي، بشكل خاص، ووافقت موسكو، حيث عقد عبد الناصر "صفقة الأسلحة التشيكية"، في خريف ١٩٥٥، رأت إسرائيل، آنذاك، بأن السوفييت قد حصلوا على أكبر موطئ قدم لهم في الشرق الأوسط، وأن عبد الناصر قد حصل، أيضاً، على دعمٍ معنوي، وعسكري كبير، ثبّت أقدامه، كزعيمٍ للمعادين للإمبريالية الغربية في الشرق الأوسط، وكعقبةٍ في وجه البريطانيين

والفرنسيين، خاصةً بعد مساندة الفدائيين الفلسطينيين في قطاع غزة، وثوّار الجزائر ضد الحكم الفرنسي.

حاول بن غوريون أن يثبت للعالم، آنذاك، بأن مصر تطمع إلى السيطرة على إفريقيا، ودول العالم الثالث، وهو ما دعاه إلى أن يتجه لمنع فرض الضمانات على الدول الصهيونية من قبل الولايات المتحدة، فمثل هذه الضمانات تتطلب، بالضرورة، التوصل على حد أدنى من الاتفاق بين إسرائيل والعالم العربي (مثل تحديد الحدود، وإيجاد حل لقضية اللاجئين الفلسطينيين)، الأمر الذي دأب الكيان الصهيوني على رفضه، حتى الآن، ولعلنا نذكر أن موشيه دايان قد اعتبر مجرد الاتفاق على حلول بين العرب وإسرائيل "سيقيد أيادي الصهيونيين"(٢٤).

عقب الإعلان عن "صفقة الأسلحة التشيكية"، سارعت إسرائيل، بكل قوتها إلى الغرب، من أجل التشديد على أن عبد الناصر قد أصبح يمثل خطراً كبيراً عليها، وعلى دورها في المنطقة، كراعية للمصالح الغربية، وهو ما شجعها، بقوة، إلى أن تطلب أسلحة من كل من فرنسا، وبريطانيا، والولايات المتحدة، خاصة بعد إنشاء صناديق للتبرع بالمال، من أجل شراء السلاح المضاد للسلاح السوفييتي في منطقة الشرق الأوسط، فضلاً عن أن إسرائيل حصلت على الضوء الأخضر من الولايات المتحدة للهجوم على مصر، وان كانت قد أجلته إلى ما بعد تأميم قناة السويس(٢٥).

تأميم القناة :

غني عن القول إن الولايات المتحدة رفضت تمويل مشروع السد العالي، بعد رفض عبد الناصر إلغاء صفقة الأسلحة التشيكية، غير أن الإسرائيليين اعتبروا أن عبد الناصر كان يقوم بمفاوضات موازية حول المشروع نفسه مع الاتحاد السوفييتي، وأنه كان يلعب على الطرفين، الأمر الذي رفضته واشنطن، فقامت بسحب العرض الأمريكي بتمويل السد، في التاسع عشر من يوليو/ تموز١٩٥٦(٢٦).

أمام أكثر من ٣٠٠ ألف مواطن مصري في الإسكندرية، أعلن عبد الناصر تأميم قناة السويس، رداً على هذا الرفض، فكان خطابه، في السادس والعشرين من يوليو، تموز ١٩٥٦، بعد أسبوع واحد من سحب العرض الأمريكي، خطاباً نارياً، خاصةً ضد الدول الكبرى، بريطانيا، والولايات المتحدة، وإسرائيل، وهو ما اعتبره الإسرائيليون بمثابة إعلان حرب عليهم(٢٧).

كان واضحاً أن إسرائيل لن تسمح لعبد الناصر بتنفيذ خططه، دون عقاب، ومن هنا، رأى بن غوريون، بعد تأميم القناة، أنه لا مفر من القيام بضربة وقائية، فأصدر تعليماته إلى قيادة الأركان الإسرائيلية العامة، للتخطيط لحرب خلال عام ١٩٥٦، بالتركيز على فتح مضايق تيران، استمرت بعدها المشاورات الإسرائيلية ـ البريطانية ـ الفرنسية المشتركة، لوضع الخطط لشن حرب على مصر.

حرب السويس :

يطلق الإسرائيليون على حرب السويس اسم "عملية قديش"، والتي جاءت لعدة أسباب، أهمها فتح مضايق تيران أمام الملاحة البحرية الإسرائيلية، واحتلال قطاع غزة، وكبح جماح الحركات الفدائية فيه، فضلاً عن إسقاط نظام عبد الناصر،[٢٨] وإن كان الأخير هدفاً فرنسياً ـ بريطانياً مشتركاً، في المقام الأول.

كانت الإدارة الأمريكية قد أعطت ضوءاً أخضر لإسرائيل كي تهاجم مصر، قبل عدّة أشهر من اندلاع الحرب، لكن الإدارة الأمريكية تظاهرت بأنها فوجئت وبأنها مستاءة![٢٩] بيد أن الاتحاد السوفييتي قد هدد بالتدخل المباشر في الصراع الدائر بالشرق الأوسط، والتهديد بإغراق الغرب في تعقيدات لا يمكن توقعها بالنسبة للسلام العالمي، فضلاً عن إعلان راديو بكين بأن أكثر من ربع مليون صيني مستعدون لأن يحاربوا إلى جانب مصر، ضد "العدوان الثلاثي"[٣٠].

انسحبت الدول المعتدية الثلاثة على مضض من الأراضي المصرية، تحت الضغط السياسي الدولي، بيد أن إسرائيل استطاعت أن تنتزع لملاحتها البحرية الحرية في مضايق تيران، غير أن صمود عبد الناصر أمام الهجوم الضاري أكسبه مكانة سياسية كبيرة، وسط دول العالم الثالث، وأمام إسرائيل، أيضاً[٣١].

تجدر الإشارة إلى أن بعثات التنقيب الإسرائيلية استطاعت أن تصل إلى العديد من الأماكن الأثرية بسيناء، قبل أن تطأها أقدام الجنود الإسرائيليين، حيث تجولوا فيها، أكثر من أسبوعين، زعموا خلالهما أنهم اكتشفوا كتابات باللغة العبرية القديمة، وكتابات يدوية، ووثائق قديمة، وأكثر من سبعة آلاف كتاب بلغات مختلفة، تعود لقرون طويلة، مؤكدين أنها المرة الأولى التي يتم الحفر فيها في هذه المواقع الأثرية التاريخية[٣٢].

تساءلت حينها، في أسبوعين فقط ادعوا وجود كتب ووثائق يهودية في سيناء، فما بالنا بأكثر من ست سنوات ما بين حربي يونيو/ حزيران ١٩٦٧ وأكتوبر/ تشرين الأول ١٩٧٣؟!

بيد أن هناك إشارة مهمة أخرى، وهي أن صحيفة "معاريف" الإسرائيلية قد نشرت في الخامس عشر من يناير/ كانون الثاني١٩٥٧، صورةً كبيرةً لعددٍ من الجنود الإسرائيليين، وهم عائدون من سيناء، على دباباتهم، ومدرعاتهم، وفي أيديهم صور عبد الناصر، وذلك تحت عنوان " صورة الرئيس عبد الناصر عادت لإسرائيل مع القوات المنسحبة"، وهي إن دلّت على شيء، فإنما تدل على مدى تعطشهم لأخذ أشياء تذكارية من سيناء، التي لطالما حلموا بأن يمكثوا فيها. وما أجمل أن تكون صور الرئيس عبد الناصر أفضل هذه التذكارات، والتي تدل، أيضاً، على مدى اعتبار الإسرائيليين عبد الناصر عدواً لدوداً لكن في الوقت نفسه، شجاعاً وقوياً!

صورة عبد الناصر نفسها كانت قد أثارت العديد من المشاكل لصناع السينما ودورها في إسرائيل، خاصةً إذا ما احتوت المادة الفيلمية على صور عبد الناصر، التي ما أن يراها العرب داخل دور السينما، حتى يصيحوا "يعيش .. يا يعيش ..يا ..يحيا عبد الناصر .. يعيش ..يا ..."! وهو الصياح الذي لم يستطع الإسرائيليون صدّه، أبداً(٣٣).

الوحدة السورية ـ المصرية :

شهدت الفترة التي أعقبت حرب سيناء، أو "عملية قديش"، أو كما تسمى بالسويس، هدوءاً نسبياً على طول الحدود المصرية ـ الإسرائيلية، مما ساعد عبد الناصر في استكمال خطط التنمية الشاملة في مصر، حيث تحولت مصر في عهده إلى الدولة الصناعية الثانية في أفريقيا، بعد جنوب إفريقيا، وقلّت نسبة البطالة، وفتحت أبواب رزق مختلفة للمصريين(٣٤).

طبّق عبد الناصر النظام الاشتراكي على حياة المصريين، من تعليم، وصحة، ومواصلات، وغيرها من الوسائل المعيشية الضرورية للمواطن المصري، كما أنه حافظ على الطابع الإسلامي للدولة، رغم وجود عدد كبير من الأقباط المسيحيين في مصر، فيما حافظ عبد الناصر على حقوق العمال والفلاحين، كما أنشأ عشرات المصانع والورش الحربية.

في الوقت الذي اهتم فيه عبد الناصر بالتنمية الداخلية اهتم، أيضاً، بتوحيد العرب، تحت رايةٍ واحدة، معتبراً أن مصر بؤرة ارتكاز العوالم العربية، والإسلامية، والإفريقية، بيد أن إسرائيل اعتبرت أن توحيد ناصر للعرب والمسلمين يهدف به الإطاحة بالإسرائيليين، والقضاء على دولة إسرائيل(٣٥).

أثمرت السياسة الناصريّة العربية عن نجاح كبير بوحدة مصر مع سوريا، في فبراير/ شباط ١٩٥٨، والذي أطلق عليها، لاحقاً، "الجمهورية العربية المتحدة"، برئاسة جمال عبد الناصر، وعاصمة الجمهورية الأولى هي القاهرة، وهي الوحدة التي قررت إسرائيل في أعقابها، الامتناع عن القيام بأي ردود فعل، لكنها في قرارة نفسها، خشيت، بالقطع، على أمنها من الوحدة المصرية ـ السورية[٣٦].

صوّر الإسرائيليون الوحدة المصرية ـ السورية احتلالاً مصرياً لسوريا، وأن المشير عبد الحكيم عامر كان، خلال سنوات الوحدة الثلاثة، أشبه ما يكون والياً لناصر في سوريا، وأن السوريين قد تمردوا على المصريين، في ١٩٦١/٩/٢٨، بعد سنوات من المعاناة، عادت سوريا، مرة ثانية، مستقلة[٣٧].

اعتبر الإسرائيليون أن الأيديولوجية الناصرية قد علت، في نهاية حقبة الخمسينيات ومطلع الستينيات، وهي فترة الوحدة السورية ـ المصرية، نشأت عنها تيارات وأحزاب ناصرية أخرى، ليس في الدول العربية فحسب، بل في العديد من دول العالم الثالث، حيث اعتبر ناصر مثالاً ورمزاً كبيراً وقوياً لحركات التحرر والتغيير في العالم، لذا فالفكر الناصري قد استشرى في قلوب وعقول الملايين من البشر.

إزاء قوة ونفوذ عبد الناصر في الشرق الأوسط، حاولت إيران، في مطلع الستينيات، أن تستعين بالكيان الصهيوني، لمواجهة تزايد نفوذ عبد الناصر ومصر بين دول العالم، وهو ما دعا مائير عزرى، أول سفير إسرائيلي في إيران في الخمسينيات، إلى دعوة العديد من المسئولين الإيرانيين إلى تل أبيب، وزار، أيضاً، عدد كبير من المسئولين الإسرائيليين طهران، كان من بينهم شيمون بيريز، مدير عام وزارة الدفاع الإسرائيلية، ورؤساء أجهزة المخابرات الإسرائيلية[٣٨].

ربما خلت الأخبار الإسرائيلية، بعد الانفصال السوري عن مصر، عن عبد الناصر، إلى حدٍّ ما، سوى الحديث عن الحرب في اليمن، بيد أن وسائل الإعلام الإسرائيلية والساسة الإسرائيليون قد احتفوا، بشكل غير عادي، بالنقيب المصري، محمود عباس حلمي، الذي تردد أنه هبط بطائرته السوفييتية "ياك١" في المطار العسكري في النقب، بجنوب الكيان الصهيوني، في التاسع عشر من يناير/ كانون الثاني١٩٦٤، طالباً اللجوء السياسي في إسرائيل[٣٩].

التقى القادة الإسرائيليون بعباس، على الفور، وكان من بينهم رئيس الأركان، آنذاك، إسحق رابين، وقائد سلاح الجو، عيزرا فايتسمان، وعقد مؤتمراً صحفياً، سبقه استقبال رسمي، حكى خلالهما عباس كيف كان مدرساً مشهوراً في مدرسة الطيران بسلاح الطيران المصري. لكن صحيفة "معاريف" أشارت إلى أنه ترك إسرائيل، بعد ستة أشهر، ليستقر في العاصمة الأرجنتينية، بيونس أيريس.

كما كانت إسرائيل تتدخل في أماكن وصراعات ليست لها، ضلع قوي فيها، وربما لتعدد فوائدها، بمرور الوقت، تدخلت الأذرع الصهيونية في جنوب السودان، وساعدت الأكراد في شمال العراق، وأججت الحرب الأهلية اللبنانية، وغيرها من الدول الأخرى، تدخلت، أيضاً، في الحرب الأهلية اليمنية، بمساعدتها للمحاربين الملكيين اليمنيين ضد القوات المصرية، لإفشال مهمتها في اليمن، ولإضعاف قوة ناصر بين العرب ودول العالم الثالث(٤٠).

في محاولة لتحويل اليمن لجمهورية شعبية، كان يقف عبد الناصر، بكل قوة ضد النظام الملكي في اليمن، سياسياً وعسكرياً، في الوقت الذي خشيت فيه بريطانيا أن تحتك بعبد الناصر، مرة ثانية، خاصة بعد نجاحه المدوي في حرب السويس ١٩٥٦، الأمر الذي جعل إسرائيل تتدخل في الصراع اليمني، بشكل سري، خاصة خلال الفترة من فبراير/ شباط١٩٦٤، وحتى نهاية ١٩٦٦.

الطائرات الإسرائيلية كانت تحط وتهبط، بسهولة، في الجبال اليمنية، تنقل جنودا إسرائيليين وأسلحتهم وعتادهم، وهي الأسلحة القديمة التي خرجت من مخازن جيش الدفاع الإسرائيلي، والتي تعود للحرب العالمية الثانية، كما كان للموساد الإسرائيلي العديد من الأصابع في اليمن، التي اندست بشكل خاص، بين القوات المصرية هناك، رغم إلقاء القبض على أحدهم، ويدعى "باروخ مزراحي" الذي أطلق سراحه، ضمن صفقة تبادل الأسرى بين مصر وإسرائيل، بعد حرب أكتوبر/ تشرين الأول , ١٩٧٣

مصدر أمني إسرائيلي بارز كان قد قال، تعليقاً على وجود الموساد في اليمن: " لم نكن معنيين باليمن، بقدر ما اهتممنا بمساعدة النظام الملكي السابق، لإفشال المخطط المصري، واستنزاف القوات المصرية في اليمن، وهو ما كان سبباً رئيسياً لانتصارنا في حرب يونيو/ حزيران ١٩٦٧"(٤١).

حرب ١٩٦٧:

اتفق الباحثون والساسة الإسرائيليون على أن حرب يونيو/ حزيران ١٩٦٧بدأت، فعلياً، في ١٤ مايو/ آيار٦٧، مع حشد عبد الناصر لجيشه ضد إسرائيل، إلا أن الاستعداد الحقيقي للحرب بدأ في عام ١٩٦٤، حينما قرر مؤتمر القمة العربية، الذي عقد بالقاهرة، لبحث تحويل مياه نهر الأردن، وقيام "منظمة التحرير الفلسطينية"، فضلاً عن إغلاق مضايق تيران أمام الملاحة الإسرائيلية.

مثّلت أحداث قرية "السموع"، بمرتفعات الخليل، بداية التصعيدات والاستفزازات الإسرائيلية، الأمر الذي حدا بعبد الناصر إلى حشد بعض القوات المصرية في سيناء، وطرد قوات الأمم المتحدة من سيناء، وهو ما اعتبر من قبل الإسرائيليين تصعيداً شديد اللهجة، حتى أن أحد الكتاب الإسرائيليين تساءل ما إذا كان عبد الناصر لم يرد أن يتورط في حرب مع إسرائيل، فلماذا كان يحاول تصعيد الموقف معها ؟ لكن الكاتب الإسرائيلي حاول أن يجيب عنها، بأنه ربما كان التصعيد المصري يخدم أهداف عبد الناصر، والعكس صحيح، فكان من الممكن، وبسهولة، إيقاف هذا التصعيد، في أي وقت، لكن الملابسات التي جرت، قبل الحرب بأيام، فاجأت عبد الناصر نفسه(٤٢).

اعتقد الكاتب نفسه أن منظمة "فتح"، ومن ورائها السوريون والسوفييت، كانوا في مخيلة عبد الناصر يدفعونه للحفاظ على زعامة العالم العربي، وعلى هيبته وسط دول العالم الثالث، خاصة بعد الإخفاق العسكري في اليمن، وبدوره أعلن عبد الناصر من جانبه "نحن مستعدون للحرب، أهلاً وسهلاً"(٤٣).

فيما استعد الإسرائيليون للحرب الوشيكة بتخزين كميات إضافية من الطعام، والشراب، ومستلزمات الحياة، وقاموا بإخلاء وتنظيف الأقبية، لاستخدامها كملاجئ من الغارات الجوية، إذ كان يسود اعتقاد لدى الإسرائيليين بأن العرب سوف يقومون بالهجوم الشامل على إسرائيل، لتدميرها، خصوصاً وأن عبد الناصر قد استعد جيداً للحرب بتجييشه الآلاف من قواته في سيناء.(٤٤).

مع اندلاع الحرب، أشارت وسائل الإعلام الإسرائيلية إلى أن نظيرتها المصرية أخذت تنشر قصصاً مطمئنة حول انتصارات مؤثرة، أحرزتها القوات العربية، وشهد اليوم الثالث للحرب (السابع من يونيو/ حزيران١٩٦٧)، تغيراً جذرياً، حيث بدأ الهلع والحنق ينعكس في ردود

أفعال الشعب المصري، وظل عبد الناصر يتلقى التقارير الكاذبة من خط الجبهة المفعمة بالتفاؤل، حتى أنه لم يعلم بالكارثة التي حلّت بالقوات الجوية المصرية، إلا في الرابعة بعد ظهر اليوم الأول للحرب.(٤٥).

سجلت وحدة الاستماع التابعة لسلاح المخابرات العسكرية الإسرائيلية "أمان"، المحاولة التليفونية التي أجريت بين عبد الناصر والعاهل الأردني، الملك حسين، والتي بثتها إذاعة الجيش الإسرائيلي كاملةً، بقرار من وزير الدفاع الإسرائيلي، آنذاك، موشيه دايان، تردد خلالها أن الرئيسين ادعيا بأن وحدات سلاح الجو الأمريكي والبريطاني شاركت في الهجوم على مصر!(٤٦).

نتيجة لحرب يونيو/ حزيران ٦٧، حدثت تحولات خطيرة في السلطة المصرية، حيث رأت إسرائيل أن عبد الناصر حاول أن يتملص من السلطة، ويتنحى، لكنه عاد بناءً على مظاهراتٍ كبيرةٍ انتشرت في الشارع المصري، كما أنه قام بتغيير الحكومة، وأقال العديد من القيادات العسكرية(٤٧).

حرب الاستنزاف :

اختلف الإسرائيليون حول بدايتها، فجولدا مائير رأت أنها قد بدأت في مارس/ آذار ١٩٦٨، واستمرت بعنفٍ حتى صيف ١٩٧٠، في حين كتب حاييم هرتزوج أنها بدأت مع مطلع سبتمبر/ أيلول ١٩٦٧، بينما حددته "معاريف" الإسرائيلية في التاسع من مارس/ آزار ١٩٦٩، مع استشهاد رئيس الأركان المصرية الفريق عبد المنعم رياض، في وقتٍ رآه موقع إلكتروني إسرائيلي أنه مع نهاية حرب يونيو/ حزيران ١٩٦٧مباشرة!

ألهب عبد الناصر، كعادته دائماً، حماس المصريين، خاصةً في خطابه الناري، في الثالث من مارس/ آزار١٩٦٩، الذي شدد فيه على ضرورة استعادة ثقة المصريين في جيشهم، وفي أنفسهم، أكد خلاله عودته إلى العمل العسكري، بمساندة الاتحاد السوفيتي(٤٨).

على الرغم من الاختلاف الإسرائيلي حول موعد بدء الحرب، فإنهم قد اتفقوا على أن عبد الناصر استعاد قوته بالمظاهرات العفوية, التي خرجت إثر إذاعة بيان تنحيه عن السلطة، وأنه كان يؤكد لجنوده على ضرورة الصمود والتحدي في مواجهة القوات الإسرائيلية المعادية، خاصةً وأنه، في مارس/ آذار٦٩، ألغى وقف إطلاق النار مع إسرائيل، لكنه عاد وقبل مبادرة روجرز، التي أبرمت في السابع من أغسطس/ آب١٩٧٠، وقبل وفاته بأيام قليلة(٤٩).

في الثامن والعشرين من سبتمبر/ أيلول١٩٧٠ لقيَ عبد الناصر ربه، بعد أن سقط نتيجة أزمة قلبية، فاجأته بعد توديعه القادة العرب، وبعد محاولة توفيق الأوضاع بين الفلسطينيين والأردنيين، نتيجة أحداث "أيلول الأسود"، واعتبر الإسرائيليون أنه مات "ميتةً مقدسة"، كما كان في عيون مقربيه، وذويه، وأتباعه(٥٠).

استنتاجات :

١. لم يتطرق الإسرائيليون إلى حياة عبد الناصر الشخصية، بشكلٍ قاطع، فلم يرد في أي موقع إلكتروني، أو صحيفةٍ، أو مذكراتٍ شخصيةٍ لقادةٍ وساسةٍ إسرائيليين ذكرُ أي معلومةٍ عن أبنائه، أو حياته الشخصية.

٢. الاتفاق على أن عبد الناصر كان شخصيةً فريدةً من نوعها، كاريزماتية، يحظى بإعجابٍ وتقديرِ طائفةٍ كبيرةٍ من الإسرائيليين وكثيرٍ من قياداتهم السياسية والعسكرية.

٣. لم تتغير صورة عبد الناصر لدى الإسرائيليين، طوال صراعه معهم، حتى في أحلك الظروف التاريخية، فقد كان يحظى بتقديرٍ كبير، خاصةً بعد نصره السياسي والمعنوي في حرب ١٩٥٦.

٤. لم يبدأ اهتمام الإسرائيليين بعبد الناصر عند ثورة يوليو، فحسب، بل سبقتها في حرب ١٩٤٨، كما أنهم اتفقوا على مدى قوته وصلابته، من خلال حصار الفالوجا في ١٩٤٨ .

٥. التأكيد على أن عبد الناصر اهتم بالتنمية الداخلية للقطر المصري، وأنه اهتم بتوحيد العرب، وحاول توحيدهم تحت رايةٍ واحدةٍ.

٦. اختلف البعض على النظر لعبد الناصر، باعتباره ديكتاتوراً، وشخصية أمنية من الطراز الأول، نتيجة لاعتقاله لأعدادٍ كبيرةٍ من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين، والشيوعيين، وحظر إقامة الأحزاب، بشكل كامل، وربط النشاط النقابي والاتحادات الشعبية بتوجهات السلطة وسياساتها.

٧. التدخل الإسرائيلي خارج الحدود، لتقزيم دور عبد الناصر، خاصةً دور الموساد في الحرب الأهلية اليمنية.

٨. التأكيد على أن احتلال قطاع غزة وسيناء كان هدفاً استراتيجياً مهماً للإسرائيليين.

٩. اضطراب الرواية الإسرائيلية بشأن إدارة عبد الناصر للموقف السياسي والعسكري، قبيل حرب يونيو/ حزيران ١٩٦٧.

هوامش الفصل الخامس

١. دائرة البحث العبرية، **جمال عبد الناصر.**

انظر الموقع الإلكتروني www.wikıpedia.org

٢. **المصدر نفسه.**

٣. **مصر بين الضباط الأحرار وسلطة ناصر،** ٢٠٠٧/٢/٢٨.

انظر الموقع الإلكتروني. www.members.Iycos.co.ik

٤. دائرة البحث العبرية، **مصدر سبق ذكره.**

٥. أوري أفنيري، **تقريطات،** ٢٧ /٥/ ٢٠٠٦

انظر الموقع الإلكتروني. www.zope.gush-shalom.org

٦. **ناصر رئيس مصر،**٢٩ /٩/ ٢٠٠٦.

انظر الموقع الإلكتروني. www.smarter.co.il

٧. **الشرق الأوسط في الستينيات،**٢٩/ ٢ /٢٠٠٧.

انظر الموقع الإلكتروني. www.zinman.org.il

٨. ناصر رئيس مصر، **مصدر سبق ذكره.**

٩. يعقوب شمعوني، **الناصرية وحركة البعث،**٢٠٠٧/٢/٢٨ .

انظر الموقع الإلكتروني. www.lib.cet.ac.il

١٠. دائرة البحث العبرية، **مصدر سبق ذكره.**

١١. مصر بين الضباط الأحرار وسلطة ناصر، **مصدر سبق ذكره.**

١٢. **المصدر نفسه.**

١٣. أفنيري، **مصدر سبق ذكره.**

١٤. مصر بين الضباط الأحرار وسلطة ناصر، **مصدر سبق ذكره.**

١٥. عبد القادر ياسين (محرراً)، **الصهاينة في مصر من الكوليرا إلى المطبعين،** ط١،القاهرة، مركز يافا للدراسات والأبحاث، ٢٠٠٦ (انظر: عبد القادر ياسين، **إسرائيل تحاول مع يوليو،** ص٦١).

١٦. د . عبد العظيم أنيس، عبد الناصر وقضية الصلح، **الهلال،** (القاهرة)، يوليو/ تموز ١٩٩٣، ص ٢٢١.

١٧. ياسين، **مصدر سبق ذكره.**

١٨. ليفيا روكاش، **الإرهاب الإسرائيلي المقدس ، دراسة مبنية على : مذكرات موشية شاريت الشخصية ووثائق أخرى،** د.ت.، ص ٢٢.

١٩. ياسين، **مصدر سبق ذكره.**

٢٠. بن كسبيت وآخرون، المصريون ألقوا القبض على شبكة تجسس يهودية، **معاريف**،١٩٥٤/٣/٢٨

٢١. بن كسبيت وآخرون، **معاريف**، ١٩٥٥/٣/٨ .

٢٢. روكاش، **مصدر سبق ذكره.**

٢٣. ياسين، **مصدر سبق ذكره.**

٢٤. روكاش، **مصدر سبق ذكره .**

٢٥. بن كسبيت وآخرون، خروج صفقة أسلحة تشيكية لمصر، **معاريف**، ٧/ ١٠/ , ١٩٥٥

٢٦ ـ حاييم هرتزوج، **الحروب العربية ـ الإسرائيلية (٤٨ ـ١٩٨٢)**، ترجمة بدر الرفاعي، ط ١، القاهرة، سينا للنشر، ١٩٩٣، ص١٢٣.

٢٧. بن كسبيت وآخرون، ناصر يؤمم قناة السويس، **معاريف**، ١٩٥٦/٧/٢٦ .

٢٨. **خمسون عاماً على حرب سيناء**، ٢٠٠٦/١٠/٢٩.

انظر الموقع الإلكتروني. www.archives.mod.gov.il

٢٩. روكاش، **مصدر سبق ذكره.**

٣٠. بن كسبيت وآخرون، الاتحاد السوفييتي يطلب انسحاباً فورياً، **معاريف** ،١٩٥٦/١٢/٦

٣١. د ـ مائير باعيل، **عملية قديش**، ٢٠٠٧/٢/٢٩.

إنظر الموقع الإلكتروني . www.lib.cet.ac.il

٣٢. بن كسبيت وآخرون، علماء آثار إسرائيليون ينقبون فى سيناء، **معاريف**، ١٩٥٦/١٢/٦ .

٣٣. بن كسبيت وآخرون، **معاريف**،١٩٥٥/٤/٨ .

٣٤. مصر بين الضباط الأحرار، **مصدر سبق ذكره.**

٣٥. إمنون ليفر، **الشرق الأوسط في سنوات الخمسينيات والستينيات**، ٢٠٠٧/٢/٢٨ .

إنظر الموقع الإلكتروني www.education.gov.il

٣٦. بن كسبيت وآخرون، سوريا ومصر يتحدان .تهديد أمن إسرائيل! **معاريف**،١٩٥٨/١/١٩ .

٣٧. هرتزوج، **مصدر سبق ذكره**، ص, ١٧٢

٣٨. يروشالمي شالوم، السفير الأول في إيران، **معاريف**،٢٠٠١/١/١٥ .

٣٩ . بن كسبيت وآخرون، طيار مصرى يطلب اللجوء السياسي لإسرائيل، **معاريف**، ١٩٦٤/١/١٩.

٤٠. يوآف شتيرن، هكذا تدخلت إسرائيل في الحرب الأهلية اليمنية، **هاآرتس**،٢٠٠٧/٢/٢٩ .

٤١ ـ **المصدر نفسه.**

٤٢. يوآف نعمات، **التصعيد المصري في حرب الأيام الستة**، ٢٠٠٧/٢/٢٨ .

انظر الموقع الإلكتروني www.spirit.tau.ac.il

٤٣. بروفيسور ماعوز، **حرب ٦٧ الإستراتيجية**، جامعة تل أبيب، ٢٠٠٧/٢/٢٨.

٤٤. غولدا مائير، **حياتي**، ط١، عمان، دار الجليل للنشر، ١٩٨٩، ص, ١١٧

٤٥. هرتزوج، **مصدر سبق ذكره**، ص , ١٨٨

٤٦. **المحادثة التليفونية بين ناصر وحسين**، ٢٠٠٧/٢/٢٩.

إنظر الموقع الإلكتروني www.wikisource.org

٤٧. الحزب الشيوعي، **حرب يونيو**، ١٩٦٨/٣/٢٢.

إنظر الموقع الإلكتروني www.matzpen.org

٤٨. دائرة البحث العبرية، **مصدر سبق ذكره.**

٤٩. **حرب الاستنزاف**، ٢٠٠٧/٢/٢٩.

إنظر الموقع الإلكتروني www.iaf.org.il

٥٠. دائرة البحث العبرية، **مصدر سبق ذكره.**

الباب الثانى

الثــــــــورة

- الفـصل الأول:	مقدمات حركة الجيش	عاصم محمد على حسنى الرزاز
- الفـصل الثـانى:	رفاق عبد الناصر	سوزان عاطف محمد
- الفـصل الثـالث:	ملابسات خروجهم	مروة كمال

البـــاب الثانى

الفصل الأول

مقدمات حركة ٢٣ يوليو

مقدمات حركة ٢٣ يوليو

عندما نشبت الحرب العالمية الثانية، فى سبتمبر/ أيلول ١٩٣٩، بادر على ماهر، الذى كان قد تولى الوزارة بعد إقالة محمد محمود باشا، فى شهر أغسطس/ آب، إلى إعلان الأحكام العرفية تنفيذاً لمعاهدة ١٩٣٦، التى قضت بتوقيع عقوبات شديدة، لا على كل من يرتكب الجرائم الضارة بأمن الدولة فقط ، وإنما على كل من يرتكب أضراراً ببلد حليف أو شريك لمصر فى العمل ضد عدو مشترك، وكان الغرض هو حماية إنجلترا حماية كاملة.

وكان العبث بالدستور وإقالة حكومة الوفد فاتحةً لمزيد من العبث ومزيد من الإقالات، حتى على ماهر نفسه، لم ينج منها، عندما تلكأت وزارته فى موقفها إزاء رعايا إيطاليا التى أعلنت الحرب فى ١٠ يونيو/ حزيران ١٩٤٠، فأجبر على الاستقالة فى ٢٨ يونيو/ حزيران، وخلفه حسن باشا صبرى على رأس وزارة من الدستوريين والسعديين والحزب الوطنى الذى اشترك فى الحكم لأول مرة .

لم تعلن مصر الحرب على المحور، ولم يدخل الجيش المصرى فى إطار جيوش الحلفاء، ولم تستعن به بريطانيا فى عمليات حربية خارج مصر، كما استعانت بجيوش الهند والسودان وليبيا وغيرها من الدول الأفريقية.

ومع ذلك كان الجيش المصرى رغم تواضعه عدداً وعدة محل اهتمام القوات البريطانية التى حاولت فى البداءه أن تحتويه وتستعين به فى عملياتها الحربية، ثم تراجعت عن ذلك لما لمسته من خطورة تحريك الجيش فى ظروف لا يحمل فيها الشعب أى ارتياح لقوات الاحتلال.

ورفض عزيز المصرى رئيس أركان حرب الجيش فى ذلك الوقت اشتراك المقاتلات المصرية فى خطة الدفاع البريطانية بدعوى أن مصر لم تعلن الحرب على ألمانيا، كما رفض تحريك قوات مصرية إلى سيوه ضمن خطة الدفاع عن الصحراء الغربية. وطلب الإنجليز إخراج عزيز المصرى، وأذن على ماهر لهم فمنحه إجازة لأجل غير مسمى.

وكان خروج عزيز المصرى من الجيش بدايةً لاتصالاتٍ سريةٍ قام بها مع عدد من الضباط الذين وجدوا فى الاتصال بالألمان فرصةً لتحرير مصر من القوات البريطانية، دون تقديرٍ سليم لأبعاد الفكر النازى القائم اساساً على التعصب والتفرقة المنصرية.

زاد الشعور المعادى لبريطانيا مع استمرار الحرب، وفشلت أحزاب الأقلية فى قيادة الدولة، حتى بلغت أزمة التموين حداً أشاع القلق والسخط، وأطلق المظاهرات فى شوارع القاهرة، وأجبر بريطانيا على الاقتناع بضرورة رفع الحظر الذى فرضته على السراى ضد حكم الوفد.

كان الاستعمار البريطانى على حذرٍ شديد من قيام ثورة شعبية فى مصر ضد صفوفه الخلفية، لذا فإنه عندما ظهر فى الأفق خطر الهجوم النازى رأوا أن يعيدوا الوفد إلى الحكم ضماناً لسيطرته على الشعب فى هذه المرحله الحاسمة ، وخاصةً بعد أن كان الملك وبعض المحيطين به على استعدادٍ كاملٍ للتعاون مع الغزاة الفاشيين والنازيين.

ولما تلكأ الملك فاروق فى الاستجابة لإرادة الحكومة البريطانية لاستمرائه الحكم فى ظل حكوماتٍ ضعيفةٍ تابعةٍ، ولأمله فى أن يتغير مسار الحرب لصالح المحور، قدم السفير البريطانى إنذاراً للملك يوم ٤ فبراير ١٩٤٢، بعد أن كانت وزارة حسين سرى قد استقالت يوم ٢ فبراير/ شباط، وحاول رئيس الديوان أحمد حسنين، المراوغة لتشكيل وزارةً قومية رغم مقابلة السفير له يوم ٣ فبراير/ شباط، وطلبه أن يعهد إلى النحاس بتشكيل الوزارة، وهو تدخل كان يعتبر حتى هذه اللحظة طبيعياً فى مجال السياسة المصرية، ولكن مراوغة الملك استمرت حتى يوم ٤ فبراير/ شباط، فقدم السفير إنذاراً هذا نصه:

(إذا لم أعلم قبل السادسة مساءً أن النحاس باشا قد دُعىَ لتأليف الوزارة، فإن الملك فاروق يجب أن يتحمل تبعات ما يحدث)!

ولما لم تتم استجابة فورية لذلك، حاصرت الدبابات قصر عابدين فى الساعة التاسعة مساءً، ودخل السفير وقائد القوات البريطانية وامامهم ثمانية ضباط يحملون المسدسات، على الملك فى مكتبه وكان بجواره أحمد حسنين، فخيره بين التنازل، أو تشكيل وزارةً وفديةً، فقبل الحل الثانى فوراً.

أدت مظاهرة السفير العسكرية، ودعايات أحزاب الأقلية إلى الإساءة للوفد، وأصبح ٤ فبراير/ شباط مطعناً يطعنه منه كل معادٍ له أو كل من لم يكتشف حقيقة دور السراى المتعاونة

مع السلطة الأجنبية فى الجذور، أو الذين جرفتهم الوطنية إلى قبول الأفكار الفاشية دون بحث أو تمحيص ولذا ترك حادث ٤ فبراير/ شباط فى الجيش تأثيرات بعيدة المدى.

وجدت حكومة النقراشى فى دخول حرب فلسطين عام ١٩٤٨، إنقاذاً لها مما عجزت الحكومة عن مجابهته من قضايا وطنية معلقة، وموقف داخلى ملتهبٌ بالمظاهرات والإضرابات، وذلك من أجل تحسين الأوضاع الاجتماعية، وضيق الشعب بحكم أحزاب الأقلية واستحكام الغلاء، هذه هى الأحوال التى كانت تسود مصر قبل حرب فلسطين مباشرة، وهى مليئة بعوامل التفجر والتى كانت تهدد قواعد النظام، الذى كان يستند إلى ملكية فاسدة وأحزاب عاجزة، وهكذا وجدت الحكومة والملك والاستعمار، طوق النجاة من خلال دخول حرب فلسطين، من أجل إنقاذهم من غضب المجتمع المتزايد يوماً بعد يوم، وصحب دخول المعركة العديد من الإجراءات، أنهت فترة المد الثورى، حيث استصدرت الحكومة قراراً يخولها حق إعلان الأحكام العرفية، وفرضت الرقابة على الصحف، وقيدت الاجتماعات العامة، وضربت الحريات الشعبية، وهكذا تراجعت المسألة الوطنية والصراع الاجتماعى، وفى ظل هذا الوضع، بدأت معارك الجيش المصرى فى فلسطين، وعندما انتهت الحرب كان الجيش المصرى جريحاً ومطعوناً من أثر الهزيمة.

حريق القاهرة :

احترقت القاهرة، وأقيلت حكومة الوفد ، وظلت الأحكام العرفية. وهكذا كان لحريق القاهرة أثرٌ شديد على الضباط الأحرار، البعض جمحت به حماسته إلى حد المطالبة بضرورة قيام الحركة فوراً، والاندفاع لأعمال تنفيذية سريعة، وأثبت حريق القاهرة أن مصر معرضة لانتشار الدمار والفوضى، وأن نزول الجيش كان كفيلاً بإعطاء الضباط الأحرار فرصةً فريدةً لتغيير شامل، ويتضح ذلك من أن عدم تكامل تنظيم الضباط الأحرار كان سبباً فى عجزهم عن الحركة فور اندلاع الحريق. والبعض دفعه الحادث الجسيم إلى التفكير فى الهدف الحقيقى لهذا التجمع من الضباط ، وحتى تلك اللحظة لم يكن التنظيم قد اخذ شكلاً هرمياً متعدد المسئوليات، منضبط السرية، ولم تكن له لائحة أو برنامج. كما أن بعض المجموعات لم تكن تواظب على دفع الاشتراكات، ولم يكن نظام الخلايا قد استقر على أسس ثابتة وخاصة فى سلاح الطيران، وأصبح من الواجبات الملحة أن يستقر التنظيم على أساس برنامج ولائحة، اللائحة لم يتسع الوقت لكتابتها، والبرنامج تمثل فى الأهداف الستة للثورة (القضاء على الاستعمار وأعوانه، من الخونة المصرين، القضاء على الإقطاع، القضاء على الاحتكار وسيطرة

رأس المال على الحكم، إقامة عدالة اجتماعية، إقامة جيش وطنى قوى، إقامة حياة ديمقراطية سليمة) [1].

وكان الضباط الأحرار يعتمدون على منشوراتهم التى لم تتوقف، والتى تبادل مسئولية طبعها وتوزيعها عدد، ومنهم

عبد الرحمن عنان، وحمدى عبيد وزير الإدارة المحلية فيما بعد ، وخالد محيى الدين، وفى هذا تفسير للأفكار والآراء التى حفلت بها المنشورات، والتى كانت تعكس اتجاهاً أكثر تقدمية من الاتجاه الحقيقى لمجموعة الضباط الأحرار. وقد ظهر بعد حريق القاهرة منشورٌ يقول :

أيها الضباط ....

"إن الخونة المصرين يعتمدون عليكم، وعلى جيشكم، لتنفيذ أهدافهم، وهم يظنونكم أداة طيعة فى أيديهم، للبطش بالشعب وإرغامه على قبول ما يكره، فليفهم هؤلاء الخونة أن مهمة الجيش هى الحصول على استقلال البلاد وصيانته، وأن وجود الجيش فى شوارع القاهرة، إنما هو لإحباط قرارات الخونة، التى تهدف إلى التدمير والتخريب، يجب أن يفهم الجميع أننا مع الشعب الآن، ومع الشعب دائماً ولن نستجيب إلا لنداء الوطن" [2].

وفى منشورٍ آخر مصدر فى فترة وزارة أحمد نجيب الهلالى الأولى، كتب ما يأتى:

(توالت مؤامرات الاستعمار الأنجلو أمريكى فى الفترة الاخيرة فى مصر لمحاولة القضاء على الحركة الوطنية، ولصرف أنظار الشعب عن الكفاح المسلح ضد الاستعمار فى القنال إلى مشاكل داخلية فى القاهرة فبعد أن أعلنت حكومة الوفد قطع المفاوضات وإلغاء المعاهدة ورفض حلف الشرق الأوسط الرباعى الاستعمارى وتكوين الكتائب الوطنية، واشتدت جذوة الوطنية فى البلاد حتى كادت أن تصل مصر إلى حقوقها الكاملة، دَبَّر الاستعمار وأذنابه انقلاب ٢٦ يناير/ كانون ثانى ١٩٥٢ (حريق القاهرة)، وجاءت حكومة على ماهر وبدأت المفاوضات من جديد، وكان الاستعمار والخونة المصريون يأملون كثيراً من على ماهر التسليم تسليماً كاملاً بمطالبهم بقبول واستعمال الأحكام العرفية للتنكيل تنكيلاً واسعاً بالشعب. ولكن خاب رجاؤهم ولم يجبهم على ماهر إلى مطالبهم، فكان لابد من انقلابٍ جديدٍ لتحقيق الأهداف الاستعمارية السابقة، وتحويل الحركة إلى الداخل، والقيام بحركة تطهيرٍ واسعة للبلاد بحجة تقوية الصفوف قبل مجابهة الاستعمار [3]. وهكذا وصل الهلالى إلى الحكم بعد تدبيرٍ سابق، وقد جاء الهلالى وأعلن فى برنامج الوزارة وبصراحة، أن مهمتها الرئيسية هى

تطهير، وقد تناسى أن الفساد الأكبر مصدره الاستعمار وأنه لا يمكن القضاء على الفساد الداخلى إلا إذا قضى على أسبابه ومصدره، إن من أهداف الضباط الأحرار الكفاح ضد الفساد وضد الرشوة والمحسوبية واستغلال النفوذ، ولكن يجب ألا نتجه إلى ذلك إلا بعد القضاء على الاستعمار).

أبرزت المنشورات السابقة اتجاهات وطنية تقدمية تتعارض تماماً مع التخطيط الأمريكى للسياسة المصرية، بل وربطت بين الاستعماريين البريطانى والأمريكى فى محاولتهما القضاء على الحركة الوطنية وصرف أنظار الشعب عن الكفاح المسلح. وخلال هذه الفترة تبين أن حريق القاهرة لم يحرق الوفد وحده، وإنما أحرق معه قواعد النظام الذى فقد قدرته على الاستقرار. كان نجيب الهلالى ينفرد بالحكم وحده بعد أن عطل الدستور ومنع الصحف من النشر فى الانتخابات، وحاصر البرلمان، بقوات البوليس بعد قرار حل مجلس النواب، خشية اجتماعه عنوة، وصادر مجلات (التنظيمات الشيوعية) و (أنصار السلام) و(الحزب الوطنى الجديد) واعتقل قادة هذه التنظيمات كما اعتقل فؤاد سراج الدين سكرتير الوفد.

أما الإخوان المسلمون فقد عادوا للنشاط مرةً أخرى(٤)، أيدوا على ماهر عندما تولى الوزارة، وأيدوا من بعده نجيب الهلالى لأن وزارته (من رجال غير حزبيين عرفوا بسلامة القصد وبعد النظر واتصفوا بالجراءة والإقدام)، كما نشرت مجلة (الدعوة)، وقابل الهلالى الهضيبى ولم يعتقل أحدا من الإخوان المسلمين. ولكن الأفكار التى حوتها هذه المنشورات لم ترسب فى أعماق الضباط ولم يحتشدوا حولها، ذلك أنه لم تكن هناك جهود مبذولة لتثقيف الضباط، ومناقشة المنشورات معهم، والإيحاء لهم بقراءةِ كتبٍ معينةٍ، ولم يكن ذلك الأمر ملحاً لأن أحداً لم يكن يتصور أن الظروف سوف تدفع الضباط إلى حركةٍ مفاجئة. وخلال فترة ما بعد الحريق كان محمد رياض أحد الضباط الأحرار وقائد الحرس الخاص لمحمد نجيب، فيما بعد، قد اعتقل بتهمة الاشتراك فى حريق القاهرة، وكان على صلة شبه تنظيمية بأحمد حسين، وصدر قرار بوضعه فى السجن أثناء التحقيق، ولكن محمد نجيب الذى كان يعرفه منذ حرب فلسطين توجه محتجاً إلى مكتب محمد حيدر وزير الحربية، ولم يخرج من عنده إلا بعد أن نقل محمد رياض إلى الحجز فى ميس الضباط، كما تقضى بذلك قوانين الجيش.

وكان لتوالى ظهور منشورات (الضباط الأحرار)، وارتفاع أصواتهم الهامسة، أثرٌ على تحركات الملك، وليس على تصرفاته، وضاعف الحراسة على نفسه وكان خلال سهراته يحيط نفسه بضباطٍ من الحرس فى ملابس مدنية، وكانت النقمة على الملك قد بلغت ذروتها، وأصبح

التركيز على نقده قاسماً مشتركاً فى أحاديث الضباط، وتسلط بذلك الضوء على محمد نجيب باعتباره أكثر الضباط شهرةً وشعبيةً منذ حرب فلسطين.

وأدت هذه المعلومات إلى اتخاذ الضباط الأحرار جانب الحيطة، وخاصةً بعد أن كانوا قد شكلوا لجان قيادية للقاهرة ومنطقة العريش حيث تتجمع القوى الرئيسية للجيش، شكلت لجنة من جمال عبد الناصر وخالد محيى الدين وحسين الشافعى وزكريا محيى الدين ومجدى حسنين وأمين شاكر، وشكلت لجنة العريش من يوسف صديق وعبد الحكيم عامر وصلاح سالم وجمال سالم.

وخلال هذه الفترة أيضاً قررت اللجنة القيادية للضباط الأحرار فصل (عبد المنعم عبد الرؤوف) من عضويتها لالتزامه وارتباطه بتنظيم الإخوان المسلمين. فى هذا الوقت كانت موجة المد السياسى للإخوان قد انحسرت، وانكشفت اتجاهاتهم المهادنة مع الاستعمار والسراى(٥).

الاتصالات الخارجية :

لم يقتصر اتصال الضباط الأحرار بالقوى والتنظيمات السياسية المصرية فحسب ، ولكنه امتد ليشمل أيضاً مندوبى وزارة الخارجية والمخابرات المركزية الأمريكية الذين استثارتهم منشورات الضباط الأحرار، وانتصارهم فى انتخابات نادى الضباط، فبذلوا غاية جهدهم للتعرف عليهم، واكتشاف آرائهم ومحاولة اجتذابهم.

وكانت حلقة الاتصال بين ضابط المخابرات المصرية حيث أن طبيعة عمله تسمح له بالاتصال بالملحقين العسكريين الأجانب، بينما هو مرتبط بالضباط الأحرار وجمال عبد الناصر شخصياً.

ولم تتسع حلقة الاتصال بين المسئولين الأمريكيين وبين الضباط الأحرار رغم اعتمادهم على الصحفى المقرب منهم محمد حسنين هيكل، رئيس تحرير آخر ساعة، فى ذلك الوقت، ورئيس تحرير الأهرام فيما بعد، لأنه لم يكن قد تعرف بجمال عبد الناصر أو غيره من قادة تشكيل الضباط الأحرار، حتى ذلك الوقت، أو اكتسب ثقتهم.

وكان حريق القاهرة حافزاً لنشاط الأمريكيين فى المنطقة، فقد أرسل دين اتشيسون وزير الخارجية مندوباً عنه، وبعد أن ظهرت إسرائيل، وتمت هزيمة الجيش المصرى فى حرب فلسطين، وتسرب النفوذ الأمريكى للمنطقة، لم تقف الولايات المتحدة موقفاً محايداً من نضال الشعب المصرى ضد الاستعمار البريطانى، فقد أعلن دين أتشيسون وزير الخارجية الأمريكية عندما ألغى مصطفى النحاس معاهدة ١٩٣٦ (أن مصر لم تعط الالتزامات الدولية احترامها اللائق) ووجه اللوم لإلغاء المعاهدة(٦).

ونشرت مجلة التايم فى أكتوبر/ تشرين أول ١٩٥١ مقالاً جاء فيه (أن الموقف فى مصر أشبه ما يكون بالموقف فى اليونان سنة ١٩٤٧، حيث اضطرت إنجلترا، نظراً لضعفها، إلى سحب قواتها من اليونان، فحلت أمريكا محلها، واستأنفت القيام بدورها حتى لا تترك فراغاً يتسرب منه النفوذ السوفييتى، وأمريكا أعدت عدتها للموقف منذ زمن بعيد حتى لا تفاجأ كما فوجئت فى إيران ووضعت مشروع الشرق الأوسط).

وركزت الولايات المتحدة اهتمامها بعد ذلك على مصر، فعينت جيفرسون كافرى سفيراً لها فى القاهرة، وهو من أشهر مدبرى الانقلابات فى وزارة الخارجية الأمريكية، ولذا كان حريق القاهرة فرصةً مواتية أنعشت آمال الإمبريالية الأمريكية فى التسرب إلى مصر، ووضع قبضتها على مركز الحركة السياسية فيها.

أعلن دين أتشيسون وزير الخارجية الأمريكى بأن "قيادة الشرق الأوسط ليست اقتراحاً يمكن قبوله أو رفضه مازالت بريطانيا تقر عدم اعترافها بإلغاء مصر لمعاهدة ١٩٣٦" (٧).

ولم تنجح وزارة نجيب الهلالى فى تنفيذ المخطط الأمريكي، لأن الملك ظل مستمراً فى عبثه، مطمئناً إلى سطوته بعد إقالة الحكومة الوفدية، معتمداً على حسن صلته بالإنجليز والأمريكيين معاً.

والشاهد أن الأمريكيين قد وجدوا النشاط السرى لحركة الضباط الأحرار ما يحقق لهم أهدافهم فى المنطقة، ولكنهم لم يستطيعوا أبداً أن يكونوا مسيطرين عليها.

وعندما عاد كيرميت روزفلت إلى واشنطن فى مايو/ آيار ١٩٥٢، بعد إقامة امتدت ثلاثة أشهر، قدم تقريراً إلى وزير الخارجية الأمريكية دين أتشيسون حسب رواية مايلز كوبلند فى كتابة " لعبة الأمم" تتضمن النقاط التالية :

١ - لم تعد الثورة الشعبية التى كان يسعى إليها كلٌ من الإخوان المسلمين والشيوعيين _ تخشاها وزارة الخارجية الأمريكية _ واردة فى الحسبان.

٢ _ لم يعد هناك أى أمل فى إبعاد الجيش عن القيام بانقلاب قريب وإثنائه عن عزمه على استلام السلطة، ورغم كل التحفظات التى كان يبديها واضعو مخططاتنا فى واشنطن من أن تكون النتائج مشابهة لما جرى فى سوريا على أيدى العسكريين.

٣- إن قادة الانقلاب المحتمل، يرفعون شعارات تخالف ما اقترحه كثير من المراقبين الدبلوماسيين، وتجعل منهم، وهم فى السلطة، طرفاً ليناً ومرناً فى أية مفاوضات نخوضها معهم كما أنها تزيد من فرصتهم فى النجاح.

٤- يجب أن توافق الحكومة الأمريكية على اقصاء الملك فاروق، وربما النظام الملكى نهائياً فى مصر، ولا يمنع من اتباع بعض الشكليات للدبلوماسيين بإرسال مذكرة احتجاج رقيقة تفسح المجال أمام السفير كافرى لإظهار قلقه المصطنع على سلامة الملك فاروق.

الاستعداد للانقلاب :

كانت الاتجاهات متضاربة، والرغبات مشتتة، والحلول المقترحة متعددة، وظهر ذلك واضحاً بعد أن أصدر الملك قراراً بحل مجلس الإدارة المنتخب لنادى الضباط، وتعيين مجلس مؤقت برئاسة اللواء على نجيب، قائد قسم القاهرة، وشقيق اللواء محمد نجيب، وعضوية يوسف العجرودى وجلال صبرى، ومصطفى كمال عبد الرازق، ومحمد حسنى وعلى صبرى ضابط مخابرات الطيران ونائب رئيس الجمهورية فيما بعد.

وكان هذا القرار الذى صدر فى ١٧ يوليو/ تموز صدمةً جعلت (الضباط الأحرار) يُهرعون إلى التفكير فى تنفيذ شىء ما، دون أن يستبينوا حقيقة هذا الشيء، ودون أن يعدوا لكل أمر عدته.

وتأرجحت الآراء، يقول محمد نجيب إنه ظهرت أمام الضباط ثلاثة طرق مفتوحة[٨]:

الأول : إرسال برقيات احتجاج من الضباط للملك.

الثانى: احتلال النادى بالقوات المسلحة.

الثالث: تجميع كبار الضباط واعتقالهم وفرض شروط الضباط على الملك.

كانت فكرة الاغتيالات تراود الضباط دائماً، فهى أقرب أسلوب يتفق مع منطقهم وطبيعتهم، وساعد على ظهورها مرة أخرى فى هذه المرحلة _ بعد أن ذوت وتراجعت فى فترة الكفاح الشعبى المسلح ضد الإنجليز فى القناة، وتجمع الإرهابيين فى تنظيم (الحرس

الحـديدى) التـابع للسـراى، وعـدم وجـود ظروف تؤهل لهم خلق أعـداء تتـجسم فـيهم فكرة الاغتيال _ ساعد على ظهورها اغتيال مـلازم الصيانة الفنى (عبد القادر طة) فى مايو/ آيار ١٩٥٢ الذى كـان عضـواً فى الحـرس الحـديدى ثم كفـر به، وبدأ اتصـالاته، هكذا كـانت فكرة الاغتيالات تطرح نفسها دائماً. ولكن الظروف كانت تتغير بسرعة شديدة، والمنافسة أصبحت متوقعة بين السراى والضباط الأحرار فى أية لحظة.

السراى فى مركز السلطة وتملك القدرة على اعتقال المشتبة فيهم من الضباط، والضباط الأحـرار يشـعـرون باقـتـراب الخطـر منهم دون أن يكون عنـدهم تصـور كـامل أو خطة مـعـدة لحـركتـهم. وكان حسـين سـرى قـد اقتـرح عند تشكيل وزارتة يوم ٢ يوليـو/ تموز ١٩٥٢، بعـد استقالة نجيب الهـلالى تعيين محمد نجيب وزيراً للحربية، ولكن الملك رفض ذلك رفضاً باتاً، وغضب أيضـاً محـمد حيـدر الذى لم يجد سبيـلاً إلا حل مجلس إدارة النـادى ترضيةً للملك، ونقل محمد نجيب إلى قيادة سلاح المشاة ليكون قائداً للمنطقة الجنوبية فى منقباد بأسيوط.

وفكر محمد نجيب فى الاستقالة، بل وكتبها فعلاً، ولكن موقف بعض الزملاء منه دفعه إلى التراجع عنهـا، وسـحبهـا قبل وصولها، وقـرر أن يواصل المقـاومة مـع زملائه من موقـعه فى أى مـكـان(٩)، وفى هذا اليوم بالتحديد، تقـرر القيام بحركةٍ عسكريةٍ، ولكن الصورة التى تتم بها كانت مازالت مهتزةً وغير واضحة، تتأرجح بين الاغتيالات والاعتقالات.

اجتـمعت اللجنة القـيادية للضبـاط يوم ١٩ يوليو/ تموز ١٩٥٢، وناقـشت الحلول المقتـرحة، فور المقابلة مع نجيب، الذى لم يحضر الاجتماع لأنه كان أكثر الضباط عرضة للرقابة وتسليط الضوء عليه. وتراجعت فكرة الاغتيالات بعد وضوح صعوبة تنفيذها بصورةٍ جماعيةٍ واحتمال القيام بحملةِ اعتقالاتٍ واسعةٍ بعد تنفيذ الاغتيالات، إلى جانب احتمـال تعرضهـا للفشل، وتعرض القائمين بها للخطر، وافقت المجموعة كلها على ذلك ونبتت فكرة الانقلاب، واخذت تنمو مع المناقشة، وبدأت بالتفكير فى الاستيلاء على قيادة القوات المسلحة دون الإذاعة أو غيرها، ثم طورت حتى أصبحت حركةً واسعةً وانقلاباً عسكرياً حقيقيّاً.

كلف زكريا محيى الدين بوضع خطة الانقلاب، رغم أنه لم يكن قد أصبح عضواً فى اللجنة القيـادية للضبـاط الأحرار، ولكنه كان زمـيلاً لجمـال عبـد الناصـر وكمـال الدين حسـين فى التدريس لكلية أركان الحرب. واستـمـرت اجتمـاعـات قـادة الضبـاط الأحـرار بعد ذلك نشطة متلاحقة ومتواصلة وتم إعداد الخطة وبقى تحديد الموعد باليوم والساعة(١٠).

ليلة ٢٣ يوليو :

كان تحديد موعد الحركة يخضع للظروف المتجددة، فلم يكن الضباط الأحرار وحدهم هم الذين يملكون تحديده باليوم والساعة، كانت النية هى القيام بحركة عسكرية عام ١٩٥٥، ولكن حريق القاهرة أصبح قوةً ضاغطةً تدفع للحركة، واستقر الرأى فى البداية على أن يتم ذلك فى شهر نوفمبر/ تشرين ثانى ١٩٥٢، حيث يقضى الدستور بضرورة اجتماع البرلمان فى هذا الشهر، فإذا حدثت مخالفة دستورية أو تزييف فى الانتخابات فإن حركة الجيش عندئذٍ تكون لحماية الدستور، ومضت الأمور فى هذا السبيل، حتى أصدر الملك قراره بحل مجلس إدارة نادى الضباط، وكان هذا فى ذاته مؤشراً، لدلالته بأن الصدام حتمىٌّ، وأن التأجيل لن يكون فى مصلحة الحركة، وحددت اللجنة يوم ٥ أغسطس/ آب موعداً للحركة، لسببين هما استكمال حضور كتيبة مدافع الماكينة الأولى، لتزيد القوة الضاربة للضباط الأحرار، وحتى يكون الضباط قد استلموا مرتباتهم، ولكن معلومات محمد نجيب عقب مقابلته لمحمد هاشم، ولقائه مع جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر، جعلت التأخير حتى ٥ أغسطس/ آب أمراً لا مبررَ له حذراً من مبادرة الملك لضربةٍ تصيب الحركة بالشلل، وساعد على تبكير الموعد ليتم خلال ٤٨ ساعة، حديث تلاه ثروت عكاشة عن صهره أحمد أبو الفتح، رئيس تحرير (المصرى)، يبلغه فيه من الإسكندرية بأن أنباء تتردد عن اعتقالات لعدد من الضباط، وتعيين حسين سرى عامر وزيراً للحربية(١١).

تقرر يوم ١٩ يوليو أن تتم الحركة ليلاً ٢١، ٢٢ يوليو/ تموز، وكان الوقت محدوداً جداً لوضع الخطة ودراسة كافة الاحتمالات، وحشد كل الضباط الأحرار، والتأكد من سلامة تقدير الموقف، وضمان حركة المناطق الخارجية، عدا القاهرة، وأهمها الإسكندرية والقنال والعريش.

ورغم ضيق الوقت لم يكن هناك من سبيلٍ للتراجع ولم يعد هناك مفر من الإقدام، وأصبحت القضية هى قضية اتصالات وتحضير الضباط للعمل الانقلابى، بعد أن صرف النظر عن الاغتيالات وتبين تحت ضغط عامل السرعة أن التنفيذ فى الموعد المحدد (ليلة ٢١، ٢٢ يوليو/ تموز) هو أمر شديد الصعوبة، لتعذر تجهيز كافة الترتيبات، والانتهاء من كل الاتصالات، وتقرر تأجيل الموعد يوماً واحداً لتكون الحركة (٢٢، ٢٣ يوليو/ تموز ١٩٥٢)، وقد أثر هذا التأجيل فى نفسية بعض الضباط الذين كانوا قد تهيأوا تماماً للعمل وأبلغوا قيادتهم بأنه إذا حدث تأخير جديد، فسيتصرفون منفردين.

قرأ زكريا محيى الدين الخطة فى الاجتماع الأخير الذى عقد يوم ٢٢ يوليو/ تموز. ورغم التأجيل يوماً فإن سرعة إعداد الخطة والتحديد المفاجئ للموعد أحدث عدة مفارقات، أنور السادات غادر رفح يوم ٢٢ يوليو/ تموز، ولم يتصور أن الحركة ستتم هذه الليلة، فذهب مع أسرته إلى دار صيفية للسينما، ولم ينضم لزملائه مع الضباط الأحرار إلا بعد عودته من السينما. و منطقة العريش أم تعرف بتفاصيل الحركة موعداً أو مسئولية.

وحدث ذلك أيضاً مع حامية السويس، حيث كان الصاغ لطفى واكد يعرف التفاصيل، والموعد ولكن نجاح العملية لم يعرف إلا بعد اتصال أنور السادات باليوزباشى أحمد طعيمة.

أخطاء غير متوقعة:

مما لا شك فيه أن اتصالات قد حصلت بين بعض الضباط والمدنيين قبل التحرك ولكن فى حدودٍ معينة، لا تتجاوز دائرة الأقارب أو الأصدقاء. ولكن التسرب لموعد الثورة وحركتها جاء من ملازم أول حسن محمود صالح، الذى أبلغ زملاءه فى المدفعية أنة عندما ذهب إلى المنزل لتغيير ملابسه فهمت والدته أنة مقدمٌ على عملٍ ما فى هذه الليلة، فأبلغت أخاه لواء جوى متقاعد صالح محمود صالح، الذى أبلغ بدوره حيدر باشا تليفونياً بأن الضباط ينوون عمل شىء فى البلد.

عرف ضباط المدفعية بذلك فى السابعة مساء يوم ٢٢ يوليو/ تموز، فأعادوا الضابط إلى والدته ليقنعها بأنه ليس هناك شىء جدى.

ولكن الخبر كان قد وصل إلى السراى فعلاً، وأصبحت الحركة مهددة بالفشل والتوقف قبل أن تبدأ.

ولم تكن هذه هى الثغرة الوحيدة، حدثت ثغرة أخرى قبل الحركة بساعات فى سلاح الفرسان عندما اتصل أحد الضباط (ممدوح شوقى) بضابطٍ آخر ليس عضواً فى التنظيم (يوزباشى فؤاد كرارة) الذى أبلغ ذلك إلى اللواء أحمد طلعت حكمدار العاصمة، الذى سارع بإبلاغ القصر، حيث استدعىَ اللواء حسين فريد إلى عابدين.

كان واضحاً أن العجلة والسرعة هما الطابع السائد للحركة، وأن الروح الإندفاعية وأن السباق مع الزمن كان يدفع إلى الاهتمام بالوصول مع عدم الوقوف عند كثيرٍ من الفرعيات.

ويقول عبد اللطيف بغدادى أنه فى أثناء المناقشة الأخيرة للخطة توقعوا النجاح بنسبة ١٠٪، والفشل بنسبة ٩٠٪، ولكن لم يكن هناك مفرٌ من الإقدام. وأُعطيت الخطة اسما كودياً (نصر)، وتحدد منتصف الليل (ساعة الصفر). وبدأ تنفيذ الواجبات فى حدود القوى المتاحة[١٢].

قبل أن تتحرك أى قوة من موقعها، وقبل الخطوة الأولى فى تنفيذ الخطة كان اللواء حسن فريد، رئيس أركان حرب الجيش، قد استدعى قادة الأسلحة والمناطق الحرة، عدا اللواء محمد نجيب مدير المشاة، وقتئذٍ لاعتقادهم أنه العنصر الرئيسى المحرك للضباط الغاضبين، إلى مؤتمر فى العاشرة مساءً بمبنى القيادة العامة للقوات المسلحة بكوبرى القبة.

وقد تناسق عدم استدعاء محمد نجيب إلى المؤتمر مع خطة الضباط الأحرار، التى كانت تقضى ببقائه فى المنزل على أهبة الاستعداد دون أية حركة قد تثير الشبهات ضده، إلى أن تنجح الخطة فيستدعى لتولى القيادة.

ولكن محمد نجيب علم من شقيقه، على نجيب قائد قسم القاهرة، بطبيعة وموعد المؤتمر، *فأسرع بتبليغ ذلك شخصياً إلى عبد الحكيم عامر، ونصحه بأن يتم اعتقال القادة المؤتمرين* أثناء خروجهم حقناً للدماء.

كان الوقت متاخراً لا يسمح بتبليغ الضباط تغييراً فى الخطة، كما أن وقف التنفيذ لم يكن وارداً مهما كانت الأخطار.

واتصل عبد الحكيم عامر بجمال عبد الناصر وخرج الاثنان معاً فى عربة جمال الصغيرة يراقبان حركة القوات، فلم يكن الاثنان مرتبطين بوحداتٍ عاملةٍ فى القاهرة، عبد الحكيم عامر كان فى العريش، وجمال عبد الناصر كان مدرساً فى كلية أركان الحرب.

ومعظم ضباط اللجنة القيادية للضباط الأحرار لم يكونوا مرتبطين بوحدات متحركة فى هذه الليلة عدا خالد محيى الدين الذى تحرك فى إطار خطة السوارى، وكمال الدين حسين الذى تحرك فى إطار خطة المدفعية رغم أنه كان مدرساً فى كلية أركان الحرب صلاح سالم كان فى العريش وأنور السادات كان قد وصل للقاهرة فى نفس اليوم، وضباط الطيران عبد اللطيف البغدادى وجمال سالم وحسن ابراهيم لم يكن فى الخطة تحركهم إلا بعد ضوء الصباح عندما يصبح للطائرات فرصة التحرك. كانت لحظات حرجة، مؤتمر للقادة فى كوبرى القبة، والضباط الأحرار يتسللون لوحداتهم يجهزون أسلحتهم.

سباق خفى مع الزمن، القادة لا يعرفون ماذا يدور فى وحداتهم، والضباط الأحرار لا يعرف معظمهم حقيقة المؤتمر، ولا ماذا استقر أمر المجتمعين عليه.(١٣)

سقوط القيادة العامة :

حدث خطأ بسيط، ولكنه كان عظيم الأثر. تصور البكباشى يوسف صديق، أن ساعة الصفر هى ٢٣٠٠، أى الحادية عشرة مساءً، وليست منتصف الليل. كان يوسف صديق قائداً ثانياً لكتيبة مدافع الماكينة الأولى، وصل مع مقدمة كتيبته إلى القاهرة منقولاً من العريش يوم ١٣ يوليو/ تموز، وكان عدم وصول بقية الكتيبة سبباً فى التفكير السابق لتأجيل الحركة إلى ٥ أغسطس/ آب. لم يخف يوسف صديق الموقف على ضباطه وجنوده، خطب فيهم قبل التحرك وقال لهم إنهم سيفخرون بما سينجزون فى هذه الليلة. وتحركت القوة التى وصلت مصر من الكتيبة (سرية الرئاسة وسرية أخرى) من معسكر (هاكستيب)، أبعد معسكرات ضواحى القاهرة (خلف مطار القاهرة الدولى)، دون أن تدرى شيئاً عما يدور فى قيادة الجيش. كان يوسف صديق راكباً عربة جيب فى مقدمة طابور عربات الكتيبة المليئة بالجنود، وفى الطريق فوجئ باللواء عبد الرحمن مكى قائد الفرقة يقترب من المعسكر، فاعتقله، وعند مشارف منطقة مصر الجديدة اعتقل أيضاً الأميرالاى عبد الرؤوف عابدين قائد ثانى الفرقة، الذى كان يسرع بدوره للسيطرة على معسكرات هاكستيب. وركب الاثنان فى عربتهما والمدافع موجهة إليهم من العربات الأخرى، والعلم يرفرف على مقدمة العربة.

ولم تقف الاعتقالات عند هذا الحد، فقد فوجئ صدِّيق بجنوده يلتفون حول اثنين تبين أنهما جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر، وكانا وحسب رواية يوسف صديق ـ فى ملابس مدنية. كان وجودهما سبباً فى إثارة شبهات الجنود، ولما استفسر منهما يوسف صديق عن سر وجودهما فى هذا المكان أبلغاه بالمواقف فى رئاسة الجيش، وهنا أعد يوسف صديق فجأة خطة جديدة تقضى بمهاجمة الرئاسة.

كانت قوات يوسف هى الوحيدة التى تتحرك فى شوراع القاهرة، وهى الوحيدة التى تتحرك فى جرأة نحو مركز رئاسة الجيش.

وكانت الخطة التى أعدها يوسف صديق للاقتحام بسيطة، فصيلة تقطع الطريق عند مستشفى الجيش أمام كوبرى القبة، وفصيلة أخرى تقطع الطريق عند كوبرى السيوفى أمام سلاح خدمة الجيش، وبقية القوة احتياطى. وأثناء نزول الجنود من عرباتهم ظهر الأميرالاى

أحمد سيف اليزل خليفة، فكان ثالث المعتقلين. واقتحم يوسف صديق وجنوده مبنى القيادة، وفتشوا الدور الأرضى، وكان خالياً، وعندما أرادوا الصعود إلى الطابق الأعلى اعترض طريقهم شاويش، حذره يوسف صديق، ولكنه أصر على موقفه، فأطلق علية يوسف طلقةً أصابته فى رجله، وشفىَ منها فيما بعد.

وعندما حاول فتح غرفة القيادة وجد خلف بابها مقاومة، فأطلق جنودة الرصاص على الباب ثم اقتحموا الغرفة، وهناك كان يقف اللواء حسين فريد رئيس أركان حرب الجيش واللواء حمدى هيبه. فطلب منهم صدِّيق أن يتحركوا حيث سلمهم لليوزباشى عبد المجيد شديد، أمين التنظيم بالاتحاد الاشتراكى فيما بعد، ليذهب بهم إلى معسكر الاعتقال المعد حسب الخطة فى مبنى الكلية.

وفى هذه اللحظة وصل ضابط ومعة ٥٠ جندياً، كلّ منهم يحمل ١٠٠ طلقة، حضروا بناءً على استدعاءٍ من رئاسة الجيش، فضمهم يوسف إلى قواته بعد أن عَيَّن عليهم قائداً من ضباطه. وأخيراً جلس يلتقط أنفاسه مع بعض ضباطه فى مكتب رئيس هيئة أركان حرب الجيش.

كانت قيادة الجيش قد سقطت، وكان بعض كبار الضباط قد اعتقلوا، أما جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر فكانا يرقبان الموقف من موقعٍ مجاورٍ تماماً للقيادة، هو المكان الذى أُقيم فيه المسجد الذى استقر فيه جثمان عبد الناصر بعدَ وفاته.[١٤]

لم يكن جلوس يوسف صديق على مقعد رئيس أركان حرب الجيش يعنى أن الحركة قد انتصرت، أو أن الخطة قد نُفذَت تماماً، ولكنه كان يعنى، فحسب، أن أخطر مركز للسلطة قد سقط. وأنه لم يعد هناك _ فى القاهرة _ مركز يستطيع أن يعطى أوامر مضادة لحركة قوات الضباط الأحرار.

كانت جرأة يوسف صديق وبسالتة عاملاً ناجعاً لنجاح قوات الحركة، وكان كبار ضباط الجيش الذين غادروا القيادة عقب مؤتمرهم قد بدأوا يتساقطون فى أيدى القوات الثائرة. قوات المدفعية فى الماظة اعتقلت اللواء على نجيب، قائد المنطقة المركزية، كما اعتقل اللواء حافظ بكرى قائد المدفعية، والبكباشى عبد الفتاح كاظم أركان حرب السلاح، وقد اعتقلهما كمال الدين حسين ووضعهما اليوزباشى محمد أبو الفضل الجيزاوى، أركان حرب مدفعية الميدان، فى مكتبه تحت الحراسة.

وبعد منتصف الليل اتصل من الاسكندرية الفريق محمد حيدر يطلب اللواء حافظ البكرى، وكان قـد سبق له الاتصـال برئاسـة الجيش فلم يتلق جـواباً مطمـئناً، وردَّ عليـة اليـوزباشى الجيزاوى مقلداً صوت اللواء حافظ بكرى.

نفذت المدفعية بألماظة المطلوب منها فى الخطة، وهو وضع قوات على مدخل المنطقة العسكرية، للتحكم فى الداخلين إليها، وقد قاد هذه القوات كمال الدين حسين، واليوزباشى خالد فوزى، واليوزباشى أحمد كامل، رئيس المخابرات العامة فيما بعد، واليوزباشى على فوزى يونس، المحافظ فيما بعد. استقر الموقف فى ألماظة تحت قيادة الضباط الأحرار فى المدفعية.

أما فى سلاح الفرسان، المواجه تماماً للقيادة، فقد استعد تحت قيادة ثلاثة من ضباطه، هم البكباشى حسين الشافعى والصاغ خالد محيى الدين والبكباشى ثروت عكاشة، وكان به أكبر حشد من الضباط الذين كان معظمهم مستعداً للتحرك فعلاً من الليلة السابقة، ولم يغادروا المعسكرات.

وخرجت المدرعات والعربات المصفحة من السلاح بعد أن اعتقلوا قائد الفرقة المدرعة الأميرالاى حسن حشمت، وبعد أن كانت القيادة قد أصبحت معقلاً للضباط الأحرار فعلاً.

كانت مسئولية خالد محيى الدين قيادة المدرعات والمصفحات التى ترابط عند مدخل مصر الجديدة، وكانت هناك وحدات أخرى أشرف حسين الشافعى وثروت عكاشة على توزيعها إلى مطار ألماظة ومدخل العباسية ومحاصرة سلاح الحدود.

وبدأت المدرعات والمصفحات تتحرك إلى مواقعها بعد منتصف الليل، ولم تجد فى الطريق أى مقاومة، ولم تطلق رصاصةً واحدة، كان الاطمئنان يعمر قلوب الضباط، وهم يشهدون أنوار القيادة مضاءة، ويعرفون أن زملاءً لهم من الضباط الأحرار قد احتلوها وأصبحت قاعدةً لهم.

كما تحركت الكتيبة ١٣ مشاة لحماية مدخل العباسية من ناحية كلية البوليس، واحتلت رئاسة الحدود، وكانت تعمل تحت قيادة القائمقام أحمد شوقى أكبر المشتركين فى الحركة رتبةً بعد اللواء محمد نجيب.

وقام سلاح خدمة الجيش تحت قيادة الصاغ مجدى حسنين بتعبئة عرباته بالبنزين وإرسالها للوحدات المتحركة، كما منع خروج عربات الضباط من معسكر العباسية حيث كانت تبيت.

وكان بعض ضباط مركز التدريب اللواء الثامن مشاة يعملون كقوة احتياطية تحت قيادة حمدى عبيد، كما كان شمس بدران، وزير الحربية فيما بعد، ضابطاً بلواء أساس المشاة وقوته من المجندين الجدد الذين لا يجيدون حمل السلاح، وقد تولى هو مسئوليته ولكن لم يكن عليهم واجبات هامة فى هذه الليلة.

إن خروج قوات الكتيبة الأولى مدافع ماكينة من معسكر هاكستيب، لم يكن الخروج الوحيد، كانت هناك المدفعية المضادة للدبابات التى صادفت بعض المتاعب، عندما حرك ضابط عظيم المحطة، الصاغ المعتز بدين الله الكامل، قوات البوليس الحربى لاحتلال كشك التفتيش عند الباب الرئيسى لمنع الخروج، عقب مكالمة تليفونية كانت قد تمت بينة وبين اللواء حسين فريد قبل اعتقاله.

ولكن مجموعة ضباط المدفعية الذين تحركوا تحت قيادة اليوزباشى فتح الله رفعت، واليوزباشى كمال لطفى، واليوزباشى، محسن عبد الخالق، واليوزباشى أحمد شهيب أطلقوا النيران فى الهواء، واعتقلوا جنود البوليس الحربى، واقتحمت جرارة أحد المدافع البوابة المغلقة فحطمتها، وانطلقت قوات المدفعية فى الطريق الذى سبق أن سلكته قوات يوسف صديق قبل ساعتين.

وبقيت فى المعسكر بعض قوات المشاة تحت قيادة الصاغ عبد القادر مهنا، واليوزباشى فؤاد المهداوى، وعندما وجدت أن المدفعية قد خرجت، بدأ تحركهم بعد أن اعتقلوا ضابط عظيم الفرقة.

وهكذا أصبحت المنطقة العسكرية من العباسية إلى الماظة وهاكستب تحت سيطرة وحدات الضباط الأحرار، والساعة تشير إلى الثانية بعد منتصف الليل، وقيادة قسم القاهرة احتلها أحمد أنور، قائد البوليس الحربى فيما بعد.

وبقى فى الخطة واجبان هامان، احتلال الإذاعة، واعتقال بعض كبار الضباط الذين لم يحضروا المؤتمر، لأنهم ليسوا قادة للأسلحة أو التشكيلات.

واحتلال الإذاعة ذو شعبتين، المبنى فى شارع الشريفين بوسط القاهرة، ومحطات الإرسال فى أبى زعبل.

وتولى مسئولية احتلال المبنى اليوزباشى أحمد المصرى، من السوارى، ومعة سيارات مدرعة فوصلها حوالى الساعة الرابعة والربع صباحاً، حيث كانت تحيط به قوات من البوليس،

استطاع أحمد المصرى أن يقنعهم بأنه موفدٌ من السراى، وأن أحمد طلعت حكمدار العاصمة الذى أصدر لهم الأوامر قد سافر إلى الإسكندرية لمقابلة الملك، وتم احتلال الإذاعة وتعيين نقط حراسة فى المنطقة المحيطة بها فى الساعة الخامسة والنصف صباحاً.(١٥)

أما محطات الإرسال فى أبى زعبل، فقد اتجه إليها تروب سيارات مدرعة تحت قيادة مجدى حسنين فى تمام الساعة الثالثة، ولكن مجدى أسرع وحده بعربته إلى هناك لبطء سرعة تروب السيارات، ووجد المحطة مضاءة ومغلقة.

ووصل أنور السادات إلى مبنى الإذاعة فى السابعة إلا ربعاً صباحاً ليجد كل شىء معداً لإذاعة البيان الأول للثورة الذى كان قد كتب فى مجلس القيادة.

أما الاعتقالات فقد قامت بها مجموعة من الضباط، كمال رفعت ومحمد البلتاجى وآمال المرصفى، الذين اعتقلوا اللواء سعد الدين صبور واللواء الطيار حقى هارون الذى كسرت ترقوته لمقاومته.

وتعددت بعد ذلك حركات الاعتقال، وامتدت إلى بعض المدنين مثل عبد الرحمن عمار، مدير الأمن العام، وكامل القاويش، وقد اشترك فى هذه العملية أنور السادات ومحمد أحمد رياض.

خلال هذه الليلة التاريخية كانت الخطة تقضى بأن يبقى محمد نجيب فى منزله حتى تتم التحركات العسكرية، ثم يذهب إلى رئاسة أركان الحرب لتولى القيادة، وكان عنصراً هاماً من عناصر نجاح الخطة، أن تبعد يد الاعتقال عن محمد نجيب لئلا يثير الشبهات بحركته حتى لا تفقد الحركة الوجه الذى سيمثلها فى مواجهة الملك والاستعمار وكل أخطار المرحلة.

أمضى محمد نجيب الليلة ساهراً فى منزله، وكلما مضى الوقت اشتد به القلق رغبة فى معرفة نتائج العملية، وكان يسكن وقتها فى الزيتون بعيداً عن سماع أو معرفة ما يدور حوله. وعند منتصف الليل اتصلت زوجة شقيقه على نجيب تسأل عنه لأنه ليس من عادته التأخير دون إبلاغها، ولم يكن محمد نجيب قد حدَّثَ أخاه عن الحركة خشية أن يتعارض ذلك مع واجبه، باعتباره قائد قسم القاهرة والمسئول عن الأمن والنظام بها. بعد دقائق طلب على شقيقه وكأنما ليستوثق من وجوده بالمنزل، ثم أبلغه أن معلومات وصلته من البوليس تفيد بأن قوات من الجيش تتحرك نحو عابدين، وشجعه محمد نجيب على الذهاب إلى عابدين للتأكد من صحة ذلك، وكان غرضه أن تكسب قوات الضباط الأحرار فرصةً للحركة لأنه كان يعلم أن

عابدين كان خارج مجال النشاط هذه الليلة. لم تكد تمضى بضعة دقائق أخرى حتى تلقى مكالمةً تليفونيةً من مرتضى المراغى وزير الداخلية، وفريد زعلوك وزير الدولة من الإسكندرية، وهما يقولان له: (أن بعض أولادك قاموا باضطراب فى كوبرى القبة، ورجاؤنا أن تمنعهم حرصاً على مصلحة الوطن)، وأنكر نجيب معرفتة بحدوث شىء ما، وبعثت هذه المكالمة فى نفسه الرغبة فى مخالفة الخطة والتحرك فوراً، ولكن قلقه لم يطل فإن القيادة العامة للقوات المسلحة اتصلت به (البكباشى جمال حماد)، وأبلغه انتهاء المرحلة الأولى، وأنهم سيرسلون له ثلاث عربات مصفحة، ولكنه أبلغهم أنه سيحضر بعربته الخاصة.

كان جمال عبد الناصر قد كلف البكباشى جمال حماد بالذهاب إليه فى سيارة رئيس أركان حرب الجيش، فى الوقت الذى كان قد تحرك فيه محمد نجيب بعربته الصغيرة إلى كوبرى القبة، حيث قابله الضباط الأحرار وركب عربة جيب دخل بها مركز قيادة الجيش.

واكتملت مظاهر الحركة، وصل القائد الجديد إلى مركز قياده، واحتلت الوحدات مراكزها التى تحاصر بها المنطقة العسكرية وتعزلها تماماً عن القاهرة، وأصبحت الإذاعة بشطريها تحت سيطرة الحركة، والاعتقالات تتم حسب الخطة المرسومة. وبدأت القيادة العامة تتصل بالمناطق الخارجية فى القنال والعريش لإبلاغ الضباط بانتصار الحركة، ولم يتسير الاتصال بصلاح سالم فى منطقة رفح إلا مع الصباح. ولم تكن التعليمات للمناطق الخارجية تقضى بأكثر من محاولة عزل القيادات الكبيرة والسيطرة على الوحدات دون تحريكها. ولم تضع الخطة حلولاً لأية مواقف اعتراضية مفاجئة من القوات البريطانية فى القنال، وعندما تساءل يوزباشى أحمد عبد الله طعيمة، كان الجواب بأن ذلك متروك لطبيعة الموقف وللمبادرة الشخصية.(١٦)

كان ضيق الوقت، والإسراع فى وضع الخطة سبباً فى عدم دراسة كل التفاصيل، ووضع الإجابات الحاسمة على كافة التساؤلات. كان الموقف فى الإسكندرية مختلفاً تماماً عن القاهرة، الملك هناك، والحرس الملكى، والقائد العام للقوات المسلحة، والوزارة الجديدة التى أقسمت اليمين منذ ساعات برئاسة نجيب الهلالى، أى أن فرصة السيطرة لها على المدينة كانت أكثر يسراً من القاهرة، وخاصةً لأن قوات الجيش التى كان بها عدد من الضباط الأحرار كانت أقل نسبياً من القوات الخاضعة لسيطرة الملك، والخالية تماماً منهم، مثل السلاح البحرى، والحرس الملكى، وخفر السواحل. وأرسلت إشارة إلى قادة الوحدات بالذهاب إلى وحداتهم، وعندما حضروا لم يسلك أسلوب القاهرة فى اعتقالهم، لأن التعليمات كانت تقضى

بمحاولة السيطرة، وتأمين المنطقة، وعدم تفجير تناقضات بين الإسكندرية والقاهرة. وظل الموقف معلقاً، الضباط الأحرار ينشطون فى الاتصال بزملائهم واستدعائهم للوحدات، والقادة فى مكاتبهم عاجزون عن التصرف للغموض الذى يحيط بهم. وكان الفصل فى تحديد الموقف هو البيان الاول للحركة، الذى أُذيع على الشعب باسم اللواء محمد نجيب، القائد العام للقوات المسلحة، وقرأة بصوته البكباشى أنور السادات:

(اجتازت مصر فترة عصيبة فى تاريخها الأخير، من الرشوة والفساد وعدم استقرار الحكم، وقد كان لكل هذه العوامل تأثيرٌ كبير على الجيش، وتسبب المرتشون فى هزيمتنا فى حرب فلسطين، وأما فترة ما بعد هذه الحرب، تضافرت فيها عوامل الفساد، وتآمر الخونة على الجيش، وتولى أمره إما جاهلٌ أو خائنٌ أو فاسد، حتى تصبح مصر بلا جيش يحميها، وعلى ذلك فقد قمنا بتطهير أنفسنا وتولى أمرنا فى داخل الجيش رجالٌ نثق فى قدرتهم وفى خلقهم وفى وطنيتهم، ولا بد أن مصر كلها ستتلقى هذا الخبر بالابتهاج والترحيب، أما من رأينا اعتقالهم من رجال الجيش السابقين، فهؤلاء لن ينالهم ضررٌ، وسيطلق سراحهم فى الوقت المناسب، وإنى أؤكد للشعب المصرى أن الجيش اليوم كله، أصبح يعمل لصالح الوطن، فى ظل الدستور، مجرداً من أية غاية، وأنتهز هذه الفرصة وأطلب من الشعب ألا يسمح لأحدٍ من الخونة بأن يلجأ لأعمال التخريب، أو العنف، لأن هذا ليس فى صالح مصر، وأن أى عمل من هذا القبيل سيقابل بشدة لم يسبق لها مثيل، وسيلقى فاعله جزاء الخائن فى الحال، وسيقوم الجيش بواجبه هذا متعاوناً مع البوليس، وإنى أطمئن إخواننا الأجانب على مصالحهم، وأرواحهم، وأموالهم، ويعتبر الجيش نفسه مسئولاً عنهم، والله ولىُّ التوفيق)[١٧].

عقب إذاعة هذا البيان وضحت الصورة فى القاهرة والإسكندرية وكل المناطق، وبدت ظاهرة فريدة على إقبال الضباط وصف الضباط والجنود جميعاً على تأييد الحركة، والانضمام للضباط الأحرار، حتى أنة لم يظهر موقف معادٍ للحركة فى أى مكان. وهكذا كان وصول الجيش إلى الحكم، بطبيعة تكوين قياداته، مؤشراً إلى انطلاق روح وطنية، وحركة اجتماعية جديدة.

تمت الخطوة الأولى لاستيلاء الجيش على السلطة نتيجة ظروفٍ متعددة:

أولاً: تمت حركة يوليو/ تموز فى توقيتٍ مناسب سليم، كان الشعب قد وصل فيه إلى ذروة النقمة على الملك ورجال الحاشية، وحكومات الأقلية التى عطلت الدستور عملياً، واستندت إلى إرهاب الأحكام العرفية، ولذا جاء استقبال الجماهير للحركة معبراً عن التأييد الكامل، مشجعاً الضباط الأحرار على مواصلة السير فى الطريق.

ثانياً: أحزاب الأقلية كانت لافتات تضم فريقاً من الإقطاعيين وكبار الرأسماليين بعيداً عن ساحة الشعب، ولذا فإنها مع ظهور الحركة لم تعد أحزاباً منظمةً، وإنما تحولت إلى شخصيات يسلك كل منها سبيلاً خاصاً يدافع به عن نفسه وعن مصالحه، ولو على حساب الآخرين، وهذه الانهيارات كشفت للضباط مدى التفسخ والتمزق الذى كانت تعانى منه هذه الأحزاب، وسقطت بعض الأسماء الكبيرة بتصرفاتٍ صغيرة.

ثالثاً: احتفظ الوفد بوحدته ولم يحدث له مثل ما حدث فى أحزاب الأقلية، ومع ذلك ظل موقفه صريحاً وغير واضح، يؤيد الحرية، فيشجعها على الاستمرار، ويراقب الاعتداء على روح الدستور، ولا يشن حملة شعبية حول ذلك، ولعله كان حذراً لعدم قدرته على السير فى اتجاهٍ مضادٍ للتيار الشعبى المتدفق المؤيد للحركة، والذى كان يضم بالتأكيد جماهير الوفد المتمثلة فى القوى العاملة التى طال بها الحرمان، ولذا لم تشعر الحركة بجدية المعارضة، أو صلابة الموقف المسئول.

رابعاً: كان نجاح حركة ٢٣ يوليو/ تموز، هو فرصة الإخوان المسلمين الفريدة للسيطرة على الحكم والسلطة، فقادتها ليسوا غرباء عن تنظيمهم، بل أنهم نشأوا واستمر اتصال بعضهم به، وواصل البعض الآخر علاقته الطيبة بهم، والإخوان يعتبرون أنهم شاركوا فى نجاح الحركة عندما كلفوا بعض أعضائهم المسلحين بحراسة دور العبادة، وبعض المرافق العامة، وأرسلوا فريقاً منهم الى طريق مصر _ السويس، واستنفروا قواتهم فى منطقة القنال صباح ٢٣ يوليو/ تموز، بعد مقابلة جمال عبد الناصر، وكمال الدين حسين عشماوى، وصالح أبو رقيق، قبل يومين من الحركة.

وشجع موقف الإخوان المؤيد _ وهم ثانى التنظيمات السياسية انضباطاً وجماهيريةً ضباط الجيش، على الاستمرار فى مسيرتهم، وذلك قبل أن تظهر التناقضات بينهم وبين الجيش فى محاولة التنازع على مركز السلطة.

خامساً: وقفت الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى _ أكثر القوى التقدمية تأثيراً _ موقف التأييد لحركة ٢٣ يوليو/ تموز، منذ اللحظة الأولى، وكان ذلك أمراً طبيعياً فالمنشورات كانت تطبع عندهم، ومعظمها يكتب بأيدى الضباط المنضمين إليها، والمعتقلون الشيوعيون أفرج عن معظمهم، وشجع هذا الموقف أيضا ضباط الحركة على الاقتناع بأنهم لا يجابهون معارضة من أى اتجاه.

سادساً: القوى الوطنية التقدمية التى أسهمت بدور بارز فى معركة الكفاح المسلح بالقناة، وقفت مع الحركة منذ لحظتها الأولى، أحمد حسين رئيس الحزب الاشتراكى، وجد فيها طوق النجاة من الاتهام الذى استهدف التخلص منه لحرق القاهرة. وأنصار السلام: أفرج عن يوسف حلمى وسعد كامل لحظة الإفراج عن فتحى رضوان، والحزب الوطنى الجديد اقترب من ضباط الحركة اقتراباً شديدا بحيث أصبحوا يشكلون الأغلبية فى أول وزارة يتولاها رجل عسكرى.

سابعاً: كان تعاون الحركة، منذ البداية، مع على ماهر، الرجل الذى عاش حياته مرتبطاً بالقوى التى تهدر الدستور وتلغيه، وسليمان حافظ الرجل القانونى البعيد عن السياسة، والذى ارتبط فى آرائه بالحزب الوطنى، فأتخذ موقفاً جامحاً ضد الوفد، واستخرج من الدستور تشريعاتٍ تتناقض مع روحه لإقامة سدٍ عالٍ أمام عودة الوفد، أو اقترابه من الحركة.

كان لذلك أثر بالغ فى عقلية الضباط، التى لم تكن قد شكلت، بعد، أصول سياسية سليمة، وكانوا، فى مرحلتهم الأولى، أكثر ما يكونون تأثراً بالمحيطين بهم، قبل أن تصقل أراؤهم الشخصية. وتثبت مصالحهم الذاتية والطبقية، وكان وقوعهم بين على ماهر، من جهة، وسليمان حافظ، من جهةٍ أخرى، دافعاً لهم على السير فى طريق السلطة، مع الاستهانة بالدستور، والقوى الشعبية.

ثامناً: كان احتجاب أعضاء مجلس القيادة، وإخفاء أسمائهم، ومنع الدعاية لهم، وبروز اسم محمد نجيب، فحسب، بشخصيته الجذابة، مثيراً للحديث عن نكران الذات والعمل بعيداً عن الأضواء، وباعثاً على اقتناع الجماهير، بأن الحركة قد قامت على أسس سليمة، الأمر الذى أحاط الضباط بتأييد جارف فى الأيام الأولى للحركة.(١٨)

كل هذه العوامل دفعت الضباط إلى أخذ الخطوة الأولى على طريق السلطة، وهى دليل على أن القوة السياسية القائمة خارج الجيش لم تكن ضعيفة أو متهالكة، ولكنها كانت مشتتة بين التأييد المطلق أو التحفظ فى المعارضة، حتى لا تسير ضد التيار الشعب، وأن إرادة الجيش قد تبلورت فى الاستيلاء على السلطة يوماً بعد يوم، كلما ضعفت شخصيات وأحزاب المعارضة أمام الإجراءات التى اتخذت والدعاية المكتسبة التى صاحبت الحركة.

ويمكن تلخيص ذلك فى القول بأن الجيش كان يملك القوة التى تستطيع أن تحسم الأمر فى شق طريقه، وأنه لم يواجه معارضة شعبية تجبره على الابتعاد عن هذا الطريق، كما أن انطلاق الجيش للعمل خارج حدود طبيعته التى خلق لها، تشبه تماماً أسطورة خروج المارد من (القمقم) وصعوبة عودته إليه.

هوامش الفصل الأول

١- عبد الرحمن الرافعى، مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٧، ص٥٥.

٢- المصدر نفسه، ص٦٠.

٣- المصدر نفسه ، ص٦٥.

٤- يونان لبيب رزق، الأحزاب السياسية فى مصر من(١٩٠٧ - ١٩٨١)، القاهرة دار الهلال، ١٩٨٤، ص٨٥.

٥- عبد العظيم رمضان، ليلة ثورة ٢٣ يوليو، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠١، ص ١٢٣.

٦- عـاصم الدسـوقى، مصـر فى الحـروب العـالمية الثانيـة (١٩٣٩ _ ١٩٤٥)، القـاهـرة، معـهـد البـحـوث والدراسـات العربية،١٩٧٩، ص ٧٥.

٧- المصدر نفسه، ص ٨٠.

٨- أحمد حمروش، ثورة يوليو وعقل مصر، القاهرة، مكتبة مدبولى، ١٩٨٥، ص ٩٩.

٩- المصدر نفسه ، ص١٠١.

١٠- أحمد حمروش، ثورة ٢٣ يوليو، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣، ص٧٥.

١١- المصدر نفسه ، ص ٧٩.

١٢- رمضان، مرجع سبق ذكره، ص١٢٥.

١٣- المصدر نفسه ، ص١٣٠.

١٤- الرافعى، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٧.

١٥- إبراهيم صقر، ثورة ٢٣ يوليو، القاهرة، دار المستقبل العربى، ١٩٨٧، ص١٤٤.

١٦- وفيق عبد العزيز فهمى، ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، القاهرة، دار النهضة، ١٩٨٧، ص٥٥.

١٧- حمروش، مرجع سبق ذكره، ص١٢٠.

١٨- ناصر جريس : ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، القاهرة، المكتبة العالمية، ١٩٨٥، ص ١٩٩.

البـــاب الثانى

الفصل الثانى

رفاق عبد الناصر فى مجلس قيادة الثورة

سوزان عاطف

رفاق عبد الناصر فى مجلس قيادة الثورة

شهدت مصر، فى أوائل القرن العشرين، أحداثاً جسيمةً، أسهمت، بشكل أو بآخر، فى تبلور الفكر الوطنى داخل الجيش المصرى، الذى انعكست ألوان طيف الحركة الوطنية المصرية داخله، كما عاش الجيش المصرى أصداء تلك الحركة الوطنية، مدّاً وانحساراً، وصولاً إلى حركة يوليو/ تموز ١٩٥٢، التى تعتبر، وبحق من أقوى الثورات الوطنية فى العالم، فى القرن الماضى.

بالرغم من ذلك يخطئ من يعتقد أن حركة يوليو/ تموز هى العمل الوطنى المصرى الأول، الذى مثل ثورةً ضد الاحتلال الإنجليزى، والفساد، الذى كان مستشرياً فى البلاد، كالوباء، تحت نظام حكم ملكى مستبد.

تميزت حركة ٢٣يوليو/ تموز ١٩٥٢، بأنها الأكثر تنظيماً، ونضجاً، بالإضافة إلى كون جميع أعضائها من الجيش، باستثناء عناصر مدنية قليلة من اليسار (حدتو)[1] ، التى أسهمت فى بعض الجوانب الفنية لنشاط (الضباط الأحرار) من كتابة، وطبع المنشورات، وتوزيعها، أيضاً.

خلفية تاريخية:

رزحت مصر تحت نير الاحتلال البريطانى، منذ عام١٨٨٢م، مع حكم ملكى يورث فى أسرة محمد على، تميز معظم أفراد ذاك الحكم بالفساد، وعدم الاهتمام بشؤون البلاد، بالإضافة إلى استنزاف الإنجليز لموارد البلاد، واستيلاء الفرنسيين على إيراد قناة السويس، تضافر هذا كله فأنتج الغليان فى الصدور؛ وقامت عدة حركات وطنية، تعبيراً عن السخط والغضب، من الأوضاع السائدة، وجاءت التعبيرات ابتداءً من حركة عرابى، إلى ثوره سعد زغلول (١٩١٩)، ومظاهرات لا تكاد تخمد فى مكان، حتى تندلع فى آخر.

١- حدتو: هى اختصار لاسم التنظيم الماركسى المصرى، الأكثر حضوراً، و(حدتو)هى الأحرف الأولى من (الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى)، وكان لها قسم فاعل فى الجيش، ضم ما يربو على المائة عضو فى مختلف الأسلحة.

فى خضم تلك الأوضاع، ولد بعض الرجال، كتب عليهم تغيير وجه مصر، وتاريخها الحديث بأكمله، بقيامهم بثورة ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢ [١]

كانت معاهدة ١٩٣٦ بين الإنجليز والمصريين، قد أتاحت لأبناء الأسر الفقيرة الالتحاق بالكلية الحربية، ففى عام ١٩٣٦ أبرم رئيس وزراء مصر، آنذاك، مصطفى النحاس باشا معاهدةً مع الإنجليز، سمح بمقتضاها بزيادة أعداد المقبولين بالكلية الحربية المصرية من عامة الشعب، بعد أن كان دخولها قاصراً على أبناء الطبقة العليا[(١)].

لكن ذلك لم يغير من الوضع السائد، تحت الاحتلال، والفساد، والظلم الاجتماعى، ولم يكن تنظيم الضباط الأحرار هو المجموعة المنظمة الأولى فى الجيش، حيث كان هناك الكثير من المجموعات قبل ذلك، مثل (مجموعة جمال منصور)[٢] ، (الجمعية العسكرية لاتحاد رجال البوليس والجيش)[(٢)]، وجماعة (أنور السادات)[٣] معبرةً عن وجود حالة ثورية فى صفوف ضباط الجيش، وكانت الأخيرة تضم بين أعضائها أنور السادات، وحسن إبراهيم، وخالد محى الدين، وأحمد سعودى حسن، وحسن عزت، وأحمد إسماعيل (المشير بعد ذلك). وقد اشترك معظم أعضائها فى تنظيم الضباط الأحرار، بعد ذلك بالإضافة إلى ما سبق، بيد أن هناك أسباباً أخرى، أسهمت فى تبلور فكر الضباط الأحرار والتفاف الكثير من ضباط الجيش حولهم، لعل فى مقدمتهما حادث ٤ فبراير/ شباط ١٩٤٢، وهزيمة الجيش المصرى فى حرب فلسطين (١٩٤٨).

١- منهم: محمد نجيب (١٩٠٢)، يوسف صديق (١٩١٠)، عبد اللطيف البغدادى (١٩١٧)، جمال عبد الناصر، أنور السادات، زكريا محى الدين، جمال سالم، حسين الشافعى، عبد المنعم أمين (١٩١٨)، حسن إبراهيم، عبد الحكيم عامر (١٩١٩)، صلاح سالم (١٩٢٠)، كمال الدين حسين(١٩٢١)، خالد محيى الدين(١٩٢٢). للمزيد انظر: ثروت عكاشة، مذكراتى فى الثقافة والسياسة، ط ٣، القاهرة، مكتبة الأسرة، ٢٠٠٤، ص ٥٨.

٢- كانت مجموعة "جمال منصور" هى أكثر تلك المجموعات تنظيماً، وقد أصدرت عدة منشورات هاجمت الملك والإنجليز، وتم توقيعها باسم (ضباط الجيش) ما بين عامين ١٩٤٥ و١٩٤٨، وتوقفت لفترةٍ بسبب معرفة البوليس السياسى، والمخابرات الحربية بأمرها، وعاودت نشاطها بعد حين.

٣- كون أنور السادات مجموعة أخرى من الضباط هذا التنظيم، عام ١٩٣٩، كان هدفه التعاون مع الألمان لطرد الإنجليز من مصر. واعتبره السادات، بعد ذلك، النواة الأولى للضباط الأحرار، وكان يطلق عليه هذا الاسم أيضاً، بينما ذكر أكثر من عضو من الضباط الأحرار، منهم: خالد محيى الدين، جمال منصور، وتوفيق عبده إسماعيل، ومحسن عبد الخالق، وفتح الله رفعت، بأن أول من أطلق هذا الاسم هو جمال منصور، عندما قرر الضباط الأحرار (الذين قاموا بثورة يوليو/ تموز ١٩٥٢) إصدار منشورهم الأول فى خريف ١٩٥٠.

انظر: أنور السادات، البحث عن الذات (قصة حياتى)، القاهرة، المكتب المصرى الحديث، أكتوبر/ تشرين الأول١٩٧٩، ص٢٧.

١ـ (حادث ٤ فبراير)

بدأت أحداثه عندما حاصر الإنجليز قصر عابدين بالدبابات، وتصدى لهم ضابط الحرس الملكى، أحمد صالح حسنى، فقبضوا عليه، ودخلوا بالقوة إلى الملك حيث قام السفير البريطانى اللورد كيلرن، بإملاء إرادة بريطانيا على الملك، بعودة *النحاس باشا لتشكيل وزارة* وفـــدية[١]، وبرغم الكُره الشديد الذى كان يكنه معظم أفراد الشعب للملك، واعتباره رمزاً للفساد، والظلم فى الحكم فإن الشعب شعر بالإهانة من هذا الحدث، وكان أفراد الجيش أشد تألماً وإحساساً بالمهانة من غيرهم، فالملك فاروق كان لايزال يحكم مصر، وبالتالى هو رمزٌ لها، والاعتداء عليه بهذه الطريقة يمثل اعتداءً على كرامة البلد بأكمله.

٢- حرب فلسطين:

معروف أن الهزيمة قد حاقت بجيوش ٧ دول عربية، مجتمعة، فى فلسطين، على يد العصابات الصهيونية، لعدة أسباب، منها: جهل هذه الجيوش بالهدف الذى تقاتل فى سبيله، وعدم إلمام تلك الجيوش بطبيعة الأرض التى تقاتل فوقها، ومعاناتها من صنوف القهر الطبقى فى صفوفها، وقيام خمس قيادات عسكرية فيها، وافتقارها إلى الخطة، ناهيك عن فساد أنظمة الحكم فى بلادها، وخضوعها للاستعمار(٢)، وإن أعاد الضباط الأحرار، هزيمة الجيش المصرى، إلى تورط رجال مقربين من الملك، فى صفقات مشبوهة لتوريد أسلحة قديمة وفاسدة إلى الجيش[٢].

١- أصر الإنجليز على تولى النحاس باشا لرئاسة الوزراء، فى ذلك الوقت، وبالرغم من عداء النحاس الشديد، لهم، فإنه كان يتمتع بحب الشعب وثقته، وكان الألمان، بقيادة روميل، قد دخلوا العلمين، وخرج الشعب فى مظاهرات هتفت إلى الأمام يا روميل، وكان حزب الوفد معروفاً بكرهه الشديد للنازية والفاشية، وفى الوقت نفسه ذا شعبية كبيرة فى مصر. ورغبةً من الإنجليز فى السيطرة على المصريين، أجبروا الملك فاروق على تولية النحاس لرئاسة الوزراء. وقد خسر حزب الوفد جزءًا كبيراً من شعبيته، ولم يستعدها مرةً أخرى.
- للمزيد إنظر: جمال سليم، **قراءةٌ جديدة لحادث ٤ فبراير**، القاهرة، دار الشعب، ١٩٧٥ص٣١.
- محمد صابر عرب، حادث ٤ فبراير والحياة السياسية المصرية، ط١، القاهرة، ودار المعارف، ١٩٨٥، صـ١٧٤ـ، ١٧٥

٢- كان إحسان عبد القدوس قد أثار قضية الأسلحة الفاسدة، على صفحات مجلة (روز اليوسف) فى أعوام ١٩٤٩-١٩٥٠، وقال أنها تسببت فى مقتل الكثيرين من أفراد الجيش المصرى، كما طالب بالتحقيق مع المسؤلين عنها.

انظر: نيرمين القويسنى، **إحسان عبد القدوس أمس، واليوم وغداً**، ط. ١ القاهرة، دياسيك فبراير/ شباط ١٩٩١، ص١٢٩ :50.
- وثمة دراسة أكاديمية أنكرت وجود مثل هذه الأسلحة الفاسدة.

إنظر: د.عبد المنعم الدسوقى الجميعى، **الأسلحة الفاسدة ودورها فى حرب فلسطين ١٩٤٨**،القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠

ميلاد الضباط الأحرار :

كان اجتماع الخلية الأولى للضباط الأحرار فى النصف الثانى من عام ١٩٤٩، وضمت كلاً من: جمال عبد الناصر، وعبد المنعم عبد الرؤوف، وخالد محيى الدين، وكمال الدين حسين، وحسن إبراهيم (٤)

وتمثل فيها معظم أسلحة الجيش، فالأول والثانى من المشاة، والثالث من سلاح الفرسان، والرابع من المدفعية، أما الأخير فكان من سلاح الطيران(٥). وفى خريف ١٩٥٠ قررت المجموعة أن تصدر منشورها الأول، وكانوا يكتبونه بخط اليد ثم يقومون بتوزيعه على ضباط الجيش، المعروفين بوطنيتهم، وذلك عن طريق البريد. ثم استشعر الضباط الأحرار ما فى ذلك من خطر، بسبب معرفة البوليس السياسى بأمر هذه المنشورات، وقيامة بتتبعها ومراقبة صناديق البريد الخاصة بالضباط. واهتدت المجموعة إلى التفكير فى طباعة تلك المنشورات عن طريق آلة كاتبة، فاشترى عبد الناصر آلةً كاتبة لطباعة المنشورات، وبعد ذلك، أخذت منظمة (حدتو) على عاتقها مهمة كتابة وتوزيع منشورات الضباط الأحرار حتى قيام الثورة(٦)، وكان نظام الاتصال بين قيادة التنظيم وبقية أعضائه يتم بشكل عنقودى، فالقيادة مقسمة إلى عدة لجان: لجنة القاهرة، لجنة العريش مثلاً، وعضو اللجنة ضابط مسئول عن الاتصال فى سلاحه، فمثلاً خالد محيى الدين عضو لجنة القاهرة، وضابط فى سلاح الفرسان، يقوم بضم العناصر التى يراها مناسبة إلى الحركة من سلاح الفرسان، ويكون حلقة الوصل بين هؤلاء الضباط واللجنة التى يتبعونها، فيما لا يعرف أفراد اللجنة من هم أعضاء التنظيم الآخرين من سلاح الفرسان، والعكس صحيح، أيضاً. بالإضافة إلى عدم معرفة الأعضاء الآخرين، من السلاح نفسه، أو الأسلحة الأخرى، بعضهم البعض. وهكذا يكون مسئول الاتصال – دون غيره _ هو الذى يعرف أعضاء التنظيم من الجانبين.

جاء الصدام الأول مبكراً جداً بين الملك، وأعضاء التنظيم، فى ديسمبر/ كانون الأول ١٩٥١، عندما قام الضباط الأحرار بترشيح مجموعة من الضباط، وعلى رأسهم اللواء محمد نجيب، فى انتخابات نادى الضباط بينما أصر الملك على ترشيح قائمته الخاصة، وعلى رأسها اللواء حسين سرى عامر، قائد سلاح الحدود. وفازت قائمة الضباط الأحرار، وكان هذا أول تحدٍ علنى بين الضباط الأحرار والملك فاروق، وإذا كان حادث فبراير/ شباط ، وحرب فلسطين ١٩٤٨ قد أسهما فى تكوين تنظيم الضباط الأحرار، فإن حريق القاهرة فى ٢٦ يناير/ كانون الثانى ١٩٥٢، قد عجل باندلاع الثورة. فبعد أن احترقت أجزاء كبيرة من منطقة

وسط القاهرة، وانتشر السلب والنهب وعمت الفوضى كل مكان، طالب الملك الجيش بالتدخل لمنع هذه الاضطرابات، خوفاً من امتدادها إلى باقى أنحاء البلاد. وبالفعل تدخل الجيش، وسيطر على الوضع، وعادت الأمور إلى نصابها، لكن الجيش، ومنه أعضاء الضباط الأحرار كانوا قد شعروا بقوتهم، واهتزاز الملك، فساعد ذلك على التعجيل بقيامهم بالثورة

وتم تحديد أول أغسطس/ آب[1] موعدًا للتحرك، ولكن اللواء حسين سرى عامر قائد الجيش، وصلته أخبار عن تحركات تجرى بين الضباط. وفى هذه الأثناء أحس عامر بأن ثمة حركة تجرى بين ضباط الجيش، ولطالما لاحق من يشك فى أمره منهم(٧) فتم تقديم موعد قيام الثورة إلى ٢٢ يوليو/ تموز بعد أن كان الميعاد أول أغسطس /آب، بحيث يكون الضباط قبضوا مرتباتهم وأوصلوها إلى أسرهم وأمنوها مادياً، لمدة شهر، على الأقل، فى حال فشل الحركة (٨).

كما ذكرنا سابقاً، فقد تم تحديد ليلة ٢٢ يوليو/ تموز١٩٥٢، لكن البكباشى (مقدم)/ يوسف صديق أُبلغَ بأن الموعد هو الساعة الحادية عشر مساءً، فتحرك مبكراً، وقبل ساعةٍ كاملةٍ من الموعد المحدد، وكان هذا الخطأ من جانبه سبباً فى إنجاح الثورة، حيث تسربت معلومات عن موعد الحركة إلى اللواء حسين سرى عامر، قائد الجيش فقام على الفور بالاتصال بكبار قادة الجيش ودعوتهم إلى اجتماعٍ عاجلٍ فى مقر القيادة بكوبرى القبة (٩)، لكن يوسف صديق، سبقهم بالوصول إلى هناك، واستولى على المقر، وتحفظ على الضباط الموجودين فيه.

- عمليًا كانت القوات التى تحركت ليلة الثورة هى :

١- (الكتيبة ١٣مشاة، وقائدها القائمقام (عقيد) أحمد شوقى، الذى لم يُضَم إلى الحركة إلا يوم ٢٢ يوليو/ تموز ١٩٥٢.

٢- (سرية القيادة للكتيبة الأولى، مدافع ماكينة، بقيادة قائد الكتيبة، البكباشى (مقدم) يوسف صديق، وكانت قد وصلت من العريش إلى معسكرات الهايكستب، بالقاهرة، يوم ١٣ يونيو/ حزيران ١٩٥٢.

١- اختلف كل من خالد محيى الدين وثروت عكاشة فى تحديد هذا الموعد، فبينما ذكر محيى الدين أنه كان يوم ٢ أغسطس/ آب ١٩٥٢، قال عكاشة إنه يوم ٥ أغسطس/ آب ١٩٥٢.

إنظر: خالد محيى الدين، **والآن أتكلم**، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٢، صـ ٧٨.

انظر: ثروت عكاشة، **مذكراتى فى الثقافة والسياسة**، جـ١، القاهرة، مكتب الأسرة، ط٣، ٢٠٠٤ صـ ٧١.

٣- (وحدات من سلاح المدرعات، والمركبات المصفحة، بسد الطرق والمنافذ بين المنطقتين، العسكرية والمدنية وتأمين تحركات الكتيبة ١٢ مشاة، وكانت تلك الوحدات تتبع سلاح الفرسان، تحت قيادة ضابطين من الضباط الأحرار هما: البكباشى (مقدم) حسين الشافعى، والصاغ (رائد) خالد محيى الدين، ونجحت الثورة، نجاحاً كبيراً، لم يتوقعه أفراد التنظيم أنفسهم، وتم عزل الملك فاروق، وتشكيل لجنة الوصاية على العرش من ٣ أشخاص (الأمير) محمد عبد المنعم، وبهى الدين بركات (باشا)، والقائمقام (عقيد) رشاد مهنى، وكان الأخير ذا شعبية كبيرة بين ضباط الجيش، وصاحب اقتراح ترشيح اللواء محمد نجيب لرئاسة نادى الضباط فى انتخابات ١٩٥١، وصاحب الفضل فى عودة أنور السادات إلى الجيش، بعد فصله منه فى يناير/ كانون الثانى ١٩٥٠. فقد كان رشاد مهنا الطبيب الخاص للملك فاروق، وحاول عبد الناصر إبعاده عن الحركة، التى كان يطالب بدورٍ فيها، عن طريق مجلس الوصاية هذا. بعد قيام الثورة تم تشكيل (مجلس قيادة الثورة) من قادة الضباط الأحرار، باستثناء عبد المنعم عبد الرؤوف[1] ، وهم:-

جمال سالم، وصلاح سالم، وجمال عبد الناصر، وأنور السادات، وعبد الحكيم عامر، كمال الدين حسين، وحسن إبراهيم، وحسين الشافعى، وخالد محيى الدين، وأُضيفَ إلى هؤلاء، بعد نجاح حركة الجيش، كلٌّ من: زكريا محيى الدين، ويوسف صديق، وعبد المنعم أمين، وذلك لدورهم الخاص ليله الثورة. أما اللواء محمد نجيب فأضيف إلى مجلس قيادة الثورة، وترأسه بحكم أنه أكبر أعضاء المجلس سناً وأعلاهم رتبة.

ولما كان باقى (الضباط الأحرار) متقاربين فى الرتب والسن، بطبيعة الحال فقد شكل ذلك وحدةً فى الفكرِ والهدف، ومن ناحيةٍ أخرى فإن هذا التقارب قد تسبب فى مشاكل بعد الثــورة.[2] حيث أن بعض الضباط الأحرار، كان يعترض على بعض قرارات (مجلس قيادة

١- أقيل من لجنة القيادة، قبيل قيام الثورة، لتفجر الخلافات بينه وبين عبد الناصر، حيث حاول عبد الرؤوف، جذب الضباط الأحرار، إلى الإخوان، بينما حاول عبد الناصر جذب الضباط الإخوان إلى الأحرار.

للمزيد انظر :.

ـ احمد حمروش، **قصة ثورة ٢٣ يوليو**، جـ١، القاهرة، مكتبة مدبولى، ١٩٨٣، صـ ١٣٨.

ـ د. عبد العظيم رمضان ، **مذكرات الساسة والزعماء فى مصر ١٨٩١ -١٩٨١**، القاهرة، مكتبة الأسرة، ٢٠٠٠، صـ ٩٧,

٢- إن قصة الصراع على السلطة، بين محمد نجيب، وعبد الناصر، التى اشتعلت خلال شهرى فبراير/ شباط، مارس/ آذار عام ١٩٥٤، لم تنشأ من فراغ، وإنما كان لها بذور دفينة، أخذت فى النمو منذ الأشهر الأولى من الثورة.

للمزيد فى هذا الصدد، انظر: جمال حماد، **أسرار ثورة ٢٣ يوليو**، ط١، القاهرة، ج٢، الزهراء للإعلام العربى، ٢٠٠٥، صـ٩١٧.

الثورة)، بل أن بعضهم بدأ يعترض على تكوين (مجلس قيادة الثورة) نفسه، خصوصاً بعد أن انضم إلى المجلس بعض الضباط الذين لم يكن لهم شأنٌ كبير فى تنظيم (الضباط الأحرار)، مثل أنور السادات، وعبد المنعم أمين. وربما يرجع ذلك إلى اختلاف الاتجاهات السياسية، والعقائدية، للضباط الأحرار ففيما كان البعض يؤمن بالنظام الرأسمالى بحكم نشأته، ووضعه الاجتماعى، كان البعض الأخر شيوعياً لا يرى خلاصاً لمشاكل الوطن إلا بالاشتراكية. فضلاً عن من كان يؤمن بمبادئ جماعة الإخوان المسلمين، ويحاول تطويع (الضباط الأحرار) لفكر الإخوان، كما أن بعض هؤلاء الضباط أبدى ملاحظات علنية حول عدم استشارتهم فى القرارات التى يتخذها مجلس قيادة الثورة (١٠). لعل أشهر وأقوى الصراعات داخل مجلس قيادة الثورة، هو ذلك الصراع الذى نشب بين اللواء محمد نجيب، رئيس المجلس، ونائبه البكباشى (مقدم) جمال عبد الناصر، والذى انتهى بإقالة نجيب، وتولى عبد الناصر مقاليدَ الحكم[1] .

وربما من المفيد استعراض سيرة كل عضو من أعضاء مجلس قيادة الثورة، على حدة :

اللواء محمد نجيب

- ولد فى العاصمة السودانية، الخرطوم، فى ١٩٠٢/٧/٧.

- تخرج من المدرسة الحربية سنه ١٩١٨، وكان عمره ١٦ عاماً.

- أصبح أول رئيس للجمهورية المصرية، بعد ثورة ٢٣ يوليو/ تموز ١٩٥٢.

- شارك فى حرب فلسطين فى سنة (١٩٤٨).

بالرغم من أن والده كان ضابطاً فى الجيش، فإن وفاته، فى سن مبكرة، أثرت بالسلب على المستوى المادى: للأسرة.

- توفى فى ١٩٨٤/٨/١٩ (١١).

البكباشى (مقدم) جمال عبد الناصر

- ولد فى ١٩١٨، ومسقط رأسه قرية بنى مر، بمحافظة أسيوط.

- تخرج من الكلية الحربية ١٩٣٧.

١- فتحى رضوان، ٧٢ شهرًا مع عبد الناصر، ط٢، القاهرة، دار ثابت، ١٩٨٧، صـ ٤٩.

ـ اشترك فى حرب فلسطين(١٩٤٨)، وحوصر لفترة طويلة فى الفالوجا.

ـ كان ينتمى لأسرةٍ رقيقة الحال، حيث كان والده موظفاً بسيطاً فى هيئة البريد.

ـ تولى رئاسة الجمهورية المصرية، فى الفترة من ١٩٥٥ حتى وفاته فى عام ١٩٧٠ (١٢).

البكباشى (مقدم) عبد اللطيف البغدادى

ـ من مواليد قرية شاوه، مركز المنصورة، بالدقهلية، فى ١٩١٧/٩/٢٠، لأسرةٍ ثرية حيث كان والده عمدة القرية ويملك ٦٠ فدانا.

ـ تخرج من الكلية الحربية، سنة ١٩٣٨، ومن مدرسة الطيران، ١٩٣٩.

ـ شارك فى حرب فلسطين ١٩٤٨.

ـ توفى فى ٩ يناير/ كانون الثانى ١٩٩٩(١٣).

الصاغ (رائد) خالد محيى الدين

ـ ولد عام ١٩٢٢ بمدينة كفر شكر، محافظة القليوبية.

ـ تخرج من الكلية الحربية، فى سبتمبر/ أيلول ١٩٤٠.

ـ تميزت عائلته بالثراء، حيث كان جده لوالده أحد كبار التجار فى المحافظة.

ـ من أوائل المؤسسين لجماعة الضباط الأحرار، وكان ذلك فى النصف الثانى من عام ١٩٤٩ (١٤).

الصاغ (رائد) عبد الحكيم عامر

ـ ولد فى ١١ديسمبر/ كانون الأول، ١٩١٩ فى قرية اسطال، بالمنيا.

ـ كان والده عمدة القرية، وعضو لجنة الشياخات بالمحافظة.

ـ تخرج من الكلية الحربية، سنة ١٩٣٩، ومن كليه أركان الحرب، سنة ١٩٤٦.

ـ شارك فى حرب فلسطين (١٩٤٨)، وحوصر مع عبد الناصر فى الفالوجة. جرح مرتين، وحصل على ترقية استثنائية، تقديراً لشجاعته.

ـ أصبح قائداً عاماً للقوات المسلحة، من يونيو/ حزيران ١٩٥٣ إلى صيف ١٩٦٧، بعد حصوله على أول وأكبر ترقية، بعد إعلان الجمهورية مباشرةً، من رتبه الصاغ (الرائد) إلى اللواء، وذلك بترشيح من صديقه جمال عبد الناصر.

ـ توفى فى ١٩٦٧/٩/١٤ (١٥)

البكباشى (مقدم) زكريا محيى الدين

ـ ولد بقرية كفر الشيخ، بمحافظة القليوبية، فى ١٨مايو/ آيار ١٩١٨، لأسرةٍ ميسورة الحال، حيث كان والده يمتلك عدة أفدنة.

ـ تخرج من الكلية الحربية، أول فبراير/ شباط ١٩٣٨، ومن كلية أركان الحرب، سنة ١٩٤٨.

ـ استطاع أن يخترق حصار الفالوجة، مع صلاح سالم، للوصول إلى القوات المصرية المحاصرة.

ـ وضع الخطة التفصيلية لثورة ٢٣ يوليو/ تموز ١٩٥٢

ـ تولى عدة مناصب هامة، بعد الثورة منها: وزير الداخلية، مدير المخابرات العامة، نائب لرئيس الجمهورية

ـ قدم استقالته، واعتزل العمل العام نهائياً فى مارس/ آذار ١٩٦٨(١٦)

البكباشى (مقدم) حسين الشافعى

ـ ولد بمدينة طنطا، بمحافظة الغربية، فى ٨ فبراير/ شباط، ١٩١٨ لأسرةٍ ميسورة الحال.

ـ تخرج من الكلية الحربية، فى يناير/ كانون الثانى ١٩٣٨، والتحق بسلاح الفرسان.

ـ تولى أكثر من منصب مهم، بعد الثورة منها: وزير الحربية، وزير الشئوون الاجتماعية والعمل، رئاسة محكمة الثورة، رئاسة جهاز المحاسبات، نائب رئيس الجمهورية مرتين فى ١٩٧١،١٩٦١

ـ ترك منصبه دون إقالةٍ أو استقالة فى ١٩٧٥/٤/١٤

ـ توفى عام ٢٠٠٥ (١٧)

الصاغ (رائد) كمال الدين حسين

ـ ولد فى يونيو/ حزيران ١٩٢١، بمحافظة المنوفية، لأسرةٍ بسيطة الحال.

ـ تخرج من الكلية الحربية، سنة١٩٣٩.

- شارك فى حرب فلسطين (١٩٤٨).

- توفى فى ١٩٩٩/٦/١٩ (١٨).

البكباشى (مقدم) يوسف صديق

- ولد بمحافظه بنى سويف، فى ١٩١٠/١/٣.

- معظم أفراد عائلته ينتمون إلى الجيش، حيث كان والده، وجده، وخاله ضباطاً فيه.

- تخرج من الكلية الحربية ١٩٣٣.

- كان فى طليعة القوات التى دخلت إلى فلسطين فى١٥ مايو/ آيار ١٩٤٨.

- توفى ٣ مارس/ آذار ١٩٧٥ (١٩).

البكباشى (مقدم) أنور السادات

- ولد عام ١٩١٨ بقرية ميت أبو الكوم/ محافظة المنوفية.

- ينتمى لأسرةٍ فقيرة معظم أفرادها من المزارعين.

- تخرج من الكلية الحربية فى فبراير/ شباط ١٩٣٨.

- تولى رئاسة الجمهورية منذ عام ١٩٧٠ حتى اغتياله فى ٦ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٨١(٢٠).

الصاغ (رائد) صلاح سالم

- من مواليد ٢٥ سبتمبر/ أيلول ١٩٢٠ بمدينة سنكات شرق السودان.

- تخرج من الكلية الحربية ١٩٣٨، ومن كلية أركان الحرب عام ١٩٤٨.

- شارك فى حرب فلسطين ١٩٤٨.

- توفى فى عام ١٩٦٢ (٢١).

البكباشى (مقدم) جمال سالم

- ولد فى آيار/ مايو ١٩١٨ فى مدينة سنكات بشرق السودان.

- تخرج من الكلية الحربية عام ١٩٣٨.

- شارك فى حرب فلسطين ١٩٤٨.

- توفى ١٩٦٨/٥/٢٨ (٢٢).

صاغ (رائد) حسن إبراهيم

- ولد فى الإسكندرية فى الأول من فبراير/ شباط ١٩١٧، فى أسرة تميزت بالثراء.

- تخرج من الكلية الحربية عام ١٩٣٩، ومن كلية الطيران ١٩٤٠.

- شارك فى حرب فلسطين ١٩٤٨.

- توفى فى فبراير/ شباط ١٩٩٠ (٢٣).

البكباشى (مقدم) عبد المنعم أمين

- ولد بمدينة طنطا عام ١٩١٨ لأسرةٍ ثرية جداً.

- تخرج من الكلية الحربية ١٩٣٨، ومن كلية أركان الحرب عام ١٩٤٦ (٢٤).

- تولى منصب سفير مصر فى بون من فبراير/ شباط ١٩٥٤ إلى مايو/ آيار ١٩٥٦، وبعد ذلك استقال من منصبه فى مجلس قيادة الثورة.

- توفى فى ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٦ (٢٥).

هوامش الفصل الثانى

١- أنور السـادات: **البحث عن الذات (قصـة حياتى)**، ط ٣، القاهرة المكتب المصرى الحديث، أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٧٩، ص ,١٥

٢- خالد محيى الدين: **والآن أتكلم**، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة وانشر، ١٩٩٢ ص٣٧

٣- عبد القادر ياسين: **تطور الحركة الوطنية الفلسطينية المحطات الرئيسية/ الدروس المستفادة**، ط١، القـاهرة، دار الكلمة، ٢٠٠٠ ص ,٣٩

٤- أمل فوزى: مذكرات أسد الثورة (كمال الدين حسين)، **نصف الدنيـا**، (القـاهرة)، العـدد ٢٠٠٢/٨/١٨،٦٥٣، ص٧٣.

٥- عبد اللطيف البغدادى، **مذكرات عبد اللطيف البغدادى**، ج١، القاهرة، المكتب المصرى الحديث، ١٩٧٢، ص ٩٧.

٦- محيى الدين، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٩.

٧- ثروت عكاشة، **مذكراتى فى الثقافة والسياسة**، جـ١، القاهرة، مكتبة الأسرة، ط٣، ٢٠٠٤، ص٧٣.

٨- محيى الدين، **مصدر سبق ذكره**، ص٨٩.

٩- يوسف صديق، **أوراق يوسف صديق**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩، صـ٦٥.

١٠- عبد المحسن أبو النور، **الحقيقة عن ثورة يوليو**، القاهرة، مكتبة الإسكندرية، ٢٠٠٣، ص٧٣.

١١- محمد نجيب، **كنت رئيساً لمصر**، القاهرة، المكتب المصرى الحديث، ١٩٨٤، صـ٧٣.

١٢- د. رفـعت سـيـد أحـمـد، **ثورة الجنرال، قصـة جمـال عبـد الناصـر كاملةً من الميلاد إلى الموت ١٩١٨، ١٩٧٠**، القاهرة، دار الهدى، ١٩٩٧، صـ١٤.

١٣- د. أحمد المنزلاوى، **ثوار يوليو والمنجمون**، القاهرة، مؤسسة الجمهورية للطبع والنشر، ٢٠٠٦، ص١٤٩.

١٤- محيى الدين، **مصدر سبق ذكره**، ص٦

١٥- المنزلاوى، **مصدر سبق ذكره**، ص١٨٥

١٦- **المصدر نفسه**، ص ١٧٠.

١٧- **المصدر نفسه**، ص٩٠.

١٨- فوزى، **مصدر سبق ذكره**، عدد ٦٥١، ٢٠٠٢/٨/٤، صـ٥٠.

١٩- صديق، **مصدر سبق ذكره**، صـ٢٥.

٢٠- السادات، **مصدر سبق ذكره**، صـ٤.

٢١- المنزلاوى، **مصدر سق ذكره**، صـ١٣٥.

٢٢- **المصدر نفسه**، صـ٧٥.

٢٣- ٥٠ **عام على ثورة يوليو**، صباح الخير، (القاهرة)،٢٠٠٢/٩/١٧ صـ٤٨.

٢٤- محمد فوزى، ثوار يوليو يتكلمون، **الوفد**، (القاهرة)، ١٩٨٨/٨/٢٧.

٢٥- أحمد حمروش، رحيل فارس الثورة وفارس المسرح، **الأهرام**، (القاهرة)، ١٩٩٦/٩/١٦.

البـــاب الثانى

الفصل الثالث

ملابســات خروجهم

مروة كمال

ملابسات خروجهم

تمكن" الضباط الأحرار" من الوصول إلى الحكم، بنجاح، وهم يعرفون ماذا يرفضون فيما اتفقوا على مجرد الخطوط العريضة، بصدد ما يريدون، ما فتح الباب واسعاً للاختلاف فى تفاصيل ما يريدون، وكيف.

هنا فتح الباب على مصراعيه، لتأتى الخلافات بكافة تجلياتها السياسية، أو الاجتماعية، وحتى الشخصية، ما أفضى إلى خروج "الضباط الأحرار"، بقرارهم الشخصى، أو تم استبعادهم.

وحين رحل الرئيس عبد الناصر عن دنيانا، لم يكن قد بقى من أعضاء مجلس قيادة الثورة سوى اثنين، هما أنور السادات وحسين الشافعى، ولهذا قصة تروى.

ترصد هذه الدراسة الخلافات الداخلية، التى أدت إلى خروج أعضاء مجلس قيادة الثورة منه، عن طريق تقديم الاستقالات، أو الإجبار على تقديمها، حيث تتكشف الاتجاهات الفكرية، المختلفة، والألوان السياسية التى تلون بها معظم أعضاء مجلس قيادة الثورة، والتى تلاقت فى أهداف وطنية، تمثلت فى جلاء الاستعمار، والخروج من تحت عباءة الحكم الملكى، الذى طالما استبد بالحكم فى مصر، وعاث فيها فساداً، حتى نخر السوس العظام داخل الجسد، ولم يعد بالاستطاعة الصمت.

أول من تم الإطاحة به .

كان يوسف صديق قائداً ثانياً لكتيبة مدافع الماكينة الأولى، وصل مع مقدمة كتيبته إلى القاهرة، منقولاً من العريش، يوم ١٣يوليو/ تموز١٩٥٢، أى قبل ليلة الثورة بأيام، وكانت عدة ظروف سبباً فى التفكير بتأجيل الحركة إلى ٥ أغسطس/ آب من العام نفسه، وحدث خطأ بسيط، ولكنه عظيم الأثر، وذلك عندما تصور البكباشى يوسف صديق أن ساعة الصفر هى ٢٣٠٠أى الحادية عشرة مساء، وليست منتصف الليل، وساعتها لم يخف صديق الموقف على رجاله، وجنوده من أفراد الكتيبة، فخطب فيهم بأنهم سيفتخرون بما سينجزون، فى هذه

الليلة[1] حيث كان تحركه المبكر الشرارة الأولى التى باركت الانقلاب العسكرى الذى قام به الضباط الأحرار، ليلة الثالث والعشرين من يوليو/ تموز، وقد تلقى يوسف صديق جزاء سنمار. فهو الذى أنقذ الثورة من فشل محقق، واغتيال مؤكد، بتقديمه ساعة الصفر، ساعةً كاملة، على النحو المعروف.

عندما نجح انقلاب ليلة ٢٣يوليو/ تموز، وتم تكوين مجلس قيادة الثورة، بدأت قرارات المجلس تلقى معارضة شديدة من جانب يوسف صديق، حيث انبرى لمعارضة قانون تنظيم الأحزاب، واعتقال السياسيين، ومحاولة ضرب "الوفد"، على غير أساس ديمقراطى، وقد وقف الى جانبه، فى المراحل الأولى، جمال عبد الناصر، إلا أن وحدتهما، لم تستمر طويلاً [2]

يرصد أحد الضباط الأحرار اليساريين أن بداية خلاف صديق مع المجلس كانت بعد خطبة صديق فى بنى سويف، أثناء جولته فى الأقاليم، إذ قال إن الحركة " لا شرقية ولا غربية"، فاحتج بعض أعضاء المجلس على هذا الإعلان ما أثار الضجر فى نفوس رجال السفارة الأمريكية، حيث إن الحيادية كانت مرفوضة، فى هذه الفترة، من جانب الغرب، وتعرض بعدها صديق لمضايقات من زملائه فى المجلس، وخاصة، بعد اعتراضه على رفع سعر السجائر، وعدم مناقشة المجلس لتشكيل وزارة نجيب، وعدم تدوين محاضر الجلسات، وعزل ثروت عكاشة من رئاسة تحرير مجلة "التحرير"، وكانت التناقضات تنمو بين أعضاء المجلس وبين صديق، يوماً بعد يوم، فكان يختلف عن زميله ذى المبادئ الشيوعية، خالد محيى الدين، حيث كان الأول أكثر صراحةً وانفعالاً[3].

وقتها ظهر بين الضباط، وخاصةً داخل سلاح المدفعية، اتجاه بأن يكون تمثيل الضباط فى مجلس القيادة بالانتخاب، وتحمس جميع أعضاء المجلس ضد هذا الاتجاه، إلا يوسف صديق. ولذلك عقد جانب من ضباط المدفعية اجتماعاً مع أعضاء مجلس قيادة الثورة، ناقشوا فيه هذا الوضع، بصراحة مطلقة، أدت إلى اعتقالهم، يوم ١٥/١/ ١٩٥٣، بدعوى أنهم يدبرون مؤامرة لاغتيال أعضاء مجلس قيادة الثورة، وذلك بعد طبعهم منشور خاص. وكان هذا الاعتقال هو أول صدام مباشر بين ضباط الجيش بعضهم بعضاً، وكان دخول الضباط برتبهم وملابسهم العسكرية، داخل السجون المصرية سابقة أولى من نوعها، إذ كانت القوانين تنص على حجز الضباط، حجزاً شديداً، أى تحت الحراسة فى ميس إحدى الوحدات، وليس فى غرفة السجن، حتى تنتهى المحاكمة[4]. وكان مجلس قيادة الثورة فى حالة رعب من سلسلة الانقلابات المتعاقبة فى سوريا، فبادر باعتقال ٣٥ من ضباط المدفعية، وانتهز هذة الفرصة

لإصدار قرارت جامحة، تظهره بمظهر القوة، ويحكم قبضته على السلطات. جاء بعدها قرار حل الأحزاب، فى ١٩٥٣/١/١٧، وتشكيل "مجلس قيادة الثورة "، حيث اختار مجلس القيادة الصدام المباشر مع ما يحويه ذلك من احتمالات الخطر، فلم يقبل صديق، وقتها، مبدأ اعتقال الضباط، بعد معارضته الشديدة لاعتقال السياسيين، وقرر الاستقالة من المجلس، معلناً أن ضميره لا يمكن أن يستريح، وهو عضو فى مجلس يصدر قرارات تخالف أفكاره، وعقيدته، ولا يستقيم الأمر بأن قرارات المجلس تأخذ بالأغلبية، لأن المجلس ذاتة لا يعبر عن الشعب، ولا يمثل الجيش. أيضاً، لم يعلن المجلس شيئاً عن الاستقالة، ولكنهم أجبروه على السفر إلى سويسرا، فى مارس/ آذار ١٩٥٣، ليقرر الرجوع، سراً، فى أغسطس/ آب ١٩٥٣(٥).

تصاعد خلاف صديق مع أعضاء المجلس، فأيد بعض الضباط الأحرار الثائرين بسبب تجاهل الثورة، للأهداف التى بنيت عليها، فكان جزاؤه أن أبعد إلى أسوان (١٩٥٣)، وجدد يوسف صديق، استقالته، حيث هاتف عبد الناصر من أسوان، حين تم اعتقال كل من عرف أن له صلة به، وانتقل إلى بلدته، مركز الواسطى، حيث استقال من الجيش، تلغرافياً، فتقرر تحديد إقامته، ثم طلب الانتقال إلى القاهرة، لتحدد إقامته، من جديد، فى منزلة بحلمية الزيتون، لا يفصله عن منزل زميله فى تحديد الإقامة، الرئيس محمد نجيب "سوى شارع واحد، يفصل ما بين الحر المعتقل، و المعتقل الحر"(٦).

صادق الرئيس السابق، محمد نجيب، على مدى شجاعة وبطولة يوسف صديق، التى كانت محل تقدير الجميع، وكذلك تواضعه، ونكرانه لذاته، واشترك فى ذلك مع رأى أحد الضباط الأحرار اليساريين (أحمد حمروش)، أنه بسبب تمسكة بالدستور، ودعوة البرلمان المنحل للانعقاد، فكان كثيراً ما يتفقون، ولكن لطالما تغلب عليهم الرأى المضاد، حيث فوجئ نجيب بيوسف صديق يقدم له استقالته، عقب اعتقال ضباط المدفعية، ويصر عليها، "رغم محاولاتى المتكررة معه للعدول عنها"، لتكون أول الاستقالات من "مجلس القيادة"، ولم ينفض يوسف صديق يده أو عقله عند هذه الاستقالة، ولكنه عبر عن رأيه، أكثر من مرة، فى الخطابات التى أرسلها إلى محمد نجيب، أو فى مقالات قام بنشرها فى جريدة "المصرى"، التى حوت اقتراحه بقيام وزارة ائتلافية من الوفد، والإخوان، والاشتراكيين(٧) كما أفصح صلاح نصر فى مذكراته، أن مشروع هذه الوزارة ظل فى درج جمال عبد الناصر، للأبد، بعدما سلمه صديق إليه. كما أكد نصر على أن صديق قد أجبر على تقديم استقالته، وبينما قد كان ترك "حدتو" منذ أشهر، إلا أنه لم يتوقف يوماً عن نشاطة الماركسى(٨).

عن ميول صديق للشيوعية، قال عن نفسه، فى جسارة يحسد عليها "أما عن ميولى الحمراء، فإن هذة الميول تلصق، دائماً، بكل حر"(٩).

فى الإجابة على تساؤل: هل كان ليوسف صديق الحق، فى تقديم استقالته ؟ تجدر الإشارة هنا أنه بينما كان مطلب وهدف الثورة، لدى صديق وهو ما عبرت عنها الأهداف الست للثورة سابقة الذكر، إلا أن معظم الأعضاء، كان يرى إرجاء قضية الديمقراطية، والسيطرة على مقاليد الحكم، ما جعل الخلافات بين صديق، و أعضاء مجلس قيادة الثورة اختلافات جذرية وجوهرية، يصعب تجاوزها، فكان حين ينادى بالديمقراطية يصدر قانون لمراقبة الصحافة، وحين يطلب عودة الضباط، إلى صفوف الجيش تلغى الأحزاب، ويعتقل كل من يعارض. إذن، فمن الطبيعى جداً أنهم لم يتلاقوا فى الوسائل المختلفة للأهداف.

ثانى استقالة من المعتقل الحر

جاءت ثانى الاستقالات من مجلس قيادة الثورة، على يد أول رئيس جمهورية للبلاد، اللواء أركان حرب محمد نجيب.

إن قصة الصراع ما بين عبد الناصر ونجيب ليست وليدة أعمق أزمة تعرضت لها الثورة (أزمة فبراير/ شباط ومارس/ آذار ١٩٥٤)، وسنتعرض لها بشيء من التفصيل، فيما بعد، ولكن هذا الصراع على السلطة له جذور ترجع إلى الأشهر الأولى لثورة يوليو، حيث أخذت تنمو مع بداية شعور عبد الناصر بالغيرة تجاه نجيب، باعتبار الأخير الرجل الذى قاد الثورة، وطرد الملك، وأنقذ الشعب من عهد الظلم والطغيان، فلم تكن رتبة عبد الناصر، قادرة على أن تدخله منافسةً متكافئةً مع محمد نجيب، إلى الحد الذى يدفع الجماهير إلى التدافع فى حماسة شديدة حول سيارته. أو كما قال نجيب إنه كان يبعث فى نفسه الغيرة والحسد، رغم حرصه على إخفاء مشاعره. لذا حرص عبد الناصر، قبل إلغاء الملكية وإعلان الجمهورية فى مصر (٦/٨/ ١٩٥٣)، أن ينزع قيادة القوات المسلحة من نجيب، كى يتولاها صديق عبد الناصر، الحميم، وموضع ثقته، وقتها، عبد الحكيم عامر(١٠).

منذ أواخر ١٩٥٣، بدأت مظاهر الخلاف تطفو على السطح، ويشعر بها الكثيرون، فعمل عبد الناصر على ترسيخ صورته هو، باعتباره الصانع الحقيقى للثورة، فيما لم يكن نجيب سوى الواجهة، وأنهم لم يحضروه إلا ليلة الثورة، بحكم سنه ورتبته.

ووصلت الخلافات ذروتها، فى العام نفسه، عندما أجرى مجلس قيادة الثورة، تعديلاً وزارياً فى وزارة نجيب، بدون علمه، حيث كان بالإسكندرية، فقد قرر المجلس أن يتفرغ عبد الناصر

لعمله كنائب لرئيس الوزراء، ويتخلى عن الداخلية، وتعيين كل من زكريا محيى الدين، وزارة الداخلية، وجمال سالم، وزارة المواصلات، وباشر الاثنان عملهما، دون أداء اليمين القانونية، أمام محمد نجيب (١١).

تتابعت الخلافات، للحد الذى جعل عبد الناصر يصدر توجيهاته إلى رؤساء تحرير الصحف المصرية بعدم نشر أحاديث وصور محمد نجيب، إلا فى أضيق الحدود. كما حرص صلاح سالم وزير الإرشاد القومى (الإعلام)، على تجنب إذاعة خطب محمد نجيب، وهنا لا يدعو الأمر إلى التعجب، فقد ذهب جمال سالم، وهو شقيق صلاح، إلى أبعد من ذلك، حيث أعلن أمام أعضاء مجلس القيادة بأن الحل الوحيد مع نجيب هو اغتياله، وقد رفض جمال عبد الناصر هذا الاقتراح (١٢).

لم تكن الظاهرة المؤلمة، التى تحدث عنها نجيب فى كتابه، تسرب أخبار الخلافات إلى خارج قاعات المجلس المغلقة، "لأننى حرصت أن أكتمها فى صدرى، ولكن كانت وحدتنا داخل القاعة، أمراً رئيسياً فى مواجهة ممثلى قوة الاحتلال، ولكننى لاحظت ظاهرة تكررت عدة مرات فى اجتماعنا مع هؤلاء الأجانب، وهى كتابة بعض الأعضاء المصريين العسكريين أوراقاً صغيرة، وتمريرها لجمال عبد الناصر، الذى كان يقرأها، ويشير لمرسلها بغمزة رأس خفيفة، وبعد الاجتماع تحدث نجيب إلى جمال، فى مكتب الأول، وقال له أن تصرفاته أمام المفاوضين الإنجليز لن تضعف من شخصيتى، ولكن تضعف مصر، وأنه مسئول عن ذلك، غير أنه عاش، فى تلك الفترة، أمام احتمالين، كلاهما مر، على حد تعبيره، إما تفجير موقف هؤلاء الذين استهوتهم السلطة، إلى حد العبث بكل شىء، وإما الاستقالة، والبعد عن كل شىء. فقد بدأ نجيب يستشعر الخوف على مصر، وما يمكن أن تصل إليه النتيجة، جراء هذا الموقف (١٣).

أزمة فبراير- مارس ١٩٥٤

فى ١٩٥٤/٢/١٢كانت القشة التى قسمت ظهر البعير، حيث حضر نجيب إلى مبنى مجلس القيادة فى الجزيرة (اجتماع الأحد)، وكان من المعتاد أن يصعد أعضاء مجلس قيادة الثورة، إلى مكتب نجيب، وظل الرجل منتظراً ما يقرب من الساعتين، حيث أنهم كانوا مجتمعين بدونه، فى مكتب عبد الناصر، فأرسل إسماعيل فريد، ياور محمد نجيب، ليستفسر عن سبب تأخرهم، فرد عليه جمال سالم، وهو ثائر، يلعن، ويسب، وأحس نجيب، وقتها، بأن ذلك يعنى التحرش، والاستهانة به، بعدها أرسل نجيب استقالته، فى أول اجتماع للمجلس، فى مظروف، تم تسليمه إلى كمال الدين حسين، وكتب عليه "سرى للغاية" (١٤). يذكر صلاح نصر أن أحداث فبراير/ شباط ١٩٥٤، كانت بوادر لأخطر أزمة داخلية، واجهت ثورة يوليو/ تموز٥٢،

حيث بدأ أعضاء مجلس قيادة الثورة فى استمالة الضباط الأحرار لجانبهم، ضد نجيب، بتصويره على أنه مدمن خمر، و بأنه كانت له سهرات خاصة مشبوهة، وبأنه يريد تصفية الثورة لحسابه الشخصى، بتعاونه مع أعداء الثورة، وخصومها. ومن ناحية أخرى، يذكر نصر أن سلاح الفرسان، الذى كان تحت قيادة حسين الشافعى، والذى كانت تشغله أشياء أخرى، جعلت خالد محيى الدين، وهو القائد الثانى فى السلاح، يجذب إليه صغار الضباط بخاصة الأحرار داخل السلاح، فبدأ يقنعهم بأفكاره، التى كانت تتلخص فى أن مجلس قيادة الثورة متجه نحو الديكتاتورية حتى تشبعت نفوس الضباط بأقواله، وكان خالد منضم، إلى جانب نجيب، فى إصراره على ضرورة الديمقراطية، من خلال إبعاد الجيش عن الحكم[١٥]، رأى صلاح نصر بأن ثمة اتفاقاً بين خالد ونجيب. وقوبلت استقالة نجيب بالرفض من جمال سالم، الذى طلب إقالة نجيب، وإعلان ذلك على الشعب، فى حين رفض خالد محيى الدين تلك الاستقالة، معللاً ذلك بما يمكن أن يحدث من تمرد فى القوات المسلحة. وتم إعلان الاستقالة على الشعب، بتاريخ ١٩٥٤/٢/٢٥، فتجمع سلاح الفرسان بثكنة العباسية المواجهة لمبنى القيادة العامة للقوات المسلحة، والتى تصادف وجود عبد الناصرداخلها، حين سمع الخبر، أصر على الذهاب، ومناقشة الأمر، وذهب فعلاً، حيث استمع إلى نقدٍ لاذع من صغار الضباط فى مسألة الديمقراطية، وانتقاد تصرفات بعض قادة المجلس، والسلوكيات المنتقدة للبعض منهم، مثل علاقة صلاح سالم بالأميرة فوزية، أو تهور جمال سالم، وقيامه بضرب وإهانة موظفيه، وحين لم يستطع عبد الناصر استيعابهم، خرج من عندهم، حاملاً مطالبهم التى تمثلت فى عودة نجيب إلى الرئاسة، واستعجال مجلس الثورة، كى ينتهى من وضع الدستور[١٦]. وتم إحباط اعتصام سلاح الفرسان، بدون طلقة نار واحدة، وظل المجلس منعقداً لدى عودة عبد الناصر إلى المجلس، الذى ظل منعقداً إلى اللحظات الأولى من صباح اليوم التالى، حيث طلب عبد الناصر من باقى الأعضاء، الذين هموا بالانصراف، لوقت محدود، للراحة، أن يفوضوه باتخاذ الرأى، نيابة عنهم، إذا جد جديد. وما هى إلاساعات قليلة، حتى احتشد الناس، متجمهرين، يطالبون بعودة نجيب، وعندما رأى صلاح سالم هذا الحشد، رجع إلى المجلس ثائراً يقول: "الناس لا تريدنا، وتريد نجيب"! وأدى ذلك إلى إعلان صلاح سالم رجوع نجيب إلى رئاسة الجمهورية، واتخذ المجلس، وقتها، عدة قرارات وهمية، منها عقد جمعية تأسيسية، تنتخب عن طريق الاقتراع، وإلغاء الأحكام العرفية، والرقابة على الصحف، ما دفع نجيب، فى المؤتمر الكبير بنادى القوات المسلحة (١٩٤٥/٣/٩) إلى دعوة الضباط الى ترك السياسة لإخوانهم المدنيين، الذين يسعون للهدف ذاته. كانت الأمور بين نجيب وأعضاء مجلس قيادة الثور تبدو

هادئةً على السطح، إلا أن الواقع جاء بعكس ذلك، تماماً، حيث جاءت قرارات ٢٥ مارس/ آذار١٩٥٤، التى تضمنت حل "مجلس قيادة الثورة"[١٧].

رجع المجلس عن قراراته هذه، وسرعان ما حلت الانتكاسة الديمقراطية، حتى عزل محمد نجيب من الرئاسة، وتم اعتقاله (نوفمبر/ تشرين الثانى١٩٥٤) تحديد إقامتة، لمدة استمرت ١٨ عاماً متصلة[١٨].

هكذا تم التعامل مع محمد نجيب، ومطالبته بالديمقراطية، ولكن ثمة بعض الآراء الأخرى التى رأت عدم أحقية نجيب فى مطالبه، والتى عبرت، من وجهة نظرهم، عن محاولة نجيب الاستئثار بالسلطة، على حساب الثورة نفسها ! ما ذكره كمال الدين حسين فى مذكراته، قاصداً نجيب "أن هناك ضباطاً فى الجيش لم يشتركوا، أصلاً، فى ليلة ٢٣يوليو، وكانت لديهم طموحات بالنسبة لمراكزهم، ورتبهم الأصلية، وظنوا أن العملية أصبحت سهلة، فما عليهم إلا أن ينحازوا إلى القوى السياسية القديمة". ورأى حسين أن مناداة نجيب بتحقيق الديمقراطية، كانت مبكرة للغاية كما أشار حسين إلى أن ثمة فرق بين محمد نجيب، وهو من الجيل القديم، وبين أعضاء مجلس قيادة الثورة، الذين يمثلون الجيل الأحدث، ما جعلهم يختلفون فى الكثير من الرؤى، لدرجة أن نجيب كان يقول: "بلاش كلمة ثورة، علشان أصحاب رؤوس الأموال ميهربوش"! وكان الحق مع كمال الدين حسين فى إمكانية حدوث تلك الاختلافات بينهم وبين نجيب، وإعادتها إلى صراع الأجيال، ما بين تفكير محمد نجيب، وتفكيرهم. كما ذكر كمال الدين حسين أنهم جميعاً كانوا يقومون بالعمل، فى حين كان عمل نجيب الوحيد الصرف على الجمعيات الخيرية، وتحية الشعب الملتف حوله[١٩].

اختلف كثيرون مع كمال الدين حسين، ممن كتبوا عن ثورة ٢٣ يوليو، وخاصةً فى أمر معرفه نجيب بميعاد تحرك الضباط الأحرار، ومنهم أحمد حمروش، وخالد محيى الدين، ويوسف صديق، وغيرهم فى رصد دور محمد نجيب، وأنه كان معهم فى التخطيط للانقلاب، حيث أورد خالد محيى الدين أن نجيب قام بتحذير جمال عبد الناصر من جملة قالها له وزير الحربية، محمد هاشم، أثناء مكالمة تليفونية بينهما، حيث أكد الوزير أن السراى لديها قائمة بأسماء ١٢ ضابطاً، هم المسئولون عن قيادة "الضباط الأحرار"،إلا أن خالد محيى الدين أشار إلى أن العيب الأساسى فى نجيب هو إهماله، إلى حد كبير، مسئولياته، كرئيس للجمهورية، وتفرغه للحفلات، والزيارات، وترك كل شىء للآخرين، وكذلك أن نجيب كان يقف ضد أى توجه ديمقراطى، ويقف ضد خالد فى ذلك بشدة، حيث بدا الموج المعادى للديمقراطية عالياً،

وذكر خالد "أنه يمكنه القول بضمير مرتاح أن نجيب كان، فى هذه الفترة، من أكبر المتحمسين لانفراد مجلس الثورة بالسلطة، كل السلطة"[٢٠].

خالد محيى الدين

أما ثالث أعضاء مجلس الثورة، الذين تم الاختلاف معهم، فكان اليسارى خالد محيى الدين.

جاء أول اعتراض من خالد على الحكم بإعدام العاملّين، خميس والبقرى، واعترض على القرار، أيضاً، كل من جمال عبد الناصر، ويوسف صديق، وزكريا محيى الدين، فى مواجهة عبد المنعم أمين، ومحمد نجيب، وأغلبية الأعضاء الذين صدقوا على قرار الإعدام، وبعدها، بفترة وجيزة، بدأ التصادم بين عبد الناصر واليسار، ومع" حدتو" بالذات، وهى المنظمة التى أسهمت فى تنظيم "الضباط الأحرار"، و أيضاً فى تحركات ليلة الثورة، فضلاً عن أن منشورات الضباط الأحرار كانت تطبع فى مطبعة (حدتو) السرية[٢١]

على مدى أشهر اكتوبر(تشرين الأول)/ نوفمبر(تشرين الثانى)/ ديسمبر(كانون الأول) ١٩٥٢، تكرس التمايز ما بين خالد محيى الدين، وبين زملائه فى مجلس قيادة الثورة، فكانت تأخذ القرارات والعديد من المواقف ضد رغبة خالد، حيث اكتفى بمناقشة ذلك، والتذكير بالعهود والبرامج التى سبق، وتم الاتفاق عليها وحدث ذلك كله فى الغرف المغلقة. وفى أحد الاجتماعات طلب من خالد، أن يقطع علاقتة بأحمد فؤاد، أحد أصدقائه المقربين، وذلك لما عرف عن أحمد فؤاد من علاقته العضوية بتنظيم "حدتو" الشيوعية، والغريب أنه كانت لعبد الناصر علاقه وطيدة، أيضاً، بأحمد فؤاد، و لكن تحول الزملاء فى مجلس القيادة إلى حكام، جعلتهم يفتعلون من موضوع أحمد فؤاد، أحد موضوعات الصدام بين خالد، وباقى الأعضاء فى المجلس. واحتدم الخلاف لإحساس محيى الدين أن فى الأمر مساساً بفكره، وكرامته، فرفض. وخيروا خالد بين أمرين، إما أن يقطع علاقته بأحمد فؤاد، وإما يتم اعتقاله، وطوال النقاش الذى دار بينهم، وقف خالد وحده، والتزم يوسف صديق الصمت. بعدها تبلور الخلاف ليأخذ أشكالاً أكثر عبثاً، حيث كانت الحركة النقابية العمالية، تستعد لعقد مؤتمر، لإعلان اتحادها العام، فصدر قرار بعدم عقد المؤتمر، ومن ثم منع قيام اتحاد العمال، وكان صاحب الاقتراح سيد قطب، أحد قادة الإخوان المعروفين، وكذلك أسهم فى إعداد مشروع قانون جديد لعقد العمل الفردى، وقد تحمس لذلك المشروع عبد المنعم أمين، حماساً شديداً، رغم ما حواه هذا المشروع من إجحاف لحقوق العمال، فهو يحرم الإضراب، ويسمح بالفصل التعسفى،

وعندما اختلف خالد مع عبد المنعم أمين، اتفقا على الاحتكام للمجلس، حيث وقف الجميع ضد خالد، ووصلت حدة الهجوم إلى عدم مجرد إثارة مثل هذه الموضوعات، وحينما تجدد عرض مشروع قانون العمل الفردى، تقدم خالد محيى الدين باقتراح وهو حق العامل فى اللجوء للمحكمة، إذا فصل تعسفياً، ورفض الجميع فما كان من خالد إلا أن أقدم على الاستقالة، وأرسلها إلى عبد الناصر، حيث رفضها الأخير، ربما لأنه لم يجد الوقت مناسباً، أو أنه ليس من المناسب أن يخرج خالد محيى الدين، هكذا، مدافعاً عن حقوق العمال، ووقتها توصل المجلس إلى حل وسط، يمنع الفصل التعسفى، بسبب النشاط السياسى[٢٢].

أخذ خالد محيى الدين يستشعر الغربة بين الزملاء فى مجلس القيادة، فكان المتنفس الوحيد لديه هو لقائه مع ضباط الفرسان، ما بعث فى نفس زملائه، فى المجلس، الريبة من هذه المقابلات، وتتابعت اللقاءات، إلى أن اقترح بعض الضباط من سلاح الفرسان عقد اجتماع للضباط الأحرار، ما أثار حفيظة عبد الناصر، و جعله يرسل أحد الضباط ليكون عيناً له (صلاح عيداروس) الذى أبلغ عبد الناصر بانفعال أحد الحاضرين أثناء مناقشاتهم معهم، حيث ذهب إلى عمل انقلاب على المجلس، فى حالة رفضه تقديم كشف حساب عما يفعلونه. وظل التوتر يحوم حول علاقة خالد بالفرسان، إلى أن وصل للحد الذى جعل عبد الناصر، يأخذ رأى ثروت عكاشة فى اعتقال خالد محيى الدين، وبالطبع رفض عكاشة، وثار فى وجه عبد الناصر، وتوالت الأزمات فى الاشتداد، مع صدور قوانين رأس المال الأجنبى، وقانون الأحزاب، فإلغاء الدستور، وانتهاءً بالقبض على ضباط المدفعية، وقتها شعر خالد أن كل أحلامه عن الحكم النيابى، والديمقراطية تتلاشى[٢٣].

إلى أن حدثت الطامة الكبرى، مع تفجر أزمة مارس/ آذار،التى سبق وأشرنا اليها، عندما تفاقم الصراع ما بين عبد الناصر، ومحمد نجيب ،إلى مداه، اجتمع مجلس قيادة الثورة، ليقرر قبول استقالة نجيب. عندها عارض خالد محيى الدين هذا القرار. وعندما أصر الأعضاء على موقفهم فما كان من خالد إلا قبول استقالة نجيب، بشرط قبول استقالته هو أيضاً، لترك الجيش، والاشتغال بالحياة السياسية، وعندما أعلنت الاستقالة صباح يوم الخميس، قرر خالد الابتعاد، حتى يتجنب الحرج، وعندما عاد من الإسكندرية وجد ضابطاً فى انتظاره، يبلغه بضرورة مجيئه إلى المجلس، وعندما ذهب إلى هناك، قوبل بوجوم شديد من الزملاء فى مجلس القيادة، حيث أن أعضاء مجلس القيادة حمّلوا خالدا مسئولية التمرد الجارى فى سلاح الفرسان، والذى سبق وأشرنا إليه، ومن هنا بدأت الأسلحة الأخرى الدعوة لتكوين جمعية عمومية للضباط الأحرار، فى سياق تداعيات " أزمة مارس"، حيث بدأت حساسيات بين

الضباط، بدعوى أنه يتم تجاهلهم، فى حين يصعد البعض لتولى المراكز المرموقة، دون سبب واضح(٢٤). وحيث تمثلت مطالب قادة سلاح الفرسان فى رجوع محمد نجيب إلى السلطة، مع إقامة حياة نيابية فى مصر، فقد تأكد الأعضاء فى المجلس أن خالدا وراء هذا التمرد، وفى هذه الجلسة تقدم عبد الناصر باقتراح حل مجلس قيادة الثورة، مع تولى نجيب الرئاسة، وخالد محيى الدين رئاسة الوزراء. قال عبد الناصر: "لا أحد فى المجلس مقتنع بالديمقراطية، وعودة الحياة النيابية سوى خالد. فليبقى خالد، ونستقيل نحن، ليحقق الأهداف التى نادى بها". وعند ذلك انتهى الاجتماع بإلحاح صلاح سالم على خالد بالقبول، ومحاولة إقناع نجيب بذلك(٢٥).

لم يستغرق الأمر سوى ستين دقيقة، كما أورد محيى الدين، وعندما عاد إلى مبنى القيادة العامة، تعرض لاتهامات، وشتائم، وتحرش من بعض الضباط، وتعرضهم طريق خالد، حتى وصل إلى الدور العلوى، حيث وجد خالد أن الموقف قد تغير، تماماً، وبدأ الاجتماع بصراخ صلاح سالم : "طالما المشكلة فى خالد، إذن، يستوجب علينا اعتقاله"! لما تسبب فيه من انقسام فى الجيش، وأيضاً لتأثر ضباط سلاح المدفعية بآرائه. وعلى الفور أيد أنور السادات، محبذاً الفكرة، ووقف حسن إبراهيم بجانب خالد، رافضًا أن يتخذ معه أى إجراء، ورأى البغدادى أنه من الأفضل قبول استقالته، حيث أنه كان يريدها.

بين قبول استقالة محمد نجيب ورفضها، ومطالب نجيب، التى أزعجت أعضاء المجلس، جاءت نهاية أعاصير شهر مارس/ آذار ١٩٥٤، واستقال خالد محيى الدين، وقبل عبد الناصر استقالته، واقترح عبد الناصر على خالد السفر، وعدم إعلان أنه لن يعود إلا لزوجته.

بعد إعلان استقالة نجيب بيومين، جاء أحمد حمودة، وهو من ضباط المدفعية، ليبلغ رسالة لمحيى الدين من ضابطين من السلاح نفسه، يعلنان له استعدادهما لتحريك المدفعية، لعمل حركة انقلاب على مجلس القيادة، ورفض خالد محيى الدين بشدة، حسب ما رواه، مرسلاً لهم تحذيراً، بأنه ضد أى انقلاب من المدفعية، أو من جانب أى جهة أخرى(٢٦).

من الواضح هنا أن خلافات خالد محيى الدين، وبين أعضاء مجلس قيادة الثورة، ولدت من البداية، وأخذت فى التجذر، حين أخذ أعضاء المجلس منحى موازياً لمنحى الديمقراطية، وحينها ظل خالد مدافعاً صلباً، ومع ذلك كان بين الحين، والآخر، يعرض على عبد الناصر، تقديم استقالته. ولكن عبد الناصر كان دائما يثنيه، عن هذا التفكير، ويقول له عبِّر عن رأيك وربما أن عبد الناصر، وجد إيمان خالد بمبادئه قد يهدد السلطة المخولة للمجلس، لذا اختار

عبد الناصر تأمين السلطة، ونلاحظ، أيضاً، أن علاقة خالد ظلت جيدة بعبد الناصر. رغم ابتعاد خالد، وذلك على غير ما حدث مع باقى أعضاء المجلس، الذين تم تسريحهم. وهنالك ملاحظة أخرى، ألا وهى أن خالد محيى الدين هو الوحيد الذى ظل يمارس حياته السياسية، إلى يومنا هذا، حيث ظلت أفكاره ومبادئه على حالها، ومن ثم كانت استقالته من مجلس قيادة الثورة واجبة.

كمال الدين حسين

الذى مثل الاتجاه اليمينى داخل مجلس قيادة الثورة، حيث كان انضم إلى جماعة الإخوان المسلمين، فى الثلاثينيات، وقال: "ذهبت إليهم لإيمانى بأن الدعوة الإسلامية دعوة حقة، ومبادئ الإسلام فى العقيدة والشريعة، لو طبقت، لحققت العزة والسعادة". إلا أنه لم يستمر فى الإخوان طويلاً، وابتعد، لكنه عاود الاتصال بالإخوان فى الأربعينيات، وكانت هذه المرة من خلال الضابطين جمال عبد الناصر، وعبد المنعم عبد الرؤوف،، ووقتها كان واضحاً تغلغل قوة الإخوان المسلمين داخل الجيش(٢٧).

لم يستمرحسين فى الإخوان طويلاً، وخرج منها، وصحبه جمال عبد الناصر، فيما استمر عبد المنعم عبد الرؤوف، الذى أصر على انتمائه العضوى للإخوان، ما اضطره إلى الخروج، مبكراً، من تنظيم الضباط الأحرار. ورغم وجود رأى عام فى الجيش لا يريد الانضمام إلى جماعة، أو حزب، فإن الصلة الخاصة بين الحركة، والإخوان المسلمين استمرت، وكانت الجماعة على دراية بميعاد الثورة، قبل قيامها(٢٨).

يذكر كمال الدين حسين "إن بداية الخلاف كانت مع عبد الناصر، حين طلب من عبد الحكيم عامر تفقد حالة الجيش فى القنال ، ولكن عامر لم يبد استعداداً، فطلب منى عبد الناصر، وأبديت استعدادى التام لهذه المهمة. وعلى الفور، ذهبت وطلبت منه أن تزودنا القوات المسلحة بالسلاح، وعندما جاء عبد الناصر إلى هنا فى بورسعيد، كان الوضع أن الجيش فى أشد الاحتياج إلى سلاح، وبعد أن اطمأن على أحوال الجيش قال لى إن قيادة القوات المسلحة، (ويقصد عبد الحكيم عامر) تبدى عدم الارتياح لتعيينى، ما يسبب العراقيل أمام إمداد الجيش بمتطلباته، ولكنى لم أكن أتصور أن تصل الخلافات الشخصية إلى عرقلة مصلحة الوطن، وبعدها حكى لى عبد اللطيف البغدادى عن مدى تأثر عبد الناصر بموقف عبدالحكيم، إلى الحد الذى دفعه للبكاء، ولكنه عندما استيقظ ووجد حالة من السكون،

والهدوء تسود المدينة رأى أن لا داعى للذعر، وبعدها كان الموقف فى مصلحتنا، عندما أنذرت أمريكا بالتدخل فى الحرب".[٢٩].

شهد عام ١٩٥٧ استقالتين، تم تقديمهما من قبل كمال الدين حسين، الأولى: قدمها إلى مجلس قيادة الثورة من عضويته فى مجلس الأمة، بعدما اعترضت حسين مشكلة، حين قام أحد أعضاء مجلس الأمة، وهو السيد جلال، متسائلاً عما إذا كان صحيحاً بأن بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة يتولون وظائف فى مديرية التحرير، مع أن القانون يمنع ذلك "و قد قرأت فى الصحف، صباح يوم ٧ نوفمبر (تشرين الثانى)١٩٥٧، أن الموضوع قيد التحقيق، وقتها شعرت أننى لا يحق لى أن أستمر فى عضوية المجلس"! وحينها أبلغ كمال الدين حسين البغدادى بأمر تلك الاستقالة، و بدوره قام البغدادى بإبلاغ عبد الناصر، فرد عليه عبد الناصر قائلاً "كل واحد ماشى على كيفه" ! "وقد قمت، وقتها، بإبلاغ أنور السادات على أن يبلغهم بسحب استقالتى، ولم يقم السادات بما طلبت منه". ويسترسل كمال الدين حسين فى مذكراته "عندما ذهبت بنفسى، وقرأت على أعضاء مجلس قيادة الثورة رغبتى بسحب استقالتى قاموا جميعاً بالتصفيق".[٣٠]

الاستقالة الثانية: "والتى أتت كونها نموذجاً لرفض النفاق السياسى، والوقوف على اكتساب الشعبية بطريقة رخيصة، حيث تجلى ذلك فى تقديم بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة، طلب منح طلبة المدارس الراسبين فرصة إضافية لدخول الامتحانات، فى الوقت الذى تمت إضافة الطلاب الحاصلين على ٥٠٪ إلى الجامعات، فأخذ المجلس قراراً ضد رغبتى، ولم يكن بوسعى أن أخالف ضميرى، فقد رأيت أنه لا يمكننى تنفيذ هذا القرار، وحينها قال لى عبد الناصر إن السياسة المتبعة فى التعليم متبعة فى الحكومة كلها، ورفض الاستقالة".[٣١].

يمكننا أن نرى هنا، بوضوح، أن كمال الدين حسين لم يقصد من الاستقالة الابتعاد الفعلى، ولكن التهويش، لمجرد لفت النظر، وتسليط الضوء على ما يضايقه وجاء وضع الدستور الدائم (مطلع عام ١٩٥٦) فأدخل تعديلات لا تعد ولا تحصى، ترسخ ألوهية، وفرعنة الحاكم، إلى أن يشاء الله. ويفيد كمال الدين حسين فى مذكراته بأنه قد وافق على تلك التعديلات ثقة منه فى عبد الناصر، تلك الثقة جعلته يتأكد أن عبد الناصر لن يستخدم تلك التعديلات ضد مصلحة الوطن، وأنه لن يستخدم السلطة المفوضة إليه فى غير موضعها، وأنه سيكون حاكماً عادلاً، "ونسينا أن الإنسان إذا استغنى، فإنه يطغى، وتصورنا، أيضاً، أنه لا يمكن أن يغتال حقوق الناس فى الحرية والعدل. وقد أوضح لنا عبد الناصر، أكثر من مرة، أنه يحقق للشعب

أمانيه، وظهر بعد ذلك أنه لا يريد لأى منظمة دستورية أو شعبية، أى سلطة، إلا إذا كانت موجهة منه، بوضع يديه، فيكون هو المرجع الأول، والأخير لها، وأورث هذه النظرية، أيضاً، لأنور السادات... حيث كان الرؤساء يجيدون التفنن فى الظلم، فينتقل الرئيس من مرحلة الزعامة إلى العملقة، وسط زفة لا آخر لها من النفاق، وأصحاب المبادئ يختنقون، ليصبح الشعب جثة هامدة لا تتحرك، ولا تغضب، إلا هذا الحزن المستسلم المكبوت"(٣٢)

أما رأى كمال الدين حسين فى الوحدة مع سوريا، فكان رفض هذه الوحدة، وعندما سأله عبد الناصر، أجابه حسين :"أرى أن ميشل عفلق وجورج سعادة* دول أكيد عملاء، ويعملون ضد صالح الإسلام، واعتقادى أن الوحدة مش هتنفع"(٣٣)

قرر حسين، بعدها بفترة وجيزة، أن يبعث برسالة إلى عبد الناصر، يقول له فيها "لا خير فىَّ، اذا لم أقلها لك ... اتق الله .. ومن يتق الله يجعل له مخرجًا " وقد اختار حسين المشير عامر ليسلمه نسخة من هذه الرسالة، وبعدها تم اعتقال كمال الدين حسين، وزوجته، وأهله كلهم، حتى ماتت زوجته فى المعتقل (٣٤).

ظلت الخلفية الدينية تلازم كمال الدين حسين، وتصبغ معظم مواقفه، وهذا ما عبرت عنه مذكراته ":نرجع إلى الإسلام، فلا عاصم لنا إلاهو " ورد عليه عبد الناصر بأن هذا الكلام جديد، وهنا نجد ان لدى عبد الناصر كل الحق فى ذلك، لأن تلك الثورة، فى جوهرها، لم تقم، وفى أهدافها وصول أى تيار دينى إلى الحكم. ويبدو أن حسين ظل متأثراً بالإخوان، فنراه يأخذ موقف المتفرج لما تعرض له الإخوان المسلمين من تعذيب فى المعتقلات، عقب حادث المنشية (٢٦/١٠/١٩٥٤)، التى تعرض خلالها عبد الناصر إلى محاولة اغتيال، ونجا منها على النحو المعروف. ويبدو، أيضاً، أن اعتراض حسين على تحقيق الديمقراطية جاء متأخراً جداً، خاصة بعد الحكم بإعدام سيد قطب (١٩٦٦)، حيث أن حسين قام بالدفاع عما قامت به قيادة الثورة من اعتقالات وزج الناس فى السجون، مبرراً ذلك بأن الثورات تتصادم فيها الآراء، والاتجاهات، لذا تفادت الثورة بديلاً كان بإمكانه أن يحدث اضطرابات، وحمامات من الدم.

لكن بلا شك كان لدى حسين كل الحق فى الاعتراض على قرار فتح الباب أمام الراسبين للإلتحاق بالجامعات، عبر إعطائهم فرصة ثانية للامتحان. فيما كانت لدى حسين حساسية شديدة تجاه أى مصطلح شيوعى، فكان يرى أن الشيوعيين، الذين زج بهم عبد الناصر فى السجون، "عاملين لعبد الناصر عمل"(٣٥)

---

*جورج سعادة، هو مؤسس وزعيم «الحزب السورى الاجتماعى» خصم «البعث»، آنذاك!

خروج البغدادى

عبد الطيف البغدادى، هو من أوائل الذين انضموا إلى تنظيم " الضباط الأحرار"، ليكونوا اللجنة التأسيسية، مطلع ١٩٥٠.

يرصد سامى جوهر بداية الخلاف ما بين عبد اللطيف البغدادى، وأعضاء مجلس قيادة الثورة، منذ أن تم الاقتراح بالتخلص من نجيب، فى أغوار أزمة فبراير/ شباط، و مارس/ آذار ١٩٥٤، حيث ظل البغدادى يبكى، ويصرخ، وقال لعبد الناصر، " إزاى واحد منا تخلص منه"؟! فرد عليه عبد الناصر: "لأنه أشد إجراماً على الثورة من أعدائها، وأنه خان مبادئها"!. وطبعاً تم رفض هذا الاقتراح. على أن البغدادى كان يميل إلى حل الأزمة عن طريق حل مجلس قيادة الثورة، ورجوع الضباط إلى ثكناتهم، وذلك كى يجنب البلاد ويلات قرار قبول استقالة نجيب(٣٦).

يذكر البغدادى، بأنه فى إحدى اجتماعات مجلس قيادة الثورة، فى ميعاده الأسبوعى (الأحد ١٩٥٤/٤/١١)، كان محور النقاش تصفية الجو بين البغدادى، وجمال عبد الناصر، وبدأ جمال سالم بعرض رأيه بأن هناك وجهتى نظر متباينتين، وجمال عبد الناصر مثل إحداهما، والأغلبية معه، من دون تفكير، ولكن ثقة فى عبد الناصر، أما وجهة النظر الأخرى فكان مثلها جمال سالم، وعبد اللطيف البغدادى، وبعدها التقط عبد الناصر منه الحديث ليشير إلى مدى حساسية البغدادى، مشيراً إلى أنه قاسى الكثير من المتاعب من أجل أن يحافظ على وحدة المجلس، فجاء رد البغدادى عليه "ألم تذكر لضباط المدفعية بأنك كل شىء فى المجلس، وأنك قادر على تمرير أى شىء، دون صعوبة، ولا يهمكم أعضاء هذا المجلس فما هم إلا صورة داخل المجلس"(٣٧)

أثارت كلمات عبد الناصر، عن حساسية البغدادى، الكثير من الرواسب التى لا تزال فى نفسه، فقرر البغدادى الانسحاب من المجلس، وكتب استقالته وأعطاها إلى كمال الدين حسين، فى ١٨إبريل/ نيسان ١٩٥٤، وما أن قرأ كمال الدين حسين على أعضاء المجلس، أثناء اجتماعهم، خطاب الاستقالة، حتى خيم الوجوم على الوجوه الجالسة، انفعل جمال عبد الناصر، وحاول الخروج، ولما منعه الزملاء من الخروج، قال: "هو احنا جايين علشان تلقحوا علينا بالكلام، اتركونى أنا مروّح"! وانزعج كمال الدين حسين، وجمال سالم، معبرين عن أن مصلحة البلد ضد هذا القرار، وعندها لمس البغدادى هذا الانزعاج، فانصاع لرغبتهم فى الاستمرار، وبعدها عين البغدادى، وزيراً للشؤون البلدية والريف، إلى أن انتخب رئيساً لمجلس الأمة، فى ٢٢/٧/ ١٩٥٧، فى أول مجلس نيابى(٣٨).

أبدى البغدادى عدم ارتياحه لطريقة الحكم، وملاحظته لمحاولات عبد الناصر للانفراد بالحكم، وهنا أصر البغدادى على تقديم استقالته، فى موقف شديد الشبه بموقف كمال الدين حسين، الذى سبق أن عرضنا له بالتفصيل، وقتها أخفى عبد الناصر استقالة البغدادى، ولكنه ضمر شيئاً فى نفسه، وانتقم منه بطريقته، وذلك لمجرد أن تجرأ البغدادى، وطلب الاستقالة، وبدأ التنكيل به وبأفراد أسرته جميعاً، فقام عبد الناصر بفرض الحراسة عليهم، ومنع ابنته وزوجها من السفر، فى منحة دراسية، وقام صلاح نصر، مدير المخابرات العامة، بإبلاغ البغدادى بعدم السماح له بمقابلة أى شخص، وتشديد الحراسه عليه(٣٩).

ربما يكون للموقف المعادى الذى اتخذه عبد الناصر ضد البغدادى، علاقة بما تردد من شائعات، تفيد بأن البغدادى يريد أن يعمل كرئيس ثان للبلاد، ولا شك، أيضاً، فى أن استمرار البغدادى فى مجلس قيادة الثورة إلى ١٩٦٤، كانت له أسبابه الخاصة به، والتى لم يتم توضيحها بشكل كامل من ناحيته.

الأخوان سالم

لكل منهما قصته الخاصة، ولكنهما متشابكتان، إلى حدّ كبير، حيث يذكر البغدادى أنه، فى يوم الخميس ٢٦مايو/ أيار ١٩٥٥ طلب جمال سالم زيارته فى منزله، وأبلغه أن جمال عبد الناصر أبلغ أخاه صلاحا، وكل أعضاء المجلس بميعاد اجتماعهم، إلا هو، أى جمال سالم، والبغدادى، ولذلك يعتقد جمال سالم أنه قد تمد خطة للتخلص منهما، هما الاثنين معاً، وقال صلاح، للبغدادى، "إن هناك أشخاصاً يحبون أن يلتف حولهم أشخاصٌ آخرون أقوياء، بخلاف آخرين يفضلون حولهم أشخاصا ضعفاء، أى أقزاما، وعبد الناصر ينتمى لهذه النوعية، وحيث أننا أشخاص نعتز بكرامتنا، وآرائنا، فهو يريد التخلص منا"(٤٠).

عاد صلاح سالم ليروى للبغدادى، وجمال سالم أن عبد الناصر يريد التخلص منا، فرادى، لأنه من الخطورة عليه أن يتخلص منا، دفعة واحدة. وأبدى صلاح أنه يعتمد على موضوع الوحدة مع السودان، حتى لو نجحت، فإنه سيقوم بنقل مقره إلى السودان، ويبتعد، وأما لو فشلت هذه الوحدة " فستكون ذريعةً لا بأس بها للتخلص منى". وقد عبر صلاح سالم للبغدادى، عن السبب وراء تخوف عبد الناصر منه، حيث أنه يظن أن البغدادى يحاول أن يقوى، عن طريق تأييد الرأى العام، بفرض إرادته على المجلس، وأن له اتصالاته الخاصة بالصحف، وله، أيضاً، شلة من الضباط، تسمى" شلة البغدادى". ويقول البغدادى إنه حزن جداً عندما سمع هذه الرواية، وأنه قد خاب أمله فى الشخص الذى وثق فيه، وربطته به علاقة الدم(٤١).

أما استقالة صلاح سالم، والتى جاءت عقب طلبه المعروف لانعقاد مجلس قيادة الثورة، يوم الخميس ١٩٥٥/٨/٢٥ ليعرض موقف مصر من الاتحاد مع السودان، حيث أعلن المجلس، بعد مناقشات مطولة، أن الأمل فى الاتحاد مع السودان ضعيف جداً، ولابد أن يعلن السودان استقلاله. وفى تلك الأثناء انصرف أعضاء المجلس، فى فترة راحة، تناول صلاح سالم القلم، ليكتب استقالته، وقدمها لعبد الناصر، معبراً عن إصراره على الاستقالة.

ويبدو أن صلاح سالم قد استشاط غضباً، من عبد الناصر، وأعضاء مجلس القيادة جميعاً، فقام بإفشاء أحد أسرار اتفاق ما بين الجيش المصرى والاتحاد السوفييتى، حيث سافرت بعثة عسكرية، إلى الاتحاد السوفييتى لشراء أسلحة من هناك[٤٢].

أما جمال سالم، والذى عرفت عنه قسوة خصاله، وحدة طباعه، عندما يتعرض لموقف عصيب، يفلت منه زمام الأمور، فينهال على بعض موظفيه، بالضرب، والركل، والشتائم. وقد كان جمال سالم، أيضاً، مسئولاً عن الإصلاح الزراعى، حيث يذكر سيد مرعى، وهو أحد من عملوا مع جمال سالم، إلا أن الأخير هو الذى أخذ على عاتقه مسئولية قانون الإصلاح الزراعى، ولكنه عندما جاءت مرحلة التنفيذ، وجد نفسه عاجزاً عن وضع الخطوط العملية، فجاءت استقالته فى شبكة متصلة مع مشكلات أخيه[٤٣].

إلى ذلك كان هناك بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة، والذين سرعان ما ابتعدوا عنه بعدها، ولم يظهروا أو يتكلموا كثيراً، ومنهم حسن إبراهيم، وعبد المنعم أمين.

حسن إبراهيم

هو من قام بتشكيل "مجموعة الطيران"، عام ١٩٤٢، التى كان بضمنها البغدادى، ووجيه أباظة، وعبد المنعم عبد الرؤوف، وعندما سئل عن سبب استقالته، قال " والله أنا راجل ثائر، واشتركت فى الثورة، ولكن مسألة تقاليد الحكم ديه أنا مليش فيها، أنا راجل أحب الانطلاق. ولا أرتضى القيود، التى يتطلبها منى ذلك المنصب". وقد أنكر حسن ابراهيم، أن يكون قد حدث خلاف بينه وبين عبد الناصر، مؤكداً أن الدليل على ذلك "أننى حين قمت بإنشاء مصنع الأقلام، بادر عبد الناصر، وساهم معى من ماله الخاص"[٤٤].

بينما ذكر صلاح نصر أن السبب الحقيقى وراء استقالة حسن إبراهيم، هو اعتماد جمال عبد الناصر على إبراهيم الطحاوى، وعبد الله طعيمة، فى شؤون " هيئة التحرير"، متخطياً بذلك حسن إبراهيم، الذى كان مراقباً عاماً لها، أى الرجل الثانى! والمفروض، حسب قول

نصـر، أن يكون اليد اليمنى لعبـد الناصـر فى الهيئـة. وعندمـا أقـدم إبراهيم على تقـديم الاستقالة لجمال عبد الناصر، وأقنعه عبد الناصر، كعادته، بالعدول عنها، وافق إبراهيم، تحت ضغط المحافظة على وحدة الصف، فتراجع إلى حين عن الاستقالة، إلا أن إبراهيم عاود وجددها مرةً أخرى، فقبلها عبد الناصر هذه المرة(٤٥).

غير أنه جاءت إحدى الشهادات، على لسان حسن ابراهيم، بعد فترةٍ طويلة، بأنهم جميعاً - أى أعضاء مجلس القيادة - كانوا مسئولين عن مسيرة الثورة، "ولأننا لمسنا أن جمال عبد الناصر أراد أن ينفرد بالحكم، وحده، وخاصةً بعد أن التفت حوله مجموعة كانت تشكل مراكز قـوى، فـرضت حـوله سـتـاراً حـديدياً، آثرنا على أنفـسنا، وذلك والله أسلم، وأريح للأعصاب"(٤٦).

عبد المنعم أمين

أماعن القائم مقام عبد المنعم أمين، وهو أحد أعضاء مجلس الثورة، الذى تم ترشيحه على عجل، ليلة الثورة، فقد رشحه بعض ضباط المدفعية على أساس رتبته الكبيرة، فكان الرأسمالى داخل المجلس، وكان يدين بالولاء للولايات المتحدة، على النحو المعروف، حيث رأى أن أفضل سبل نجاح الثورة، هو تعاونها المطلق مع واشنطن، حيث كانت زوجته، السيدة محاسن سعودى، سيدة أعمال من الطراز الأول، وعلى علاقة جيدة بالسفارة الأمريكية، وكان معظم الضباط يعرفون عنه هذه الأمور، حتى أنه لم يكن يخفى وجهة نظره بضرورة قيام نفوذ لأصحاب رؤوس الأموال المصريين، وتشجيع رأس المال الأجنبى على الدخول للبلاد(٤٧).

وهو، أيضاً، من كان المعضد لأول محكمة عسكرية، وأصدر حكمه بالإعدام على عمال كفر الدوار، والذى راح ضحيتها خميس، والبقرى، حيث رأى أن كلاً منهما يعبر عن الأفكار الشيوعية ١٠٠٪، وذلك، طبعاً لإرضاء أصدقائه الأمريكان(٤٨).

وعندما سُئل أمين، عن محاولة عبد الناصر، التخلص من كل من أحاطوا به، قال: "هذا كلامٌ صحيح، حيث لم يعد فى المجلس، بعد نجاح الثورة، سوى عبد الناصر، والسادات، وحسين الشافعى"(٤٩).

ويذكر خالد محيى الدين، أنه بدأ يستشعر محاولة الأمريكان التقرب من الحركة، عندما دعى إلى العشاء مع باقى أعضاء مجلس قيادة الثورة، بمنزل عبد المنعم أمين، ومعه ضيفه، السفير الامريكى، جيفرسون كافرى، تمهيداً لعلاقة حسنة مع الأمريكان(٥٠).

عامر و زكريا

من المعروف أن عبد الناصر قرر التنحى غداة هزيمة١٩٦٧، وذلك فى مقابلة مع المشير عبد الحكيم عامر، ووزير الحربية آنذاك، شمس بدران، فى لقاء تم بينهم بمقر وزارة الحربية المصرية (وزارة الدفاع الآن)، وطلب عامر الى عبد الناصر أن يعين بدران، رئيساً للجمهورية وتظاهر عبد الناصر بالموافقة، لكنه حين أعلن تنحيته عن الرئاسة، وكل مناصبه، عين زكريا محيى الدين خلفاً له. وحين اندلعت مظاهرات تطالب عبد الناصر بالتراجع عن هذا التنحى عاد عبد الناصر فعلاً، وكانت النهاية بالنسبة لزكريا محيى الدين، ولكن عامر تمترس فى فيلته بالجيزة، وحشد فيها أنصاره بأسلحتهم، وتصاعد التوتر بينه وبين عبد الناصر إلى أن تنحى عامر، على النحو المعروف.

وبعد، فإن "الضباط الأحرار"، بدأوا "حركة الجيش"، وهم مسلحون بالنقاط الست إياها. لكن هذه النقاط ليست إلا خطوطاً برنامجية عريضة، تفتح الباب للاختلاف حول التفاصيل، فضلاً عن أنها تجيب على سؤال "ماذا؟"، ولا تجيب عن "كيف ؟"، ما فتح باباً آخر للاختلاف، حول الكيفية التى يتم بها تنفيذ كل نقطة من تلك النقاط، ناهيك عمن تجمد عند هذه النقاط الست، فيما تطور آخرون بحكم التجربة والاطلاع، متسلحاً بالحس الشعبى. ما أفضى إلى انفصال الأخير عن السرب، فيما تساقطت عناصر السرب واحداً تلو الآخر. ومع ذلك، فإن ثورة ٢٣يوليو/ تموز ١٩٥٢، قدمت لنا تجربةً ثريةً فى إمكانية إقامة تنظيم سياسى على أساس ئتلافى، مستنداً إلى استراتيجية إجماع وطنى صحيحة.

هوامش الفصل الثالث

١- أحمد حمروش، **قصة ثورة ٢٣ يوليو**، ط٢، الجزء الأول، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٨٣، مكتبة مدبولى، ص, ١٩٨

٢- المصدرنفسه ، ص ٢٩٢.

٣- المصدر نفسه ، ص٢٩٣.

٤- د. عبد العظيم رمضان ، **أوراق يوسف صديق** ، القاهرة سلسلة «تاريخ المصريين» الهيئة العامة للكتاب، العدد ١٣٦، ١٩٩٩، ص١٥٠.

٥- المصدر نفسه، ص١٥١.

٦- المصدر نفسه، ص١٥٣.

٧- المصدرنفسه ، ص١٧٢.

٨- المصدر نفسه ، ص١٦٨.

٩- صلاح نصر، **ثورة ٢٣ يوليو بين المسير والمصير** (الأصول)، الجزء الأول، الإمارات، مطبوعات مؤسسة الاتحاد للطباعة والنشر، ١٩٨٠، ص١٤١.

١٠- جمال حماد ،**أسرار ثورة ٢٣يوليو**، ط١، الجزء الأول، القاهرة، الزهراء للإعلام العربى، ٢٠٠٥، ص٩١٧.

١١- المصدر نفسه، ص٩٢١.

١٢- المصدر نفسه، ص٩٢٣.

١٣- محمد نجيب، **كلمتى للتاريخ**، بيروت، د.ن.، ص ١٠٠.

١٤- نصر، **مصدر سبق ذكره**، ص١٤٧.

١٥- المصدر نفسه، ص١٤٩.

١٦- المصدر نفسه، ص١٥١.

١٨- د. عبد العظيم رمضان، **مذكرات السياسيين والزعماء فى مصر ١٨٩١-١٩٨١**، القاهرة، مكتبة الأسرة، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٩٨، ص, ١٤٦

١٩- مذكرات كمال الدين حسين (حلقة٦)، **نصف الدنيا**، (القاهرة)، العدد ٢٥٦، ٢٠٠٢/٩/٨.

٢٠- خالد محيى الدين، **الآن أتكلم**، ط١ مركز الأهرام للدراسة والنشر، القاهرة، ١٩٩٢، ص ٢١٣, ٢١٢.

٢١- حمروش، **مصدر سبق ذكره**، ص١٤٦.

٢٢- محيى الدين، **مصدر سبق ذكره**، من ص٢٠٣__٢٠٨.

٢٣- المصدر نفسه ،من ص٢٠٩__٢١٣.

٢٤- المصدر نفسه، ص٢٢٤،٢٢٢.

٢٥- **المصدر نفسه**، ص٢٥٨.

٢٦- **المصدر نفسه**، ص٢٨٣،٢٨٤.

٢٧- سامى جوهر، **الصامتون يتكلمون .. عبد الناصر ومذبحة الإخوان**، ط ٦، القاهرة، المكتب المصرى الحديث،١٩٧٦، ص١١٢.

٢٩- **المصدر نفسه** .

٣١- **المصدر نفسه**.

٣٢- مذكرات كمال الدين حسين، **نصف الدنيا**، (القاهرة)، العدد٦٦١، ١٣/١٠/٢٠٠٢.

٣٣-لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى ما نسب لكمال الدين حسين فى: جوهر، **مصدر سبق ذكره**، ص١١٢.

٣٤- مذكرات كمال الدين حسين، **نصف الدنيا**، (القاهرة) العدد٦٦٣،٢٧/١٠/٢٠٠٢.

٣٥- جوهر ، **مصدر سبق ذكره** ، ص٢٠،٢١.

٣٦- عبد الطيف البغدادى ، **مذكرات عبد الطيف البغدادى**،الجزء الأول ، القاهرة ، المكتب المصرى الحديث ، ١٩٧٧، ص١٧٩.

٣٧- **المصدر نفسه** ،ص١٨٦.

٤٠- **المصدر نفسه**، ص٢٢٨،٢٢٩ .

٤١- **المصدر نفسه**، ٢٧٢ إلى ٢٩٧.

٤٢- سيد مرعى، **أوراق سياسية** (الجزء الثانى)، من أزمة مارس إلى النكبة، القاهرة، ١٩٧٨، المكتب المصرى الحديث، ص١٦٩،٢٧٠.

٤٣- حلقة من ملفات ثورة يوليو، **الإذاعة والتلفزيون**، (القاهرة) ٢٠/٨/٢٠٠١،ص٧١.

٤٤- نصر، **مصدر سبق ذكره**، ص١٤٦.

٤٥- الإذاعة والتلفيزيون، **مصدرسبق ذكره**، العدد نفسه.

٤٦- ٥٠ عامًا على ثورة يوليو، **صباح الخير**،(القاهرة)، عدد ١٦٤، ١٧/٩/٢٠٠٢.

٤٧- **المصدر نفسه**، العدد نفسه.

٤٨- **المصدر نفسه**، العدد نفسه.

٤٩- محيى الدين، **مصدر سبق ذكره**، ص٩٧.

الباب الثالث

الأحــــــزاب

- الفـصل الأول: عبد الناصر و(الإخوان المسلمون) فتحى عبد العليم
- الفصل الثانى: الحركة الشيوعية المصرية عبد القادر ياسين
- الفصل الثالث: البعث عبد العال الباقورى
- الفـصل الرابع: حركة القوميين العرب د. سامى يوسف أحمد
- الفصل الخامس تنظميات عبد الناصر (التنظيمات السياسية للثورة) عبد الغفار شكر

البــــاب الثالث

الفصل الأول

عبد الناصر و(الإخوان المسلمون)

فتحى عبد العليم

عبد الناصر و(الإخوان المسلمون)

تُمثّل التجربة الناصرية، مرحلة زاخرة وعميقة، من مراحل التاريخ الحديث لمصر ومنطقتنا العربية. وأحدثت تحولات وتغيرات عميقة على الخريطة السياسية والاجتماعية المصرية، وأثرت على مجمل العلاقات الدولية. ومنذ البداية وحتى النهاية، حفلت التجربة الناصرية، بصراعات ومعارك سياسية مريرة، على كل المستويات، سواءً مع القوى الاجتماعية الفاعلة فى الداخل، أو مع العديد من الأنظمة السياسية العربية الإقليمية فى النطاق الجغرافى الإقليمى، فضلاً عن مواجهة القوى الاستعمارية التقليدية والجديدة على النطاق أو المستوى الدولى الواسع. وربما بسبب هذه المعارك والصراعات كان الصعود مدوياً، وكان أيضاً، السقوط مأساوياً ومدوياً. وشاءت الأقدار أن تتقاطع التجربة الناصرية، مع تجربة أخرى لا تقل عنها عمقاً وعنفواناً، وهى حركة الإخوان المسلمين، والتى تعتبر أكبر حركة إسلامية فى العصر الحديث. والحقيقة أن منطقة التقاطع بين الناصرية والإخوانية، هى منطقة شائكة وملتهبة، تاريخياً وأيديولوجياً، وتحظى بكثير من الحساسية والتوتر، وكثيراً ما يندلع الجدال والعراك السياسى والأيديولوجى بين الأطراف المختلفة منذ الكلمة أو الجملة الأولى. ويركب كل طرف رأسه، وركوب الرأس قد يعنى، فى الأغلب الأعم، ضياع الرأس المفكر، وتوهان العقل الناقد الواعى عن الحقيقة التاريخية والحق المنشود، لذلك لابد من استعمال العقل البارد عند دخول المنطقة الساخنة، وتناول القضايا الشائكة، دون أن يعنى ذلك، المصادرة على حق النقد، أو المجاملة على حساب الحق، أو تمييع الحقائق. وعند الشروع فى استخدام العقل والقلم، بوطئة للبحث، تتواتر مجموعة من الأسئلة البحثية، والتى تسعى للإجابة والوصول إلى مستقر من الحقيقة من قبيل، هل يمكن الاستناد إلى تفسير اجتماعى للصراع بين عبد الناصر والإخوان؟ أو بعبارة أخرى، ما مدى تأثير الأصول الاجتماعية والخلفية الطبقية على طرفى الصراع؟ وإذا كانت بدايات التجربة، قد شهدت لقاءً بين الطرفين، وصل إلى حد انضمام عدد كبير أو لا بأس به، من رؤوس وقيادات الضباط الأحرار إلى تنظيم الإخوان، والمشاركة فى المأكل والمشرب والتدريب، وحضور اللقاءات والندوات. فما هى أسباب هذا التلاقى ودوافعه لدى

الطرفين؟ ولماذا كان هذا اللقاء والتلاقى قصير العمر؟ أى لماذا اللقاء ولماذا الانفصال؟. وإذا كان هذا اللقاء السياسى بين تنظيمين، فى فترة حساسة وفارقة فى تاريخ أكبر دولة عربية فى المنطقة، قد انتهى إلى صدام دامٍ، وقهرٍ وإقصاءٍ سياسى من طرفٍ لطرفٍ آخر. وإذا كانت الضراوة فى الممارسات السلطوية الناصرية تجاه الإخوان، قد أخذت هذا النمط الصدامى التجاوزى، فهل هذا النمط مبرر ومشروع، سياسياً ووطنياً، إن لم نقل أخلاقيا وإنسانياً؟ وأخيراً، ما هى الدروس المستفادة من تجربة عبد الناصر مع الإخوان؟، وماذا يمكن أن تقدمه هذه التجربة من فوائد وعبر لأهل الرأى والنظر، وتستفيد منه الأمة؟، خصوصاً، أن ما يجرى اليوم، هو فى محصلته النهائية، امتدادٌ لما حدث بالأمس. وكما يقولون "التجربة خير معلم"، و"العاقل من اتعظ بغيره"، وإن كان العرب عموماً أبعد ما يكونون عن فضيلة التعلم من التجربة، والاتعاظ بالغير، مع ملاحظة، أن هذا "الغير" يدخل فى نطاق الـ"نحن". وسوف يتم خوض غمار البحث فى التجربة الناصرية _ الإخوانية، وفقاً للتنسيق التالى:

أولاً : الطبقة الوسطى، ومدى تأثير البعد الاجتماعى على الصراع.

ثانيا : النمط الصدامى التجاوزى _ المبررات والمشروعية.

ثالثا : ملاحظات ختامية (الدروس المستفادة).

أولاً: الطبقة الوسطى، ومدى تأثير البعد الاجتماعى على الصراع.

ينتمى أفراد تنظيم "الضباط الأحرار"، وكذلك أعضاء تنظيم "الإخوان المسلمين" إلى الطبقة الوسطى المصرية. أى أن كوادر كلا التنظيمين تنتمى لطبقة واحدة.

فهل الانتماء الطبقى الواحد مَثَّلَ عنصراً جامعاً أم مانعاً بينهما ؟، بمعنى آخر، هل تماثل الانتماء لطبقة واحدة، كان عنصر التقاء أم لا؟. ولماذا لم تجعل الأصول الاجتماعية والطبقية الواحدة الطرفين يجتمعان على قضايا واحدة ؟، وبشكلٍ أكثر إيضاحاً، لماذا حسن البنا ابن الساعاتى من البحيرة، وجمال عبد الناصر، ابن ساعى البريد من قرية بنى مر، بأسيوط، لم يتفقا على تبنى قضايا واحدة تحدد مصير ومستقبل الطبقة التى ينتميان إليها؟. الحقيقة، أنه لكى يتسنى الإجابة على التساؤلات والاستفسارات السابقة، لابد من إلقاء الضوء على السياق التاريخى للطبقة الوسطى المصرية، والتى أفرزت كلا التنظيمين.

١- السياق التاريخى للطبقة الوسطى:

تعتبر الطبقة الوسطى هى العمود الفقرى لأى مجتمع، وعماد الدولة المدنية الحديثة. وأفضل المجتمعات، هى المجتمعات التى تتسع وتزدهر فيها الطبقة الوسطى، والعكس صحيح. والطبقة الوسطى المصرية، فى سياقها التاريخى وتجربتها المعاصرة عانت من عدم الاستقرار وتعرضت لكثير من التحولات والغبن فى المراحل التاريخية المتعاقبة. فى العصر العثمانى- المملوكى، كانت الطبقة الوسطى تشمل التجار وكبار الحرفيين وعلماء الأزهر. وجاءت مرحلة محمد على، وبناء الدولة المصرية الحديثة، بأثر سلبى على الطبقة الوسطى، وكانت بمثابة القاطع للتطور التاريخى والاجتماعى لها. وكان ذلك نتيجة سياسة الاحتكار التى اتبعها محمد على، حيث كان الوالى، هو الصانع الوحيد، والتاجر الوحيد، والمزارع الوحيد. مما أدى إلى ذبول وانكماش الطبقة الوسطى، من الحرفيين والتجار فضلاً عن ضرب المكانة الاجتماعية والاقتصادية للعلماء، التى وصلت إلى ذروتها بنفى الشيخ عمر مكرم إلى دمياط، عام ١٨٠٨م. وهكذا رغم الإيجابيات العديدة لمحمد على، فإن انكماش الطبقة الوسطى كان فى خانة السلبيات، وتم تعويض ذلك نسبياً، بإدخال التعليم المدنى الحديث، والذى أدى إلى تخريج شرائح وفئات من الأفندية والبكوات والموظفين، أى طبقة وسطى وليدة، تعيش فى ظل وكنف الدولة. وجاءت بعد ذلك فترة خلفاء محمد على من بعده، التى شهدت زيادة الامتيازات الأجنبية، وازدياد عدد الجاليات الأجنبية فى مصر، نتيجة تمدد الطبقات الوسطى الأوربية، وبحثها عن الهجرة، وفرص العمل، وغزو الأسواق الخارجية. وهكذا جاء نمو الجاليات اليونانية، والإيطالية، والأرمنية، فضلاً عن جالية الشوام، التى ازدادت بعد أحداث جبل لبنان، عام ١٨٦٠م، وما أعقبها من هجرة شامية واسعة إلى مصر. وهكذا جاءت الجاليات الأجنبية، وما تمتعت به من امتيازات وحماية تحت مظلة القوى الاستعمارية، على حساب الطبقة الوسطى المصرية، سواء فى فرص العمل والترقى، أو المناصب العامة، فضلاً عن الحقوق المدنية، التى كانت المحاكم المختلطة رمزاً لإهدارها لصالح الأجانب. وجاءت ثورة عرابى، عام ١٨٨٢م والأعوام السابقة عليه، بمثابة احتجاج لأبناء الطبقة الوسطى ضد الاستبداد والمظالم الاجتماعية والاقتصادية، والنفوذ الأجنبى. وبعدها جاءت ثورة ١٩١٩م، على نفس الخط، وكتعبير عن وعى وضمير الطبقة الوسطى ضد الظلم والاحتلال. واستمرت حياة ومسيرة الطبقة الوسطى، فى فترة ما بين الحربين، وما تلاها حتى قيام الثورة المصرية، عام ١٩٥٢م، وبداية التجربة الناصرية. نخلص من هذا السرد التاريخى الموجز للطبقة المتوسطة، إلى أن هذه الطبقة صارت وعاءً للتناقضات ومنبعاً للحركة الوطنية المطالبة بالاستقلال. وخرجت

منها كافة الأحزاب والجماعات الأيديولوجية، مثل حزب الوفد، وأحزاب الأقلية، ومصر الفتاة، والشيوعيين، والإخوان المسلمين. وهكذا اشتبكت وتفاعلت قضايا الحرية، والاستقلال، والعدالة الاجتماعية، والتخلف، والتبعية فى ثنايا الحياة المصرية. ومن هنا، يمكن القول، إنه فى خضم هذه التفاعلات الساخنة، ولدت جماعة الإخوان المسلمين، عام ١٩٢٨م، على يد مؤسسها الشيخ حسن البنا، بينما كانت سنة ١٩٣٦م، نقطة تحول فى تاريخ الطبقة الوسطى، حيث تم السماح لأبناء هذه الطبقة بالالتحاق بالكلية الحربية، وأيضاً انخرط شباب وضباط الطبقة الوسطى فى كافة الجماعات الايديولوجية من "مصر الفتاة" والشيوعيين، "والإخوان المسلمين"، والذى احدث التغيير السياسى الكبير، بعد ذلك بنحو عقد ونصف(١).

٢- التفسير الاجتماعى للعلاقة بين التنظيمين:-

يمكن القول إن الانتماء الطبقى الواحد، والخلفية الاجتماعية المتشابهة، هى المسئولة عن فترة الالتقاء والتحالف قصير العمر بين "الضباط الأحرار" والإخوان المسلمين، فمعروف تاريخياً، أن العديد من الضباط الأحرار، كان لهم تواجد وانضمام فى تنظيم الإخوان المسلمين، على رأسهم جمال عبد الناصر نفسه، وعبد اللطيف بغدادى،وكمال الدين حسين وغيرهم. وفى هذا الصدد، يستعرض الأستاذ طارق حبيب فى كتابه ملفات ثورة يوليو"، آراء وشهادات العديد من صانعى ومعاصرى ثورة يوليو. وذلك على النحو التالى:-

- يقول أحمد حمروش:"معظم أعضاء مجلس قيادة الثورة، كانوا فى الإخوان.....، عبد الناصر كان فى الإخوان، عبد اللطيف بغدادى، وخالد محيى الدين...كل دول بدأوا حياتهم فى الأخوان".

- يقول أبو الفضل الجيزاوى:".... فكان لهم السبق، أنهم دخلوا فى التنظيمات بتاعة القوات المسلحة، واستقطبوا عدداً كبيراً من الضباط، فمعظمهم (ضباط الثورة) تقريباً، إن لم يكن ٨٠٪ - ٩٠٪ منهم دخلوا الإخوان، وعبد الناصر وعلاقته مع الإخوان على هذا الأساس، كانت طيبة من قبل قيام الثورة ..... والمفروض يتعاون معهم".

- يقول إبراهيم شكرى: "كان هناك تعاون بين تنظيم الضباط الأحرار وجماعة الإخوان المسلمين، دون شك فى ذلك، وذهب إلى أبعاد كثيرة".

- وعند سؤال طارق حبيب لفريد عبد الخالق، القيادى الإخوانى: من الضباط الأحرار كان عضواً فى جماعة الإخوان؟

أجاب عبد الخالق:"هم كثيرون، كمال الدين حسين، عبد الحكيم عامر، والبغدادى وحسن إبراهيم، وجمـال عبـد الناصـر كـان على رأسـهم، ده بايع نور اليقـين، على أنه أحـد أفـراد الجماعة. وقام هو نفسه، قبل الثورة فى مرحلة من المراحل بتدريب الإخوان، باعتباره ضابطاً. أضاف: "الحقيقة، إنه ما كانش يتبادر إلى الذهن، إن دى حركة لها تطلعات، وعاوزة تركز على عناصر من الجيش، علشان تعد نفسها للقفز على السلطة... دى كلها حاجات، الناس بتقولها بعدين، لأن حسن البنا سنة ١٩٣٨م، ماكانش له تيار سياسى. كان داخل كداعية، وكانت مهمته الأساسية، يبين الإسلام، بياناً حقيقياً شاملاً. وكانت مهمته يربى أجيالا على هذا الفهم السليم، المهم دخل جمـال وغيـره وبايعوا واشـتركوا فى الأنشطة. وكان بينا وبينهم عـلاقـة أساسية، وأكل وشرب، ومفيش بينى وبينه أى تكليف، ونقعد فى أى حته وننام ...... إلى درجة إن أيامها كنت أدخن، فكان لما يأكل يحط أيده فى جيبى ويطلع العلبة ويأخذ اللى هو عاوزه، ويحطها تانى...... ما فيش تكليف(٢).

- يقول مأمون الهضيبى:"معروف أن جمال عبد الناصر ومجموعة من الضباط اللى هم وعرفوا بعد ذلك بالضباط الأحرار، سموا إلى حسن البنا ....ثم كانت لهم عـلاقـات بقيادات من الإخوان، بعد اغتيال حسن البنا، ومعروف، طبعاً، أن حسن عشماوى كان له علاقة وثيقة جداً بجمال عبد الناصر، وصلاح شادى، ومعروفة وثابتة فى الأوراق هذه العلاقة الوثيقة. كان فيه كثير من ضباط الجيش منضمين إلى جماعة الإخوان المسلمين. وطبعاً أخبار الثورة، بعد ، يوم، وقبل أن تقوم موجودة عندهم".

نخلص من الاستعراض السابق لشهادات العديد من صنّاع ومعاصرى الثورة، إلى وجود علاقات وصلات بين العديد من القيادات والكوادر فى الطرفين. وهنا لابد من طرح تساؤلات واستفسارات عن دوافع الانضمام لهؤلاء الضباط، ولماذا لم يستمروا؟ ولماذا لم يكونوا حلقة وصل، أو أداة ربط بين التنظيمين؟ أو بعبارة أخرى يكونون، بمثابة أرضية مشتركة لإقامة تحالف سياسى بين الطرفين ، لماذا لم يقوموا بهذا الدور؟ يمكن القول إن الضباط الأحرار كانوا شبابا من الطبقة الوسطى، فى حالة بحث عن الحقيقة والذات، وكانوا فى حالة حيرة فكرية، وتقلب بين المذاهب والأيدلوجيات والأفكار. ومن هنا، احتكوا بكل الجماعات السياسية والمنظمات الأيديولوجية، والتى حاولت استقطابهم، استجابة لحالة الغليان الوطنى والاحتقان السياسى التى كانت سائدة فى ذلك الوقت، والتى هى انعكاس للاحتلال الأجنبى من جانب، واشتعال الحركة الوطنية المناهضة له من جانب آخر. وهنا تبدو ملاحظة جديرة بالتأمل، وهى

لماذا لم ينضم هؤلاء الضباط إلى حزب الوفد، مثلاً، رغم أنه كان حزب الأغلبية، وحامل لواء الحركة الوطنية؟ السبب هو انتماؤهم الطبقى، فهم أبناء الطبقة الوسطى، ونظرتهم إلى "الوفد" أنه لا يمثلهم، لأن حزب الوفد، كما هو معروف، حدثت له عملية تحول من حزب الطبقة المتوسطة والطبقات الشعبية، إلى حزب الباشوات وكبار الرأسماليين. وقد تجلى ذلك، بصورة واضحة، فى صعود دور فؤاد سراج الدين ورفاقه فى قيادة حزب الوفد والهيمنة عليه. وفى المقابل كانت دعوة الإخوان مطروحة على الساحة، تستقطب الشباب والجماهير من كل الفئات والأعمار، ولم تكن على ود أو علاقات مع الكبراء والأعيان ورجال الأحزاب. ويتضح ذلك من قول حسن البنا: "إن من بين الفضائل الأساسية للجماعة، تجنب التورط مع الأكابر والأعلام والأحزاب والجماعات"[3]. وهكذا توافر لدعوة الإخوان أمام هؤلاء الضباط من الطبقة المتوسطة الجاذبية والمصداقية، من الناحية الدينية فضلاً عن الناحية الاجتماعية والطبقية. ولكن يبدو أن العقيدة الدينية، والأيديولوجية الإسلامية، لم تستقر فى نفوس هؤلاء الضباط، ولم يعد الأمر سوى مجرد تعارف واستطلاع للفكر الدينى، وهل هذا الفكر يلبى رغباتهم وتطلعاتهم الذاتية والطبقية أم لا؟ وهل هذا الفكر الدينى ينسجم مع توجهاتهم وأفكارهم ذات الأطر الطبقية والوطنية؟، فوجدوا أن الفكرة الإسلامية ودعوتها ذات إطار أممى واسع، وترتيب الأولويات مختلف فالقضية الاجتماعية الطبقية، والتى تهمهم، فى المقام الأول يمكن الموافقة عليها فى الفكرة والأجندة الإسلامية، ولكنها ليست ذات أولوية مطلقة، أو مكانة متقدمة. وأيضاً القضية الوطنية لها اعتبارها عند الإخوان، ولكن ليست بالشكل أو المستوى الشوفينى عند الضباط الأحرار، الذين تربوا وتخرجوا من المؤسسة العسكرية، القائمة على أساس فلسفى وطنى، وليس على أساس عقائدى دينى. وهكذا ظلت هذه الفروقات الجوهرية والفكرية والتناقضات الثقافية، كامنة تحت السطح، بشكل قد يكون غير متوقع، نتيجة وجود نظام سياسى، منهار ضرب السوس فى أركانه وبنيانه، عندئذ تغلبت النزعة والطبيعة العسكرية على "الضباط الأحرار"، وغلبوا إنتماءاتهم الطبقية والتنظيمية والعسكرية، على الولاء الدينى الضعيف لديهم. ورفضت القيادة الناصرية مطالب وشروط الطرف الإسلامى، والذى اعتبرته نوعاً من المزاحمة أو الوصاية، أو المطالبة باستحقاقات عن لقاء عابر أو اتفاق عارض بين طرفين، وهو ما يتنافى مع الرغبة الجامحة فى الانفراد بالسلطة، والاستئثار بها، والقبضة الحديدية العسكرية، التى يجب أن تقبض على الدولة والسلطة، دون منازع. وعندما ظهرت بوادر الرفض والتحدى من الطرف الآخر، والذى خاب أمله، فيما كان يرجوه من شخصيات ورؤوس ظن أنه استقطبهم واحتواهم، انفجرت

التناقضات، وجاءت الضربات السلطوية شديدة البطش، وغاية فى القمع، تحت مبررات يتحفظ عليها الكثيرون، ويعتبرونها نوعاً من التلفيق أو التمثيل (حادث المنشية). وقد تركزت محن الإخوان، فى مجزرتين، الأولى فى عام ١٩٥٤م، والثانية فى عام ١٩٦٥م. وقد شهدتا كل صنوف التعذيب والتشريد وانتهاك الآدمية، من الصعب تبريرها أو الدفاع عنها من منظور سياسى أو أخلاقى.

ويلاحظ أنه فى حين كانت هناك شعارات ودعوات حماسية، تقول: "ارفع رأسك يا أخى، فقد مضى عهد الاستعباد"، كانت الكثير من الرؤوس مطأطئة من هول التعذيب وإهدار الكرامة. وهكذا كانت النهايات السريعة لشبه التحالف أو التلاقى السياسى على أرضية طبقية اجتماعية مهزوزة، وغير مؤثرة، وعدم وجود مظلة أيديولوجية واحدة، أو رابط فكرى وولاء سياسى جامع، بينما جاءت البدايات الطويلة للعداء والافتراق. وقد ظل عبد الناصر وفياً ومخلصاً لطبقته، وتبدى ذلك فى مظاهر حياته الخاصة، والمأكولات التى يفضلها (الجبن والخبز الجاف)، وافتخاره بمهنة أبيه البسيطة، فضلاً عن انحيازه وانحياز الدولة للفقراء والضعفاء من الشعب. ويذكر الكثيرون، ممن عاصروا تلك الفترة، حرب الأغانى المؤسفة، التى اندلعت بين إذاعات القاهرة وعمان، حيث كانت إذاعة القاهرة، تذيع أغنية "سونا ياسونسن" كيداً فى الملك حسين، فأذاعت إذعه عمان أغنية "البوسطجية اشتكوا" لتذكر الرجل وتعيره بأصله الاجتماعى المتواضع، فما كان من عبد الناصر إلا أن أمر بأن تذاع الأغنيتان بجوار بعضهما البعض(٤). وفى المقابل ظل الطرف الإسلامى وفياً ومخلصاً لانتمائه العقدى والدينى وتحمل ما هو فوق طاقة البشر، دون تنازل أو تفريط.

نخلص من التحليل السابق، إلى أن الانتماء الطبقى الواحد والأصول الاجتماعية المتشابهة، لكل من تنظيم "الضباط الأحرار" وتنظيم "الإخوان المسلمين" لم يقدم مبرراً كافياً، أو سنداً موضوعياً قوياً للتحالف أو الترابط بين الطرفين. وهكذا لا يصلح الأساس الاجتماعى وحده لتفسير جذور وأسباب الصراع بين الطرفين، لأن الصراع والتناقض هو صراعٌ وتناقضٌ ثقافىٌ فى الأصل، وليس تناقضاً اجتماعياً أو طبقياً.

ثانياً: النمط الصدامى التجاوزى _ هل من مبررات ومشروعية؟

جاءت الخصومة وفض العلاقة بين عبد الناصر والإخوان، أو تحولها من علاقة ائتلافية وتعاونية إلى علاقة صراعية، بشكل انقلابى، ومسلسل تنازلى دراماتيكى، قطع كل ما كان موصولاً بينهما. وهدم وأطاح بكل الأسس والفرص التى كان من الممكن البناء أو الإبقاء عليها.

وتحولت العملية برمتها من خلافات سياسية محدودة قابلة للحل والتسوية، أو تحالف سياسى هش يمكن الإبقاء عليه إلى عملية عدائية فجة، وممارسات سلطوية خارجة عن المألوف. وخرجت العلاقات من سياقها الطبيعى والسوى إلى شكل شاذ وغير طبيعى. وسطر ما حدث صفحات مأساوية فى ذاكرة وتاريخ الجماعة، بينما وضع الدولة والمرحلة الناصرية وشخص الزعيم عبد الناصر فى قفص الاتهام، من الناحية التاريخية والسياسية. ويمكن النظر فى حقائق وتفاصيل عملية التحول فى شكل وطبيعة العلاقة بين الطرفين، من خلال العناوين التالية:

١- تداعيات الأحداث:

كانت الفترة من ليلة قيام الثورة، وحتى ما اصطلح المؤرخون على تسميته "أزمة مارس/ آذار ١٩٥٤م"، فترة حاسمة فى تاريخ مصر، وفى تحديد مصير كل القوى والفعاليات السياسية الموجودة على الساحة المصرية هذا، فضلاً عن كونها شهدت عملية تحديد المسار والاتجاه الذى ستسلكه الدولة المصرية، وطبيعة وهوية النظام السياسى الجديد. فقد شهدت هذه الفترة، رحيل آخر ملوك أسرة محمد على، والتى حكمت مصر ما يقرب من قرن ونصف، منذ عام ١٨٠٥م، وحتى تاريخ السقوط. وشهدت الإطاحة بآخر رجال العهد الملكى القديم، وهو على ماهر باشا من رئاسة الوزارة، وتولى اللواء محمد نجيب بدلاً منه. كما شهدت الانتقال من النظام الملكى إلى النظام الجمهورى، وأيضاً شهدت حسم الخيار الديمقراطى والإطاحة بكبير الثورة، وواجهتها المعلنة اللواء محمد نجيب وأخيراً شهدت ضرب كل القوى السياسية والوطنية، بقرار حل الأحزاب، فى ١٦ يناير/ كانون الثانى ١٩٥٣م، وما تبعه من إجراءات الاعتقال والحجر والإقصاء. ويمكن القول أنه فى تلك الأثناء، كانت سياسة الثورة فى الاحتفاظ بالسلطة والاستمرار فيها، تقوم على التخلص أولاً، من حزب الوفد الذى كان يلح فى طلب استعادة الحكم، ثم التحول بعد ذلك إلى تصفية اليسار واليمين، ممثلاً فى الشيوعيين والإخوان المسلمين. وفيما يخص اليسار، فإن الثورة قد اعتقلت، فى يوم ١٩يناير/ كانون الثانى ١٩٥٣م ، أى بعد ثلاثة أيام من قرار حل الأحزاب، ٤٨ شيوعياً، من بينهم فتحى الرملى ومحمود سامى العدوى، وإسماعيل الهنيدى(٥).

ومضت الثورة بعد ذلك، فى خطة اعتقال الشيوعيين ومحاكمتهم، خلال عام ١٩٥٣م(٦). وفى يوم ٢ مارس/ آذار ١٩٥٤م وجهت ضربة كبرى للحزب الشيوعى المصرى باعتقال ٤١من أعضائه، فى طنطا، وكفر الزيات، وشبرا الخيمة(٧). أما بالنسبة للإخوان، ونظراً لما كانوا

يتمتعون به من ضخامة التنظيم وقوته، وتغلغله فى أعماق الريف، بل فى صفوف الجيش، فإن الأمر كان يتطلب معالجة من نوع خاص. فقد عملت الثورة على تحييدهم عن طريق إبداء رغبتها فى اشتراكهم معها فى الحكم. وقد حانت الفرصة لذلك، حين تقرر إسناد الوزارة إلى اللواء محمد نجيب، خلفاً لعلى ماهر. وقد عرضت الثورة على المرشد، أن يشترك الإخوان فى الوزارة، بثلاثة أعضاء، فقبل المرشد من جانبه هذا العرض، ورشح ثلاثة منهم، وهم منير دلّه، وحسن عشماوى، ومحمود أبو السعود. كما اقترح حسن العشماوى، اسم الشيخ أحمد حسن الباقورى، وقد قبله عبد الناصر، وتحمس له. على أن المرشد العام حسن الهضيبى، كان عليه الرجوع إلى مكتب الإرشاد، والذى له، وحده، حق البت فى هذه الأمور، ولكن المداولات فى مكتب الإرشاد، استقرت على رأى مفاده، أن هذا العدد القليل من كراسى أو حقائب الوزارة المعروض على الإخوان، يقوى من الثورة ويضعف الإخوان، وتقرر عدم الاشتراك فى الوزارة[٨]. ويلاحظ هنا، أن مكتب الإرشاد رفض الاشتراك فى الوزارة، ولكن الباقورى قبل الاشتراك فيها، فاتخذ مكتب الإرشاد قراراً بفصله من هيئة الإخوان. واكتفى هو بهذا الفصل، فلم يهاجم الثورة، والتزم موقف الحياد، وهو المطلوب. فى سياق تداعيات وتطورات الأحداث.

اتبعت الثورة تكتيكات معينة، وذلك من أجل إبعاد الإخوان عن المسرح السياسى، وحصر نشاطهم فى مجال الدعوة الإسلامية والشؤون الدينية، وحدها، فحين طلبت الثورة من الأحزاب، أن تقدم إخطارات إعادة تكوينها. قدم الإخوان إخطاراً بوصفهم حزباً سياسياً، ولكن عبد الناصر، نصح لهم بالعدول عن ذلك، والاكتفاء بممارسة دعوتهم الإسلامية، بعيداً عن الحزبية والمعارك السياسية[٩]. وقد قبل الإخوان ذلك، بعد خلافات ومداولات داخلية. يتضح من ذلك، أنه، حتى هذا الوقت، كانت الأمور آخذة شكلها الطبيعى، والمعقول، ولم تصل إلى نقطة القطيعة والانفجار، بعد، ولكن فى نفس الوقت، كان اتجاه الريح؛ ينذر بالترقب والقلق. بعد ذلك، تم الاتفاق على أن تطلب وزارة الداخلية منهم، تفسيراً عما إذا كانوا سيعملون على تحقيق أهدافهم عن طريق الحكم والانتخابات، على أن يكون رد الجماعة بالنفى، حتى لا ينطبق عليهم قانون الأحزاب[١٠]. وقد اعتقدت الثورة بأنها نجحت بذلك فى إبعاد الإخوان عن السلطة وتوجيه نشاطهم إلى الوجهة الدينية البحتة، ولكن هذا الظن لم يلبث أن خاب سريعاً، وعلى نحو أوجب الصدام. وجاءت نقطة التحول، أو ساعة الحقيقة المؤسفة سريعاً فحسب رواية بيان مجلس قيادة الثورة، وفى صبيحة يوم صدور قرار الحل. حضر إلى مكتب جمال عبد الناصر كل من صلاح شادى، ومنير الدلة، ودار بينهما وبين عبد الناصر حوار مثير، وقد بدأه الاثنان بقولهما: "الآن، وبعد حل الأحزاب، لم يبق من مؤيد للثورة، إلا هيئة الإخوان، ولهذا

يجب أن يكونوا فى وضع يمكنهم من أن يردوا على كل أسباب التساؤل". وقد سألهما عبد الناصر عما هو الوضع المطلوب، فأجابا بأنهما يقصدان الاشتراك فى الوزارة. فرد عليهما عبد الناصر، قائلاً: "إننا لسنا فى محنة، وإذا كنتم تعتقدون أن هذا الظرف هو ظرف المطالب وفرض الشروط، فأنتم مخطئون". فاقترحا عليه حلاً آخر، يشركهم فى الحكم من وراء ستار، ويقضى بأن تتكون لجنة من هيئة الإخوان، تعرض عليها القوانين قبل صدورها للموافقة عليها.. واعتبرا هذا الحل "هو سبيلنا إلى تأييدكم، إن أردتم التأييد".

ولكن عبد الناصر أجابهما، بأنه قد سبق أن قال للمرشد: "إننا لن نقبل الوصاية"! وأنه يكررها اليوم، مرة أخرى، فى عزم وإصرار[11]. يتضح مما ورد فى بيان مجلس قيادة الثورة، أن الأمور سارت فى طريق مسدود، وأن الآمال التى عقدتها قيادات الجماعة على الثورة، من أجل إدارة دفة السفينة، بالشكل الذى يحقق أغراض ومراد الجماعة، قد خابت. وأن هناك إرادة قوية من عبد الناصر ورفاقه، فى الاستئثار بالسلطة، دون أى شريك. وهذا يفسر ردود الفعل من قيادات وكوادر الإخوان فى الفترة المشحونة السابقة على قرار حل الجماعة، والتى أشار إليها، أيضاً، بيان مجلس قيادة الثورة، حيث تعددت تصريحات المرشد، الناقدة للثورة وحكومتها فى الصحافة الداخلية والخارجية وصدرت تعليمات شفوية إلى هيئات الإخوان (حسب ادعاءات بيان المجلس)، أن يظهروا بمظهر الخصم والتحدى فى المناسبات التى يعقدها رجال الثورة. وكذلك تم الدفع بأنشطتهم داخل الجيش والبوليس، ومحاولة التغلغل فى نقابات العمال والسيطرة عليها يضاف إلى ذلك محاولة استعراض قوتهم داخل الجامعة، يوم ١٢ يناير/ كانون الثانى ١٩٥٤م ، بمناسبة الاحتفالات بذكرى شهداء القناة، فحضروا ومعهم الزعيم الإيرانى نواب صفوى، ووقعت مصادمات خطيرة بينهم وبين شباب " هيئة التحرير ". وعند هذا الحد قررت الثورة، حسب تعبيرها "ألا تكرر فى مصر مأساة رجعية باسم الدين"، فأصدرت، فى يوم ١٤ يناير/ كانون الثانى ١٩٥٤م ، قرارها بحل جماعة الإخوان المسلمين[12]. وتم اعتقال عدد كبير منهم، على رأسه المرشد العام، وزعماء الإخوان فى القاهرة والأقاليم. وهكذا فإن قرار حل الجماعة مع قرار حل الأحزاب، كان يعنى أن السلطة الناصرية، قد شطبت على كل القوى والفعاليات السياسية من على الخريطة المصرية، بما فى ذلك آخر المؤيدين لها، وهم الإخوان. وبات المسرح السياسى خاوياً، إلا من لاعبٍ واحدٍ يقوم بكل الأدوار، وبذلك تكون الثورة ألَّبت عليها الجميع، الوفد، الأحزاب الصغيرة، الشيوعيين، والإخوان.

٢- هل من مبررات ومشروعية لما حدث :

فى هذا المقام، لابد من طرح تساؤل مؤداه، هل ما حدث للإخوان فى السجون والمعتقلات الناصرية، بكل ما فيه وما يعرفه الجميع، هو أمر مشروع ومبرر، ويتسم بالحكمة والصواب من الناحية السياسية والوطنية، إن لم نقل من الناحية الأخلاقية والإنسانية؟

فى الحقيقة، مع تسليمنا بحجم ومكانة عبدالناصر، والدور الثورى والقومى، الذى اضطلعت به التجربة الناصرية، فإنه من الصعب الاقتناع أو القبول، عقلاً ومنطقاً، بما تم من ممارسات يندى لها الجبين. فكل المبررات التى وردت فى بيان مجلس قيادة الثورة والسابق الإشارة إليها، هى نوع من الاحتجاجات السلمية، والمناورات، أو المساومات السياسية، والتى تحدث بين أى قوى سياسية، وفى أى دولة فى العالم. وحتى حادثة المنشية المتعلقة بمحاولة اغتيال عبد الناصر، والتى شكك فيها الكثيرون، وبفرض صحتها، تجاوزاً، لم تكن تستدعى هذا الكم الهائل من التعذيب والقهر. فقد تعرضت دول كثيرة لاغتيال زعامات سياسية، وتم تطبيق القانون العادى، دون تجاوزات. وأقرب مثال لذلك اغتيال إسحاق رابين، رئيس وزراء إسرائيل السابق، وأحد أكبر القادة التاريخيين لديها، ومع ذلك تم تطبيق القانون على مرتكب الجريمة، ولم نسمع أنه تم فتح السجون والمعتقلات لعدد ١٧ ألف مواطن، فى يوم واحد، كما حدث من عبد الناصر، ومازال قاتل رابين يعتبر بطلاً قومياً، لدى عدد كبير من الإسرائيليين، حتى الآن. وكان يمكن لعبد الناصر، بعد فترة التوتر والاحتقان، أن يحتوى الأمر، ويخفف من الممارسات ضد هؤلاء، خصوصاً أنه صاحب السلطة، بينما الطرف الآخر هو الضعيف الأعزل، لقد استطاعت دولة الكيان الصهيونى أن تضم بين جنباتها فريق العلمانيين وفريق المتدينين، ويقوم كل من الفريقين بدوره كاملاً فى الممارسة والحياة السياسية، فلماذا يتفوق علينا أعداؤنا دائماً؟!

ثالثاً : ملاحظات ختامية (الدروس المستفادة)

بعد إلقاء الضوء على التجربة الناصرية، وتقاطعها مع حركة الإخوان المسلمين، يمكن رصد الحقائق والملاحظات التالية:-

١- أكبر فشل حققته الأمة الإسلامية، على مدار تاريخها كله، هو فشلها فى إدارة خلافاتها السياسية، بشكل يحفظ أهدافها العليا ومصالحها الحيوية. وهو ما نجح فيه الغرب بامتياز، بينما فشلنا نحن فيه. وكثيراً ما كان رفع السلاح، وإستخدام العنف هو الأسلوب

المفضل لحل الخلافات ومواجهة المشكلات بكل ما يترتب على ذلك، من إهدار للطاقات والدماء، وتكريس للأحقاد، والفتن، والانقسامات.

٢- الاستبداد السياسى هو العامل الأول فى ضعف وتخلف العرب والمسلمين، وهو بمثابة مرض تاريخى وسياسى مزمن، وموروث ثقافى واجتماعى ردىء. سلب إرادة الأمة، وأطاح بكل آمال وطموحات الشعوب والزعامات التاريخية، ووصل بقيادة جماهيرية وقومية فى حجم وقامة عبد الناصر، إلى مصير فاشلٍ ومؤلم، بعد وهج التحدى والنجاح. وهذا المرض السياسى أو العلة التاريخية، هى الفاصل الجوهرى بين قوة وتقدم الغرب، وخيبة وتخلف الآخرين من أمثالنا.

٣- تسيطر على العقل الغربى فى تعاملاته وعلاقاته بالشعوب والمجتمعات الأخرى، ما يمكن تسميته بالنزعة المركزية الغربية (Eure-Centrism) والتى تعنى أن هذا العقل ينظر لنفسه على أنه مركز الكون وسيده، وبالتالى فله الحق والأهلية والجدارة فى تصريف وإدارة شؤون هذا العالم. وأن كل ما يصدر عنه هو حقٌ وصواب، وما عداه هو الخطأ والتخلف، ومن هنا فله الحق فى الوصاية على الآخرين، فى مقابل التبعية من هؤلاء. وقد ساعد على نمو هذه النزعة ما حققته الحضارة الغربية من إنجازات، وتقدم علمى وصناعى، ومادى، لا يمكن إنكاره أو المجادلة فيه. وبناءً على ذلك، اتجهت سياسات الغرب، منذ زمنٍ طويل، على تقنين الأوضاع، وخدمة مصالحه الصماء العارية، بدون أى حساب، أو اعتبارٍ لحقوق ومصالح الشعوب الأخرى. وقد انعكس ذلك على كل التفاعلات والأحداث، فى كل المراحل التاريخية بما فيها المرحلة الناصرية، بطبيعة الحال. ويلاحظ فى هذا الصدد، أن المرحلة الناصرية، فى مجملها ومضمونها، هى صرخة احتجاج ضد الهيمنة والنزعة المركزية الغربية، ومشروع ثورى ضد الوصاية والتبعية للغرب، ومحاولة شق طريق مستقل، بعد إرغام الاستعمار على أن يحمل عصاه ويرحل. والعمل على استقطاب الجماهير، وتكتيل القوى الشعبية من أجل بناء قوة وإرادة ذاتية مستقلة، وفى نفس الوقت كان المشروع الإسلامى، فى مجمله ومضمونه العميق، محاولة كبرى للتغيير الاجتماعى والسياسى، وسعى جاد ودؤوب من أجل إستعادة هوية الأمة، وتاريخها، ومكانتها المفقودة، ونزع رداء التبعية والوصاية الغربية، وإعادة بناء وهيكلة أمة ضاعت، وتمزقت، وتفرقت بها السبل. وللأسف حاول كل مشروع أن يفترس الآخر. وكان الرابح هو الغرب والصهيونية، والخاسر هو الشعوب والمجتمعات العربية، ترى لماذا نعيش فى الغيبوبة، ولا نستفيد، على الأقل، من تجاربنا وتاريخنا؟! لماذا الوعى والإرادة الجمعية مغيبة؟!

ألا يوجد صمام أمان لدينا، يكبح نزواتنا وغرائزنا، ويمنعنا من السعى إلى الفتن والانتحار الجماعى، وتقديم الخدمات المجانية للأعداء. لم يخطئ الشاعر العربى حين قال فينا:

يا أمة الجهل فيها كالْعَلَم . ° . يا أمة ضحكتْ من جهلها الأمم

٤- استكمالاً للبند السابق، قد يختلف البعض معنا، من حيث وجود مشروع ثورى بالتجربة الناصرية، ومشروع إسلامى لحركة الإخوان، وكلاهما رغم اختلاف منطلقاتهما يتشابهان فى بعض الأهداف، أهمها ضرورة التخلص من التبعية والتخلف ووصاية واستعباد الغرب. وذلك بالدفع بالمشروع الخاص بالأستاذ سيد قطب والطرح الفكرى له، وأن هذا يمثل اتجاهاً تصادمياً ليس مع الغرب فحسب، ولكن مع المجتمعات العربية والاسلامية وأنظمة الحكم فيها، على أساس عدم تطبيقها لشرع الله، وجاهليتها التى تمثل جزءاً من جاهلية العصر الحديث. والحقيقة أن كثيراً من علماء ومفكرى الإسلام قد اختلفوا مع الطرح الفكرى للأستاذ سيد قطب، وذكروا أن هناك فرقاً بين جاهلية المعصية وجاهلية الكفر. والأهم من ذلك، أن كتابات قطب جاءت فى ظروفٍ غير طبيعية، وتحت ضغوطٍ هائلة، وبالتالى فالصدامية والتجاوزية جاءت أولاً من السلطة، ومن المشروع الآخر (الثورى الناصرى)، وهو ما تم انتقاده وإيضاح آثاره وعواقبه فى ثنايا هذا البحث. ولذلك كان طبيعياً، أن تكون ردود الفعل من جانب سيد قطب حادة وأن يكون الطرح الفكرى له ثائراً وغاضباً. فماذا نطلب من رجلٍ بقامةٍ وحجمٍ وفكرِ سيد قطب فى ليلة إعدامه؟ وماذا عساه أن يكتب وهو تحت المقصلة؟ وكيف يكون طرحه الفكرى وهو أمام سلطانٍ جائر؟ تلك هى الخلفيات التى يجب ألا ننساها. وبذلك يمكننا القول، أن الطرح الفكرى لقطب، هو جزء أو رافد للمشروع الإسلامى لحركة الإخوان، لا يخرج عن الإطار العام لهذا المشروع، ولكن يبقى له خصوصيته، ومراعاة ظرفيته الزمانية والمكانية التى نبع منها.

٥- يقول المفكر المسلم والزعيم البوسنى الراحل، على عزت بيجوفيتش فى كتابة "الإسلام بين الشرق والغرب" : "المجتمعات الإسلامية تعانى من أمية لعامة الناس، ونخبة تعلمت خطأ"[١٣]. والحقيقة، أن هذا التشخيص الموجز والدقيق لواقع مجتمعاتنا، يعطى مؤشراً على مدى إخفاق الدول والمجتمعات العربية والإسلامية فى التعامل مع قضاياها، ومواجهة تحدياتها المصيرية. وكثيراً ما يكون حجم القضايا والتحديات والمشكلات أكبر من حجم ومستوى ثقافة تلك النخبة وبالطبع أعلى من مستوى أمية الجماهير. وأبسط دليل على ذلك هو زرع إسرائيل، ونجاح المشروع الصهيونى، فلولا أمية الجماهير، وضعف النخبة، فى كل

المجتمعات العربية، ما قامت إسرائيل، وما نجحت الصهيونية كل هذا النجاح. وفيما يخص التجربة الناصرية، فلم يكن حول عبد الناصر، نخبة أو طبقة سياسية، بالمعنى المعروف، وإنما كان بجواره عدد من الأفراد، وهم مجرد أتباع، حيث تم اختزال إرادة الكل فى واحد. وقد قام عبد الناصر بالقضاء على الطبقة أو النخبة السياسية، التى كانت سائدة قبل الثورة، وضرب كل قواعدها الاقتصادية والسياسية، أما الطبقة الوسطى، التى كان ينتمى إليها عبد الناصر، والتى ازدهرت فى عهده، وحصلت على كثير من حقوقها، فقد كانت طبقة اجتماعية ولم تكن طبقة سياسية، يضاف إلى ذلك، أنها كانت فى أغلبها طبقة موظفين، تعيش فى ظل الدولة. ولم تكن هناك مدارس يتربى ويتخرج منها السياسيون، بعد حل الأحزاب، وتلك كانت نقطة ضعف أساسية فى التجربة الناصرية، أوتوقراطية الحكم وعدم وجود طبقة سياسية.

٦- التوافق العام هو أحد الشروط والمقومات الأساسية لنجاح أى تجربة سياسية فى أى مكان، وفى أى مجتمع. ومنذ ما يقرب من مائتى عام، وثمة خطان أو اتجاهان متوازيان فى ثقافتنا الوطنية والقومية، وهما خطان لا يلتقيان، أبداً، وكثيراً ما لا يوجد حوار أو توافق بينهما. الاتجاه الأول، هو ما يمكن تسميته الاتجاه المحافظ، الذى يتمسك بالهوية والثوابت والاتجاه الثانى هو ما يمكن تسميته باتجاه التحديث والبعض يسميه اتجاه التنوير، والذى يرى ضرورة الأخذ بأسباب ومعطيات الحضارة الغربية، والسير فى ركابها، لتحديث مجتمعاتنا. وهكذا نشأ الصراع بين القديم والجديد. واحتوى قاموسنا الثقافى والاجتماعى على مفردات من قبيل "الوافد والموروث"، "التراث والمعاصرة"، "الأصيل والدخيل"، "المحافظ والمتحرر" ... إلخ وقد أدى هذان الخطان فى ثقافتنا إلى ضعف أو انعدام التوافق العام، وبالتالى فشل كثير من تجاربنا السياسية، وينسحب هذا الحكم أو التقييم العام، بطبيعة الحال، على التجربة الناصرية.

٧- أى حركة تغيير كبرى فى التاريخ، أو أى ثورة فى أى مجتمع، لابد أن يسبقها ثورة ثقافية، تضع مرتكزات المبادئ والقيم، وتنادى برفع الظلم والطغيان، وعلاج العلل والأمراض الاجتماعية، ووجود الثورة الثقافية السابقة على حركة التغيير السياسية، شرط لنجاح واستمرار هذه الحركة. وللتدليل على ذلك، نجد أن الثورة الفرنسية بمبادئها المعروفة: الحرية، الإخاء، المساواة، العدل، ما زالت تعيش هذه المبادئ حتى اليوم ومنذ قيام هذه الثورة. وأثرت فى كل الدول والشعوب والمجتمعات حولها، ولم يكن هذا التأثير وقتياً أو عارضاً، ويرجع السبب فى ذلك، أنه سبق هذه الثورة حركة ثقافية كبيرة، قادها الفلاسفة الفرنسيون من

أمثال فولتير، جان جاك روسو، ومونتسكيو، والذين تحدثوا وكتبوا وناضلوا طويلاً ضد الظلم والطغيان وغياب العدالة. وفى المقابل كانت هناك حركة محمد على فى مصر، ولكنها رغم إيجابياتها وإنجازاتها، لم تستمر طويلاً، وماتت بموت صاحبها، لأنها لم تستند إلى حركة أو ثورة ثقافية عميقة، وكان هناك مجرد قشور ثقافية. وإذا سحبنا هذا الكلام، وعرضناه أمام أى عقل ناقد أو واعٍ، بعد تجاوز الحساسيات الأيديولوجية والفكرية فهل يحق لنا القول، إن تجربة عبد الناصر ماتت بموت صاحبها، بينما دعوة حسن البنا لم تمت بموت صاحبها؟ أم أن هناك تحفظ على هذا الكلام. يمكن القول، إن دعوة حسن البنا لم تمت بموت صاحبها، وهنا المسألة لا تحتاج إلى إثبات، وغير قابلة للإنكار، ويرجع ذلك إلى قوة البناء الثقافى والتربوى لدى أفراد الجماعة، والذى استغرق سنوات طويلة من عمر حسن البنا، وتم نقله إلى الأجيال التالية. أما التجربة الناصرية، فهى مسألة فيها نظر وخلاف، من أكثر من ناحية، من ناحية الثقافة، والثورة الثقافية السابقة على التغيير السياسى، يمكن القول، إنه لم يسبق حركة يوليو ثورة ثقافية، بمعنى ثورة، وإن كانت هناك مدارس فكرية، وجماعات أيديولوجية، استقى منها "الضباط الأحرار" أفكارهم، وتوجهاتهم، والدليل على ذلك، أيضاً، أن هذه الحركة لم تأت عن طريق ثورة شعبية غيرتها وأثرت فيها الثورة الثقافية، فقامت بالتغيير، ولكنها حركة أفراد من الجيش وصلوا إلى السلطة والحكم، فتجاوبت معهم الجماهير. ويمكن القول، أيضاً، إن الجماهير لم تتمسك بمبادئ وتوجهات عبد الناصر، بعد موته، وكل ما فعلته أنها خرجت وودعته فى جنازة مهيبة، أذهلت العالم، وانتهى الأمر بعد ذلك. ولم تدافع أو تقاتل من أجل هذه المبادئ، لأن هذا الأمر يحتاج إلى ثقافة ومرتكزات ثقافية عميقة لدى الشعب والجماهير، وهو ما لم يحدث. وحتى مفهوم ثورة يوليو يختلف حوله الكثيرون، فهناك من سماها "انقلاباً"، وهناك من سماها "حركة الجيش"، وآخرون سموها "ثورة"، وحتى أصحابها أنفسهم ظلوا، فى الفترة الأولى بعد ٢٣ يوليو، يسمونها "حركة الجيش". وقد يرد البعض بأن عبد الناصر مازال يملك رصيداً كبيراً واحتراماً لدى الشعوب العربية، حتى الآن، وربما أكثر من مصر. ونحن لا ننكر هذا، ونوافق عليه، ولكن إذا كانت الناصرية ذبلت فى مصر وفى عقر دارها، فهل يمكن أن تدوم فى ديار أخرى. نخلص عن هذا إلى أنه فيما يخص الناحية الثقافية والثورة الثقافية كأرضية وأساس للتغيير السياسى، بالنسبة للإخوان، لا توجد ثورة ثقافية شاملة، وإنما يوجد بناء ثقافى لأفراد وكوادر الجماعة، وأمامهم طريق وزمن طويل حتى يتحول البناء الثقافى إلى ثورة وحركة تغيير للشعب ككل. أما التجربة الناصرية فمن الصعب القول إنها استندت إلى ثورة ثقافية.

٨- جاء الصدام بين الناصرية والإخوان، فى سياق تاريخى معين. هذا السياق سمح بقيام نموذج للدولة الوطنية المدنية العلمانية، على أنقاض دولة الخلافة الأممية الدينية، نتيجة مؤثرات سياسية وثقافية قوية، ناتجة عن الاحتكاك الطويل مع الحضارة الغربية. وهكذا وجد عبد الناصر ورفاقه، أنفسهم، بعد حركتهم بمثابة الوارث أو المالك لهذه الدولة الوطنية، فى حين أن الطرف الإسلامى يطالبه بنموذج آخر مغاير، سواء بمنطق المشاركة فى السلطة، أو الوصاية السياسية. وهو ما فجر الصدام والمواجهة ، وأفرز كل التداعيات والآثار السلبية لهذا الصدام. أى أن الصراع، رغم كونه صراعاً سياسياً، فإنه يحمل أبعادا ومضامين ثقافية وأيديولوجية عميقة، بين الفكرة الإسلامية من جهة والفكرة العلمانية من جهة أخرى. وهى الفكرة ذات المفهوم الكنسى الغربى للدين، والتى ترى أن الدين مجرد علاقة بين العبد وربه، ولا شأن له بأمور الدنيا أو الحياة أو الدولة. وبعبارة أخرى، فالعملية برُمتها، هى صراع بين عقلية الوصل الإسلامية، التى تصل بين الدين والدنيا وعقلية الفصل العلمانية، التى تفصل بين الدين والدولة، والتى تحاكى العقل الغربى، والذى يستند إلى تجربته الحضارية والتاريخية فى هذا الشأن، والتى تختلف قطعاً عن التجربة والبيئة والسياق والنسق الحضارى والتاريخى لدينا. وهو الأمر الذى يمثل أكبر إشكالية للمجتمعات العربية والإسلامية، أمس واليوم وغداً: وهى المسئولة عن الانقسام الثقافى والسياسى الذى يعانى منه الجميع. وجعلت مجتمعاتنا مصابة بنوع من انفصام الشخصية على المستوى الجمعى والمجتمعى. والبعض يقول عنها (شيزوفرينيا) اجتماعية وسياسية. ترى إلى متى يدوم المرض، ومتى يأتى العلاج وإلى أين نحن سائرون.

هوامش الفصل الأول

١- انظر: د/ يونـان لبـيب رزق، **شـؤون وشجـون تاريخيـة**، القاهـرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة كتاب الأسرة، ٢٠٠٥، صـ٣٢.

٢- طارق حبيب، **ملفـات ثورة يوليـو _ شهـادات ١٢٢ من صناعها ومعاصريها**، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر،١٩٩٧م، طبعة أولى، صـ١٧ وما بعدها.

٣- ريتشارد ميتشل، **الإخوان المسلمون**، ترجمة عبد السلام رضوان، القاهرة، مكتبة مدبولى، طبعة أولى، صـ٤٩.

٤- رزق، **مصدر سبق ذكره**، صـ٣٧.

٥- **الأهرام** (القاهرة)، فى ١٩٥٣/١/٢٠م.

٦- جورج فوشيه، **جمال عبـد الناصر فى طريق الوحدة والبناء**، تعريب نجدة هاجر وسعيد العز، بيروت، منشورات المكتب التجارى، ١٩٦١م، صـ١٤٠

٧- **المصرى** (القاهرة)، فى ١٩٥٤/٣/٧م، **والأهرام** (القاهرة)، فى ١٩٥٤/٣/٨.

٨- د/عبد العظيم رمضان، **الصراع الاجتماعى والسياسى فى مصر _ منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢م إلى نهاية أزمة مارس ١٩٥٤م**، القاهرة، مكتبة مدبولى، ١٩٧٥م، طبعة أولى صـ٢٠.

٩- **المصدر نفسه** ، صـ٢٣.

١٠- **المصدر نفسه**، صـ٢٤.

١١- بيان مجلس قيادة الثورة بحل جماعة الإخوان المسلمين. **الأهرام** فى ١٩٥٤/١/١٥م.

١٢- **المصدر نفسه**.

١٣- لمزيد من التفاصيل، انظر: على عزت بيجوفيتش، **الإسـلام بين الشـرق والغـرب**، بيـروت، مـؤسسـة النور، ١٩٩٣م، صفحات متفرقة.

البـــاب الثالث

الفصل الثانى

عبد الناصر والحركة الشيوعية المصرية

عبد القادر ياسين

عبد الناصر والحركة الشيوعية المصرية

لا يزال الالتباس يلف علاقة الزعيم الراحل، جمال عبد الناصر، بالحركة الشيوعية المصرية، رغم مرور نحو أربعة عقود على غياب أحد طرفيّ العلاقة (عبد الناصر). وقد تضاربت الآراء بصدد تلك العلاقة، فبينما أكد البعض علاقة عبد الناصر العضوية بمنظمة "حدتو" الشيوعية المصرية، نجد آخرين يؤكدون العكس، حتى كادت الطاسة أن تضيع. ولا أعتقد أن هذه الدراسة ستضع حداً نهائياً لذاك التضارب، وإن كنت أتمنى أن تحول دون ضياع الطاسة.

عشية حركة الجيش

ما أن هلّ العام ١٩٥٠، حتى انفرجت الأمور فى مصر، بعد أن اكتسح حزب الوفد الانتخابات البرلمانية، أواخر١٩٤٩، وكلفه الملك فاروق بتشكيل الحكومة، وكان أول ما فعلته حكومة الوفد، إلغاء الأحكام العرفية، فأفرج عن المعتقلين السياسيين، وهم من الشيوعيين. فيما تعززت إرادة ضباط الجيش المصرى الغاضبين على النظام الملكى، الذى تسبب بقيادته، فى هزيمة الجيش فى حرب فلسطين الأولى (١٩٤٨). وكما دبت الحياة فى الحركة الشيوعية المصرية، فإن جمال عبد الناصر التقط لفظ حكومة السعديين المستبدة أنفاسها، صيف ١٩٤٩، وعمد إلى تشكيل "الضباط الأحرار"، أواخر العام نفسه، حين التقى أعضاء الخلية الأولى للضباط الأحرار، فى أول اجتماع لهم، وكان هناك ضابط شيوعى بين الضباط الخمسة المجتمعين، هو خالد محيى الدين*.

المنظمات الشيوعية

أما الحركة الشيوعية المصرية، فتمثلت - مطلع الخمسينيات- فى ستة تنظيمات، أهمها "حدتو"، التى كانت تشكلت، صيف١٩٤٧، نتيجة اندماج "الطليعة المتحدة" مع "الحركة المصرية للتحرر الوطنى"(ح.م.)، والأولى جاءت نتيجة اندماج ثلاث منظمات شيوعية، قبل أيام، هى

* فضلاً عن عبد الناصر نفسه، وعبد المنعم عبد الرؤوف (إخوان)، وكمال الدين حسين، وحسن إبراهيم.

"إيسكرا"، وقسم من "حركة تحرير الشعب" (ح.ت. ش.)، وقسم آخر من "القلعة". ولأن وحدة "حدتو" لم تتم على أسس سليمة، واتسمت بالتسرع، فإن التناقضات سرعان ما انفجرت داخلها، واستفحلت، باطراد، مع دخول الجيش المصرى الحرب فى فلسطين، والهزيمة التى حاقت به. وتجلت أزمة "حدتو" فى الانشقاقات المتوالية التى خرجت منها، حتى بلغت اثنى عشر انشقاقاً، فى أقل من سنة ونصف، بدءاً من فبراير/ شباط ١٩٤٨[١].

بعد نحو ٢٨ حالة انشطار، واستنكاف، وخروج، وارتداد عن "حدتو" فى المعتقل وخارجه[٢]، خرجت منه، مطلع ١٩٥٠، خمس قيادات من "حدتو"، هم: سيد سليمان رفاعى/ محمد شطا/ كمال عبد الحليم/ مبارك عبده فضل/ فؤاد حبشى. وبعد ضم "نحو حزب شيوعى مصرى" (نحشم) إلى "حدتو"، انضم إلى المفرج عنهم من قيادة (كبار نحشم) كلٌ من زكى مراد، وأحمد الرفاعى. وتصدت المجموعة لإعادة الروح إلى "حدتو"[٣].

ربما كان التنظيم الشيوعى التالى لحدتو فى الحضور هو "طليعة العمال"، الذى تأسس، عبر مؤتمره، فى سبتمبر/ أيلول ١٩٤٦، باسم "الطليعة الشعبية للتحرر"، التى اعتمدت السرية التامة، ثم غيَّر التنظيم اسمه، فى عام ١٩٤٩، إلى "الديمقراطية الشعبية"، حين تمت الوحدة بين "الطليعة" والقسم الذى لم ينضم إلى "إيسكرا" من (ح.ت.ش.)، وفى بداية الخمسينيات، استقرت قيادة المنظمة على إظهار اسم "طليعة العمال"، وفى صيف ١٩٥٧ عقدت المنظمة مؤتمرها، واختارت اسم "حزب العمال والفلاحين الشيوعى المصرى" (ع. ف.)[٤].

ربما فى المرتبة الثالثة، من حيث الحجم والحضور، جاءت منظمة "الحزب الشيوعى المصرى"، التى تأسست مطلع ١٩٥٠، بالتقاء ستة روافد، من انشقاقات، أواخر أربعينيات القرن العشرين (التكتل الثورى/ العمالية الثورية/ العصبة الماركسية/ طليعة الإسكندرية/ من بقى من "حدتو"/ "نحو حزب شيوعى" نحش). وتميَّز نشاط الحزب برد الاعتبار للنظرية الماركسية- اللينينية، وتسخيرها فى قراءة الواقع، والاهتمام بتثقيف أعضاء الحزب، والانتظام فى إصدار جريدة الحزب السرية "راية الشعب"، مع الحرص الشديد على أن يظل التنظيم محكماً. لكن هذا كله لم يمنع خط "الشيوعى المصرى" وأداءه من الاتسام بشىء من التشدد، خاصة حين استبعد الحزب البرجوازية الوطنية المصرية من قوى الثورة[٥].

من جهة أخرى خرج بعض الغاضبين من أعضاء "حدتو" من المعتقل (١٩٥٠)، ليؤسسوا "النجم الأحمر الشيوعى"، الذى ضم مابين ٤٠- ٥٠ عضواً، ٦٠ فى المئة منهم عمال. وبعد نحو عام اعتقل الأمين العام للنجم، عدلى جرجس، وغداة حريق القاهرة (١٩٥٢/١/٢٦)، طالت الاعتقالات النسبة الأكبر من أعضاء «النجم»[٦].

غاضبون آخرون _ على رأسهم فخرى لبيب- خرجوا ليتوجهوا إلى "العصبة الماركسية"، ولكنهم سرعان ما وجدوا أنفسهم خارج "العصبة"، فتجمعوا، وأسسوا "طليعة الشيوعيين المصريين"(٧).

أما أول انقسام فى الحركة الشيوعية المصرية، فكان سنة ١٩٤٧، وحمل اسم "نواة الحزب الشيوعى المصرى"، بذريعة مواجهة تفكك "الحركة المصرية للتحرر الوطنى"(ح.م.). وقد استبعدت "النواة" الأجانب من قيادتها، وعملت على إيكال مهام لهم بعيداً عن الجماهير، بسبب عوائق اللغة، والتكوين الطبقى، والتقاليد. ودعت "النواة" إلى القضاء على النظام الرأسمالى الملكى، ودحر الاستعمار العالمى- سند النظام القائم فى مصر- بالثورة المسلحة، وإقامة الجمهورية الديمقراطية الشعبية (٨).

علاقة استخدام

التقط المخبرون، عشية "حركة الجيش"، "شخصاً طويل القامة، معقوف الأنف، يلبس البنطلون والقميص، ويتصل ببعض الشيوعيين، ومنهم سيد سليمان رفاعى (الرجل الأول فى "حدتو")، وآخرين". وتوصلت المباحث إلى أن الاسم السرى لهذا الشخص هو "موريس". وبعد قيام "حركة الجيش"، واستتباب الأمر لها، إلى حد بعيد، حمل مسئول مكتب مكافحة الشيوعية، الصاغ (الرائد) حسن المصيلحى، تقريره حول قضية شيوعية، تم ضبطها، يوم ١٩٥٣/٢/٢٨، وتوجه، يوم ١٩٥٣/٣/٢، إلى الثكنات العسكرية بميدان التحرير. وكانت صدمة المصيلحى كبيرة، حين اكتشف بأن موريس ليس إلا عبد الناصر، بشحمه ولحمه. وعرض المسئول الأمنى القضية التى جاء من أجلها، ومعها قضية موريس، هنا سأل أحد أعضاء مجلس قيادة الثورة المصيلحى: "هل قمت بضبطه؟!". نفى المصيلحى، وحمد الله!(٩).

فما حقيقة عضوية عبد الناصر فى "حدتو"، بالاسم السرى "موريس"؟!

لم يقل المصيلحى إلا الحقيقة، هذه المرة. لكن تلك لم تكن إلا نصف الحقيقة. ولنبدأ حكاية علاقة عبد الناصر بحدتو من أولها.

على مدى الأشهر الثلاثين التى سبقت "حركة الجيش"، حرص عبد الناصر على إقامة صلة قوية بالشيوعيين، شأنه مع بقية القوى السياسية المؤثرة فى مصر، آنذاك، كالوفد، والإخوان. لدرجة جعلت بعض قادة "حدتو" يرشحون عبد الناصر وعبد الحكيم عامر لعضوية قسم الجيش فى "حدتو".

لقد كان عبد الناصر شديد الإعجاب بالشيوعيين، بفكرهم، وقدراتهم السياسية، ومهاراتهم التنظيمية، وصلابتهم، وإن أخفى عبد الناصر _ على مدى الأشهر السابقة على "حركة الجيش"- عداءه للحزبية، أياً كانت، أغلب الظن لأن الحزب- أى حزب- سيعطل لعبد الناصر مشروعه السياسى، حتى لو كان الحزب المعنى متطابقاً مع مشروع عبد الناصر، فما بالك لو أن الحزب اعترض طريق مشروع عبد الناصر؟!

لذا نجد عبد الناصر يقيم علاقة حميمة، متميزة، ومبكرة، بخالد محيى الدين، وهو يعلم انتماءه لحدتو، ومن قبلها لإيسكرا، حتى أن عبد الناصر سمى ابنه البِكر خالدا. وفى المرتين التى التقى فيهما عبد الناصر بالمسئول السياسى لحدتو، سيد سليمان رفاعى (بدر)، بُهِرَ عبد الناصر به، أيما انبهار، وإن استهجن، لاحقاً، تولى ميكانيكى أمر قيادة الحزب(١٠).

المقابلة الأولى كانت مصادفةً، فى منزل مسئول الجيش فى "حدتو"، المستشار أحمد فؤاد(١١)، وفى المرة الثانية التقى عبد الناصر بدرا، بطريق الصدفة، أيضاً، فى منزل المسئول الشيوعى نفسه، وكان ذلك عقب حريق القاهرة، مباشرةً، وإقالة حكومة الوفد، وإعلان الأحكام العرفية وما رافقها من حملة اعتقالات واسعة لقيادات وكوادر من "الوطنى الجديد"، ومصر الفتاة"، والمنظمات الشيوعية. وقد استشار عبد الناصر بدرا فيما إذا كانت الأوضاع مواتية لتنفيذ "حركة الجيش"، حينذاك، رد بدر بالسلب، مستنداً فى ذلك إلى حالة الجزر الثورى التى كانت تأخذ بخناق مصر، آنذاك(١٢).

بيد أن إعجاب عبد الناصر بالشيوعيين، لم يمنعه من محاولة التسلل إليهم، وزرع أعوان له وسطهم، للتلصص على أسرارهم(١٣).وحين ارتاب عبد الناصر فى احتمال ارتباط البكباشى (المقدم) يوسف صدِّيق بحدتو، قام عبد الناصر وعبد الحكيم عامر بحركة بوليسية، للتأكد من هذا الارتياب، فى الأسبوع السابق على "حركة الجيش"(١٤). وهى العلاقة التى لم يكتشفها عبد الناصر، إلا صدفةً، بعد قيام)الثورة) بأيامٍ قليلة. فانقلب على صِدِّيق، على النحو المعروف.

أخذت "حدتو" على عاتقها أمر طباعة منشورات "الضباط الأحرار"، منذ أوائل سنة ١٩٥٠، فضلاً عن توزيع تلك المنشورات على صناديق منازل ضباط الجيش. إلى ذلك كانت "حدتو" مَن صاغَ برنامج "الضباط الأحرار"، فى سبتمبر/ أيلول ١٩٥١(١٥).

معروف بأن عبد الناصر قد أبلغ أحمد حمروش بساعة الصفر لحركة الجيش، حتى يبلغها الأخير لقيادة "حدتو"، التى تهيأت للأمر[١٦]، وفى اليوم التالى للثورة، أصدرت "حدتو" منشورها السرى المؤيد للثورة، بعنوان "جيش عرابى وجه عرابى"[١٧]. لكن عبد الناصر أبلغ، أيضاً، الإخوان المسلمين بساعة الصفر، وطلب إلى المرشد العام، آنذاك، حسن الهضيبى، بأن يتولى رجال التنظيم الخاص فى الإخوان حراسة الكبارى، خشية تدخل القوات البريطانية المتواجدة فى قناة السويس، لصالح الملك، ولإحباط "حركة الجيش"[١٨].

كما لم يعد سراً أن قائد الجناح على صبرى قام بإبلاغ السفارة الأمريكية بتحرك القوات المسلحة المصرية، مساء ١٩٥٢/٧/٢٣. مما يؤكد بأنه لم يكن الاتصال الأول لقيادة الضباط الأحرار بالأمريكان، إذ لا يعقل أن يدق صبرى باب السفارة، ليخبرهم بشأن لا سابق معرفة لهم به.

الصدام المنطقى

معروف بأن البكباشى (المقدم) يوسف صدِّيق قد اقترف خطأً فى غاية الجودة، حين تحرك بقواته من الهايكستب، بضواحى القاهرة، إلى مقر قيادة الجيش بكوبرى القبة*، قبل ساعة الصفر بساعة كاملة، فأنقذ "حركة الجيش"، وتمكن من إلقاء القبض على كل قادة الجيش، المجتمعين فى المقر إياه، فأحبط محاولتهم اغتيال "حركة الجيش". وفى الوقت الذى أعطت "حدتو" صوتها لحركة الجيش، فإن "الحزب الشيوعى المصرى" اعتبرها فاشية، فيما لم تر فيها "طليعة العمال" إلا "انقلاباً عسكرياً". ولم تخرج المنظمات الثلاث المتبقية (النجم/ الطليعة/ النواة) عن تقييمىّ "المصرى"و "طليعة العمال".

يحلو للبعض أن يشجب موقف المنظمات الخمس المبكر من "حركة الجيش". ويتغافل هذا البعض عن أن "٢٣ يوليو" لم تبدأ حركة تقدمية، بل إنها مرت بثلاث مراحل، امتدت أولاها حتى منتصف عام ١٩٥٥، عندما فقدت قيادة "٢٣ يوليو" الأمل فى الولايات المتحدة، فى أمر تنمية مصر، وبعد أن تأكد عبد الناصر من العلاقة العضوية الحميمة بين الإدارة الأمريكية وإسرائيل، التى اتضح مدى خطرها على مصر، بمجرد أن رفضت الأولى مدَّ مصر بالأسلحة، لرد الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية المتوالية على قطاع غزة وسيناء، وآخرها العدوان الإسرائيلى على مدينة غزة، فى ١٩٥٥/٢/٢٨، والذى سقط فيه ٣٩ شهيداً مصرياً وسودانياً وفلسطينياً.

** مقر وزارة الدفاع، الآن، الملاصق لمسجد وضريح الزعيم الراحل جمال عبد الناصر.

فيما جاء عبد الناصر إلى الحكم، سنة ١٩٥٢، وهو يأمل فى تحديث مصر، بالاعتماد على الولايات المتحدة، لذا كان هذا الحضور الأمريكى الملحوظ فى "حركة الجيش"، والنظام الذى أتت به. فأولاً السفير الأمريكى فى مصر، جيفرسون كافرى، نصح الملك فاروق بضرورة الإذعان لمطالب "حركة الجيش"، وثانياً كان حضور كافرى- دوناً عن كل سفراء العالم فى القاهرة- مع اللواء محمد نجيب (رئيس مجلس قيادة الثورة)، وعلى ماهر باشا (رئيس الوزراء) فى وداع فاروق، مساء ١٩٥٢/٧/٢٦. وثالثاً ثمة التدخل الأمريكى فى لجم الإنجليز، ومنعهم من التصدى لحركة الجيش. ورابعاً كان حضور كافرى حفل عشاء لمجلس قيادة الثورة، فى منزل البكباشى (المقدم) عبد المنعم أمين. وخامسا جاء تعيين الأخير عضواً فى "مجلس قيادة الثورة"، يوم التحرك، لإثبات حسن نية حركة الجيش تجاه الأمريكان. وسادساً كان ذلك الموقع المتميز عند "حركة الجيش" لرجال الولايات المتحدة من بين المصريين (على ومصطفى أمين، ومحمد حسنين هيكل). وسابعاً إذعان "مجلس قيادة الثورة" لأمر كافرى، بالعدول عن تكليف القانونى المصرى الشهير، عبد الرازق السنهورى بتشكيل الوزارة، خلفاً لعلى ماهر (سبتمبر/ أيلول ١٩٥٢)، لمجرد أن السنهورى كان ضمن الموقعين على "نداء ستوكهولم للسلام". وثامناً ثمة العداء للشيوعية، الذى ارتفع منسوبه على يد "حركة الجيش"، الأمر الذى تجلى فى استثناء الشيوعيين من الإفراج عن المعتقلين السياسيين، فضلاً عن كتابة عبد الناصر، بنفسه، مقدمة كتاب "حقيقة الشيوعية"، الذى اجتر فيها ما يروجه الأمريكان عن الشيوعية من افتراءات. وتاسعاً فى العداء للعمال، الذى تجلى فى القانون الذى أصدره نظام يوليو، وأعطى صاحب العمل الحق فى فصل العامل، تعسفياً، دون إبداء الأسباب، كما تجلى ذاك العداء فى مماطلة سلطة يوليو انعقاد المؤتمر التأسيسى للاتحاد العام لنقابات العمال)سبتمبر/ أيلول ١٩٥٢)، تمهيداً لإلغائه، ناهيك عن إعدام خميس والبقرى*، مقابل الاكتفاء بحبس من اتهم

** نظم عمال «شركة مصر للغزل والنسيج»، بكفر الدوار (حوالى عشرة آلاف عامل)، مظاهرة مطلبية، ناشدت الثوار الجدد بتحقيق مطالبهم العادلة، يومى ١٢و١٩٥٢/٨/١٣، فاصطدم بها، قبل أن ينزل الجيش لقمعها، وقتل ثلاثة جنود، وثلاثة عمال، وجرح ثمانية وعشرون شخصاً. عمق البعض ما توهمته «حركة الجيش» من أنها المقصودة بهذه المظاهرة، فتصرف مجلس القيادة الثورة بتسرع انفعالى، وتطوع أمين لترؤس المجلس العسكرى الذي انعقد لمحاكمة العمال فى موقع الحدث. وافتقرت المحاكمة لأدنى مظاهر العدل، والحيدة، حتي أنها لم تتح للمتهمين فرصة الاستعانة بمحامين. وأصدر المجلس العسكرى أحكاماً جائرة، قضت بالإعدام على مصطفى خميس، ومحمد حسنى البقرى، وسجن بقية المتهمين، بينهم صبى فى الثامنة عشرة من عمره، ولم يكن الحكم بالإجماع، مما يتعارض حتى مع قانون الأحكام العسكرية.

لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:

- أحمد حمرش، قصة الثورة ٢٣ يوليو، الجزء الأول، بيروت، مؤسسة الدراسات العربية، ١٩٧٤ صـ٢٨٦-٢٨٩.
- عبد المنعم الغزالى الجبيلى، - بعد أربعين عاماً - براءة خميس والبقرى/ أحداث كفر الدوار الدامية، أغسطس ١٩٥٢، القاهرة، دار سشات،١٩٩٣.

بتحريضهما، ربما لأنه ابن حافظ عفيفى باشا، بل إن المالك الكبير، عدلى لملوم، رفع السلاح، وأطلق النار، على من جاءوا لتنفيذ "الإصلاح الزراعى". ومع ذلك اكتفى نظام يوليو بحبسه بضعة أشهر، ما يؤكد الانحياز الطبقى لذاك النظام. وعاشراً كان رفع نظام يوليو نسبة المساهم الأجنبى، فى أى شركة من ٤٩ إلى ٥١ فى المائة، بذريعة تشجيع رأس المال الأجنبى، الذى لم يفد منه إلى مصر، حتى سنة ١٩٥٧، سوى ٥.٢ مليون دولار، فقط، وفى مجال البترول فحسب. فضلاً عن عدم إمكانية التغافل عن إقدام نظام يوليو على إلغاء الهامش الديمقراطى الذى كان قائماً، آنذاك؟!(١٩).

هذا فيما توغلت قيادة حدتو فى تأييد حركة الجيش، حتى أن الأولى طالبت عمال كفر الدوار بالتزام الهدوء. وحين استقالت حكومة على ماهر، أشاعت قيادة "حدتو" بأنه سيطلب إليها أن تشارك بثلاثة وزراء فى الوزارة الجديدة (٢٠)، الأمر الذى لم يحدث. بل العكس هو الذى حدث، إذ طلب عبد الناصر إلى مكتب مكافحة الشيوعية- بمجرد نجاح "حركة الجيش" – ضرب المطبعة السرية التى تمتلكها "حدتو"، والتى كانت تطبع للضباط الأحرار منشوراتهم. وفعلاً ضبطت المطبعة، ومعها اثنان من العاملين فيها، علاوة على مندوب الاتصال، الذى كان يسلم منشورات الضباط الأحرار، بعد طباعتها، لعبد الناصر، قبل قيام "حركة الجيش". وحين ذهب اثنان من قادة "حدتو"، هما كمال عبد الحليم، وأحمد رفاعى، يشكون ما اقترفه مكتب مكافحة الشيوعية ضد رفاقهم، طلب إليهم عبد الناصر ترشيح ضابط شرطة من رفاقهما، حتى يتولى إدارة "مكتب مكافحة الشيوعية"، فأسرع عبد الحليم، وأعطى عبد الناصر اسم الصاغ (الرائد) يوسف عز الدين، مدير مباحث مركز ببا/ بنى سويف، وبدأ مكتب مكافحة الشيوعية فى مراقبة عز الدين، لعل المكتب يصطاد غيره من ضباط الشرطة، الذين يتصل بهم. وانتهى الأمر باعتقاله، ومحاكمته وطرده من الخدمة(٢١).

منذ جريمة إعدام خميس والبقرى، أخذ التمايز يتسارع فى صفوف قيادة "حدتو". وسرعان ما خرجت مجموعة من قسم الطلبة فى "حدتو"، قادها طالب الطب، إبراهيم فتحى، وشكلوا منظمة جديدة، أطلقوا عليها اسم "وحدة الشيوعيين"، لتلحق بهم مجموعة معترضة أخرى من حدتو، بقيادة جمال البخارى، حملت اسم "نحشم الجديدة". عدا من غادروا "حدتو" محتجين، لينضموا إما للحزب الشيوعى المصرى أو إلى "طليعة العمال". ووصل الصدام ذروته داخل اللجنة المركزية لحدتو، حتى أقدم قسم من هذه اللجنة على وقف الأمين العام لحدتو ورفاقه المعترضين الأشد لتأييد "حدتو" حركة الجيش، ومع بدر تم إيقاف كل من مسلّم،

على، شكرى، صدقى، يوسف، هَمَّام، بتهمة قيامهم "بعمل تكتلى"، وذلك فى ١٩٥٣/٦/٢٨، وشكل الموقوفون "حدتو - التيار الثورى"، التى رفعت عالياً راية معارضة «حركة الجيش»[٢٢].

اشتدت الضغوط على من تبقى فى "حدتو"، من كل صوب وحدب، أولاً من الحركة الشيوعية العالمية، وثانياً من المنظمات الشيوعية المصرية، وثالثاً من قواعد "حدتو" نفسها، ورابعاً من حركة الجماهير المصرية وقواها السياسية المعارضة. ثم كان أن أقدمت "حركة الجيش" على توسيع رقعة الاعتقالات ضد الشيوعيين، وبضمنهم يوسف صديق، وأحمد حمروش، ما دفع قيادة "حدتو" إلى تعديل خطتها الموالية لحركة الجيش إلى معارضتها.

ومن منطلق "ماكنش العشم"، وجهت "حركة الجيش" ضربة موجعة لقيادة "حدتو"، واعتقلت نسبتها الأكبر فى السجن الحربى، حيث تعرضت لتعذيب غير مسبوق، ما أثَّر، سلبياً، على القوى العقلية لثلاثة منهم فشارفوا على الجنون، وسرعان ما مات اثنان منهم، متأثرين بإصابتهما، تلك[٢٣].

من الذى عدَّل؟!

معروف أنه ترتب على العدوان الإسرائيلى على غزة (١٩٥٥/٢/٢٨) انتفاضة شعبية عارمة، غطت قطاع غزة، من أقصاه إلى أقصاه، ثلاثة أيام متصلة، ولم تتوقف، إلا بعد أن وعد عبد الناصر قيادة الانتفاضة بتنفيذ كل مطالبها. فيما أصدر الحاكم العام لقطاع غزة، اللواء عبد الله رفعت، بياناً أقسم فيه بشرفه العسكرى "ألا يعتقل أو يحاكم إلا كل من أحرق أو أتلف عن عمد"، ومع ذلك فإن أجهزة الأمن شنت حملة اعتقالات، طالت ٦٨ من نشطاء الانتفاضة، كان ١٨ منهم شيوعيين، ومثلهم من الإخوان، ومن تبقى من المستقلين[٢٤].

مع ذلك لم يفِ عبد الناصر بما تعهد به لقيادة الانتفاضة فحسب (تحصين القطاع/ تسليح أهله وتدريبهم/ إلغاء "مشروع سيناء" لتوطين اللاجئين)، بل زاد عبد الناصر، بأن شكل وحدات للفدائيين الفلسطينيين، منذ إبريل/ نيسان ١٩٥٥، عهد بقيادتها إلى قائد المخابرات العسكرية المصرية فى قطاع غزة، البكباشى (المقدم) مصطفى حافظ، وحملت تلك الوحدات اسم "الكتيبة ١٤١"، وألحقت بإسرائيل، فى بضعة أسابيع، نحو ألف وأربعمائة قتيل[٢٥]. كما عقد عبد الناصر، خريف العام نفسه، "صفقة الأسلحة التشيكية"، فكسر بها احتكار الغرب للسلاح فى الشرق الأوسط. ما وضعه فى مواجهة مع الغرب الاستعمارى، احتدمت، بعد أن اعترف عبد الناصر بالصين الشعبية (١٩٥٦/٧/١٦)، وأمم قناة السويس، بعدها بعشرة أيام.

وكان عبد الناصر قد توصل إلى صفقة الأسلحة، عبر رئيس وزراء الصين الشعبية، شواين لاى، حين التقيا فى "مؤتمر باندونج"، فى إبريل/ نيسان ١٩٥٥، وهو المؤتمر الذى تجلت فيه السمات التقدمية لعبد الناصر.

نعود إلى التنظيمات الشيوعية المصرية، التى أنهى تطابق موقفها السياسى المعارض لنظام يوليو مبرر تبعثر تلك التنظيمات. وفى فبراير/ شباط ١٩٥٥، اتحدت منظمات: "حدتو- ت.ث."، و"نواة الحزب"، و"النجم الأحمر"، و"طليعة الشيوعيين"(٢٦)، وتلكأت "حدتو" إلى ما بعد قيام الحزب الموحد بأيام، لتنضم إليه. وهكذا ولد "الحزب الشيوعى المصرى الموحد".

وكانت "حدتو" قد فصلت كمال عبد الحليم (خليل) من عضويتها، بعد قضية "بيان السجن الحربى"*، وقد حاول عبد الحليم الالتحاق باللجنة المركزية الاحتياطية**، بعد الإفراج عنه من السجن الحربى، دوناً عن بقية رفاقه المعتقلين، لكن هذه اللجنة قطعت عليه الطريق، ثم سرعان ما وجه إليها الأمن ضربة، فى ١٩٥٤/١٢/٢٤، أدت إلى اعتقال كل أعضائها. ولم يفقد عبد الحليم الأمل، فاقترح على نظام يوليو الاستعانة برفاق له فى السجن، للتعاون مع "الحزب الشيوعى السودانى" فى صحيفته "الميدان"، بعد أن خدع رئيس الحزب الوطنى الاتحادى السودانى، إسماعيل الأزهرى، نظام يوليو، وأدار ظهره للوحدة مع مصر. هنا استدعى وزير الإرشاد القومى وشؤون السودان، الصاغ صلاح سالم، أحد أهم كتاب "حدتو" السياسيين من السجن، وهو فتحى خليل إبراهيم، وعرض عليه الأمر، فاستمهله إبراهيم، حتى يستشير قيادته. اللافت أن سالم تظاهر بأنه صعق لرؤية منظر إبراهيم، وهو فى أسماله الممزقة، حافٍ، ورغم أن الوزير أرغى وأزبد، واتهم المباحث بهذه المعاملة المهينة، فإن المعاملة فى المعتقلات ظلت على حالها، ولم تتغير(٢٧).

---

* حين اشتدت الحركة الشعبية المطالبة بعودة الجيش إلى ثكناته، وإشاعة الديمقراطية، لم يترك عبد الناصر سبيلاً إلا وسلكه، ومن بين هذه السبل انتزاع تأييد له من قادة «حدتو» المعتقلين في السجن الحربى بثكنات العباسية، فى ضواحى القاهرة. وحتى يحقق عبد الناصر غرضه تم الضغط علي أولئك القادة – فى محبسهم – بأبشع أنواع التعذيب، وبعد أن اختل عقل كمال عبد الحليم، من شدة التعذيب أذعن لكتابة بيان باسمه واسم رفاقه في قيادة «حدتو»، حتى إن بعض أولئك القادة سمعوا بالبيان، وعلموا بتوقيعهم عليه، دون أن يروه!

** معروف أن لجنة مركزية احتياطية حلت محل لجنة «حدتو» المركزية، بمجرد اعتقال الأخيرة، وضمت الاحتياطية كلاً من: عبد الجابر خلاف، وصلاح حافظ، ومحمود توفيق، وبدير النحاس، وقد ألقى القبض على الأربعة، أثناء اجتماعهم فى منزل الأول فى حي العجوزة، بالقاهرة، ١٩٥٤/١٢/٢٤. وحوكموا أمام محكمة عسكرية، قضت بحبس الأول عشر سنوات، والثانى ثماني سنوات، والثالث ست سنوات، والرابع عشر سنوات.

بعد حين وافقت قيادة "الموحد" على خروج أربعة رفاق، هم : يوسف إدريس، زهدى العدوى (كاريكاتيريست شهير)، فتحى خليل، وإبراهيم عبد الحليم (كاتب)[٢٨].

على أن "الحزب الشيوعى السودانى" رفض الفكرة، من أساسها، كما أن نظام يوليو أطاح بسالم، فجأة، بعد أيام، فكسب الأربعة الإفراج، وإن أضيفت تهمة جديدة لكمال عبد الحليم.

بمجرد تأميم عبد الناصر لقناة السويس، والإفراج عن كل المعتقلين الشيوعيين، أجمعت المنظمات الشيوعية على تأييده، وأعيد كمال عبد الحليم قائدا فى "الموحد". وزالت العوائق من أمام وحدة الحركة الشيوعية المصرية. وقد بدأت التنظيمات الثلاثة الرئيسية (الموحد/ المصرى/ ع. ف.)، منذ أواخر ١٩٥٦، بإنشاء مكتب تنسيق، تمهيدا لوحدة هذه التنظيمات، فاتحد "المصرى" و"الموحد" أولاً، صيف ١٩٥٧، وفى ١٩٥٨/١/٨، اكتملت وحدة التنظيمات الثلاثة[٣٠]. فيما بدأت "وحدة الشيوعيين" و"الطليعة الشعبية الديمقراطية" مسيرة الوحدة المتمهلة بينهما، بفتح باب الحوار حول القضايا الأساسية، على صفحات نشرة للحوار، قبل عقد مؤتمر يوحد المنظمتين، بعد أن يعتمد استراتيجية، وبرنامج سياسى، ولائحة داخلية[٣١]. لكن الحوار استمر، دون أن تتحقق وحدة (و.ش.) و(ط. ش.).

فى الوقت الذى توهم فيه الشيوعيون المصريون بأن ثمة "جبهة وطنية" تجمعهم مع النظام الناصرى، فإن الأخير كان قد هادنهم، إلى حين، ليس إلا. وحين جرت الانتخابات النيابية المصرية الأولى بعد الثورة، صيف ١٩٥٧، تشكلت لجنة، ضمت أربعة ضباط، هم: البكباشى جمال عبد الناصر، اللواء عبد الحكيم عامر، زكريا محيى الدين، وكمال الدين حسين، وشطبت هذه اللجنة كل من لم يرق لها، ومن بينهم الشيوعيين، وإن طلب عبد الناصر وعامر استثناء د. عبد العظيم أنيس من هذا الشطب، نظراً لمواقفه الوطنية الجسورة فى لندن، غداة تأميم القناة، وإن اعترض محيى الدين على هذا الاستثناء، وترجم اعتراضه بتشغيل أجهزة وزارة الداخلية، التى كان يترأسها، فى تزوير فاضح، منع أنيس من الوصول إلى مجلس الأمة[٣٢].

كما أن زعيم الحزب الشيوعى السورى، خالد بكداش، زار مصر، ضمن وفد نيابى سورى، ترأسه الزعيم البعثى المعروف، رئيس مجلس النواب السورى، آنذاك، أكرم حورانى، فى صيف ١٩٥٧، وسأل بكداش عبد الناصر، لماذا لا يسمح بقيام حزب شيوعى مصرى؟ فرد عليه الرئيس المصرى:"يا ريت كان عندى واحد مثلك فى التنظيمات الشيوعية المصرية، وأنا أعطى له من الصبح ترخيص الحزب"! اللافت أن عبد الناصر، حين قامت الوحدة المصرية-

السورية، أصرَّ على حل "الحزب الشيوعى السورى"، ضمن بقية الأحزاب، فضلاً عن إلغاء حرية الصحافة فى سوريا، ونسى كلامه لبكداش. بل إن عبد الناصر كان قد طلب إلى خالد محيى الدين تروَّس جريدة "المساء" خريف ١٩٥٦، على أن تكون يسارية. "بس ما تكونش يسارية زى خالد بكداش، عايزين حاجة يسارية معتدلة"[٢٣]! وبعد أيام من زيارة الوفد البرلمانى السورى، زار وفد من "الجبهة المعادية للاستعمار" فى السودان مصر، والتقى عبد الناصر، وألح الوفد على أهمية وجود حزب شيوعى مصرى، فتذرع عبد الناصر بوجود يهود فى بعض التنظيمات الشيوعية المصرية. ووصل الحوار بين الوفد والزعيم المصرى إلى طريق مسدود، رغم امتداده لنحو سبع ساعات، فيما لم يكن مقرراً له سوى نصف ساعة.

صدام الحليفين

حين تحققت الوحدة المصرية-السورية (١٩٥٨/٢/٢٢) هللت لها كل الأحزاب السورية، ووجد فيها ، كلٌّ من عبد الناصر وشكرى القوتلى [٢٤]، فرصة لضرب الشيوعيين، والتخلص منهم. وأطل الصدام مع الشيوعيين السوريين برأسه، حين رفضوا حل حزبهم، شأن بقية الأحزاب السورية. وإن أعطى الحزب تعليماته لأعضائه بضرورة التصويت للوحدة. لكن بكداش أشهر تحفظاته الديمقراطية، بأن تغيب عن جلسة مجلس النواب المخصصة للتصويت على الوحدة، وسرعان ما غادر سوريا[٢٥]. هكذا خرجت "الديمقراطية" من مكمنها، وغدت محور خلاف، احتدم باطراد بين نظام عبد الناصر والشيوعيين.

ثم انتصرت ثورة العراق الوطنية (١٩٥٨/٧/١٤)، وألح عبد الناصر على ضرورة دخول العراق فى وحدة اندماجية فورية مع دولة الوحدة (الجمهورية العربية المتحدة)، لكن قائد الثورة العراقية، عبد الكريم قاسم، يؤيده "الشيوعى العراقى"، و" الوطنى الديمقراطى"، وبعض "الاستقلال" اقترحوا اتحاداً فيدرالياً، يراعى الفوارق والاختلافات، ويعمل على إزالتها، وصولاً إلى الوحدة الاندماجية المدروسة[٢٦]. وتصاعدت الحملة الدعائية والأمنية، فاعتقل فى القاهرة ثمانية شباب شيوعيين مصريين، فى ١٩٥٨/٩/٢٣، دأبوا على حضور مؤتمرات "الاتحاد القومى" فى مصر، والهتاف للجبهة الوطنية والديمقراطية[٢٧]. واستدعى رأس الاتحاد القومى، أنور السادات، أحد قادة الحزب الشيوعى المصرى، وهو محمود أمين العالم، وطلب إليه الانحياز للاتحاد القومى، ولما رفض طلب السادات حل "الحزب الشيوعى المصرى"، وانضمام أعضائه فرادى، إلى "الاتحاد القومى". وحين سأل العالم السادات عن تقييم نظام يوليو للشيوعيين، وعما إذا كان يعتبرهم وطنيين أم لا؟! ارتبك السادات، ونهض ليسأل

عبدالناصر، عبر الهاتف، عن هذه المعضلة! وعاد إلى رهينته، ليؤكد له بأن النظام يرى أن الشيوعيين وطنيون، هنا أصر العالم على حقهم فى تكوين حزبهم المستقل. فأرغى السادات وأزبد، وتوعد الشيوعيين بمصير الإخوان المسلمين(٣٨).

بدأ محمد حسنين هيكل، والأمين القطرى لحزب البعث فى الأردن، عبد الله الريماوى، من القاهرة الحملة الدعائية ضد الشيوعيين، فطلب الأول إلى الشيوعيين إغلاق أفواههم(٣٩)، فيما ربط الريماوى بين خطة اليسار وخطة الاستعمار(٤٠) وأوصل عبد الناصر الحملة الدعائية إلى ذروة أخرى، بخطابه فى بورسعيد، بمناسبة عيد النصر (١٩٥٨/١٢/٢٣)، وفيه ندد بموقف "الحزب الشيوعى السورى" من الوحدة، وغمز من قناة نظام بغداد الثورى الجديد. وتضمن خطابه تهديداً ووعيداً للشيوعيين(٤١).

ليلة رأس السنة، شنت أجهزة الأمن فى سوريا ومصر حملة اعتقالات واسعة، طالت القيادات والكوادر الوسطى الشيوعية. وحين فشل عبد الوهاب الشواف فى انقلابه بالعراق (١٩٥٩/٣/٩)، ألقى عبد الناصر خطاباً نارياً فى دمشق، قال فيه: "أين هم الشيوعيون العملاء؟! لقد تبخروا، أو ذهبوا للقاء ربهم!". فى إشارة واضحة إلى أنهم كانوا يتعرضون لحملة تعذيب بشعة فى معتقلات " المتحدة " !، ونزل الكُتَّاب الموالون للولايات المتحدة فى أرجاء الوطن العربى، بثقلهم فى سكب الزيت على نار الخلافات العراقية - المصرية، فانهار التحالف القومى _ اليسارى، على مدى الوطن العربى، وهو التحالف الذى صنع النهوض العربى، منذ أواسط خمسينيات القرن العشرين، وحتى أواخر ١٩٥٨.

بعد فشل الشواف، صَعَّدَت أجهزة الأمن - بتعليمات من عبد الناصر - أساليب التعذيب، ووسعت حملات الاعتقال، فشنت حملة أُخرى، فى ١٩٥٩/٣/٢٧، وامتد نشاط الأمن المصرى إلى قطاع غزة، الذى كان حزبه الشيوعى قد رحب بالوحدة المصرية - السورية، وألح - فى منشور له - على أن تُضَم فلسطين لدولة الوحدة، تحت إسم " الإقليم الأوسط "، حتى يصبح تحريرها مهمة " المتحدة ". وطالت حملة ١٩٥٩/٤/٢٣، ثمانية عشر من قادة وكوادر الحزب الشيوعى وأصدقائه، فيما طالت حملة ١٩٥٩/٨/١٠، ثلاثة عشر كادراً آخر، وأودعوا جميعاً السجن الحربى، بالعباسية، فى ضواحى القاهرة، قبل نقلهم إلى سجن المحاريق، فى الواحات الخارجة، فى ١٩٦٠/٨/٢٦. واللافت أن اعتقال المجموعتين لم يتم إلا بعد استئذان قيادة القوات الدولية فى قطاع غزة(٤٢).

غنى عن القول بأن القمع غير المسبوق، والتعذيب الذى تفوق على الأساليب الفاشية *قد دفع قيادتىّ الحزبين الشيوعيين فى مصر وسوريا، خطوة فى اتجاه فوق اليسار، فصدر مشروع الخطة السياسية، عن قيادة الحزب الشيوعى المصرى، فى مايو/ آيار ١٩٥٩، وفيها أعيد تقييم نظام عبد الناصر باعتباره غدا يخدم، أساساً، الفئات العليا من الرأسمالية الكبيرة، الاحتكارية وشبه الاحتكارية(٤٣). فيما أخذت قيادة " حدتو " خطوة نحو اليمين، فبعد أن كانت ترى بأن نظام عبد الناصر يمثل الجناح اليسارى من البرجوازية الوطنية (أى البرجوازية الصغيرة)، بدأت تلك القيادة ترى، منذ خريف ١٩٦٠، بأن ثمة " مجموعة اشتراكية " فى السلطة، يتصدرها عبد الناصر نفسه(٤٤). واندلع صراع شرس داخل "الحزب الشيوعى المصرى"، فى المعتقلات والسجون، إذ اعترض المنحدرون من " الراية" على "خطة مايو "(٤٥)، واتهموها بالتطرف اليسارى، متمسكين بخطة الحزب السابقة، التى رأت فى النظام الناصرى ممثلاً للبرجوازية الوطنية، بكل مالها وما عليها.

ما أن أعلن عبد الناصر، فى يوليو/ تموز، " القرارات الاشتراكية "، حتى وجدت "حدتو"، فى صدور تلك القرارت تأكيداً جديداً على صحة مقولة " المجموعة الاشتراكية "، أما الحزب فلم يرَ فى تلك القرارات إلا إنقاذاً للرأسمالية، فى سياق "رأسمالية الدولة الاحتكارية"، التى

* فى مصر أقدم ما يربو على العشرة معتقلين (١٩٥٩-١٩٦٤) علي تدوين أساليب التعذيب والإذلال غير الإنسانية، في كتب، مثل:

١- طاهر عبد الحكيم، **الأقدام العارية**، بيروت، دار ابن خلدون، ١٩٧٢.

٢- فتحى عبد الفتاح، **شيوعيون وناصريون**، القاهرة، مؤسسة روز اليوسف، ١٩٧٦.

٣- د. عبد العظيم أنيس، **رسائل الحب والحزن والثورة**، القاهرة، مؤسسة روز اليوسف، ١٩٧٦.

٤- إلهام سيف النصر، **فى معتقل أبو زعبل**، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٧.

٥- ابراهيم عبد الحليم، **العقارب والحب والطب والمساجين**، القاهرة، إصدار خاص، ١٩٧٨.

٦- مصطفى طيبة، **رسائل سجين سياسى إلى حبيبته**، القاهرة، العربى للنشر، ج١ ,١٩٧٨،ج٢ , ١٩٨٠.

٧- أنجى أفلاطون، **مذكرات أنجى أفلاطون**، تحرير وتقديم سعيد خيال، القاهرة، دار سعاد الصباح، ١٩٩٣.

٨- حسن المناويشى، **أوردى ليمان أبو زعبل**، القاهرة، العربى للنشر، ١٩٩٥.

٩- السيد يوسف، **مذكرات معتقل سياسى- صفحات من تاريخ مصر**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩.

١٠- سعد زهران، **الأوردى - مذكرات سجين**، الدار البيضاء - بيروت، المركز الثقافى العربى، ٢٠٠٤.

١١- الفريد فرج، **ذكريات وراء القضبان**، إعداد نبيل فرج، القاهرة، دار رؤية، ٢٠٠٦.

١٢- صنع الله إبراهيم، **يوميات الواحات**، القاهرة، دار المستقبل العربى، ٢٠٠٥.

وقد قتل تحت التعذيب في مصر أربعة عشر معتقلاً، وفى سوريا ثمانية، عدا قائد الحزب الشيوعى اللبنانى، فرج الله الحلو، الذى عمد أعوان الطاغية عبد المجيد السراج إلى إذابة جسده بالأحماض!.

يتصف بها نظام عبد الناصر. وضرب الحزب مثلاً بإقدام الحكومة البريطانية على إنقاذ احتكارات الصلب فى بلادها، بمجرد أن عانت من أزمة، فعاجلتها بالتأميم. وكذلك فعلت الحكومة الإيطالية مع مؤسسة "إيمى" الاحتكارية البترولية(٤٦).

عندما وقع انفصال سوريا عن مصر، فى ١٩٦١/٩/٢٨، سارعت " حدتو " إلى إدانته، بكل حسم. أما "الحزب الشيوعى المصرى"، فقد ارتبكت قيادته، أيما ارتباك، فبعد إدانة واضحة للانفصال، عادت تلك القيادة وأصدرت ما يفيد بأن سياسات عبد الناصر هى المسئولة عن هذا الانفصال(٤٧).

حين أراد عبد الناصر أن يبدأ المرحلة الأولى من بناء " السد العالى "، ربيع ١٩٦٤، دعا الرئيس السوفياتى، نيكيتا خروتشوف، للمشاركة فى حفل الافتتاح فاعتذر الأخير، لأنه لا يستطيع أن يزور قطراً تعتقل حكومته الشيوعيين. ما دفع عبد الناصر إلى إصدار أوامره بالإفراج عن كل المعتقلين الشيوعيين، والإفراج الصحى عن كل السجناء الشيوعيين، قبل أن يستكملوا مدة سجنهم. وفيما بين إبريل/ نيسان ومايو/ آيار ١٩٦٤، تم الإفراج عن كل السجناء والمعتقلين الشيوعيين فى مصر، وصدر بيان مشترك عن خروتشوف وعبد الناصر، تضمن أن اعتقال الشيوعيين من أخطاء الماضى.*

عانى المفرج عنهم كثيراً خارج المعتقل والسجن، إذ كانت فى انتظارهم مشاكل اقتصادية واجتماعية ضخمة، واستبدت البطالة بالنسبة الأكبر منهم. وإن عاد الصحفيون منهم سريعاً إلى أعمالهم، بل إن عبد الناصر - فى سبيل إغاظة الإدارة الأمريكية التى بالكاد دخل فى مواجهة معها **- سلم عبد الناصر الشيوعيين مقاليد أهم الدور الصحفية المصرية، موجهاً ضربة قاضية لرجال الولايات المتحدة فى الوسط الصحفى المصرى، وأعنى بهم المتنفذين بـ"دار أخباراليوم"، حيث أطاح عبد الناصر بالأخوين أمين (على ومصطفى) من سدة أخبار اليوم، ونصّب خالد محيى الدين محلهما، رئيساً لمجلس إدارة " أخبار اليوم "، ورئيساً لتحرير أسبوعيتها، التى تحمل الاسم نفسه، وتولى سعد التائة الإشراف على أسبوعية "آخر ساعة " عن الدار نفسها، وسرعان ما أخلى موقعه لصلاح حافظ، وغصت الدار بالصحفيين الشيوعيين: على الشلقانى، أسعد حليم، داود عزيز، نبيل زكى، سعيد عارف، رفعت السعيد،

*لكن هيكل، حين نشر نص البيان فى يومية «الأهرام»، أسقط كلمة «أخطاء»!.

** بسبب التدخل المسكرى المصرى فى اليمن، خريف ١٩٦٢، وسقوط نظام عبد الكريم قاسم فى العراق، ربيع ١٩٦٣، وهو الذى كان العمل على إسقاطه نقطة تقاطع بين عبد الناصر والإدارة الأمريكية.

وغيرهم، فيما عاد إلى يومية " الجمهورية " كل من: فيليب جلاّب، أميمة أبو النصر، فتحى عبد الفتاح، طاهر عبد الحكيم، إبراهيم عامر.

ونصب عبد الناصر على رأس مؤسسة " روز اليوسف "، المسئول السابق للعسكريين فى "حدتو"، أحمد فؤاد، الذى جاء إلى روزاليوسف من رئاسة مجلس إدارة " بنك مصر "، فيما تولى مساعده فى "حدتو"، أحمد حمروش رئاسة تحرير اسبوعية " روزاليوسف "، ومعه الكاتب اليسارى المعروف فتحى خليل، أما الفنان التشكيلى المرموق، المفرج عنه للتو، حسن فؤاد، فأصبح رئيساً لتحرير "صباح الخير"، ومعه عبد الستار الطويلة، والكاريكاتيريست زهدى العدوى.

مارست قواعد " حدتو "، الضغوط على قيادتها، كى تحل المنظمة نفسها، وتندمج بـ"المجموعة الاشتراكية" فى نظام عبد الناصر. وعقدت المنظمة مؤتمراً لها، فى منزل يوسف صديق، فى مارس/ آذار ١٩٦٥، وأصدرت قرارَ الحل، وأبرق كمال عبد الحليم إلى عبد الناصر يهنئه بقرار الحل، الذى تزامن مع إعادة انتخاب عبد الناصر رئيساً للجمهورية! وبعد أيام كان حل "الحزب الشيوعى المصرى". وإن تحفظت عليه نسبة غير قليلة من الأعضاء والكوادر. وبدأت تشكل حلقات شيوعية جديدة، عاجلتها أجهزة الأمن بالضرب، أولاً بأول. ثم كانت الضربة الشاملة، فى أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٦٦، لكل من لم يبارك "الحل".

بعد هزيمة ١٩٦٧، اقتنع عدد من كوادر " الحزب "بخطيئة الحل، فتشكلت حلقة ضيقة منهم، حملت اسم نشرتها "الشروق"، وتأخر رفاقهم فى "حدتو" إلى ما بعد غياب الزعيم الراحل جمال عبد الناصر، فى ١٩٧٠/٩/٢٨، ونجاح السادات فى الانفراد بالسلطة، فى ١٩٧١/٥/١٥، وحملت حلقتهم اسم نشرتها "الانتصار". عدا حلقة أخرى من "حدتو"، لم تصدر نشرة، أو تحمل اسماً، وتصدرها سعد كامل، فيما كانت حلقة رافضى الحل قد تحولت إلى "الحزب الشيوعى المصرى ٨ يناير"، تيمناً بالحزب الذى توحد فى التاريخ المذكور سنة ١٩٥٨. وأكملت مجموعة تحدرت من "وحدة الشيوعيين" خطواتها التحضيرية، وشكلت "حزب العمال الشيوعى المصرى". وكان "التيار الثورى"، قد استمر بدون تراتبية حزبية، بمجرد حل "حدتو". ثم جرى حوار بين قيادات هذه الحلقات. عدا "التيار الثورى" الذى انفرد بتأييد السادات. وانتهى الأمر إلى وحدة ثلاث من هذه الحلقات الست، ليعلن " الحزب الشيوعى المصرى"، فى ١٩٧٥/٥/١.

الخلاصة، أن العلاقة بين عبد الناصر والحركة الشيوعية المصرية، مرت بمراحل أربعة، امتدت أولاها ثلاث سنوات (١٩٥٢ ـ ١٩٥٥)، واتسمت بالتعارض الشديد، ثم كانت المرحلة الثانية (١٩٥٦ ـ ١٩٥٨)، واتسمت بالمرونة بين الطرفين، ثمرة للضرورة، وإن استمر توهم عدد كبير من الشيوعيين المصريين بأنهم فى حلف مع نظام عبد الناصر، الذى لم يكن إلا مهادناً للمنظمات الشيوعية المصرية، على مدى نحو ثلاثين شهراً، فصلت بين مرحلتى قمع للشيوعيين، مع اختلاف الدافع، ثم كانت مرحلة الصدام بين حليفين طبيعيين (١٩٥٩ ـ ١٩٦٤)، وهى التى انتهت باشتداد المزاحمة على البرنامج نفسه، والجماهير نفسها بين الشيوعيين وعبد الناصر، الأمر الذى تُوِّجَ بحل الحزبين الشيوعيين المصريين. هنا تصور جزء غير صغير من الشيوعيين المصريين بأن عبد الناصر انتمى إلى مواقفهم الطبقية، والفكرية، والسياسية، حتى لم يعد ثمة فرق يُذكر بين عبد الناصر والشيوعيين، فغدا "زيتنا فى دقيقنا". ولم يشعر الشيوعيون بكارثية الحل، إلا بعد زلزال الهزيمة فى حرب ١٩٦٧، فبادر بعضهم إلى محاولة إحياء الحزب الشيوعى، فيما تأخر آخرون إلى ما بعد غياب عبد الناصر، وبروز أنياب الثورة المضادة (السادات)، لكن هذا كله خارج نطاق دراستنا هذه.

هوامش الفصل الثانى

١- د. رفعت السعيد: **تاريخ المنظمات اليسارية المصرية ١٩٤٠ ـ ١٩٥٠**، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، صـ٤٠٩ ـ ٤٥٦.

٢- **جلسة مع القيادى الحدتوى المعروف، طاهر البدرى**، بمنزله بالقاهرة، بتاريخ١٧/١/٢٠٠٠.

٣- السعيد، **مصدر سبق ذكره**، صـ٤٥٤.

٤- أبو سـيف يوسف: **وثائق ومواقف من تاريخ اليسار المصرى ١٩٤١ـ ١٩٥٧**، القاهرة، نشر خاص، ٢٠٠٠، صـ٣٥-٦٠.

٥- **جلسة مع أحد مؤسسى " الشيوعى المصرى"، سعد زهران**، فى منزله بالقاهرة، بتاريخ ٢٠٠٧/٨/٢١.

٦- د. السعيد: **منظمات اليسار المصرى ١٩٥٠ـ ١٩٥٧**، القاهرة، دارالثقافة الجديدة، ١٩٨٣، صـ٢٥٢ـ ٣٩٨.

٧- Tareq Y. Ismail and Rifaat El said: **The Communist Movement in Egypt 1920- 1988**. New York. Syracuse University Press. 1990. P. 78- 79.

٨- السعيد: منظمات ......، **مصدر سبق ذكره**، صـ٢١٣ ـ٢٢٢.

٩- لواء متقاعد حسن المصيلحى، **قصتى مع الشيوعية**، القاهرة، نشر خاص، ١٩٧٩، صـ٦٧.

١٠- خالد محيى الدين: **والآن أتكلم**، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٢، صـ٦٩ـ٧٠.

١١- **المصدر نفسه**، صـ٧٠.

١٢- **جلسة مع محمود القويسنى**، عضو حدتو فى قسم الجيش، فى سجن المحاريق، الواحات الخارجة، مارس/ آذار١٩٦١.

١٣- **المصدر نفسه**.

١٤- أوراق يوسف صديق، **ليلة ثورة ٢٣ يوليو**، القاهرة، مكتبة الأسرة،٢٠٠١، صـ٩٨.

١٥- محيى الدين، **مصدر سبق ذكره**، صـ٨٥، ٩٣ - ٦٩.

١٦- **المصدر نفسه**، صـ١٣٧.

ـ حمروش **مصدر سبق ذكره**، صـ٦٧ ـ ٦٨.

١٧- **مصدر سبق ذكره**.

١٨- ليلة ثورة......، **مصدر سبق ذكره**، صـ٩٨.

ـ محيى الدين، **مصدر سبق ذكره**، صـ١٧٠.

١٩- لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:

ـ عبد القادر ياسين، ظلال أمريكية على ثورة يوليو، **الهلال** (القاهرة)، عدد يوليو/ تموز٢٠٠٣، صـ٢٠٦ ـ٢٠٩.

- أمين شاكر، سعيد العريان، على أدهم: **حقيقة الشيوعيين**، تقديم جمال عبد الناصر، ط٣، القاهرة، دار المعارف، ١٩٥٤.

- جـويل بينين، **العَلَم الأحمر هل كان يرفرف هنالك؟**، ترجمة كمال السيد، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ١٩٩٦، صـ٦١ـ٦٤، ٨٩ ـ ٩١.

٢٠- المصيلحى، مصدر سبق ذكره، صـ٦٥.

٢١- اتصال هاتفى مع د. رفعت السعيد، بتاريخ ٢٠٠٧/٨/١٠.

٢٢- د. السعيد، منظمات......، مصدر سبق ذكره، صـ١٨٦ـ ١٩٠.

٢٣- شهادة أحد الذين تعرضوا للتعذيب هنا، أحمد طه. لمزيد من التفاصيل، راجع: د.عبد العظيم رمضان، **عبد الناصر وأزمة مارس ١٩٥٤**، القاهرة، مؤسسة روز اليوسف، ١٩٧٦، صـ٣٠٩ - ٣١٠.

٢٤- عبد القادر ياسين:**حزب شيوعى ظهره للحائط**، بيروت، دار ابن خلدون، ١٩٧٨، صـ٢٥ـ ٣٣.

٢٥- لمزيد من التفاصيل حول "الكتيبة ١٤١"، وأعمالها الفدائية، يمكن الرجوع إلى:

- يونس الكترى: **حلقة مفقودة من كفاح الشعب الفلسطينى، الكتيبة ١٤١ فدائيون**، القاهرة، دار المستقبل العربى، ١٩٨٧.

- محمد كريّم: **مصطفى حافظ مؤسس العمل الفدائى الفلسطينى**، القاهرة، مركز يافا للدراسات والأبحاث، ١٩٩٨.

٢٦- د. السعيد، منظمات.....، مصدر سبق ذكره، صـ٢٤٥ـ٢٩٨.

٢٧- **جلسة مع فتحى خليل**، سجن المحاريق، الواحات الخارجة، مارس/ آذار١٩٦١.

- أحمد حمروش: **ثورة ٢٣ يوليو**، الجزء الثانى، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢، صـ٩٤٠ـ٩٤٢.

٢٨- المصدران نفساهما، الصفحات نفسها.

٢٩- د. رفعت السعيد: **تاريخ الحركة الشيوعية المصرية (١٩٥٧ـ١٩٦٥)**، القاهرة، نشر خاص، ١٩٦٨، صـ٤٨ـ٥٩.

٣٠- المصدر نفسه، صـ٦٠ـ٨٩.

٣١- راجع مواد نشرة "**التنظيم الشيوعى**"، العدد الأول، فبراير/ شباط ١٩٥٨، وقد خصصت هذه النشرة للحوار حول وحدة المنظمتين فى:

عادل أمين، **محاكمة الشيوعيين المصريين**، ج٧، نشر خاص، ٢٠٠٠، صـ٢٤٣ـ٢٤٤.

٣٢- عبد العظيم أنيس: **ذكريات من حياتى**، سلسلة كتاب الهلال، يونيو/ حزيران ٢٠٠٢، صـ١٢٨ـ١٣٦.

٣٣- محيى الدين، مصدر سبق ذكره، صـ ٣٥١

٣٤- John P. Glennon, Suzanne E. Coffman, and Charles S. Sampson (Editors), **Foreign Relations of the united states (1958-1960)**, vol. CIII, arab _ Israeli Dispute, United Arab Republic, North Africa,

Washington, United states Government printing office,p405,427-432.

٣٥- نبيه رشيدات: الوحدة العربية وموقف الحزب الشيوعى السورى منها، **النهج** (دمشق)، ع٩، ١٩٨٥، صـ١٧٩-١٩١.

٣٦- عامر عبد الله: الشيوعيون وقضية الوحدة، دمشق، **الثقافة الجديدة** (دمشق)، مارس/ آذار ، ١٩٨٤

٣٧- حسب منشور الحزب الشيوعى المصرى، بتاريخ ٢٩/٩/١٩٥٨.

انظر: أمين، **مصدر سبق ذكره**، صـ١٢٩.

٣٨- لمزيد من التفاصيل حول ما جرى بين السادات والعالم، يمكن الرجوع إلى شهادة العالم فى:

- د. فخرى لبيب، **الشيوعيون وعبد الناصر ١٩٥٨-١٩٦٥**، ج٢، القاهرة، نشر خاص، ١٩٩٢، صـ٧١.

٣٩- محمد حسنين هيكل، فلتوضع الأقفال على الأفواه، **الأهرام** (القاهرة)، ١٤/ ٩/١٩٥٨..

وشهادة فؤاد مرسى، ج١، **من الكتاب نفسه**، ١٩٩٠، صـ١١١.

٤٠- عبد الله الريماوى: خطة الاستعمار وخطة اليسار!، **روز اليوسف** (القاهرة)،٢٠/١٠/١٩٥٨، صـ١٠.

٤١- انظر نص الخطاب فى: **مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر**، القسم الثانى (فبراير/ شباط ١٩٥٨- يناير/ كانون الثانى ١٩٦٠)، القاهرة، مصلحة الاستعلامات، د.ت.، صـ٢٤٨-٢٥٩.

٤٢- ياسين، حزب....، **مصدر سبق ذكره**، صـ٦٠-٦٢.

٤٣- لمزيد من التفاصيل حول مشروع خطة سياسية، يمكن الرجوع إلى:

- أمين، **مصدر سبق ذكره**، صـ٢٧٩ -٢٩٣.

٤٤- لمزيد من التفاصيل حول ملابسات تبلورخط "المجموعة الاشتراكية"، وآلية تبنيهامن قبل "حدتو"، يمكن الرجوع إلى:

- مبارك عبده فضل، وبهيج نصار، قرار المجموعة الاشتراكية، **قضايا فكرية** (القاهرة)، ع٢١،٢٢، يوليو/ تموز١٩٩٢، صـ٢٨٩-٢٩٦.

٤٥- لبيب، **مصدر سبق ذكره**، ج٢، صـ٣٥٧-٣٦٤.

٤٦- **المصدر نفسه**، صـ٣٥٣-٣٧٨.

٤٧- أنظر موجز مختصر لبيان اللجنة المركزية للحزب الشيوعى المصرى، حول الوضع السياسى الراهن فى ج.ع.م.، بتاريخ٥/١٢/١٩٦١.

فى: أمين، **مصدر سبق ذكره**، صـ٤٣٤-, ٤٤٠.

البـــاب الثالث

الفصل الثالث

عبد الناصر والبعث.. الوحدة والانفصال

عبد العال الباقوري

عبد الناصر والبعث.. الوحدة والانفصال

العلاقة بين الزعيم جمال عبد الناصر وحزب البعث العربى الاشتراكى، (من الآن فصاعداً: العلاقة الناصرية _ البعثية) علاقة متعددة الوجوه، ومتعددة المراحل. عبر حوالى عشرين عاماً، كانت عامرة بأحداث كبيرة، غيرت وجه الوطن العربى. صنعت أحلاماً، وأدت إلى نكسات، وخلقت تأثيرات متبادلة، ولا نزال نعيش تأثيراتها إلى اليوم، إن ايجابياً أو سلبياً. فقد أدت العلاقة الناصرية _ البعثية، فيما أدت، إلى تحويل الوحدة العربية من شعار إلى واقع.

وعلى الرغم من أن تاريخ هذه العلاقة لم يكتب متكاملاً، بعد، وبرؤية موضوعية، فإنها حظيت بكم كبير من الكتابات، التى لا تزال تتوالى، إلى اليوم. مما يخلق صعوبة فى الكتابة عن هذه العلاقة، خاصة إذا استهدفت عرض هذه العلاقة، طوال سنوات حدوثها من منتصف الخمسينيات من القرن الماضى، إلى ١٩٧٠، عام رحيل عبد الناصر، حتى لو اقتصر العرض على جانب واحد من جوانب العلاقة الناصرية _ البعثية، وإذا أضفنا إلى ذلك الكم الكبير من الكتب والدراسات وسيل المذكرات التى كتبها من أسهموا بنصيب أو بآخر فى العلاقة الناصرية _ البعثية، فإن من يتصدى لذلك يجد نفسه فى موقف لا يحسد عليه، ومع ذلك، سيحاول المرء أن يركب الصعب، ويستند فى المحاولة إلى مصادر لم يستند إليها فى كتابات سبقت عن البعث. وفى هذه المرة، تجنبت عامداً متعمداً عدداً كبيراً من الكتابات المهمة التى تصب فى مجرى العلاقة الناصرية _ البعثية، والمثال البارز هنا هو المذكرات، خاصة مذكرات السيدين محمود رياض، وأكرم الحورانى، لطولها، وتفصيلاتها، فضلاً عن مذكرات كثيرين، ممن قاموا بدور أو آخر فى نسج العلاقة الناصرية- البعثية، بسلبياتها وإيجابيتها. وإن كنت مثل كثيرين أترقب مذكرات السيد عبد الحميد السراج، وقد بحثت بدأب ولا أزال عن مذكرات السيد على صالح السعدى التى قيل لى إنها صدرت فى كتاب، وفى لقائى اليتيم معه فى داره، فى بغداد، فى يوليو/ تموز ١٩٧٢، أشار إلى أنه يكتب مذكراته[1].

ولا يحتاج الأمر هنا، إيجازاً واختصاراً، إلى تعريف "الناصرية" و"البعثية"، بافتراض أن القارئ يعرف نشأة وتاريخ مضمون كل منهما، منذ حمل البعث" اسمه من اندماج حزب "البعث العربي"، الذى أنشأه ميشيل عفلق وصلاح البيطار، مع "الحزب العربى الاشتراكى" الذى أسسه أكرم الحورانى.

١- البدايات

يرى محمد حيدره الذى انتسب إلى البعث، منذ إنشائه، فى ١٩٤٧، ووصل إلى عضوية القيادة القطرية السورية، من ١٩٧١ إلى ١٩٨٠، أنه كان للتيار "السعودى ـ المصرى" تأثيرٌ على قيادة البعث فى موقفها من مشروعىّ "سورية الكبرى" و"الهلال الخصيب"[٢]. ويذهب إلى وجود "تطابق" فى مواقف قيادة البعث مع سياسة المحور المصرى - السعودى. ويرى أن المواقف المشتركة بين البعث وهذا المحور كانت " الخلفية التى بنيت عليها العلاقات بين قيادة الحزب وقيادة مصر، بعد الانقلاب على أديب الشيشكلى فى ١٩٥٤"[٣]، دون أن يشير إلى ما سبق هذه العلاقة من نفور بعثى من استيلاء العسكريين على السلطة فى مصر بل والشك فى ارتباط النظام الجديد مع جهات أجنبية[٤]. ولكنه يشير إلى أن جريدة " البعث" نشرت فى ١٠ تشرين الأول ـ أكتوبر ١٩٥١، أخبار المظاهرة التى قادها الحزب فى حلب، تأييداً لمصر، وشجباً للمشروع الأمريكى فى " الدفاع عن الشرق الأوسط"، وكانت عناوين الصحيفة هى: "الشعب السورى يحيى نضال مصر، ويبدى استعداده للتطوع/ آلاف المتظاهرين فى حلب يهتفون للوحدة والحرية والاشتراكية/ الجماهير الثائرة تؤيد نضال الشعب العربى فى مصر/ مطالبةً بالحياد ووأد مؤامرة الدفاع عن الشرق الاوسط"[٥]. ومعنى هذا أن اهتمام البعث كان موجهاً إلى مصر، وليس إلى من يحكمها. كما أن عبد الناصر تحدث منذ ١٩٥٣، فى "فلسفة الثورة" عن أن "طلائع الوعى العربى بدأت تتسلل إلى تفكيرى وأنا طالب فى المدرسة الثانوية، أخرج مع زملائى فى إضراب عام، فى الثانى من شهر نوفمبر فى كل سنة، احتجاجاً على وعد بلفور. ولما بدأت أزمة فلسطين كنت مقتنعاً فى أعماقى بأن القتال فى فلسطين ليس قتالاً فى أرض غريبة".

وبعد عامين فقط من قيام ثورة يوليو، كان الاتجاه العربى خطاً ثابتاً فى أحاديث وتصريحات جمال عبد الناصر، الذى قال فى خطاب بالجامع الأزهر، احتفالاً بالعيد الثانى للثورة فى ٢٢ يوليو/ تموز ١٩٥٤ "إن هدف حكومة الثورة أن يكون العرب أمة متحدة يتعاون أبناؤها على الخير المشترك"، ويؤكد: " حينما قمنا بهذه الثورة لم تكن نبغى عزة مصر وحدها، ولكنا كنا نبغى عزة العرب جميعاً، وقوتهم، وكرامتهم جميعاً".

وعلى هذه الأسس بدأ التلاقى بين الثورة الناصرية وحزب البعث.

٢- الطريق إلى الوحدة

على أيدى رجال المخابرات العامة، بدأت اتصالات ثورة يوليو بالقوى السياسية العربية. كان هذا الجهاز" معملاً لتفريخ المسئولين فى الأجهزة السياسية والإدارية". وشارك فى هذا الاتصال عددٌ وافرٌ من الضباط، كان من أبرزهم كمال الدين رفعت, وأحمد لطفى واكد، وعزت سليمان، وفتحى الديب، وظل الأول مسئولاً عن الاتصالات بالأحزاب العربية فى المشرق العربى، من أواخر ١٩٥٤ إلى قيام ثورة يوليو/ تموز ١٩٥٨فى العراق(٦). كان كمال رفعت حريصاً على الاتصال بجميع القوى السياسية العربية، وكان هذا موضوع شكوى بعض السياسيين العرب، فقد أرسل أكرم الحورانى خطاباً إلى عبد الناصر يشكو من اتصال كمال رفعت بالشيوعيين، ويتهمة بانه يهاجم البعث فى مجالسه(٧). وأول اتصال علنى بين رجال ثورة يوليو وحزب البعث كان فى أوائل مارس/ أذار ١٩٥٥، بعد الغارة الإسرائيلية على غزة فى ٢٨ فبراير/ شباط ١٩٥٥، وجرى هذا على يد صلاح سالم، عضو مجلس قيادة الثورة ووزير الإرشاد، الذى زار " مقر حزب البعث العربى الاشتركى ووقع اتفاقاً خاصاً بإنشاء قيادة موحدة"(٨).

إذن تعددت قنوات الاتصال المصرية مع سورية، التى عين محمود رياض، وهو عسكرى سابق، سفيراً فيها، وبدا أن مهمته كانت محددة فى تمهيد الطريق لتلاقى البلدين، حيث نسج علاقات عميقة مع القوى السياسية السورية. كما لعب عبد المحسن أبو النور، ممثل مصرفى "القيادة المشتركة" لجيشى البلدين، دوراً كبيراً فى الاتصال بالعسكريين السوريين(٩). كان عام ١٩٥٥ حاسماً فى تطور العلاقات المصرية _ السورية ، وفى علاقة مصر بحزب البعث العربى الاشتراكى. إنه عام " باندونج"، وعام كسر مصر لاحتكار السلاح، بعقدها الصفقة التى عرفت، عندئذٍ، بالصفقة التشيكية، وعام مقاومة "حلف بغداد". وفى هذا كانت السياسة المصرية والسورية متقاربتين، وعلى درب التقارب تحول التلاقى إلى البحث فى خطواتٍ تؤدى إلى الوحدة أو الاتحاد. ويسجل سياسى بعثى، وهو سامى الجندى، أن الرئيس عبد الناصر " بات زعيم البعث القومى الحقيقى، والبرقية التى أرسلها إليه الحزب فى ٢٩ حزيران/ يونيو ١٩٥٦، شاهد على ذلك :

"سيادة الرئيس عبد الناصر – مصر

"لم يقتصر انتخابكم على أصوات الشعب العربى فى مصر، بل شارك فيه كل الشعب العربى المتحفز للحياة والحرية والوحدة.

"حررتم مصر من الطغيان، والفساد، والاستعمار، واستجبتم للاتحاد العربى الثورى، وجسدتموه، فحققتم تحولاً تاريخياً فى حياة مصر، والوطن العربى كله.

"الشعب العربى يترقب متابعتكم للخطوات التى بدأتموها، وهى السير بمصر نحو تحقيق العدالة الاجتماعية، والديمقراطية السليمة، والتأييد الفعال للنضال العربى فى كل مكان، والبدء بتحقيق الاتحاد بين مصر وسورية، كنواة للوحدة العربية التحررية الشاملة"[(١٠)].

ومنذئذ كان الحديث عن الوحدة بين مصر وسورية قد بدأ يتردد. وكان عبد الناصر " قد فرض نفسه على العرب جميعاً، خاصةً بعد حرب ١٩٥٦، التى قادها بذكاءٍ نادرٍ، وعرف كيف يستغل كل الظروف، والطاقات، والخلافات الدولية، ومقاومة الشعب"[(١١)].

ويكشف الجندى سراً، فقبل منتصف العام ١٩٥٦ كانت " الاتصالات تجرى بين القيادة وبقية المسئولين فى الحزب لأخذ رأيهم، وما كان ليعترض أحد. كنا نطرح سؤالاً واحداً : والحزب؟ كنا، رغم كل شىء، نرى فيه ماضينا وشبابنا كله. نحبه، رغم كل أخطائه. وكان بيننا علاقة خاصة. أجابت القيادة أنه لا بد من إلغاء الحزب فى سورية، انسجاماً مع إلغاء الأحزاب فى مصر، بانتظار إنشاء تنظيم شعبى جديد، تكون نواته وقيادته من الحزبين. أكدت القيادة أن "الرئيس عبد الناصر يعتبر نفسه حزبياً". وكان البعث يعتبر نفسه حزب عبد الناصر، لدرجة أنه قيل إن الحزب رأى أن يتولى عبد الناصر قيادته[(١٢)].

وفى تلك الفترة نشط حزبيون سوريون فى القاهرة لاستقطاب نشطين مصرين إلى عضوية الحزب، ولكنها ظلت محدودة، وكانت فى غالبيتها من الطلبة الجامعيين. وإذا كان ضباط سوريون قد لعبوا دوراً معروفاً فى قطع أنابيب البترول عبر سوريا، فى ١٩٥٦، رداً على "العدوان الثلاثى" على مصر، فإن مصر هبَّت لنجدة سورية، حين حاولت حصارها دول "حلف بغداد"، ووصلت القوات المصرية إلى اللاذقية، وعندئذٍ قرر مجلس النواب السورى توجيه الدعوة إلى مجلس الأُمة المصرى لزيارة سورية، ولتبادل الرأى حول الاتحاد بين البلدين. وذهب وفد مصرى، برئاسة أنور السادات. وتم عقد جلسة تاريخية، عرض فيها مشروع الاتحاد. ورد مجلس النواب السورى الزيارة. وفى الاجتماعين، ارتفعت الدعوة إلى إنجاز الاتحاد. وبعث الرئيس عبد الناصر، ونائبه عبد الحكيم عامر، بالسيد حافظ إسماعيل إلى سورية، واجتمع مع "المجلس العسكرى"، الذى كان يضم ٢٤ ضابطاً من العناصر المؤثرة فى الجيش، والتى كانت تشكل تجمعات من الأسلحة، والمحافظات السورية المختلفة، وقال حافظ

إسماعيل إن عبد الناصر وعامر مع تأجيل الوحدة خمس سنوات، لأن اقتصاد البلدين مختلف، والحياة السياسية مختلفة، والجيش في مصر لا يتدخل في السياسة. وطلب أن يستمع إلى رأي كل واحد من أعضاء المجلس، الذين أصروا على قيام الوحدة الفورية والاندماجية. ووصل ١٢ عضواً من المجلس العسكري إلى القاهرة، وطلبوا الاجتماع مع عبد الناصر، مطالبين بالوحدة. وينفرد سامي الجندي بالقول أن عبد الناصر هو الذي طلب لجنة من الضباط، تمثل كافة القطاعات، والاتجاهات ويرأسها اللواء عفيف البزري، رئيس أركان الجيش السوري[١٣]. وهذه الواقعة لم يشر إليها أي مصدر آخر من المصادر المتاحة.

وبالإضافة إلى ما ذكر عن حافظ إسماعيل فإن أمين هويدي، مدير المخابرات المصرية الأسبق ووزير الإرشاد الأسبق، في مذكراته[١٤]، يذكر أنه في ١٩٥٨/٢/٣ تقرر سفره هو وشعراوي جمعه إلى سورية، "لتقصي الأحوال هناك، ومعرفة ردود الفعل على الأرض". وبعد جولة قاما بها في ربوع سورية، قدما تقريراً إلى الرئيس عبد الناصر "أبدينا نصحنا فيه بالتريث". ولكن هذه النصيحة جاءت متأخرة، إذ كان قد تقرر إجراء الاستفتاء على قيام الوحدة وعلى شخص رئيس الجمهورية، في ٢١ فبراير/ شباط ١٩٥٨. وجاء ذلك بعد أن وافق أعضاء اللجنة العسكرية السورية في مباحثاتهم مع عبد الناصر على شروط ثلاثة، وضعها، وهي: حل الأحزاب، وابتعاد الجيش عن السياسة، وأن تكون الوحدة اندماجية. ووافقت القوى السورية المختلفة على ذلك، باستثناء الحزب الشيوعي السوري، بزعامة خالد بكداش، الذي لم يوافق على حل نفسه، كما دعا إلى دولة اتحادية. كان الحماس للوحدة جارفاً، وكان التسرع واضحاً. وهذا ما أكده العسكريون السوريون في اجتماعاتهم مع عبد الناصر، فعندما كانوا يتداولون حول صيغة الوحدة، وقف المقدم أمين الحافظ، وقال مخاطباً عبد الناصر: "بيننا وبينكم حائط يجب أن نهدمه الساعة. لماذا الاتحاد؟! لتكن وحدة". وأيده الجميع. ويضيف سامي الجندي أن عبد الحميد السراج قال له: "عندما خرجنا من عند الرئيس، وذهبنا للفندق، بدأ التآمر على الوحدة". ولكنه رفض أن يفصّل ما يعنيه[١٥]. وفي الأول من فبراير/ شباط ١٩٥٨ اجتمع مؤتمر قطري لحزب البعث، ووافق بالإجماع على قرار حل منظمة الحزب في سورية، "وأحس الحزبيون، للوهلة الأولى، أن عبئاً ثقيلاً نزل عن كاهلهم. فقد أرهقتهم الخلافات، في آخر أيام الحزب، حتى بات النضال في داخله فقط. رأت الأحزاب القديمة أنها تجنبت خطر الزوال على يد البعث أو الجيش، وأملوا بمغنم هو الوحدة. وظن العسكريون أنهم سيصبحون عسكريين أخيراً"[١٦].

كان للبعث حساباته الخاصة. فقد حل نفسه فى الظاهر، ولكن الاجتماعات كانت مستمرة "وكانت التعميمات تصلنا، أولاً بأول، بعد صدورها مباشرةً، كما يقول هويدى فى مذكراته[17]، والحل وعدم الحل مسألة ستثار كثيراً، بعد مرور شهر العسل بين البعث وعبد الناصر، خاصةً وأن الجماهير فى سورية كانت فى لهفةٍ من أمرها للحصول وبسرعة على ثمرات الوحدة. وكان البعث فى تقدير كثيرين يريد الانفراد بالحكم فى سورية، فقد رأى نفسه الحزب الوحيد المؤهل لذلك. وكان هو الحزب الذى رفع شعار الوحدة وتحمس لها. ولكنه لم يملك تصوراً محدداً عن دولة الوحدة، ولم تصدر عنه _ حتى قيام دولة الوحدة- أى دراسة تناقش الوحدة، وكيف يتم إنجازها. كما لم يكن لديه أى تصور متكامل عن العلاقة مع عبد الناصر. ولعل خير من عبر عن ذلك هو الدكتور منيف الرزاز، الذى تولى منصب الأمين العام القومى لحزب البعث، لفترة، إذ يقول: "إن عبد الناصر ليس شخصاً، إنه ظاهرة تاريخية فذة، وليس بالإمكان معالجة أية قضية عربية دون معالجة هذه الظاهرة، ومعالجة أثرها فى تلك القضية. إن وجوده يفرض نفسه على كل مشكلة، وحدث، وحزب، وحركة، وحكم، ومعركة فى الوطن العربى. إنه ظاهرة طاغية عملاقة. فرضت نفسها، سلباً، وإيجاباً، على التاريخ العربى الحديث، وأثرت فى مجراه، تأثيراً عميقاً، وبعثت فيه تيارات هزت كل المعطيات السابقة" . ومن هذا التقويم يخلص الرزاز، إلى أن البعث ظل، حتى ١٩٦٧،- تاريخ صدور كتابه، الذى ننقل عنه-، بعيداً عن تقييم هذه الظاهرة الناصرية، تقييماً صحيحاً، وعميقاً. وكانت مواقفه منها "مواقف ناتجة عن ردود فعل آنية، أقرب ما تكون إلى الانطباعات الشخصية، منها إلى النظرة العملية، التحليلية، السليمة"[18]. وقد كلفت القيادة القومية للبعث، فى ١٩٦٢، أحد أعضائها بكتابة مشروع تقييم لعبد الناصر. فمضت شهور دون كتابة التقرير. "وبقيت هذه القضية نهباً للأحداث تقيِّم كل يوم تقييماً جديداً ارتجالياً انعكاسياً. وفى خريف عام ١٩٦٤، بعد محادثات جرت بين وفد الحكومة السورية لمؤتمر عدم الانحياز وبين عبد الناصر أحال المجلس الوطنى لقيادة الثورة فى سورية، نتائج هذه المحادثات للقيادة القومية، لتبدى رأيها. واغتنمت القيادة هذه الفرصة لتتقدم بتقييم مختصر، يساعد على رسم السياسة المطلوبة، ولكن القيادة القطرية، آنذاك، حالت دون توزيع التقييم على القواعد. وهكذا بقيت النشرة هى التقييم الوحيد، للظاهرة على الرغم من اختصارها، وعدم كفايتها وإحاطتها"[19].

فى المقابل، كان عبد الناصر يعرف البعث جيداً، وإن لم يعرف سورية. وهذا الحكم مبنى على تجربة شخصية لاحقة[20]. وعلى أىٍّ، فإن البعث لعب دوراً واضحاً ورائداً فى رفع شعار الوحدة العربية، كما قدم أفكاراً قوميةً واجتماعيةً أثارت الانتباه. ولكن الحزب تبنى "عقيدة

كونه الحزب الوحيد المؤهل لقيادة الأمة العربية. يرفض الأحزاب، والأنظمة الحاكمة، لأنها رجعية، ويرفض التيارات اليسارية والشيوعية، بمنطق أنها ترتوى من نبع غير عربى، وهو منطق لم تثبت الأيام صحته، على مدى التجارب التاريخية(٢١). وهذه العلاقة المركبة بين عبد الناصر والبعث هى التى قادت إلى التصرفات التى أسهمت بدور أو آخر فى وقوع الانفصال، فى ١٩٦١، على أيدى عسكريين سوريين، فى حين كان العسكريون السوريون هم الذين فرضوا الوحدة الشاملة، ورفضوا دعوة الداعين إلى الاتحاد الفيدرالى. كان الاندفاع نحو الوحدة، بالشكل التى قامت عليه، اندفاعاً عاطفياً محموماً. والسياسة لا تعرف العاطفة، خاصةً فى الأمور المهمة والخطيرة، والتى تحتاج إلى وضوح فى الرؤية، وإلى عقلانية فى التصرف، واتخاذ القرار. لقد كان الطرح، منذ ١٩٥٥، هو إقامة اتحاد فيدرالى بين مصر وسورية. وظل عبد الناصر مؤيداً لذلك ولم يتغير رأيه، إلا بعد لقاء مع الضباط السوريين، الذين تحدثوا بحماس، وتصرفوا بحماس أكبر. وينقل عبد المحسن أبو النور عن المشير عبد الحكيم عامر، نائب رئيس الجمهورية، يومئذ، بعد اللقاء مع الوفد العسكرى السورى، أنه - أى عامر - موافق على الوحدة الفورية، "ولكن الرئيس عبد الناصر مازال متردداً، وأن الوحدة محتاجة إلى وقت وخطوات مدروسة"(٢٢). فما الذى جعل عبد الناصر يغير رأيه، ويقبل الوحدة الفورية والاندماجية؟

وافق السوريون والمصريون، فى الاستفتاء، على قيام الجمهورية العربية المتحدة، كما وافقوا على أن يكون عبد الناصر رئيساً لدولة الوحدة. وبعد الاستفتاء، ذهب عبد الناصر إلى دمشق، التى استقبلته كما لم تستقبل أحداً من قبل، لقد "بات الرئيس أسطورةً وطنيةً شعبيةً، ملأت خيال البسطاء وقلوبهم، وكشفت دمشق عن سرها، وسريرتها: مدينة الوحدة العربية"(٢٣). وبسرعة أثار قيام دولة الوحدة تفاعلات كثيرة، عربياً وإقليمياً، طلبت اليمن الانضمام إلى دولة الوحدة، وأعلن قيام "الاتحاد الهاشمى" بين العراق والأردن، وقال العدو الإسرائيلى إنه وضع بين فكى كماشة.

٢- الطريق إلى الانفصال

فى كتاب " جيل الهزيمة من الذاكرة " يروى بشير العظمة، الذى عمل وزيراً مركزياً فى دولة الوحدة، كما رأس الحكومة السورية، خلال أشهر من عام ١٩٦٢، يروى واقعة طريفة، ولكنها عميقة الدلالة. يذكر أنه رافق الرئيس عبد الناصر فى زيارة الى مدينة المنيا، فى صعيد مصر، حيث شهد مهرجان عكاظ الخطابى، ودعا المشير عبد الحكيم عامر، أحد نواب

الرئيس عبد الناصر، عندئذ، الوزراء السوريين ليتحدثوا إلى الجماهير المصرية، وصعد أمين النافورى، وكان وزيراً مركزياً للمواصلات، وبادر سامعيه ببشرى كبيرة، وهى أنه سوف يعمل المستحيل لتعميم "المخابرات" فى كل مدينة وقرية.

نزلت كلماته على المساكين كالقدر الرهيب. وارتفعت أصوات الهمهمة، والزئير المكتوم، احتجاجاً واستنكاراً للوعد غير الكريم. قفز فوراً المشير عامر، يقاطع الخطيب، وأعلن للحاضرين أن "إخوانهم فى الإقليم الشمالى يطلقون تسمية (المخابرات) على الاتصالات السلكية واللاسلكية، بينما (مخابرات) بمعنى أجهزة التجسس والمداهمة من زوار الصباح هى تسمية خاصة بالإقليم الجنوبى". هذه الواقعة عميقة الدلالة، تؤكد كم كانت الوحدة بين مصر وسورية فى حاجة إلى تمهيد، تمهيد طويل وشامل، فى كل مناحى الحياة، بما فيها اللغة، بمفرداتها، ومصطلحاتها، ومعانى كلماتها. غياب هذا التمهيد يرجعه البعض إلى أن الوحدة بدت "وكأنها انضمام من سورية إلى مصر، أكثر منها وحدة حقيقية بين طرفين"(٢٤). إن الضم له آلياته وأساليبه، وهى مختلفة عن آليات الاندماج. وهذا لم يحدث، طوال سنوات الوحدة. بل وقعت تطورات أعاقت عملية الاندماج. وهذه التطورات أدت، وبسرعة، إلى إعاقة عملية التوحيد. فقد أصبح حزب البعث "أكبر حزب منظم" فى سورية، على الرغم من أنه حل نفسه "صورياً" وانضم إلى الاتحاد القومى، فإن كوادره ظلت مترابطة وتعمل فى الخفاء(٢٥). وكان عبد الناصر يرى أن الوحدة تمت بموافقة وتأييد جميع السوريين، ولذلك يعتبر نفسه منحازاً إليهم جميعاً، وليس إلى البعثيين فحسب، حتى لو كانوا فى برنامجهم أقرب إليه من غيرهم، كما أنه كان يؤكد أن الوزارة فى سورية يجب أن تكون وزارة قومية، وليست وزارة ينفرد بأغلبيتها حزب البعث(٢٦).

ولكن البعثيين كانت لهم وجهة نظر أُخرى، كانوا يريدون حكم سورية، لهم وحدهم. وبعد شهور الوحدة الأولى بدأت العلاقات تفتر بين عبد الناصر والبعثيين، و"عملت أجهزة وأشخاص كثيرون على التشكيك بينهما"(٢٧).

وتزايد الخلاف بعد ثورة العقيد الشواف فى العراق فى ٨ آذار ١٩٥٩. وكان عبد الكريم قاسم قد أطاح بعبد السلام عارف ثم سجنه، وانقلب على البعثيين، وتطاير حلم انضمام العراق الى الوحدة المصرية _ السورية، وهو أمل داعب خيالات كثيرة، بعد ثورة ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨ التى أحاطت بالأسرة الهاشمية. وحين جرت انتخابات " الاتحاد القومى " بالنسبة للجان القاعدية، وتشكلت الحكومة الثانية لدولة الوحدة، وتم انتقال صلاح البيطار، واكرم

الحورانى، وكانا عضوى قيادة البعث بالإضافة الى "عميد الحزب" ميشيل عفلق، تزايدت الخلافات، وبدأت أحاديث البعثيين فى اللقاءات الخاصة، ضد عبد الناصر، تختلف عما هو معلن. وقادت هذه التفاعلات إلى استقالة الأعضاء البعثيين من الحكومة. ويعتبر البعض هذه الاستقالة أنها أنهت الوحدة(٢٨). ويرى الجندى أن " البعث " أصبح عنصر فوضى، فى ظل حكم عبدالناصر، وأخذ الرئيس عبد الناصر يهاجم البعث وعقيدته "هجوماً مقذعاً"، واشتد البعثيون فى تهجمهم على حكم الجمهورية العربية المتحدة.

وأسلوب الاستقالة البعثية يستحق أن يروى. ففى ٢٣ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٥٩، ذهب أكرم الحورانى، نائب رئيس الجمهورية، وصلاح البيطار، وزير الثقافة المركزى، مع الرئيس عبد الناصر فى قطار إلى مدينة بورسعيد، لإحياء ذكرى خروج قوات العدوان فى ١٩٥٦. وتناولوا الغداء معه، وعادوا فى القطار نفسه. وفى اليوم التالى، تلقى استقالتيهما، ثم تلاهما الوزيران مصطفى حمدون، وعبد الغنى قنوت. ويصف عبد المحسن أبو النور الاستقالة بأنها كانت مدبرة مع ميشيل عفلق، وقيادة حزب البعث. وتزايد الاضطراب بين البعثيين السوريين. قبل هذه الاستقالة، وفى آذار/ مارس ١٩٥٩، دُعى سامى الجندى إلى اجتماع فى حلب، حيث تبين له أن بعض القياديين قد عادوا إلى التنظيم، منذ شهور، على شكل لجنة تتداول دراسة الأوضاع، وتتخذ قرارات. والأهم من ذلك، كما يذكر الجندى، أن بعض الضباط البعثيين أخذوا يعدون العدة لانقلاب، "واتصل بالقيادة، يعلمها أن كل شىء جاهز، فنهته عن ذلك"(٢٩).

فى العام ١٩٥٩ أيضاً، تألفت لجنة باسم "اللجنة العسكرية"، أعادت التنظيم البعثى العسكرى. وقد تكونت هذه اللجنة فى مصر، وكانت لها قيادة خماسية، هم المقدم محمد عمران، والرائد صلاح جديد، والرائد أحمد الأمير، والنقيب حافظ الأسد، والنقيب عبد الكريم الجندى(٣٠). وفى أكتوبر/ تشرين الأول من العام نفسه، عين عبد الحكيم عامر نائباً، وحيداً، لرئيس الجمهورية فى سورية، بصلاحيات الرئيس، بينما كان عبد الحميد السراج، وزير داخلية الإقليم السورى، ينفرد بسلطة شبه مطلقة، فى مجال الأمن، وارتكب رجاله جرائم بشعة منكرة(٣١)، وكانت هناك علامات على أن خطراً حقيقياً يهدد الوحدة. ولم تكن هذه العلامات بعيدة عن عبد الناصر، ولا عن عبد الحكيم عامر، وكانت المعلومات بهذا الشأن متعددة المصادر. ولكن عبد الحكيم عامر لم يقدر الأمر، حق تقديره. وكانت الوحدة قد دخلت فى طريق الانفصال، الذى وقع، فى ٢٨ سبتمبر/ أيلول ١٩٦١. وفى البداية رفض عبد الناصر المساومة مع المتمردين وقال : إن الوحدة لا تقيمها أنصاف الحلول.

ولذلك تم إرسال قوات مظليين، من مصر، هبطت فى اللاذقية، وحين رأى عبد الناصر أن خطر الحرب الأهلية يلوح فى الأفق، قرر إيقاف إبحار قوات كانت قد تجمعت فى الإسكندرية، ودعا القوات التى هبطت فى اللاذقية إلى عدم المقاومة. صحيح أنه كان للوحدة أخطاؤها، غير الهينة، ولكن الثابت أن مؤامرة الانفصال حيكت فى عاصمةٍ أوروبية، وبتمويلٍ نفطيٍ عربى، ومشاركة أوروبية[٣٢].

وبعد الانفصال، دخلت سورية، مجدداً، فى دوامة الانقلابات، والانقلابات المضادة، إلى أن وقعت حركة ٨ آذار/ مارس ١٩٦٣، وكانت قد سبقتها حركة أُخرى فى العراق، فى ٨ فبراير/ شباط، من العام نفسه، ولكن قوى أُخرى شاركت فى الانقلاب، دعت الى إعادة الوحدة، فوراً. وخرجت مظاهرات جماهيرية كبيرة تطالب بذلك. وجرت محادثات الوحدة الثلاثية، فى القاهرة، وتم توقيع ميثاق ١٧ أبريل/ نيسان ١٩٦٣، لإقامة وحدة مصرية _ سورية _ عراقية.

ويتحدث سامى الجندى عن أحداث ١٩٦٠، فيقول "فى تلك الفترة، كان الرئيس _ على ما سمعت _ يقرأ لينين، ولا أنكر أننى استغربت، سنه ١٩٦٣، مدى اطلاعه عليه[٣٣]، وهذا ما حدث، بالضبط، وأدى إلى أن يعلن عبد الناصر، فى ذكرى ثورة يوليو، فى العام ١٩٦٣، انسحاب مصر من الوحدة الثلاثية.

هوامش الفصل الثالث

١- حضر هذا اللقاء معى الزميل الأستاذ أنس جاد الحق، مراسل " وكالة أنباء الشرق الأوسط"، حينئذٍ، فى بغداد، حيث كان زميلاً لزوجة السعدى، التى كانت تعمل فى وكالة الأنباء العراقية، والتى سهلت أمر اللقاء، الذى قال فيه السعدى عبارةً مشهورةً: "دخلنا بغداد على قطار أمريكى، وطردنا منها فى قطار إنجليزى".. وقال إنه رفض عرضاً من الرئيس العراقى، احمد حسن البكر، بأن يكون مستشاراً له. ومن أسفى أنى لم أسجل هذا اللقاء كاملاً.

٢- محمد حيدر، **البعث والبينونة الكبرى**، دمشق، دون دار نشر، ١٩٩٨، ص ٥٥ .

٣- **المصدر نفسه**، ص ٦٩.

٤- أمين هويدى، **٥٠ عاماً من العواصف: ما رأيته قلته**، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ١٠٢،

٥- حيدر، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١١-١١٢.

٦- أحمد حمروش، **ثورة ٢٣ يوليو**، الجزء الأول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٢، ص ٦٨٨ .

٧- **المصدر نفسه**٦٩٢.

٨- **المصدر نفسه**، ص ٧٠٦.

٩- عبد المحسن أبو النور، **الحقيقة عن ثورة يوليو**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، القاهرة،٢٠٠١، ص٨٢.

١٠- سامى الجندى، **البعث**، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٦٩ ص ٧٤.

١١- **المصدر نفسه**، ص ٧٣.

١٢- **المصدر نفسه**، التفكير فى أن يتولى عبد الناصر قيادة البعث _ ذكرها عضوٌ فى الحزب عند بدء إنشائه. ولم يؤكدها أحدٌ غيره، وإن كان كلام الجندى فى المتن يوحى بوجود مثل هذا الاتجاه.

١٣- الجندى، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧٥.

١٤- هويدى، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٥-٦٧.

١٥- الجندى، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧٦

١٦- **المصدر نفسه**.

١٧- هويدى، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧٢.

١٨- الدكتور منيف الرزاز، **التجربة المرة**، دار غندور، بيروت، ١٩٦٧، ص٤٥-٤٧ .

١٩- **المصدر نفسه**، ص ٤٤.

٢٠- فى ١٩٦٦، وحين رفع عبد الناصر شعار وحدة القوى الثورة العربية، تم تكليف مجموعة من الباحثين بوضع دراسات عن القوى الحزبية العربية، فى جميع الأقطار، لتحديد القوى التى تشارك فى العمل الوحدوى

الثورى. وكان يشرف على هذه المجموعة الدكتور إسماعيل صبرى عبد الله، والدكتور ابراهيم صقر، والدكتور ابراهيم سعد الدين. وتولى أبو سيف يوسف عملية التنسيق بين الباحثين، وكان منهم الأساتذة: عادل حسين، وحسين عبد الرازق، ومصطفى نبيل، ومصطفى طيبة، وكاتب هذه السطور. ولم يتوقف العمل فى هذه المجموعة، إلا بعد وقوع عدوان يونيو ــ حزيران ١٩٦٧.

٢١- حمروش، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧٣٧.

٢٢- أبو النور، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١٣.

٢٣- الجندى، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧٧.

٢٤- محمد عبد الشفيع عيسى، البيئة الاقتصادية والاجتماعية فى دولة الوحدة، **أربعون عاما على الوحدة المصرية السورية**، مطبوعات مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٩. ص ١٧٩.

٢٥- أبو النور، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٧٢.

٢٦- **المصدر نفسه**، ص ١٥٨.

٢٧- الجندى، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧٨.

٢٨- **المصدر نفسه**، ص ٨٣.

٢٩- **المصدر نفسه**، ص ٨٠-٨١.

٣٠- حيدر، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢٧-١٢٨.

٣١- حمروش، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧٣١.

٣٢- عونى فرسخ: الانفصال، فى "أربعون عاماً" **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٢٥، وينقل ذلك عن فؤاد مطر: **بصراحة عن عبد الناصر: حوار مع محمد حسنين هيكل**، دار القضايا، بيروت، ١٩٧٥، ص ١٥٠.

٣٣- الجندى، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨٤.

البـــاب الثالث

الفصل الرابع

عبد الناصر وحركة القوميين العرب

د. سامي يوسف أحمد

عبد الناصر وحركة القوميين العرب

كانت ثورة ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢ بعيدة الأثر فى بعث الأمة العربية، ويقظتها، بعد مرحلة اليأس التى أسرتها، إثر فشل معركة فلسطين، وسقوطها فى أيدى الصهيونية، وقيام إسرائيل، ويمكن القول إن الفترة من ١٥ أيار/ مايو ١٩٤٨، إلى ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢، هى مرحلة اليأس بالنسبة لمشاعر الأمة العربية، وهى فى الوقت نفسه مرحلة الاستعداد لتصحيح الأوضاع، والقضاء على الفساد.

لقد لعبت الثورة المصرية (١٩٥٢) دوراً بارزاً فى التأثير على مجريات الأمور فى الوطن العربى والشرق الأوسط عموماً، سواءً من حيث المفاهيم، والمنطلقات الفكرية، التى طرحتها كمنهاج وخطة عمل على الصعيد الداخلى، أو بالنسبة لمجمل تحالفاتها، وعلاقاتها مع القوى، والأنظمة القائمة، ونظرتها لطبيعة التحالف مع القوى الخارجية(١).

والواقع أن تأثير الثورة على حركة القومية العربية كان كبيراً، لدرجة أنه ما من حزب قومى ذى أهدافٍ قومية، إلا وطلب من فترةٍ لأخرى، ربط مصيره بمصير الثورة التى قادها الزعيم عبد الناصر(٢).

وكانت "حركة القوميين العرب" الأكثر تأثراً بالثورةِ المصرية، على الرغم من موقفها الحذر من الثورة فى السنوات الأولى، فقد وجدت "الحركة" فى الثورة المصرية القوة العربية الوحدوية القادرة على القيام بمهمة الوحدة العربية، والقضاء على الاستعمار، والخطر الصهيونى، الأمر الذى ترتب عليه ربط "الحركة" نفسها بالثورة المصرية، لتصبح إحدى أدواتها، ومنفذة لسياستها حتى منتصف الستينيات(٣).

ويجمع المفكرون الذين اهتموا بدراسة "حركة القوميين العرب"، على القول بأن السياسة الناصرية هى العنصر الحاسم فى موقع "حركة القوميين العرب"، ونفاذها إلى المجتمع العربى من المحيط إلى الخليج، فلا يعود انتشار "الحركة" فى الوسط العربى فى الخمسينيات إلى محض الصدفة، بل نجد أنها انطلقت من منظمةٍ محصورةٍ فى إطار لبنانى

ضيق، ومستقلة بين عدد من المنظمات الصغيرة، إلى حركة ذات حضور فعلى فى العراق، وسوريا، والأردن، ومصر، واليمن، وفلسطين، ومنطقة الخليج العربى، خلال سنوات قليلة.

ويمكن القول بأنها كانت تنتشر، جنباً إلى جنب، مع الفتوحات الناصرية فى الخمسينيات للدول العربية المنغلقة بعضها على البعض الآخر، بفعل سياسة الاستعمار فى الوطن العربى، فلقد تمكن عبد الناصر من كسر الحدود السياسية العربية فى فترة زمنية قصيرة، وتمكنت "حركة القوميين العرب" من الاستعانة بالسياسة الناصرية، فتوفر للحركة حضورٌ فعلىٌّ مكنها من لعب أدوار سياسية، تنحصر أو تتوسع وفقاً لاتساع، أو انحسار، السياسة فى هذا البلد العربى، أو ذاك، كما كانت تزداد قوةً فى بعض الأحيان، وتضعف فى أحيانٍ أخرى، وقد مرت هذه العلاقة بعدة مراحل، هى:

حتى الغارة الإسرائيلية على غزة (١٩٥٥)

نظرت "حركة القوميين العرب" فى بداية الأمر على أن قادة الثورة المصرية توجهوا نحو بناء البيت المصرى من الداخل، وبالتالى وصفوا "حركة الضباط الأحرار" بكونها حركة تحررٍ وطنية الأفق، لم يتبلور لديها فى مراحلها الأولى، تطلعات قومية عربية، بل كان هدفها مواجهة الفساد المستشرى داخل المجتمع المصرى(٤).

ولعدم فهم "حركة القوميين العرب" للثورة المصرية نظرت إليها بحذر، وأبدت بعض التحفظات عليها، ويرجع ذلك - كما رأت الحركة - إلى الأسباب التالية:

١- كانت "الحركة" فى تلك الفترة، تعارض كافة أشكال التدخل العسكرى فى السياسة، ولا يغيب عن الذهن أن "حركة القوميين العرب" كانت قد رفضت العمل العسكرى مؤخراً، ونبذته لصالح النضال الجماهيرى، وقد أدى هذا التحول إلى جعل مواقفها أكثر صلابة، وأصبحت تخشى هيمنة النخبة العسكرية على الدولة، لاعتقادها بأنه ما أن يستلم العسكريون زمام السلطة حتى يتعاظم دورهم إلى درجة لن يكون بالإمكان معها إيقافهم عند حد(٥).

يقول جورج حبش فى هذا المضمار" كانت نظرتنا إلى ثورة ٢٣ يوليو، فى البداية، على أنها انقلاب عسكرى، قامت به مجموعة من الضباط الطامحين إلى السلطة، والحقيقة أننا كنا فى "الحركة" نحمل موقفاً حازماً من الانقلابات العسكرية، فى ضوء التجارب المتلاحقة التى حدثت فى سوريا، وهذا ما جعلنا نتوجس خيفةً من أية حركةٍ انقلابية، ونحذر منها، وبالتالى لم نُعِر ثورة يوليو أى اهتمام، بوصفها انقلاباً عسكرياً"(٦).

٢- عدم بروز هوية قومية تحررية لدى قادة الثورة، حيث كانت مواقفهم الثورية غامضة، ولم تظهر منهم أية إشارة، يستنتج منها الرغبة فى العمل القومى، أو التعاطف مع النضال العربى[٧].

٣- اعتبرت "الحركة" أن حل الأحزاب السياسية، انعكاس لقناعات فكرية، ومواقف أيديولوجية لدى قادة الثورة ترمى إلى خلق نظام دكتاتورى، يجهض أى تحرك سياسى ديمقراطى، خصوصاً أن البديل الذى طرحته قيادة الثورة هو هيئة صغيرة (هيئة التحرير)[٨]. واعتبرت "الحركة" أن حل الأحزاب، وخلق نظام الحزب الواحد عمل مشابه للوضع الذى كانت عليه الفاشية فى إيطاليا، والنازية فى ألمانيا[٩].

٤- لم تشعر "حركة القوميين العرب" بالارتياح، لتأكيد القادة الجدد على القضايا الداخلية فى مصر، وقد فضلت "الحركة" أن يتحمل الثوريون الجدد مسئوليتهم تجاه السياسة العربية منذ البداية[١٠].

٥- عدم ارتياح "الحركة" لتطور العلاقات بين قادة الثورة، والولايات المتحدة الأمريكية، فى الوقت الذى كانت فيه الولايات المتحدة تسعى إلى إعادة ترتيب الوضع فى الشرق الأوسط، بما يتناسب مع المستجدات التى عرفها العالم، بعد الحرب العالمية الثانية، حيث ظهر الصراع الأيديولوجى بين القوتين المظميين، وتدهورت مكانة الدول الأوروبية (فرنسا، وبريطانيا) فى الوطن العربى، وبالتالى جاهدت الولايات المتحدة، لتتخذ موقعا لها فى الوطن العربى، لتخلف الاستعمار القديم[١١].

ولذلك اتخذت " حركة القوميين العرب" موقفاً حذراً من الثورة المصرية، وحتى عندما صرح عبد الناصر بأن البلاد ستعرف النظام البرلمانى من جديد فى نهاية (١٩٥٥)، علقت "الحركة" عبر صحيفتها، قائلة: بأننا غالباً ما سمعنا وعوداً من الشيشكلى شبيهة بذلك، دون أن ينفذ أى شىء، واعتبرت أن النظام العسكرى فى مصر، لا يختلف كثيراً عن نظام الشيشكلى فى سوريا[١٢]. وهكذا لم تنشأ لهذه الأسباب علاقة حميمة بين الثورة المصرية و"حركة القوميين العرب" فى تلك الفترة، ولكن قيادة "حركة القوميين العرب" ظلت متحفظة فى نقدها لعبد الناصر.

ومن هنا نرى أن "الحركة" وقفت موقفاً حذراً من الثورة المصرية، حتى قيام الغارة الإسرائيلية على غزة، فى ٢٨ شباط/ فبراير١٩٥٥، حيث أظهرت هذه الغارة لعبد الناصر بأن

عملية البناء الداخلى ستكون مهددةً، ومحفوفةً بالمخاطر، إن لم تكن مدعومةً بقوة، ومعتمدةً على حلفاءٍ أقوياء، وكان استيعاب عبد الناصر لهذه الحقيقة، نقطة البداية لمرحلة جديدة فى مسيرة الثورة المصرية.

العدوان الثلاثى وأثره فى تحول العلاقة

مع أن تاريخ هذه المرحلة يبدأ من يوم الغارة الإسرائيلية على غزة، إلا أنه ـ عملياً ـ يمكن القول: إن إرهاصات هذه المرحلة، والعوامل الفاعلة المهيأة لها، قد بدأت منذ أواخر ١٩٥٤، عندما وجدت كل من الثورة المصرية، وحركة القوميين العرب، أنهما يعملان فى ميدان نضالى واحد، هو محاربة السياسة الإمبريالية الغربية، الهادفة إلى فرض اتفاقيات للدفاع المشترك، وإقامة أحلافٍ عسكرية، مثل "حلف بغداد"(١٣).

كذلك واصلت مصر دورها الريادى، والوفى لالتزاماتها القومية، فقد فشلت كل محاولات فرنسا لإقناع عبد الناصر ـ بالترغيب والترهيب ـ فى أن يخفف من دعمه لنضال بلدان المغرب، وخاصة ثورة الجزائر، بل إن مصر لم تتردد أبداً فى تشجيع الحركات الوطنية العربية، والأفريقية فى مقاومة المشاريع الاستعمارية، وتحطيم قيود الذل والاستعمار(١٤).

لقد دفعت سياسة الأحلاف، والهجمة العسكرية، بعبد الناصر إلى استشراف البعد القومى للنضال، وترابط النضال الوطنى فى مصر، مع نضال الأمة العربية، واستطاع أن يفضح الأنظمة العربية المنساقة وراء هذه الأحلاف، وخصوصاً نظام نورى السعيد بالعراق(١٥).

هكذا استطاع عبد الناصر أن يخلق رأياً عاماً عربياً معادياً للاستعمار، والأحلاف العسكرية فى المنطقة، وبالفعل منعت هذه الحركة الجماهيرية حكومة الأردن من الانسياق وراء هذه السياسة*، وقد أخذ "القوميون العرب" زمام المبادرة، للهجوم على المخططات الدفاعية الاستعمارية فى الشرق الأوسط، وعندما علموا بأن هناك ضغطاً يمارس على العراق للدخول فى الحلف، دعا "القوميون العرب" طلاب الجامعة الأمريكية، وبقية المعاهد فى بيروت إلى التظاهر ضد اشتراك العراق فى هذا الحلف(١٦).

*أثار توقيع الحلف العراقى ـ التركى فى شباط/ فبراير ١٩٥٥، موجة غاضبة من إذاعة القاهرة، وطوال الشهرين التاليين كانت حكومة العراق موضع الهجمات المتواصلة، بسبب ما وصفته الإذاعة بخروج حكومة العراق عن الصف الوطنى، أما الذى أغضب عبد الناصر، بشكل خاص، فهو البند الذى ورد فى المعاهدة بالتزام الدول الأخرى اللحاق بها، الذى رأى فيه إشارة إلى أن بريطانيا والعراق سوف يسعيان إلى تجنيد الدول العربية الأخرى، فى محاولة منها من أجل عزل مصر.

وقد واجهت حكومة عبد الله اليافى اللبنانية هذه المظاهرة السلمية بحملة قمع شديدة، فتحولت المظاهرة السلمية إلى مظاهرة دموية، نتج عنها استشهاد طالب، وجرح عدد كبير من الطلاب، وقامت الجامعة الأمريكية فى بيروت بطرد اثنين وعشرين طالباً، من بينهم خمسة طلاب قياديين فى "الحركة".*

ونتج عن هذه الأحداث تقارب بين القيادة المصرية، وحركة القوميين العرب، وقد لفت هذا النشاط الثورى "للحركة" نظر قادة الثورة المصرية، ما دفع عبد الناصر إلى قبول الطلبة القوميين المفصولين من الجامعة الأمريكية، ليكملوا دراستهم فى الجامعات المصرية.

وبفعل نشاط هؤلاء الطلبة فى القاهرة، فقد أصبحوا صلة الوصل بين الثورة المصرية والحركة، وعملوا على تجنيد أعداد من الطلبة العرب، الذين كانوا يدرسون فى مصر، وكونوا الخلايا الأولى للحركة فى البلاد العربية، كما كان لهم الفضل فى الاتصال بطلاب غزة، والضفة الغربية، الذين يدرسون فى القاهرة، وتجنيدهم للحركة، ومن ثم أتيح للحركة وجود فى الضفة الغربية وقطاع غزة، من خلال هؤلاء الطلاب، كذلك أتيحت الفرصة لبناء جسور بين الثورة المصرية وحركة القوميين العرب، خلال تلك الفترة القصيرة.

ثم كانت الغارة الإسرائيلية على غزة فى ٢٨ شباط/ فبراير ١٩٥٥، وأغلب الظن أن أحد أهدافها كان إكراه مصر، والدول العربية على الانطواء تحت لواء "حلف بغداد"، لتأمن من أى اعتداء إسرائيلى.

ولقد لخصت الوثائق البريطانية رد فعل عبد الناصر، وإجراءاته التى قام بها، للرد على غارة غزة، أنها كانت متوقعة، ولقد قام بالإجراءات التالية[١٧]:

١- قرر شراء الأسلحة الضرورية لرد أية هجمات إسرائيلية، ولما لم تكن أية دولة غربية مستعدة لتزويده بالسلاح، فقد كان على استعداد لشرائها من أية جهة أخرى تمكنه من ذلك.

٢- بعد أن أخفق فى منع "حلف بغداد" لجأ إلى "حلف الدفاع العربى"، وسلسلة من اتفاقيات الدفاع بين مصر، وحلفائها العرب، لإحباط ما اعتبره مؤامرة غربية لتدمير مصر، وتزعم هذه المؤامرة كل من العراق وإسرائيل.

٣- أقر عبد الناصر وجوب تدريب المتطوعين الفدائيين، من أجل شن عمليات أكثر فاعلية داخل إسرائيل، وصعدت حملاته الإذاعية ضد العراق.

*من هؤلاء الطلاب: الحكم دروزة، نزار سردست، غسان البرازى، نبيهة لطفى، سائدة الحسينى، عمر البرازى، رمزى دلول، عمر فاصل، محمود نور الله، سميرة أبو غزالة، مكرم عودة، سمير حداد.

٤- تخلى عن أى أمل فى التوصل إلى تسوية سلمية مع إسرائيل.

كانت القيود التى فرضتها الدول الغربية على تسليح الجيش المصرى سبباً فى توجه عبد الناصر نحو دول "المعسكر الاشتراكى"، وقد اعتبرت "حركة القوميين العرب" أن السلاح التشيكى الذى حصلت عليه مصر، عام ١٩٥٥، نقطة تحول فى التاريخ العربى، وسيحطم الحلقة التى فرضها الغرب على العرب، ليجرهم إلى سياسة الأحلاف. إلا أن المنعطف المهم فى توجه "حركة القوميين العرب" للناصرية، كان إعلان عبد الناصر تأميم قناة السويس فى ٢٦ تموز/ يوليو ١٩٥٦، وقيام العدوان الثلاثى على مصر، وأظهرت هذه الأحداث الزعيم عبد الناصر، كمناضل قومى ثورى، يرفض الأحلاف والهيمنة، وينتهج سياسة حيادية صلبة، وهذا ما دفع "حركة القوميين العرب" إلى تعزيز تأييدها لعبد الناصر، واعتباره رمزاً للنضال العربى التحررى[١٨].

وكان أبرز مثال على التنسيق بين عبد الناصر، والحركة فى تلك المرحلة، هو العمل فى الساحة الأردنية، والكويت، حيث كان التنسيق فى الأردن يهدف - من حيث الغاية السياسية المباشرة - إلى إلغاء الاتفاقية الأردنية البريطانية التى قيدت حكومة الأردن، وربطتها بعجلة السياسة البريطانية، كما كان الهدف الأهم هو عدم انجرار الأردن، وانسياقها إلى "حلف بغداد"، وقد شنت الحركة فى الأردن حملةً شعواء، من خلال مجلتها (الرأى) على حلف بغداد، وعلى أية تحالفات غربية أخرى، وعلى التدخل البريطانى فى الأردن، بالإضافة إلى التحريض على طرد قائد الجيش الأردنى الجنرال جون باغوت (جلوب باشا)[١٩].

كان رد فعل السلطات الأردنية هو إغلاق مجلة الرأى، واعتبار "حركة القوميين العرب" فى الأردن حركةً محظورةً، ما دفع بالحركة إلى العمل السرى، حيث وجدت فى "صوت العرب" - البرنامج الإذاعى الموجه من القاهرة - أداةً فعالةً لتحركهم السياسى، ضد حكومة هزاع المجالى، الذى حاول جر الأردن للانضمام إلى حلف بغداد[٢٠].

استمرت الحركة تمارس نشاطها فى السر، إلى أن وصلت حكومة سليمان النابلسى إلى سدة الحكم، فى انتخابات تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٦، واعتبرت "الحركة" أن حكومة النابلسى التى شكلت نصراً لها، وللقوة الوطنية، فقد كان برنامج حكومة النابلسى يصب فى المحور العربى المناهض للسياسة الاستعمارية فى المنطقة، ولقد حققت هذه الحكومة إنجازات مهمة مثل: توقيع اتفاقيات التضامن العربى بين مصر، وسوريا، والسعودية، والأردن، والموقعة فى كانون الثانى/ يناير ١٩٥٧، للمحافظة على الكيان العربى، والاستقلال، وتحقيق الوحدة

العربية، ونتج عن هذه الاتفاقية توفير البديل المالى للمعونة البريطانية التى كانت تقدم للأردن، منذ أوائل العشرينيات، إذ قدمت فيها الحكومة المصرية مبلغ اثنى عشر مليوناً ونصف المليون جنيه مصرى، أو ما يساويه(٢١).

أما فى الكويت، فلقد لقيت "الحركة" ظروفا أكثر ملاءمة من بقية الأقطار، ذلك أن الثروة النفطية المستجدة على البلاد، أفرزت برجوازية تجارية، لم تستطع الأطر السياسية، والإدارية للنظام العشائرى التقليدى الحاكم أن تستوعبها مع مصالحها النامية، وقد استفادت "حركة القوميين العرب" من هذا التناقض الجزئى، والمؤقت بين الشيوخ والتجار، وبين البرجوازية.

وفى ظل الفراغ السياسى فى البلاد، استطاعت "الحركة" أن تشكل تنظيما، لعب دورا بارزا فى الكويت، مستفيدة من المد الوطنى العارم الناجم عن معركة السويس، حيث دعت الحركة إلى "يوم مصر" تأييداً إلى تأميم قناة السويس، فحشدت تجمعاً شعبياً، حضره أكثر من أربعة آلاف شخص، وأرسل فيه المجتمعون برقية تهنئة للرئيس عبد الناصر، عبروا فيها عن تأييدهم لنضال الشعب العربى فى مصر ضد الاستعمار(٢٢).

أدى نشاط "حركة القوميين العرب" إلى اكتسابها احتراما جماهيريا واسعا، فى حين لفتت أعمالها البطولية أنظار السلطات المصرية، فقامت القيادة المصرية حينئذ بتدريب أعضاء من "حركة القوميين العرب" فى أنشاص (أهم موقع عسكرى فى مصر) تحت إشراف ضباط الصاعقة المصرية.

ويذكر أمنون كوهين أن الأردنيين فى الكويت، كانوا كثيرى الاتصال بالسفارة المصرية هناك، لتزويدها بالمعلومات، وتلقى التعليمات منها(٢٣).

ويبدو أن حركة القوميين العرب حققت حضوراً سياسياً كبيراً فى تلك الفترة فى كل من الأردن، والكويت، وبلاد عربية أخرى، مستمدة هذا الحضور من التيار الناصرى العارم فى الوطن العربى، واندراجها فيما يسمى بالمجرى الناصرى، الذى نتج عن فشل العدوان الثلاثى.

الحركة والوحدة المصرية ـ السورية:

مع ظهور عبد الناصر على المسرح الثورى العربى، وبروزه رائداً للقومية العربية، ومدافعاً عن الوحدة العربية، وداعياً لها، وخصوصاً بعدما حقق انتصاراتٍ سياسيةٍ بعد حرب السويس عام ١٩٥٦، ربطت "حركة القوميين العرب" نفسها به، وجعلت من نفسها أداة لتنفيذ سياسته فى الوطن العربى، ومن هنا أيدت "الحركة" بقوة قيام "الجمهورية العربية المتحدة"،

ورأت فيها نواةً للوحدة العربية الشاملة، وكماشة قوةٍ لمحو إسرائيل. ومن هنا علقت "الحركة" الآمال على "الجمهورية العربية المتحدة" كطليعةٍ لمستقبل الوحدة العربية، وفاتحة النصر، وانطلاقة الزحف القومى العربى(٢٤).

ولم يقتصر الأمر على مجرد التأييد، بل إن "الحركة" ربطت سياستها، ومواقفها بسياسات التغيير الاجتماعى، ومواقف "الجمهورية العربية المتحدة" على اعتبار أنها ترى فيها قاعدة انطلاق لتحرير فلسطين، ولذلك كانت "الحركة" شديدة العداء للقوى، والأحزاب التى تعارض سياسة دولة الوحدة وتعاديها. وخاضت الحركة صراعات مريرة مع الشيوعيين العرب(٢٥). كما تصدت لمواقف حزب البعث المناوئة لأساليب حكم عبد الناصر، ونقلت القيادة القومية للحركة مقر عملياتها إلى دمشق، بدلاً من عمان، وأصبحت "الحركة" فى حالة شبه انسجام مع السياسات التى اتبعتها دولة الوحدة(٢٦). وفى حين لاقت السياسة الداخلية للجمهورية العربية المتحدة تأييد "حركة القوميين العرب"، ولاقت سياستها العربية والخارجية تأييداً أكبر، وهذا ما كان له أثر كبير فى إخراج "الحركة" من عزلتها النخبوية، ومن هامشيتها السياسية، ومحدوديتها التنظيمية، ووضعها فى قلب الأحداث، لذا يمكن اعتبار أواخر الخمسينيات ذروة حركة القوميين العرب، وهو ما اتضح من خلال تأسيس فروع جديدة لها فى عدة أقطار عربية، ولقد شكلت أحداث آيار/ مايو١٩٥٨ فى لبنان. التى اندلعت بعد أقل من شهرين من إعلان "الجمهورية العربية المتحدة". فرصةً لاختبار فاعلية الحركة كأداةٍ طوعيةٍ للجمهورية العربية المتحدة، وقيادتها الرسمية، وبفضل الدعم العسكرى والسياسى الذى قدمته أجهزة عبد الحميد السراج للحركة، فإن الحركة قد لعبت دورا أساسياً فى أحداث ١٩٥٨(٢٧).

بعد أن انتهت الحرب الأهلية فى لبنان، تهيأت "الحركة" لمعركةٍ ضاريةٍ فى العراق، بين القوميين والشيوعيين، حول مشكلة انضمام العراق للجمهورية العربية المتحدة، وقد ارتبط تطور فرع العراق إلى حدٍّ بعيد بهذه المعركة، وحقق فى سياقها أول حضور تنظيمى، وسياسى فاعل للحركة فى العراق(٢٨). وأخذ الرئيس عبد الناصر يستقبل مبعوثى القيادة القومية للحركة بنفسه، ويناقش معهم مختلف أبعاد النضال القومى العربى(٢٩).

وعلى صعيدٍ آخر، توجت الحركة سياستها للجمهورية العربية المتحدة افتتاحية العدد الأول من مجلة (الحرية) التى صدرت عام ١٩٦٠، وجاء فيها أن الحركة ستحارب أعداء القومية العربية، سواء أكانوا من اليمين أم من اليسار(٣٠).

أما على الصعيد الفكرى للحركة، فقد حصل أول تطور فكرى لها عندما قامت الوحدة،

ولما كان عبد الناصر يطرح الاشتراكية، فقد حدث نقاشٌ، وتفاعلٌ حزبيٌ في الحركة، ففي بداية عام ١٩٥٩، تم تشكيل لجنة ثقافية من الحركة، برئاسة عضو الأمانة العامة للحركة محسن إبراهيم، وقررت اللجنة إضافة مفهوم "الاشتراكية" الذى طرحه عبد الناصر، حتى إن الحركة أضافت "الاشتراكية" إلى شعارات الحركة، واستبدلت بكلمة الثأر "استرداد فلسطين"، فصارت شعارات الحركة "وحدة ـ تحرر. اشتراكية ـ استرداد فلسطين".

من الانفصال حتى هزيمة ١٩٦٧:

لقد ترك فشل الوحدة المصرية ـ السورية (١٩٦١/٩/٢٨) بصمات واضحة على مجمل الهياكل الفكرية، والتنظيمية لحركة القوميين العرب، حيث كان الانفصال السبب فى إعادة تقييم العمل القومى ومساراته، والنجاحات والإخفاقات التى واجهتها الحركة[٣١]. حيث أعادت الحركة عملياً، ترتيب سلم الأولويات التى وضعته لتحقيق أهدافها، ومنطلقاتها القومية، بحيث تراجعت أولوية الوحدة، لتصبح لاحقة للمهمة النضالية الهادفة إلى إدخال تغييرات جذرية على الواقع الاجتماعى والاقتصادى العربى، وربطت الحركة تحقيق الوحدة العربية بمهام القضاء على العناصر المناوئة لعملية الوحدة، وأصبحت الحركة تطالب بإدخال المضامين الاجتماعية والاقتصادية لدولة الوحدة، بحيث تكون دولة تحدث تغييرات جذرية فى الواقع العملى، أى دولة ذات مضمون اشتراكى[٣٢].

وكانت قرارات تموز/ يوليو الاشتراكية ـ التى أعلنها عبد الناصر صيف عام ١٩٦١. هى الحدث الذى دفع الصراعات الفكرية، داخل صفوف الحركة إلى مسرح الأحداث بشكل علنى، حيث طرح على قيادة الحركة ضرورة أخذ موقف محدد من الفكر الاشتراكى. فمن جهة قبلت القيادة التقليدية للحركة الأخذ بالقرارات الاشتراكية، ووافقت عليها من منظورٍ إصلاحيٍّ محض، واعتبروا أن الوصول للاشتراكية يتم بصورة سلمية ، ضمن إطار تحالف واسع يضم جميع فئات الشعب من عمال، ومثقفين، والرأسمالية الوطنية، ومن جهة أخرى قبل محسن إبراهيم، ومجموعته المتمثلة فى الجيل التقدمى بالقرارات الاشتراكية من حيث المبدأ، ولكنهم انتقدوا النظرة الانتقادية للاشتراكية، التى تبنتها المجموعة الأولى، وربطوا ما بين المنهج الاشتراكى، وضرورة وجود حزب اشتراكى، رافضين نظرية الانتقال السلمى نحو الاشتراكية، باعتبارها نظرية تهدف إلى إدخال بعض التعديلات على الواقع القائم دون تبديله[٣٣].

هكذا برزت النواة الأولى للخلاف داخل قيادة الحركة، والتى بدأت منذ المؤتمر الحركى عام ١٩٦١[٣٤].

وقد وضع المؤتمر القومى للحركة المنعقد عام ١٩٦٢، حداً لمحاولة إخفاء الصراع الفكرى داخل صفوف الحركة، حيث استطاع "التيار التقدمى" فى قيادة الحركة أن يطرح برنامجاً سياسياً، ينطلق من منظورٍ أيديولوجى، يعتمد على الصراع الطبقى، وقد ساعدهم، فى ذلك، الميثاق الذى قدمه عبد الناصر للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية فى مصر، فى ٢١آذار/ مارس١٩٦٢، وتأكيده على حتمية الحل الاشتراكى(٣٥).

واستمرت الصراعات الفكرية فى صفوف الحركة، تفعل فعلها على كافة المستويات، تنظيمياً، وسياسياً، وأيديولوجياً، حتى المؤتمر الحركى فى نيسان/ أبريل١٩٦٣، ولقد أدى هذا عملياً إلى بداية انهيارٍ، وتسيبٍ داخل صفوف الحركة، وأدخلت تغييراتٍ موضوعيةٍ وكيفيةٍ على هيكلية الحركة. وفى سياق هذه العملية من التحولات، اندفعت فروع الحركة نحو ممارسة برامجها القطرية، بما يتناسب مع طبيعة المرحلة، التى يمر بها هذا القطر، أو ذاك، إما استكمالاً لعملية التحرر الوطنى، كما هو الحال فى جنوب اليمن مثلاً، أو الشروع فى حل معضلات الثورة الوطنية الديمقراطية فى بلدانها، مثل اليمن الشمالى، والعراق، وسوريا، ولبنان، وبلدان الخليج. ففى اليمن الشمالى اتخذ الفرع عنواناً ينسجم مع طبيعة المرحلة "الحزب الديمقراطى الثورى" (١٩٦٢)، وفى جنوب اليمن "الجبهة القومية لتحرير اليمن" (١٩٦٣)، وفى العراق "الحركة الاشتراكية العربية" (أواخر عام ١٩٦٣)، وفى لبنان "منظمة الاشتراكيين اللبنانين"، وفى الكويت انشطرت الحركة إلى يسار باسم "الحركة الشعبية الثورية"، مثل ذلك الجيل التقدمى للحركة، أما الاتجاه القومى التقليدى فشكل "تجمع الديمقراطيين الكويتيين"، بأمانة الدكتور أحمد الخطيب، واتجاهٍ ثالثٍ وهو قومىٌّ - ناصرى، شكل "التجمع الناصرى"، برئاسة جاسم القطامى، أما فى سوريا، فقد اندفع الفرع، وتحت فعل الصراع الوطنى، والطبقى الساخن فى الشارع السياسى، والزلزال الذى هز كل الخارطة الحزبية، بعد الانفصال إلى اليسار الناصرى، كما أدى زلزال الصراع إلى انقساماتٍ واسعةٍ فى صفوف الحركة القومية، فانقسم "البعث" إلى ثلاثة أقسام: قومىٌّ عام، وانفصالى، وناصرى. بينما وقفت القيادة القومية التقليدية مستسلمةً لقرار الخط اليسارى، ومشجعةً له، تحت شعار قاتلوا فى قلب الحركة الشعبية الناصرية(٣٦).

وظلت بذور الصراعات الفكرية فى تنظيم "حركة القوميين العرب"، حتى المؤتمر القومى للحركة (عام١٩٦٥)، الذى شهد مبادرة محسن إبراهيم للاندماج الكامل بالناصرية(٣٧).

وبذلك لم تستطع الحركة، أن ترى إمكانية العمل السياسى خارج إطار الناصرية؛ لأنها وجدت فى الناصرية القوة القومية الثورية الوحدوية، فى الساحة العربية القادرة على التعامل مع مكونات الواقع العربى بكل سلبياتها. إلا أن هذا التحالف السياسى، والتوافق الفكرى بين الحركة، والناصرية، لم يكتب له النجاح طويلاً، حيث وجدت الحركة بأنها كانت مخطئة فى تعاملها مع الناصرية، كحركة فكرية سياسية، وخاضعة تماماً لعبد الناصر، وأجهزته الأمنية(٣٨).

وهكذا بدأت الأزمة فى العلاقات بين الحركة وعبد الناصر، وبدأت الخلافات تنتقل من خلافاتٍ سياسيةٍ إلى خلافاتٍ تركت انعكاساتها على علاقات التعامل اليومى، فى عدة ساحاتٍ عربيةٍ، ففى اليمن حدثت أزمة عنيفة بين الحركة وعبد الناصر، إثر صدام بين "الجبهة القومية فى اليمن" التى تقودها "حركة القوميين العرب"، وبين القيادة المصرية هناك، حين ألح عبد الناصر على "الجبهة القومية" فى عدن أن تتحالف، أو تندرج مع " الجبهة الوطنية" برئاسة عبد الله الأصنج، وعبد القوى مكاوى، لكن قيادة الجبهة القومية، رفضت هذا الأمر، فاعتقلت أجهزة الأمن المصرية بعض قادتها، ومنهم فيصل الشعبى الذى اعتقل فى السجن الحربى بالقاهرة. وهذا الأمر وتر العلاقة بين الناصرية، وقيادة "حركة القوميين العرب"(٣٩).

ويتحدث جورج حبش عن هذه الأزمة، فيقول: "طوال عام ١٩٦٥ استمرت علاقاتنا بعبد الناصر جيدة، وقائمة على الثقة والصراحة المتبادلين، وفى مطلع عام ١٩٦٦ تعرضت العلاقة بيننا وبين عبد الناصر، أو بالأحرى بيننا، وبين نظامه، إلى هزةٍ بسبب اليمن الجنوبى(٤٠) عندما وقف الضباط المصريون فى اليمن مواقف عدائية ضد "الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن" وألتى تهيمن عليها الحركة(٤١).

وكان هدف الإدارة المصرية من هذه الوحدة، هو إيجاد وحدة وطنية فى اليمن تقضى على تشرذم الحركة الوطنية، بينما ترى الجبهة القومية أن هذه الأحزاب شمرت بنجاح الجبهة القومية، فأرادت أن تلتف على مسيرتها، وتسعى لتسلم السلطة بعد الاستقلال، وكان رد الجبهة القومية على عملية الدمج التى قام بها عبد الناصر، أنها دعت كافة القطاعات الشعبية والعسكرية إلى عقد مؤتمر استثنائى لمناقشة الأزمة، وطرح موضوع الوحدة الوطنية، على اعتبار أنه لم تتم معالجته على أساس سليم، وتسبب فى عرقلة مسيرة الثورة، وأقر المؤتمر الانسلاخ عن الجبهة الموحدة، وممارسة نشاط الجبهة القومية بشكل منفصل(٤٢).

واعتبرت "الجبهة القومية" أن هذه الوحدة دمجٌ قسريٌ، وبدون علم قيادتها، وبالتالى فقد اعتقدت الحركة بأنها مؤامرة تمت بين الجهاز الاستخبارى المصرى فى شمال اليمن، وبين من أعلنوا أنفسهم قادة "جبهة التحرير"، باسم الوحدة الوطنية، وفى هذا السياق يقول جورج حبش: "ذات يوم من النصف الأول من كانون الثانى/ يناير ١٩٦٦ سمعنا صباحاً من الإذاعة، أنه تمت عملية دمج بين الجبهة القومية، وجبهة الأصنج، وقامت "جبهة تحرير وطنية موحدة". ولقد فوجئنا بالنبأ لأكثر من سبب، أبرزها: أن الخطوة تمت بدون تمهيد فعلى، وأن رفاقنا فى عدن لهم نظرة إلى الموضوع قائمة على أن خطوة التوحيد يجب أن تتم بشكل متدرج، وبعد حوارٍ طويل، وعلى أساس برنامج واضح، ومواقف موحدة"(٤٣).

وقد حدثت الأزمة فى صفوف الثورة، حتى قامت مصر بدعوة الأطراف إلى مؤتمر الإسكندرية، فى آب/ أغسطس١٩٦٦، والذى تم فيه الاتفاق بين ممثلى الجبهتين "القومية" و"التحرير" على التحالف فى إطار "جبهة تحرير جنوب اليمن"، على أساس جبهوى، وليس على أساس اندماجى، تمثل فيه جبهة التحرير بنسبة ثلثى الأعضاء، بينما الجبهة القومية تمثل نسبة الثلث، لكن بعض قيادات الجبهة القومية ظل يرفض هذا الحل(٤٤). ثم توالت الانشقاقات بين فروع الحركة والناصرية، فى كل من العراق، وسوريا، أدت إلى انسحاب القوميين من "الاتحاد الاشتراكى"(٤٥).

وبذلك فقدت الحركة وحدتها، وتماسكها التنظيميين، وتحول فيها الالتحام بالناصرية إلى الارتطام بأجهزتها المخابراتية.

وعقدت اللجنة التنفيذية القومية للحركة، فى تموز/ يوليو١٩٦٦ اجتماعاً راجعت فيه شعار الالتحام بالناصرية، وما آلت إليه فعلا، ووصل الاجتماع إلى الاعتراف رسمياً بوصول العلاقات بين الحركة، والناصرية إلى طريق شبه مسدود، وخرج الاجتماع بنتائج من أهمها: ضرورة التمييز بين يمين الناصرية، المتمثل فى وكلاء البيروقراطية والبرجوازية، وبين يسار الناصرية، المتمثل فى العناصر، والقوى التقدمية الموجودة ضمن التيار الناصرى، بقيادة عبد الناصر، الذى يمثل رأس اليسار تاريخياً(٤٦).

جاءت الضربة القاضية حين طلبت أجهزة الأمن المصرية من الأمانة العامة للحركة (جورج حبش - محسن إبراهيم - هانى الهندى) الحضور إلى الجمهورية العربية المتحدة، وتسليم قائمة بأسماء أعضاء الحركة، والضباط المصريين المنتمين لصفوف حركة القوميين العرب، بهدف دمجهم فى التنظيم الطليعى، ومنظمة الشباب الاشتراكى فى الجمهورية، وعندما حصلت

الأزمة فى اليمن، تم اعتقال هـذه القوائم، فى تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٦، وضمت القائمة ما بين ٦٠ ـ ٧٠ شـخـصـاً من العناصـر المصـرية، ومن بين هذه الأسمـاء كان هناك أشـخـاص متعاطفون مع الحركة من بينهم: د.على مختار، وجورج المخرجى، وصلاح عيسى، وقد ظل معظم هؤلاء فى السجن، حتى ما بعد حرب حزيران/ يونيو١٩٦٧. كما أجرى تحقيق مع أعضاء الأمانة العامة (الثلاثة) بتهمة تنظيم بعض الضباط المصريين لصالح الحركة، ويذكر الهندى أن عبد الناصر لم يكن مرتاحاً بأن يجرى هذا التحقيق معهم، وبقوا فى القاهرة لمدة عشرين يوماً، قبل أن يسمح لهم بالمغادرة(٤٧).

وقد انعقد اجتماع اللجنة المركزية لمنظمة الشباب الاشتراكى، وفيه تحدث على صبرى متهماً "حركة القوميين العرب" بالخيانة حين قال: "نعلم جميعاً من هم القوميون العرب، هم مشبوهون لارتباطهم بالبرجوازية، وارتباطهم بالجامعة الأمريكية، وقد نشأوا فيها ببيروت، ويقولون بوجود لاحياتين، يمينية ويسارية"(٤٨). وهذا يبين مدى التوتر الذى حصل بين الحركة وعبد الناصر.

ولم يكد عبد الناصر يتلقى الضربة القاسية فى حزيران/ يونيو١٩٦٧، وهو فى خضم صراعه ضد العدو الصهيونى والإمبريالية، حتى انطلقت أصوات عديدة، من بينها بعض الأحزاب القومية، وعلى رأسها "حركة القوميين العرب"، لتعلن سقوط البرجوازية الصغيرة، وسقوط الناصرية، حيث عقدت الحركة عدة اجتماعات موسعة، ضمت التيارات المختلفة فيها، لبحث، وتحليل أسباب وعوامل الهزيمة فى تلك الحرب(٤٩).

وكان الاجتماع القيادى الموسع الذى عقدته اللجنة التنفيذية القومية للحركة ، فى أواخر تموز/ يوليو١٩٦٧، والتى أصدرت فيه أول تقرير رسمى، تضمن تحليلاً طبقياً للنكسة، حمل عنوان "الثورة العربية أمام معركة المصير"، وعرفت إشكالياته باسم "موضوعات ٥ حزيران"(٥٠).

كان هذا التقرير هو الذى أدى من الناحية الفعلية إلى القطيعة الكاملة مع عبد الناصر، ووضع الحركة أمام مهمات إعادة بنائها من جديد(٥١).

وراحت الحركة تفتح النيران على بطل حركة التحرر العربى، وهو مثخن الجراح، ونازف الدماء، فالبعض استخدم الماركسية ـ اللينينية للعداء معه، بدلاً من أن تكون تكريساً للتحالف معه. حيث شكلت الماركسية غير السوفييتية، والمقاومة الفلسطينية، معارضة للسياسة

الناصرية، وإذا كانت المقاومة قد عادت بعد تثبيت وجودها، لتصوغ علاقاتٍ جيدة مع عبد الناصر، ومع الأنظمة العربية الأخرى، فإن الماركسية غير السوفييتية، وجدت نفسها فى اتجاهٍ آخر، لا يُخضع سياسته لحساباتٍ عربية، ومع أن هذا الاتجاه لم يصمد فى سياسته العربية زمناً طويلاً، إلا أنه استطاع أن يُجهِز على حركة سياسية هى "حركة القوميين العرب"، التى لفظت أنفاسها مع طلائع الهزيمة، فى حزيران/ يونيو لتنتهى بذلك تجربة فريدة فى العمل السياسى العربى، وليتشرذم فى نهايتها تنظيم عاش على الدوام على ردود الفعل الناصرية، وعلى تبريرها(٥٢).

هوامش الفصل الرابع

١- إبراهيم إبراش، حركة القوميين العرب وجدلية العلاقة بين الوطنية الفلسطينية والقومية العربية، (الحركة القومية فى مائة عام) ١٨٧٥ـ ١٩٨٢، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٧، ص٤٥١.

٢- باسل الكبيسى، حركة القوميين العرب، منشورات الاتحاد، رقم١٢، الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين، بيروت، ١٩٧٤، ص٦٨.

٣- إبراش، مرجع سبق ذكره، ص٤٥١.

٤- المرجع نفسه، ص٤٥٢.

٥- الكبيسى، مرجع سبق ذكره، ص٦٨.

٦- الجبهة الشعبية، جورج حبش، المركز الطلابى التقدمى، غزة، ١٩٩٦، ص١٢.

٧- إبراش، مرجع سبق ذكره، ص٥٢.

٨- عبد الله سلوم السامرائى: حركة القوميين العرب ودورها فى الوعى القومى (انظر: تطور الفكر القومى، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التى نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٦، ص١٧٣.

٩- الكبيسى، مرجع سبق ذكره، ص٦٨.

١٠- المرجع نفسه، ص٦٩.

١١- الرأى، (دمشق) ١٩٥٤/٨/٢.

١٢- المرجع نفسه، ١٩٥٥/٥/٢٢.

١٣- إبراهيم إبراش، البعد القومى للقضية الفلسطينية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧، ص٩٩.

١٤- هانى الهندى، وعبد الإله نصراوى: حركة القوميين العرب، نشأتها وتطورها عبر وثائقها، ١٩٥١ـ١٩٦٨، الكتاب الأول، ١٩٥١ـ١٩٦١، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ٢٠٠١، ص١٣٦.

١٥- جايل ماير، الولايات المتحدة وثورة يوليو١٩٥٢ـ١٩٥٨، ترجمة عبد الرءوف عمر، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩، ص١٩٧.

١٦- الكبيسى، مرجع سبق ذكره، ص٧٠.

١٧- الوثائق السرية البريطانية لوزارة الخارجية البريطانية، الأهرام، القاهرة، الحلقة(١١)،١٩٨٦/٢/٢٢، ص٥.

١٨- إبراش، حركة القوميين، مرجع سبق ذكره، ص٤٥٤.

١٩- آمنون كوهين، الأحزاب السياسية فى الضفة الغربية فى ظل النظام الأردنى ١٩٤٩ـ١٩٦٧، (ترجمة) خالد حسن، مطبعة القادسية، القدس، ١٩٨٨، ص١٤١.

٢٠- الكبيسى، مرجع سبق ذكره، ص٧٢.

٢١- وثائق فلسطين، ١٩٣٩-١٩٨٧، منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة الثقافة، تونس، ١٩٨٧، ص٣٠٤.

٢٢- محمد جمال باروت، حركة القوميين العرب: النشأة ، التطور، المصائر، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، دمشق، ١٩٨٧، ص١١٠.

٢٣- كوهين، مرجع سبق ذكره، ص١٤٠.

٢٤- الرأى (دمشق)، ١٩٥٨/٢/٤.

٢٥- انظر، منشورات حركة القوميين العرب "لنتحد جميعاً لتحطيم الخطر الشيوعى "بغداد، ١٩٥٩.

٢٦- الكبيسى، مرجع سبق ذكره، ص٧٧.

٢٧- باروت، مرجع سبق ذكره ، ص١١٩.

٢٨- المرجع نفسه، ص١٢٠.

٢٩- الكبيسى، مرجع سبق ذكره، ص٧٨.

٣٠- فيصل جلول، حركة القوميين العرب، الفكر العربى (بيروت)، تموز. سبتمبر ١٩٨٢، العدد(٢٨)، ص١٦٨.

٣١- الجبهة الشعبية، مرجع سبق ذكره، ص١٤.

٣٢- الحرية (بيروت)، العدد١٠٩، ١٩٦٢/٢/٢٦، ص٦ ـ ٧.

٣٣- إبراش، حركة القوميين، مرجع سبق ذكره، ص٤٦٠.

٣٤- سهير سلطى التل، حركة القوميين العرب وانعطافاتها الفكرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٦، ص١٦٠.

٣٥- باروت، مرجع سبق ذكره، ص٢٨٨.

٣٦- رسالة للباحث من نايف حواتمة، بتاريخ ٢٠٠٢/٢/٢٦.

٣٧- التل، مرجع سبق ذكره، ص١٦٥.

٣٨- إبراش، حركة القوميين العرب وجدلية العلاقة، مرجع سبق ذكره، ص٤٥٦.

٣٩- مقابلة للباحث مع عبد القادر ياسين، القاهرة، ٢٠٠٢/٢/١٢.

٤٠- فؤاد مطر، حكيم الثورة، قصة حياة الدكتور جورج حبش، هاى لايت لندن، ١٩٨٤، ص٩٧.

٤١- الحرية (بيروت)، العدد (٢٧٦)، ١٩٦٥/٩/١٦.

٤٢- عمر أحمد، تطور فكرة القومية العربية فى اليمن ١٩٥٢-١٩٦٧، رسالة ماجستيرغير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص١٤٧.

٤٣- مطر، مرجع سبق ذكره، ص٩٨.

٤٤- أحمد، مرجع سبق ذكره، ص١٤٣.

٤٥- الحرية (بيروت)، ١٩٦٥/١٢/٦، ص٩٨.

٤٦- باروت، مرجع سبق ذكره، ص٢٥٥.

٤٧- لقاء للباحث مع هانى الهندى، القاهرة،٢٠/٥/٢٠٠٢.

٤٨- الأمين العام للاتحاد الاشتراكى العربى، على صبرى، انظر محضر اجتماع اللجنة المركزية لمنظمة الشباب الاشتراكى، أكتوبر ,١٩٦٦

٤٩- التل، مرجع سبق ذكره، ص١٦٦.

٥٠- باروت، مرجع سبق ذكره، ص٢٤١.

٥١- بوعلى ياسين وآخرون، **الأحزاب والحركات القومية العربية**، المركز العربى للدراسات الاستراتيجية، دمشق، د.ت، ص٣٣.

٥٢- جلول، مرجع سبق ذكره، ص١٨٨-١٨٩.

البـــاب الثالث

الفصل الخامس

تنظيمات عبد الناصر (التنظيمات السياسية للثورة)

عبد الغفار شكر

التنظيمات السياسية لثورة ٢٣ يوليو

حرصت قيادة ثورة ٢٣ يوليو على أن يكون للثورة تنظيمها السياسى الذى ينقل فكرها للجماهير، وتستطيع قيادة الثورة من خلاله أن تتعرف على اتجاهات الرأى العام، ومطالب الجماهير، وموقفها من أداء الحكم. وقد اهتم جمال عبد الناصر، شخصياً، بهذه القضية قبل قيام الثورة. ففى أحد اجتماعات الضباط الأحرار، وأثناء الحديث عن مساوئ الأحزاب، قال جمال عبد الناصر: "أعتقد أننا لو سيطرنا على الموقف فى مصر، يوماً ما، فيجب علينا إيجاد هيئة شعبية صادقة، ومنظمة، تعمل من أجل مصر(١) .ومما يؤكد أن إقامة تنظيم سياسى خاص بالثورة، لم يكن وليد الصدفة، بل كان ناتجاً عن رؤية محددة لأهمية امتلاك هذا التنظيم، أنه وقبل حل الأحزاب السياسية، فى يناير ١٩٥٣، كان جمال عبد الناصر قد كلف الصاغ إبراهيم الطحاوى، أحد الضباط الأحرار، بدراسة موضوع إنشاء تنظيم سياسى للثورة، وتم بالفعل إعداد مشروع إنشاء هذا التنظيم، تحت اسم "هيئة التحرير"، الذى شارك جمال عبد الناصر فى صياغته وتعديل المسودة الأولى للمشروع، التى قدمها إليه الصاغ إبراهيم الطحاوى، والصاغ أحمد عبد الله طعيمة، وهما اللذان أشرفا بالفعل على قيادة "هيئة التحرير" بعد تأسيسها. كان صعباً على الثورة أن تستمر دون تنظيم سياسى ينظم الجماهير ويحركها، ويلعب دوره باعتباره همزة الوصل بين القيادة والجماهير، بحيث تضع القيادة يدها فى كل لحظة على أعصاب الجماهير وتحسس آمالها. كان من المهم وجود التنظيم السياسى الذى يربط القيادة بالجماهير ربطاً منظماً ويدفع بالثورة إلى الأمام. ولكى يربط التنظيم السياسى، القيادةَ بالجماهير، ربطاً منظماً فإنه كان عليه أن يقوم بمهمتين:

المهمة الأولى: ينقل للجماهير فكر قيادة الثورة، ويعبئ الجماهير للتحرك الجماعى المنظم حول هذا الفكر، وما يطرحه من مهام وأولويات.

المهمة الثانية: أن ينقل إلى القيادة آراء الجماهير، وموقفها من أداء القيادة، سواءً بالتأييد أو المعارضة، وبالتالى تستطيع القيادة تعديل موقفها بما يتماشى مع آراء الجماهير، أو العمل المكثف مع الجماهير لاقناعها بتأييد الثورة فى كل مواقفها.

لم تكن لثورة ٢٣ يوليو خبرة بالتنظيمات السياسية قبل الثورة، وفى الشهور الأولى بعدها، ولم تكن لثورة ٢٣ يوليو نظريةً سياسيةً محددةً يمكن تحديد موقف من التنظيم السياسى انطلاقاً من رؤاها النظرية، كما هو الحال بالنسبة للتنظيمات السياسية الشيوعية أو القومية أو الإسلامية، ولذلك اعتمدت الثورة على أسلوب التجريب، فى تأسيس وإدارة وتطوير التنظيم السياسى، وقد أدى هذا الوضع إلى تعدد التنظيمات السياسية للثورة من "هيئة التحرير" إلى "الاتحاد القومى" إلى "الاتحاد الاشتراكى العربى". وقد ارتبط كل من هذه التنظيمات السياسية الثلاثة بمرحلة من مراحل تطور الثورة، كان لكل مرحلة منها ملامح أيديولوجية معينة ودور أساسى محدد كان له التأثير الأكبر على بنية التنظيم السياسى القائم، وقتها، وأهدافه وأسلوبه فى العمل. وفيما يلى نعرض لهذه المراحل الثلاث، وكيف ساهمت كل مرحلة بأيديولوجيتها، ودورها الأساسى فى تحديد طبيعة التنظيم السياسى، ومهامه، بل والتعجيل بنهايته، مع انتهاء هذه المرحلة.

- مرحلة انتقالية، امتدت من يناير/ كانون الثانى ١٩٥٣ إلى يناير/ كانون الثانى ١٩٥٦، وكان الطابع الأساسى لهذه المرحلة هو الصراع بين الثورة والقوى الاجتماعية والسياسية القديمة، والعمل من أجل جلاء قوات الاحتلال الأجنبى وتأسس فى هذه المرحلة "هيئة التحرير" باعتبارها التنظيم السياسى الوحيد فى البلاد.

- مرحلة تثبيت سلطة الثورة من يناير/ كانون الثانى ١٩٥٦ إلى سبتمبر/ أيلول ١٩٦١، وكان الطابع الأساسى لها تأكيد زعامة جمال عبد الناصر، وتطوير الاقتصاد الوطنى. وتأسيس "الاتحاد القومى" فى هذه المرحلة باعتباره التنظيم السياسى للثورة فى مرحلة كانت الإيديولوجية الأساسية فيها هى إقامة المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى القائم على التعاون بين الطبقات، وليس صراع الطبقات.

- مرحلة التحول الاشتراكى من سبتمبر، أيلول ١٩٦١، حتى وفاة جمال عبد الناصر فى سبتمبر/ أيلول ١٩٧٠. وقد شهدت هذه المرحلة صدور القرارات الاشتراكية، وأعلن فيها الميثاق الوطنى باعتباره النظرية السياسية ودليل العمل الوطنى فى هذه المرحلة وتحددت أهداف الثورة فى (الحرية والاشتراكية والوحدة). وشهدت هذه المرحلة تأسيس "الاتحاد الاشتراكى العربى" وتنظيماته الأخرى مثل "طليعة الاشتراكيين"، و"منظمة الشباب الاشتراكى".(٢)

أولا: هيئة التحرير والمرحلة الانتقالية

بدأت المرحلة الانتقالية بإسقاط دستور ١٩٢٣ فى ١٠ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٥٢، وتشكيل لجنة لوضع دستور جديد فى يناير/ كانون الثانى ١٩٥٣، يتفق وأهداف الثورة. وأعقب ذلك صدور إعلان دستورى تحكم بمقتضاه البلاد اعتباراً من ١٧ يناير/ كانون الثانى ١٩٥٣، وحل جميع الأحزاب السياسية ومصادرة أموالها لصالح الشعب، وتم تجريم تكوين أحزاب جديدة، وإلغاء قانون تنظيم الأحزاب السياسية وأعلن عن قيام هيئة التحرير يوم ٢٦ يناير/ كانون الأول ١٩٥٣.

طبيعة المرحلة الانتقالية: اتسمت هذه الرحلة من يناير/ كانون الأول ١٩٥٣، إلى يناير/ كانون الأول ١٩٥٦، بالصراع بين الثورة والقوى السياسية القديمة، وإصرار قيادة الثورة على تصفية هذه القوى، ومنع أى نشاط سياسى خارج التنظيم الشعبى للثورة "هيئة التحرير". وكانت المهمة الأساسية للعمل الوطنى فى هذه المرحلة هى تحرير البلاد من الاستعمار وقوات الاحتلال البريطانى. وتتميز هذه المرحلة بالحرص على التعبير عن كل فئات الشعب، التى تلتقى حول مهمة تحرير البلاد من الاستعمار، ورفع شعار (كلنا هيئة التحرير) باعتباره المجسد لوحدة كل الشعب فى مواجهة الاستعمار وقوات الاحتلال. ويلاحظ أن العناصر التى تسابقت على تشكيل هيئة التحرير فى مختلف القرى والمدن، كانت تضم خليطاً من الطبقات العاملة والمالكة، وكان من بينهم ممثلون للعمال، والفلاحين، والملاك المتوسطين فى الريف، وعناصر الرأسمالية المصرية، بمختلف شرائحها، ورفع الكل شعار كلنا هيئة التحرير.

تنظيمات هيئة التحرير:

تشكلت هيئة التحرير فى إطار بناء تنظيمى مبسط للغاية، فبالإضافة إلى القيادة المركزية، هناك تنظيم حزبى يتدرج من الوحدة الأساسية فى القرية، إلى المركز، والقسم إلى المحافظة، وفى كل مستوى تتشكل هيئة التحرير من جمعية عمومية ومجلس إدارة. وكانت العضوية مفتوحة لجميع المواطنين، وينقسم الأعضاء إلى: عضو منضم، وعضو عامل، وعضو منتسب، ويصبح العضو المنضم عضواً عاملاً بعد ثلاث سنوات، وفى المستوى المركزى يوجد المجلس الأعلى للهيئة، واللجنة التنفيذية العليا، والسكرتير العام. وقد أنشئت أكثر من "هيئة تحرير" فى بعض المواقع التى شهدت صراعاً بين الشباب المرتبط بالثورة، وبين ممثلين للطبقات المالكة فى الريف والمدينة.

قيادة هيئة التحرير:

وزعت المناصب القيادية لهيئة التحرير على النحو التالى:

اللواء محمد نجيب	رئيس الهيئة
البكباشى جمال عبد الناصر	السكرتير العام
البكباشى حسين الشافعى	مراقب المناطق
قائد السرب حسن إبراهيم	المراقب العام
الصاغ إبراهيم الطحاوى	السكرتير العام المساعد
الصاغ أحمد عبد الله طعيمة	مدير النقابات
البكباشى أحمد صبيح	إدارة التنظيم
الصاغ و حيد رمضان	القائد العام لمنظمات الشباب
عبد اللطيف البغدادى	المراقب العام والمشرف المالى

وتم تشكيل مجلس أعلى للهيئة ضم البكباشى جمال عبد الناصر، والصاغ صلاح سالم وزير الإرشاد، والدكتور نور الدين طراف وزير الصحة، والمهندس أحمد عبده الشرباصى وزير الأشغال، والشيخ أحمد حسن الباقورى وزير الأوقاف، وفتحى رضوان وزير الدولة، والصاغ كمال الدين حسين وزير الشؤون الاجتماعية، والصاغ إبراهيم الطحاوى السكرتير العام المساعد، والصاغ أحمد عبد الله طعيمة، والبكباشى أنور السادات، والصاغ حسين عبد القادر مدير المؤسسة العمالية (٣).

ميثاق هيئة التحرير وأهدافها:

نشطت هيئة التحرير وفق ميثاق تضمن مقدمة حددت طبيعة الهيئة، ومبادئها، كما تضمن أهداف الهيئة وهى:

الأهداف القومية:

١-إجلاء القوات الأجنبية عن وادى النيل دون قيدٍ أو شرط، وتحريره من أى استعمارٍ سياسى أو اقتصادى أو اجتماعى.

٢-تمكين السودان من تقرير مصيره دون أدنى تأثير خارجى.

الأهداف الداخلية:

١- تحقيق الأهداف والمصالح الأساسية للشعب، بحيث يؤمن على حقوقه، وحرياته، وفقاً للدستور، يسجل إرادته.

٢- إقامة مجتمع على أساس من الإيمان بالله، والوطن، والثقة بالنفس، للتخلص مما يعانيه من أسباب التخلف والضعف.

٣- توجيه النظام الاقتصادى إلى ما فيه تحقيق العدالة الاجتماعية، وحسن توزيع الثروة، ووسائل الإنتاج، واستغلال موارد البلاد الطبيعية، وتشييد الصناعات على نطاقٍ واسع، وتشجيع استثمار رؤوس الأموال فيها.

٤- كفالة الحقوق والحريات الأساسية من الناحيتين السياسية والاجتماعية، فالمواطنون سواءٌ أمام القانون، ومن حقهم التمتع بحرية الفكر، والرأى، والعقيدة، وممارسة الشعائر الدينية، ومن واجب الدولة إزاؤهم تأمينهم ضد البطالة، والمرض، والعجز، والشيخوخة.

٥- تبصير المواطنين بواجباتهم، وحثهم على التضامن، والتضافر، والعمل المنتج، للنهوض بتبعات الإصلاح.

الأهداف الخارجية:

١- دعم الصلات مع الشعوب العربية لتحقيق التعاون الفعال بينها فى شتى الميادين.

٢- تعزيز ميثاق جامعة الدول العربية ليكون أداة لخدمة شعوبها وبلوغ أمانيها المشتركة.

٣- تأكيد استعدادنا للتفاهم مع أى شعب يظهر حسن نواياه نحونا.

٤- التمسك بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والمطالبة للعمل بها فى خدمة الشعوب ورفاهيتها(٤).

ويلاحظ أن هذه المبادئ، والأهداف، تطرح بعض المبادئ الستة للثورة، وتؤكد على الحريات السياسية والمدنية، التى كانت أساس العمل السياسى فى الفترة السابقة على الثورة.

وقد استخدمت "هيئة التحرير" لتعبئة المواطنين خلف الثورة، وشاركت فى الصراعات التى شهدتها هذه المرحلة بين الثورة، وقوى أخرى، كما حدث فى أزمة مارس/ آذار ١٩٥٤، سواء ضد المطالبين بالديمقراطية السياسية فى الجامعات، أو الصراع بين أجنحة الثورة حول

نفس القضية، وتسيير المظاهرات العمالية، وتنظيم إضرابات عمالية، لمساندة موقف جمال عبد الناصر، من هذا الصراع.

وقد استفادت "هيئة التحرير" من شعارها (الاتحاد والنظام والعمل) فى تعبئة الجماهير خلف الثورة وقيادتها. إلى أن انتهت المرحلة الانتقالية بخروج قوات الاحتلال البريطانى من مصر بعد توقيع اتفاقية الجلاء فى أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٥٤، وفشل العدوان الثلاثى وجلاء قواته عن بورسعيد فى ٢٣ ديسمبر/ كانون الأول ,١٩٥٦

ثانيا: الاتحاد القومى وتثبيت سلطة ثورة ٢٣ يوليو

انتهت المرحلة الانتقالية، بتوقيع اتفاقيات الجلاء وبدء انسحاب قوات الاحتلال البريطانى التى كان مقرراً أن تخرج تماماً فى يونيو/ حزيران ١٩٥٦، وصدور دستور جديد للبلاد فى يناير/ كانون الثانى ١٩٥٦، ولم تعد هيئة التحرير قادرة على الوفاء بمتطلبات العمل الوطنى فى المرحلة الجديدة، وقد تصاعد الصراع بين الثورة والقوى الاستعمارية خلال عام ١٩٥٦، الذى وصل ذورته فى تأميم قناة السويس يوليو/ تموز ١٩٥٦، والعدوان الثلاثى (انجلترا- فرنسا- إسرائيل) فى أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٥٦، وما تلا ذلك من فشل العدوان وانسحاب القوات الأجنبية فى ٢٣ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٥٦. ومع حلول العام الجديد ١٩٥٧ اتخذت العديد من الإجراءات لتثبيت سلطة ٢٣ يوليو، التى كانت تتطلب نجاحها فى إدارته الاقتصاد القومى، ودعم استقلالها السياسى بالاستقلال الاقتصادى، فشهد هذا العام تمصير المؤسسات الاقتصادية الأجنبية، ونقل ملكيتها إلى الدولة، فى إطار المؤسسة الاقتصادية، ووضع برنامج التصنيع لثلاث سنوات ١٩٥٧- ١٩٦٠. وكان من الضرورى البحث عن صياغة جديدة للتنظيم السياسى للثورة يكون قادراً على تعبئة الجهود والطاقات على طريق التنمية السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، فصدر قرار جمهورى فى ٢٨ مايو/ آيار ١٩٥٧، بتشكيل "الاتحاد القومى" للعمل على تحقيق الأهداف التى قامت من أجلها الثورة، ولحث الجهود لبناء الأمة، بناءً سليماً من النواحى السياسية والاجتماعية. ونص القرار الجمهورى على أن يتولى رئيس الجمهورية رئاسة الاتحاد القومى، كما نص على إنشاء لجنة مؤقتة تدعى (اللجنة التنفيذية للاتحاد القومى) يصدر بتشكيلها قرار من رئيس "الاتحاد القومى" تتولى الترشيح لعضوية مجلس الأمة، وأن تعرض قرارات اللجنة التنفيذية للاتحاد القومى على الرئيس خلال أربع وعشرين ساعة من تاريخ صدورها للتصديق عليها.(٥)

وصدر قرار آخر لرئيس الجمهورية فى ١٩٥٧/١١/١ بتكوين "الاتحاد القومى" من منظمات محلية، ومنظمات المناطق، ومنظمات إقليمية فى المديريات، والمحافظات، ومنظمات قومية، يشمل اختصاصها جميع أقاليم الدولة، وأن يصدر نظام أساسى للاتحاد القومى يبين شروط العضوية فى الاتحاد، وطريقة تشكيل منظماته، واختصاص كل منها. وصدر بالفعل "النظام الأساسى" للاتحاد القومى وأجريت انتخابات هيئاته القيادية من القاعدة إلى القمة وعقد مؤتمره العام بحضور ممثلين للمنظمات الداخلة فى تشكيله (٦)، ومن الجدير بالذكر أنه بعد قيام الجمهورية العربية المتحدة فى فبراير/ شباط ١٩٥٨، وصدور الدستور المؤقت فتضمن فى المادة ٧٢ حكماً يقضى بأن يكون المواطنون اتحاداً قومياً للعمل على تحقيق الأهداف القومية، ولحث الجهود لبناء الأمة بناءً سليماً من النواحى السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وتنفيذاً لهذا الحكم صدر قرارٌ بحل الأحزاب السياسية فى الإقليم الشمالى (سوريا) من الجمهورية العربية المتحدة، وتشكل بها "الاتحاد القومى" كتنظيم سياسى وحيد.(٧)

بصدور هذه القرارات، والتعديلات الدستورية، وتأسيس "الاتحاد القومى" دخلت البلاد مرحلةً جديدةً تم الربط فيها بين الدولة والتنظيم السياسى، وتأكدت سلطة رئيس الجمهورية، الشاملة لمختلف مجالات العمل الوطنى، فأصبح رئيس الجمهورية، المسيطر على كافة السلطات وتعزز دوره المحورى بالنسبة لكافة أجهزة الدولة والتنظيم السياسى.

وطبقاً للنظام الأساسى للاتحاد القومى، أصبح من حق أى مواطن، لا يقل عمره عن ١٦ سنة، الانضمام إلى الاتحاد القومى، كعضو عادى، وبإمكانه أن يصبح عضواً عاملاً، إذا انتخب فى إحدى لجان الاتحاد.

أما البناء التنظيمى للاتحاد القومى، فقد كان هرمياً من القاعدة إلى القمة (الوحدة الأساسية فى القرية والحى فى المدينة، القسم والمركز، المحافظة) وكانت كل هذه الهيئات بالانتخاب، ماعدا اللجنة التنفيذية العليا، واللجنة العامة، فهى بالتعيين من قبل رئيس الاتحاد القومى. وقد عين أنور السادات سكرتيراً عاماً للاتحاد فى ٧ يناير/ كانون الثانى ١٩٥٨. وفى مرحلة تالية تولى كمال الدين حسين الإشراف على "الاتحاد القومى" فى الإقليم الجنوبى، وتولى المشير عبد الحكيم عامر الإشراف عليه فى الإقليم الشمالى. وتشكلت أول لجنة تنفيذية مؤقتة فى مايو/ آيار ١٩٥٧ من زكريا محيى الدين، عبد الحكيم عامر، عبد اللطيف البغدادى، أنور السادات. وأضيف إليها بعد ذلك فى يناير/ كانون الثانى ١٩٥٨، ثمانية أعضاء

آخرون منهم كمال الدين حسين وحسين الشافعى وعلى صبرى وأحمد حسن الباقورى ونور الدين طراف وكمال رمزى استينو وغيرهم.

وهكذا فإن قيادة الاتحاد كانت فى يد القيادات الأساسية لثورة ٢٣ يوليو، من أعضاء مجلس قيادة الثورة السابقين. وكان للرئيس جمال عبد الناصر دور محورى فى منظومة العمل السياسى فى هذا الوقت بجمعه بين منصب رئيس الجمهورية، ومنصب رئيس الاتحاد القومى. وحقه فى تعيين اللجنة التنفيذية العليا وإسناد المناصب الرئيسية فى الاتحاد القومى إلى الأشخاص الذين يختارهم من الدائرة الضيقة من معاونيه.

يعتبر تأسيس "الاتحاد القومى" محاولة أكثر نضجاً وعمقاً لمفهوم السياسة والعمل السياسى، فهو لم يكن عند جمال عبد الناصر مجرد هيئة سياسية لملء الفراغ، الذى أوجده حل الأحزاب بل هو تنظيم سياسى يجمع أبناء الشعب حول مبادئ الثورة. وقد وصف جان وسيمون لاكوتير "الاتحاد القومى"، بأنه ليس حزباً واحداً، بقدر ما هو رقيب، أو ضابط عام للنشاط السياسى، فى المجتمع، ونوعٌ من البوتقة، التى ينبغى أن تتصهر فيها الحياة العامة لمصر، ويعاد تشكيلها وفقاً لتصوراتِ النظام الجديد.

كانت الفكرة الأساسية التى تكمن خلف تأسيس "الاتحاد القومى" هى رفض صراع الطبقات وتصور إمكانية التعاون بين كل الطبقات فى المجتمع من أجل النهوض بالاقتصاد الوطنى، وكان جمال عبد الناصر يرى فى هذا الوقت إمكانية تعاون العمال، والرأسماليين، وملاك الأراضى الزراعية، ومستأجريها فى إطار تنظيم سياسى واحد لتحقيق أهداف مشتركة. وذلك فى إطار ما أطلق عليه فى هذا الوقت المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى. وقد أكدت تجربة الانفصال فى سوريا فى سبتمبر/ أيلول ١٩٦١، بعد صدور القرارات الاشتراكية أن هذا التعاون غير ممكن، وأن الطبقات المالكة تحرص دائماً على مصالحها وأنها مولت الانفصال السورى دفاعاً عن مصالحها. وهكذا يمكن القول أن فشل الاتحاد القومى، وبروز الحاجة إلى تنظيم سياسى جديد للثورة، بعد الانفصال السورى، يعود بالأساس إلى فشل الفكرة التى قام عليها، وهى إمكانية التعايش السلمى بين الطبقات، فى إطار تنظيم سياسى، واحد يسعى لتحقيق أهداف مشتركة لا تتفق مع الأسس الموضوعية للتكوين الطبقى، وتتعارض مع أهداف التغيير الاقتصادى، فقد أثبتت التجربة سيطرة القوى والطبقات الاجتماعية المناهضة، وبحكم مصالحها، وانتماءاتها للأهداف العلنية للاتحاد القومى، مما دعا جمال عبد الناصر، نفسه، إلى القول فى بيانه عن الانفصال السورى "إن

الرجعية التى تسللت إلى الاتحاد القومى تمكنت من شل فاعليته الثورية وحولته إلى مجرد لافتة تنظيمية لا تحركها قوى الجماهير ومطالبها الحقيقية"(٨).

ثالثا: التنظيم السياسى ومرحلة التحول الاشتراكى

استفادت ثورة ٢٣ يوليو من خبرتها، فى الممارسة منذ بداية الثورة بالنسبة للتنظيمات السياسية، واكتسبت قيادة الثورة رؤيةً أكثر تكاملاً وشمولاً بالنسبة لمسألة التنظيم السياسى يعبر عنها جمال عبد الناصر فى تقييمه لتجربة هيئة التحرير والاتحاد القومى. ويتخذ من هذا التقييم وما انتهى إليه من استنتاجات أساس تحركه لإقامة تنظيم سياسى جديد ينهض بمسئولية التحول الاشتراكى فى مصر. يقول جمال عبد الناصر فى معرض النقد للتجارب السابقة فى بناء التنظيم السياسى للثورة.

"لابد من التسليم بأن التنظيمات الشعبية التى قامت أو جرت محاولة إقامتها بعد الثورة قد عجزت عن تحقيق دورها وقصرت دونه وذلك راجع لعدة أسباب:

أولا: أن قوى الثورة فى مواجهتها لحتمية التغيير الاجتماعى لم تكن قد استطاعت أن تحدد دليلاً للعمل الثورى تلتقى عليه الجهود، ولقد تعرض الميثاق لهذا بالتفصيل.

ومن نتيجة ذلك أن التجمع الشعبى مع النوايا الطيبة التى توفرت له كان اقتراباً غير منظم من مجموعة الأمانى العامة ليس لها منهاج تفصيلى تلتقى عنده جهود جماعية على أساسٍ فكرى واضح لتصدر عنه إرادة شعبية عميقة ومؤثرة.

الثانى: أن الفكر الثورى فى تلك الفترة وهو يتطلع إلى الوحدة الوطنية ويدرك ضرورتها الحيوية داخل الوطن وفى مواجهة الظروف المحيطة به وقع فى الخطأ حين توهم أن الطبقة المحتكرة التى كان لابد أن تسلبها الثورة امتيازاتها الاستغلالية يمكن لها أن تقبل الوحدة الوطنية مع قوى الشعب صاحب المصلحة فى الثورة ولقد كان من أثر ذلك أن محاولات التنظيم الشعبى التى جرت فى ضباب هذا الوهم حدّث فى داخلها من عوامل الصراع بين القوى الثورية بالطبيعة والقوى المضادة للثورة بالطبيعة ما أصابها بالشلل وأقعدها عن الحركة بل وكاد أن ينحرف بها فى بعض الأحيان عن الاتجاه الثورى الأصيل.

الثالث- أنه نتيجة لما سبق من غياب دليل العمل الثورى ومن خطأ جمع المصالح المتصادمة فى وحدة موهومة ضاع عنصر الالتزام فى التنظيمات الشعبية. على أنه لابد من التأكيد أن هذه المحاولات كلها لم تضع سدى فإن هذه المحاولات فضلاً عما حققته من مهامٍ مؤقتةٍ

وساعدت بطريقة التجربة والخطأ على الوضوح الفكرى الثورى. أن الميثاق وصدوره عن إرادة شعبية حرة قد غير هذه الأوضاع كلها فالميثاق أعطى دليلاً للعمل الوطنى أولا كما أنه من ناحية ثانية قد حدد بوضوح قوى الشعب العاملة التى يمكن أن تقوم بينها الوحدة الوطنية التى تتكفل بحل الصراع الطبقى سلمياً وتدفع إمكانيات التقدم ثورياً لصالح الجماهير وبذلك أصبح فى الإمكان أن يلتف التجمع الشعبى حول فكرة واضحة كذلك أن يكون هذا التجمع الشعبى سليماً وممثلاً للقوى الوطنية ودافعاً لآمالها الثورية "(٩) .وحدد مشروع التنظيم السياسى الخصائص التى يجب أن تتوفر فى الاتحاد الاشتراكى بما يلى:

١-أن يكون هو الإطار السياسى الشامل للعمل الجماهيرى لقوى الشعب المتحالفة.

٢-يتخذ الميثاق دليله فى العمل باعتباره حصيلةً لتجربة وأمل ونتيجة لإرادة شعبية حرة.

٣-هو بناء جماهيرى تقيمه الجماهير الثورية ديمقراطياً وتقوده بآمالها ليكون أداتها مع ذلك فى قيادة العمل الوطنى.

٤-هو التجسيد الحى لسلطة الشعب التى تعلو جميع السلطات وتوجهها فى كافة المجالات وعلى جمع المستويات.

٥-أن يكون الدرع الحامى لضمانات الديمقراطية السليمة، وفى مقدمتها النسبة المكفولة للفلاحين والعمال، وتدعيم التنظيمات التعاونية والنقابية، وضرورة توفير مبدأ القيادة الجماعية، وصيانة ممارسة حق النقد والنقد الذاتى، والاتجاه نحو نقل سلطة الدولة إلى المجالس الشعبية المنتخبة، تدرجياً، كلما كان ذلك ممكناً .

هكذا نضجت نظرة ثورة ٢٣ يوليو لمسألة التنظيم السياسى، وطرح جمال عبد الناصر على المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية فى يونيو ١٩٦٢، ضرورة تأسيس تنظيم سياسى جديد باسم الاتحاد الاشتراكى العربى يقوم على قاعدتين:

- قاعدة جماهيرية عريضة يضمها تنظيم سياسى واسع هو "الاتحاد الاشتراكى العربى" .

- قاعدة طليعية ضيقة ضمها جهازٌ سياسىٌ يعمل بمثابة "التنظيم الطليعى" للاتحاد الاشتراكى العربى.

وأضيف إليهما تنظيمٌ ساسىٌ ثالثٌ لإعداد الكوادر الشابة هو "منظمة الشباب الاشتراكى" .

وهكذا اكتملت منظومة التنظيم السياسى لمرحلة التحول الاشتراكى لتقوم بثلاثة مهام أساسية:

المهمة الأولى: تعبئة الجماهير العريضة وحشدها من أجل المشاركة فى عملية التحول الاشتراكى ويقوم بها الاتحاد الاشتراكى العربى.

المهمة الثانية: قيادة الجماهير العريضة المحتشدة فى "الاتحاد الاشتراكى" ويقوم بها "التنظيم الطليعى" الذى عرف باسم "طليعة الاشتراكيين" ويضم الكوادر السياسية.

المهمة الثالثة: إعداد صفٌ ثانٍ وثالثٍ من الكوادر السياسية الشابة وتقوم بها "منظمة الشباب الاشتراكى" التى بدأت نشاطها رسمياً عام ١٩٦٥.

وفيما يلى نعرض لهذه التنظيمات السياسية الثلاثة:

الاتحاد الاشتراكى العربى

تأسس الاتحاد الاشتراكى العربى منتصف عام ١٩٦٢ بعد إعلان الميثاق الوطنى، وطبقاً للقانون الأساسى للاتحاد الاشتراكى العربى فقد تحددت أهدافه وواجباته ومبادئ العمل الداخلية والبناء التنظيمى على النحو التالى(١٠)

١- أهداف الاتحاد الاشتراكى العربى:

- تحقيق الديمقراطية السليمة، ممثلة بالشعب وللشعب لتكون الثورة بالشعب فى أسلوبها، وللشعب فى غايتها وأهدافها.

- تحقيق الثورة الاشتراكية التى هى ثورة الشعب العامل.

- دفع إمكانيات التقدم ثورياً لصالح الجماهير.

- حماية الضمانات التى قررها الميثاق الوطنى مثل الحد الأدنى لتمثيل العمال والفلاحين فى جميع التنظيمات الشعبية والسياسية على جميع مستوياتها ومبدأ القيادة الجماعية، ودعم التنظيمات التعاونية والنقابية، وإرساء حق النقد والنقد الذاتى، ونقل سلطة الدولة إلى المجالس الشعبية المنتخبة تدريجياً.

٢-واجبات الاتحاد الاشتراكى العربى:

- أن تكون قوة إيجابية تدفع العمل الثورى.

- حماية مبادئ الثورة وأهدافها.

- تصفية آثار تحكم الرأسمالية والإقطاع.

- النضال ضد تسلل النفوذ الأجنبى.

- النضال ضد تسلل الرجعية التى تم إسقاطها.

- النضال ضد تسلل الانتهازية.

- مقاومة السلبية والانحراف.

- دفع الارتجال فى العمل الوطنى.

٣-مبادئ العمل:

نظم القانون الأساسى العلاقات الداخلية بين الهيئات القيادية للاتحاد الاشتراكى العربى على أساس قواعد المركزية الديمقراطية التى تكفل الوحدة السياسية والنضالية له وفى نفس الوقت الديمقراطية الداخلية ويتم ذلك من خلال:

- احترام الأقلية الإرادة الأغلبية، حتى لا يكون هناك أى مجال لقيام دكتاتورية فى منظمات الاتحاد.

- كسب ثقة الشعب عن طريق الإقناع.

- النظام والطاعة فى العلاقات بين القيادة والطليعة والجماهير على أساس إخلاص القيادة الثورية، وسلامة مخططاتها، وإخلاص الطليعة الاشتراكية والاستعداد للبذل والتضحية، واقتناع الجماهير.

- العمل على قيام علاقات سليمة بين منظمات الاتحاد وبين الشعب العامل.

- العمل على حل مشاكل الجماهير.

- الاعتراف بالأخطاء والمبادرة إلى إصلاحها.

- عدم فرض السلطة، أو ممارسة أى نوع من التعالى على جماهير الشعب العامل.

- أن الاتحاد الاشتراكى العربى لا يحل محل النقابات أو التعاونيات أو منظمات الشباب.

- ومن خلال منظمات الاتحاد الاشتراكى العربى فى جميع مستوياتها يجد الميثاق النظرية السياسية للثورة والفكر الثورى للاشتراكية طريقه إلى التطبيق العملى.

٤-البناء التنظيمى للاتحاد الاشتراكى العربى:

أقيم تنظيم الاتحاد الاشتراكى العربى على أساس البناء الهرمى ويتكون من

- الوحدة الأساسية باعتبارها قاعدة تنظيم الاتحاد فى القرية أو ما يماثلها، وفى المؤسسة الجماهيرية.

- منظمات الاتحاد من مؤتمر ولجنة الوحدة الأساسية، مؤتمر ولجنة القسم أو المركز أو البندر، مؤتمر ولجنة المحافظة، المؤتمر القومى العام واللجنة المركزية واللجنة التنفيذية العليا ولكل من هذه الهيئات اختصاصات محددة نص عليها القانون الأساسى كما يتضمن القانون الأساسى نصوصاً تنظم كيفية تمثيل رجال القوات السلطة والشرطة ورجال القضاء فى منظمات الاتحاد. ونقل العضوية من وحدة إلى أخرى وحل منظمات الاتحاد، والمخالفات الحزبية والعقوبات. كما نص القانون الأساسى على سلطة اللجنة التنفيذية العليا فى تنظيم العلاقة بين منظمات الشباب ومنظمات الاتحاد.

٥-الاتحاد الاشتراكى العربى فى الممارسة:

بدأ الاتحاد الاشتراكى العربى نشاطه رسمياً بانتخاب لجان الوحدات الأساسية فى مايو/ أيار ١٩٦٣، واستكمال البناء القيادى بالانتخابات أكثر من مرة سواءً فى عام ١٩٦٨ أو ١٩٧١. وكان لمنظمات الاتحاد الاشتراكى العربى دورٌ أساسىٌ فى توجيه المنظمات الجماهيرية الأخرى، كالنقابات المهنية، والنقابات العمالية، والتعاونيات بمختلف أنواعها، هذا بالإضافة إلى الموافقة، أو الاعتراض، على المرشحين لعضوية مجالس إدارتها. وعضوية مجلس الأمة، والمجالس المحلية.

وامتد نشاط الاتحاد الاشتراكى بعد عدوان يونيو/ حزيران ١٩٦٧، إلى مجالات الدفاع المدنى، والدفاع الشعبى، ولجان المواطنين من أجل المعركة، وأنشئت فى الاتحاد الاشتراكى العربى عام ١٩٦٥، أمانة للدعوة والفكر، وأمانة للمعاهد الاشتراكية، قامت كل منها بدورٍ محددٍ فى التثقيف الحزبى وتأهيل القيادات فكرياً من خلال لجان الدعوة بالنسبة لأمانة الدعوة والفكر، وكذلك المعهد العالى للدراسات الاشتراكية، من خلال أمانة المعاهد الاشتراكية. وفى عام ١٩٦٩ أنشئ المكتب الفنى للتثقيف فى إطار لجنة الثقافة والفكر والإعلام، وقام بتنظيم سلسلة من الدورات التثقيفية لقيادات الاتحاد الاشتراكى فى كل المستويات، كما نظم دوراتٍ حول أساليب العمل التثقيفى للقيادات المتخصصة فى التثقيف،

وأنشئت مكاتب للتثقيف فى جميع المحافظات، وتم استكمال هيئة الموجهين السياسيين على مستوى المحافظات. كما تم إيفاد بعثات إلى المدرسة العليا للكادر بالحزب الاشتراكى الألمانى الموحد بألمانيا الديمقراطية، لدراسة خبرات التثقيف، والاستفادة منها فى تطوير التثقيف بالاتحاد الاشتراكى العربى.

طليعة الاشتراكيين

كما أوضحنا من قبل فإن النظر إلى التنظيم السياسى القادر على قيادة العمل الوطنى فى مرحلة التحول الاشتراكى، تطلب بناء تنظيم جماهيرى واسع وفى القلب منه تنظيم طليعى ضيق يقود هذا التنظيم الجاهيرى الواسع. وفى الميثاق الوطنى تأكيد لهذه النظرة حيث ورد فى الفصل الخامس "إن الحاجة ماسة إلى خلق جهاز سياسى جديد داخل إطار الاتحاد الاشتراكى العربى يجند العناصر الصالحة للقيادة وينظم جهودها ويبلور الحوافز الثورية للجماهير ويتحسس احتياجاتها ويساعد على إيجاد الحلول الصحيحة لهذه الاحتياجات" وقد بدأ بالفعل إنشاء هذا الجهاز السياسى كتنظيم طليعى عام ١٩٦٣، على شكل حلقات، عندما اختار جمال عبد الناصر عشر شخصيات منهم على صبرى ومحمد حسانين هيكل وعزيز صدقى وخالد محيى الدين، وطلب من كل واحدٍ ترشيح عشرة شخصيات يكوّنون معه إحدى حلقات التنظيم الذى أطلق عليه فى هذا الوقت "الطليعة الاشتراكية". وتقرر أن يكون هذا التنظيم سرياً، وكما يقول الرئيس جمال عبد الناصر فإن هذه السرية لحماية أعضاء التنظيم من الرجعية ولحمايتهم من أنفسهم، بحيث لا يتحولون إلى طلب الامتيازات لأنفسهم، باعتبارهم الحلقة الأضيق المنوط بها قيادة المجتمع. وعندما اتسعت عضوية التنظيم، وتعددت الحلقات، وامتد نشاطها إلى مختلف قطاعات المجتمع، وإلى المحافظات، دون إطارٍ محددٍ لنشاطِ كل منها، حدث تضاربٌ بين هذه الحلقات فى تجنيد الأعضاء الجدد، وكان الشخص الواحد يفاجأ بأكثر من اتصال لتجنيده لعضوية التنظيم. ولحل هذه المشكلة تقرر فى منتصف عام ١٩٦٥، تحويل التنظيم الطليعى من نظام الحلقات إلى تنظيم جغرافى على أساس البناء الهرمى وتغير اسم التنظيم إلى "طليعة الاشتراكيين".

وقد صدرت لائحة للتنظيم تحدد بناءه التنظيمى، وكيفية تجنيد الأعضاء، وواجبات الأعضاء وحقوقهم، وواجبات المجموعات الأساسية، والمبادئ والأحكام التى تحكم نشاط التنظيم، والجزاءات.

البناء التنظيمى:

يتكون بناء التنظيم من مستويات تنظيمية متدرجة يتحدد عدده وفقاً لاحتياجات العمل، وتبدأ هذه المستويات بالمجموعة وتنتهى باللجنة المركزية، وتصدر قرارات تشكيل المستويات من اللجنة المركزية.

١-المجموعة: تتكون قواعد التنظيم من المجموعات، وهذه المجموعات هى وحدات التنظيم النضالية فى وسط الجماهير، ويكون تكوين هذه المجموعات على أساس وحدات العمل أو السكن على أن يكون الحد الأدنى لعدد أعضائها ٣ ولا يزيد عن ١٠ أعضاء وفى حالة تعدد المجموعات فى مجال العمل أو السكن يجوز تكوين قيادة لهذه المجموعات من بين مسئوليها.

٢-لجنة المركز أو القسم: تتكون من عدد من مسئولى المجموعات القاعدية ترشحهم لجنة المنطقة وتقوم هذه اللجان بقيادة المجموعات القاعدية داخل المركز أو القسم.

٣-لجنة المنطقة: تتكون من عدد من مسئولى لجان الأقسام أو المراكز ترشحهم لجنة المحافظة وتقوم هذه اللجان بقيادة لجان الأقسام أو المراكز.

٤-لجنة المحافظة: تشكل بقرار من اللجنة المركزية وتتولى مسئولية قيادة لجان المناطق داخل المحافظة.

٥-اللجنة المركزية: هى المستوى الأعلى فى بناء التنظيم، وهى التى تقود نشاطه، وتشكل من بين أعضائها أمانة لقيادة العمل اليومى.

عضوية التنظيم: يشترط فيمن يمنح عضوية التنظيم عدة شروط، من بينها أن يكون عضواً عاملاً فى الاتحاد الاشتراكى، أن يكون اشتراكياً مؤمناً بالاشتراكية عقائدياً، ومطبقاً لها فى سلوكه، أن يكون ملتزماً ببرنامج التنظيم ولائحته، أن يكون وطنياً ومؤمناً بالقومية العربية، وأن يكون عنصراً قيادياً حركياً ملتصقاً بالجماهير.

ويتم الترشيح لعضوية التنظيم بتزكية من أحد الأعضاء، وموافقة لجنة التنظيم بالموقع، ويمر المرشح بفترة اختبار لا تقل عن ثلاثة شهور، يكلف خلالها بعمل ميدانى داخل الاتحاد الاشتراكى، دون أن يخطر بأنه يمر بفترة اختبار، وعندما تثبت صلاحيته ينقل إلى فترة الترشيح، ويفاتح بذلك وتستمر فترة الترشيح سنة على الأقل، ويصبح عضواً بعد ذلك بقرار من اللجنة المركزية.

واجبات الأعضاء:

حددت لائحة التنظيم للعضو ١٢ واجباً منها:

- أن ينضم إلى المستوى الذى يحدده له التنظيم، وأن يحضر اجتماعاته، ويشارك فى أعماله.

- يحافظ على الاستقلال الوطنى، ويدعم مبادئ الثورة، وينمى ثقافته الاشتراكية، ويحافظ على وحدة التنظيم ضد أى اتجاهات انقسامية أو تكتلية،

- أن يكون قدوةً للجماهير، ويحرص على الالتقاء بها، ويعمل على تجنيد أفضل العناصر الصالحة منها، والعمل على كشف الرجعية، وأعداء الاشتراكية، ويمارس النقد والنقد الذاتى.

حقوق الأعضاء:

إبداء الرأى داخل مجاله التنظيمى فى مختلف المسائل المتعلقة بسياسة التنظيم، وتنظيماته، وأن يتقدم بالتقارير فى المسائل إلى مستواه وإلى الهيئات الأعلى.

واجبات مجموعات ولجان طليعة الاشتراكيين:

حددت اللائحة واجبات للمجموعة الأساسية، مثل الاجتماع مرة كل أسبوع على الأقل، والتأكد من ممارسة الأعضاء لواجباتهم، وتثقيفهم فكرياً وسياسياً، وتقوية الرابطة النضالية بين أعضائها، وإعدادهم لقيادة التنظيمات الجماهيرية، وتولى المراكز القيادية بها، وتنظيم جهود الشعب العامل من خلال تنظيمات الاتحاد الاشتراكى العربى والتنظيمات الجماهيرية الأخرى من أجل إتمام بناء الاشتراكية والتنمية الاقتصادية الاجتماعية وقيادة حركة المنافسة الاشتراكية.

الأحكام والمبادىء الأساسية للتنظيم:

تشمل هذه الأحكام والمبادئ:

١- **السرية:** باعتبارها ضرورة حيوية لحماية التنظيم من مؤامرات الاستعمار وبقايا الرجعية ووقايته من تسرب العناصر الانتهازية.

٢- **وحدة الإدارة والعمل والتنظيم:** لأن الوحدة الداخلية للتنظيم هى أساس قوته ونجاحه فى تحقيق أغراضه، ويتطلب ذلك تحريم الانقسام، وتحريم قيام كتل أو شلل، ومنع الاتصالات

الجانبية، والتزام كل عضو بالدفاع عن قرارات المستوى الأعلى أمام المستوى الأدنى، ولو لم تكن هذه القرارات تمثل رأيه الشخصي.

٣- **ديمقراطية التنظيم:** يقوم التنظيم على مبدأ القيادة الديمقراطية وتعني:

- خضوع الهيئات الفرعية للهيئات العليا، وخضوع التنظيم كله لقيادة واحدة هي اللجنة المركزية.

- خضوع الأقلية للأغلبية، والتزامها بقراراتها، والدفاع عنها أمام المستوى الأدنى.

- ممارسة النقد، والنقد الذاتي، والقيادة الجماعية، وتدعيم القيادات المحلية.

٤- **جماهيرية التنظيم:** التنظيم هو طليعة قوى الشعب العاملة، المتحالفة في إطار الاتحاد الاشتراكي العربي، ولذلك فإن حركة التنظيم وحركة الاتحاد الاشتراكي، حركةٌ واحدة لا تتجزأ، وعلى التنظيم أن يعمل على تعميق الحركة داخل الاتحاد، وتعبئة الجماهير من حوله، وتحقيق التفاعل بين كافة منظماته، وعلى التنظيم أن يدرك أن قيادته الواعية، هي ضمان وحدة الفكر والعمل في إطار الاتحاد الاشتراكي، بكافة تنظيماته الجماهيرية . (١١)

منظمة الشباب الاشتراكي

مع تزايد الصراع بين الثورة والقوى الرجعية داخل مصر، وفي الوطن العربي، وتزايد الصراع بين الثورة والقوى الاستعمارية والإمبريالية في النصف الأول من ستينيات القرن العشرين، تزايد اهتمام جمال عبد الناصر بالعمل السياسي، وضرورة الاستناد إلى حركة جماهيرية منظمة لحماية الثورة، ومساعدتها في هذا الصراع، كما تزايد اهتمامه بضرورة إعداد قيادات سياسية جديدة مؤهلة فكرياً، وسياسياً، وكان قرار تأسيس منظمة الشباب الاشتراكي في أواخر عام ١٩٦٣، تعبيراً عن هذا التوجه الجديد، وجاءت الخطوات الأولى لتأسيس هذه المنظمة عام ١٩٦٤، متواكبه مع انفراجةٍ حقيقيةٍ في المجتمع المصري، ساعدت على أن يشارك في بناء المنظمة، ووضع برنامجها الفكري مجموعة من المفكرين والقيادات من ذوي الأصول الماركسية والإسلامية والقومية، مما ساعد على أن يأتي البرنامج الفكري للمنظمة وعملية الإعداد على أساس علمي سليم، ورؤية فكرية رحبة. وكان لهذا أثرٌ كبير في نجاح عملية إعداد القيادات الجديدة في إطار منظمة الشباب الاشتراكي، حيث شملت عضويتها أكثر من ثلاثمائة ألف شاب وفتاة، وهناك آلاف من هذه العناصر يقودون الآن العمل العام في مصر، في المجالات السياسية والثقافية والاجتماعية والشعبية والاقتصادية،

ويحققون نجاحات كبيرة فى أدائهم لمسئولياتهم(١٢).

لم تختلف الأسس التى بنى عليها البناء التنظيمى للمنظمة عن الأسس التى حكمت بناء التنظيم فى الاتحاد الاشتراكى العربى وتنظيم طليعة الاشتراكيين، يتضح ذلك من استعراضنا لأهم مكونات النظام الأساسى لمنظة الشباب الاشتراكى(١٣).

يبدأ النظام الأساسى للمنظمة بمقدمة تؤكد أن المنظمة هى التنظيم الشبابى الثورى الذى يضم شباب الجمهورية العربية المتحدة، والذى يعمل لتنمية قدرات الشباب عقائدياً وفكرياً ونضالياً، وتوجيه قواهم للنضال والمشاركة فى معركة بناء المجتمع الاشتراكى. ويحدد النظام الأساسى الجوانب الأخرى فى بناء المنظمة ونشاطها مثل:

أولاً: أهداف المنظمة:

١- إعداد قيادات شابة من قوى الشعب العامل مؤمنة بالقيم الروحية، متمسكة بمبادئ الثورة وملتزمة بقيادتها.

٢- حماية الثورة ومنجزاتها، والنضال من أجل استمرارها، ومواصلة اندفاعها.

٣- تنظيم جهود الشباب لتحقيق أهداف خطة التنمية، والإسهام إيجابياً فى عمليات الإنتاج بما يمكن من إتمام البناء الاشتراكى.

٤- المساهمة فى حل مشكلات الشباب، وتنظيم جهوده الخلاقة، وتنمية مهاراته، وقدراته، بما يتفق مع دور الشباب فى المجتمع.

٥- ضمان وجود منبع دائم يمد التنظيم القائد الاتحاد الاشتراكى العربى بطلائع ثورية على أتم استعداد للقيادة ولحمل الأمانة ومواصلة التقدم بها.

ثانياً: المبادىء التنظيمية:

يقوم العمل التنظيمى على الديمقراطية والولاء التنظيمى وفقاً للمبادىء الآتية:

١-النقاش الحر، والحوار الفكرى العميق، داخل كل مستوى تنظيمى، حتى يتخذ القرار فيصبح ملزماً.

- التزام الأقلية برأى الأغلبية والدفاع عنه أمام المستويات الأدنى، حتى إذا كان لا يمثل رأيها.

- التزام المستويات الأدنى بقرارات المستويات الأعلى.

٢- القيادة الجماعية.

٣- النقد، والنقد الذاتى.

كما ينظم النظام الأساسى العضوية وشروطها والترشيح وواجبات العضو وحقوقه.

شروط العضوية: أن يكون من مواطنى الجمهورية العربية المتحدة، لا يقل سنة عن ١٥ سنة، ولا يزيد على ٢٥ سنة، وأن يكون وطنياً مؤمناً بمبادىء الثورة وقيادتها، مؤمناً بحتمية بناء المجتمع الاشتراكى، ملتزماً بالميثاق، والخط السياسى للاتحاد الاشتراكى العربى، يقبل النظام الأساسى للمنظمة، ويلتزم ببرنامجها، ويكون عنصراً قيادياً نشيطاً ملتحماً مع الجماهير، منتجاً وقدوة فى مجال عمله، ونشاطه، ويجتاز بنجاح مرحلة التدريب التى تقررها المنظمة.

أما عن الترشيح للعضوية، فيتم من خلال تحرير طالب العضوية استمارة الالتحاق بالوحدة التى يتبعها، وتعتمد لجنة الوحدة الأساسية الترشيح، بعد التأكد من توافر الشروط فيه.

واجبات العضو:

الالتزام التام بأهداف المنظمة ونظامها الأساسى، وتعليمات المستويات الأعلى، وبالخط السياسى للاتحاد الاشتراكى العربى.

يعمل باستمرار على رفع مستواه الفكرى والثقافى، ويكون هدفه الدائم الالتحام مع الجماهير والتعلم منها بغير استعلاء، وأن يكون مناضلاً فى كل وقتٍ ضد أى استغلال فردى أو طبقى.

يعمل دائماً على تدعيم وحدة التنظيم، وينتظم فى حضور الجلسات، ويساهم إيجابياً فى تنفيذ خطة العمل المحددة له. ويمارس النقد والنقد الذاتى، ويكون حامياً للبناء الاشتراكى حارسًا للثورة ملتزماً بقيادتها.

حقوق العضو:

للعضو حق المناقشة وإبداء الرأى والاستفسار وتوجيه النقد طبقاً للقواعد التنظيمية.

البناء التنظيمى:

يقوم البناء التنظيمى للمنظمة على أساس جغرافى، وعلى أساس مكان العمل، ويتكون

من:-

الوحدة الأساسية - لجنة القسم أو المركز- لجنة المنطقة- لجنة المحافظة- اللجنة المركزية. وقد حدد النظام الأساسى واجبات كل مستوى.

ملاحظات ختامية

هذا العرض للتنظيمات السياسية لثورة ٢٣ يوليو يؤكد مجموعة من الحقائق الهامة:-

١- قيام الثورة بدون نظرية سياسية، وبدون تنظيم سياسى متكامل، أدى إلى اتباعها نهجاً تجريبياً براجماتياً فى بناء تنظيماتها السياسية.

وكان التركيز فى كل مرحلةٍ من تطور الثورة على بناء التنظيم القادر على مساندة الثورة فى هذه المرحلة. ينطبق ذلك على هيئة التحرير فى المرحلة الانتقالية، والاتحاد القومى فى مرحلة تثبيت سلطة الثورة وبدء عملية البناء الاقتصادى والاجتماعى، والاتحاد الاشتراكى العربى، وطليعة الاشتراكيين، ومنظمة الشباب الاشتراكى، فى مرحلة التحول الاشتراكى.

٢- كانت خبرة الثورة فى مجال التنظيم السياسى، تتطور مع تطور الممارسة، ووصلت قدراً كبيراً من النضج، مع بناء التنظيم السياسى لمرحلة التحول الاشتراكى.

٣- قامت التنظيمات السياسية للثورة فى كل مراحلها، على صيغة تنظيمية متماثلة، هى البناء الهرمى من خلال مستويات تنظيمية متدرجة، تبدأ بالوحدة الأساسية _المركز أو القسم- المنطقة- المحافظة- المستوى المركزى.

كما قامت الحياة الداخلية على مبادىء المركزية الديمقراطية التى عززت سلطة البيروقراطية الحزبية ومكنت المستوى المركزى من الاستحواذ على نفوذٍ كبير داخل التنظيم.

٤- لم تمارس أىّ من هذه المنظمات دوراً حقيقياً فى حكم البلاد، وصياغة السياسات العامة، بل كانت أقرب إلى التنظيمات التعبوية، التى تقوم بمهمةٍ أساسية، هى تعبئة الجماهير خلف القيادة السياسية، ممثلةً فى شخص الرئيس جمال عبد الناصر.

وقامت هذه التنظيمات بدور القناة التى تقنع الجماهير بفكر القيادة، وسلامة أولوياتها، وتنقل للقيادة رأى الجماهير، ومواقفها من سياسات الحكم، وبذلك تكون القيادة على معرفةٍ كبيرةٍ بما يدور فى المجتمع من آراءٍ واتجاهات.

٥- كانت المشكلة الأساسية لتنظيمات ثورة ٢٣ يوليو، أنها يتم بناؤها من موقع السلطة، لذلك فإنها كانت هدفاً للعناصر الانتهازية، التي نجحت في اختراقها، والحصول على مواقع قيادية مؤثرة فيها، ولم يكن هناك مجال حقيقي لاختبار مدى نضالية الأعضاء، أو حقيقة أفكارهم، يؤكد ذلك واقعتان هامتان.

الأولى: عندما مولت عناصر من قيادة الاتحاد الاشتراكي الانقلاب الذي أدى إلى انفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة.

الثانية: عندما تحولت كل قيادات الاتحاد الاشتراكي، والتنظيم الطليعي، إلى مساندة أنور السادات في انقلاب ١٥ مايو/ آيار ١٩٧١، وساندته في كل التحولات التي قام بها ضد سياسات عبد الناصر، التي كانت هذه القيادات تزايد على الولاء لها قبل انفراد أنور السادات بالحكم.

٦- أدى انفراد تنظيم سياسي واحد بالحياة السياسية في مصر منذ ١٩٥٣ حتى ١٩٧٦، إلى نتائج سلبية خطيرة في مقدمتها تغييب الاتجاهات السياسية اليسارية والليبرالية عن الساحة السياسية الفاعلة، مما ساعد على نمو الاتجاهات الدينية التي ملأت الفراغ السياسي الذي خلقه غياب القوى الاشتراكية والليبرالية، ولم تنجح تنظيمات الثورة في ملئه. وفيما عدا تجربة منظمة الشباب الاشتراكي التي ساهمت في تكوين الآلاف من القيادات الشابة المؤهلة فكرياً وسياسياً، فإن تنظيمات الثورة لم تنجح في صياغة وبلورة تقاليد سياسية، وخبرة سياسية متراكمة في المجتمع المصري.

الهوامش

(١) د.أحمد زكريا الشلق، أسس النظام السياسي الجديد، الأيديولوجيا والتنظيمات السياسية، فى: **أربعين عاماً على ثورة يوليو**، تحرير د.رؤوف عباس، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، يوليو ١٩٩٢، ص ٨٣.

(٢) الشلق، المرجع السابق، ص ٧٣.

(٣) د.حمادة حسنى، **الاتحاد الاشتراكى العربى ودوره فى الحياة السياسية فى مصر**، رسالة الدكتوراه غير منشورة، كلية الآداب جامعة عين شمس، ٢٠٠٣، ص ٢٥-٢٧.

(٤) **القرارات الكبرى لثورة ٢٣ يوليو**، الجزء الأول- قرارات سياسية، الهيئة العامة للاستعلامات ١٩٨٥، ص ١٩.

(٥) المرجع نفسه، ص ٤٦.

(٦) المصدر نفسه، ص ٤٧.

(٧) المصدر نفسه، ص ٥٤.

(٨) حسنى، مصدر سبق ذكره، ص٣٢.

(٩) المصدر نفسه، ص ٤٣-٤٤.

(١٠) القانون الأساسى للاتحاد الاشتراكى العربى، **دليل عبد الناصر للعمل السياسى**، الهيئة العامة للاستعلامات القاهرة، ١٩٦٨.

(١١) **لائحة تنظيم طليعة الاشتراكيين**، مطبوعات التنظيم.

(١٢) لمزيد من التفاصيل:

عبد الغفار شكر، **منظمة الشباب الاشتراكى تجربة مصرية فى إعداد القيادات**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ديسمبر كانون الأول ٢٠٠٤.

(١٣) **النظام الأساسى لمنظمة الشباب**، مطبوعات المنظمة.

الباب الرابع

الداخل المصرى

- الفصل الأول: عبد الناصر والديمقراطية	رضوى عبد القادر
- الفصل الثانى: عبد الناصر والدستور	ياسمين حلمى العايدى
- الفصل الثالث: عبد الناصر والصحافة	صفاء الشلبى
- الفصل الرابع: عبد الناصر والمثقفون	أسماء الغرباوى
- الفصل الخامس: عبد الناصر والتنمية	نعيمة عبد ربه أبو مصطفى
- الفصل السادس: عبد الناصر والاشتراكية	منى محروس
- الفصل السابع: عبد الناصر ومحاولة تعديل البنية الطبقية	عبد الخالق فاروق
- الفصل الثامن: عبد الناصر وتأميم قناة السويس	خالد زكى خالد

الباب الرابع

الفصل الأول

عبد الناصر والديمقراطية

رضوى عبد القادر

عبد الناصر والديمقراطية

لأول مرة فى التاريخ، حصلت مصر على لقب "جمهورية"، بعد ثورة ٢٣ يوليو/ تموز ١٩٥٢، فبحث الشعب المصرى عن الديمقراطية، والتى كانت ضمن مبادئ الثورة الستة، فهل حقق قائد الثورة، جمال عبد الناصر - بعيداً عن مميزاته الأخرى - هذه الديمقراطية؟ وإلى أى مدى؟.

عرَّفَ أحد الباحثين "النموذج الديمقراطى" بأنه "نموذج النظام السياسى، الذى يتيح فرصاً منتظمةً، ودوريةً، لتغيير الأطقم الحاكمة، فى السلطتين التشريعية والتنفيذية، بواسطة تعبير شعبى، لأكبر عدد ممكن من الأفراد، وعن طريق الخيار بين بدائل مختلفة، أو متنافسة"[(1)].

وفى مفهوم عبد الناصر، عنت الديمقراطية له، فى بداية قيادته للثورة: "مقدرة ذاتية، قابلة للاكتساب بالوعى، ومغالبة النفس، حتى تتحرر من الخوف، والفزع، وأن الجماهير لاتنقصها إلا التعبئة، والتوعية، والثقة، وفرض إرادتها"[(٢)].

التجربة السياسية للثورة

معروف أن عبد الناصر اعتمد صيغة التنظيم الائتلافى، فى "الضباط الأحرار"، ففى هذا التنظيم جمع بين الإخوان والشيوعيين، وقوَى الوسط، إن جاز التعبير، وقد استقوى عبد الناصر بالإخوان المسلمين والشيوعيين، حتى نجح فى الوصول إلى الحكم، ثم عمد إلى التخلص من الطرفين.

رفعت الثورة، أولاً، شعار "تطهير الأحزاب"، ثم أصدرت المرسوم بقانون رقم ٣٧، لسنة ١٩٥٣، بتنظيم الآثار المترتبة على قرار حل الأحزاب، حيث نصت المادة ٦ منه على أن "يحظر تكوين أحزاب سياسية جديدة". كما حظرت المادة ٢ من هذا القانون على أعضاء الأحزاب السياسية المنحلة، القيام بأى نشاط حزبى، على أى صورة كانت. وأعقب ذلك حل جماعة "الإخوان المسلمين"، باعتبارها حزباً سياسياً. وأنشات الثورة حزبها الواحد "هيئة التحرير" كتجمع وطنى، استهدف طرد المحتل البريطانى، ورفعت شعار "كلنا هيئة التحرير". وبجلاء

الاستعمار البريطاني، في ١٨ يونيو/ حزيران ١٩٥٦، فقدت "هيئة التحرير" مبرر وجودها. ومع صدور ١٩٥٦، استحدث تنظيم سياسي آخر، هو "الاتحاد القومي"، ولقد اشترط أن يتولى "الاتحاد القومي عملية الترشيح لعضوية مجلس الأمة، وبهذا يكون مجلس الأمة هو وليد للاتحاد القومي". وفي أعقاب إقرار "الميثاق الوطني"، ١٩٦٢، نشأ "الاتحاد الاشتراكي العربي". وحددت المادة ٣ من الإعلان الدستوري، الصادر في ٢٤ مارس/ آذار ١٩٦٤، حقيقة هذا الاتحاد، بقولها: "إن الوحدة الوطنية التي يصنعها تحالف قوى الشعب، الممثلة للشعب العامل، وهم الفلاحون، والعمال، والجنود، والمثقفون، والرأسمالية الوطنية، هي التي تقيم الاتحاد الاشتراكي العربي، ليكون السلطة الممثلة للشعب، والدافعة لإمكانيات الثورة، والحارسة على قيم الديمقراطية السليمة". إلا أن جميع القرارات التي صدرت عن "الاتحاد الاشتراكي"، كانت _ كما يسمونها _ قرارات فوقية، وليست ممثلة لرغبات الجماهير، ومن هنا فقدت القنوات الموصلة بين الاتحاد الاشتراكي، كقمة سياسية، وبين الجماهير، وكان ذلك سببا رئيسيا لظهور "مراكز القوى"[٣].

ظهر التبرير لهذا الاتجاه السياسي للثورة، في أقوال عبد الناصر نفسه، ففي خطاب له (١٩٥٥/٧/٢٦)، قال: "معركة عنيفة شاقة ضد الحزبية والرجعية... رأينا الحزبية جميعاً، وهي تنهار، ورأينا الحزبية، التي استغلتنا، واستبدت بنا، والتي تمكنت منا في الماضي، وهي تسقط صريعةً على الأرض... رأينا الحزبية، التي هي سبب البلاء، رأينا الحزبية التي مكنت للاستعمار. رأينا الحزبية، التي ساعدت على بقاء الاحتلال، وتركت الانجليز المحتلين، وألهت الشعب عن وجوده، رأيناها، وهي تترنح صرعى"[٤]. كما رأى عبد الناصر، في افتتاح مجلس الأمة (١٩٥٧/٧/٢٢)، أن "المبادئ لم تكن موضوع خلاف، وإنما كانت الزعامات، والأنانية، والمال الحرام، وقوت هذا الشعب، هو موضوع الخلاف، ومحور ارتكازه. كان لابد أن يختفي هذا كله، حتى نستطيع أن نلتقي بكم، كان إنهاء وجود الأحزاب معركة في حرب الاستقلال"[٥].

لذا دأب عبد الناصر على رفض أي من نظم الحزب الواحد، أو الأحزاب المتعددة، أو نظام الحزبين، ساعياً إلى تنظيم القوى الاشتراكية، في كادر سياسي، داخل "الاتحاد الاشتراكي".

في خطاب لعبد الناصر، في الهيئة البرلمانية (١٩٦٥/٥/١٦)، رأى "أن الحزب الواحد معناه أن تحتكر فئةٌ قليلةٌ العمل السياسي، ٥٪ - ١٠٪ من الشعب... معنى هذا استبعاد الغالبية من أبناء الشعب". أما الأحزاب المتعددة" فنحن قد جربنا هذا النظام، كانت تستغله

الدول، التى كانت تريد أن تضعنا داخل مناطق النفوذ ... تعدد الأحزاب لم تكن له إلا نتيجة واحدة، وهى تسهيل النفوذ الأجنبى". فيما تساءل عبد الناصر عن نظام الحزبين: "لكن إذا عملنا حزبين، معنى ده إيه؟ معناه أن إحنا بنقسم القوى الاشتراكية إلى قسمين، ويقفوا يحاربوا بعض، فى الوقت اللى فيه قوى رجعية موجودة ومستتية، تاكل الاتنين. طبعاً إحنا من أجل الترابط، قلنا بنقيم الاتحاد الاشتراكى ... لا سبيل إلا تحالف قوى الشعب العاملة, فى تنظيم واحد، هو الاتحاد الاشتراكى العربى, مع خلق تنظيم سياسى قادر وثورى، مع تجميع كل القوى الاشتراكية، مع تطهير الاتحاد الاشتراكى، باستمرار من القوى الانتهازية، أو القوى الرجعية, التى تسللت داخل الاتحاد الاشتراكى"(٦).

من هنا رأى مؤرخ قانونى مصرى مرموق، أن هناك ثلاث سمات رئيسية للنظام السياسى, بعد الثورة: أولها، الدمج بين سلطات الدولة، التنفيذية، والتشريعية، والقضائية، فى سلطة واحدة، هذا الدمج لحساب السلطة التنفيذية، ثانى تلك السمات، المركزية الشديدة، فى بناء أجهزة الدولة، حتى قمة الهرم السياسى، متمثلاً فى شخصية رئيس الجمهورية. وليس غريباً أن يبنى جهاز الإدارة على هذا الشكل، وتتدرج فيه المستويات، ولكن المهم هو ارتباط الظاهرتين الخاصتين بدمج السلطات، وتركيزها فى يد رئيس الجمهورية، وبذا جمع رئيس الجمهورية سلطات ذات طبيعة تشريعية، وتنفيذية. وقد تبنى النظام المصرى الأسلوب الرئاسى للحكم، بصورته التقليدية، إلا أنه أضاف إليه ثلاث مسائل أخرى، أولاً، اختيار الرئيس يتم بالاستفتاء لا بالانتخاب، ثانياً، الرئيس يملك حل البرلمان، ثالثاً، حق الرئيس, دستورياً، رئاسة التنظيم الشعبى. أما ثالث سمات النظام السياسى، المومأ إليه، فهى اختلاف وضع "الأحزاب"، والنظم السياسية، فى نظرتها للظاهرة الحزبية، بعضها يقوم على قبول تعدد الأحزاب، وبعضها الآخر يستند إلى نظام الحزب الواحد، ولكن كليهما يقر بضرورة الوجود الحزبى، أما النظام السياسى، فى مصر، بعد ثورة ٢٣ يوليو/ تموز، فهو الاستغناء شبه الكامل عن الوظيفة السياسية للحزب(٧).

صدر دستور ١٩٥٦، لإنهاء فترة الانتقال، وبدء صفحة جديدة فى حياة الديمقراطية، وقد تمت الموافقة على الدستور عن طريق الاستفتاء، وأصبح الاستفتاء الشعبى العام، أساساً لشرعية النظام السياسى فى مصر، من الناحية الدستورية، لأول مرة فى تاريخها الحديث. ورغم ميزات دستور ١٩٥٦، عما قبله، فإنه نظرياً، اعتبر خطوةً إلى الخلف، فى طريق الديمقراطية ... فقد حقق السمات، سابقة الذكر, للنظام السياسى. ولذا ضاعت من ثورة

يوليـو/ تمـوز، فرصة تحقيق أحد أهدافها الستة (الديمقراطية)، عن طريق دستور يوفر الحريات السياسية، والضمانات الضرورية، لتعبير المواطن عن رأيه، واختيار موقعه السياسى[٨].

أشار كاتب يسارى مصرى، حينذاك، إلى ملامح أيديولوجية "الكل فى واحد"، فقال إن: "العناصر المتمسكة بذاتيتها، فى طوفان من الكثرة الصامتة, ودفع الصامتين إلى مركز الصدارة، فى المواكب، أو التظاهرات الشرعية، أو الاستفتاءات العامة. وفى حين يبدو هذا أعلى أشكال الديمقراطية، فإن نتيجة العملية هى الموافقة على أشياء متناقضة، وليس من المتوقع، فى ظروف تجهيل متعمد، وعمليات غسل مخ كلية, أن تقول الكثرة الصامتة كلمة صائبة، وأن تعبر، فعلاً، عن آرائها، ومصالحها، فى قضايا لاتحيط بها تماماً، ووسط طوفان من المعلومات الخاطئة، أو الناقصة، أو فى مسائل متفرعة قد تقبل بجزء منها، وترفض آخر, ولكنها مطالبة بأن تأخذ الكل أو ترفض الكل"[٩].

أما الشعارات، فقد زادت، فى فترة الحكم الناصرى، مثل: "التطهير"، و"إقامة حياة ديمقراطية سليمة"، و"ارفع رأسك يا أخى"!

قال بعضهم بصدد الشعار الأخير، على سبيل الهجاء المازح، "ارفع رأسك يا أخى، كى نقطعها لك!"[١٠]. فيما قصد عبد الناصر من "ارفع رأسك يا أخى، لقد مضى عهد الاستعباد"، أن يترك للمنافسة الحرة "مهمة اختيار من يرفع رأسه، ومن ينكسها... ثم بقى على الحياد"[١١].

قطرية، فقومية، ثم اشتراكية

حين وصل "الضباط الأحرار" إلى السلطة، كانت مصر لاتزال محتلة، من قبل القوات البريطانية، لذا كان طبيعياً أن تركز ثورة يوليو/ تموز جهودها فى اتجاه إجلاء القوات البريطانية عن مصر. وبعد أن تم هذا الأمر، خريف ١٩٥٤, بموجب معاهدة بين حكومتى مصر وبريطانيا، أصبح النظام الناصرى مهيئاً للتطلع إلى خارج مصر، الأمر الذى تحول من الإمكانية النظرية، إلى التحقق الفعلى، بعد أن انتصب التضامن الشعبى المصرى مع نظام عبد الناصر, بمجرد أن أمم عبد الناصر قناة السويس (١٩٥٦/٧/٢٦)، وناصبه الغرب الاستعمارى العداء، الذى توج بـ"العدوان الثلاثى" على مصر، خريف ١٩٥٦, وبالتوازى مع التصعيد العدائى الاستعمارى، ضد مصر, تصاعد التضامن الشعبى العربى معها. وأرخى عبد الناصر قلوعه لهذا التضامن، حتى غدا عبد الناصر الزعيم العربى الأول، بلا منازع، منذئذٍ، ولسنواتٍ طويلةٍ لاحقة.

عندما أراد عبد الناصر تنمية مصر، ووجه بممانعةٍ رأسماليةٍ مصريةٍ قوية، اضطر إلى البدء بتمصير البنوك الفرنسية والبريطانية (١٩٥٧)، رداً على "العدوان الثلاثى"، ثم سرعان ما أمم عبد الناصر البنوك المصرية (١٩٦٠)، وبعد عامٍ واحد، أصدر "القرارات الاشتراكية".

غنيٌّ عن القول بأن الممانعة الرأسمالية المصرية تساوقت مع اقتراب عبد الناصر من "المعسكر الاشتراكى"، باطراد. ما أدى إلى تعزيز التوجه الاشتراكى عند عبد الناصر.

أشار مفكرٌ قوميٌّ معروف إلى "ثورة الصحيح" (١٩٦١)، بأنها ثورة تصحيح لمسار ثورة ١٩٥٢، لأنها بينت التجربة الأولى وأخطاءها، ولأن هدفها كان تصحيح تلك الأخطاء، على ضوء حصيلة التجربة، ومهدت الأحداث، موضوعياً، للثورة، منذ عام ١٩٥٦، فكانت ضربة عبد الناصر الثورية، فى ٢٠ يوليو/ تموز ١٩٦١، بسلسلة من القرارات بقوانين، أولها القانون ١١٧، لسنة ١٩٦١، بتأميم كافة البنوك، وشركات التأمين، ومنشآت أخرى، بلغ عددها ٤٨٩ منشأة وشركة ومصنعاً، وقرارات لاحقة، آخرها القانون رقم ٥٢، لسنة ١٩٦٤، كان من بينها بيوت تصدير القطن، وشركات الحلج، والنقل البحرى، والمقاولات، والتجارة الخارجية. وفى اليوم نفسه، صدر القانون رقم ١١٩، لسنة ١٩٦١، بتحديد عشرة آلاف جنيه، كحد أقصى للملكية أى فرد فى مجموعة من الشركات. وتقرر إنهاء عقود المناجم والمحاجر التى كان يستغلها الأفراد وشركات القطاع الخاص، والقانون رقم ١٥٠، لسنة ١٩٦٤، بتصفية الحراسات، وتأميم كافة الأموال الموضوعة تحت الحراسة. وامتدت الثورة إلى الريف، فصدر القانون رقم ١٢٧، لسنة ١٩٦١، بتخفيض الحد الأقصى للملكية الزراعية للفرد وأسرته (زوجته وأولاده القُصَّر) من ٣٠٠ فدان، إلى ١٠٠ فدان، بما فيها الأراضى البور. وفى عام ١٩٦٤، كانت كل النصوص التشريعية قد عجزت عن مواجهة حيل الإقطاعيين، وكبار الملاك، فاتخذ إجراء إبعادهم عن قرى الفلاحين، وتحديد إقامتهم فى مدن أخرى، بعيدة عنها(١٢).

"الديمقراطية الاجتماعية"

هذا التحول الذى بدا على النظام السياسى المصرى من قطريةٍ حتى ١٩٥٥، فقوميةٍ حتى ١٩٦١، فاشتراكيةٍ علميةٍ، حتى نهاية الحكم الناصرى، مهد الطريق لظهور "الحرية الاجتماعية"، قبل "الحرية السياسية"، داعيةً إلى تذويب الفروق بين طبقات الشعب، متأثرةً بالاشتراكية.

صدر دستور ١٩٦٤ المؤقت، بعد إلغاء "الاتحاد القومي"، وإعلان "الميثاق" (مايو/ آيار ١٩٦٢)، وتشكيل "الاتحاد الاشتراكي" تنظيماً وحيداً، وإن بطبيعة وأيديولوجية مختلفة عن "الاتحاد القومي". ولذا نص الدستور، في المادة (٣)، على: "أن الوحدة الوطنية، التي صنعها تحالف قوى الشعب، الممثلة للشعب العامل، وهي الفلاحون، والعمال، والجنود، والمثقفون، والرأسمالية الوطنية، هي التي تقيم الاتحاد الاشتراكي العربي، ليكون السلطة الممثلة للشعب، والدافعة لإمكانيات الثورة، والحارسة على قيم الديمقراطية السليمة". كما نصت المادة ٩ على "أن النظام الاقتصادي للدولة هو النظام الاشتراكي". وبذا، فرضت الديمقراطية الاجتماعية نفسها على الدستور، الذي أظهر انحيازاً لخمس طبقات، تشكل في تعاونها تحالفاً لقوى الشعب العاملة، واتخذت السلطة خطوات لدفع طبقتي العمال والفلاحين إلى السطح، عن طريق حماية الضمانات من كفالة الحد الأدنى لتمثيل العمال والفلاحين، بنسبة ٥٠٪ على الأقل، باعتبارهم (أغلبية الشعب، التي طال حرمانها من حقوقها الأساسية). وقد اقترن نص التمثيل النسبي ٥٠٪ للعمال والفلاحين، بتعريف لهم جاء فيه أن "الفلاح" هو "الذي يملك حيازة من الأرض، لا تزيد عن خمسة وعشرين فداناً"، و"العامل" هو "كل من تتوافر فيه شروط العضوية للنقابات العمالية، حسب تقرير لجنة الميثاق، الذي أخذ به في تشكيل الاتحاد الاشتراكي العربي". وقد سمح هذا التعريف بدخول أصحاب الملكيات الزراعية إلى المجلس النيابي، في ثياب الفلاحين، كما سمح لبعض الضباط، وأبناء البرجوازية الصغيرة من الدخول إلى المجلس، في ثياب العمال، مما أتاح الفرصة للبرجوازية بسيادة هاتين الطبقتين، والاستيلاء على مقاعدهما. وكذلك فإنه رغم أن الفترة، منذ عام ١٩٥٢ حتى ١٩٦١، لم تضف حقوقاً جديدة للعمال، إلا منع الفصل التعسفي، فإنها أصدرت نصاً يحرم الإضراب، وهو الحق الذي يمكن أن يستند إليه العمال، في التعبير عن مطالبهم، بطريقة ديمقراطية. كما لم يكن تمثيل العمال والفلاحين في قيادات الاتحاد الاشتراكي، بنسبة النصف، بل إنه لم يكن في أمانة الاتحاد الاشتراكي، عند بداية تشكيله، عامل أو فلاح واحد، ولم يكن في أمانة "طليعة الاشتراكيين"، سوى، عامل واحد. وبذا يمكن القول إن السلطة، حتى مرحلة إعلان دستور ١٩٦٤ المؤقت، عملت من أجل العمال والفلاحين، ولكنها كانت تتردد في العمل بهم[١٢].

هنا تجدر الإشارة إلى أزمة مارس/ آذار ١٩٥٤، التي كانت في حقيقتها صراعا في القمة، وفي الشارع، بين الذين أرادوا العودة إلى ما قبل ١٩٥٢، وتسليم الحكم للمدنيين، وعلى رأسهم حزب الوفد. هذا من حيث القوى. أما من حيث المضمون، فقد كان الصراع قائماً، بين المفهوم الليبرالي للديمقراطية (عدم تدخل الدولة)، وبين مفهوم ليبرالي، أيضاً، ولكنه يحمل في طياته

رؤيةً اجتماعيةً تقدميةً، لم تكتمل، بعد، فهو حريص على بقاء الثورة، وتدخلها الإيجابى فى الحركة الاجتماعية[١٤].

وقد تبنى الماركسيون عامة، فى أزمة مارس/ آذار ١٩٥٤، - حسب مفكر قومى _ الموقف الليبرالى، فكان الصراع حول مشكلة الديمقراطية فى مصر قائماً بين الليبراليين والثوريين، ولقد لمس العمال، فى مارس/ آذار ١٩٥٤، لأول مرة فى تاريخ مصر، "الحرية" المتحققة لهم، بتدخل الدولة لحمايتهم، من الفصل والاستغلال والبطالة، فبدأوا يدركون زيف "الحرية"، الموهومة، حين لا تتدخل الدولة فى علاقات العمل، حرية التعاقد، وحرية الفصل، وحرية تحديد الأجر، وحرية الاقتطاع منه، ومن واقع الدفاع عن حريتهم، هتف العمال بسقوط حرية الليبراليين[١٥].

ما جعل كاتبا يسارياً يرفض هذا التبرير، ويشير إلى تأثر الخط العام للموقف من حركة الطبقة العاملة، بعناصر أساسية ثلاثة: أولها، الطبيعة الطبقية للحكام، كبرجوازيين صغار أو متوسطين، وتأثير ذلك على موقفهم من العمال، كطبقة متميزة الحركة، متميزة المطالب والأهداف، ثانيها، موقف النظام الناصرى العدائى من كبار الملاك العقاريين، وكبار الرأسماليين، ثالثها، طبيعة نظام الحكم الذى أقامه عبد الناصر، وأسلوب هذا الحكم، الرافض لأى عمل سياسى، أو جماهيرى، غير خاضع، خضوعاً مباشراً، لإشراف السلطة. ورغم ذلك، فإن الناصرية لم تسمح لعامل أن يمسك بزمام منصب، يؤهله للمشاركة الفعلية فى السلطة. وذكر الكاتب نفسه، أنه عندما أجريت انتخابات اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى، عام ١٩٦٨، تجرأ رئيس الاتحاد العام للنقابات العمال، ووكيل مجلس الأمة، حينذاك، أحمد فهيم، على ترشيح نفسه، لكنه أُسقط !. أما الفلاح، فوجهت الثورة نشاطها نحوه، ومنحته الإصلاح الزراعى، الذى يعنى تحريره من الإقطاع، ومنحته الأرض، فى آن واحد، وأصبح عبد الناصر بالنسبة للفلاح "بطلاً أسطورياً"، وربما أكثر من ذلك. إلا أن الفلاح الغنى بدأ فى تولى زمام الأمور، نيابةً عن الجميع، أيضاً، ولكنه تولاها، وهو يعلن أنه "فلاح"، وليس "سيداً"، إنه "اشتراكى"، وليس "إقطاعياً" !. ولم يبدأ التناقض الحاد، إلا عندما أصبح "الاتحاد الاشتراكى" سلطةً فعليةً فى الحياة اليومية، وأصبح الفلاحون الأغنياء قادرين على تحقيق مكاسب ذاتية لهم، ولأسرهم، وعلى نهب حقوق الفلاحين، بصورة منتظمة، وأحس الفلاحون بأن مصالحهم هددت من خلال هذا التنظيم. كما كان الخطر الأكبر من الجمعيات التعاونية الزراعية، وظل الفلاح محتفظاً، فى خياله، بصورة عبد الناصر البطل، الذى لا يخطئ، فى حين أدان الفلاح الآخرين، ورفضهم، وألصق بهم كل معايب النظام[١٦].

أما تأكيدات عبد الناصر على الحرية الاجتماعية، جنباً إلى جنب، مع الحرية السياسية، فقد استولت على معظم خطاباته، خاصة فى الفترة الاشتراكية. ففى المؤتمر الأفريقى الآسيوى (١٩٦٢/٢/١٥)، قال عبد الناصر: "إن الديمقراطية عملةً واحدةً، ذات وجهين: سياسى، واجتماعى، وبغير الوجهين معاً تصبح عملة زائفة، لا سعر لها، ولا قوة. إن الديمقراطية لا تتحقق فى كمالها، إلا بقيام التنظيم السياسى شامخاً دافعاً لها، وإلا بقيام المجالس الشعبية المنتخبة، توقع بإرادة الجماهير الحرة كل قرار، وتؤكد بالفعل، لا بمجرد القول، إن صوت الشعب من صوت الله"(١٧).

فى عيد الوحدة الثامن، ١٩٦٦/٢/٢٢، أكد عبد الناصر على مفهوم الديمقراطية، فرأى بأن: "الديمقراطية معناها تأكيد سيادة الشعب، ووضع السلطة فى يد الشعب، وتكريسها لخدمة أهداف الشعب. الديمقراطية هى الحرية السياسية. إحنا بنقول لا يمكن، بأى حال، أن يقال إن هناك حرية، إلا إذا توفرت الديمقراطية السياسية مع الديمقراطية الاجتماعية... لابد لنا أن نحقق الديمقراطية السياسية، فى إطار الوحدة الوطنية، وفى إطار تذويب الفوارق بين الطبقات، وفى العمل على تصفية الرجعية"(١٨).

فيما تحدث باحث اجتماعى مصرى لامع، عن الشمولية فى الديمقراطية، فى ظل الناصرية، فرأى أن التحدى الحقيقى أمام أى مجتمع معاصر، هو كيف يمكن التأليف بين الديمقراطية الاجتماعية، والديمقراطية السياسية. وطرح الكاتب نفسه، أن ذلك تأثر، ويتأثر بعلاقة الفرد المصرى بعديد من المؤسسات الاجتماعية: كالأسرة، والنظام التعليمى، والنظام المهنى، والجهاز البيروقراطى، وأخيراً، ومحصلة ما سبق، علاقة الفرد المصرى بالممارسة الديمقراطية(١٩).

وبعد أن وعى عبد الناصر استحالة الوحدة الوطنية، على أن يستغل الناس بعضهم بعضاً. فقد قفزت بمفهومه للديمقراطية إلى مستوى أكثر تقدماً، عما قبل، فأعلن، يوم ١٩٦١/١١/٢٥، شعارًا: "كل الحرية وكل الديمقراطية للشعب، ولاحرية ولا ديمقراطية لأعداء الشعب". فأصبح من بين ذات الشعب، شعب وأعداء للشعب. وأثير السؤال البديهى، من الذى يملك الحق فى أن يعين الشعب وأعداء الشعب، ويفرز بينهما، ومن الذى أعطاه هذا الحق؟ أو كيف يمكن هذا التعيين؟(٢٠).

وكانت الإجابة فى قول عبد الناصر: "سنعمل اشتراكية، الاشتراكية حياة، والاشتراكية عدالة اجتماعية، والعدالة الاجتماعية معناها إننى أخذت من الغنى، وأعطيت الفقير، وأعدت توزيع الثورة، فى إعادتى لتوزيع الثروة، من هو الشعب؟ هو عبارة عن جميع الفئات، التى

تساند الثورة الاشتراكية، وتساند الثورة الاجتماعية، والبناء الاجتماعى ... ومين هم أعداء الشعب؟ هم جميع القوى والجماعات، التى تناهض هذه الثورة الاشتراكية، والثورة الاجتماعية، واللى هدفها، طبعاً، القضاء على هذا النظام الاشتراكى، والعودة إلى نظام رأسمالى، أو مستغل، أو نظام مبنى على أساس ديكتاتورية رأس المال"(٢١). وفى العيد العاشر للثورة، ١٩٦٢/٧/٢٦، أشار عبد الناصر إلى أن "ديمقراطية الاشتراكية تختلف عن ديمقراطية الرجعية، التى جربناها فى الماضى... ديمقراطية الاشتراكية هى ديمقراطية الشعب العامل، الذى له الحق فى ناتج عمله، وله الحق فى بلده، ديمقراطية الاشتراكية هى الديمقراطية الاجتماعية مع الديمقراطية السياسية، هى القضاء على الإقطاع، والقضاء على الاحتكار، والقضاء على سيطرة رأس المال، وإيجاد الفرص المتكافئة للجميع"(٢٢).

خلاصة النظرية الديمقراطية، أن الديمقراطية السليمة تتكون من عنصرين: تحرر، وممارسة، وأن غايتها أن تنقل سلطة الدولة إلى سلطة الشعبية، والتحرر لا يتحقق إلا بتحرير الفرد من القهر الاقتصادى، السيطرة الطبقية، وبعد ذلك تبقى "الحرية كل الحرية، والديمقراطية كل الديمقراطية للشعب"(٢٣). أما عن الممارسة، فيجب، أولاً، عزل أو استبعاد أعداء التحرر (الاشتراكية)، أعداء الشعب. ويبقى الحرية كل الحرية للشعب"(٢٤).

فى هذا السياق، أوضح مفكرٌ يساريٌ موسوعى، خصائص "ديمقرطية الشعب"، وليس "الديمقراطية الشعبية"، عند الرئيس عبد الناصر، ستاً منها، هى(٢٥):

١- الديمقراطية السياسية، لا يمكن أن تنفصل عن الديمقراطية الاجتماعية.

٢- الديمقراطية السياسية، لا يمكن أن تتحقق فى ظل سيطرة طبقة من الطبقات.

٣- الوحدة الوطنية، التى يصنعها تحالف القوى الممثلة للشعب، هى التى تستطيع ان تقيم الاتحاد الاشتراكى العربى.

٤- التنظيمات الشعبية، خاصة التنظيمات التعاونية النقابية، تستطيع أن تقوم بدور مؤثر، وفعال فى التمكين للديمقراطية السليمة... لقد آن الوقت لكى تقوم نقابات للعمال الزراعيين.

٥- النقد والنقد الذاتى هما من أهم الضمانات للحرية، فالصحافة بملكية الاتحاد الاشتراكى لها، قد تخلصت من تأثير الطبقة الواحدة الحاكمة.

٦- المفاهيم الثورية الجديدة للديمقراطية السليمة، لابد وأن تفرض نفسها على الحدود، التى تؤثر فى تكوين المواطن، وفى مقدمتها التعليم، والقوانين، واللوائح الإدارية.

كما أشار الكاتب نفسه إلى "شتراكية عربية"، "شتراكية ديمقراطية تعاونية"، تلك هى أوصاف المذهب الاجتماعى، الذى أراد النظام أن يواجه به الماركسية، خلال سنوات ١٩٥٦ ـ ١٩٥٨. وهو مذهب كان فى أساس إجراءات يوليو/ تموز ـ ديسمبر/ كانون الاول ١٩٦١ الاقتصادية، واستعمل كأداة لضم الجماهير إلى إيديولوجية الدولة، بعد الانفصال السورى. لكن أياً من النصوص الرسمية، لا تتبنى هذه الأوصاف، ولا تكرسها مذهبا للدولة. فيما شدد رئيس الجمهورية العربية المتحدة (١٩٦٠) على الجانب الاقتصادى، لا سيما الناحية التى تفرض مضاعفة الإنتاج القومى، فى عشر سنوات. فتبدو الاشتراكية على أنها "تحرير كل فرد من الاستغلال"، والديمقراطية الملازمة لها، على أنها "إشراك كل فرد فى التوجيه"[٢٦].

حرية الصحافة

أصبحت الصحافة تابعة للاتحاد الاشتراكى، وقال عنها الميثاق: "الصحف لم تعد ملكاً لأصحابها، الذين كانت تربطهم صلات خاصة ببعض الأحزاب، أو الجهات المختلفة. ولم تعد خاضعة لنفوذ الإعلانات. ولكنها، بملكية الاتحاد الاشتراكى العربى لها، قد خلصت من تأثير الطبقة الواحدة الحاكمة، كذلك خلصت من تحكم رأس المال فيها، ومن الرقابة غير المنظورة، التى كان يفرضها عليها، بقوة تحكمه فى مواردها". أما عبد الناصر، فعبر عن أفكاره، بالنسبة لتنظيم الصحافة، بقوله، فى اجتماع عقده مع رؤساء التحرير، حينذاك، "إنها دأبت على نشر أخبار الطبقة البرجوازية، فى نوادى القاهرة، وانصرفت عن نشر أخبار الفلاحين والكادحين... كنت أفضل بدل الكلام عن ذاك النوع من السيدات، أن يكتب عن العاملات، مثلاً...". فكانت الصحافة عند عبد الناصر، بمثابة المؤشر لاتجاه المسيرة. وبقيت قضية الرقابة، وهى فى ظل التعيينات، التى اعتمد فيها على الثقة فى شخصية المسؤول، وفى قدرته على توجيه الأمور تعتبر قضية ثانوية. إذ المفروض أن رئيس التحرير يكون ملماً بسياسة الدولة، ومدركاً أبعادها، وأهدافها السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وحاملاً فى نفسه الإخلاص للنظام، ولقائده. وقد أقر رئيس تحرير "روزاليوسف" منذ ١٩٦٤، أحمد حمروش، أنه لم يتلق تعليمات خاصة بالرقابة من أى مسؤول. فى حين شنت (روز اليوسف) عدة حملات على تزوير الميزانيات، فى بعض شركات القطاع العام، وحملات ثانية على تهريب الأرض، ثبت صدقها، وانتهت إلى تشكيل لجنة تصفية الإقطاع، وحملة ثالثة على جفاف آبار الوادى الجديد، بعدما صرف عليه من ملايين الجنيهات. وعندما قرأ عبد الناصر تحقيقات هذه الحملة ـ أرسل عبد الناصر طائرة ضمت ١٢ وزيراً، و٨ من أمناء الاتحاد الاشتراكى، للتحقق

(من صحة ما نشرته روز اليوسف)، دون أن يوجه لرئيس تحريرها لوماً، أو عتاباً، لا بالتلميح، ولا بالتصريح. واستهدف عبد الناصر الوصول إلى الحقيقة، وقد ثبت، فعلاً، أن ما نشر عن جفاف الآبار صحيحاً، وأن تقارير مضللة كانت ترفع إلى عبد الناصر، الذى نظر إلى الصحافة كنوع من الرقابة الشعبية(٢٧).

تجلى موقف عبد الناصر هذا فى إعطاء الحق لكل مواطن فى أن ينتقد، دون أن يصور ذلك على أنه ثورة مضادة. سأله الصحفى المقرب إليه، محمد حسنين هيكل، عما إذا كان ممكناً أن يعلق على موضوع ما، وكان رد جمال عبد الناصر: "قلت إذا كنت إنت النهاردة بتقول إنك عايز تستأذن، علشان تعلق، يبقى الناس خايفين كلهم، يبقى الناس معذورين، المفروض إنك تقدر تعلق، وتنتقد زى ما أنت عاوز تنتقد، وتدى الفرصة لأى واحد إنه ينتقد". إلا أن رئيس التحرير نفسه، رأى أنه كان هناك اعتداء صريح على الديمقراطية، من جانب جمال عبد الناصر نفسه، الذى كان يوافق على ما يرفع إليه من تقارير المخابرات، أو المباحث العامة، ويوقع عليها بالحراسة أو الاعتقال، دون مساءلة، ويبدو أن عبد الناصر كان على حذرٍ دائم من حركة الرجعية، وتضاعف عنده هذا الحذر، بعد الانفصال، وبعد إصداره لقوانين، وقرارات يوليو/ تموز ١٩٦١. ولعل هذا كان السبب الرئيسى الذى دفع عبد الناصر إلى استسهال الإجراءات الإدارية، من اعتقال أو فرض حراسة، ضد هؤلاء الرجعيين، فى وقت لم يكن قد تكامل فيه اعتماده على الاتحاد الاشتراكى، بعد(٢٨).

عسكرة النظام

فسرها أحد الكتاب اليساريين، بأنها "بث أعداد كبيرة جداً، من ضباط الجيش السابقيين، فى كل مناحى الحياة السياسية، والتشريعية، والإدارية، وفى أجهزة الحكم المحلى، باختصار فى كل مكان، يمكن أن تمارس منه سلطة فعلية، أو يحظى صاحبه بمرتب مرتفع، أو جاه أو نفوذ".(٢٩). وتساءل الكاتب نفسه: لماذا اعسكر بالذات؟ ورد: أولاً: أراد عبد الناصر أن يصفى من الجيش كل أثر للعمل السياسى، حتى يضمن إبعاد المؤسسة العسكرية. ولقد ضاعف عبد الناصر، من جهده، ونشاطه فى هذا الصدد، بعد أحداث مارس/ آذار ١٩٥٤، حيث امتلك بعض الضباط الشبان، بعضاً من النفوذ السياسى، فى صفوف القوات المسلحة، لعل أشهرها، وأكثرها تاريخية، هو مؤتمر ضباط سلاح الفرسان، الذى واجه فيه عبد الناصر، شخصياً، عاصفة من اللوم، والانتقاد الشديد، فقرر اجتثاث السياسة من الجيش، وهكذا سرَّح مئات من الضباط، إلا أن أبواب مصر كلها فتحت أمامهم، كى يتربعوا حيث شاؤوا، على كل قمة

استطاعوا أن يجدوها، أو حتى يفتعلوها، بادئين بذلك عصراً جديداً، أسماه الكثيرون "حكم العسكر". ثانياً؛ أدرك عبد الناصر بأن جهاز الدولة القديم بحاجة إلى تغيير. وتم التغيير عند عبد الناصر، من خلال استبعاد عناصر محدودة جداً، ثم إتخام الجهاز بعناصرَ من الضباط الموثوق فى ولائهم. فعبد الناصر لا يريد أن يسمع كيف؟ متى؟ لماذا؟ أين؟. وبرزت إلى الوجود تسمية "أهل الثقة"(٣٠).

ضمت المعتقلات، فى فترة، الإخوان المسلمين، والشيوعيين، وعملاء الاستعمار، وجواسيسه، والإرهابيين، وعملاء المخابرات الإسرائيلية، والمتحالفين معها، كما ضمت، أيضاً، عدداً من أعضاء التنظيم الطليعى، ونصف أعضاء اللجنة المركزية الأولى لمنظمة الشباب، وأكثر من ١٥٠ من أعضائها، وموجهيها، بينما كان كل هؤلاء، المتباكين على الديمقراطية، أحراراً يأكلون، ويشربون، ويكسبون، ويؤيدون هذا فى الصحف(٣١).

خضعت المؤسسة العسكرية المصرية، تماماً، لنفوذ عبد الحكيم عامر، ولم يكن عبد الناصر قادراً على النفاذ إلى صفوفها، خاصةً بعد حرب اليمن. وعندما عين عبد الناصر شمس بدران، وزيرًا للحربية، كان بدران غير مؤهل لذلك، عسكرياً، فأصدر عامر، عقب تعيين بدران، قراراً _ بصفته نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة _ حدد فيه اختصاصات وزير الحربية، بينما الإثنان (عامر وبدران) أعضاء فى مجلس الوزراء، وهى سابقة لم تحدث، على الإطلاق. ومن مظاهر تجاوز المؤسسة العسكرية، لاختصاصاتها، الواجبات، التى عهد بها إلى المشير عامر، مثل الإشراف على مرفق النقل العام، والتموين والجمعيات الاستهلاكية، ومطاردة الإخوان المسلمين، والتحقيق فى دار التحرير (جريدة الجمهورية)، ولجنة تصفية الإقطاع، وعدم تعيين أى موظف، أو عامل، فى أى وظيفة خالية، إلا بعد إخطار مكتب نائب القائد الأعلى (المشير عامر). وكان التصور السائد أن ذلك لايمكن أن يتم بدون موافقة الرئيس عبد الناصر، وهو أمر لم يكن صحيحاً، تماماً، فقد كان بين الإثنين تناقضات وخلافات. وقد شكل الانفراد والتميز للقوات المسلحة عزلة للقيادة السياسية، جعلتها أعجز من السيطرة عليها، لتكون قوة محاربة قادرة على أداء مسؤوليتها الوطنية، وكانت هذه المأساة نتيجة طبيعية لغيبة الديمقراطية، وسبباً رئيسياً من أسباب هزيمة يونيو/ حزيران ١٩٦٧(٣٢).

ثمة التربية العسكرية، وقراءات عبد الناصر عن القادة الفرديين، أمثال أتاتورك، وإعجابه الشديد بهم، فضلاً عن احتكاك عبد الناصر بالإخوان المسلمين، و"مصر الفتاة"، والتنظيمات الشيوعية المصرية، وكلها تعانى من غياب الديمقراطية، بهذا القدر، أو ذاك.

إلى ذلك ما كان للضباط الأحرار أن يحوزوا على مقاعد فى البرلمان، فيما لو جرت انتخابات نيابية، فى مطلع الثورة, مما كان سيحول دون تحقيق الثوار لمشروعهم السياسى، وبعد أن حقق عبد الناصر شعبية كاسحة، فى مصر، والوطن العربى، أصبح تنفيذ الديمقراطية أمراً ينتمى للتاريخ، بل وجد بعض الكتاب والمفكرين، أن عبد الناصر نفسه. هو من حقق الانتصارات، دون البرلمان، والديمقراطية. وحين دلف عبد الناصر إلى الخيار الاشتراكى، منذ صيف ١٩٦١، أخذ يتماهى مع النظم الاشتراكية فى شرق أوروبا، حيث غابت الديمقراطية عن تلك النظم. ولعل فى هذا كله ما يفسر غياب الديمقراطية فى عهد عبد الناصر. بل إن بعض كتاب البلاط، برروا له استمراره فى غياب الديمقراطية، "فكل الانتصارات تمت بواسطتك، وبدون برلمان"! على حد قول رئيس تحرير مجلة اسبوعية مصرية، سرعان ما ندد بمن شجع عبد الناصر على تغييبه الديمقراطية! بالطبع، لم يأت تنديد رئيس التحرير هذا إلا بعد بدء الحملة الدعائية ضد عبد الناصر!

أثر هزيمة ١٩٦٧

مثلت ثورة يوليو/ تموز انعطافة حادة، فى صلة الديمقراطية بالمسألة الوطنية، حيث أطاحت الثورة بطبقة اجتماعية كاملة، من أخطر معوقات التطور الديمقراطى، وألغت الأحزاب السياسية، ومارست الرقابة على الصحف، إلا أن نظام ٢٣ يوليو انطلق يحقق الانتصارات الوطنية، ما بلغ ذروته، فى تأميم قناة السويس، وإفشال عدوان ١٩٥٦، واعتماد سياسة رفض الأحلاف العسكرية، والدفاع عن الحياد الإيجابى، فعدم الانحياز، والوحدة العربية، وحركة التمصير (الاستقلال الاقتصادى مصر عن المصالح الأجنبية)، منذ ١٩٥٧. من هنا قبل المصريون، فى مجموعهم، وجهة نظر نظام ٢٣ يوليو/ تموز، ورضوا بالفصل بين المسألتين الوطنية، والديمقراطية، لأول مرة فى تاريخ حركتهم السياسية الحديثة، إلى أن جاءت نكسة ٥ يونيو/ حزيران ,١٩٦٧ لتبرز الثقة، فى كفاءة النظام السياسى، وقدرته على الاستقلال الوطنى، والاقتصادى, وبالهزيمة استرخت قوى التماسك، فى هذا البناء السياسى، فكانت مظاهرات الطلبة، وحركة الشباب, فى فبراير/ شباط ١٩٦٨، مؤكدة على وجوب إعادة المزج بين النظم الديمقراطية، والحركة الوطنية(٣٣).

بعد الهزيمة، أجريت محاكمات لشمس بدران، وعباس رضوان، وصلاح نصر، وغيرهم من الضباط المحيطين بالمشير, لمحاولة إبقائه فى منصبه، بالقوة، بعد استقالته، وبعد إقالة جمال عبد الناصر لعدد من كبار الضباط، وتعيين الفريق أول محمد فوزى، رئيساً لأركان حرب

الجيش، كشف ذلك كله الستار عن انحرافات المجتمع، المتوارية. واستغرق عبد الناصر شهوراً، فى محاولة إعادة بناء القوات المسلحة. ولم يكن التغيير عند الناس، يعنى أكثر من توفير جو ديمقراطى، يشعرهم بحرارة المشاركة فى المسؤولية، ويضع الأجهزة التنفيذية، تحت مجهر الرقابة الشعبية، وتغيير الشخصيات التى استكانت لرفاهية الحكم، لسنوات طويلة. لكن عبد الناصر، وقد أصبح أسيراً لنظامه، لم يغير أحداً، ولم يبعد صديقاً. فكانت تلك المظاهرات، فى صفوف الطلبة، مطالبة بالتغيير، وصلت إلى حد الهتاف بسقوط الزعيم، الذى خرج الشعب ليبقيه بعد الهزيمة.* قال عبد الناصر إنه التمس العذر لغضب الشباب. وأعاد تشكيل وزارته، التى لم يدخلها زكريا محيى الدين، فى ٢ مارس/ آذار ١٩٦٨، وأدخل فيها ٩ وزراء جدد، من أساتذة الجامعة، وكأنه يرضى بذلك الطلبة المتظاهرين. وبذلك أصبح عبد الناصر يتولى مناصب رئاسة الجمهورية، ورئاسة الاتحاد الاشتراكى، ورئاسة الوزراء، والقيادة العليا للقوات المسلحة. والواقع أن هذا التغيير كان شكلياً محضاً، ولم يكن فيه اقترابٌ من الديمقراطية خطوةً واحدةً. أما "بيان ٣٠ مارس"، فحوى معظم ما تطلع إليه الوطنيون الديمقراطيون، حيث نص على إجراء انتخابات فى "الاتحاد الاشتراكى"، لأول مرة، من القاعدة إلى القمة، حتى تتوفر لجنة مركزية، ولجنة تنفيذية عليا، إلى جانب لجان المحافظات، والأقسام، والقرى. وتقرر إجراء انتخابات للنقابات العمالية، بعد توقف امتد سنوات، وانتخابات أخرى لاتحاد طلبة الجمهورية. وأعلن "بيان ٣٠ مارس"، أن المؤتمر القومى يظل قائماً، إلى ما بعد إزالة آثار العدوان. وأن تظل اللجنة المركزية المنتخبة، فى حالة انعقاد دائم، وأن يوكل إليها _ إلى جانب مسئولياتها المتعددة _ واجب بناء التنظيم السياسى، لطلائع الاتحاد الاشتراكى. وافق الشعب على البيان، فى استفتاء عام، أجرى يوم ٢ مايو/ آيار ١٩٦٨. إلا أن التدخل الصريح فى الانتخابات، لم يكن الظاهرة المؤسفة المعادية لديمقراطية، فحسب، بل كانت هناك إجراءات استثنائية. فقد استمرت الاعتقالات، دون تحقيق أو مساءلة قانونية، وخرج من سلك القضاء عدد كبير، بوساطة لجنة شكلت، برئاسة أنور السادات. ولم يكن هناك دوافع قوية مبررة، لهذا الإجراء العنيف، غير الديمقراطى[٣٤].

لم ينس عبد الناصر التطور الاجتماعى، فقد أصدر، قبل الاستفتاء على "بيان ٣٠ مارس"، قراراً، غَيَّرَ فيه تعريف العامل والفلاح، الذى سبق وأدخل، فأصبح العامل هو "الذى يعمل يدوياً، أو ذهنياً، فى الصناعة، أو الزراعة، أو الخدمات، ويعيش من دخله الناتج عن هذا

◆ كان رئيس الوزراء، على صبرى، فأصدر قراراً بفض المؤتمر السادس لاتحاد الطلاب، عام ١٩٦٥. ومنذ ذلك الوقت لم يتم أي انتخاب لاتحاد طلبة الجمهورية، ولم يجد الطلاب مجالاً للتعبير الديمقراطى عن آرائهم. حمروش، مصدر سبق ذكره، ص١٥٤.

العـمل، ولا يحق له الانضمام إلى نقابة مهنية، سواء كان من عمال الصناعة، أو الزراعة، أو الخدمات". أما الفلاح، فهو "الذى لا يحوز هو وأسرته أكثر من عشرة أفدنة، على أن تكون الزراعة مصدر رزقه، وعمله الوحيد، وأن يكون مقيماً فى الريف×"(٣٥).

لابد من الإشارة إلى زيادة نصيب الفرد من الدخل القومى، ما بين ١٩٦٠ و ١٩٦٥، بنسبة ٢٨٪، وجذبت فرص العمل الجديدة إليها الأيدى القوية، التى لم تكن تجد فرصة عمل، فزاد عدد العاملين، بنسبة ١.٢٢٪، من عام ١٩٦٠ إلى عام ١٩٦٦. وزاد الإنتاج الزراعى، فى عامى ١٩٦٨ ، ١٩٦٩، بنسبة ١٥٪، وزاد المتعلمون بنسبة ١٣٢٪، عام ١٩٦٦، عنهم فى عام ١٩٥٤. وحَرَّم على الشعب إلا أن يأكل ويلبس مما تزرع أيديه، وتصنع(٣٦).

لقد ألقت وفاة عبد الناصر بمصر إلى نوع من اليتم السياسى. وقد أشار كاتبٌ مرموق إلى أهمية التمييز بين الحالة الثورية، التى تتخلع فيها الأوضاع القائمة، خصوصاً بالنسبة لأبنية السلطة السياسية، وتتصارع القوى المختلفة، صراعاً شبه طليق، أو غير محدد القنوات والمسالك. فينبغى التمييز بين هذه الحالة، وبين المرحلة التى بدأ النظام فيها فى الاستقرار. وهذه المرحلة الثانية، هى مجال الحديث فى الأبنية الديمقراطية. قد تكون الديمقراطية هدفاً، وأملاً، وطرف نزاع فى الحالة الأولى، ولكنها، فى حالة الاستقرار، تصير أبنيةً، ونظماً، ومؤسسات(٣٧).

فيما أشار المفكر العربى البارز فى الموضوعين، اللذين مثلا جزءاً مهماً، مما يكتبه المؤرخون، أو أصحاب المذكرات، وهم يتحدثون عن عبد الناصر، ومشكلة الديمقراطية فى مصر، أول موضوع، هو الجرائم التى ارتكبت ضد بعض المواطنين، الذين قبض عليهم، خلال مراحل متفرقة من حكم عبد الناصر. فرأى هذا المفكر، أن عبد الناصر ذاته هو الذى صفى المؤسسة العسكرية، وقدم أعضاءها إلى المحاكمة. وفى حياته قضى على شمس بدران، عميد المجرمين فى القوات المسلحة، وصلاح نصر، عميد المجرمين فى المخابرات العامة، بعقوباتٍ جسيمةٍ، بعد محاكماتٍ عادلة، وجاء أنور السادات ليفرج عنهما، ويخرجهما من السجن!. أما الموضوع الثانى، فكان الصراع بين عبد الناصر من جهة، وبين الشيوعيين والإخوان المسلمين من جهةٍ أخرى، وما صاحب هذا الصراع من أحداث، كانت فى بعض الحالات دموية. رأى الكاتب أن ذلك لا علاقة له بمشكلة الديمقراطية فى مصر، فالصراع على السلطة ليس لعبةً رياضيةً"(٣٨).

× فى المؤتمر القومى (١٩٦٨/٧/٢٣)، صدر قرار بإنزال الحد الأقصى للملكية الزراعية إلى خمسين فداناً. حمروش، مصدر سبق ذكره، ص١٥٦.

وبعد، فإن مواجهة الاستعمار البريطانى استلزمت الديمقراطية، مع الوحدة الوطنية. إلا أن غياب الديمقراطية عن نظام عبد الناصر، ظل إلى أن اتجه عبد الناصر إلى الاشتراكية، فطالب بالديمقراطية الاجتماعية، قبل الديمقراطية السياسية. فى حين أن الديمقراطية الاجتماعية لا تتحقق إلا بآلية الديمقراطية السياسية، مما يجعل الأخيرة أسلوب حياة، فى كل الأحوال.

هوامش الفصل الأول

١- م.سيد مرعى وآخرون، **الديمقراطية فى مصر، ربع قرن بعد ثورة ٢٣ يوليو**،القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٣ يوليو ١٩٧٧ (انظر: سعد الدين إبراهيم، المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية للديمقراطية، ص٤٩ _ ٥٤.)

٢- د.عصمت سيف الدولة، **هل كان عبد الناصر ديكتاتوراً؟**،بيروت، دار المسيرة، ط.٢ ،١٩٨٣ ص٢١٠.

٣- مرعى، وآخرون، **مصدر سبق ذكره** (انظر: سيد مرعى، التجربة السياسية فى مصر، من التنظيم الواحد إلى تعدد الأحزاب، ص٢٨ _ ٣٣).

٤- الشباب الاشتراكى الناصرى بالقاهرة، **عبد الناصر.. والثورة من أقوال الزعيم الخالد، يوليو/ تموز ١٩٥٢ _ سبتمبر/ أيلول ١٩٧٠**، القاهرة، لجنة منظمة الشباب الاشتراكى، ١٩٧٠ ص٦١.

٥- **المصدر نفسه** ،ص٨٩.

٦- **المصدر نفسه** ،ص٩٥ - ٩٧.

٧- مرعى وآخرون، **مصدر سبق ذكره** (انظر: طارق البشرى، ثورة ٢٣ يوليو وقضية الديمقراطية، ص١٧ _ ٢٢).

٨- أحمد حمروش، **قصة ثورة ٢٣ يوليو، البحث عن الديمقراطية**، ط.١ بيروت، دار ابن خلدون، ١٩٨٢، ص ١١٨-١١٩.

٩- صلاح عيسى، الديمقراطية وأيدولوجية الكل فى واحد، **الكاتب** (القاهرة)، السنة الرابعة عشرة، يوليو/ تموز ١٩٧٤، العدد ١٦٠، ص٨ _ ٢٣.

١٠- هانى أرسلان (تحرير)، **سيليمات يوليو، خمسون عاما على الثورة**،القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٢ (انظر: نبيل عبد الفتاح، شعارات يوليو: ارفع رأسك يا أخى، ص١٧٣ _ ١٧٥).

١١- سيف الدولة، **مصدر سبق ذكره**،ص٢٠٧.

١٢- للمزيد عن ثورة التصحيح، انظر: **المصدر نفسه** ،ص٢٨٨ _ ٢٩١.

١٣- حمروش، **مصدر سبق ذكره** ،ص١٢٧ _ ١٣٠.

١٤- د.عصمت سيف الدولة، **الأحزاب ومشكلة الديمقراطية فى مصر**،د.ن.، د.ت.،ص٢٠٦.

١٥- للمزيد، انظر: سيف الدولة، هل كان...؟، **مصدر سبق ذكره**،ص١٠٩ _ ١١٤.

١٦- للمزيد: محمد فريد شهدى، **تأملات فى الناصرية**،بيروت، دار الطليعة، ط.١ ،١٩٧٣ ص٨٣ _ ٩٠، ص١٠٧. (وقد عرف، لاحقاً، أنه الإسم الكتابى للكاتب اليسارى المصرى المعروف رفعت السعيد، وقد اختار أول اسم لثلاثة أسماء شهداء شيوعيين مصريين، هم: محمد عثمان، فريد حداد، وشهدى عطية الشافعى).

١٧- الشباب الاشتراكى الناصرى بالقاهرة، مصدر سبق ذكره،ص ٤٣

١٨- المصدر نفسه ،ص٣٨.

١٩- مرعى وآخرون، مصدر سبق ذكره (انظر: السيد يسين، البناء الاجتماعى والممارسة الديمقراطية، ص٤٤-٤٨).

٢٠- سيف الدولة، هل كان...؟، مصدر سبق ذكره،ص٢٧٨ ــ ٢٧٩.

٢١- الشباب الاشتراكى الناصرى بالقاهرة، مصدر سبق ذكره، ص٩١.

٢٢- المصدر نفسه،ص٤٢.

٢٣- سيف الدولة، هل كان...؟، مصدر سبق ذكره،ص٢٩٨.

٢٤- سيف الدولة، الأحزاب...، مصدر سبق ذكره، ص٢٣٢.

٢٥- د.انور عبد الملك، المجتمع المصرى والجيش، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط.١ ، ١٩٧٤ ص٣١٦ ــ ٣١٧.

٢٦- المصدر نفسه،ص٢٨٤ ــ ٢٧٥.

٢٧- حمروش، مصدر سبق ذكره ،ص١٣٩ ــ ١٤١.

٢٨- للمزيد عن الصحافة: المصدر نفسه،ص١٣٩ ــ ١٤٤.

٢٩- شهدى، مصدر سبق ذكره،ص١٢٧.

٣٠- المصدر نفسه ، ص١٢٧ ــ ١٣٣.

٣١- عيسى، مصدر سبق ذكره.

٣٢- حمروش، مصدر سبق ذكره ،ص١٥٢ ــ ١٥٣.

٣٣- مرعى وآخرون، مصدر سبق ذكره (انظر: البشرى، مصدر سبق ذكره).

٣٤- حمروش، مصدر سبق ذكره،ص١٥٤ ــ ١٥٦.

٣٥- المصدر نفسه، ص١٥٦.

٣٦- سيف الدولة، الأحزاب...، مصدر سبق ذكره ،ص١١٨ ــ ١١٩.

٣٧- طارق البشرى، الديمقراطية وثورة ٢٣ يوليو: ١٩٥٢ ــ ١٩٧٠ ، المستقبل العربى (بيروت)، العدد ٦٤ ، المجلد ٧، يوليو/ تموز ١٩٨٤ ، ص٧١ ــ ٩٠.

٣٨- سيف الدولة،هل كان...؟، مصدر سبق ذكره، ص٣٥٩ ــ ٣٦٠ ،

البـــاب الرابع

الفصل الثانى

عبد الناصر والدستور

ياسمين حلمى العايدى

دساتير عبد الناصر

الدستور عقد اجتماعي، يضم مجموعة من القواعد القانونية،التي تنظم العلاقة بين الحاكم والمحكومين. والسلطة التأسيسية، هي التي تتولى مهمة وضع القواعد الدستورية، لتعكس تطور الحياة السياسية في المجتمع. فقد ناضل الشعب المصري، وصمد أمام فساد الأنظمة التي حكمته منذ عام ١٨٠٥، من أجل الحصول على دستور للبلاد، يوضح فيه حقوقه كما يحدد واجباته، وواجبات حاكميه، ليلحق بركب العالم، وذلك لإضفاء الطابع الدستوري في بناء دولة حديثة. واستطاع هذا الشعب بكفاحه وصموده أن يحصل على أول دستور، في عام ١٨٨٢ قبل الاحتلال البريطاني، ولكن سرعان ما ألغى هذا الدستور، في العام نفسه، على يد سلطات الاحتلال، ليعود إلى سيرته الأولى، حتى صدر دستور ١٩٢٣، الذي كان طوق نجاة للشعب إبان الحكم الملكي، ثم قامت ثورة يوليو/ تموز ١٩٥٢، التي أضفت الطابع الثوري على الدساتير التي لحقتها، خاصة في فترة حكم جمال عبد الناصر، فأخذت "الاشتراكية" شعاراً لها، لإزالة الفجوة الطبقية بين فئات المجتمع.

أولا : الدستور لدى عبد الناصر : -

بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو/ تموز ١٩٥٢، والتي اعتبرها عبد الناصر "تحقيقاً لأمل كبير، راود شعب مصر". وذلك لتكون خطوة بداية لكي يحكم هذا الشعب نفسه، ويتخلص من الظلم والاستبداد، الذي طالما عانت منه شريحة كبيرة من المجتمع المصري، في ظل الإقطاع والحكم الملكي.

موقف عبد الناصر من دستور ١٩٢٣ :

رأى عبد الناصر أن دساتير ما قبل الثورة، سلبت من جماهير الشعب الحرية الاجتماعية والحرية السياسية. واعتبر عبد الناصر أن دستور ١٩٢٣، صدر منحة من الملك، وأن "البرلمان الذي أقامه هذا الدستور، لم يكن حامياً لمصالح الشعب، وإنما كان، بالطبيعة، حارساً للمصالح التي منحت هذا الدستور"[(١)]. كما أوضح عبد الناصر أن حق الانتخاب، الذي نص عليه

الدستور، فقد قيمته الحقيقية، حيث ارتبطت حرية التصويت للشعب بالحق فى لقمة العيش، "ففى الريف كان التصويت إجباراً للفلاح،لا يقبل المناقشة". وكان شراء الأصوات، البديل الثانى الذى وقع فى خدعته الشعب. نظر عبد الناصر للصراع الطبقى فى هذه الفترة، ووجد "ملايين الفلاحين، الذين طحنتهم الإقطاعيات الكبيرة، ولم يتمكنوا على الإطلاق من تنظيم أنفسهم داخل تعاونيات، تمكنهم من المحافظة على إنتاجية أرضهم"، وكذلك العمال" فوجدت الحركة النقابية، التى كانت فى قيادتها هذه الطبقة المناضلة من العمال صعوبات شديدة، حاولت عرقلة طريقها، كما حاولت إفسادها"(٢).

فيما يتعلق بحرية الصحافة، رأى عبد الناصر أن حرية النقد والطباعة قيدت فى ظل قمع قوانين النظام الملكى، لذا فالصحافة لم تكن قادرة على الحياة إلا بمساندة الأحزاب الحاكمة، والممثلة لمصالح الإقطاع. أما عن حرية التعليم فلم يطبق دستور ١٩٢٣، أو يكفل حق التعليم لكافة فئات المجتمع، فكان التعليم الأولى إلزامياً فى المكاتب العامة، ولكن أكد عبد الناصر على أن التعليم خطوة حقيقية للتقدم وبناء المجتمع، ومن الضرورى الاهتمام بإصلاح مؤسساته، وأن تخضع تحت سيطرة الدولة.

الفكر الثورى لدى عبد الناصر :

وجه نظر عبد الناصر أن " لكل شعب من شعوب الأرض ثورتين، ثورة سياسية، يسترد فيها حقه فى حكم نفسه من يد الطاغية، وثورة اجتماعية، تتصارع فيها طبقاته، ثم يستقر الأمر فيها على ما يحقق العدالة لأبناء الوطن الواحد"(٣). وأعاد عبد الناصر فشل ثورة ١٩١٩، إلى الصراع بين الأفراد والطبقات، وأن الموقف كان يتطلب أن تجتمع مصالح الأفراد فى إطار واحدٍ من أجل الحد من الصراعات. ففى فكر عبد الناصر ومبادئه الثورية، أكد على أن الوحدة الوطنية ، والتى يصنعها تحالف القوى الممثلة للشعب، هى التى تضفى قيم الديمقراطية السليمة، ولا يمكن أن تتحقق هذه الديمقراطية، فى ظل سيطرة طبقة من طبقات المجتمع على نظام الحكم، لذا وجد عبد الناصر الحل فى أن يكون هناك دستور جديد، يكفل للفلاحين والعمال، نصف مقاعد التنظيمات الشعبية والسياسية. كما أن عبد الناصر رغم تأييده لحرية النقد والصحافة، فإنه وجد من تسلل العناصر الرجعية إلى الصحافة، خطراً على المصالح الاقتصادية، وأنها تسلب حرية الرأى أعظم أدواتها، لذلك رأى أن الحل الأفضل لضمان حرية الصحافة " هو ملكية الاتحاد الاشتراكى لها "(٤).

لعل فكرة القومية العربية من أهم أفكار عبد الناصر، وفيها أكد أن هناك " دائرة عربية تحيط بنا، وأن هذه الدائرة منا ونحن منها، امتزج تاريخنا بتاريخها، وارتبطت مصالحنا بمصالحها ". وأن مصر جزء من هذا الكيان العربي الكبير، وما يلحق بأى بلد عربي يؤثر بالضرورة على الأمة العربية، وبقوله "كلنا شعب واحد، ولابد أن نتعاون معاً، من أجل الكفاح عن حريتنا واستقلالنا، ونتضامن جميعاً للدفاع عن حقنا فى الحياة"(٥). كما اهتم عبد الناصر بالقارة الإفريقية، على اعتبار أن مصر هى البوابة الشمالية الشرقية للقارة، وبأنها جزء من هذا الكيان، وتنتمى له. وألقى عبد الناصر الضوء حول فكرة العالم الإسلامى والحضارة الإسلامية، بكون مصر دولة إسلامية، ولها تراثها الإسلامى. كما أعرب عبد الناصر عن أن فكره ليس فكراً زعامياً، وإنما فى ضوء التفاعلات والاتجاهات المحيطة به، والمتطلبات الدولية والإقليمية. غير أن الدائرة العربية هى من أهم الدوائر وأوثقها لدى عبد الناصر(٦). ففى المادة الأولى من دستور ١٩٥٦، أكد على أن "مصر دولة عربية مستقلة ذات سيادة، وهى جمهورية ديمقراطية، والشعب المصرى جزء من الأمة العربية". وسرعان ما أدت الأحداث إلى نضج فكرة العروبة السياسية، خاصة فى ظل قيام الوحدة بين مصر وسوريا، التى أضفت طابع الاشتراكية، على أنه الأمل الوحيد للنمو وللحرية الاجتماعية فى المجتمع، وأن أهداف النضال العربى هى " الحرية و الاشتراكية والوحدة ". وبعد فشل مشروع الوحدة الثلاثية بين مصر وسوريا والعراق، فى عام ١٩٦٣، عاد عبد الناصر للاهتمام بمستقبل النظام السياسى المصرى.

ثانياً : مقارنة بين دستور ما قبل الثورة ودساتير عبد الناصر:

يعتبر سقوط النظام الملكى المصرى، بعد ثورة يوليو/ تموز ١٩٥٢، تغيراً جذرياً فى الحياة السياسية والاجتماعية، فبتحول نظام الحكم من الملكية إلى الجمهورية، اقتضى إنشاء دستور جديد للدولة، يتطلب رسم حدود وسلطات الحكم. فنظام الحكم فى دستور ١٩٢٣، نصت عليه المادة الأولى، أن "مصر دولة ذات سيادة، وهى حرة مستقلة، ملكها لا يجزأ ولا ينزل عن شىء منه، وحكومتها ملكية وراثية، وشكلها نيابى". أما دساتير عبد الناصر، فنصت المادة الأولى من دستور ١٩٥٦، على أن "مصر دولة عربية مستقلة، ذات سيادة، وهى جمهورية ديمقراطية، والشعب المصرى جزء من الأمة العربية"(٧).

أ- الحقوق العامة والحريات :

تناول دستور ١٩٢٣حقوق المصريين وواجباتهم، من (المادة ٢) وحتى (المادة ٢٠)، تحدث عن الجنسية المصرية بأنها تتحدد حسب القانون، والمصريون متساوون أمام القانون فى الحقوق والواجبات. وأقرت دساتير عبد الناصر، أيضاً، بحقوق وواجبات المصريين، وفيما يخص الجنسية، حسب ما يقره القانون. ففى دستور ١٩٥٨ذكر فى المادة الثانية أن "الجنسية فى الدولة المتحدة يحددها القانون، ويتمتع بالجنسية العربية المتحدة كل من يحمل الجنسية السورية أو المصرية، أو يستحق أى منهما".

فيما يتعلق باللاجئين السياسيين، فالمادة ١٥١ من دستور ١٩٢٣، اعتبرت أن تسليم اللاجئين محظور، مع عدم الإخلال بالاتفاقيات الدولية، وللمحافظة على النظام الاجتماعى[٨]. أما دساتير عبد الناصر، ففى المادة الخامسة من دستور ١٩٥٣، و(المادة ٤٠) من دستور ١٩٥٦، والمادة التاسعة من دستور ١٩٥٨، أقرت على أن " تسليم اللاجئين السياسيين محظور"[٩]. فقد أخذت دساتير الثورة مبدأ واضحاً وصريحاً بشأن اللاجئين، وذلك احتراماً لكفاح الأحرار، ونظرتهم الثورية، إذ رأى ثوار يوليو/ تموز أن اللاجئ السياسى صاحب فكر تقدمى، مثلهم، ومن الطبيعى مساندتهم له.

حرية التعليم، تناولها دستور ١٩٢٣ فى المادة ١٧، ١٨، ١٩، وأكد على أن التعليم حر، ما لم يخل بالنظام العام، وتنظيم أمور التعليم يكون بالقانون، والتعليم مجانى فى المراحل الأولى[١٠]. أما عبد الناصر فقد اهتم بضرورة إصلاح التعليم ومؤسساته، ففى المادة ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١ من دستور ١٩٥٦، أعطى الحق متساوياً لكافة المصريين فى أن يحصلوا على حقهم فى التعليم، وذلك بإنشائه مختلف المدارس والمؤسسات الثقافية والتربوية، وأن تشرف الدولة على التعليم العام، بمراحله المختلفة، على أن يكون التعليم بالمجان فى مدارس الدولة، وفى الحدود التى ينظمها القانون[١١].

حرية الصحافة، فى (المادة ١٥) من دستور ١٩٢٣ أقرت أن الصحافة حرة ، فى حدود القانون، كما أن الرقابة على الصحف محظورة، وإنذار الصحف ووقفها، وإلغائها، أيضاً محظور، إلا إذا كان ذلك ضرورياً لوقاية النظام الاجتماعى. و(المادة ١٤) من الدستور نفسه، أكدت أن "حرية الرأى مكفولة، ولكل إنسان الإعراب عن فكره، بالقول، أو الكتابة، أو بالتصوير، أو بغير ذلك، فى حدود القانون"[١٢]. أما دساتير عبد الناصر فأعطت حرية للصحافة، ولكنها حرية مقيدة، وفيما يمليه لها الاتحاد الاشتراكى العربى. فى (المادة ٤٧) من

دستور ١٩٥٦، وكذلك (مادة ٣٦) من دستور١٩٦٤، أظهرت أن حرية الصحافة والطباعة والنشر مكفولة، "وفقاً لمصالح الشعب، وفى حدود القانون"[١٣].

فيما يختص بقضايا المرأة، لم يسبق أن أعطت دساتير ما قبل الثورة، حقوقاً للمرأة والأمومة، كالتى منحت لها فى عهد عبد الناصر، فالمادة ١٨، ١٩ من دستور ١٩٥٦، أشارت إلى أن الدولة، وفقاً للقانون، تتكفل بدعم الأسرة، وتحمى الأمومة والطفولة، وبما ييسر للمرأة التوفيق بين عملها فى المجتمع، وواجباتها فى الأسرة[١٤].

تكوين الأحزاب، لم يعارضه دستور ١٩٢٣. ففى (المادة ٢١) جاء أن للمصريين حق تكوين الجمعيات، وكيفية استعمال هذا الحق يبينه القانون[١٥]. ولكن بعد قيام الثورة، خاصة بعد تأسيس "هيئة التحرير" فى يناير/ كانون الثانى ١٩٥٣، تحولت مصر إلى نظام الحزب الواحد، وأصبح رئيس الدولة يملك كافة السلطات ، فى غياب التعددية الحزبية ، واستيلاء القوات المسلحة على الحكم .

ب- المقومات الأساسية للمجتمع المصرى :

أخذت دساتير عبد الناصر من التضامن الاجتماعى أساساً للمجتمع المصرى، حتى أن (المادة ١٢) من دستور ١٩٥٦، أقرت بأن يعين القانون الحد الأقصى للملكية الزراعية، "ولا يجوز لغير المصريين تملك الأراضى الزراعية"[١٦]. أما دستور ١٩٢٣، فى المادة التاسعة، فأكد أن " للملكية حرمة، فلا ينزع عن أحد ملكه، إلا بسبب المنفعة العامة، وفى الأحوال المبينة فى القانون"[١٧].

أعطى عبد الناصر العديد من الحقوق لعموم الشعب، خاصة بتأييده إنشاء نقابات عمالية واتحادات، وحرصه على تنظيم العلاقة بين العامل وصاحب العمل، واهتم بتقديم خدمات التأمين الاجتماعى، فى حالات الشيخوخة، أو المرض، أو العجز عن العمل، وتعويض المتضررين من آثار الحرب أو الكوارث[١٨].

جـ- سلطات الدولة :

السلطة التشريعية فى دساتير ما قبل الثورة، كان يتولاها الملك، بالاشتراك مع مجلسى الشيوخ والنواب، ولا يصدر قانون، إلا إذا أقره البرلمان بمجلسيه، وصدق عليه الملك. ويعين الملك خمسة أعضاء فى مجلس الشيوخ، وبقية الأعضاء يتم انتخابهم بالاقتراع العام، ويشترط فى عضو مجلس الشيوخ أن يكون فى أربعين من عمره، على الأقل، ومدة عضويته عشر

سنوات، ويتجدد اختيار نصف الأعضاء كل خمس سنوات. أما مجلس النواب، فينتخب أعضاؤه بالاقتراع العام، ولابد أن يكون عضوه فى الثلاثين من عمره، على الأقل، ومدة عضويته خمس سنوات(١٩). فى عهد عبد الناصر، السلطة التشريعية تمثلت فى مجلس الأمة، وأعضاء هذا المجلس يختارون بالانتخاب السرى، ويحدد القانون عدد الأعضاء، ويشترط ألا يقل سن عضو مجلس الأمة عن ثلاثين سنة، على الأقل، ومدة مجلس الأمة خمس سنوات، غير أنه يقوم بالرقابة على السلطة التنفيذية. ويدعو رئيس الجمهورية مجلس الأمة للانعقاد، ويفض دورته(٢٠).

السلطة التنفيذية فى دساتير ما قبل الثورة، تمثله فى الملك، الذى اعتبر القائد الأعلى للقوات البرية، والبحرية، ويعلن الحرب، ويبرم المعاهدات، غير أن إعلان الحرب الهجومية لا يجوز، بدون موافقة البرلمان. ويتولى الملك سلطته بواسطة وزرائه، فهو الذى يعين الوزراء، ويقيلهم. ولكن يشترط فى الوزراء أن يكونوا مصريين، ومن ناحية أخرى يعتبر مجلس الوزراء، هو المهيمن على مصالح الدولة(٢١). أما عن السلطة التنفيذية فى عهد عبد الناصر، فيتولاها رئيس الجمهورية، باعتباره القائد الأعلى للقوات المسلحة، ويشترط فيمن يُنتخب رئيساً للجمهورية أن يكون مصرياً، ولا يقل سنه عن خمس وثلاثين سنة، ومدة الرياسة ست سنوات. ومن حق رئيس الجمهورية أن يعلن الحرب، بعد موافقة مجلس الأمة، وكذلك يبرم المعاهدات التى يبلغها لمجلس الأمة، أيضاً، وتكون لها قوة القانون، بعد إبرامها، والتصديق عليها. كما امتدت صلاحيات رئيس الجمهورية، ففى (المادة ١٤٤) من دستور ١٩٥٦، و(المادة ٥٧) من دستور ١٩٥٨، وكذلك (المادة ١٢٦) من دستور ١٩٦٤، أن من "حق رئيس الجمهورية أن يعلن حلة الطوارئ، على الوجه المبين فى القانون"(٢٢). وذلك على عكس ما كان سابقاً، ففى المادتين الرابعة والخامسة من دستور ١٩٢٣ "الحرية الشخصية مكفولة"، ولا يجوز القبض على شخص، ولا حبسه، إلا وفق أحكام القانون، فيما أكدت المادة الثامنة بأن " للمنازل حرمة، فلا يجوز دخولها إلا فى الأحوال المبينة فى القانون"(٢٣). كما يعين رئيس الجمهورية الوزراء، ويعفيهم من مناصبهم، ويشترط فيمن يعين أن يكون مصرياً، وفى الثلاثين من عمره، على الأقل.

لم تختلف كثيراً السلطة القضائية فى عهد عبد الناصر عن السلطة القضائية فى الأنظمة السابقة، فيما يخص استقلال القضاة، إذ أنه لا سلطان عليهم فى قضائهم لغير القانون، ولا يحق لأى سلطة التدخل فى شئون العدالة، وأن القضاة غير قابلين للعزل، إلا فى حدود القانون، كما أن اختصاصاتهم، حسب ما يحدده القانون.

- موقف الدساتير من الفلسطينيين فى مصر :

منذ قبل قيام ثورة يوليو/ تموز ١٩٥٢، ظلت قوانين العمل للأجانب سارية على الفلسطينيين المقيمين فى مصر، والذى كان يقدر عددهم بقرابة ٦٨ ألف شخص.

إلى أن صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٦ ، لسنة ١٩٦٤، بشأن نظام العاملين فى الدولة، وفى المادة السابعة يشترط فيمن يعين فى إحدى الوظائف، "أن يتمتع بالجنسية المصرية، أو جنسية الدول التى تعامل الجمهورية العربية، بالنسبة لتولى الوظائف العامة. ويُستثنى من هذا الشرط الفلسطينيون، فيعاملون معاملة من يتمتع بالجنسية المصرية، مع احتفاظهم بجنسيتهم الفلسطينية"، وتأكيدا على هذا القرار وقّعت مصر، فى عهد عبد الناصر، على بروتوكول معاملة الفلسطينيين فى الدول العربية، سنة ١٩٦٥، والذى نص على "أن يكون للفلسطينيين المقيمين فى أراضى جمهورية مصر العربية، الحق فى العمل والاستخدام أسوة بالمواطنين، مع الاحتفاظ بجنسيتهم الفلسطينية". وكذلك "يكون للفلسطينيين المقيمين فى مصر، ومتى اقتضت مصلحتهم ذلك، الحق فى الخروج منها والعودة إليها"[(٢٤)]. مما أتاح للفلسطينيين التمتع بامتيازات وحقوق أكثر من ذى قبل.

ثالثاً : سمات عامة للدساتير :

عقب قيام الثورة صدر " دستور مؤقت "، فى ١٠ فبراير/ شباط ١٩٥٣، واتسم هذا الدستور بالإيجاز الشديد، فهو لا يشمل تنظيما مفصلاً لأى سلطة من السلطات، فالسلطة التشريعية نظمتها المادة التاسعة، والسلطة التنفيذية فى المادة العاشرة، وكذلك السلطة القضائية فى المادة السابعة. وفيما يتعلق بالحريات العامة، فقد نظمتها مواد ثلاث، ودار التساؤل حول الإيجاز الشديد، فقد تكون رغبة الثوار ألا يقيدوا بأحكام تفصيلية، حتى لا يشكل ذلك عائقا أمامهم فى بناء نظام سياسى جديد لبناء الدولة. غير أن تلك الفترة، بطبيعتها، متقلبة، وسادها الصراع بين القديم والحديث من الاتجاهات والأفكار. حمل هذا الدستور طابع الثورة فى تركيز السلطات، لكن تركيز السلطات فى الماضى للاستبداد، ورغبة فى ذلك. أما فترة عبد الناصر، فقد كان تركيز السلطات لغرض آخر، تبرره رغبة الثوار فى الإصلاح[(٢٥)]. ونظم الدستور الحريات العامة، ولكنه لم يتحدث عن كل الحقوق والحريات العامة، فهو مثلاً، لم يكفل للمصريين حق تكوين الجمعيات والأحزاب السياسية، وذلك لأن من أهداف الثورة ـ فى ذلك الحين ـ محاربة الحزبية والأحزاب. فقد صدر، فى ١٨ يناير/ كانون الثانى ١٩٥٣، وقبل صدور الدستور، قانون حل جميع الأحزاب السياسية ، ومنع إنشاء

مثلها مستقبلاً. وتماشياً مع أهداف الثورة، وقف الدستور فى المادة الخامسة ضد تسليم اللاجئين السياسيين. فإذا ما انتقلنا إلى هذا الدستور، لوجدنا أن الأمة لم تُسأل فى وضعه، فلم يكن ثمرة استفتاء شعبى، أو نتاج جمعية وطنية. كما يلاحظ أن الناخبين لم يستدعوا ليختاروا نواباً عنهم، يساهمون فى وضع الدستور. وعن السلطات فى الدولة، أوضح الدستور أن السلطة التشريعية يتولاها مجلس الوزراء، فى المادة التاسعة. فهنا تعامل مع مجلس الوزراء، كما لو كان من اختصاصه وضع التشريعات، وأغفل أن السلطة التشريعية هى، أصلاً، من اختصاص البرلمان. أما السلطة التنفيذية، فنُص فى المادة العاشرة "أن يتولى مجلس الوزراء والوزراء، كلٌ فيما يخصه، أعمال السلطة التنفيذية". والسلطة القضائية تتولاها المحاكم، على اختلاف أنواعها، وقد تناولها الدستور، فى المادة السابعة: "القضاء مستقل، لا سلطان عليه لغير القانون، وتصدر أحكامه، وتنفذ وفق القانون"[٢٦]. وفى المادة الثامنة تحديد لاختصاص قائد الثورة فى أن "يتولى قائد الثورة أعمال السيادة العليا، وبصفة خاصة، التدابير التى يراها قائد الثورة، والنظام القائم عليها، لتحقيق أهدافها، وحق تعيين الوزراء وعزلهم". لكن الدستور يحدد فى مادة مستقلة، وبشكل واضح، كيف يتكون مجلس قيادة الثورة، و بماذا يختص.

مشروع دستور ١٩٥٤ _ الذى لم ينشر _ والذى وضعته اللجنة الخماسية، صيغ "بما يضمن للبرلمان أن يكون مؤسسة الحكم الرئيسية التى تدور حولها كل سلطات الدولة". من ناحية أخرى، كان يجمع بين الحرية السياسية والحرية الاجتماعية، فقد وضع على عاتق الدولة واجب القيام بالعديد من الالتزامات لأجل مشاركة الشعب، وأوجب على الدولة أن تكفل الحرية والطمأنينة وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين"[٢٧]، وذلك فى المادة الرابعة منه. وفى (المادة ٤٥) كفل الدستور للعمال حق إنشاء النقابات، وألقى الضوء على ضرورة الاهتمام "بإنشاء المنظمات التى تيسر للمرأة التوفيق بين العمل وبين واجباتها فى الأسرة، وحماية النشء من الاستغلال ومن الإهمال". غير أن هذا الدستور ذو صبغة اشتراكية واضحة. كما ورد فى (المادة ٣٠) على أن "للمصريين، دون سابق إخطار، أو استئذان، حق تأليف الجمعيات والأحزاب، مادامت الغاية والوسائل سلمية، ونظم القانون قيام الأحزاب، والجماعات السياسية على الأسس الديمقراطية والدستورية"[٢٨].

كان من الممكن أن يصبح مشروع دستور ١٩٥٤ خطوة بداية حقيقية لإضفاء طابع الديمقراطية، خاصة فى ظل المشاركة الشعبية التى حرص على تأكيدها هذا الدستور، إذا دخل حيز التنفيذ. ولكن أزمة مارس/ آذار ١٩٥٤ انتهت، بقرار "مجلس قيادة الثورة"، بأن

يتأجل المشروع إلى ما بعد انتهاء فترة الانتقال، ثم توالت قرارات مجلس القيادة بحل مجلسى نقابتى الصحفيين والمحامين، وبتقديم عدد من الصحفيين إلى محكمة الثورة، واعتقال الأعضاء النشطين فى كل الأحزاب السياسية، وتقديم الشيوعيين إلى مجالس عسكرية، والإخوان المسلمين إلى "محكمة الشعب"، وكان هذا بداية الطريق، الذى انتهى بتدمير استقلال وفاعلية كل منظمات المجتمع المدنى فى مصر.

ظهر بعد ذلك " دستور ١٩٥٦ "، ليكون دستوراً دائماً، يقر بأن مصر جمهورية لا هى رئاسية ولا هى برلمانية، ولكنها خليط بين الاثنين، تعلو فيها السلطة التنفيذية على كل السلطة، وتقود باقى السلطات. نص الدستور فى المادة الرابعة ، على أن " التضامن الاجتماعى أساس المجتمع "، و (المادة ١١) ذكرت أن الملكية الخاصة مصونة، ولا تنزع الملكية إلا للمنفعة العامة. وكذلك حدد القانون الحد الأقصى للملكية الزراعية، وأقر على أنه لا يجوز لغير المصريين تملك الأراضى الزراعية، كما أكدت (المادة ١٧) من الدستور على أن الدول تسعى لأن تيسر للمواطنين جميعاً، مستوى لائقاً من المعيشة، أساسه تهيئة الغذاء والمسكن، والخدمات الصحية والثقافية والاجتماعية. وأعطى حقوقاً أكثر، فيما يختص بخدمات التأمين الاجتماعى للمصريين، فى حالة الشيخوخة، أو المرض، أو العجز عن العمل. وحرص الدستور فى (المادة ٢٣) على أن يكون المصريون متضامنين فى تحمل الأعباء الناتجة عن الكوارث والحروب. وأعطى دستور ١٩٥٦ للاتحاد القومى سلطة تولى الترشيح لعضوية مجلس الأمة[٢٩]، وسرعان ما أصبح الاستئثار بالسلطة ذا جاذبية خاصة لدى عبد الناصر، الذى اختص نفسه فى الدستور، كرئيس جمهورية، سلطة إصدار قرار بتكوين هذا الاتحاد، ومنح الاتحاد القومى _ الذى هو نفسه السلطة التنفيذية _ سلطة الاعتراض على المرشحين لمجلس الأمة، لكى يستبعد منهم المعارضين.

أكد الدستور فى (المادة ٤٥) على أن " حرية الصحافة والطباعة والنشر مكفولة، وفقاً لمصالح الشعب، وفى حدود القانون ". كما اهتم الدستور بضرورة إصلاح التعليم، وذلك بإنشاء مختلف أنواع المدارس، والمؤسسات الثقافية، وأن التعليم حق للمصريين جميعاً، تكفله الدولة، وتشرف على المؤسسات التربوية، على أن يكون التعليم، بمختلف مراحله بالمجان، فى الحدود التى ينظمها القانون. ذكر الدستور فى (المادة ٤٧) منه أن " للمصريين حق تكوين الجمعيات، على الوجه المبين فى القانون "[٣٠]، فحرص على أن يكون ذلك فى ظل الحزب الواحد، الذى ينفرد بالسلطة. فيما يخص السلطة التشريعية أقر دستور ١٩٥٦ بأن مجلس الأمة هو الهيئة

التى تمارس السلطة التشريعية، ويتولى مراقبة أعمال السلطة التنفيذية، على الوجه المبين فى الدستور. ويتألف مجلس الأمة من أعضاء، ينتخبون، ويجب ألا يقل سن عضو مجلس الأمة عن ثلاثين سنة، على الأقل، ومدة المجلس خمس سنوات.

ومن حق رئيس الجمهورية، دعوة مجلس الأمة للانعقاد، وفض دورته، ولا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الأمة والوظائف العامة. نظم الدستور سلطات رئيس الجمهورية، والذى اشترط أن يكون بالغاً من العمر خمسة وثلاثين سنة، على الأقل، ومدة رئاسته ست سنوات، ويضع رئيس الجمهورية، بالاشتراك مع الوزراء، السياسة العامة للحكومة، كما أعطت (المادة ١٣٢) من الدستور الحق لرئيس الجمهورية فى اقتراح القوانين، والاعتراض عليها، وإصدارها، وإبرام المعاهدات، وعرضها على مجلس الأمة، للتصديق عليها، كما أن له الحق فى إعلان الحرب، بعد موافقة مجلس الأمة[٣١]. نصت (المادة ١٤٤) على أن " يعلن رئيس الجمهورية حالة الطوارئ، على الوجه المبين بالقانون "، على أن يعرض هذا الإعلان على مجلس الأمة، خلال الخمسة عشر يوماً التالية.

بعد قيام الوحدة بين مصر وسوريا، صدر " دستور ١٩٥٨ "، ليكون الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة، والذى نص فى المادة الثانية على أن "الجنسية فى الدولة المتحدة، يحددها القانون، ويتمتع بجنسية الدولة العربية المتحدة، كل من يحمل الجنسية السورية أو المصرية، بموجب القوانين والأحكام السارية فى سورية ومصر". كما حرص هذا الدستور على أن يظل التضامن الاجتماعى أساس المجتمع، منذ قيام الثورة، و أن العدالة الاجتماعية أساس الضرائب والتكاليف. اتسم تنظيم الدستور للحقوق العامة بالإيجاز، حيث ضمها فى خمس مواد، فقط، ولم يتحدث عن حرية الصحافة، أو الأحزاب، فقد ورد فى المادة العاشرة أن "الحريات العامة مكفولة، فى حدود القانون"[٣٢]، كما ذكر أن المواطنين لدى القانون سواء، فى الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم. وعن السلطة التشريعية، أكد الدستور على أن مجلس الأمة هو الذى يتولى السلطة التشريعية، ويحدد أعضاءه، ويتم اختيارهم بقرار من رئيس الجمهورية، ويشترط أن يكون نصفهم، على الأقل، من بين أعضاء مجلس النواب السورى، ومجلس النواب المصرى، ويقوم مجلس الأمة على مراقبة أعمال السلطة التنفيذية. كما أقر الدستور فى (المادة ١٦) أن " مقر مجلس الأمة، مدينة القاهرة ". وأعطى الحق لأعضاء مجلس الأمة فى استجواب الوزراء، على أن تجرى المناقشة فى الاستجواب، بعد سبعة أيام على الأقل، من يوم تقديمه [٣٣]. فيما يخص السلطة التنفيذية، وتولاها رئيس الجمهورية.

و(المادة ٤٦) نصت على أن " لرئيس الجمهورية أن يعين نائباً، أو أكثر، ويعفيهم من مناصبهم"، وكذلك يعين الوزراء ويقيلهم. وفى (المادة ٥٨) من الدستور، حددت إقليم الجمهورية العربية المتحدة، والتى تكونت من إقليمين، هما مصر وسورية، وشكل لكل منهما مجلس تنفيذى، وعين بقرار من رئيس الجمهورية، ويختص بدراسة وفحص الموضوعات، التى تتعلق بتنفيذ السياسة العامة للإقليم.

فى عام ١٩٦٢، صدر إعلان دستورى بشأن التنظيم السياسى لسلطات الدولة العليا، ففى المادة الأولى "رئيس الدولة هو رئيس الجمهورية، ويرأس مجلس الرياسة ، ومجلس الدفاع القومى"، وعلى أن مجلس الرياسة هو الهيئة العليا لسلطة الدولة، ويمارس اختصاصاته على الوجه المبين فى الإعلان، والمجلس التنفيذى هو الهيئة التنفيذية والإدارية العليا للدولة، ويتولى اختصاصاته، طبقاً للقانون ولقرارات مجلس الرياسة [٢٤]. ويقوم رئيس الجمهورية بإصدار القوانين والقرارات، وإبرام المعاهدات، وذلك بعد موافقة مجلس الرياسة، كما يعين رئيس الوزراء، بناء على موافقة مجلس الرياسة. فى المادة عشرين أكد الإعلان، على أن أحكام الدستور المؤقت _ دستور ١٩٥٨ _ سارية، فيما لا يتعارض مع أحكام هذا الإعلان، حتى يتم وضع الدستور الدائم للدولة، الذى لم يوضع، على مدى حياة عبد الناصر.

دستور ١٩٦٤، أول دستور ظهرت فيه وتبلورت معالم الاشتراكية، بوضوح، ففى المادة الأولى، أقر على أن " الجمهورية العربية المتحدة، دولة ديمقراطية اشتراكية، تقوم على تحالف قوى الشعب العاملة ". وأوضحت المادة التاسعة أن الأساس الاقتصادى للدولة هو النظام الاشتراكى، والذى يحظر أى شكل من أشكال الاستغلال[٢٥]. و(المادة ١٢)، حيث يسيطر الشعب على كل أدوات الإنتاج، وفقاً لخطة التنمية التى تضعها الدولة. وأوضحت (المادة ١٣) الملكية فى الدولة، فقسمت إلى ملكية الدولة، وملكية تعاونية، وملكية خاصة، فملكية الدولة هى ملكية الشعب، وذلك بخلق قطاع عام قوى، قادر على تحمل خطط التنمية، أما الملكية التعاونية، فيقصد بها كل المشتركين فى الجمعية التعاونية، والملكية الخاصة تتمثل فى القطاع الخاص ، الذى يشارك فى التنمية، وعلى أن تكون رقابة الشعب شاملة للقطاعات الثلاثة، فقد توسع الدستور فيما يتضمنه من نصوص تكفل المزيد من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين، عما كان عليه دستور ١٩٥٦، إلا أنه احتفظ بنفس صياغته للعلاقة بين السلطات، فدمج كل السلطات فى السلطة التنفيذية، والتى هى ذاتها متمثلة فى شخص الرئيس، ولكنه طور فكرة تقسيم السلطة التنفيذية، إلى فرعين، أولهما أصلى وهو " الرئيس "، والثانى تابع،

وهو " الحكومة ". حل " الاتحاد الاشتراكى " فى دستور ١٩٦٤، محل "الاتحاد القومى"، فى دستور ١٩٥٦، الذى حدد للاتحاد القومى بعض وظائفه، وهى الترشيح لمجلس الأمة. لكن دستور ١٩٦٤ اشترط فيمن يرشح نفسه، لعضوية مجلس الأمة، أن يكون عضواً عاملاً فى "الاتحاد الاشتراكى العربى"(٣٦)، وهو ما يعنى، بالضرورة، استبعاد كل نشطاء القوى السياسية، واقتصر عضويته على المحايدين، الذين ليس لديهم أى اهتمام بالشأن العام.

أعطى دستور ١٩٦٤، فى (المادة ١٢٦)، الحق " لرئيس الجمهورية أن يعلن حالة الطوارئ، وعلى أن يعرض هذا الإعلان على مجلس الأمة، خلال ثلاثين يوماً". وبعد نكسة يوليو/ حزيران ١٩٦٧، تعالت الأصوات المطالبة بإطلاق الحريات العامة، ومنها حرية الصحافة، وإلغاء القوانين الاستثنائية، وأن توضع السلطات التى يمنحها قانون الطوارئ للسلطة التنفيذية، تحت الرقابة القضائية. بالرغم مما اتسم به نظام عبد الناصر، من إدارية وبوليسية، إلا أنه أراد أن يتخلص من الصراع على السلطة، ولإضفاء الشرعية على قراراته، وتنفيذاً للمطالب الشعبية، أصدر " بيان ٣٠ مارس "، لينتزع من مجلس الأمة سلطة إعداد الدستور الدائم، ليحيلها إلى المؤتمر القومى العام للاتحاد الاشتراكى _ باعتباره سلطة ممثلة لتحالف قوى الشعب _ مسئولية إعداد الدستور، طلب البيان "أن ينص فى الدستور الدائم، على أن يباشر رئيس الجمهورية مسئولية الحكم، بواسطة الوزراء، والمجالس القومية المتخصصة"(٣٧). وعلى أن يكون هناك تحديد واضح لمؤسسات الدولة ووظائفها، بما فى ذلك رئيس الجمهورية، والسلطتين، التشريعية والتنفيذية. كما أكد "بيان ٣٠ مارس" على ضرورة أن يتيح الدستور فرصة الرقابة البرلمانية والشعبية، فى متابعة الحياة السياسية فى الدولة، وفيما يتعلق بالسلطة القضائية، اهتم بأن ينص فى الدستور على حصانة القضاء بما يضمن نزاهة القضاء وحريته، وعدم جواز الطعن فى حق التقاضى أمام القضاء. لكن "بيان ٣٠ مارس" لم يطبق، فقدر له أن يكون صورة أخرى لمشروع دستور ١٩٥٤، حتى غادر عبد الناصر الدنيا، تاركاً وراءه نظاماً سياسياً، تعلو فيه السلطة التنفيذية على كل السلطات، والتى تتمثل فى شخصه، ليصبح هو المسيطر على كل أجهزة الدولة والمجتمع المدنى، على حدٍّ سواء.

استنتاجات:

حرص عبد الناصر على نسف مشروع دستور ١٩٥٤، المنبثق عن لجنة تأسيسية، فكان همه الأساسى هو إبعاد المعارضة من المشاركة فى الحياة السياسية، فنظر إلى الشعب على أنه مازال قاصراً عن أن يدير شؤون بلاده، لذا لم يلجأ عبد الناصر إلى إنشاء دستور دائم، يقوم

بالفصل بين سلطات الدولة، ويتخلص من بيروقراطية السلطة التنفيذية، والتى تمحورت حول قراراته الشخصية. فمنذ قيام الثورة وحتى نهاية حكمه، صدر أكثر من دستور، وذلك تحت مسمى " دستور مؤقت"، ويدعوى أن النظام يمر بمرحلة انتقالية، مما أفقد الدستور قدسيته، ومعناه الحقيقى كدستور أساسى للبلاد، وأصبح من السهل إصدار قوانين استثنائية، تسمح بإعلان حالة الطوارئ فى مصر. مما جعل عبد الناصر يهتم أكثر بالشرعية الثورية، وبالتالى لم يلتفت إلى الشرعية الدستورية فى نظام حكمه للبلاد.

هوامش الفصل الثانى

١- **وثائق ثورة يوليو**، اللجنة العربية لتخليد القائد، جمال عبد الناصر، ص ١١٣.

٢- **المصدر نفسه**، ص ١١٤ - ١١٥.

٣- جمال عبد الناصر، **فلسفة الثورة**، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، ص ٢٥ - ٢٦.

٤- وثائق ثورة يوليو، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢١ _ ١٢٢.

٥- محمود كامل، **هرويتنا**، القاهرة، دار المعارف، سنة ١٩٦٤، ص ١٥٩ - ١٦٠.

٦- عبد الناصر، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٠ _ ٦٢.

٧- محمد رشاد عبد الوهاب، **دستور جمهورية مصر العربية**، القاهرة، ط ٣، ١٩٩١، ص ٤٩.

٨- **دساتير البلاد العربية**، القاهرة، معهد الدراسات العربية العالية، جامعة الدول العربية، ١٩٥٥، ص ٢٨٩.

٩- **الدساتير المصرية** (١٨٠٥-١٩٧١)، مركز التنظيم والميكروفيلم، ١٩٧٧، ص ٢٨٦ _ ٣٠٩.

١٠- دساتير البلاد العربية، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٧٠.

١١- الدساتير المصرية، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٨٧.

١٢- دساتير البلاد العربية، **مصدر سبق ذكره**، ص٣٧٠.

١٣- الدساتير المصرية، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٨٧.

١٤- **المصدر نفسه**، ص ٢٨٥.

١٥- دساتير البلاد العربية، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٧١.

١٦- الدساتير المصرية، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٨٤.

١٧- دساتير البلاد العربية، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٧٠.

١٨- الدساتير المصرية، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٨٥ _ ٣٢٧.

١٩- دساتير البلاد العربية، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٧٨ ، ٣٨٠.

٢٠- الدساتير المصرية، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٨٩ _ ٢٩٠.

٢١- دساتير البلاد العربية، **مصدر سبق ذكره**، ٣٧٣ -٣٧٤-٣٧٥.

٢٢- الدساتير المصرية، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٩٦ _ ٢٩٧ _ ٢٩٩.

٢٣- دساتير البلاد العربية، **مصدر سبق ذكره**، ص٣٧٠ _ ٣٧١.

٢٤- أحمد صدقى الدجانى، **الفلسطينيون العرب فى مصر العربية**، القاهرة، ط١، دار المستقبل العربى، ١٩٨٦، ص ٥٠ _ ٥١ - ٥٢,

٢٥- مصطفى أبو زيد وآخرون، **الدستور المصرى**، بيروت، جامعة بيروت العربية، ١٩٨٨، ص ٥٢ _ ٩٩.

٢٦- **المصدر نفسه**، ص ١٠٠.

٢٧- صلاح عيسى، **دستور فى صندوق القمامة**، القاهرة مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠٠١، ص ١٥٤-١٥٦.

٢٨- **المصدر نفسه**، ص ١٥٧.

٢٩- الدساتير المصرية، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٩٠-٢٩١.

٣٠- **المصدر نفسه**، ص ٢٨٧.

٣١- **المصدر نفسه**، ص ٢٩٩.

٣٢- **المصدر نفسه**، ص ٣٠٨ _ ٣٠٩.

٣٣- **المصدر نفسه**، ص ٣١١ _ ٣١٢.

٣٤- **المصدر نفسه**، ص ٣١٧ _ ٣١٨.

٣٥- جمال عبد الناصر، **دستور الجمهورية العربية المتحدة**، القاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٩٧٠، ص ٨-٩.

٣٦- الدساتير المصرية، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٢١.

٣٧- عيسى، **مصدر سبق ذكره**، ص ,٩٣

الباب الرابع

الفصل الثالث

عبد الناصر والصحافة

صفاء الشبلى

عبد الناصر والصحافة

عندما تولى عبد الناصر الحكم، لمس الدور المهم للصحافة، فى تعضيد حكمه، وبعد أن توج زعيماً لمصر، وأصبح أكثر تأثيراً فى الوطن العربى، تأكد من أن أداة تحقيق آماله، وطموحاته السياسية هى الصحافة، وأنها العصا السحرية التى يتسنى له، عن طريق القبض بيد من حديد على زمام السلطة، ومن هنا أصبحت الصحافة، والاهتمام بها تحوز على نصيب كبير من اهتمام عبد الناصر، فأصدر قوانين تأميم الصحافة، وسيطر على المؤسسات الصحفية، بكل توجهاتها، وأنشأ صحفاً خاصةً بالثورة، تولى رئاسة تحريرها ضباط من الجيش، وهذا يوضح أن الصحافة أصبحت كماشة فى يد أعضاء الثورة، فى سبيل تحقيق أهدافهم السياسية، حيث أضحت الصحف ثكنات عسكرية.

أولا: تعامل عبد الناصر المبكر مع الصحافة:

لعبت الصحافة دوراً مهما فى تشكيل طموح عبد الناصر السياسى، فقد كان عبد الناصر قبل توليه السلطة، كثيراً ما يتصل بالصحفيين، ليمرروا له مقالات تعبر عن آرائه فى حكم محمد نجيب، بل أنه استخدم الصحافة، أيضاً، لإسقاط حكم نجيب، وليتولى هو الحكم بعد ذلك.

فبعد خلافه مع محمد نجيب، نقل عبد الناصر دائرة الخلاف إلى الصحافة، وأصدر توجيهاته إلى رؤساء، تحرير الصحف المصرية بعدم نشر أحاديث وصور محمد نجيب فى صحفهم، إلا فى أضيق الحدود(١). وقامت الصحف، آنذاك، بإيعاز من عبد الناصر، بنشر مقالات تقلل من شأن محمد نجيب فى صحفهم، وكذلك التقليل من دوره فى الثورة، زاعمةً أنه كان بعيداً عن صفوف "الضباط الأحرار"، وأن اختياره كان شرفياً، دونما دور قام به فى إنجاح الثورة. كما نشرت جميع الصحف البيان الذى أصدره "مجلس قيادة الثورة" بقبول استقالة محمد نجيب(٢).

وبذلك فإنه نتيجةً لاتصال عبد الناصر بكبار الصحفيين، أمثال مصطفى وعلى أمين،

ومحمد حسنين هيكل، محمد التابعى، حسين فهمى، وجلال الحمامصى، ساعده كل ذلك فى إبراز صوره، وأنبائه على صفحات الصحف الأولى، باعتباره الرجل القوى، الذى يمسك بزمام الأمور فى البلاد، وأنه صانع الثورة الحقيقى، وأن محمد نجيب هو مجرد الواجهة لها.

وأصدر عبد الناصر صحيفة "الجمهورية"، لتكون لسان حال الثورة، وتولى رئاسة تحريرها حسين فهمى، وكان من أقرب الصحفيين إلى عبد الناصر(٣).

بذلك يتضح لنا الدور المهم الذى لعبته الصحافة فى ترجيح ميزان عبد الناصر السياسى، وبإكسابه واجهةً إعلاميةً كبيرةً، أعطته حضوراً إعلامياً، ومن ثم جماهيرياً.

بذا أصبح عبد الناصر ذا اتصال كبير بالجماهير، إعلامياً، وتسلل إلى نفوسهم، عن طريق أداة خطيرة من أدوات تشكيل الرأى العام، بعد ذلك، ألا وهى الصحافة، ومن هذا يتضح لنا مدى الدور الذى لعبته الصحافة فى تشكيل طموح عبد الناصر السياسى، ورسم ملامحه، حتى أصبح يخطو بخطى كبيرة نحو تحقيق أهدافه، لاحقاً، وتوليه زمام الحكم فى البلاد مستقوياً بالصحافة، أيضاً، فى خلع محمد نجيب، لتبدأ مرحلة جديدة فى حكم البلاد.

نظرة عبد الناصر للصحافة:

كان عبد الناصر، كما سبق الذكر، يسعى إلى امتلاك أدوات الصحافة، لإيمانه بقوة الصحافة، كوسيلة من وسائل السيطرة على الجماهير. وتحولت معظم الصحف إلى التهليل للثورة، ولكن الثورة كان لها رأى آخر، فأخذت تنشئ الصحف الخاصة بها، ولم تكتف بمصادرة الصحف المخالفة لمبادئها، واتجاهاتها فحسب، بل قامت، أيضاً، بإنشاء صحف خاصة بها، تولى رئاسة تحريرها ضباط من مجلس قيادتها، وقامت بالسيطرة على الصحف الأخرى المملوكة لأفراد، مثل صحف "الأهرام"، و"الأخبار"، ومجلتى "الهلال"، و"روزاليوسف"، وشراء شركتى "الإعلانات الشرقية"، و"المصرية"، التابعتين لأصحاب جريدة "المصرى"(٤).

وقام عبد الناصر بشراء "الأهرام"، وجعل صحفى الثورة، من محمد حسنين هيكل، على رأسها، ولم يكن عبد الناصر فى حاجة لشراء "أخبار اليوم"، إذ كان الأخوان أمين طوع بنانه، صحفياً، وسياسياً، وحتى "روزاليوسف" أصبحت تحت أمر الثورة، خاصةً بعد "أزمة مارس ١٩٥٤"، وصدور قوانين التأميم (١٩٦١)، وإن لم تخل من بعض الكتابات اليسارية، أوالإسلامية(٥).

وكان عبد الناصر، إلى جانب ذلك، حريصاً، كل الحرص، على الاتصال بالصحفيين، كل

صباح، ليأمر بإبراز هذا الخبر أو ذاك، أو ليملى هذا الخبر أو ذاك[٦]. حتى أن الكثير من مانشيتات الصحف كان يكتبها عبد الناصر بنفسه، وكذلك قامت الثورة بإنشاء صحف جديدة، تدين بالولاء لعبد الناصر، والصحف التى توالت هى: مجلة "التحرير" (١٩٥٢)، و"بناء الوطن" (١٩٦٦)، و"الشعب"، و"المساء" (١٩٥٦)، وتولى رئاسة تحريرها، كما سبق الذكر، ضباط، مهمتهم سياسية، بالدرجة الأولى.

بذا نلاحظ أن الخمسينيات من القرن العشرين مثلت تحولاً كبيراً فى الصحافة المصرية، إذ استطاع عبد الناصر أن يقبض بيدٍ من حديد على الصحف والصحفيين، فلم يكن يستطيع أحد من المحررين من الداخل أو الكتاب من الخارج، أن يعبر عن رأيه، بصراحة، فى قضية يختلف فيها مع النظام، وهذا ما سنتحدث عنه بالتفصيل، لاحقاً.

لقد كان المعيار الوحيد الذى يسمح به فى تحبيذ الصحفيين، أو السماح لهم بإبداء الرأى هو معيار *الولاء*[٨].

انصب هذا الولاء فى اتجاهين، هما الولاء فى الفكر، إذ كان عبد الناصر لا يطيق حرية الرأى، التى تعتمد على أيديولوجية معينة، خارجة عن الولاء والأمن السياسى، والولاء فى الرأى. وكانت لابد ألا تحوى آراء مغايرة لما يراه النظام، وبهذا يتضح لنا مدى تحكم عبد الناصر فى الصحافة والصحفيين، حتى أن بعض شهود عيان من الصحفيين فى عهد عبد الناصر، قالوا بأن عبد الناصر كان يعرف ما يدور داخل بيوتهم. وبذلك لم تقتصر الرقابة على الصحف، كمؤسسات، بل تعداها إلى الأفراد، أيضاً. ويتضح هذا المعنى بعد نقل بعض الصحفيين إلى وظائف إدارية بالقطاع العام، وهذا ما يوضح لنا التقييم الفعلى للصحافة، ونظرة الثورة إليها، كقطاع من قطاعات السلطة التنفيذية، مثل قطاع الخدمات، وبذلك أسقطت عنها كل ما يميزها، كمهنة لها رسالتها فى الإعلام، والتنوير، والتوعية، وتشكيل الرأى العام[٨].

فى هذا الصدد كان عبد الناصر يستخدم الصحفيين أنفسهم لكتابة تقارير له، ولرجاله بحجة التعاون مع "مجلس قيادة الثورة" وبذا يتضح بأن الصحافة وبعض الصحفيين كانوا أدوات فى يد عبد الناصر، يحركها كيف يشاء، وكيفما يشاء.

هيكل وعبد الناصر

اختلف الكثيرون حول تقييم علاقة هيكل بعبد الناصر، فهناك ارتباطٌ واضحٌ فى أذهان الجميع بعيد ثورة يوليو، ومحمد حسنين هيكل.

فرغم أنه من الناحية الرسمية، كان هيكل رئيساً لمجلس إدارة "الأهرام"، ورئيساً لتحريرها، فإن علاقته بعبد الناصر كانت من نوع خاص. وكما يقول هيكل، فإنه بقدر ما أخذ من عبد الناصر، بقدر ما أعطى له، وكان دائماً ما يحمل مقاله، بصراحة، كل يوم جمعة معلومات لا يعرفها أحد، وتحليلات، ووجهات نظر تشير إلى اتجاه الريح فى الحاضر، وأحياناً كثيرة فى المستقبل، بحيث أصبح هيكل يمثل ظاهرة فى ثورة ٢٣ يوليو، وفى الحياة السياسية المصرية والعربية[٩]. وفى هذا الصدد نحاول الإجابة على أربعة أسئلة، وفى غاية الأهمية حول علاقة هيكل بعبد الناصر.

١- تأميم وسائل الإعلام (الصحافة).

٢- ممارسة الرقابة.

٣- الالتزام الصحفى لهيكل بالنظام الناصرى.

٤- العلاقة بين الصحفى والسياسى.

لنبدأ بعلاقة هيكل المبكرة بعبد الناصر. لقد بدأت علاقته بعبد الناصر، بعد أن التقى به فى منزل محمد نجيب، وطلب منه عبد الناصر أن يشرح له بعض الأمور فى البلاد، والتقاه، مرات أخرى، حتى بدأت بينهما علاقة صداقة خاصة.

على ذمة هيكل، فقد كان عبد الناصر يستفيد منه، بقدر إفادة هيكل منه[١٠].

فى عهد عبد الناصر كانت جميع الصحف المصرية تخضع لرقابة النظام، وكانت صحيفة هيكل "الأهرام"، تخضع لهذه الرقابة، ومع ذلك فقد كان هيكل يتمتع ببعض الحرية فى نقد النظام نفسه، من خلال مقاله (بصراحة)، وبذلك يمكن القول بأن هيكل لم يكن خاضعاً، بالمعنى الدقيق للكلمة، رسمياً، للرقابة، إلا أن حريته فى التعبير كانت مقننة، بشكل ما، لقد كان يعرف ما يمكن قوله، وما لا يمكن قوله.

كما يقول هو كان عبد الناصر يثق به، كما يثق هو بالتطلعات الوطنية لعبد الناصر[١١].

بذلك استطاع هيكل الا يجعل "الأهرام" تخضع كلية للرقابة، كما خضعت غيرها من الصحف، وحافظ هيكل على شىء من الاستقلالية النسبية، إزاء النظام الناصرى[١٢]. وبدأ تكفل عبد الناصر بهيكل، منذ اصطحابه إياه إلى مؤتمر"باندونج"، فى أندونيسيا (ربيع ١٩٥٥)، وكان من شأن هذا الموقف أن يثير انتقادات وغيرة الصحفيين الآخرين[١٣].

كانت علاقة عبد الناصر وهيكل قائمة على مبدأ الأخذ والعطاء، فبفضل علاقة هيكل الشخصية بكبار الصحفيين الأجانب حول العالم، كان يستطيع أن يطلع عبد الناصر على ما سيكتبه بعض الصحفيين عنه، قبل أن تنشر صحفهم[١٤]، وامتدت العلاقة بين عبد الناصر وهيكل لما هو أبعد، فالبعض يرى أن كتاب "فلسفة الثورة" لعبد الناصر لم يقم هو بكتابته، فقد قام هيكل بصياغة أفكار عبد الناصر فى الكتاب[١٥].

كان هيكل قد تولى منصب وزير الإعلام فى عهد عبد الناصر، فى ٢٥ إبريل/ نيسان من عام١٩٧٠. وبذلك جمع هيكل بين ثنائية الصحفى والسياسى فى عهد عبد الناصر. ومن هنا نلاحظ أن هيكل كان من رجالات الصحافة القريبين جداً من عبد الناصر. ولعلنا نلاحظ ذلك فى انتحار المشير عامر، فقد طلب عبد الناصر من هيكل أن يقف على تقرير النائب العام، لكى يحدد الفقرات التى ستحذف، وهذا ما يؤكد مدى الثقة التى جمعت عبد الناصر بهيكل، وإيمان عبد الناصر المطلق بإخلاص هيكل له.

ننتقل للحديث عن علاقة هيكل ببعض الأحداث التى أسهمت فى تغيير مجرى الأحداث على الساحة الصحفية المصرية، إبان حكم عبد الناصر. فبالنسبة لقانون تنظيم الصحافة، فقبل أن يطبق عبد الناصر هذا القرار، استدعى هيكل إلى مقره فى القناطر، ورأى عبد الناصر أن مصر على عتبة تحولاتٍ اجتماعيةٍ واقتصاديةٍ كبيرةٍ، بدأت بتأميم بنك مصر. وكما قال عبد الناصر، فإنه لابد أن يؤمم الصحافة. وهى بالطبع سلاح خطير جداً فى أيدى مجموعة من المواطنين، وبذلك تحفظ هيكل من التأميم، إلا أن عبد الناصر وعده ببعض المرونة فى تطبيقه. وفى هذا الصدد يقول هيكل "لم أكن، بشكلٍ خاص، مصراً على الملكية الفردية للصحف، ولكنى كنت مشفقاً على المهنة من التأميم. وبدا لى أن ملكية الأفراد للصحف ستكون أهون شراً من ملكية الحكومة للصحف"[١٦]. وحاول هيكل أن يوصل لعبد الناصر فكرة الملكية التعاونية لجريدة"الموند" الفرنسية، ومحاولة تطبيق هذا النظام فى مصر، ولم يمانع عبد الناصر فى ذلك، على أن يبدأ هذا بتجربةٍ محدودةٍ فى "الأهرام"[١٧].

ترى، هل كانت علاقة عبد الناصر بهيكل رغبة من الأول فى معرفة الأحداث على الساحة الصحفية، أم أنها كانت علاقة التابع بالمتبوع، أقصد تبعية هيكل لعبد الناصر؟! أم أن الأمر تعدى ذلك، ليتحول إلى علاقة صداقة؟ وإن لم تخل من المصالح المتبادلة بين الجانبين. وبالرغم من ذلك، فإن أحداً لا يستطيع أن ينكر الدور المهم الذى لعبه فى تشكيل وعى عبد الناصر الصحفى، وبذلك أصبح هيكل- كما يقول البعض- كبير الطهاة فى المطبخ السياسى لعبد الناصر.

تعثر المشروع الناصرى أدى إلى تأميم الصحافة:

كان قرار تأميم الصحافة، عام ١٩٦٠، أول مسمار يدق فى نعشها، وأصبح "الاتحاد القومى" ومن بعده "الاتحاد الاشتراكى"، منذ ١٩٦٢، مالكاً لكل الصحف، والمجلات، مما يقضى على روح التنافس بينها جميعاً، وسخرت لخدمة النظام، وأهدافه(١٨).

بعد أن صدرت قوانين التأميم الأولى لبعض المشروعات الاقتصادية، صدرت قوانين التأميم للصحف، وتم تعيين مندوبين من "الاتحاد القومى" يتولون مباشرة جميع التصرفات القانونية فى المؤسسات الصحفية. أما بالنسبة لقانون تنظيم الصحافة، فقد رأت الحكومة أن من الواجب لوسائل التوجيه الاجتماعى والسياسى أن تنضبط فى مجتمع تحددت صورته، باعتباره مجتمعاً اشتراكياً ديمقراطياً تعاونياً(١٩). كما أشارت المذكرة التفسيرية لقانون تنظيم الصحافة إلى التبعية السياسية والفكرية من جانب الصحف للتنظيم السياسى، إذ نرى أن الصحافة جزءً من التنظيم الشعبى، وهى سلطة توجيه ومشاركة فعالة فى بناء المجتمع، هنا يبرز لنا كيف تم استيعاب قانون تنظيم الصحافة، مثلما تم استيعاب السلطة التشريعية والتنفيذية، من قبل، لصالح سلطة رئيس الجمهورية، من خلال الدستور(٢٠).

وقد لعبت أحداث مارس/ أذار ١٩٥٤، دوراً مهماً، فقد شهدت هذه الفترة نهاية مرحلة الانتقال، وصدور الدستور الجديد، كما صدر قانون تنظيم الصحافة، قبل صدور قوانين التأميم، وكان المدخل الأساسى فى تمهيد الرأى العام لصدور هذا القانون صرف الناس إلى أخبار هامشية، كزواج وطلاق من بعض الفنانات(٢١). وبعد ذلك بعام جاء تأميم الصحافة، وانتهت الملكية الخاصة لدور الصحف الأربع "الأخبار"، "الأهرام"، "الهلال"، "روزاليوسف"، وتقرر أن يكون أصحاب الصحف بين أعضاء مجالس الإدارات، أو رؤساء للتحرير، أما الملكية فللشعب، وللمحررين، وعمال المطابع، والإداريين، ولهم نصيب فى الأرباح، وبذلك انتقلت الملكية إلى الشعب، الذى يمثله "الاتحاد الاشتراكى". ومن هنا نرى أن قرار عبد الناصر بتأميم الصحافة، أو إصدار قوانين تنظيمها، نابع من رؤيته بأن الصحافة، كانت تقدم صورة بعيدة، كل البعد، عن المجتمع الاشتراكى التعاونى الجديد(٢٢). ولاشك فى أن صدور مثل هذه القوانين إنما يأتى لإمعان سيطرة الدولة، وتشديد رقابتها، وقبضتها على الصحف، وتنوعت صور الصحفيين، بعد صدور هذه القوانين، ما بين مؤيدٍ، ومهادنٍ، ومحايدٍ، وبالنسبة للصحف التى تمنحها ملكيتها الكاملة للسلطة السياسية، من محاولة تقديم مضامين صحفية رفيعة، خصوصاً فى مجالات الفن، والثقافة، والأدب، بالإضافة إلى الاعتناء بالمضامين التى تخدم

دعم إحساس الجمهور بالمشروع القومى، الذى تبنته السلطة، على المستويات المحلية، والعربية، ودفعه إلى المشاركة فى فعالياته، وعدم المساس بالقضايا الجنائية، التى ينتظرها القضاء، وقضايا هتك العرض، والاغتصاب، وقضايا الأحوال الشخصية، كالطلاق[٢٣].

كان عبد الناصر يضع مبادئ رقابية، بمفهوم سياسى اشتراكى، وهاجم النكت والرسوم التى يظهر فيها الزوج مخدوعاً، والزوجة تخبئ رجلاً فى الدولاب. وقال "لا أقبل أن تباع الصحف بالدعارة"[٢٤]. وأعلن عبد الناصر أن مصر ليست مجتمع النوادى، ولكنها كفر البطيخ! ونتيجة لهذه الرقابة، التى شملت، أيضاً، الصحفيين بعد الصحافة، أصبح الصحفيون فى مؤسساتهم، والكتاب فى المقاهى، والمنتديات، يتعاملون بافتراض أن الأصل فى الصحفى أو الكاتب أنه عميل للمباحث و المخابرات[٢٥]. ولإكمال كماشته حول الصحافة، قام النظام، بداية، بمصادرة الصحف الحزبية التقليدية، بعد إلغاء الأحزاب القديمة، بذريعة عدم انتظام صدور العديد منها، وساعد فى تشديد الرقابة على الصحافة كون الرقيب منتمٍ أساساً، إلى السلطة التنفيذية، إما لكونه حاكماً عسكرياً، أو لكونه وزيراً للإعلام. كما عمد النظام لوضع ضوابط عدة ليحول دون أى معارضة على النحو التالى[٢٦]:

١- عبد الناصر هو زعيم الثورة.

٢- تنوع الآراء، واختلافها على ألا تتعارض مع مصالح النظام.

٣- الالتزام بالميثاق الوطنى.

٤- مباح النقد للمسؤولين، ولكن مع وجود منطقة لا يجوز للصحافة الاقتراب منها، وهى محدودة بأشخاص معينين.

وكان لعبد الناصر الكلمة الأولى، والأخيرة فى عالم الصحافة. ويقول خالد محيى الدين: "عندما توليت مسؤلية (دار أخبار اليوم)، كان هناك موتوسيكل مخصص لإرسال أول خمس نسخ، تصدر من الطبعة الأولى، ليسرع بها إلى بيت عبد الناصر"[٢٧]. والجدير بالذكر أن الصحافة دخلت، عبر أزمة مارس/ آذار ١٩٥٤، معركة شرسة لتقويض الثورة، وبالذات جريدة "المصرى" الوفدية، فقد رفعت الرقابة عن الصحافة، فى تلك الفترة حتى يتسنى لضباط الثورة أن يعرفوا، من خلال مجال الحرية البسيط. الذى منحوه للصحف، فى تلك الفترة، من معهم ومن ضدهم، ثم عادت الرقابة، مرة أخرى، بعد أن تم القبض على بعض الصحفيين، الذين طالبوا الضباط بالرجوع إلى ثكناتهم، ومنهم إحسان عبد القدوس. وربما يرجع تشديد الرقابة

على الصحف إلى افتقاد الثورة للحزب السياسى الجماهيرى حقاً، فاهتم بالصحافة، كأدوات لتشكيل الرأى العام، وتحقيق التواصل معه، ولم يقتصر الأمر على الرقابة على الصحف، التى تناقش موضوعات سياسية فحسب، بل امتد إلى غيرها من الموضوعات الاجتماعية، فمثلاً أغلقت مجلة "بنت النيل"؛ لأنها طالبت بحقوق المرأة، واعتقلت صاحبتها، درية شفيق، بتهمة التجمهر، وعقد اجتماع بدون ترخيص، وبالنسبة لملاقة عبد الناصر بالصحفيين الشيوعيين، ووضعهم فى قاع السجون، ما داموا لم يتخلوا عن انتمائهم السياسى، وحتى بعد أن خرج الشيوعيون من السجون، كان عبد الناصر يترك لهم حرية التعبير، لكن لا يترك لهم قط حرية العمل لتشكيل جماعى(٢٨).

لكن السؤال الذى يطرح نفسه، الآن، لماذا استمرت الرقابة على الصحافة، على الرغم من تأميم النظام الناصرى لها، أى بعد أن أصبحت تحت قبضته؟!

كان عبد الناصر يرى أن الولاء أهم عناصر علاقته بالصحفيين، وأكثرها إيثاراً للاهتمام. وفى رده على خطاب السيدة فاطمة اليوسف، صاحبة دار روزاليوسف الصحفية، والتى طالبت فيه بحرية الصحافة: قال "إننى أملك أن أضع رأسى على كفى، ولكنى لا أملك أن أضع مصالح الوطن ومقدساته فى هذا الوضع"(٢٩).

وبذلك أصبحت حرية الصحافة، التى كان عبد الناصر يحددها، مجرد كلام نظرى، لا أساس له. وفى الحقيقة كانت الصحافة تحكم بيدٍ من حديد، وبذلك لم يختلف الحال قبل التأميم عنه بعد التأميم، فالنظام الناصرى لم يقبل أن يعارضه أحد، حتى أن الرقابة لم تعد رقابةً عسكرية من جانب ضباط الثورة فحسب، بل تعدتها لتصبح رقابة ذاتية من الصحفيين أنفسهم على أنفسهم!

الصحافة بعد هزيمة ١٩٦٧:

كان لهزيمة ١٩٦٧، أثرها المباشر على الصحافة المصرية، وخصوصا "ميثاق حقوق الإنسان"، حيث فتحت الأبواب لطرح العديد من التساؤلات الجوهرية، حول أسباب الهزيمة، وقد سمحت السلطة، فى هذه الفترة، بهامش أكبر من حرية التعبير، إذ كان هذا الإجراء ضروريا لامتصاص حالات السخط والغضب العارم، التى اجتاحت الرأى العام المصرى، والتى تصاعدت، بعد صدور الأحكام على المسؤولين عن الهزيمة، ثم جاء "بيان ٣٠ مارس"، (١٩٦٨)، كى يحدد معالم التغيير القادم، ويربط بينه وبين ضرورة توافر كل الضمانات التى تكفل حرية

التعبير، والنشر، والبحث العلمى، والصحافة[٣٠]. وبعد نكسة ١٩٦٧، عادت الرقابة على الصحف، فى محاولة يائسة لإيقاف، أو صد أى تيار جارف من النقد، أو الإدانة، لأسباب الهزيمة الأليمة.

ولم يعد هناك قارئ يثق فى أخبار الصحفيين، ومقالاتهم، وفقدت أجهزة الإعلام الأخرى مصداقيتها[٣١]. وأصبحت الصحافة خاضعة لما يسمى بمكتب الصحافة فى وزارة الإعلام، ولم يكن يمر أى شىء لينشر فى الصحف، دون الرجوع لهذا المكتب، وكثيراً ما كان عبد الناصر نفسه يتصل بالصحيفة، فى اليوم التالى، ليشير إلى هذا الموضوع أو الخبر مثنياً، أو غاضباً، وكثيراً ما أوحى بنشر هذا الموضوع، أو الخبر، وكثيراً ما أوحى بنشر مقالة بعينها[٣٢]. ويرى البعض أن أسباب الهزيمة فى ١٩٦٧، كان غياب الصحافة الحرة. ولم تكن الفرصة، متاحة، باستمرار، سوى للصحفى "البديل" أو "العميل"، ولم تترك المسألة، أبداً، لكونها مباراة فى الإجادة والنبوغ، وإنما كانت مباراة فى الخضوع والولاء[٣٣]. ونلاحظ أن هزيمة ١٩٦٧، كشفت عن حقيقة النظام، بكل تناقضاته، وأخذ البعض يتحدث عن مفهوم حرية الصحافة، إن وجدت أصلاً! وخوفاً من أن تنهار الجبهة الداخلية، نتيجةً لإخفاق النظام فى خلق نوعٍ من الحرية للصحافة، تم رفع الرقابة، لبعض الوقت، وتناولت الصحف كافة جوانب الحياة السياسية والعسكرية، ولم تسلم منها جزئية واحدة من جزئيات الواقع المصرى.

ضرب الأخوين أمين:

لم تدم العلاقة بين على أمين ومصطفى أمين من جهة، وعبد الناصر ونظامه من جهة أخرى. ففى عام ١٩٦٥، تم القبض على مصطفى أمين، بتهمة التخابر لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، وقد نشر "الأهرام"، يوم القبض على مصطفى أمين، نص البيان الذى أذاعه النائب العام بهذا الشأن. وحاول هيكل، بما يربطه من علاقة بالأخوين أمين، وقد اعتبر هيكل ذلك جانباً إنسانياً، فى بادئ الأمر، ثم أنه، أيضاً، زيادة توضيح الصورة لدى الصحفيين، وفى ٢نوفمبر/ تشرين الثانى١٩٦٥، زار هيكل مصطفى أمين فى سجنه، لكن الزيارة كانت فى مكتب المأمور، وبذلك لم تخل من رقيب.

وكل ذلك مسجل فى أوراق وأشرطة، وتقارير كلها مسيئة لهما، لما يمثلانه من قيمة كبيرة فى ميدان الصحافة المصرية، بل والعربية بأسرها. وقد عبر مصطفى أمين عن رغبته فى النفى من مصر، بدلاً من المحاكمة. وكان هيكل قد تدخل لدى عبد الناصر، من قبل، للتخفيف مع مصطفى أمين، وتم ذلك، بالفعل، ولكن هذه المرة لم تكن، ككل المرات. ونظراً لتبعية "أخبار

اليوم" للاتحاد الاشتراكى، تدخل هيكل لدى عبد الناصر، لصرف نصف مرتب على أمين لابنته. وكان عبد الناصر يملك أدلةً ومعلومات بأن على أمين كان يعمل لصالح المخابرات الأمريكية، وقام على كذلك بنقل معلومات للسلطات السعودية عن سياسة مصر فى حرب اليمن، وكان على أمين، يقيم فى لندن، ورأى عبد الناصر أن سبب ذلك أنه يتصل بالمخابرات الإنجليزية. ورأى عبد الناصر أن جريمة مصطفى أمين هى جريمة وطنية، وليست مجرد سياسية، وبذلك لا تكفى الإدانة، وحدها، وإنما يصبح قضاء مدة العقوبة شيئاً لازماً وضرورياً، وكان مصطفى أمين يستغل علاقة هيكل بعبد الناصر، للإفراج عنه، ولكنه ظل فى السجن، فيما ظل على أمين فى لندن. وبهذا لم يدم شهر العسل بين الأخوين أمين وعبد الناصر. فمصلحة الوطن كانت فوق كل اعتبار، كما قال عبد الناصر: لو كان الموضوع موضوع عواطف لكنت أول من يستجيب، إن القضية تتصل بصميم الأمن، وهى، حتى الآن، لم تنته ولازالت مستمرة"(٣٤).

نخلص من هذا كله، إلى أن عبد الناصر وعى تماماً، مدى سطوة الصحافة على الناس، ومن هنا استقوى عبد الناصر، منذ ما قبل "حركة الجيش"، وسخرها بعد نجاح الحركة، بعد أن أخضعها لرقابةٍ صارمة، لم يلغها عبد الناصر، حتى بعد أن أمم الصحافة المصرية. كما استخدم عبد الناصر بعض كبار الصحفيين فى التجسس على خصومه ومزاحميه السياسيين، حتى أن مصطفى أمين استغل فرصة تكليفه من قبل عبد الناصر لجمع الأخبار المهمة من البلد، ووظف أمين هذا التكليف لحساب المخابرات المركزية الأمريكية .C.I.A، أيضـاً، أما حرية الصحافة فقد غابت تماماً، وما كان لها أن تحضر دوناً عن بقية الحريات الديمقراطية.

هوامش الفصل الثالث

١- جمال حماد، **أسرار ثورة يوليو**، الجزء الثاني، القاهرة، الزهراء للإعلام العربي، ٢٠٠٥،

٢- **المرجع نفسه**، ص٩٢١:٩٣٣.

٣- **المرجع نفسه**، الصفحات نفسها.

٤- مصطفى عبد الغنى، **المثقفون وعبد الناصر**، ط١، القاهرة، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، دار سعاد الصباح، ١٩٩٣، ص٤١.

٥- **المرجع نفسه**، الصفحة نفسها.

٦- **المرجع نفسه**، ص٤-٥.

٧- **المرجع نفسه**، ص٤٢٤-٤٢٥.

٨- عواطف عبد الرحمن، **هموم الصحافة والصحفيين**، ط١، القاهرة، دار الفكر العربى، ١٩٩٥، ص٥٩.

٩- حسين عبد الرازق، هيكل فى السجن، **الهلال**، (القاهرة)، عدد تذكارى، (ثورة يوليو نصف قرن)، يوليو/ تموز ٢٠٠٢، ص١١٤.

١٠- **المرجع نفسه**، الصفحة نفسها.

١١- جمال الشلبى، **محمد حسنين هيكل استمرارية أم تحول**، ط١، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٩، ص٢٠٣.

١٢- **المرجع نفسه**، ص٢٠٥:٢٠٦.

١٣- **المرجع نفسه**، ص٢٠٦-٢٠٧.

١٤- رشاد كامل، **الصحافة..والثورة، ذكريات..ومذكرات**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، ٢٠٠٢، (أنظر : محسن عبد الخالق، الثورة وسنوات القلق، ص٨٥:٨٦).

١٥- الشلبى، **مرجع سبق ذكره**، ص٢٠٧ :٢٠٨.

١٦- محمد حسنين هيكل، **بين الصحافة والسياسة، (قصة ووثائق معركة غريبة فى الحرب الخفية)**، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، د ت، ص٢٥٢.

١٧- **المرجع نفسه**، ص٢٥٥.

١٨- د. أنيس صايغ (إشراف) **عبد الناصر وما بعد**، سلسلة "كتاب قضايا عربية"، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٠، (أنظر: د. عواطف عبد الرحمن، الواقع المصرى فى ظل ثورة يوليو، ص٢٦٠: ٢٧٢)

١٩- عبد الرحمن، هموم..**مرجع سبق ذكره**، ٥٤:٥٥.

٢٠- جميل عارف، **أنا وبارونات الصحافة**، تقديم: محمد حسنين هيكل، ط١، القاهرة، د ت، ص١٣:١٤.

٢١- محمود خليل، ماضي الصحافة ومستقبلها، الهلال، (القاهرة)، عدد تذكارى، (ثورة يوليو نصف قرن)، يوليو/ تموز، ٢٠٠٢، ص٣٠٧.

٢٢- فتحى غانم، معركة بين الدولة والمثقفين، القاهرة، كتاب اليوم، سبتمبر/ أيلول، ١٩٩٨، ص٤٥41:.

٢٣- المرجع نفسه، ص٤١٢.

٢٤- المرجع نفسه، ص٥١:٥٢.

٢٥- المرجع نفسه، ص١٠.

٢٦- الشلبي، مصدر سبق ذكره، ص٢١٠.

٢٧- كامل، مرجع سبق ذكره، ص٢٩.

٢٨- عبد الغنى، مرجع سبق ذكره، ص٤٢١:٤٣٠.

٢٩- المرجع نفسه، ٤٢٩:٤٣٠.

٣٠- عبد الرحمن ، هموم. مرجع سبق ذكره، ص٦٠.

٣١- غانم، مرجع سبق ذكره، ص٧٧:٧٩.

٣٢- عبد الغنى، مرجع سبق ذكره، ص٤١:٤٢.

٣٣- كامل، مرجع سبق ذكره، ص١٤٦:١٤٧.

٣٤- لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع الى:

هيكل، مرجع سبق ذكره، ص٢٠٥:٢٤٥.

البـــاب الرابع

الفصل الرابع

عبد الناصر والمثقفون

اسماء الغرباوى

عبد الناصر والمثقفون

«لعل من المفارقة أن يولد المثقف (الحديث) فى مصر، على يد عسكرى أجنبى، ظل أمياً، حتى الأربعين من عمره، هو محمد على (١٧٦٩-١٨٤٩)، ومصرى تعلم قليلاً فى الأزهر، ولم يؤلف كتاباً واحداً، هو السيد عمر مكرم (١٧٥٠-١٨٢٢). ويروى القنصل الروسى، دوهاميل (إن مصر، حين وُليها محمد على، لم يكن بها أكثر من مائتين يعرفون القراءة والكتابة)، ولكن الإثنين - محمد على، وعمر مكرم - قاما بتأسيس سلطة جديدة على أرض مصر، ليست سلطة مصرية، فلم تكن سلطةً للمصريين، غير أنها كانت سلطة (مصر)، وهكذا استقل محمد على بمصر، وإن لم تستقل مصر بمحمد على!»[1]

لقد ظلت مصر بعيدة عن سلطة أبنائها، مئات السنين، وهذا هو العنصر التاريخى الذى يجب أن نسوقه، فى البداية، لأنه يشكل المدخل الملموس لإشكالية العلاقة بين المثقف المصرى، والسلطة.

ماهية المثقف :

تُعد لفظة "مثقف" من أكثر الألفاظ غموضاً، إذ لابد من الاعتراف بأنه ما من تعريف جامع، مانع، شامل، وعلمى، للمثقف. ويرى المستشرق السوفييتى، ف. تشرنوفسكى، بأن المثقفين فى مصر "شريحة عمودية، تدخل فيها مجموعات محددة من الطبقات والفئات الاجتماعية، تجمع بينها طبيعة العمل، ومستوى التحصيل العلمى ...(الثانوية العامة، أو الفنيــة)"[2]. فالمثقفون ليسوا طبقةً اجتماعيةً قائمةً بذاتها، بل هم فئةٌ بمراتب مختلفة، هل تشمل المهتمين بالعلوم الإنسانية، أم بالعلوم الطبيعية، أم أولئك العسكريين، الذين لهم عدد كبير من الاجتهادات فى هذا المجال؟!

إن ثمة اختلافات كثيرة، تزيد من (إشكالية) ماهية المثقف". ذلك أن اليسارى يرى أن اليساريين هم المثقفون، واليمينى لا يخرج عن ذلك، فى إطار انتمائه الأيديولوجى ...الخ"[3].

ما طبيعة علاقة المثقف بالسلطة؟ ما يجرنا إلى زيادة الأمر تعقيداً. هل هناك فرق بين كون المثقف داخل السلطة أو خارجها؟ ماذا لو تحول المثقف إلى سياسى؟ وعندما يصبح المثقف هو السلطة، أين المثقف؟ هذه أسئلة لابد من الوقوف عندها، والإجابة عليها، بما يكفل أن نضع فى أذهاننا صورة للمثقف. فالمثقف فى صورته لدينا: محامٍ، قاضٍ، أُستاذ جامعة، صحفى ...إلخ، فإذا تولى منصباً رسمياً، تحول إلى وضعيةٍ أُخرى.

"حين يصبح المثقف (كادراً) فى منصب سياسى، فإنه لا يخرج عن الإطار الجديد، الذى وُضع فيه، وبالتالى، فإن كلمة المثقف، هنا، لا تعنى _ بالضرورة _ أن ينتمى إلى المعارضة، فإذا دخل النظام، خرج من صف المعارضين، وإذا ظل فى صف المثقفين، فكثيراًما يعد فى مواجهة النظام. كما أن المثقف ليس، بالضرورة، أن يظل معارضاً، فقد يتحول، فى اليوم التالى، إلى حاكم، ويظل أبلغ مثال فى تاريخنا فى مصر، إسماعيل صدقى، إن كتب التاريخ عندنا تعتبره (عدو الشعب)"(٤).

إن المثقف الذى لا يشعر بالأمان، ويحس أنه بدون حماية، مدنية، بالتأكيد ليس هو نفسه المثقف الذى يجد الحماية فى المجتمع المدنى، بكل ما فيه من مؤسسات، ورأى عام ،...الخ، لذلك يجب أن نقف تبجيلاً للمثقف الذى لعب دوراً فى الثقافة، رغم القيود السياسية، ورغم سيطرة الرقابة.

"نستطيع أن نحدد أكثر تعريف للمثقف، حين نشير إلى كلمتين اثنتين، تتوافران فى هذا المثقف، أولاهما، الوعى الاجتماعى، فهو الذى يستطيع الفرد به رؤية المجتمع، وتحديد قضاياه من رؤية شاملة، وتحليل قضاياه على مستوى نظرى متماسك، والسمة الأُخرى، هى الدور الذى يؤديه صاحبه من خلال النشاط الذى يقوم به بكفاءة، وقدرة فى مجال تخصصه المهنى، وكفاءاته الفكرية"(٥). إذ ما قيمة الثقافة إذا لم تغيّرك، وإذا لم تستخدمها فى تطوير من حولك؟! بكلمات الشاعر اليمنى المرموق، عبد العزيز المقالح.

إن المثقف، مهما يكن مجال تخصصه الإنسانى، أو العملى، يكون تحديد دوره، بتوظيف معرفته فى اتخاذ موقف عملى فى قضايا مجتمعه، وتأكيد موقفه الإيجابى. "إن المثقفين أو المفكرين أفراد لهم رسالة، وهى رسالة فن تمثيل شىء ما، سواء كانوا يتحدثون، أو يكتبون ،أو يعلّمون الطلاب، وترجع أهمية هذه الرسالة إلى إمكان الاعتراف بها، علناً، وإلى أنها تتضمن الالتزام والمخاطرة، فى الوقت نفسه."(٦)

إلى أى طبقة، أو فئة، أو جماعة ينتمى المثقف؟

غنىٌّ عن القول أن المثقفين لا يمثلون طبقةً اجتماعيةً، بل هم فئةٌ تنتشر على مدى مراتب الهرم الطبقى الاجتماعى للقطر المعنى." ويتضح لنا أن المثقفين المصريين ينتمون، فى غالبيتهم، إلى الطبقة الوسطى. ومع أننا قد نعثر على مثقف، أو مثقفَيّن من المثقفين المعاصريين ينتميان إلى الطبقة الأرستقراطية، من أمثال، محمد سيد أحمد، وشريف حتاته، ونبيل الهلالى، فإن الغالبية العظمى منهم تنتمى إلى هذه الشريحة، التى يطلق عليها الطبقة الوسطى، بوجهٍ خاص، وهنا نستطيع أن نذكر الكثير من أولئك المثقفين، من أمثال، محمد مندور، وأبو سيف يوسف، وسيد قطب، وخالد محمد خالد، وطه حسين، وعبد الرزاق السنهورى ... وغيرهم."(٧)

لقد ظل الاقتصاد المصرى فى قبضة الحكم الأجنبى، المباشر أو غير المباشر «قروناً، وقروناً»، ما ترك أثره على الثقافة، فأفرز ثقافتين، ثقافة الصفوة الحاكمة، وثقافة الشعب المحكوم. وخلال حوالى قرن من التاريخ المصرى الحديث بين محمد على، وجمال عبد الناصر، أمكن للبنية التحتية فى الدولة، و المجتمع أن تنتقل بالمثقف، والثقافة، إلى نوع من التداخل، والتفاعل بين ثقافات الحاكم، وثقافات المحكوم.

وإذا اعتبرنا أن هذا رصد للتيارات الفكرية تمضى فيه شرائح المثقفين، خلال توالى الأجيال، نستطيع أن نتأمل (دور) المثقفين، ومواقفهم فى هذا الصدد، وهو ما يحتم علينا الإشارة إلى هذه الأجيال، على النحو التالى(٨):

-الجيل الأول: وهو جيل الليبراليين، فى عشرينيات القرن العشرين، من أمثال طه حسين، وعبد الرزاق السنهورى، ووحيد رأفت، ومنصور فهمى، ويمكن أن نضيف إليهم، كموجة تالية، كلاً من توفيق الحكيم، وحسين فوزى، ويحيى حقى، وغيرهم، وهم من نتاج الثقافة الغربية.

– الجيل الثانى: وهو الذى تكون ممثلوه فى ثلاثينيات القرن العشرين، الذين أضافوا إلى التراث الاجتماعى، وهو أيضاً مستمد من الفكر الغربى التنويرى، وقد برز منهم محمد مندور، ومحمد حسين هيكل، وفكرى أباظة، ومصطفى مرعى، ولويس عوض، كذلك مَثّل التيار الإسلامى المعتدل، فى ذاك الوقت، كل من مصطفى عبد الرازق، والبهى الخولى، والشيخ أحمد حسن الباقورى.

- الجيل الثالث: وبمجيء أربعينيات القرن العشرين، كان هناك جيل جديد، عرف أكثر من غيره، درجات الوعى، وعاش الواقع المأزوم فى ذاك العهد، وانصهر معه، ومن هنا، فإن تشكيل الوعى لدى هذا الجيل، اقترن بالفكر الراديكالى أكثر من الفكر الإصلاحى، مؤثراً الجانب الاجتماعى إلى جانب القضية الوطنية، وظهر، فيما بعد، وكان من أبرز هؤلاء كل من محمود أمين العالم، وعبد الرحمن الشرقاوى، ونعمان عاشور، ولطيفة الزيات، وعلى أحمد باكثير، وإحسان عبد القدوس، وأحمد أبو الفتح، ويوسف السباعى، وفتحى غانم ... وغيرهم.

وقد زاد نمو التيار الإسلامى، حينذاك، وإن ظل تأثيره على المستوى الرسمى، أى مستوى تنظيم الإخوان، ومَثَّله على الصعيد الفكرى كل من عبد القادر عودة، وسيد قطب.

- الجيل الرابع: ثمة، فى العقد نفسه موجة أخرى من كُتاب نهاية أربعينيات، وبداية خمسينيات القرن العشرين، ممن استكملوا تعليمهم مع قيام ثورة ١٩٥٢، وقد حصلوا على قدر كبير من الثقافة الغربية. ومن هؤلاء نذكر كلاً من، ألفريد فرج، وكمال عبد الحليم، وعبد العظيم أنيس، وكامل زهيرى، وأحمد بهاء الدين، ولطفى الخولى، وأنور عبد الملك، واسماعيل صبرى عبد الله، وفؤاد مرسى، وصلاح عبد الصبور، وشريف حتاته، وأبو سيف يوسف. وقد اختلطت لديهم الانتماءات الفكرية، وتباعدت. وقد توالت مع هذا الجيل موجات المد الإسلامى، ممثلةً فى رموز التيار الإسلامى العريض: خالد محمد خالد، ومحمد الغزالى، ويوسف القرضاوى، وعبد العزيز كامل ... وغيرهم.

هل لعب المثقف المصرى دوراً (سياسياً) تنظيمياً، أم اكتفى بالدور(الثقافى)، ولم يتعدَّه؟

إذا أشرنا إلى المثقف اللامنتمى، الذى يمارس دوره الظاهرى خلال الصحافة، والكتابة، وكذلك المثقف الليبرالى، الذى ينتمى للنظام، فإنه يبقى نوعان آخران من المثقفين، أحدهما يتمثل فى المثقف الذى ينتمى إلى الأحزاب الشعبية، خارج أنظمة الدولة الليبرالية، وقد يتمثل فى مثقفى الإخوان، ومصر الفتاة، واليسار. والآخر يتمثل فى النشطاء النقابيين.

المثقفون عشية الثورة :

إن سيطرة الملك، وأوتوقراطيته، قد وصلت إلى مداها، فى السنوات القليلة السابقة على الثورة، ومن هنا، فإن موقف العديد من المثقفين فى المشرينيات، كان واعياً، ومتحدياً لسلطة الملك الأتوقراطية، حينذاك، وإذ كانت مقاليد الأمور، فى أغلبها، فى أيدى قوى الاحتلال، وحين أصبحت سلطة الملك وقبضته شديدة، فإن موقف المثقف تميز بالتردد، والصمت،

والتهاون مع القصر. غير أن اللوم الذى نوجهه للمثقف الليبرالى، فى الأربعينيات، مبعثه أن موقفه من القصر كان متهالكاً، إلى حدٍّ بعيد، ولم يستوجب الحيدة، أو التأنى، ومن هنا، فإن اللوم الأول نوجهه إلى الأسلوب، ودرجة ممارسة هذا الأسلوب، وهو يصل إلى درجةٍ عالية، ومن أغلب مثقفى النظام السائد، وعلى سبيل المثال، فها هو لطفى السيد الذى، رغم كونه ينتمى إلى حزب الأحرار الدستوريين، قبل أن يكون وزيراً فى وزارة إسماعيل صدقى، المستبدة، (١٦ فبراير/ شباط - ٩ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٤٦)، ولم يجرؤ على اتخاذ أى موقف محتج، أو غاضب، إزاء تصرفات الملك الأوتوقراطية، ولأكثر من مرة، أو الانتهاكات الفظة لحقوق الانسان، والديموقراطية التى تورطت فيها حكومة صدقى نفسها. أما المثقف اللا منتمى، والذى مثله أحسن تمثيل، مدرسة الأخوين أمين (مصطفى، وعلى أمين) حيث لعب مصطفى أمين دوراً ملحوظاً فى علاقته بالقصر، منذ فترة مبكرة، حتى أصبح ضمن الحاشية" المحيطة بأحمد حسنين (باشا)، رئيس الديوان الملكى، كما سعى أمين إلى ترويج شعبية الملك. وقد تحدد أحد أدوار مدرسة الأخوين أمين، كذلك، فى استقطاب عديد من مثقفى مصر، والعمل على أن يكونوا فى نفس خندق هذه المجموعة، خاصة من مثقفى الفترة الليبرالية، من أمثال توفيق الحكيم، وعباس العقاد، وغيرهما(٩).

لعل من أهم مثقفى الفترة الليبرالية، عباس العقاد، الذى احتل مكانة مميزة بالنسبة إلى علاقاته بالقصر، وهى مكانة تخلت عن الدور الواعى له فى علاقاته بالملك، طيلة العشرينيات وإلى نهاية الثلاثينيات، ففى عام ١٩٣٧ كان العقاد قد خرج من حزب الوفد، حين حدثت انكسارات فى بنية حزب الأغلبية، فأنشأ النقراشى، وأحمد ماهر حزباً جديداً، هو (الحزب السعدى)، انحاز إليه العقاد، تماماً. ورغم أن العقاد اكتشف، مبكراً، علاقة هذا الحزب بالوفد، ومعارضته له، فإنه تورط فيه، وانساق إلى خطة الهجوم الحاد على حزب الوفد، وزعيمه، مصطفى النحاس، وبالتبعية، الإشادة المخزية بالملك، والثناء عليه. غير أن أعياد الملك، بوجه خاص، كانت فرصة ذهبية ليعلو فيها صوت العقاد، ففى أحد أعياد ميلاد جلالته، كتب العقاد، فى مقالة طويلة، شاكراً الطالع الميمون، لأنه "تلاقى مولد الفاروق ومولد النهضة المصرية، على موعدٍ واحدٍ، فالأمة المصرية اقترن نجمها، ونجم المليك المحبوب، فى هذه النهضة المباركة"(١٠).

هذا العقاد هو نفسه الذى كان هدد _ من تحت قبة البرلمان، (١٩٢٧)- بتكسير أكبر رأس فى البلد، إذا ما مس الديمقراطية!

أما طه حسين، فلم يستطع أن يتخذ موقفاً إيجابياً من أوتوقراطية الملك، وطغيانه، وإنما اكتفى بكتاباته الأدبية، متخذاً الرمز والتلغيز." فهو يكتب، فى مقالة بعنوان (قلب مغلق)، تنشر بمجلة (الهلال)، بما يشير إلى الملك بأوصاف حادة، فإذا بالملك يصدر أوامر للدار بعدم رضاه عما تنشر، وبعدم نشر أى مقالات لطه حسين، ثانية، وبالفعل استجابت المجلة، كما تدخل القصر، مرة أخرى، لمنع ترشيح طه حسين نقيباً للصحفيين، وهدد باتخاذ إجراءات ضد النقابة، فلم يجد طه حسين بدّاً من الاعتذار عن عدم ترشيح نفسه."(١١)

معروف بأن الملك اعترض على ترشيح النحاس، لطه حسين، وزيراً فى الوزارة الوفدية الأخيرة، ١٩٥٠، بل إن الملك فاروق كان يعتقد بأن طه حسين هو الأمين العام لـ "الحزب الشيوعى المصرى" السرى(١٢). وهذه الفترة التى تهاوى فيها عدد كبير من المثقفين أمام الملك، وتنازلوا عن كثير من كرامتهم، فصبرى أبو المجد، يؤلف كتاباً عن (أيام الفاروق)، اعتبر فيه الملك هو العامل الأول، وناداه فى الكتاب بهذه العبارة: " يامليكى: عرشك فى الحنايا، تاجك فى القلوب، إن كانت سواعدنا عاجزة عن حمله، حملته أفئدتنا، وإن لم تستطع أكتافنا رفعه، رفعته هاماتنا."(١٣)

يمضى فى الاتجاه نفسه بعض النقابات، التى كانت تابعة _ فى الانتماء السياسى _ لحزب الوفد، ومن ثم اتخذت موقفه. كانت أهم هذه النقابات، نقابة المحامين، التى أُنشئت عام ١٩١٢، ثم نقابة الصحفيين، التى أُنشئت فى الأربعينيات، ويلاحظ هنا على مثقفى الإخوان المسلمين، أنهم، وإن مضوا فى تيار الجماعة، فى أول الأمر، "فإنهم راحوا يتخذون موقفاً مناوئاً من الملك، بعد ذلك، وهذا الموقف بدا خافتاً قبل أن يرحل حسن البنا، ١٩٤٩، لكنه ما لبث أن زاد، وبدا واضحاً، تماماً، بعد رحيله. كما اتخذ فى مظهره العام سمتين عامتين: الاختلاف مع الجماعة، ومحاولة النيل من الملك."(١٤)

المثقفون والثورة :

هكذا كانت "حركة الجيش"، فى الثالث والعشرين من يوليو/ تموز ١٩٥٢، ثورة كاملة الأركان، وليس انقلاباً عسكرياً، ثورة تمصير السلطة، إنها ثورة مركبة، على أصعدة التاريخ، والسياسة، والثقافة، جميعاً.

لقد دفع الشعب المصرى القسط الأول من الثمن، عندما لم تنسحب القوات المسلحة إلى ثكناتها، وقررت أن تتولى بنفسها عمليات البناء، وأن تتولى بنفسها مهمة التفكير. وكانت

النكتة المشهورة، التى أطلقتها أم كلثوم، أنها تنصح أى أب، حريص على مستقبل ابنه، أن يسعى لإدخاله الكلية الحربية، ليتخرج الطالب، ويعمل فى أى عمل يشاء، طبيباً جراحاً، أو مهندساً، أو مدير بنك، أو كاتباً، أو رئيس تحرير، أو قاضياً، يصدر الأحكام على الناس فى مجلس القضاء! أما أسبوعية "روزاليوسف" فكانت لها طريقتها فى التهكم على تولى السلطة العسكرية كل مهام البناء. فعندما كان البعض يقول إن هناك داخل السلطة مثقفين، غير ضباط الجيش، مثل أحمد حسن الباقورى، كانت "روزاليوسف " تقول، إن اسمه أ.ح. الباقورى، أى أركان حرب الباقورى. ولهذا شارك معهم فى الوزارة(١٥).

سلكت ثورة يوليو إلى غاياتها، عدة طرق، كإلغاء الوسائل الديموقراطية، فى إجراء التغيير، من حرية الأحزاب، وحرية الصحافة، واستقلال الجامعة، واستقلال القضاء، كما وضعت الإجراءات الاستثنائية بفتح السجن، والمعتقل، وفرض الحراسات، وحالة الطوارئ، والقضاء العسكرى، والتشكيلات السياسية، كهيئة التحرير، فالاتحاد القومى، وأخيراً الاتحاد الاشتراكى.

ومن الملاحظات الجديرة بالذكر، نوعية الضباط المختارين لمناصب السلطة العليا، إذ أن معظمهم كانوا ضباطاً فى المخابرات العامة، أو المخابرات الحربية، الأمر الذى انعكس على أسلوبهم فى الحكم، حيث اعتمدوا على السرية، والانغلاق، والتقارير.

جاء ١٠ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٥٢، ليواجه المصريون إلغاء الدستور، وبدأ العام الجديد بقرار حل الأحزاب، ماعدا الإخوان المسلمين، فى ١٧ يناير /كانون الثانى ١٩٥٣. أما الأحزاب الشيوعية، فاستمرت تحت الأرض، فى العمل السرى، منذ صدور أحكام الإعدام، أول الثورة، فى إضراب عمال كفر الدوار، ومع قرار حل الأحزاب، استولت السلطة على المطابع، واختفت الصحافة الحزبية، ومعها توارى الرأى المعارض، ومعه مائة وأربعة وأربعون نائباً من أعضاء البرلمان السابق على الثورة. واستولت الثورة على مطابع " شركة الإعلانات الشرقية "، و"شركة الإعلانات المصرية ". وتولى أنور السادات رئاسة مجلس إدارة "دار التحرير للصحافة والنشر"، وضُمت إلى المطابع السابقة، وأصدرت دار التحرير جريدة "الجمهورية" اليومية، وصاحب الترخيص بها هو جمال عبد الناصر شخصياً، وكان المقصود بها أن تملأ الفراغ الفكرى السياسى، نتيجة مصادرة صحف الأحزاب، بعد إلغائها(١٦).

بدأ عام ١٩٥٤، بداية سيئة، بإغلاق ثمانى مجلات بينها " الكاتب" لسان حركة السلام، و"الملايين" لسان الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى (حدتو) السرية، وجريدة "المعارضة "،

لصاحبها فتحى الرملى - وأنه لدليل على شذوذ أحوال الثقافة فى مصر، أن تقدم اسم فتحى الرملى لقراء اليوم، بأنه والد لينين الرملى، عبقرى المسرح، وبغير هذا التعريف لن يعرفه أحد من جيلنا- فضلاً عن إغلاق مجلتى "الثقافة"، و"الرسالة" الأدبيتين الشهريتين، وفى مقابل ذلك كان العرض المطروح لسد الفراغ السياسى، هو إقامة "هيئة التحرير" إلى جانب "هيئة دار التحرير للطباعة والنشر"(١٧).

هكذا تم ضَرب الاستقلال الصحفى، ومعه ضُرب الاستقلال الجامعى (فيما سُمِّى بمذبحة الجامعة)، عام ١٩٥٤، وضُرب الاستقلال القضائى (بما جرى لرئيس مجلس الدولة، عبد الرازق السنهورى)، عام ١٩٥٤، أيضاً.

من المعروف أن المثقفين، بمجرد نيل بلادهم استقلالها الوطنى، يطل برأسه ميكروب شاعر "البلاط" لدى المثقف، فإذا كان الاستعمار ينفّر كل الوطنيين، بمن فيهم المثقفين، فإن الحاكم المستقل يوفر التبرير للالتحاق به، خاصة من بين المثقفين.

فى حال مصر، فإن انحياز المثقفين للحاكم المستقل، بعد توقيع "معاهدة الجلاء"، فى أكتوبر /تشرين الأول ١٩٥٤،قد تأخر، بسبب دخول الحركة الوطنية المصرية فى مواجهة شرسة مع نظام عبد الناصر، خصوصاً حول قضية الديمقراطية، ناهيك عن أن هذه الحركة، بكل ألوان طيفها، قد أدانت تلك المعاهدة، ورأت فيها استعماراً مقنّعاً. على أن الانعطافة الوطنية، والقومية الحادة فى نظام عبد الناصر، ابتداء من "مؤتمر باندونغ" (إبريل /نيسان ١٩٥٥)، فصفقة الأسلحة التشيكية (سبتمبر/ أيلول١٩٥٥)، واعتراف مصر بالصين الشعبية (يوليو/ تموز١٩٥٦)، ورد الغرب بسحب عروضه لتمويل بناء السد العالى، ورد عبد الناصر السريع بتأميم قناة السويس (١٩٥٦/٧/٢٦)، كل هذا ألغى اعتراضات أطراف الحركة الوطنية المصرية على نظام عبد الناصر، وانفرد الإخوان المسلمين بالبقاء فى معسكر المعارضة.

فى كتابه "أزمة المثقفين"، حدد محمد حسنين هيكل ثلاثة أوجه للأزمة بين المثقفين وثورة يوليو/ تموز، قوامها: المطالبة بعودة الجيش إلى الثكنات، المطالبة بالديمقراطية وعودة الأحزاب، المفاضلة بين أهل الثقة وأهل الخبرة. وكان صوت الروائى والكاتب السياسى الراحل، إحسان عبد القدوس، هو أعلى الأصوات التى طالبت بعودة الجيش إلى الثكنات، وترك الحكم للمدنيين، فهم أدرى بأصوله. وتبنى الفقيه الدستورى، عبد الرازق السنهورى، والناقد محمد مندور، الدعوة إلى تعدد الأحزاب، ودعا لويس عوض إلى عودة الدستور، وتبنى صحفيون، من أمثال أحمد أبو الفتح، وعبد الرحمن الشرقاوى، هذه الدعوات، فيما وقفت

ضدها مدرسة (أخبار اليوم)، وبالذات أقلام جلال الدين الحمامصى، ومصطفى، وعلى أمين، التى شككت فى أهلية الشعب المصرى، وقدرته على ممارسة الحياة النيابية السليمة! وسعى عبد الناصر _ كما يشير الكتاب _ إلى استثمار هذا الصراع، فى محاولة لامتصاص غضب القوى السياسية، من ناحية، وفرزها بين مؤيد، ومعارض، من ناحية ثانية، واتخذ عبد الناصر مجموعة من القرارات، سمح فيها بقيام الأحزاب، وعدم الحرمان من الحقوق السياسية، وحل " مجلس قيادة الثورة "، وهكذا طرح عبد الناصر الأزمة على هذا النحو: الديمقراطية فى مواجهة الثورة. وتحركت قوى فكرية من كل الاتجاهات، للتصدى لحركة الجيش، فى الجامعة، والنقابات المهنية، والقوى السياسية السابقة على الثورة. وأسفرت هذه المفاضلة بين الثورة والديمقراطية عن هزيمة ساحقة للديمقراطية، والمثقفين! وبرزت الأزمة الثالثة بين الثورة، والمثقفين، والتى عُرفت بأزمة "أهل الثقة، وأهل الخبرة "، وأهل الثقة، كما عرّفهم أنور عبد الملك، فى كتابه " الجيش، والحركة الوطنية "، هم ممثلو الحكام العسكريون، وإن لم يكونوا جميعاً من العسكريين. أما أهل الخبرة، فهم المثقفون الذين تكونوا فى العهد الليبرالى، على رغم أن أغلبهم ليس من الليبراليين. وأشار المؤلف إلى نوعين من المثقفين، أفرزتهما المرحلة الناصرية: مثقف خاطر بحياته نفسها فى رهان الثورة، الذى كان يقبل الربح، أو الخسارة، وهو نفسه الذى صدمته الإجراءات التى اتخذتها الدولة لتضييق الحريات، تحت مبرارات مختلفة، وفى مقابل هذا النمط، كان هناك التكنوقراطيون، والبيروقراطيون، والضباط، الذين وضعوا أنفسهم فى القوالب التى أرادتها السلطة لهم(١٨).

نستطيع القول إن الفترة التى سبقت ثورة يوليو، لعب المثقفون فيها أدواراً عديدة، فى كثير من المؤسسات، والنقابات المهنية، ومجلس الدولة، غير أن هذا كله تغير بعد الثورة. فلم يعد أحد يستطيع، مهما كانت ثقافته، أو هويته كمثقف، أن يلعب دوراً مؤثراً فى صنع القرار السياسى، اللهم إلا إذا قدّم عنصر "الولاء"، على عنصر الرأى، أو الفكر.

مصادر تكوين عبد الناصر :

يدلنا مفكر يسارى مصرى مرموق إلى مكونات عبد الناصر الفكرية، على النحو التالى(١٩):

١- تعرف على، واقترب من (مصر الفتاة)، و(الإخوان المسلمين)، و(الشيوعيين).

٢- قرأ، فى فترة مبكرة، سيرة حياة مصطفى كامل، ومقدمة (حماة الإسلام) التى كتبها زعيم الحزب الوطنى. وقرأ للكواكبى، وكتاب أحمد أمين (زعماء الإصلاح فى العصر الحديث).

٣- فى المرحلة الثانوية قرأ فولتير، وحياته، وكتب عنه مقالاً (فولتير رجل الحرية)، وقرأ جان جاك روسو، والترجمة العربية (البؤساء) لفيكتور هيجو، من تعريب، وتلخيص حافظ إبراهيم، وقرأ أحمد شوقى، و(عودة الروح) لتوفيق الحكيم.

٤- فى الكلية الحربية قرأ أربعة كتب عن نابليون بونابرت. كذلك قرأ عن أتاتورك، وبسمارك، وفوش، وغاريبالدى، وهندبرغ، ولورنس، ومالبورنغ، وتشرشل، وغوردون. قرأ كذلك (تاريخ الحركة القومية) للرافعى. وكان نابليون موضع اهتمام جمال عبد الناصر الأساسى، مع تاريخ ألمانيا، منافسة القوة البريطانية.

٥- بعد ١٩٤٣، قرأ عبد الناصر ثلاثة كتب عن اليابان، وكتابين عن ألمانيا النازية، وأعاد قراءة توفيق الحكيم، وكتاب ألفريد بونيه عن الشرق الأوسط، وكتاب أرنولد ولسون حول السويس، وبنما، وآخر عن حرب البوير.*

ربما كانت الملاحظة الأولى على هذه القراءات، أنها فوضى غير منظمة، ولكننا عند التدقيق نكتشف أنها تدور حول محاور محددة: تاريخ مصر، تاريخ المعارك، الأفكار والشخصيات الانقلابية الراديكالية، والثقافة الأدبية.

– ثمة ميل مبكر لدى عبد الناصر إلى مجموعة من المُثل العليا العسكرية والثقافية (الوحدة، النهضة، الحرية).

– ما كتبه عن فولتير، بالإضافة إلى روايته الناقصة (فى سبيل الحرية)، يرجح أن عبد الناصر كان يجمع، فى شخصية واحدة، الرغبة المعلنة فى الحياة العسكرية، والرغبة المكبوتة فى أن يكون كاتباً، وصحفياً.

* حرب البوير: البويريون هم جنوب أفارقة من أصل هولندى، فالبوير شعب ينحدر بصفة أساسية من الهولنديين الذين هاجروا إلى جنوب إفريقيا سنة ١٦٥٢م، حين أنزلت شركة الهند الشرقية الهولندية أول المستوطنين فى رأس الرجاء الصالح، فأقاموا مستعمرة فى نهاية القرن الخامس عشر. ثم استولت بريطانيا على المستعمرة فى عام ١٩٠٦م، أثناء الحروب النابليونية، إلا أن الاستعمار البريطانى قوبل بالمقاومة من البويريين، الذين رفضوا التحول إلى الطائفة الإنجيلية، والسياسات البريطانية التى تمنع العبودية. وفى عام ١٨٣٣ بدأ البويريون الهجرة الجماعية إلى الأراضى الأفريقية، حيث انشأوا جمهورتى «ترانسفال» و«أورانج فرى» وفى عام ١٨٤٣م انشأت بريطانيا مستعمرة ناتال على الساحل الشرقى، وفى عامى ١٨٥٢م و١٨٥٤م اعترفت بريطانيا بجمهورية البوير ترانسفال ودولة اوران الحرة، على التوالى، وفى ١٨٧٢م أصبحت الكاب مستعمرة تتمتع بالحكم الذاتى داخل الامبراطورية البريطانية لكن بمجرد اكتشاف الماس والذهب، فى هذه الأراضى، عام ١٨٦٧م بدأ الصراع بين الجمهوريات البورية والإنجليز، عبر حربين شرستين: حرب البوير الأولى عام ١٨٨١م وفيها انهزمت قوات بريطانيا أمام البوير الذين استعادوا استقلالهم. واندلعت حرب البوير الثانية عام ١٨٩٩م حيث انهزم فيها البويريون سنة ١٩٠٢م أمام بريطانيا، وفى عام ١٩٠٧م منحت بريطانيا دولتى البوير «ترانسفال وأورانج الحرة» حكماً ذاتياً داخلياً على أساس حق الانتخاب للبيض فقط.

- شخصيات أتاتورك، وبسمارك، وغاريبالدى، وبونابرت، مفاتيح عسكرية (القوة، ودور الفرد) لأبواب اقتصادية، واجتماعية، وسياسية: العلمانية التركية، الوحدة الألمانية، الوحدة الإيطالية، الثورة الفرنسية.

- هكذا ارتبط الشخص بالمشروع. وقراءاته للكواكبى، وأحمد أمين، والرافعى، ومصطفى كامل ترجح افتتانه بفكرة النهضة. كما أن قراءة مصطفى كامل، دون الإشارة إلى سعد زغلول، وقراءة الرافعى، دون الإشارة إلى محمد على، أو ثورة ١٩١٩، يوحى إلى ميله للنهضة، دون أن تكون استمراراً للحكم الوراثى، أو السلطة غير المصرية. كما أن حرب فلسطين، أكبر دليل على (عروبة) عبد الناصر. وهو نفسه قد استخدم تعبير "الأمة المصرية"، قبل عام ١٩٥٦.

كيف رأى المثقفون عبد الناصر ؟!

دعنا نتأمل مواقف، وآراء بعض المثقفين فى جمال عبد الناصر، وثورة يوليو.

● توفيق الحكيم، الذى حظى بمكانة متميزة عند جمال عبد الناصر، فوضعه فى منزلة، ومكانة الأب الروحى لثورة ٢٣ يوليو/ تموز. الحكيم هو الكاتب الذى مهد لظهور "البطل المنتظر"، الذى سيحيى الأمة، فى روايته "عودة الروح" (عام ١٩٣٣). ووقف عبد الناصر إلى جوار توفيق الحكيم، فى مواجهة أحد وزرائه، لأنه أعفى الحكيم من منصبه فى دار الكتب. كما منح عبد الناصر توفيق الحكيم "قلادة الجمهورية" عام ١٩٥٨، وجائزة الدولة التقديرية فى الآداب، عام ١٩٦٠، ووسام العلوم والفنون من الدرجة الأولى، فى العام نفسه.

لعل أهم من هذا كله، طوال فترة حكم عبد الناصر أنه لم يمنع لتوفيق الحكيم عملاً واحداً من أعماله الأدبية أو النقدية، على العكس، تماماً، فقد مارس الحكيم نقده للنظام الناصرى فى روايته "السلطان الحائر بين السيف والقانون"، عام ١٩٥٩، و"بنك القلق"، عام ١٩٦٦. والأهم أن أبواب مكتب عبد الناصر ظلت مفتوحة للحكيم، فى أى وقت، وبغير تحديد موعد. إلا أن الحكيم شارك - بعد الثورة المضادة- فى الحملة الموجهة ضد عبد الناصر، والناصرية، بنشر كراسة صغيرة بعنوان "عودة الوعى"، عام ١٩٧٢، والتى ترتب على ظهورها ضجة إعلامية صاخبة. ففى هذا الكتيب لخص الحكيم موقفه من التجربة الناصرية، فوصفها بأنها كانت مرحلة عاش فيها الشعب المصرى فاقداً للوعى.

● أما نجيب محفوظ، فلخص موقفه فى حوار جرى بين الشعب، وجمال عبد الناصر، من نسج خيال روائى متمكن من صنعته، كتب يقول:[٢٠]

الشعب: إنى أحنى رأسى ،حباً وإجلالاً .

ناصر: تحية متقبلة، ولكن لا تنس ما سبق من قولى! "ارفع رأسك ياأخى!"

الشعب: إن عشرات التماثيل لن تجعلك فى خلود الذكرى.

ناصر: لا تنسوا تمثالين، أقمتهما بيدى، وهما (الميثاق)، و(بيان ٣٠ مارس)!

الشعب: وراءك فراغ لن يملأه أحد

ناصر: ولكن يملؤه الشعب الذى حررته

الشعب: سيبقى ذووك فى صميم الأفئدة

ناصر: أبنائى هم الفلاحون، والعمال، والفقراء

الشعب: سيكون أحب الطرق إلى نفسى الطريق إلى مسجدك

ناصر: طريقى الحق، هو الطريق إلى العلم، والاشتراكية

وإن كان نجيب محفوظ قد انقلب هو الآخر، ونسى ما قاله، فى خضم الحملة الدعائية الجائرة على عبد الناصر، بعد انفراد أنور السادات بالسلطة (مايو/ آيار ١٩٧١)

● يرى الكاتب اليسارى المصرى المعروف، محمد سيد أحمد، أنه قبل الثورة، كان المثقفون مجتمعين على أهمية استبعاد الملك، وتطهير الأحزاب، وإجراء إصلاح زراعى يمس كبار الإقطاعيات، غير أن إنجازات الثورة، أجبرت المثقفين على تأملها. فمن الناحية الثقافية، أنشأت الثورة الهيئة العامة لقصور الثقافة، والمراكز الثقافية فى جميع ربوع مصر، إلى جانب دعم المؤسسات الثقافية. وفى فترة الثورة، أقرت مجانية التعليم العام، وأضافت مجانية التعليم العالى، وضاعفت من ميزانية التعليم العالى، كما أضافت عشر جامعات، أنشئت فى جميع أنحاء البلاد، بدلاً من ثلاث جامعات فقط.

● الكاتب المبدع أسامة أنور عكاشة يقول: من يستطيع أن ينكر الدور الذى لعبه جمال عبد الناصر فى المنطقة العربية بأكملها؟ من ينكر رجولته، عندما وقف بمفرده أمام ثلاث دول فى فترة من أهم الفترات؟!

● الكاتب والسينارست يسرى الجندى كتب: ركزت السينما للأسف، فى تلك الحقبة، على منطقة مراكز القوى، فى ثورة يوليو، وزوار الفجر، والاعتقالات، بشكل مبالغ فيه جداً، لدرجة جعلت المشاهد يتأكد من عدم الحياد[٢١].

● الشاعر عمر بطيشة قال: من المؤكد أن هناك بعض الأخطاء، فى تلك الفترة، ولكنها أقل كثيراً من الإيجابيات، فلم تجد، على سبيل المثال، ممن صنعوا الأعمال التى هاجمت الثورة، وزعيمها، يتطرقون، ولو بمشهد واحد، إلى القاعدة الصناعية، والاقتصادية التى صنعها عبد الناصر.

● السيناريست مصطفى محرم كتب: كان هناك أمل وتفاؤل كبير تجاه ثورة يوليو، وأنا عبّرت عن ذلك من خلال مسلسل "رد قلبى"، ولكن العسكريين الذين تولوا هذه الفترة أداروا دفة الأمور بدكتاتورية.

● المخرج محمد فاضل يرى بأن: لا أحد ينكر على الزعيم جمال عبد الناصر دور التضحية، والفداء قبل ثورة يوليو، وما تلاها من إنجازات، حوّلت مصر من دولة تابعة للإمبراطورية البريطانية إلى دولة ذات سيادة، لها دور محورى، ومؤثر فى الوطن العربى، والعالم.

● المربى الأكاديمى كمال مغيث: رأى أن التعليم قبل الثورة لعب دوراً كبيراً فى تطوير الثقافة فى مصر، وكان من المألوف أن نرى الأولاد وهم فى الثانوى ،أو الجامعة، إخوان مسلمين، ووفديين، وشيوعيين، وعلى العكس، تماماً، فبعد الثورة، تم النظر للهدف من التثقيف باعتباره مرادفا للحشد الأيدولوجى لأهداف النظام.

● المفكر والناقد اليسارى الكبير محمود أمين العالم، فى حوار نشرته صحيفة "الوفد" المصرية، قال:" استقبلنا الثورة باعتبارها ثورة عسكرية، بالتشكك، فى البداية، لأننا عشنا مرحلة مهمة قبل الثورة، تعاملت الثورة بعنف مع المثقفين، وحدثت اعتقالات كثيرة، حتى للمثقفين المؤيدين للثورة، ومع الوقت اكتشفنا أن معارضتنا للثورة، فى بعض الأشياء، فيها سذاجة، شعرنا أن هذه ثورة وطنية، ومعادية للاستعمار، وتقدمية، وبدأنا نؤيدها، ولكن دائماً كان هناك تحفظ من جانب الحكومة، وفى هذه الأثناء حدث (العدوان الثلاثى) على بور سعيد، دخلنا السجون، بدأنا بالقلعة، ثم أرميدان، والواحات، وحدثت محاكمة لنا فى الأسكندرية، ثم رجعنا إلى سجن أبو زعبل، وبعد ذلك إلى سجن الواحات، الذى انتقلنا إليه، بعد أن رفض برلمان يوغوسلافيا تعذيب الشيوعيين فى السجون المصرية، أثناء زيارة عبد الناصر ليوغوسلافيا."[٢٢]

● الكاتب والناقد اليسارى المصرى الشاب أحمد الخميسى: كتب عن المعتقلات المصرية، التى كانت تستضيف أكبر أسماء عرفتها الثقافة المصرية فى صحراء الواحات: د.عبد العظيم

أنيس، د.لويس عوض، ألفريد فرج، صنع الله إبراهيم، د.عبد الرازق حسن، محمد سيد أحمد، الفنان التشكيلى حسن فؤاد، محمود أمين العالم، د.فؤاد مرسى، الشاعر فؤاد حداد، صلاح حافظ، أنجى أفلاطون فى معتقل النساء بالقناطر، وغيرها، وغيرهن بالمئات من المثقفين من مختلف الاتجاهات اليسارية، والليبرالية التى رفضت، فيما بعد، المشاركة فى تشويه تاريخ الزعيم الوطنى (عبد الناصر)، بالرغم من تراجيديا الثورة، التى التهمت أقرب أنصارها.

● أما محمد حسنين هيكل، الكاتب المقرب والمفضل لعبد الناصر، فرأى أنها كانت أزمة المثقفين، وليست ديكتاتورية النظام، وأكد فى مقالاته أن " الفراغ كان يملأ ميدان العمل الوطنى قبل الثورة ."وحاول هيكل البرهنة على أن تحرش النظام، آنذاك، بالمثقفين لم يكن متعمداً، فضرب مثلاً بأن الرئيس عبد الناصر كان قارئاً جيداً، وأن قراءاته جعلته يكن وداً كبيراً لتوفيق الحكيم، وجعلته يحترم كلاً من طه حسين، وعباس محمود العقاد، رغم كونهما تعاونا مع النظام الملكى، الذى أطاح به عبد الناصر[٢٣].

يلاحظ أن هيكل اكتفى بثلاثة مثقفين كبار، لم يُحسبوا على المعارضة أو اليسار، كما أن هيكل غرق فى امتيازات النظام الناصرى، فيما كانت نسبة كبيرة من مثقفى مصر تعانى من الاعتقال، والقمع.

● اعتبر المفكر اليسارى الفلسطينى، عبد القادر ياسين، أن فلسطين كانت فى قلب ثورة يوليو، وأردف أن الفلسطينيين يسجلون لعبد الناصر، إعلانه أمام وفد من أعضاء المجلس التشريعى بغزة (٢٦ يوليو/ تموز١٩٦٢)، بأنه لا يوجد رئيس عربى يملك خطة لتحرير فلسطين، فأعطى عبد الناصر بذلك إشارة البدء بتأسيس الفصائل الفدائية الفلسطينية، ولا يمكن نسيان الشعار الذى رفعه عبد الناصر " ما أُخذ بالقوة لا يُسترد إلا بالقوة "، وكذلك تأكيده على أن فلسطين قضية عربية. دون أن ينفى ياسين أن غياب الديمقراطية كان نقطة الضعف الرئيسية فى نظام يوليو.

● الناقد السينمائى السورى، د.رفيق الصبّان، كتب " إن ثورة يوليو/ تموز، على الرغم من عدم تمامها، إلا أن الأنظار بدأت تتجه لها الآن، وبشدة، بسبب هذا الذل، والهوان العربى، وهذا الصمت المخيف، ربما أدخلنا فى طريق أكثر هواناً". ورأى الصبّان أن الثورة استمرت حتى نكسة ١٩٦٧[٢٤].

أخيراً نخلص إلى أن ثورة يوليو ما بين مؤيد، ومعارض، لكن ما لانستطيع إنكاره، أن المعتقلات التى اكتظت بالكثيرين من المثقفين، جعلت المثقفين يشعرون بأن أفواههم قد كممت، ولم يعد هناك مجال لكلمة "لا". مما ولّد حيرة المثقف المصرى، وخوفه من سطوة السلطة، والمجتمع، والتى جعلت منه، عموماً، مزدوج الشخصية.

هذه الازدواجية منعت المثقف أو حدت من قدرته على التعبير، عما يصبو إليه، ويحلم به.

وسمت الازدواجية سلوك العديد من المثقفين المصريين، فى الفترة الناصرية وما تلاها. فكُتّاب أمثال العقاد، وطه حسين، وزكى نجيب محمود، ولويس عوض، ونجيب محفوظ، وفؤاد زكريا، وتوفيق الحكيم، وغيرهم من دعاة التنوير، وجدوا أنفسهم يتقاطعون أيديولوجياً مع نظام ذى اتجاهات قومية اشتراكية، لكنهم سرعان ما انبروا لخدمته على نحو مًّا، رغم عدم إيمانهم بأهداف ذاك النظام، ونواياه.

هوامش الفصل الرابع

١- د. غالى شكرى، **المثقفون والسلطة فى مصر**، ط١، القاهرة، دار أخبار اليوم، ١٩٩٠، ص ٤٥.

٢-غ . كيم وآخرون، **المثقفون والتقدم الاجتماعى**، ترجمة شوكت يوسف، دمشق، وزارة الثقافة، ١٩٨٤، ص ١١-, ٣٤

٣- د. مصطفى عبد الغنى، **المثقفون وعبد الناصر**، ط١، القاهرة، دار سعاد الصباح، ١٩٩٣، ص ١٠.

٤- **المصدر نفسه**، ص ١١-١٥.

٥- **المصدر نفسه**، ص ٤٠.

٦- إدوارد سعيد، **المثقف والسلطة**، ترجمة د.محمد عنانى، القاهرة، رؤية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦، ص ٤٥.

٧- عبد الغنى، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٣.

٨- **المصدر نفسه**، ص٦٧.

٩- **المصدر نفسه**، ص ٧٧-٧٩.

١٠- كانت هذه الخطب العصماء شائعة بين المثقفين، حتى لنجدها فى كثير من كتابات ذاك العصر ومثقفيه.

أوردها: عبد الغنى، **مصدر سبق ذكره**، ص٨١.

١١- **المصدر نفسه**، ص٨٢.

١٢- من ذكريات كريم ثابت، (الحلقة ١٣)، **الجمهورية**، (القاهرة)،٢٦/٦/١٩٥٥.

١٣- عبد الغنى، **مصدر سبق ذكره**، ص٨٣-٨٩.

١٤- **المصدر نفسه**، ص ٩٠-٩٤.

١٥- فتحى غانم، **معركة بين الدولة والمثقفين**، ط١، القاهرة، دار أخبار اليوم، سلسلة "كتاب اليوم"، عدد سبتمبر/ أيلول ، ١٩٩٥، ص٢٠.

١٦- **المصدر نفسه**، ص٢١.

١٧- **المصدر نفسه**، ص ٢٣.

١٨- د. مصطفى مرتضى على محمود، **المثقف والسلطة، دراسة تحليلية لوضع المثقف المصرى من ١٩٧٠-١٩٩٥**، القاهرة، دار قباء ، ١٩٩٨، انظر مراجعة للكتاب، بقلم عماد الغزالى، الحياة (لندن)،١٦/٥/١٩٩٩.

١٩. أنور عبد الملك، **المجتمع المصرى والجيش**، ط١، دار الطليعة، ١٩٦٨، ص٢١٣-٢١٤.

٢٠- محمد فؤاد المغازى، **كيف نقد المثقفون عبد الناصر**، الأزمنة العربية أون لاين، العدد ٢٨١، ١/١١/٢٠٠٤.

٢١- سميرة سليمان، شيماء عيسى، **٥٥ عاماً على اندلاعها .كيف يرى المثقفون ثورة يوليو**، شبكة الأخبار العربية (المحيط)، ٢١/٨/٢٠٠٧.

٢٢ - **المصدر نفسه**.

٢٣- **المصدر نفسه**.

٢٤- **المصدر نفسه**.

البـــاب الرابع

الفصل الخامس

عبد الناصر والتنمية

نعيمة عبد ربه أبو مصطفى

عبد الناصر والتنمية

"ثورة تحرير الفلاح من العبودية"، "الثورة الصناعية"، هكذا أطلق المصريون على ثورة ٢٣يوليو/ تموز ١٩٥٢، لما قدمته من تنمية اقتصادية للمجتمع المصرى، حيث أن السيطرة السياسية على الدول، تؤدى إلى سيطرة اقتصادية، واجتماعية، وأخلاقية. فكان لابد من تحرير الاقتصاد من المحتل الأجنبى، والقضاء على النظام الإقطاعى، وسيطرة رأس المال، وبسط سيطرة القطاع العام على النظام الاقتصادى للدولة.

شنت الدول الغربية عدة حروب على مصر فى عهد عبد الناصر، وذلك للحد من نشاط عبد الناصر السياسى فى المقام الأول، وكسر روح القومية العربية، والحرية السياسية، التى بذر عبد الناصر بذورها بين الجماهير العربية، وفرض سيطرة الدول الغربية على الموارد الطبيعية فى مصر وخاصة قناة السويس، مما جعل الاقتصاد المصرى يوصف بأنه اقتصاد حرب خلال الفترة التى تتناولها هذه الدراسة، فسوف توضح لنا الدراسة مدى استطاعة عبد الناصر التغلب على هذه الأوضاع، والنهوض بالمجتمع المصرى، وإحداث تغييرات جذرية فى النظام الاقتصادى المصرى.

أولاً :- فكرة التنمية عند عبد الناصر

أكد جمال عبد الناصر، بقوة، فى اجتماعٍ حاشدٍ، فى ميدان التحرير، يوم ١٩٥٣/١١/٢٦، على أن الهدف الأول للثورة هو تحقيق الديموقراطية، لأنه يؤمن بإرادة الشعب، ورغبته فى تحقيق الديموقراطية، والنهوض بالمجتمع[1]، واتجاهاته المستقبلية، سواء الاقتصادية أم العسكرية، والتى بنيت على تحقيق العدالة الاجتماعية، والحرية السياسية للفرد، أى نشر الديموقراطية، وتوفير مستوى معيشى كريم للشعب، بعد سنواتٍ من الاستعمار، والقهر الاجتماعى، والاقتصادى. ولن يتحقق هذا إلا بالتنمية الاقتصادية.

تميزت ثورة يوليو بالنضال ضد الاحتلال، والحكم الملكى المطلق، لذلك اعتبر البعض عبد الناصر من أبرز المثقفين الذين أنتجتهم الحركة الثقافية والسياسية لثورة يوليو، وبرز

كثير فى عهده من المفكرين الذين وضعوا المبادئ الأساسية للثورة، وهم الذين دافعوا عن الثورة، فى سنواتها الأولى، وهم الذين طالبوا بتحديد الملكية الزراعية، وتعلية خزان أسوان، وتكوين جيش قوى، للقضاء على الاحتلال، والتخلص من التبعية الأجنبية، ونشر الديموقراطية، وهذه هى المبادئ التى قامت من أجلها الثورة، فهى ممتدة، منذ زمن بعيد، عانت منه دول المنطقة وبلات الاحتلال(٢).

كانت أحوال المجتمع المصرى قبل ثورة يوليو/ تموز تثير الرثاء، فقد كان المجتمع بطىء النمو، وتسوده حالة من الركود، امتدت منذ عام ١٩١٢ إلى عام ١٩٥٣، ففى هذه الفترة كانت نسبة النمو لا تزيد على متوسط قدره ١.٥٪، سنوياً، وهى نسبة كانت الزيادة فى عدد السكان تستوعبها، أى أنه لم يطرأ تغيير يذكر، خلال هذه الفترة(٣). كما كان التفاوت الطبقى يُميز المجتمع المصرى، فكان الحل الاشتراكى يفرض نفسه على الوضع القائم، كطريق للنهوض بالمجتمع، اجتماعياً واقتصادياً، فكان لابد من إعادة توزيع الثروة بين فئات المجتمع، والقضاء على الإقطاع، كجزء من التغيير السياسى والاجتماعى اللازمة لتمكين الشعب من السيطرة على أدوات الإنتاج، وكسر تحالفات الإقطاع والرأسمالية اللذين سَخَّرا النظام السياسى لخدمة الاستعمار، كما رأى عبد الناصر أن تصحيح قواعد توزيع الدخل والثروة، هما أساس توجيه الإنتاج، لخدمة الفئة المعدمة، ومنحها حق الحياة الكريمة(٤).

استلهم عبد الناصر أهداف الثورة من مشكلات المجتمع الذى يعيش فيه، واحتياجات الشعب للحرية السياسية والاقتصادية، لكى يحقق الكفاية والعدل، كما قال عبد الناصر، فى خطابه يوم ١٩٦٥/١١/٢٥ فى مجلس الأمة عن المجتمع الذى يريده "مجتمعاً تذوب فيه الفوارق بين الطبقات، عن طريق تكافؤ الفرص بين المواطنين، مجتمعاً يستطيع الفرد الحر أن يحدد لنفسه مكانه فيه، على أساس كفاءته وقدرته"(٥). فكان الهدف هو القضاء على الإقطاع، وليكون الحكم فى خدمة الشعب، والقضاء على سيطرة رأس المال على الحكم، وذلك لتحرير الفلاحين من التبعية للملاك، حيث أن القطاع الزراعى فى مصر هو عماد الاقتصاد المصرى، فى بداية عهد الثورة، حيث يحقق النسبة الأكبر من إجمالى الدخل القومى، ويخلق فرص عمل، ويحقق فائضاً اقتصادياً، يمكن توجيهه لأغراض التنمية. لذلك اهتم عبد الناصر بهذا القطاع الزراعى، و تم إصدار أول قرارات الإصلاح الزراعى، بعد قيام الثورة بحوالى شهر.

آمن عبد الناصر بالفكر الاشتراكى، الذى يتخذ التخطيط العلمى منهجاً للحياة، وكأسلوب لإدارة المجتمع، والتخطيط للسياسات والتشريعات التى تنظم عمل المجتمع، ليحمى المجتمع من

التقلبات وسياسات السوق، فكان لابد من وضع خطط سنوية للدولة، تكون هى الأساس الذى تحدد من خلاله الميزانيات، والسياسات الاقتصادية، التى يتم تطبيقها، خلال الفترة المعنية، وتحويل هذه الخطط، إلى برامج تنفيذية فعلية. كذلك أدرك عبد الناصر حقيقة التنمية، منذ البداية، بالرغم من جميع المعارك التى خاضها، خاصةً حرب ١٩٦٧ التى استهدفت أساساً، ضرب التنمية الاقتصادية فى مصر(٦). ولم يكن "العدوان الثلاثى" (١٩٥٦)، يهدف إلى مجرد الاحتلال العسكرى للسيطرة على الأرض فحسب، وإنما هدف إلى تصويب ضربة قاصمة للسياسة الوطنية الاستقلالية، التى ينادى بها جمال عبد الناصر، لكى يجعل من مصر عبرة لسائر دول الوطن العربى، المتطلعة إلى العيش فى حياة مستقلة كريمة فى ظل قرارات باندونج(٧).

لم يكن لعبد الناصر خطةٌ محددة، ينطلق منها لإعادة بناء الاقتصاد والمجتمع المصرى، الذى كان قد أصابه الوهن الشديد، عشية الثورة. ولكن عبد الناصر، هدف إلى انتشال مصر من الركود الاقتصادى والاجتماعى، الذى كانت تعانى منه، لم يكتف عبد الناصر بالخطب السياسية للتنمية، بل ألحقها بالتطبيق العملى لمقررات التنظيمات الشعبية، و"هيئة التحرير"، و"الاتحاد الاشتراكى"، وإنشاء المؤسسة الاقتصادية فى عام ١٩٥٧، ثم بعد ذلك صدور دستور١٩٥٦، ودستور١٩٦٤، ليؤكد على حتمية سيطرة الشعب على أدوات الانتاج ، ويقسّم الملكية إلى قطاع عام، وملكية تعاونية، وملكية خاصة، ووفر عبد الناصر للمصريين الحق فى التعليم، والرعاية الصحية، وحق العاملين فى المعاملة العادلة، من حيث ساعات العمل، وتقرير الأجور، والتأمينات الاجتماعية، بصورها المختلفة(٨). ولم يكن هذا التنوع فى القرارات وليد لحظة، ولكنه نابع من فكر عبد الناصر للحرية والديموقراطية، فتنظيم الضباط الأحرار ذاته كان، فى الواقع، مكوناً من أفراد تتنوع إنتماءاتهم الفكرية والسياسية، من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين. وكانت المبادئ التى أعلنتها حركة يوليو ١٩٥٢، عند قيامها، مبادئ عامة. يمكن القول أنها تمثل الحد الأدنى لمختلف تيارات المعارضة السياسية فى مصر، فى ذلك الوقت، وهى مبادئ يمكن أن تندرج تحت راية إيديولوجية إصلاحية أو ثورية.

إن ما نفذته الثورة، فى السنوات الثمانى الأولى من الحكم، لا يمكن الادعاء بأنها كانت مبادىء اشتراكية فى الجوهر، بل إن العديد من الإجراءات والسياسات التى اتبعت، خلال هذه الفترة، كانت فى الواقع قد سبق طرحها من قبل بعض المفكرين أو السياسيين المصريين، بل جرى، أحياناً، تقديمها كمشروعات قوانين لمجلس النواب، أو مجلس الشيوخ، خلال العهد

الملكى، مثل قضية الإصلاح الزراعى. كما أن التطورات فى البرامج والسياسات الاقتصادية جرت استجابة لتطورات محلية، وإقليمية، على الأصعدة السياسية والاقتصادية، ونتيجة لتطورات فى علاقات مصر الدولية، ولتغيرات فى المناخ السياسى والاقتصادى الدولى، أدت إلى كيفية تحقيق النهضة الاقتصادية والاجتماعية فى مصر. إن ثورة يوليو، بقيادة عبد الناصر، كانت من بين النظم القليلة التى واجهت معضلة البحث عن أساس فكرى متماسك، لما أقدمت عليه من قرارات تنفيذية. وبعد صدور قوانين يوليو/ تموز١٩٦١الاشتراكية، اتضحت الرؤية أكثر(٩). ثم بتأميم عدد هائل من الشركات فى مجالات مختلفة، وإضافة تعديلات جذرية لنظام الإصلاح الزراعى، وأعطت الثورة حقوقاً أخرى للمواطنين، تضمن لهم حياة كريمة.

ثانياً :- الصراع العسكرى والتنمية

تأثرت التنمية الاقتصادية فى مصر، سلباً، بالحروب التى خاضتها مصر، أثناء فترة تولى عبد الناصر الحكم، حيث أنفقت الدولة على القطاع العسكرى جزءاً كبيراً من إيراداتها، كان من الممكن استغلالها فى مشاريع التنمية. اتُّهِمَت الثورةُ من بعض المفكرين بعدم التخطيط السليم لهذه المواجهات العسكرية، وخاصةً حرب ١٩٦٧، التى وصفت هزيمتها بالنكسة، بسبب سوء الإدارة، والتفكك فى صفوف الجيش(١٠). وثورة اليمن، التى شاركت فى دعمها القوات المصرية ابتداءً من عام ١٩٦٢. ومن جهه أخرى استفادت مصر، أيضاً، من هذه الأزمات بأن تذرعت بالأزمات لتمصير وتأميم عدد كبير من الشركات الأجنبية الموجودة فى مصر، خاصة بعد عدوان ١٩٥٦، حيث تم تأميم ١٣٧١ فرعاً من فروع البنوك الانجليزية، والفرنسية، والشركات الصناعية، والزراعية، والمساهمة، والشركات التجارية، وتوكيلات التأمين، التى مثل رأسمالها الإسمى ١٣٥ مليون جنيه مصرى، وأعلنت الحكومة المصرية أنها لن ترفع الحراسة عن هذه الشركات، إلا بعد أن تدفع انجلترا وفرنسا مبلغ ٥٠٠ مليون جنيه مصرى، وهى قيمة الخسائر التى تكبدتها مصر إثر "العدوان الثلاثى" عليها عام ١٩٥٦، وفى بداية عام ١٩٥٧ تم تمصير ١٣٠ فرعاً لبنوك وشركات تأمين تجارية، برأسمال إجمالى ٥.٤٧ مليون جنيه مصرى(١١). مما أدى إلى إنشاء وتوسيع مؤسسات القطاع العام، فى عام ١٩٦١، فى بداية جديده للتحول الاجتماعى والاشتراكى، وتخليص البلاد من سيطرة المراكز الاقتصادية الأجنبية. بحيث كانت هذه البنوك الإنجليزية والفرنسية تسيطر على اقتصاد مصر، وكانت قيمة الجنية المصرى تحدد فى لندن، حيث يوجد الغطاء الاسترلينى لعمليات التصدير

والاستيراد المصرية. كما كانت شركات التأمين الفرنسية والإنجليزية تسيطر على ٥٠٪ من عمليات التأمين التى جرت فى مصر، حتى نوفمبر/ تشرين الثانى ١٩٥٦.

استنزفت الحروب موارد الدولة التى كانت تتجه نحو إعادة بناء الجيش، وتحديث التسليح، منذ نكسة ١٩٦٧، إلى وفاة عبد الناصر، حيث بلغ إجمالى الديون ١,٣٠٠ مليار دولار (مليار و ثلاثمائة مليون دولار)، و بلغت نسبة الديون الخارجية إلى الناتج القومى الإجمالى ١٨٪ فى عام ١٩٧٠، وهو العام الذى توفى فيه عبد الناصر، وذلك لأن الاقتصاد المصرى (اقتصاد حرب)(١٢). أى أنه خلال ١٨ عاماً من الثورة، لم تزد مديونية مصر على سُدس الناتج المحلى الإجمالى، منها ٢٠٥ ملايين دولار مديونية شراء قمح من الولايات المتحدة، خلال الفترة من ١٩٥٨-١٩٦٥ ، ولم تكن مصر مدينة للبنك الدولى، فى ذاك الوقت(١٣). ففى حربى ١٩٥٦ ، ١٩٦٧ ، كان العدوان على مصر نتاجاً لمخططات عدوانية واسعة، هدفت إلى ضرب مشروع الثورة المصرية ذاتها، وتحجيم دور مصر الإقليمى والعالمى(١٤).

أكد الخبراء العسكريون فى جميع أنحاء العالم وبينهم الخبير الفرنسى الشهير جنرال أندريه بوفر، بعد حرب ١٩٦٧، على أن مرحلة بناء وتدريب وإعداد الجيش المصرى مرةً أخرى يحتاج ما لا يقل عن جيلٍ كامل، بينما قَدَّرَته الدعاية الإسرائيلية بجيلين، على الأقل، واضعين فى اعتبارهم أنه لن تقوم للقوات العسكرية العربية قائمة، ولن تكتمل لها مقومات قوة حربية يعتد بها. وتم تشكيل وزارة جديدة، برئاسة الرئيس جمال عبد الناصر،عدلت ميزانية الدولة، لتكون ميزانية اقتصاد حرب، وتم وضع التخطيط السياسى المناسب لتصفية آثار العدوان، وتم تأمين الجبهة الداخلية حتى يمكن للمواجهه العسكرية أن تتم على أساسٍ صلب، فكان لابد من زيادة الإنفاق على الدفاع والأمن القومى، وقد أسهم الشعب فى تدعيم ميزانية الحرب، لتعويض خسائر النكسة، بمعداتٍ وأسلحةٍ أكثر تقدماً، والارتقاء بالتنظيم، والتسليح، والتدريب، وتجهيز الجيش، حتى يمكن إحداث تفوق عسكرى على العدو. وكان اتجاه عبد الناصر يتركز فى جمع قوات العرب للمعركة الشاملة والقادمة مع إسرائيل، وكانت باكورة هذا الاتجاه ما ظهر فى القمة العربية، فى الخرطوم أواخر شهر أغسطس/ آب ١٩٦٧، من توصياتٍ وقراراتٍ إيجابية جسدت فكرة التضامن العربى من أجل الصمود، والاستعداد للمواجهة، فى الوقت الذى كانت فيه إسرائيل تقوم بشن حرب نفسية ضد مصر والعرب، وقواتهم المسلحة، لذلك ساد اجتماع الرئيس عبد الناصر بالقيادات العسكرية، يوم ٢٦ نوفمبر/ تشرين الثانى ١٩٦٧، فى أعقاب قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، مفهوم واحد، هو أن

الحل السياسى للمشكلة، بكل تعقيداتها، يكاد يكون درباً من دروب المستحيل، وأن الحرب هى الوسيلة الوحيدة لإقناع إسرائيل، والولايات المتحدة بالتخلى عن الشروط المجحفة التى تلوحان بها، ونجاح هذه الحرب ستجعل إسرائيل تقف فى منتصف الطريق، لإيجاد حل مناسب للأزمة[١٥]. لكن الغرب كان يهدف، فى المقام الأول، لتدمير صورة عبد الناصر، كقائد وزعيم للقومية العربية، فشنت لندن وباريس و تل أبيب ذلك قبل حرب ١٩٥٦، التى تذرعت بقرار التأميم لتحيق الهدف الرئيسى لأعدائنا، وهو كسر إرادة عبد الناصر.

الإصلاح الزراعى

بلغ تعداد الشعب المصرى ٢١,٤٧٢ مليون مواطن، عام ١٩٥٢، يعيش نحو ٦٨٪ من إجمالى السكان فى الريف، ولم يتعد معدل الدخل الفردى ١١٨ دولاراً، فى السنة، بالإضافة إلى عدم عدالة فى توزيع الدخل. إذ كانت هناك أقلية تملك معظم الأراضى والأصول الإنتاجية، وتزيد دخولها كثيراً عن معدل الدخل السائد على المستوى القومى. وتشير بعض التقديرات، فى عام ١٩٥٥، إلى أن ٢٠٪ من السكان كانوا يحصلون على ٥٥٪ من الدخل ، بينما كان نصيب ٦٠٪ من السكان نحو ١٨٪ فقط من الدخل[١٦].

نهش الفقر والجهل والمرض جسد المجتمع المصرى، قبل الثورة[١٧]، وانتشرت الأمراض والأوبئة وارتفعت نسبة الوفيات، حيث لم يزد متوسط سنوات الحياة للذكر على ٣٦ عاماً ، مقابل ٦٩ عاماً للمواطن الأمريكى. والأوضاع فى السنوات السابقة على قيام ثورة يوليو كانت تزداد سوءاً. فقد هبطت معدلات الدخل الفعلى للفرد، بين عامى ١٩١٣، و١٩٥٠، هبوطاً شديداً بدلاً من أن ترتفع. ويرجع السبب الرئيسى فى ذلك إلى أن الإنتاج القومى لم يستطع، لمدة أربعين عام تقريباً (بين ١٩١٣ -١٩٥٢)، أن يساير الارتفاع المتواضع، نسبياً، فى عدد السكان، وقتها، الذى لم يكن يزيد على ١,٥٪، سنوياً، وحركة التجارة العالمية غير مواتية، فى معظم السنوات. وفى مجتمع زراعى متخلف، يعتمد، بشكل شبه كامل، على تصدير محصول واحد، هو القطن، لم يكن من الصعب إدراك أسباب حالة البؤس العامة، قبل قيام الثورة ١٩٥٢. فقد كان قبل الثورة عدد قليل من الملاك يستأثرون بنحو ثلث الأرض الزراعية، كان من المستحيل على ثورة يوليو تجاهل مشكلة الفلاحين، وما يعانونه، فقد كان حوالى ٧١,٦ ٪ من المزارعين لا يملكون سوى ١٣٪ من مجموع الأراضى المنزرعة، بينما كان ٢٠١٥ شخصاً – أى أقل من نصف فى المائة – يملكون أكثر من ٢١٪ من مجموع الأراضى الزراعية[١٨]. وكان حوالى ٢٨٠ مالكاً يملكون ٥٨٣٤٠٠ فدان، أى ما نسبته واحد من مائه ألف من الشعب يملك ١٢٪ من الأرض[١٩].

أدى المركز الاحتكارى الذى تمتع به كبار الملاك فى ملكية الأراضى، والسيطرة على الموارد المالية، إلى فرض ريع باهظ، تكبده صغار الفلاحين، فقد تراوح إيجار الأرض، فى الفترة بين ١٩٤٨-١٩٥٢، بين ٢٠و ٦٠ جنيهاً للفدان، حسب المنطقة، وقد أدى ذلك بأحياناً، إلى ابتلاع ما يقرب من ٧٥٪ من صافى إيراد الفدان. واحتكر كبار الملاك معظم القروض، القصيرة والمتوسطة الأجل، بينما ظل صغار الفلاحين _ الذين يشكلون الأغلبية الساحقة من المزارعين فى مصر _ خارج نطاق خدمات سوق الائتمان، لذلك اضطر صغار الملاك والمستأجرين إلى الاتجاه نحو اقتراض المال من المرابين فى القرى، الذين ابتزوا أسعار الفائدة، والتى كانت تفوق ١٠٠٪ فى السنة[٢٠]، مما أدى إلى إفلاس العديد من المزارعين، ولجأ صغار الفلاحين إلى بيع أراضيهم. كما أفضى التنافس على كراسى البرلمان، إلى ربط أكبر عدد من الفلاحين أصحاب الأصوات الانتخابية بالمرشحين لكراسى البرلمان لضمان السيطرة على أصواتهم، وذلك عن طريق السيطرة على مصادر أرزاقهم.

استشعر قادة حركة ٢٣ يوليو/ تموز، منذ البداية، الحاجة الملحة لمعالجة جذرية لما يحدث على الساحة الزراعية، حيث أدركوا، على الفور، بأن مصير ثورتهم معلق بالقضاء على المواقع الاقتصادية، والاجتماعية لطبقة كبار الملاك، والارستقراطية الزراعية، وكسب تأييد صغار الملاك، والجماهير الفلاحية الفقيرة[٢١]. وقد جاء صدور قانون الإصلاح الزراعى، فى السابع من سبتمبر/ أيلول ١٩٥٢، كمحاولة جادة لمعالجة المسألة الزراعية، تهدف، إلى إعادة توزيع الثروة، والدخل، والسلطة الاجتماعية، فى الريف المصرى، وتوجيه ضربةٍ قويةٍ لكبار ملاك الأراضى، وعناصر الارستقراطية الزراعية، التى سيطرت على مراكز السلطة فى العهد الملكى.

تم تعويض من انتزعت ملكيتهم، بواسطة سندات حكومية غير قابلة للتداول، بفائدة ٣٪، تستهلك خلال ٣٠ عاماً، وقد قدر التعويض بسبعين مثلاً لضريبة الأطيان، المقدرة فى عام ١٩٤٩، (ومتوسطها حوالى ٣ جنيهات للفدان)، وهذا ما يعادل حوالى نصف قيمة الأرض السائدة فى السوق، حيث بلغ متوسط سعر الفدان حوالى ٤٠٠ جنيه، عام ١٩٥١. وفى عام ١٩٥٨، صدر القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٨، والذى بموجبه تم تخفيض المصاريف الإدارية الإضافية، من ١٥٪ إلى ١٠٪ من سعر شراء الأرض، كما تم تخفيض سعر الفائدة على سندات الإصلاح الزراعى، إلى ١.٥٪ ، سنوياً، و تم مد أجل استهلاك هذه السندات إلى ٤٠ عاما[٢٢]. ولذا فقد كانت الدعوة قائمة لإعادة توزيع الملكيات الزراعية، وتعديل نظام الإيجارات

الزراعية، ورفع أجور العمال الزراعيين. وكان نحو ٢,٣٠٩ مليون فلاح يملكون ١,٢٣٠ مليون فدان أى أن ٨٤٪ من ملاك الأراضى كانوا يملكون ٢١٪ من الأراضى، مقسمين إلى صغار الملاك، الذين يملكون، فى المتوسط، أقل من فدانين، وهو ما لم يكن يُؤمن الحاجات المعيشية لأسرهم، ومن يملكون بين فدانين وخمسة أفدنة، الذين يمكنهم بالكاد تأمين الحاجات المعيشية الأساسية لأسرهم. وعلى الجانب الآخر، ثمة مجموعة كبار الملاك، حيث كان ٢٨٠ مالكاً، يملكون ٥٨٣,٤ ألف فدان، أى أن ٠,٠١٪من الملاك كانوا يملكون ١٠٪ من الأراضى. ليس هذا فحسب، إذ إنه داخل فئة الملاك الصغار نجد أن ٧٠٪ منهم كانوا، فى الواقع، يملكون ما هو أقل من نصف فدان، وعدد هؤلاء الملاك حوالى مليونين. ويضاف إليهم نحو ٨ ملايين آخرين من المعدمين الذين لا يملكون شيئاً، على الإطلاق، وإنما يتكسبون عيشهم من استئجار مساحاتٍ صغيرةٍ من الأراض لزراعتها مقابل إيجارٍ عينى، أو بالعمل فى المزارع أو كعمال تراحيل أى أن نحو ١٠ ملايين من سكان الريف كانوا من المعدمين، أو شبه المعدمين(٢٣).

اعترف مصطفى النحاس، رئيس الوزراء الأسبق لمصر، فى عام ١٩٤٤ أمام مجلس النواب بأن "الخلل الكبير فى المجتمع المصرى راجع لفقد أغلبية الشعب للملكيات الكبيرة". وفى السنة نفسها قدم النائب محمد خطاب إلى مجلس الشيوخ أول مشروع لتحديد الملكية الزراعية، ورفعت لجنة الشؤون الاجتماعية، التابعة للمجلس، الحد الأعلى المقترح من ٥٠ فداناً إلى ١٠٠ فدان، وهو ما وافق عليه مقدم المشروع. لكن المجلس عاد فأسقط المشروع، فى ١٦/٦/ ١٩٤٧. وفى عام ١٩٤٩، من خلال المعركة الانتخابية، تجمع ٧٢ مرشحاً لانتخابات مجلس النواب حول أفكار، محمد خطاب، ومريت بطرس غالى، وجمعية الفلاح، وأيضاً، حول اتحاد الصناعات، وأصدروا برنامجاً موحداً، يطالب بتحديد الملكية الزراعية، وزيادة الضرائب على الملكيات الكبيرة، " لحمل كبار الملاك العقاريين على توجيه استثماراتهم نحو الصناعة " فى محاولة منهم للنهوض بالاقتصاد المصرى. لذا لم يكن غريباً أن يمضى على وجود النظام الجديد لثورة يوليو فى السلطة أكثر من شهر ونصف شهر، حتى ظهر "قانون الإصلاح الزراعى" الأول فى السابع من سبتمبر/ أيلول ١٩٥٢ الذى كان مخططاً له مسبقاً.

قام الدكتور راشد البراوى – أستاذ الاقتصاد فى جامعة القاهرة، ورئيس مجلس إدارة البنك الصناعى، وعضو مجلس الأمة – بوضع القانون رقم ١٧٨، لسنة ١٩٥٢، الخاص بالإصلاح الزراعى، والذى تم فيه تحديد الملكية بـ ٢٠٠ فدان فقط، وذلك لضرب طبقة كبار الملاك الزراعيين، الذين كانوا يسيطرون على الحياة السياسية، بالإضافة إلى مائة فدان أخرى

لأبنائه القُصر، بحيث لا يزيد المجموع عن ٣٠٠ فدان للأسرة الواحدة، على أن تقوم الدولة بتوزيع أى أراض أخرى، تزيد عن هذا الحد، على صغار الفلاحين، والمستأجرين، والعمال الزراعيين. كذلك سمح القانون لكبار الملاك ببيع جزء من أراضيهم الزائدة عن هذا الحد، فى غضون فترة زمنية قصيرة، انتهت فى آخر أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٥٣، بشرط ألا يباع للأقارب، حتى الدرجة الرابعة. وقد تم التوزيع على أساس تمليك قطعة من الأراضى تتراوح بين ٢ إلى ٥ أفدنة، حسب درجة خصوبة التربة، وحجم أسرة المنتفع. وتم، إصدار قانون الإصلاح الزراعى الثانى، فى عام ١٩٦١، القانون ١٢٧، لسنة ١٩٦١، الذى نص على تخفيض الحد الأقصى للملكية للفرد الواحد إلى ١٠٠ فدان. وفى عام ١٩٦٢ تم مصادرة جميع أراضى الوقف الخيرى، وصودرت كذلك أراض أخرى، بناءً على قرارات المصادرة الصادرة بخصوص أشخاص بعينهم، فى عامى ١٩٦٢و١٩٦٤، وهو ما كان إجراء سياسياً، فى أعقاب الانفصال السورى. كما صدر فى عام ١٩٦٣ قانون قضى بنزع ملكية الأراضى التى يمتلكها الأجانب، وفى عام ١٩٦٤ صدر القانون رقم ١٣٨، لسنة ١٩٦٤، الذى قضى بأن يتم بيع الأراضى المعاد توزيعها على المنتفعين الجدد، بسعر يعادل ربع قيمة الأرض المقدرة، لتعويض ملاكها السابقين، وفى أغسطس/ آب ١٩٦٩ خفض الحد الأقصى للملكية الفردية إلى خمسين فداناً. وفى الإجمالى نجد أنه نتيجة لقوانين الإصلاح الزراعى المختلفة، التى طبقت بين عامى ١٩٥٢ و ١٩٧٠، تم توزيع ٨١٨ ألف فدان، وهو ما أفاد حوالى ٣٤٢ ألف أسرة ضمت نحو ١,٧ مليون فرداً، أو ما تبلغ نسبته نحو ٩٪ من سكان الريف، فى عام ١٩٧٠(٢٤). وبالتالى نجد أن الثورة قامت بثورة فى الإصلاح الزراعى، منحت المزارع المصرى حرية، لم تكن موجوده، على مر العصور، وأحدثت نهضة زراعية، حيث تمكن المزارع من تنويع فى زراعة أرضه، ومكنته من الزراعة طوال العام، لتوافر مياه الرى، والطاقة الكهربائية، التى أحدثها بناء السد العالى.

السد العالى

"لم يكن هناك فى تاريخ العالم كله، مشروع للرى والطاقة بمثل هذا الحجم"(٢٥)، هكذا وصف وزير الخارجية الأمريكى جون فوستر دالاس، مشروع بناء السد العالى، لما يتطلبه من مجهود هائل، وإمكانيات مادية ضخمة. وكانت فكرة بناء السد العالى قد صاغها مهندس زراعى مصرى، من أصل يونانى، يدعى إدريان دانينوس ، وقدم هذه الصياغة، إلى قادة الثورة فى أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٥٢، ولم يتم العمل بها، فى حينها، لانشغال الثورة بالأمر الأهم وهو الاستقلال الوطنى، أولاً.

أدرك عبد الناصر _ بعد فترة وجيزة - ضرورة إقامة السد العالى، للتحكم فى نهر النيل، والحفاظ على المياه التى كانت تضيع سنوياً فى البحر، وذلك لاستغلالها فى زيادة الرقعة الزراعية، لكى تكفى سكان مصر، فلابد من توافر المياه لزراعة مليونى فدان بالوجه القبلى، من الأراضى المروية بالحياض إلى نظام الرى الدائم، الذى يتيح التنوع فى زراعة المحاصيل على مدار العام، وزراعة حوالى مليونى فدان أرز، وتحسين الصرف لجميع الأراضى الزراعية، والحماية من الفيضانات، وضمان تخزين المياه، للسنوات الشحيحة، وتوليد طاقة كهربائية، تصل إلى نحو مليونين ونصف مليون كيلووات. ونتيجة اتساع بحيرة ناصر، و عمقها، وارتفاع منسوب المياه فيها، تتزايد ثروتها السمكية و يتحقق عائد للاقتصاد القومى.

بدأ المجلس الدائم للتنمية والإنتاج القومى، على الفور، الدراسات، مستعيناً بخبراء مصريين، وألمان، وفرنسيين، كما تمت الاستعانة بمؤسسة "هوتشتيف دورتموند " الألمانية الغربية، والمستشار الأمريكى، المهندس كارل تيرزاكى، لوضع خطة بناء السد. وتم الانتهاء من الخطة، قبل نهاية عام ١٩٥٥، وبدأ البحث عن تمويل لهذا المشروع الضخم. وقدم البنك الدولى عرضاً، وقدمت الحكومتان الأمريكية والبريطانية عرضاً أخر لمساعدة مصر بالعملة الصعبة، لبناء المشروع، ولم يتم تنفيذ أى من العرضين فى محاولة من الغرب للضغط على عبد الناصر حتى يعدل عن سياسته القومية المستقلة، وعدم نشرها بين دول المنطقة، فما كان من عبد الناصر سوى اللجوء إلى موارده المحلية لتمويل بناء السد العالى، فأكبر هذه الموارد دخلاً هى قناة السويس، التى لا يدخل خزانة الحكومة المصرية من إيراداتها، سوى ١٪ فقط، فأعلن عبد الناصر تأميم القناة (١٩٥٦/٧/٢٦)، ورد عليه الغرب بحرب ١٩٥٦، مما أرهق الاقتصاد المصرى، ولكن بالعزيمة والإصرار لدى عبد الناصر، تم تحقيق حلم بناء السد العالى. ففى عام ١٩٥٧ تم تخصيص مبلغ ٧٥.٢ مليون دولار، لبدء العمل فى المشروع، وفى عام ١٩٥٨ تقرر بناء السد، عن طريق تمويل من الاتحاد السوفيتى، فى شكل معونة فنية ومالية، وقرض لشراء المعدات والآلآت اللازمة لبناء السد، ومحطة الطاقة، وقد استخدم فى بناء السد العالى مواد بناء تعدل (١٧) مَرَّة المواد المستخدمة فى بناء الهرم الأكبر، وكمية الحديد المستخدمة فيه تتضاعف إلى ١٥ مثل من كمية الحديد المستخدمة فى برج إيفل بفرنسا، ويصل ارتفاعه ١١١ متراً فوق قاع النهر، ويبلغ عرض النهر، عند الموقع، ٥٥٠ متراً، ويمتد سطح السد ٦.٣ كيلو متر، ويبلغ عرض الطريق على السطح ٤٠ متراً، وبلغت تكلفة بناء السد العالى ٦١٨ مليون جنيه، من المفترض أن يغطى السد هذه التكلفة فى ثلاث سنوات[٢٦].

اعتبر السد العالى ثامن أضخم سد فى العالم، فهو يولد طاقة كهربائية بمعدل ١٠ بلايين كيلوات/ ساعة فى العام، بالإضافة إلى ما كانت مصر تنتجه من طاقة كهربائية، والتى تبلغ ٥ بلايين كيلوات/ ساعة من كافة محطات الطاقة الموجودة لديها، وبذلك ارتفع متوسط نصيب الفرد من استهلاك الكهرباء، إلى٥٢٥ كيلووات/ ساعة، بالمقارنة بمتوسط الاستهلاك للفرد، على المستوى العالمى البالغ ٦٠٠كيلووات/ ساعة(٢٧).

استطاع عبد الناصر أن يرى المستقبل بشكل أفضل، من حيث التوسع فى تعمير الصحراء، لاستيعاب الزيادة السكانية المتوقعة، فقد وافق على مشروع " مديرية التحرير " لاقتحام الصحراء، وانتزاع أراض منها للوادى، وكان هذا المشروع بداية لما انضم إليه، فيما بعد، كالوادى الجديد، والصالحية، ثم مدينة نصر، التى ضمت تجمعاً سكانياً ضخماً، ثم المدن الجديدة. إن مديرية التحرير، التى تعرضت لأشرس حرب من الإقطاعيين القدامى، الذين يخشون من مبدأ الملكية الجماعية للأراضى، التى قامت مديرية التحرير على أساسها، والتى لا تصلح الزراعة، فى كثير من المناطق إلا بها، مديرية التحرير هذه تمد مصر، الآن، بأنواع لا تحصى من الفواكه و تشارك فى صنع الاكتفاء الذاتى من الموالح، وغيرها(٢٨).

سمح بناء السد العالى بتوصيل الكهرباء إلى الأرياف المصرية، لسد الاحتياجات الأساسية من الإضاءة، وتشغيل الآلآت الزراعية، والصناعات الصغيرة، مما ساعد على تنمية وتطوير الريف المصرى. لذا اعتبر السد من أهم مشاريع التنمية فى الستينيات، والتى ميزت عهد عبد الناصر، كما ربط الصناعة بالزراعة، مما سمح بتحقيق التنمية الاقتصادية، وخاصة الصناعية.

الصناعة

لم تتوافر لمصر ثروات معدنية أو منجمية يُعْتَدُّ بها، وتزايد عدد السكان على الرقعة الزراعية التى لا تزيد إلا زيادات محدودة، فكان حلم المصريين، منذ أمد طويل، قبل يوليو/ تموز ١٩٥٢، هو كيفية بناء المجتمع الصناعى المتقدم على أرض مصر. ورغم كافة الجهود التى بذلت لتشجيع الصناعة فى مصر، منذ القرن العشرين، ومحاولة بعض حكومات ما قبل الثورة دفع النشاط الصناعى، عن طريق توفير الحماية الجمركية لهذا النشاط، وخاصة بدءاً من عام ١٩٣٠، فإن الصناعة لم تكن تمثل سوى ١٥٪ من الناتج القومى الإجمالى المصرى، ولم تكن توفر فرص العمل سوى لنحو ١٠٪ من قوة العمل الإجمالية، ولم يظهر أى ارتفاع فى قطاع الصناعة، خلال الفترة ١٩٥٠-١٩٥٢. وكان الإبطاء فى التصنيع، بعد عام ١٩٤٩، نذيراً سيئاً

لمجتمع فقير، كان لابد وأن يعتمد، اعتماداً واضحاً، على التصنيع، كحل لمشكلاته الاقتصادية. وكانت الصناعات التى شهدت نمواً سريعاً، هى تلك الصناعات التى تمد البلاد بمقوماتها الأساسية، نسبياً، ولا سيما فى شكل مواد زراعية أولية، كالقطن، والمواد الغذائية، أو فى شكل مواد معدنية أو منجمية لازمة، لتصنيع بعض المنتجات، مثل الملح، والصودا، والأسمنت، وكان مبدأ الإحلال محل الواردات من السلع الاستهلاكية البسيطة، قد اكتمل، فى الواقع، مع عام ١٩٥٠ فلم يكن فى الإمكان تحقيق المزيد من النمو فى معدلات إنتاج المواد الغذائية، والمنسوجات، بعد هذا التاريخ، مما جعل من المستبعد تحقيق المزيد من توجه الدخول الريفية للمنتجات المصنَّعة، كما لم يكن من المنتظر تحقيق زيادات فى الدخول الفعلية فى المناطق الريفية، إلا عن طريق ارتفاع أسعار القطن فى الأسواق العالمية، أو عن طريق ارتفاع فى أسعار السلع الزراعية، بوجه عام، تتجاوز الارتفاع فى أسعار السلع الصناعية. أما بالنسبة للتصدير، فلم يكن هناك توسع سريع فى الطلب على المنسوجات، والمواد الغذائية المعلبة. يضاف إلى هذا أن المنتجات المصرية لم تكن تحظى فى وجه منافسة قوية للغاية، بأى ميزات، من ناحية السعر، أو الجودة، يجعلها تجذب أعداداً كبيرة من المشترين الأجانب. وكان ما يباع فى الأسواق الأجنبية يقل عن ١٠٪ من جملة الإنتاج الصناعى، ولذا كان واضحاً أنه لم يكن هناك أمل جدى فى تحقيق تنمية سريعة للصناعة المصرية، عن طريق التوسع فى الأسواق العالمية. إضافة إلى ذلك، فإن الصفة الاحتكارية كانت لصيقة بالصناعة المصرية: صناعة السكر، والأسمنت، والتقطير، والأسمدة الكيماوية، وإن برزت على نحو أخص، فى مجموعة الشركات الصناعية، التى أنشأها بنك مصر، من خلال سيطرته على هذه الشركات، التى أصبحت العمود الفقرى للاقتصاد المصرى كله. وكان بنك مصر، وحده يمثل ٢٨٪ من مجموع رؤوس الأموال المصرفية المصرية. أما المجموعة التى كانت تديره - طلعت حرب، ثم حافظ عفيفى، ثم على يحيى، فمحمد الفرغلى، ثم أحمد عبود، والوكيل المنزلاوى - فقد سيطرت على كل ما يمكنها، من الطيران إلى الطباعة، ومن صناعة السينما إلى المناجم، و المحاجر، ومن النسيج إلى النقل البحرى. لم تكن الصناعة تحتل المرتبة الأولى فى أولويات عبد الناصر، بالرغم من أهميتها، بسبب التركيز على تثبيت أركان الحكم الجديد. إلا أن العديد من خطب قادة يوليو، وبياناتهم، كانت تبين أنهم على وعى كامل بحاجة البلاد إلى التصنيع. ولقد تركز تأكيدهم على ضرورة تقديم العون للصناعة، وتمكينها، والتوسع فيها، وتقديم كافة الحوافز للاستثمارات الخاصة فى المؤسسات الصناعية. وكان المستثمرون يضمون عدداً من الأجانب، إلى جانب المصريين، وعبر رجال الثورة، عن رغبة منهم فى اجتذاب رؤوس الأموال الخاصة من الخارج

لتنشيط الاستثمار، فقد سمح نظام يوليو للأجانب بامتلاك حصة غالبية الأسهم فى أية شركة محلية، والسيطرة عليها، وذلك بعد أن كان القانون ١٣٨، لسنة ١٩٤٧، قد نص على تخصيص ما لايقل عن ٥١٪ من أسهم أى شركة مصرية للمصريين. ثم جاء القانون الجديد، فى يوليو/ تموز ١٩٥٢، ليخصص ٤٩٪ فقط من أسهم أى شركة للمصريين، أى أن القانون، عملياً، قد سمح للأجانب بإمكانية تملك أكثر من ٥١٪ من أى شركة مصرية[٢٩].

عزز بناء السد العالى قطاع الصناعة، بشكل كبير، حيث اتجهت الصناعة نحو الصناعات الثقيلة، ذات الكثافة العمالية، مثل صناعة الأسمدة، ومجمع الألومنيوم، فى نجع حمادى، ومصانع الحديد والصلب فى حلوان، الذى تعاقدت عليه الحكومة المصرية مع شركة ديماج الألمانية، عام ١٩٥٤، وتم افتتاحه فى يوليو/ تموز ١٩٥٩[٣٠]، وكان عبد الناصر يدعو إلى مستقبل أفضل من خلال تنمية الصناعات الثقيلة فى مصر، ونشر المصانع، كمراكز حضارية، و تقدمية فى المدن والقرى المصرية، فقام بإنشاء وزارة الصناعة، فى عام ١٩٥٦. كما وقف ضد الأنماط الاستهلاكية، وضد السلع الاستهلاكية والسلع الصناعية الاستهلاكية، التى يتم استيرادها بالعملة الصعبة.

كانت هناك مظاهر للاحتكار فى الصناعة، منها الاحتكار المعزز من الحكومة، الذى تمتعت به شركات السكر، والدخان، والطيران، والملاحة، وكان عدد قليل من الشركات الكبرى الصناعية، مثل الغزل، والنسيج، والأسمنت، والمشروبات الروحية، يملك التأثير فى الأسعار، ويمثل إنتاجها نسبة عالية من المعروض المحلى، ويقف وراء سياج عال من الحماية الجمركية، وسيطرت على صادرات القطن عشر مصانع، بلغ نصيبها ٨٠٪ و ٩٠٪ من مجموع الصادرات (كان القطن يمثل ٩٠٪ من صادرات مصر). وفى مراحل التصنيع الأولى كانت الشركات الصناعية والمالية ترتبط مع الاحتكارات العالمية بصلات وثيقة، وتشترك معها فى إنشاء مشروعات مشتركة، ومن أمثلة ذلك اشتراك شركات التأمين العالمية فى أنشاء " شركة مصر للتأمين "، والاتفاق مع شركات اخرى لإنشاء شركات الغزل، والقطن، وصباغته، وتصنيع الحديد الصناعى، بقصد تخطى التهرب من التعريفة الجمركية[٣١]. كيف كانت مجموعة محدودة من الناس تسيطر على مقدرات شعب مصر، ويتم تحكمهم فى الاقتصاد المصرى.

تجاوزت طموحات عبد الناصر الوضع القائم للاقتصاد المصرى، وبالذات فى مجال التصنيع. وكان الرئيس المصرى يرغب فى تحقيق قفزات سريعة، لسد الفجوة التصنيعية والتكنولوجية بين مصر والدول الصناعية المتقدمة. وجد عبد الناصر أن تحقيق قفزة صناعية

لا يتم إلا من خلال سيطرة الدولة على تعبئة المدخرات، و توجيه الاستثمارات الجديدة، وقيام الدولة بدور المنتج، لكى تقوم، بالوكالة عن المجتمع، بإنجاز القفزة الاقتصادية. فاقتحمت الدولة مجالات جديدة، عبر استثمارات حكومية، ونجحت فى إنجاز مشروعات عملاقة للبنية الأساسية، أسهمت فى تغيير حياة الشعب، مثل السد العالى، الذى تم اختياره، عالمياً، كأعظم مشروع بنية أساسية فى القرن العشرين، من قبل مؤسسات غربية وأمريكية، تتضمن بالأساس شركات عقارية، وهندسية عملاقة، ومؤسسات تصميم وبناء السدود فى مختلف بلدان العالم.

كانت مصر، فى عام ١٩٦٥، تتفوق على كوريا الجنوبية، فى كل المؤشرات الاقتصادية، تقريباً، حيث بلغ الناتج المحلى الإجمالى المصرى نحو ١.٥ مليار دولار، وبلغ نصيب الفرد منه ١٧٣ دولار، فى حين كان الناتج المحلى الأجمالى، لكوريا الجنوبية ٣ مليارات دولار، متوسط نصيب الفرد ١٠٥ دولارات. وحتى بعد حرب ١٩٦٧ وبعد سيطرة الدولة الصهيونية على حقول البترول المصرية، وعلى جانب مهم من مناجم التعدين المصرية، كان الناتج المحلى الإجمالى المصرى يوازى نحو ٨٠٪ من نظيرة الكورى، فى عام ١٩٧٠. ورغم أن الإقتراض من الخارج قد أسهم فى تمويل التنمية فى مصر، خلال الفترة، للإسراع فى التنمية، والادخار، وتمويل الاستثمار، إلا أن فعالية الاستثمارات الجديدة، والشروط المنصفة للغاية، التى حصلت عليها مصر من الاتحاد السوفييتى السابق خفضت من عبء الديون على مصر. كانت الفائدة حوالى ٢.٥٪ مع فترات سماح تراوحت بين ٣، ٥ سنوات، وكان السداد يتم بتصدير منتجات مصرية للاتحاد السوفييتى من إنتاج المصانع التى أقامها مع مصر أو من صادرات أخرى[٣٢]. وفى عام ١٩٥٣ تم إصدر القانون رقم ٢٤٤، والذى نص على عمل حصر، لكل العمال العاطلين فى مصر، وإنشاء سجل لهم، وتشغيلهم، وإلزام أصحاب الأعمال، والمصانع بالإبلاغ عن طلبات العمل، ومنع الوساطة، وكفالة الدولة لمصروفات نقل العامل وأسرته من محل إقامته إلى حيث يقدم إليه العمل[٣٣]. وذلك لكفالة الدولة للعاملين، وتوفير فرص عمل دائمة، ودعم الصناعة بالعمالة اللازمة.

انتقل قادة يوليو للضغط على الرأسمالية المحلية، لاستثمار أموالها فى الصناعة، وحث الرأسمالية المحلية لاختيار كبار رجال الأعمال كأعضاء فى مجالس التنمية القومية، التى أنشئت فى هذه الفترة، كما تجنبت الحكومة التدخل فى المجال الصناعى، دون مشاورة اتحاد الصناعات المصرى. كما وافق نظام يوليو على مطالب اتحاد الصناعات، بشأن خفض الضرائب، وتوفير المزيد من الحماية الجمركية، حيث تم رفع التعريفات الجمركية عن

المنتجات التامة الصنع المستوردة، بينما انخفضت التعريفات المفروضة على المواد الأولية، والمعدات الرأسمالية اللازمة للتصنيع. وقد تزايدت أهمية الاستثمارات الحكومية المباشرة فى المجال الصناعى، تدريجياً، وبشكل ملموس، فى قطاع الصناعة، حتى أصبح نصيب الاستثمارات العامة إلى جملة الاستثمارات الصناعية فى الاقتصاد القومى، حوالى ٩٠٪ فى عام ١٩٦٠/١٩٦١، مع بداية الخطة الخمسية الأولى[٢٤]. وذلك لقدرة الحكومة على الإدارة الجيدة لبعض المشروعات، التى تم تأميمها، مثل قناة السويس، وبدخولها كشريك رئيسى فى المشروعات التى جرى تمصيرها، أو بعض المشروعات التى بدأت فى المساهمة فى إنشائها، جنباً إلى جنب مع القطاع الخاص، منذ عام ١٩٥٤، مثل مشروع الحديد والصلب بحلوان، الأمر الذى شجع الحكومة، بعد يأسها من قدرة القطاع الخاص، على توفير التمويل المطلوب للخطة الخمسية الأولى، على إصدار قرارات التأميم. وقد سار نهج عملية التصنيع فى مصر، خلال ١٩٥٢-١٩٧٠، طبقاً لاستراتيجية " الإحلال محل الواردات ".

قناة السويس

اضطر الخديوى إسماعيل، فى عام ١٨٧٥، بعد مرور ست سنوات على افتتاح القناة، إلى بيع حصته فى أسهم القناة، فسارعت بريطانيا لشرائها، مقابل أربعة ملايين جنيه استرلينى، بعدد أسهم ١٧٦,٦٢ سهما. وفى عام ١٨٨٠، خلف توفيق إسماعيل، ليبيع حقه فى نسبة ال ١٥٪ من صافى الأرباح، لمجموعة فرنسية، مقابل ٢٢ مليون فرنك فرنسى[٣٥]. وهكذا أصبحت قناة السويس دولة أجنبية داخل مصر، بسبب سيطرة الأجانب على نشاطها، واستقلالها الكامل عن الحكومة المصرية، وكل ما بداخلها يعتبر سراً مغلقاً على الحكومة المصرية. ويتم إعطاء الحكومة المصرية ١٪ من عائدات القناة، سنوياً[٣٦].

أضحت قناة السويس الممر المائى الذى لاغنى عنه بالنسبة لبريطانيا، وهو الطريق الرسمى للمستعمرات البريطانية فى آسيا، والتى تحقق لها أرباحاً طائلة، فحوالى ٧٠٪ من السفن المارة فى القناة تحمل العلم البريطانى، وبعد مرور ما يقارب من ثلاثة أرباع القرن، ومع بداية الخمسينيات كان البريطانيون لا يزالون يحكمون مصر، ويسيطرون على ثروات القناة، حتى جاءت ثورة يوليو، لتغير هذا الواقع المرير[٣٧]. ففى ٢٧ /٧/ ١٩٥٤، وقعت بريطانيا اتفاقا مع مصر، تجلوا جيوش الأولى بمقتضاه، بعد ٧٦ سنة من الاحتلال، فقام مجلس قيادة الثورة، مباشرة، بإنشاء مكتب سرى، ليدرس سراً كل ما يدور فى دهاليز الشركة البريطانية، ويحاول أن يتعرف على أسرارها، وكيفية إدارتها. وبعد ذلك تكون مكتب لقناة السويس، ملحقاً برئاسة مجلس الوزراء.

لم يكن السبب الرئيسى لتأميم القناة هو سحب عرض البنك الدولى لتمويل السد العالى فحسب، ولكن لما تمثله قناة السويس من أهمية استراتيجية ومادية لمصر، وكان عبد الناصر يفكر فى هذه الخطوة، سابقاً، ويستشير المقربين منه لمعرفة ردود الفعل لهذه الخطوة، وعندما سنحت الفرصة لذلك، اتخذ القرار، فى ٢٦ /٧/ ١٩٥٦، وأتاح هذا القرار لمصر الاستفادة من دخل قناة السويس، حيث ارتفع الدخل القومى لمصر، فى عام ١٩٥٩، إلى ١٣٠٠ مليون، وكان، فى عام ١٩٥٢، قد بلغ ٦٦٠مليون فقط، كما ارتفع دخل الإنتاج الصناعى إلى ٥٠٥ مليون جنيه، فى عام ١٩٥٩، وكان فى عام ١٩٥٢، قد بلغ ٢٣٩ مليون جنيه. كما زاد إنتاج غزل القطن بنسبة ٧١٪، حتى نهاية ١٩٥٩، وتضاعف عدد المغازل للعام نفسه ٢٤٠٪. كما سجلت المؤشرات الاقتصادية ارتفاعاً فى جميع قطاعات الإنتاج الصناعى(٣٨).

ثالثاً -:إنجازات الثورة و مشاريع التنمية

مَثَّل كل من بناء السد العالى، وتأميم القناة، والإصلاح الزراعى، ثورة زراعية وصناعية فى المجتمع المصرى، لما مثلته هذه المشروعات من أهمية، فكلها مشروعات ضخمة، هدفت إلى التنمية، والنهوض بالمجتمع المصرى، حققت مصر من ورائها، زيادة فى موارد الدولة المالية، ولأول مرة وضعت خطط وبرامج تنمية اقتصادية، وتم القضاء على الإقطاع الذى، أدى بدوره إلى تحقيق بعض العدالة الاجتماعية بين أفراد الشعب، ودعمت هذه المشروعات دور مصر، إقليمياً ودولياً.

دلت معركة السد العالى، وقناة السويس على أن جانباً هاماً من ضعف الموارد المالية للدول النامية لا يرجع، إلى محدودية الدخل، بقدر ما هو ناتج النظام الاقتصادى الدولى، الذى تتحكم فيه قوى الرأسمالية الدولية، و تستلب من خلاله ثروات الشعوب المستضعفة.

لاقت إجراءات الإصلاح الزراعى ترحيباً من العناصر الرأسمالية المستنيرة فى مصر، كإجراءات ضرورية، وملحَّة للمساهمة فى توجيه الاستثمارات نحو الصناعة، ولتحاشى حلول أكثر جذرية للمسألة الزراعية فى مصر، حسبما كان يلوح فى الأفق، فى أوائل القرن العشرين(٣٩). و يمكن القول بأن إجراءات الإصلاح الزراعى قد أحدثت تغييراً هاماً فى البنية الزراعية، وذلك بتحرير قوى الإنتاج فى الريف المصرى، كخطوة انتقالية نحو إيجاد هيكل زراعى جديد أكثر تقدماً، كما حدث.

لم يختر المصريون الاشتراكية، بكل ما جاء فيها، بل إن معظمهم لم يكن يعرف هذه الاشتراكية، التى تطبق عليه، خاصة مع تأكيد عبد الناصر، مراراً، على أن القضاء على

الاحتكار، و سيطرة رأس المال على الحكم، لن يتأتى إلا بنقل القوى الاقتصادية من أيدى الرأسمالية المستغلة، إلى أيدى الشعب، والذى يمثله جهاز الدولة. ومعنى هذا أن قيام الدولة بعمليات التمصير، والتأميم، والتحولات الاشتراكية، وامتلاكها لمعظم وسائل الإنتاج هو الذى أتاح لها التمويل اللازم لبدء برنامج السنوات الخمس للتصنيع، ثم خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بهدف زيادة الدخل القومى، كل ذلك لتحقيق العدالة الاجتماعية. وبالتالى فإن الناس، خلال ١٨ عاماً من حكم عبد الناصر، لم تختر، حقاً، الاشتراكية، ولكنها كانت سعيدة بها، لأنها كانت تلقى بالمسئولية بالكامل على كاهل الدولة، فالوظيفة مضمونة، مهما كانت الكفاءة منخفضة، والتعليم مجانى، والغذاء مدعوم، والأسعار ثابتة(٤٠). فكل هذه المعطيات عرفت فيما بعد أنها النظام الاشتراكى ، ولذلك فمند وفاة عبد الناصر خريف ١٩٧٠، أدرك الناس بأن هناك شيئاً غير عادى حدث لهم، وسيترك أثره البالغ. فعندما طبق الاشتراكية على الشعب المصرى، فى تلك الآونه من التاريخ، تقبلها الأهالى، لأنهم أحبوا جمال عبد الناصر، واحترموه، لأنه وفر لهم حياة كريمة.

دشن عدوان ٥٦ حركة الاستقلال الاقتصادى فى مصر، وحركة التمصير، ثم سياسة الإحلال محل الواردات، وحماية الصناعة المصرية، ثم حركة التنمية الاقتصادية السريعة، وبرنامج التصنيع الأول(٤١). وإنشاء المؤسسة الاقتصادية فى عام ١٩٥٧، والتى عهد إليها بإدارة حصص الحكومة فى الشركات القائمة فى ذلك الوقت، والأنصبة التى آلت إلى الحكومة بعد تمصير الشركات البريطانية والفرنسية عقب العدوان الثلاثى فى عام ١٩٥٦، الأمر الذى اتجه نحو الاشتراكية، لأن قرارات التأميم فى ١٩٦١ لم يكن لها أن تتم، إلا بعد نجاح تأميم قناة السويس، وبناء السد العالى، وإصدار قوانين الإصلاح الاقتصادى، التى لم تكن تهدف إلى تصفية الطبقة الرأسمالية، بل هدفت إلى تحرير الفلاحين من سيطرة الطبقة الراسمالية، ونجحت الثورة فيما سمت إليه، فحولت المجتمع المصرى، من مجتمع يعتمد على الزراعة، فى المقام الأول، إلى مجتمع صناعى، وزراعى معاً.

رأى البعض أن تدخل الدولة المباشر فى السياسة الاقتصادية، مثل بناء القطاع العام كأساس للاقتصاد الصناعى الحديث للدولة، وفى غياب ديموقراطية سياسية حقيقية، ضعفت آليات الرقابة على هؤلاء، فانتشر الفساد، مما أضر بالاقتصاد، لأن هذه المؤسسات لم تحقق الأرباح المتوقعة، والبعض الآخر رأى أنها مؤسسات لا تهدف إلى الربح، بل هى مؤسسات خدمية، وأنها أنشئت بقرارات سياسية، نتيجة للظروف التى كانت تمر بها البلاد، فكان لابد

للمؤسسات العسكرية الإمساك بجميع قطاعات الدولة، مما أعطى الدولة، السلطة الأعلى فى البلاد لجميع القطاعات.

بَنَتْ التجربة الناصرية، نموذجاً، نهض على أساس التخطيط المركزى، وقيام الدولة بدور رئيسى، فى الاستثمار المباشر، بالوكالة عن، المجتمع، فى ظل ضعف الطبقة الرأسمالية، وتردى قدراتها الاقتصادية، وعندما اقترضت من الخارج، فإن ذلك كان من أجل، إنجاز مشروعات، يمكن لعائدها أن يسدد القروض، التى بنيت بها[٤٢]. كما ضربت الثورة المثل الرائد فى كيفية تطويع المعرفة التكنولوجية لخدمة الاقتصاد، وكسر حلقة التبعية، التى تفرضها الرأسمالية العالمية على الدول الفقيرة، وإذا كان التصنيع، والتنمية عموماً، قد تطلبا توفير موارد من الخارج، فإن الأسلوب الذى اتبعته الثورة كان هو استخدام القروض الميسرة الفائدة لمشروعات، تحتاج إلى، الاقتراض من الخارج، والسبيل الوحيد، للحصول على التكنولوجيا المطلوبه لهذه المشروعات، هو الاقتراض.

كسرت الثورة، الحاجز المنيع، بين الطبقة الرأسمالية، والطبقات الفقيرة فى مصر، وذلك بإصدار قوانين الاصلاح الزراعى. كما ارتفعت القاعدة الصناعية، عن طريق تحويل المجتمع المصرى، الذى كان يعتمد على الزراعة، فحسب، إلى مجتمع صناعى، عن طريق بناء السد العالى، وإقامة المشاريع الصناعية، وحققت الثورة، دخلا كبيرا، من وراء تأميم قناة السويس، وقضت على البطالة، من خلال إصدار قوانين العمال، وإنشاء الاتحادات العمالية، التى تحافظ على حقوق العاملين، بالرغم من أن متوسط دخل الفرد، ارتفع بمعدل ٧.٢٪ سنوياً، بأسعار ١٩٦٥، إلا أن نسبة فقراء الريف بلغت ٢٣٪ سنة ١٩٥٨[٤٣]، فهذه النسب لم تكن عالية بقدر يحقق الرفاهية للمجتمع، حيث أن نسبةً كبيرةً من إجمالى إيرادات الدولة، توجه إلى الإنفاق على التسليح، وهذا بدوره يؤثر على الحياة الاقتصادية فى أى دولة.

الخلاصة، بالرغم من إهمية أنجازات الثورة، وقرارات ١٩٦١ " الاشتراكية "، إلا أن هذه القرارات لم تقْضِ إلى الاشتراكية، ذلك أن الذين وُضِعوا على رأس المصانع والمؤسسات الاقتصادية كانوا من بين الضباط أو أصحاب المصانع نفسها، بينما الاشتراكيون مودعون فى السجون والمعتقلات، ما أوصل البلاد بقرارات ١٩٦١ إلى مجرد رأسمالية الدولة الوطنية.

هوامش الفصل الخامس

١- عصمت سيف الدولة، **هل كان عبد الناصر ديكتاتوراً**، بيروت، دار المسيرة، ١٩٨٣، ص٣٠.

٢- عزت معوض، **ثورة يوليو وأزمة الثقافة**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٥، ص١٤٠.

٣- جمال سليم، **الناصرية الجديدة**، القاهرة، مكتبة مدبولى، ١٩٨٧، ص١٩.

٤- محمود الإمام، **رؤية ناصرية فى المسألة الاقتصادية**، بيروت، دار المستقبل العربى، ١٩٨٩،ص٧٤.

٥- سليم، **مصدر سابق**، ص٢٧.

٦- الإمام، **مصدر سابق**، ص٤٠.

٧- أنور عبد الملك، **دراسات فى الثقافة الوطنية**، ط١، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٦، ص٢٧.

٨- طارق البشرى، **الديموقراطية ونظام ٢٣ يوليو ١٩٥٢-١٩٧٠**، القاهرة، دار الهلال، سلسلة كتاب الهلال، العدد ٤٩٢، ديسمبر/ كانون الأول، ١٩٩١، ص٢٦١.

٩- هانى رسلان (تحرير)، **سياسات يوليو خمسون عاماً على الثورة**، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٢، (أنظر: مجدى صبحى ، ثورة يوليو والتنمية الاقتصادية: الإصلاح الزراعى والتصنيع، ص١٤٥) .

١٠- معوض، **مصدر سابق**، ص٤١.

١١- صلاح زكى أحمد، **قاموس الناصرية**، بيروت، دار المستقبل العربى، ١٩٨٥، ص١١٤.

١٢- منى قاسم، **الإصلاح الاقتصادى فى مصر**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٨، ص٢٣.

١٣- **المصدر نفسه**، ص٢٤.

١٤- هانى رسلان (تحرير)، **سياسات يوليو خمسون عاماً على الثورة**، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٢، (انظر: أحمد إبراهيم، **حروب ثورة ٢٣ يوليو**، ص١٦٥ ص١٧١).

١٥- وزارة الدفاع، هيئة البحوث العسكرية، ج.م.ع، **صفحات مضيئة من تاريخ مصر العسكرى**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٨، ص٢٨.

١٦- صبحى، **مصدر سابق**، ص١٤٥:ص١٦٥.

١٧- إمام، **مصدر سابق**، ص٤٩.

١٨- سليم، **مصدر سابق**، ص٧١.

١٩- سيف الدولة، **مصدر سابق**، ص٤١.

٢٠- محمود عبد الفضيل، **التحولات الاقتصادية والاجتماعية فى الريف المصرى**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨، ص١٤.

٢١- **المصدر نفسه**، ص١٧.

٢٢- **المصدر نفسه**، ص٢٠:٢٥.

٢٣- صبحى،**مصدر سابق**، ص١٤٥:ص١٦٥.

٢٤- **المصدر نفسه**، ص١٤٥:ص١٦٥.

٢٥- زكى أحمد، **مصدر سابق**، ص٥٤.

٢٦- **المصدر نفسه**، ص٥٨.

٢٧- **المصدر نفسه**، ص٥٥.

٢٨- سليم، **مصدر سابق**، ص١٣٤.

٢٩- صبحى، **مصدر سابق**، ص١٤٥:ص١٦٥

٣٠- إمام، **مصدر سابق**، ص٥٣.

٣١- سيف الدولة، **مصدر سابق**، ص٣٩.

٣٢- هانى رسلان (تحرير)، **سياسات يوليو/ خمسون عاماً على الثورة**، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٢، (أنظر: أحمد السيد النجار، خبرة نصف قرن من يوليو والنموذج الاقتصادى لمصر:القطاع العام من البناء إلى الخصخصة، ص١٥٥:ص١٦٣).

٣٣- سيف الدولة، **مصدر سابق**، ص١١٣.

٣٤- صبحى، **مصدر سابق**، ص١٤٥:ص١٦٥

٣٥- دونالدلدنيف، **حرب السويس**، ترجمة، أحمد خضر، عبد السلام رضوان، القاهرة، مكتبة مدبولى، ١٩٩٠، ص١٥.

٣٦- شوقى عبد الناصر، **ثورة عبدالناصر**، نيقوسيا، الموقف العربى للطباعة والصحافة والنشر، د ت، ص٣٦.

٣٧- دونالدلدنيف، **مصدر سابق**، ص١٧.

٣٨- عبد الناصر، **مصدر سابق**، ص٢٧٧.

٣٩- عبد الفضيل، **مصدر سابق**، ص٤٦:٤٧.

٤٠- قاسم ، **مصدر سابق**، ص ٦٤

٤١- جلال أمين، **ثورة يوليو والاقتصاد فى نصف قرن**، ندوة، مركز رامتان، وزارة الثقافة، الأحد ٢١ أبريل، ٢٠٠٢.

٤٢- النجار، **مصدر سابق**، ص١٥٥:ص١٦٣.

٤٣- أسامة الغزالى حرب، **مصر تراجع نفسها**، القاهرة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٠، ص٩٩.

كما تم الاستعانة بالمراجع التالية :-

(١) حاتم صادق، **قضايا ناصرية**، القاهرة، دار الموقف العربي، ١٩٨١

(٢) رشاد كامل، **الصحافة والثورة**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٢.

(٣) رفعت السعيد، **تأملات في الناصرية**، ط٢، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، ١٩٧٩.

(٤) سيد حسين الشافعي، **دعاء الثورة**، القاهرة، دار التحرير للطبع والنشر، د.ت.

(٥) سليمان الحكيم، **عبد الناصر والإسلام**، دراسة، ط١، دمشق، دار الكرمل للدراسات والطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٢.

(٦) ضياء الدين داوود، **سنوات مع عبد الناصر**، القاهرة، دار الموقف العربي، ١٩٨٤.

(٧) عبد الله إمام، عبد الناصر والإخوان المسلمون، د.ن.، ١٩٨٦.

(٨) عبدالله إمام، الناصرية، دراسة بالوثائق في الفكر الناصري، دمشق، الوطن العربي، د.ت.

(٩) عبدالله بلال، تأملات في الناصرية، القاهرة، دار الطباعة الحديثة، ١٩٧١.

(١٠) عبد العظيم رمضان، الصراع الاجتماعي والسياسي في مصر، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٨٩.

(١١) يحيى الجمل، عبد الناصر والسد العالي والقومية العربية ، القاهرة، دار المستقبل العربي، ١٩٨٠.

(١٢) عبد العظيم رمضان، (إعداد وتقديم)، ندوة، ثورة يوليو والعالم العربي، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣.

البـــاب الرابع

الفصل السادس

عبد الناصر والاشتراكية

منى محروس

عبد الناصر والاشتراكية

جاءت ثورة ٢٣ يوليو/ تموز١٩٥٢، ومن أهم أهدافها القضاء على الاستعمار وأعوانه، والتخلص من النظام الملكى الفاسد، ولم تكن هناك خطة واضحة لحل أزمة الصراع الاجتماعى القائم، ولم يجد عبد الناصر فى الرأسمالية حلاً للأزمة التى يعيشها المجتمع المصرى، فطبق فى البداية الاشتراكية الديمقراطية التعاونية، ثم وجد فى الاشتراكية العلمية حلاً وطنياً مناسباً للواقع الذى يعيشه الإنسان المصرى، وبدأ الصراع مع الدول الرأسمالية وعلى رأسها أمريكا التى وجدت فى الاشتراكية خطراً يهدد مصالحها فى العالم العربى.

أولاً: مرحلة الاقتصاد الحر:

اتصل عبد الناصر بعدد من التنظيمات، والأحزاب قبل الثورة، ومنها "حزب الوفد"، "حزب مصر الفتاة"، و"الإخوان المسلمين"، فضلاً عن الشيوعيين، ويؤكد ذلك ارتباطه وتمسكه بكافة التيارات الفكرية والثورية، التى وجدت فى مصر آنذاك، وقد تأثر عبد الناصر بهذه التنظيمات، إلى حد الالتقاء بأهدافها العامة، والتى تمثلت فى "التحرر الوطنى"، و"العدالة الاجتماعية"، و"تحطيم السلطة الإقطاعية والرأسمالية"، وضرورة توزيع الأرض على الفلاحين، و"تطوير الاقتصاد القومى"، ومع ذلك لم تكن لدى عبد الناصر رؤية كاملة للوضع الاجتماعى المصرى، وما الطريق الذى سيسلكه فى تلك الأزمة[1].

فى السنوات الأولى، من ١٩٥٢ حتى ١٩٥٧، كانت رؤية عبد الناصر للصراع الاجتماعى نابعة من بعض التنظيمات قبل الثورة، ووضح ذلك فى الإجراءات الاجتماعية، والتى حقق فى جزءٍ منها، نسبياً، العدالة الاجتماعية، مثل "تحديد الملكية الزراعية".

لقد بدأ عبد الناصر دون الاعتماد على نظرية كاملة لتحليل الصراع الاجتماعى ، برده إلى واجهته الحقيقية ، وترسم خطواته الثورية لصالح الطبقات الكادحة، بصورة جذرية وشاملة.

وكان شعار تلك الفترة هو تحقيق العدالة الاجتماعية ، واتضح ذلك فى خطبة عبد الناصر الأولى ، فى ٩ إبريل / نيسان ١٩٥٣ ، وكان العدو الرئيسى لعبد الناصر، كما وضح فى ذلك

الخطاب ، متمثلاً فى ثلاث : "الظلم الاجتماعى"، و "الاستعباد السياسى" ، و "الاحتلال البريطانى". وفى احتفال عبد الناصر والعمال بدمياط، آنذاك . كان عبد الناصر يتحدث ويدافع عن حقوق العامل والفلاح ،ولم يلتفت الى "الظلم الاجتماعى" أو" تحقيق العدالة ".

فى ١٤ يونيه/ حزيران ١٩٥٣، وفى خطاب له بالإسكندرية، قال عبد الناصر: "عندما قامت ثورة يوليو واجهت طبقتين، طبقة الشعب المحروم، وطبقة أصحاب المصالح، أولئك الذين توارثونا عن آبائهم، وأجدادهم". أردف عبد الناصر بأن أهم شيء فى تحديد الملكية أن تعبر عن معنيين أساسيين، الأول: "الحرية السياسية"، والثانى: "التخلص من الاستبداد السياسى"، وكان يعنى الحرية للشعب، للفلاحين، الذين حررهم قانون تحديد الملكية. ومنذ يوليو/ تموز ١٩٥٤ بدأ عبد الناصر الحديث، مستخدماً لغة الأرقام، وكان ذلك واضحاً فى أحاديثه السياسية والاجتماعية، خلال عرضه لتطورات التجربة المصرية التى بدأت تنمو وتتطور، خطوةً خطوةً[٢]. فعندما حلل عبد الناصر الوضع الطبقى فى الريف المصرى، قال "إن ألفين من الملاك كانوا يملكون أكثر من مليون، و ٢٠٠,٠٠٠ فدان، بينما يملك ٣٪ من الملاك الزراعيين ما لا يزيد عن ١٣٪ من الأراضى الزراعية".

يتضح من ذلك أن رؤية عبد الناصر للصراع الاجتماعى، فى تلك الفترة، كانت رؤية إصلاحية وغير شاملة، ولم تمتد إلى القطاع الصناعى والعمالى، بشكل واضح، مثلما كان الوضع فى القطاع الريفى[٣]، على أنها كانت خطوةً لا بأس بها، فى طريق عبد الناصرإلى الاشتراكية.

قوبلت هذه الخطوة بعداءٍ كبيرٍ من البعض، تحدث عنهم عبد الناصر قائلاً: "أنا أدرك أننا أغضبنا كبار الملاك، لكن هل يمكن ألا نغضبهم، ونترك تربة وطننا وفينا من يملك منها عشرات الألوف من الأفدنة، وفينا من لا يملك قطعة يدفن فيها بعد أن يموت؟"[٤]

اشترط حزب الوفد، للتعاون مع الثورة، أن تتراجع عن " قانون الإصلاح الزراعى"، وأن تستبدل به الضرائب التصاعدية، ولكن عبد الناصر استمر فى مشروعه الوطنى، ولم ينسق وراء الإقطاعيين، وميولهم التى لا تحقق إلا منافعهم الذاتية الضيقة على حساب الفلاحين، الذين ارتوت الأرض بكدهم وعرقهم دوماً، ولم يجنوا منها إلا الذل والمهانة، وبدأ عبد الناصر أول خطوةٍ فى سلم الاشتراكية، وذلك بتصفية المجتمع القديم، والاستعمار، والإقطاع، والاحتكار، ورأس المال الأجنبى[٥].

انقسم الشيوعيون، بعد الثورة، وكانوا حلقات وتنظيمات عديدة، منهم من تعاون مع الثورة، على أمل أن تتجه يساراً، ومن رأى الثورة مؤامرة أمريكية. واحتار الشيوعيون فى تشخيص الثورة، وتحديد موقف واضح منها، فرأوها، أحياناً، وطنية ثورية، واشتراكية، وأحياناً أخرى برجوازية وانقلابية، ديكتاتورية وعميلة، وقالوا إنه ارتباط بين الثورة والواقع المصرى، أو فهم نظرى أو تطبيق له.

تطورت الثورة بسرعة، من الوطنية المصرية إلى القومية العربية، ومن الرأسمالية الحرة إلى الرأسمالية الموجهة، إلى تدخل الدولة فى الاقتصاد المختلط, فالاشتراكية(٦).

ولم يأخذ عبد الناصر جانب الرفض فى خلق علاقة مع الشيوعيين قبل الثورة, وكان مقتنعاً بأن "حركة الجيش " يجب أن تتعرف وتتصل بكافة القوى الموجودة قبل الثورة، وأكد على ضرورة الارتباط بتلك القوى(٧).

نجح عبد الناصر فى تنظيم "الضباط الأحرار"، واستطاع بشخصيته الوطنية الثائرة أن يكتسب ثقة أعضاء قسم الجيش من الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى (حدتو)، ومع ذلك لم يرتبط عبد الناصر بأيديولوجية معينة، وكان يخشى أن يقيد ذلك حركته.

فى الوقت نفسه، لم يكن معادياً للنظريات والمبادئ المختلفة(٨). يقول عبد الناصر: "أعترف أن الصورة لم تتضح فى خيالى، إلا بعد فترة طويلة من التجربة، عقب الثورة، وكانت تفاصيل هذه التجربة، وهى بعينها تفاصيل الصورة، ولقد أدركت، منذ البداية، أن نجاحنا يتوقف على إدراكنا الكامل للطبيعة التى نعيش فيها من تاريخ وطننا، فإننا لم نستطع أن نغير تلك الظروف بجرة قلم، وكذلك لم نكن نستطيع أن نؤخر عقارب الساعة، أو نقدمها، ونتحكم فى الزمن"(٩).

فى عام ١٩٥٧ بدأت مرحلة جديدة فى تطور بنيان عبد الناصر الفكرى، والذى كان واضحاً فى خطابه، أثناء المؤتمر التعاونى الذى عقد بجامعة القاهرة، فى ديسمبر/ كانون الأول من العام نفسه (١٩٥٧). وفيه أشار عبد الناصر إلى التطور المستمر فى نظرته للوضع الاجتماعى.

ثانياً: مرحلة الاشتراكية التعاونية:

بعد أن كان عبد الناصر يعمل للقضاء على "الاستبداد السياسى"، و"الظلم الاجتماعى"، تطور إلى "القضاء على الاستغلال"، و"القضاء على السيطرة المعتدية من الخارج". وأشار

عبد الناصر للانتقال الفعلى إلى مرحلة جديدة، هدفها إقامة مجتمع اشتراكى تعاونى، متحرر من الاستغلال الاقتصادى والاجتماعى[١٠].

تصاعد الخط الثورى فى رؤية عبد الناصر للصراع الاجتماعى، وبرز التحليل الطبقى الذى قدمه للواقع المصرى, كما أدرك عبد الناصر "التناقضات الاجتماعية". هذه النظرية التى وضع "الميثاق" لمساتها الأخيرة، وفيها تحدث عبد الناصر عن ضرورة وجود قيادة اقتصادية، بجانب القيادة السياسيه وكانت وجهة نظره فى السلطة التى تمثلها (الدولة)، وموقعها المحدد إزاء الطبقات الاجتماعية المتصارعة، وكانت الصيغة التى رآها أكثر تعبيراً هى "تحالف قوى الشعب العامل"، والتى جعلها أساس التجربة المصرية، وكان عبد الناصر يطمح من وراء ذلك، فى إضفاء طابع الحياد على السلطة الثورية المتمثلة فى الدولة، وتحديداً وضعها باعتبارها حكماً، بين كافة الطبقات الاجتماعية[١١].

منذ أول نوفمبر/ تشرين الثانى ١٩٥٧، صدر النظام الأساسى للاتحاد القومى، وكان هناك هدف واضح لإقامة مجتمع اشتراكى ديمقراطى تعاونى، متحرر من الاستغلال السياسى والاجتماعى، والاقتصادى، وأصبحت الاشتراكية هدف الثورة الوطنية المصرية.

ومن هنا أتى التلاحم بين الثورة السياسية والثورة الاجتماعية، وكانت بداية تصفية علاقات الإنتاج الإقطاعية، وشبه الإقطاعية المتخلفة، فى ظل اقتصاد المستعمرات. وتطلب ذلك القضاء الكامل على مراكز الاستعمار، والإقطاع، والاحتكارات، تم ذلك بالتأميم والإصلاح الزراعى، وتحرير القوى المنتجة، عن طريق التحول إلى الصناعة، ورفع مستوى معيشة الطبقات الشعبية[١٢].

وكانت أول نواة للقطاع العام قد تكونت فى يناير/ كانون الثانى ١٩٥٧. وقد وفر قرار التأميم حداً أدنى من الاستثمارات فى أيدى الدولة، فتكوين "المؤسسة الاقتصادية" كان طريق التنمية المقبلة"، "طريق الاشتراكية", وليس طريق الرأسمالية، وعجزت الرأسمالية عن القيام بالتنمية المطلوبة، وكان طريقها مسدوداً فى بلادنا[١٣].

فبعد نجاح تأميم قناة السويس، وإفشال "العدوان الثلاثى"، سنة ١٩٥٦، تم تمصير رؤوس الأموال الفرنسية والبريطانية، وكل رأس المال الأجنبى فى مصر، وتقرر قيام اقتصاد مختلط، تساهم فيه الدولة مع الرأسماليين، وتتقاسم معهم المشاريع والأرباح، على أن تقوم مؤسسة اقتصادية، تضم فى إطارها مشاريع ومؤسسات الدولة، بالتمصير. على أن الاقتصاد المختلط

لم يغير من طبيعة "النظام الرأسمالى"، كما لم يضر بمصالح الرأسماليين، على العكس أدخلهم إلى ميادين، وآفاق جديدة، كما دفع عنهم أعباء جديدة، وحمل عنهم أعباء المشاريع التى لا يرغبون فى القيام بها. ونظرت الرأسمالية المصرية إلى ذلك الأمر من زاوية مختلفة، ورأت دخول الدولة شريكة معها على أنه معطِّل، يعرقل القوانين الأساسية للاقتصاد، ويشل إرادة الرأسماليين، وحديثهم. وقد صرح عبد اللطيف البغدادى، الذى كان مسئولاً عن الاقتصاد، آنذاك، قائلاً: "ستقوم المؤسسة الاقتصادية بدور رئيسى فى خطة التمويل، على الأخص، بالنسبة للمشروعات التى قررتها الخطة، ويصعب على الأفراد القيام بها. وسوف يكون النشاط الحكومى فى التنمية مكملاً للنشاط الحكومى فى الأنواع التى يحجم القطاع الخاص عن القيام بها، لأنه لا يألف، أو غير مستعد لتحمل المخاطرة فيها، ومن الممكن أن تباع هذه المشروعات، بعد أن تثبت نجاحها للقطاع الخاص"(١٤).

بدأت الصدامات الداخلية بين عبد الناصر، والرافضين لقرارات الدولة بصدد السير فى تلك الخُطَى، والتى تعطل مصالحهم الخاصة، ولكن عبد الناصر لم ينسق وراء هؤلاء، واتجه إلى ما رآه ضرورة، وأكد عبد الناصر بأن ظروف المجتمع تختلف من بلد إلى آخر، والذى يختلف بين شكل المجتمع وحاجاته، وطبيعته. وقال: "نحن نبنى المجتمع، ونضع تصميم المجتمع، ونستوحى هذا التصميم من ظروفنا". كان ذلك فى المؤتمر التعاونى ١٩٦٠/١/٢٦، وفيه كشف عبد الناصر زيف الديمقراطية العاجزة، ووعد بتحطيم العوائق، التى كانت تمنع الشعب من ممارسة حقوقه وحرياته، فلا مبرر لتلك الطبقات القديمة، والمخلوعة التى يعلو صوتها، وتتحدث باسم الشعب، وعن ديمقراطيته، وحريته. فهذه الطبقات امتلكت السلطة والثروة، سنين طويلة، كما استعبدت الشعب وأذلته، وهى نفسها الطبقات التى حكمت فى ظل الاحتلال، واحتكرت السلطة، والثروة، وحرمت الشعب من حقوقه، وحرياته"(١٥).

فى المؤتمر العام للقوى الشعبية (٩ يوليو/ تموز١٩٦٢)، قال عبد الناصر: "إن حماية المصير الوطنى، إنما يتوقف على الشعب، باعتباره التيار الدائم المتدفق، والخالد الذى لا ينتهى، ولا يحول"(١٦). وأكد عبد الناصر أن التخطيط الشامل يحقق الترابط بين النواحى الاجتماعية والاقتصادية. وفى المؤتمر نفسه أشار عبد الناصر إلى ضرورة سيطرة الشعب على وسائل الإنتاج، كشرطٍ لنجاح التخطيط الشامل(١٧).

هذا ما يؤكد انتقال عبد الناصر إلى مرحلةٍ هامةٍ وحاسمةٍ فى تحديد مصير المواطن المصرى، على الجانب الاجتماعى، وكانت نية عبد الناصر واضحةً، واكتشف بأن هناك حتميةً

للحل الاشتراكى، ومعه أدرك القادة الثوريون بأن المهمة الرئيسية أمامهم هى البحث الدقيق عن كل ما هو قومى فى الطريق المحدد، والذى يسلكه كل شعب فى تحقيق ثورته، وطريق الاشتراكية فى مصر، تحديداً، مر بحرب فلسطين واستوعب "الضباط الأحرار"، أبعاد العمل الوطنى، كما تحقق الوعى بحتمية الثورة فى مصر، أنطلاقاً وسنداً لحركة التحرير الكبرى لكل شعوب الشرق المستعبد.

وانتصرت الثورة الوطنية فى معركة التأميم، والرد على "العدوان الثلاثى"، وتحولت مصر من بلدٍ محتل إلى بلدٍ مستقل، بالموقف الصلب، والحرب المسلحة، والصمود الشعبى، والدعم العربى، والمساندة الدولية. وأصبحت قوة الشعب العامل هى الحقيقة التى تعتمد عليها الثورة. فشارك الشعب العامل فى ثمار النصر. تلك الحقيقة التاريخية، والتى أكدت أن النضال فى سبيل التحرر السياسى جزءٌ لا يتجزأ من أجل التحرر الاجتماعى(١٨).

كان لابد من ثورة اجتماعية، وكان النصر ضد المستعمر بداية العمل الحقيقى، بكلمات "الميثاق".

يقول عبد الناصر فى "فلسفة الثورة": "لكل شعب من شعوب الأرض ثورتان، ثورة سياسية، يسترد بها حقه فى حكم نفسه بنفسه، من يد طاغيةٍ فُرض عليه، أو من جيشٍ معتدٍ أقام على أرضه دون رضاه، وثورة اجتماعية تتصارع فيها طبقاته، ثم يستقر الأمر فيها على ما يحقق العدالة لأبناء الوطن الواحد. لقد سبقتنا على طريق التقدم البشرى شعوب مرت بالثورتين معاً، وإنما فصل بين الواحدة والثانية مئات السنين. أما نحن فإن التجربة الهائلة التى امتحن بها شعبنا هى أن نعيش الثورتين معاً.

"لقد وجدت الثورة أن الإقطاع ورأس المال المستغل يقفان عقبةً فى سبيل تحقيق هدفها الأسمى، وهو إقامة عدالة اجتماعية، فلم تهن، وبادرت إلى الإقطاع فحطمته، وإلى رأس المال المستغل فقضت عليه، وعملت على إذابة الفوارق بين طبقات الشعب، وعلى تمكين كل مواطن من نصيبه العادل فى الثروة"(١٩).

لاحقاً، قال عبد الناصر، صيف ١٩٦٤ "إن إرادة التغيير الثورى التى قصدت للسيطرة، تصدت، أيضاً، لآثارها، وللآثار التى أحدثها النهب والاستغلال، تصدت للتخلف، إرادة التغيير التى أسقطت أسباب التخلف، كانت هى نفسها التى فرضت خطة التقدم"(٢٠).

إن المواقف الوطنية لعبد الناصر جعلت من شخصيته أكثر تأثيراً، بالانتصار فى معركة الأحلاف، ومؤتمر باندونج، وصفقة السلاح, وجلاء القوات البريطانية، وأخيراً تأميم قناة السويس، وصد "العدوان الثلاثى". ثم انسحاب قواته لقد كانت لدى عبد الناصر نظرةٌ مثالية, قائمةٌ على قدرته فى حشد الجماهير من طبقاتٍ مختلفة، دون تناقض، أو صراع، وشجعته على ذلك عوامل كثيرة، منها تجربته العسكرية مع "الضباط الأحرار"، وعزله للقوى المتصارعة معه، عن حلقة العمل السياسى، ورصيده الهائل من الانتصارات الوطنية(٢١).

ورغم أن سلطة عبد الناصر عبرت عن مصالح البرجوازية الصغيرة، فإنه رفض الارتباط بأيديولوجيةٍ معينة، أو الارتباط، علناً بطبقةٍ معينة، وكانت سياسة التصالح الطبقى فى السياسة الداخلية هى السائدة، مضافاً إليها نظرية الوسط والتوازن فى السياسة الخارجية(٢٢). فبعد إعلان عبد الناصر الاشتراكية الديمقراطية التعاونية، كان هناك سبيل إلى تطوير المجتمع بالكلمات الطيبة، رغم التطور الهائل لدى عبد الناصر، فى تلك المرحلة، فإن البرجوازية الكبيرة كانت تنمو، ورؤوس الأموال الأجنبية كانت نشيطة، والقوانين تعدل, ليصبح إسهام المصريين ٤٩٪ فقط، بدلاً من ٥١ ٪، ما أثار الخوف عند الرأسمالية المصرية، والتى ترددت كثيراً, ولم تساهم فى مشاريع الاقتصاد القومى(٢٣).

ولم يعد التصالح الوطنى مقبولاً. فالبرجوازية الكبيرة تنهار سلطتها وآمالها، بتمصير الشركات والبنوك الإنجليزية والفرنسية، بعد "العدوان الثلاثى"، وبعد صدور قانون الشركات، الذى حدد العضوية فى مجالس الإدارات، وسن العضو، وغداة تأميم بنكى مصر والأهلى ١٩٦٠.

لقد أكد "الميثاق" على تخلّى عبد الناصر عن فكرة "التصالح الطبقى"، بما نصه "إن الرجعية تتصادم فى مصالحها مع مصالح جموع الشعب، وبحكم احتكارها لثروته، ولهذا فإن سلمية الصراع الطبقى لا يمكن أن تتحقق إلا بتجريد الرجعية، أولاً وقبل كل شىء، من جميع أسلحتها". وأصبح واضحاً، بعد صدور "الميثاق" وإقرار قانون "الاتحاد الاشتراكى"، أن ذلك كان الأساس لنهوض المجتمع المصرى(٢٤).

منذ جلاء الإنجليز عن مصر، وحتى نالت مصر استقلالها، بشكلٍ كامل، وذلك بفك كل قيدٍ أجنبى على رقبتها, وعلى رقاب كل الدول العربية، وتتالت النجاحات، حيث وثقت مصر علاقتها بدول "المعسكر الاشتراكى"، وتحديداً الاتحاد السوفياتى، وذلك فى إطار الوحدة

المصرية _ السورية، واختارت مصر الاشتراكية، وخرجت من تلك الرأسمالية، كما آمنت سوريا من أخطار الغزو الاستعمارى لها، وحققت لها الاستقرار، فى ذلك الوقت(٢٥).

ولعبت الاشتراكية دوراً حاسماً ضد الاستعمار، بمساندة "المعسكر الاشتراكى" لحركات التحرر الوطنى، حيث توجهت الثورات الوطنية للأغلبية العظمى من سكان العالم ضد الرأسمالية والاستعمار، والتى بدأت فى الانهيار، فى أعقاب الحرب العالمية الثانية, واجتاحت حركة التحرر آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية، وحققت إنجازات سياسية، واقتصادية، وعلمية شتى, وبرزت الشخصية الدولية للدول المستقلة حديثاً، وتقدمتها الجمهورية العربية المتحدة"، حيث مثلت الوحدة المصرية _السورية هزيمةً أخرى للقوى الاستعمارية، التى كانت تعمل دوماً، من أجل هدم كل ما يبنيه عبد الناصر من نجاحات. ولم يكن ضرورياً أن تقوم الطبقة العاملة بعملية التحول الاشتراكى، فكان باستطاعة أقسام واسعة من الحركة الوطنية أن تنضم للاشتراكية(٢٦).

فالعلاقات المصرية- السوفيتية نمت، مع إعلان "الميثاق"، وإقامة علاقات وثيقة مع الدول الاشتراكية، التى أسهمت فى تصنيع مصر، وحدث ذلك بدايةً من الاتفاق المصرى السوفييتى على إنشاء السد العالى. ولم ير عبد الناصر وصفاً لتلك العلاقة إلا "الصداقة"، "الأمر الذى أكد بأن اختيار الاشتراكية كان اختياراً وطنياً، تطلبته المصلحة الوطنية المصرية، وليست العلاقات المصرية- السوفييتية". على المستوى الداخلى اقتنع الشيوعيون المصريون بالدور التقدمى، الذى يؤديه عبد الناصر، الأمر الذى جعلهم يحلون تنظيماتهم، بعدما أُتيحت لهم فرصة الدخول فى "الاتحاد الاشتراكى"، كأعضاء عاملين(٢٧).

بعد لقاء عبد الناصر مع قادة الدول الاشتراكية، قام بزيارة لموسكو، وربط تسليح الجيش المصرى بتلك الدول، وذلك بعد "كشف الستار عن الوجه الحقيقى لأمريكا والتأكد من علاقتها الوطيدة بإسرائيل، التى أمدتها بالأسلحة، أثناء اعتدائها على مصر وعلى بعض الدول العربية"، وقاوم عبد الناصر ضغوط الدول الإمبريالية. فمنذ منتصف ستينيات القرن العشرين، بدأت مصر تتخذ سياسة مستقلة، أساسها تضامن دول العالم الثالث المستقلة حديثاً، فى مواجهة الدول الاستعمارية.

وتقلصت سياسة مصر مع المشروع الأمريكى، واستخدمت المخابرات الأمريكية إسرائيل مخلباً لها فى المنطقة العربية، تحركاتها الأولى لما يحقق أهدافها، وكانت رغبة المخابرات الأمريكية الأساسية هى القضاء على مصر، ونظام عبد الناصر(٢٨). لأن مصر قد بدأت

السير فى طريق الاشتراكية. يقول عبد الناصر: "إن الغرب هو الذى شن علينا حرب الدعاية، والحرب السياسية، والحرب الاقتصادية، فقد جمدت بريطانيا، والولايات المتحدة أموالنا، وتركنا بدون نقد أجنبى، نواجه ضغط الدول الغربية علينا، وفى المقابل قدم الاتحاد السوفييتى نوايا طيبة، وذلك بعرض شراء القطن المصرى، وبيع ما نحتاجه من قمح."(٢٩)

وساندت سياسة عدم الانحياز الجمهورية العربية المتحدة على القيام بدورها فى مناصرة حركات التحررالوطنى العربية، فتخلص العراق من الملكية، ومن طغيان نورى السعيد وفساده، وتخلصت اليمن من أسرة حميد الدين، وأقامت جمهوريةً ديمقراطية، كما ناصرت مصر عبد الناصر حركات التحرر فى أفريقيا، وشجعتها، وقد مثل هذا نصراً اقتصادياً، ونجاحاً فى وجه أمريكا ومعسكرها المعادى للعرب(٣٠).

لكن سرعان ما حدث الانفصال بين مصر وسوريا ١٩٦١/٩/٢٨، وقامت الثورة بممارسة نقد ذاتى وصريح، وكان الشاغل الرئيسى هو استقرار النظام فى مصر، كما عقد "المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية"، وصدر "الميثاق"، وتحددت الأسس النظرية والفكرية للثورة، وهى الاشتراكية العلمية، وتحدد طريق هذه الاشتراكية، ومعه تحددت القوى الشعبية الحقيقية، والعاملة، وكان "الاتحاد الاشتراكى العربى" هو الذى يجمع بين هذه القوى(٣١).

ثالثاً: الاشتراكية العلمية:

لقد شقت مصر طريقها الخاص للاشتراكية، حيث بدأت مرحلة تأسيس مجتمع جديد، فى إطار أخطر ثورة اجتماعية، بدأت بالقضاء على اقتصاد المستعمرات، وقامت ببناء القاعدة المادية للاشتراكية، ولم يكن بناء الاشتراكية مرةً واحدةً، ولكن من خلال مراحل انتقالية "لتطوير ومواصلة التنمية الاقتصادية".

كان هناك حد من النمو الرأسمالى: وكانت معالم الطريق المصرى للاشتراكية واضحة، حيث تمايزت وتمثلت فى ثلاثة مظاهر:

١- سرعة التحول الاشتراكى.

٢- شكل الديمقراطية.

٣- شكل الدولة.

لقد انتصرت الاشتراكية والحل الاشتراكى، وأعلن "الميثاق" الاشتراكية العلمية منهجاً للتقدم، ولم يكن التخلص من الاستعمار غاية الشعب الوحيدة، وكان ذلك خطوة البداية فى بناء مجتمع اشتراكى، يلغى استغلال الانسان(٣٢).

كما أن الاشتراكية العلمية تعنى السير على أساس علمى. فقد وكان لابد من دخول أبواب الفكر الاشتراكى بتمهل، لأن المجتمع المصرى كان حافلاً بالتناقضات الاجتماعية والفكرية(٣٣).

إن تقدم وسائل الإنتاج، ونمو الحركات الوطنية والعمالية، فى مواجهة سيطرة الاستعمار والاحتكارات، وازدياد فرص السلام فى العالم، بتأثير القوى المعنوية، وبتأثير ميزان الرعب الـذرى، فى الوقت نفسه، بخلق ظروف جديدة أمام التجارب الاشتراكية، اختلف، تماماً، عن الظروف السابقة، بل إنها أثمرت هذا الاختلاف، وحتمته الضرورة(٣٤).

إن سيطرة الشعب على كل أدوات الإنتاج لا تستلزم تأميم كل وسائل الإنتاج، ولا تلغى الملكية الخاصة، ولا تمس حق الإرث الشرعى المترتب عليها، وإنما يمكن الوصول إليها بطريقين:

الأول: خلق قطاع عام قادر، يقود التقدم فى جميع المجالات، ويتحمل المسئولية الرئيسية فى خطة التنمية. والطريق الثانى وجود قطاع خاص يشارك فى التنمية فى إطار الخطة الشاملة لها من غير استغلال(٣٥).

وتحقق الاشتراكية مبدأين عظيمين، هما العدل والكفاية، وقد تمثل العدل فى:

١- تكافؤ الفرص بين المواطنين جميعاً فى ميادين العمل والخدمات.

٢- حرية المواطن فى ممارسة نشاطه الحر، دون حرمانه من ثمرات كده، طالما كان بعيداً عن الاستغلال.

٣- تذويب الفوارق بين الطبقات، بما يكفل إحساس المواطنين بأنهم جميعاً أعضاء عاملون فى جسم واحد.

أما الكفاية فقد وجهت من خلالها كل طاقات الأمة للإنتاج فى جميع نواحيه، وهذا تطلب تطوير الزراعة، والصناعة، لزيادة الدخل، وتمكين الدولة من رفع مستوى المعيشة، والقيام بمزيد من الخدمات العامة(٣٦).

كما كانت تعنى، أيضاً، زيادة المصانع، بالتوسع فيها، طبقاً لخطة مطابقة لاحتياجاتنا، وبتدعيم الكفاية الإنتاجية بكل ما كان لدينا منها، ولكل ما نبنيه عندنا من جديد. وفى هذا الإطار قال عبد الناصر: "إن معركة الحرية الاجتماعية لها جناحان هما الكفاية والعدل"[٣٧].

وكان إصدار جمال عبد الناصر قوانين يوليو ١٩٦١ الاشتراكية نهاية مرحلة الحيرة، التى سادت بعد "العدوان الثلاثى"[٣٨].

وحقق ما رغب فيه الشعب، وبالنظرية التى تحقق طموحاته وآماله، وفى خطاب لعبد الناصر، أمام مجلس الأمة، فى ١٩٦٤/٣/٢٥، قال: «إننا أدركنا، بوضوح، أن التنمية لابد أن تقترن بعدالة التوزيع».

اشتداد الهجوم على الاشتراكية

بدت الفرصة حقيقية ومواتية، بعد المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية، وصدور "الميثاق"، وإعلان "الاتحاد الاشتراكى"، سنة ١٩٦٢.

اشتدت مقاومة البرجوازية التقليدية، والبرجوازية العسكرية الجديدة، ونشب الصراع ضد الاشتراكية، وعملت القوى المضادة على تجميد "الميثاق"، كأساس فكرى، كما بذلت قصارى جهدها للاستيلاء على "الاتحاد الاشتراكى" من الداخل وعرقلة قيامه. وقد كان حلم اليمين والرأسمالية المصرية، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، قيام رأسمالية تنمو فى أحضان الغرب، وحطم عبد الناصرهذا الحلم، وكفل أن لا تقوم له قائمة.

كانت الحملة ضد عبد الناصر، من قبل الطبقات التى ترفع راية الرأسمالية وذلك ضد الطبقات، التى قامت من أجلها الاشتراكية وأصبح الصراع على أشده، بعد صدور قوانين يوليو الاشتراكية، سنة ١٩٦١، وأخذ الصراع أشكالاً متعددة، وأدوات ظاهرة وباطنة، بين الرأسمالية المصرية والتوجهات الاشتراكية للحكم. وكانت القوى الرأسمالية ترغب، منذ بداية الثورة، فى إقامة نظام يأخذ صفة القوى والإصلاح، فى آن واحد، والذى قد يصفى الإقطاع والاستعمار القديم، لكن يوفر مقومات ازدهار رأسمالية مصرية، مع إقامة علاقات مع الرأسمالية العالمية الجديدة[٣٩]. وأرادت أن يوفر النظام الجديد مناخاً مستقراً، تقام فى إطاره المشاريع والاستثمار، وهذا ما كانت تفتقده الرأسمالية المصرية ورأت القوى الرأسمالية أن يكون النظام الجديد نظامها، وأداتها، وأن يعمل لصالحها، وتحقيقاً لمطالبها، ولم تعلن الثورة أى برنامج

مفصل، فى البداية، "يحدد مشروعها الاجتماعى"، وانحصرت مطالبها فى الوطنية المصرية عامة. وأعلن، فى ذلك الحين، اللواء محمد نجيب أنه يريد اقتصاداً أو نشاطاً خاصاً، يقف ضد أى تدخل من قبل الدولة، أو يتجه للتأميم، كما صرح جمال سالم*(٤٠).

الأمر الذى جعل القوى الرأسمالية تفترض بأن الطريق الذى ستسلكه الثورة سوف يكون فى صالح الرأسمالية، لكن هذا لم يتحقق، بفعل عزوف تلك القوى الرأسمالية عن المشاركة فى عملية التنمية، ما جعل عبد الناصر يصدر قراراته الاشتراكية يوليو/ تموز ١٩٦٠. حتى يضمن تدفق الرساميل لتمويل مشاريع التنمية فى مصر(٤١).

الخلاصة أن عبد الناصر حين قام بحركة الجيش أعطى الأولوية لتحرير مصر من الاحتلال الأجنبى، وما أن تم هذا التحرير، حتى واجهت الزعيم مهام تنمية مصر، إلا أن عبد الناصر اصطدم بامتناع الرأسمالية المصرية عن تمويل مشاريع التنمية، فبدأ بتمصير البنوك، ثم حين نضبت ينابيع التنمية اضطر عبد الناصر لتأميم البنوك المصرية، حتى يضمن تمويل مشاريع التنمية، الأمر الذى كان عتبة الاشتراكية التى وصل إليها عبد الناصر عبر التجريب والانتقاء، بحيث انتهى إلى الاشتراكية العلمية.

× قال عضو مجلس قيادة الثورة، جمال سالم: إننا لسنا اشتراكيين، وأن اقتصادنا لا يقوم ويزدهر إلا على أساس القطاع الخاص.

هوامش الفصل السادس

١- السيد يسن، رؤية عبد الناصر للصراع الاجتماعي، الكاتب (القاهرة)، العدد ١٦٠، تموز/ يوليو ١٩٧٤ ص٥٤:٦٣.

٢- المصدر نفسه.

٣- المصدر نفسه.

٤- اللجنة العربية لتخليد القائد جمال عبد الناصر، وثائق ثورة يوليو، **فلسفة الثورة**، الجزء الثاني، ص٣٤: ٣٧ .

٥- محمد عوده، **الوعي المفقود**، القاهرة، القاهرة الثقافية العربية، ١٩٧٥، ص ٩٤: ١٠٩.

٦- المصدر نفسه، ص ١٠٦.

٧- أحمد حمروش، **قصة ثورة ٢٣ يوليو**، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، آذار/ مارس ١٩٧٥، ص ٢٨١ : ٢٨٨.

٨- المصدر نفسه، ص ٢٧٨: ٢٧٩.

٩- فلسفة الثورة، مصدر سبق ذكره، ص ١٤.

١٠- يسن، مصدر سبق ذكره، ص ٥٤: ٦٣.

١١- المصدر نفسه.

١٢- د. فؤاد مرسي، **حتمية الحل الاشتراكي**، القاهرة، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، ١٩٦٨، ص١٠ : ١٤.

١٣- المصدر نفسه .

١٤- عودة، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٦.

١٥- المصدر نفسه،ص ١٠٠: ١٠١.

١٦- انظر: **مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر**، القسم الثالث، يوليو/ تموز ١٩٦٠ إلى يناير/ كانون الثاني ١٩٦٢، القاهرة، وزارة الإرشاد القومي، الهيئة العامة للاستعلامات، د. ت.، ص١٨٨: ٢٠٥.

١٧- المصدر نفسه، ص ١٨٨: ٢٠٥.

١٨- مرسي، مصدر سبق ذكره، ص ١٠.

١٩- **فلسفة الثورة**، ص ١٩.

٢١- حمروش، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨١.

٢٢- المصدر نفسه، ص ٢٨٣.

٢٣- المصدر نفسه، ص ٢٨٦.

٢٤- عودة، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٢.

٢٥- مرسي، مصدر سبق ذكره، ص ٤٣: ٤٤.

٢٦- حمروش، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨٧: ٢٨٨.

٢٧- عبد الغفار شكر، **لقاء بإذاعة الفراعين الإلكترونية**، القاهرة، ٢٠٠٧/٦/٥ الساعة السادسة مساءً.

٢٨- حديث أجراه فرانك كيرنز، **مندوب شركة كولومبيا للإذاعة**، فى ١٩٥٨/٤/١٤ مع عبد الناصر.

٢٩- **حديث لعبد الناصر مع وكالة أنباء الشرق الأوسط**، فى١٩٥٦/٧/٦.

٣٠- عودة، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٦٣.

٣١- حمروش، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٨٤.

٣٢- عبد الغفار شكر، **عبد الناصر يتحدث حول مفهوم العمل السياسى**، القاهرة، دار الموقف العربى، ١٩٩٣، ص ٧٨.

٣٣- **الميثاق**، الباب الثانى، ص ٢٠: ٢١.

٣٤- **الميثاق**، الباب السادس، ص٧٢ : ٧٤.

٣٥- مرسى، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠٣.

٣٦- انظر: **مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر**، القسم الثالث، أكتوبر١٩٦٢، القاهرة، وزارة الإرشاد القومى، الهيئة العامة للاستعلامات، د. ت.، ص ٢٨٥.

٣٧- حمروش، **مصدر سبق ذكره**، ص٢٨٥.

٣٨- عودة، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠٧: ١٠٩.

٣٩- **المصدر نفسه**،ص ٢٢٤: ٢٣٠.

٤٠- **المصدر نفسه** ,ص٢٦٦: ٢٦٨.

٤١- **المصدر نفسه** ,ص, ٢٧٧.

البــــاب الرابع

الفصل السابع

عبد الناصر.. ومحاولة تعديل البنية الطبقية

فى مصر (١٩٥٢ - ١٩٧٠)

عبد الخالق فاروق

عبد الناصر.. ومحاولة تعديل البنية الطبقية في مصر (١٩٥٢-١٩٧٠)

منذ مطلع القرن التاسع عشر، وحتى أواخر العقد التاسع من القرن العشرين، حظيت دراسات "الطبقات الاجتماعية"، بالكثير من الاهتمام من جانب كافة مدارس وروافد التيارات الاشتراكية وغير الاشتراكية.

وبقدر ما أصبحت مفاهيم "الطبقة" و"البنية الطبقية" بمثابة حجر الزاوية، ووحدة التحليل الرئيسية لدى هذه التيارات الفكرية، فى محاولة فهم وتفسير الظواهر الاجتماعية والاقتصادية، وتداعياتها السياسية والثقافية، وذلك منذ صدور كتاب "البيان الشيوعى" لكارل ماركس و"فردريك أنجلز" عام ١٨٤٨، بقدر ما تعرضت لحرب ضروس من جانب مدارس علم الاجتماع المناوئ، التى اعتمدت على وحدات ومناهج للتحليل مختلفة، قائمة على مناهج التحليل الوظيفى functional concepts والنماذج السلوكيةbehavioral concepts ، وغيرها من مناهج ومفاهيم علم الاجتماع الرأسمالى[١].

فنجد محاولات تحليلية تستند إلى أنماط توزيع الدخول، وهيكل الإعمار والمجموعات الاجتماعية، والفئات الوظيفية، وأحياناً مراحل النمو الإقتصادى، وغيرها من الأدوات والمناهج فى محاولة لتفسير بعض ظواهر التغير الاجتماعى[٢].

والحقيقة أنه وبرغم ما تعرضت له التجارب السياسية الاشتراكية المنهج، أو الماركسية الاتجاه فى الاتحاد السوفييتى السابق، وغيرها من دول ما كان يطلق عليه "المنظومة الاشتراكية" منذ عام ١٩٨٩ من انهيار وتفكك، فقد ظل لهذه الأداة التحليلية تأثيرها وفاعليتها، حتى فى تفسير وتقديم إجابات معقولة لحالة الانهيار السوفييتى ذاتها.

فالطبقة الاجتماعية باعتبارها جماعة من الناس يتحدد توصيفها من واقع عنصرين أساسيين هما:

– الأول : مركزها فى علاقات الإنتاج داخل هذا المجتمع .

– الثانى: نصيبها من كعكة توزيع الدخل أو عائد العملية الإنتاجية[٣].

وهى بهذا المعنى تمتلك من الوضوح والبساطة، ما يغرى كثيرا من الباحثين فى قضايا التنمية والتطور السياسى والاجتماعى باستخدامها كأداة تحليلية قادرة على التفسير، وتقديم الإجابات المناسبة على مشكلات الواقع المعقد[٤].

والحديث حول "البنية الطبقية" فى مصر _ كما فى غيرها من دول العالم الثالث _ قبل عام ١٩٥٢، أو بعدها سوف يتجه أساساً إلى وضع "المسألة الزراعية"، أو المسألة الفلاحية بسببٍ من كونها هى المفتاح لفهم مجمل النظام الاجتماعى، والتراتب الطبقى فى البلاد، سواءً من حيث السكان (الذين كانوا يشكلون فى المتوسط ٧٠٪ إلى ٧٥٪ من إجمالى السكان)، أو من حيث ثقل ووزن القطاع الزراعى فى هيكل الإنتاج المحلية (أو الناتج المحلى الإجمالى)، أو فى الحصة النسبية للعمالة.

وإذا جاز لنا أن نصف التجربة الناصرية (١٩٥٢-١٩٧٠) فى التاريخ الاجتماعى والسياسى والاقتصادى للبلاد، فإنها لا تعدو أن تكون محاولة إصلاحية، اعتمدت فى بعض مراحلها وسائل القسر من أجل تعديل البنية الطبقية المصرية، دون أن تسعى إلى إحداث انقلاب ثورى جذرى فى هيكل هذه البنية الطبقية، وعبر أداتى "الحراك الاجتماعى" لفئات الطبقة الوسطى والدنيا، و"الخنق" الاجتماعى للطبقات "الإقطاعية" والرأسمالية التجارية والصناعية التقليدية.

والسؤال إذن .. كيف كانت هذه البنية الطبقية عشية ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢، وما هى الأدوات والسياسات الناصرية من أجل خلخلة هذه البنية المتخلفة، وإجراء تعديلات حقيقية فيها، تفتح أفق المستقبل لأبناء الطبقات الاجتماعية الوسطى؟

أولا : واقع وخصائص البنية الطبقية المصرية عشية يوليو/ تموز ١٩٥٢

ينبغى عند دراسة وضع بنية اجتماعية أو طبقية مًا فى مجتمع، التوقف عند مجموعة من العوامل والمؤشرات، التى من شأنها التعرف بدقة على طبيعة هذه "البنية" وأفق تطورها فى المستقبل.

فمن ناحيةٍ أولى، ينبغى التعرف على الأنشطة الاقتصادية القائمة، من حيث هيكلها

وأوزانها النسبية، ومن ثم التعرف على الطبقات الاجتماعية المنخرطة فيها من العمال أو الفلاحين أو غيرهم.

ويؤدى التعرف على هذه الأنشطة الاقتراب أكثر من فهم "علاقات الإنتاج" السائدة فى هذا المجتمع فى هذه المرحلة أو تلك، سواء كانت علاقات إنتاج أقطاعية الطابع، أو رأسمالية الاتجاه والآليات.

ومن ناحية ثانية، من الضرورى التعرف على نمط توزيع الدخول والثروات، أو ما يطلق عليه "الفائض الاقتصادى" وأشكال تصرفه، ومن ناحية ثالثة، ينبغى التعرف على دور الأدوات التكميلية فى إعادة توزيع الدخول فى المجتمع مثل النظم الضريبية والمساعدات الاجتماعية، وما تحظى به الخدمات التعليمية والصحية من اهتمام ودعم مالى.

ثم أخيراً، طبيعة علاقات الداخل الاقتصادى بالخارج، ودرجة التبعية الاقتصادية للمراكز الرأسمالية الدولية، ومستوى الاندماج فى التقسيم الرأسمالى الدولى للعمل(٥).

فإذا تأملنا الواقع الاجتماعى والاقتصادى المصرى عشية ثورة ٢٣ يوليو/ تموز ١٩٥٢، نجد أنفسنا إزاء مجموعة من الحقائق الأساسية، فحتى ذلك الحين كانت الصناعة فى البلاد لا تشكل سوى ١١٪ إلى ١٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى، أما العمالة فلم تكن تزيد عن ٨٪ من إجمالى القوى العاملة فى البلاد(٦).

ويشير خبير اقتصادى آخر، إلى حقيقة التطور البطىء فى هذا القطاع حيث نجد أن مجموع رؤوس الأموال فى الشركات المساهمة المصرية، لم تكن تزيد عام ١٨٨٣ على ٢٢ مليون جنية، زادت عام ١٩٠٢ إلى ٤٥ مليون جنية (منها ٤ ملايين جنية فقط فى مجال الصناعة)، وفى عام ١٩٤٠ لم تكن رؤوس الأموال المساهمة فى تلك الشركات بمصر كلها تزيد عن ٨٣ مليون جنية(٧). وفى عام ١٩٤٧ لم يزد عدد المنشآت الصناعية التى تستخدم ٥٠ عاملا فأكثر عن ٤٠٠ منشأة، بينما بلغت بقية المنشآت الصناعية البالغة عشرة آلاف منشأة لم يزد عدد العمال فيها عن خمسة عاملين، بما يجعلها أقرب إلى الورش الحرفية منها إلى المنشأة الصناعية بالمعنى الحديث للكلمة(٨).

ويضيف الدكتور "الجريتلى" إلى ذلك، أن طبقة الرأسماليين الأجانب الذين كانوا يسيطرون على المقدرات الاقتصادية المصرية، لم تكن تهمها تنمية هذه المقدرات فى كثير أو قليل، أو تحثهم على إعادة استثمار الأرباح فى مشروعات طويلة الأمد، وأخيراً فقد كان الميل

إلى الإنفاق لدى هذه الطبقة عالية، وبددت إيراداتها فى بناء القصور واستيراد عروض الترف واقتناء الخدم والإسراف فى الضيافة، وتقليد أنماط الثراء لدى أرستقراطية أوربا الوسطى(٩).

والحقيقة أن هذه لم تكن خصائص الطبقة الرأسمالية الأجنبية فحسب، بل أنها كانت خصائص ملازمة للطبقات الرأسمالية والإقطاعية المصرية ذاتها. وقد انعكس هذا الواقع البائس للصناعة فى مصر على هيكل وحجم الطبقة العمالية فى البلاد، فظلت محدودة العدد لا يتجاوزون عدة عشرات الآلاف من العمال فى مجتمع يزيد عدد سكانه على ثمانية عشر مليوناً، وكان معظم هؤلاء العمال أقرب إلى العامل الحرفى منه إلى العامل الصناعى "المانيفاكتور" بالمعنى الحديث للكلمة(١٠).

إذن على هذا الصعيد لم تكن هناك طبقة صناعية مصرية معتبرة، وذات ثقل اجتماعى أو سياسى، وكان هذا هو أحد خصائص الحالة المصرية عشية ثورة يوليو/ تموز ١٩٥٢. أما القطاع الزراعى، والذى يمثل مركز الثقل الاجتماعى والاقتصادى فى الهيكل الطبقى فى البلاد، فقد حظى بمئات الدراسات التى عرضت أدق ملامحه خلال هذه الفترة التاريخية.

وتواجهنا فى حال المسألة الزراعية فى مصر، فى ذلك الوقت مجموعة من الحقائق الاقتصادية والاجتماعية:

لعل أولها: أن عدد سكان الريف فى البلاد عام ١٩٥٠ كان قد بلغ حوالى ١٣,٧ مليون نسمة (بعدد أسر ٢,٧ مليون أسرة)، وهو ما كان يشكل حوالى ٧٠٪ من إجمالى سكان البلاد(١١).

وثانيها: أن من بين هذه الأسر نجد ١,٢ مليون أسرة _ أى ما يعادل ٤٤٪ من إجمالى الأسر بالريف المصرى _ هم من المعدمين من أية ملكية أو حيازة زراعية(١٢).

وثالثها: من بين الملاك، نجد أن كبار ملاك الأراضى _ أى اللذين يملكون أكثر من مائتى فدان _ وهم يشكلون حوالى ٠,١٪ من إجمالى ملاك الأراضى الزراعية قد استحوذوا وحدهم على حوالى ٣٠٪ من إجمالى مساحة الأراضى الزراعية فى البلاد(١٣). ويضيف "روبرت تيجنور" حقيقة أن ١٧٥٨ مالكاً كانوا يستحوذون على حوالى ٦٥٧ ألف فدان، منهم ٤٢٥ مالكاً من الأسرة المالكة(١٤). ورابعها: أن الأجانب كانوا يملكون _ عبر نظم الإقراض والرهونات _ حوالى ١١٪ من إجمالى الأراضى الزراعية فى مصر عام ١٩٠١، وأخذت فى الانخفاض

تدريجياً، وإن ظلت الضياع المملوكة لهم تشكل حوالى ٢٣٪ من جميع الملكيات الكبيرة[١٥].

وخامسها: أن متوسطى الملاك (من خمسة إلى خمسين فداناً)، كانوا يملكون حوالى ٣٥٪ من الأراضى الزراعية، وهم لا يشكلون سوى ٤٪ من إجمالى ملاك الأراضى الزراعية.

وسادسها: ويبقى أن ٩٤,٤٪ من الملاك لم يكونوا يملكون سوى ٣٥٪ من بقية الأراضى الزراعية فى مصر.

وهكذا بدت الصورة الطبقية فيما يتعلق بالملكية الزراعية قبل عام ١٩٥٢ على النحو التالى:[١٦]

هيكل الملكية الزراعية فى مصر عشية عام ١٩٥٢

حجم الملكية	عدد الملاك بالآلاف	٪ إلى إجمالى الملاك	المساحة بالألف فدان	٪ من إجمالى المساحة
أقل من ٥ فدادين	٢٦٤٢	٩٤,٣٪	٢١٢٢	٣٥,٤٪
٥ فدادين-	٧٩	٢,٨٪	٥٢٦	٨,٨٪
١٠ فدادين-	٤٧	١,٧٪	٦٣٨	١٠,٧٪
٢٠فدانا-	٢٢	٠,٨٪	٦٥٤	١٠,٩٪
٥٠ فدانا-	٦	٠,٢٪	٤٣٠	٧,٢٪
١٠٠ فدانا-	٣	٠,١٪	٤٣٧	٧,٣٪
٢٠٠ فدان-	٢	٠,١٪	١١٧٧	١٩,٧٪
		١٠٠٪		١٠٠٪

المصدر: محمد فرج، مرجع سبق ذكره.

وهكذا نلحظ درجة التركز والاستقطاب فى الملكية الزراعية فى البلاد، حيث يستحوذ ألفا (٢٠٠٠) مالك وأسرهم على خمس الأراضى الزراعية فى مصر!

وإذا تأملنا حال الأسر المعدمة _ من الملكية والحيازة _ وفقاً للتعدادات الزراعية الثلاث (١٩٢٩ _ ١٩٣٩- ١٩٥٠)، نكتشف مقدار ومدى التدهور فى معيشة سكان الريف الذين ظلوا حتى ذلك التاريخ يشكلون النسبة العظمى من السكان فى مصر.

تطور عدد الأسر المعدمة فى الريف المصرى قبل يوليو/ تموز ١٩٥٢

سنة التعداد	جملة سكان الريف (بالألف)	عدد الأسر الريفية (بالألف)	عدد الأسر الحائزة على أرض زراعية بالألف	الأسر المعدمة بالألف	٪ للأسر المعدمة إلــى إجمالى الأسر
١٩٢٩	١٠٥٧٩	٢١١٦	١٢٠٧	٥٠٨	٢٤٪
١٩٣٩	١١٦٦٤	٢٣٣٣	٩٩٣	٨٨٧	٣٨٪
١٩٥٠	١٣٧٠٠	٢٧٤٠	٩٩٧	١٢١٧	٤٤٪

المصدر : د. محمود عبد الفضيل "التحولات"، **مرجع سبق ذكره**، ص ١٢.

وبالإضافة إلى بروز حالة التركز فى الثروة الزراعية، مقابل اتساع دائرة المعدمين فى الريف المصرى، فإن الأجور الزراعية بدورها لم تكن تزيد عن ١٧٪ من إجمالى الدخل الزراعى البالغ عام ١٩٥٢/٥١ حوالى ٣٥٣ مليون جنية، بينما استحوذ أصحاب عوائد التملك على ما نسبته ٨٣٪ من إجمالى هذا الدخل[١٧].

ووفقا لبعض الدراسات، فلم يكن متوسط دخل الفرد النقدى فى الريف المصرى عموماً، يزيد على ٢٤ جنيهاً سنة ١٩٥٣، وهو يقل بنسبة ٧١٪ عن المستوى العام السائد على المستوى الوطنى المصرى البالغ وقتئذٍ حوالى ٣٦,٧ جنيها سنوياً[١٨].

وقد ترتب على هذا الواقع الاجتماعى مجموعة من النتائج أهمها:

١- ابتعاد المستأجر الصغير والمالك الصغير عن سوق الائتمان الحديث، نظراً لاحتكار كبار الملاك لعمليات الاقتراض من البنوك الزراعية.

٢- فرض ريع باهظ من جانب كبار الملاك على المستأجرين، وبالتالى هجران الملاك لأراضيهم والإبقاء على الإيجار والمشاركة.

٣- عمليات المضاربة على الأراضى الزراعية، مما أدى إلى تضخم شديد فى أسعار الأرض دونما زيادة تذكر فى إنتاجها[١٩].

لقد حدا هذا الواقع المضطرب والمتناقض "رويرت مابرو" إلى وصف النظام الزراعى فى مصر عشية ثورة يوليو/ تموز ١٩٥٢، بأنه كان إقطاعياً من الناحية الاجتماعية، ورأسمالياً من الناحية الاقتصادية بسبب وجود نظام للملكية الزراعية والتوريث، ووجود محاصيل نقدية مثل القطن، وربط العملية الزراعية ككل بشبكة المال والتجارة الداخلية والدولية[٢٠].

وإذا كانت قضية توزيع الحيازات الزراعية _ الملكيات والاستئجار- تعانى من حالة استقطاب وتركز متزايدة منذ عام ١٩٢٩، كما يشير البيان السابق، فإن "روبرت تجنور" Robert tignor قد أشار بدوره إلى انعكاس ذلك على قضية توزيع الدخول التى أخذت بدورها فى التصاعد عشية ثورة عام ١٩٥٢[٢١].

ولا يتوقف مفهوم توزيع الدخل على المعنى النقدى فحسب _ أى الدخول المباشرة للأفراد والأسر _ برغم تدنيه الشديد للغالبية العظمى من الطبقات الاجتماعية من عمال وفلاحين وصغار موظفى الدولة والقطاع الخاص وتجار التجزئة، بل أنه يشمل معنى أكثر اتساعاً مثل:

- طبيعة وحجم الخدمات الصحية المتاحة لتلك الطبقات وتكاليفها.

- طبيعة وحجم الخدمات التعليمية وعدد المؤسسات التعليمية.

فإذا توقفنا عند خدمات التعليم، نكتشف حقائق شديدة القسوة، فحتى عام ١٩٤٧ كان عدد الأميين فى مصر قد بلغ ١٠,٩ مليون شخص (بما يمثل ٧٨٪ من إجمالى سكان البلاد)، ومن يقرأون ويكتبون لا يزيدون على ٢,٩ مليون شخص (بنسبة ٢٠,٨٪)، أما الحاصلون على تعليم متوسط فلم يكن يزيدوا على ١١٣ ألف شخص (بنسبة ٠,٨٪)، أما المتعلمون تعليمياً جامعياً فلم يزيدوا عن ٥٧ ألف شخص (بنسبة ٠,٤٪ من سكان البلاد)[٢٢].

وقد كان ذلك طبيعياً فى ظل تدنى مستوى الإنفاق على التعليم فى البلاد منذ عقود طويلة، ففى عام ١٩٠٠ لم تزد نفقات الحكومة على التعليم عن ١٠٧ ألف جنيه، بما لم يكن يزيد عن ٠.١٪ من إجمالى ميزانيتها فى ذلك العام، واستمر على هذا المستوى، ففى عام ١٩١٣ كانت نفقات التعليم قد بلغت ١٠,٧ مليون جنية (بنسبة ٣.٣٪ من إجمالى الميزانية)[٢٣]، وفى عام ١٩٥٢/١٩٥٣ لم تزد نسبة الإنفاق على التعليم عن ٠,٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى[٢٤].

ويشير "سعد زغلول" فى مذكراته _ عندما كان وزيراً للمعارف _ إلى حقائق الوضع المتدنى لهذا النظام وتواضع درجة انتشاره بين السكان[٢٥].

وبرغم صدور قانون مجانية التعليم الابتدائى عام ١٩٤٣، فإن عدد المدارس فى البلاد لم تكن تزيد عن خمسة آلاف مدرسة، وعدد المدرسين لم يكن يزيد عن ٤٠ ألفاً، أما عدد التلاميذ الملتحقين بالتعليم الابتدائى فلم يزد عام١٩٤٦/٤٥عن ٦٥ ألف تلميذ وتلميذة[٢٦].

أما عدد طلاب الجامعات المصرية الثلاث القائمة وقتئذ (فاروق وفؤاد وإبراهيم) فلم يكن يزيد عن ١٤,٤ ألف طالب وطالبة، ولم تزد نسبة الفتيات بينهم عن ٢,٥٪ فقط[٢٧].

وبالإجمال فإن عدد التلاميذ فى كافة مراحل التعليم قبل الجامعى فى مصر عام ١٩٥٢ (الأولى _ الإبتدائى _ الثانوية) فلم يزد عن ١,٨ مليون[٢٨].

أما الخدمات الصحية فلم تكن تحظى باهتمام ملحوظ من جانب الحكومات قبل عام ١٩٥٢ خاصة فى المناطق الريفية.

وفى مجال الخدمات الإدارية، نجد أن موظفى الحكومة قلم يزيدوا عام ١٩٥١ عن ٤٤١ ألف موظف (منهم ١٢٣ ألفا من رجال البوليس)، ولم تزد أجورهم ومرتباتهم عن ٣٨ مليون جنية فى ذلك العام بما يعادل ٢٠٪ من إجمالى استخدامات الموازنة لذلك العام[٢٩].

هذه هى بعض ملامح الوضع الطبقى والبنية الاجتماعية المصرية عشية ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢. فكيف تعامل "جمال عبد الناصر" ونظامه الثورى الجديد مع تلك الحقائق والمعطيات؟

ثانياً : السياسات الناصرية لتغيير البنية الطبقية

تركزت رؤية الرئيس "جمال عبد الناصر" منذ اللحظة الأولى لسيطرته على مقاليد الحكم فى يوليو/ تموز ١٩٥٢، على أهمية إجراء تعديل حقيقى فى علاقات الملكية بالريف المصرى، واتباع سياسات فى مجالات التعليم تؤدى إلى أحداث حراك اجتماعى social mobility يساهم فى زحزحة هذه البنية شبه الإقطاعية فى العلاقات الاجتماعية، بما يؤدى إلى إحداث توازن اجتماعى جديد[٣٠]. وخلال أقل من خمس سنوات على التجربة الناصرية كانت ملامح هذا المشروع السياسى والاجتماعى قد تحددت فى الآتى:

١- محاولة احداث تعديل ملموس فى هيكل الملكية والحيازة الزراعية فى الريف المصرى.

٢- احداث تطوير كمى ونوعى لصالح تعليم أبناء الفقراء والطبقات الفلاحية والعمالية والبرجوازية الصغيرة.

٣- السيطرة على الركائز الاقتصادية والمالية فى المجتمع، خاصة البنوك وشركات التأمين ومؤسسات الوساطة المالية، وتوجيهها لصالح خطط التنمية الصناعية والزراعية المرتقبة.

٤- إعادة توزيع الثروات والدخول عبر الوسائل المالية والقانونية.

٥- إحداث توسع فى الخدمات الصحية والعلاجية لأبناء الفقراء عموماً وأبناء الريف على وجه الخصوص.

٦- إجراء تغيير حقيقى فى الهيكل الاقتصادى المصرى لصالح عملية تصنيع واسعة النطاق، بكل ما يترتب عليها من تداعيات اجتماعية وطبقية إيجابية.

ففى المسألة الزراعية، لم يكن قد مضى على قيام ثورة ٢٣ يوليو/ تموز ١٩٥٢، سوى أقل من شهرين وصدر قانون الإصلاح الزراعى الأول فى التاسع من سبتمبر/ أيلول ١٩٥٢، وبرغم أن هذا القانون لم يكن سوى محاولة أولية محدودة الأثر والفاعلية، قياساً على الأهداف الكبرى والبعيدة المدى لرؤية "عبد الناصر" بالنسبة لتعديل البنية الطبقية فى الريف المصرى، فإنها كانت تعبيرا عن حقائق موازين القوى السياسية والاجتماعية بين النظام الثورى الجديد، والقوى الاجتماعية التقليدية التى كانت مازالت ممسكة بمفاتيح أساسية فى الدولة والمجتمع.

فقد نص القانون الأول هذا على وضع حد أقصى للملكية الزراعية لا تزيد عن مائتى فدان للفرد، بالإضافة إلى مائة فدان أخرى لأبنائه القصر، بحيث لا تزيد ما تملكه الأسرة عن ثلاثمائة فدان، لكنه بالمقابل سمح لكبار الملاك ببيع جزء من أراضيهم الزائدة عن الحد الأقصى، ومنحهم القانون مهلة زمنية تمتد لنحو العام الكامل (حتى آخر أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٥٣) من أجل إجراء عمليات البيع تلك، شرط عدم البيع للأقارب حتى الدرجة الرابعة(٣١).

كما نص القانون على تعويض من انتزعت ملكياتهم ـ باستثناء أعضاء الأسرة الحاكمة ـ بواسطة سندات حكومية غير قابلة للتداول بفائدة ٣٪ سنوياً، تستهلك خلال ثلاثين عاماً. كما قدر القانون التعويض بسبعين مثلاً لضريبة الأطيان الزراعية المقررة منذ عام ١٩٤٩، وقدرها ثلاثة جنيهات عن الفدان الواحد، بينما كان سعر الفدان يعادل وقتئذٍ أربعمائة جنية. لقد بلغ مجموع الأراضى التى انتزعت فعلاً ووزعت على الفلاحين وفقاً لهذا القانون أقل من ٤٥٠ ألف فدان، وهو ما حدا ببعض الاقتصاديين المصريين إلى وصفه بأنه كان مجرد إجراءٍ معتدلٍ لم يمس سوى ٤.٨ ٪ من إجمالى الأراضى الزراعية فى البلاد(٣٢). ثم جاء قانون الإصلاح الزراعى الثانى عام ١٩٦١ (القانون رقم ١٢٧)، الذى عبر عن تغيير أكثر راديكالية فى سياسات النظام الناصرى تجاه المسألة الزراعية، حيث نص على تخفيض الحد الأقصى للملكية الزراعية للفرد إلى مائة فدان فقط، وأعقبه بعد ثلاث سنوات صدور القانون الثالث للإصلاح الزراعى (رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦٤)، الذى نص على أن يتم بيع الأراضى المعاد توزيعها على المنتفعين الجدد بسعر يعادل ربع قيمة الأرض المقدرة لتعويض ملاكها السابقين، كما ألغيت الفوائد والمصاريف الحكومية. وفى عام ١٩٦٩ صدر القانون الرابع للإصلاح الزراعى الذى خفض مرة أخرى الحد الأقصى للملكية الزراعية إلى خمسين فداناً للفرد والأسرة معاً.

ونتيجة لهذه القوانين الأربعة جرى توزيع حوالى ٨١٨ ألف فدان ـ وهو ما يعادل ١٢,٥٪ من إجمالى الأراضى الزراعية فى مصر ـ على حوالى ٣٤٢ ألف أسرة، تضم حوالى ١,٧

مليون فرد (بما يشكلون حوالى ٩٪ من إجمالى سكان الريف المصرى عام ١٩٧٠، وبهذا تعدلت وإن بصورة جزئية خريطة الملكية الزراعية خلال العهد الناصرى حيث:

١- ظل عدد الملاك الصغار ثابتاً تقريباً (٩٤,٤٪ من إجمالى الملاك)، بينما زادت حصتهم من الأرض من ٣٥,٤٪إلى ٤٦,٤٪ بحلول عام ١٩٧٠.

٢- وبالمقابل زاد عدد الملاك المتوسطين (٢٠ إلى ٥٠ فداناً) زيادة طفيفة (من ٢٢ ألف مالك إلى ٣٠ ألف مالك)، وكذلك زادت المساحات المملوكة لهم من ٦٥٠ ألف فدان إلى ٨٠٠ ألف فدان.

٣- جرى خنق طبقة كبار ملاك الأراضى وعائلتهم من أمثال عائلة بدراوى وعاشور وسراج الدين وشاهين وغيرهم[٣٣].

٤- وتعدلت بالمقابل العلاقات الإيجارية للأرض ـ وهى الوجه الثانى للمسألة الزراعية ـ بحيث جرى تخفيض القيمة الإيجارية للفدان، وتم ربطه بسبعة أمثال الضريبة سنوياً، وتأكدت الحماية القانونية للمستأجر، كما وضع حد أدنى لعقود الإيجار بحيث لا تقل عن ثلاث سنوات[٣٤].

وصاحب كل هذا اهتمام إضافى من جانب السلطة الناصرية بمشروعات الرى والصرف فى الريف المصرى ـ وعلى رأسها مشروع السد العالى ـ بما أضاف إلى الرقعة الزراعية حوالى ٧١٥ ألف فدان خلال الفترة (١٩٥٣ ـ ١٩٧٠)[٣٥].

كما توسع النظام الناصرى فى تأسيس الجمعيات التعاونية الزراعية، التى ر ـ عددها من ١٧٢٧ جمعية (بعدد أعضاء نصف مليون) عام ١٩٥٢، إلى أن بلغت ٥٠١٣ جمعية (بعضوية ٣,١ مليون عضو) فى عام ١٩٧٠، مع زيادة رأسمالها بصورة كبيرة نتيجة أتساع نشاطها فى التسويق والقروض والتوريد[٣٦].

وبهذا زادت قروض الائتمان الزراعى من ١٦ مليون جنيه عام ١٩٥٢ إلى ٣٧ مليون جنيه عام ١٩٦٠، ثم إلى ٨١ مليون جنيه عام ١٩٧٠، وإن كان معظمها قد ذهب إلى متوسطى الملاك فى الريف المصرى[٣٧].

وامتدت سياسات الإصلاح الناصرية إلى محاولة تعديل الأنصبة التوزيعية للدخول الزراعية (الأجور وعوائد التملك)، عبر إصدار قوانين تنص على فرض حد أدنى للأجور

الزراعية، عدت فى ذلك الوقت قفزة هائلة (من ٥ قروش يومياً إلى ٢٥ قرشاً يومياً)، وهو ما أدى فعلاً إلى تحسن نصيب الأجور فى الريف من ١٧٪ عام ١٩٥٢/٥١ إلى ٢٨٪ عام ١٩٧٠/٩٦ من إجمالى الدخول الزراعية كما يظهرها البيان التالى:

تطور الأنصبة التوزيعية فى الزراعة المصرية

خلال الفترة ١٩٥٢-١٩٧٠

السنوات	الدخل الزراعى	الأجور الزراعية*		عوائد حقوق التملك		الإيجارات النقدية	
		القيمة بالمليون	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
١٩٥٢/٥١	٣٥٣	٦٠	٪١٧	٢٩٢	٪٨٣	٥٨	٪١٦
١٩٦٠/٥٩	٤٠٥	٩٨	٪٢٤	٣٠٧	٪٧٦	...	...
١٩٦١/٦٠	٤٠٣	٩٩	٪٢٥	٣٠٤	٪٧٥	٤٧	٪١٢
١٩٦٢/٦١	٣٧٣**	١١٧	٪٣١	٢٥٦	٪٦٩	٤٨	٪١٣
١٩٦٣/٦٢	٤٢٥	١٢٦	٪٣٠	٢٩٩	٪٧٠	٤٨	٪١١
١٩٦٤/٦٣	٤٧٥	١٣٩	٪٢٩	٣٣٦	٪٧١	٤٧	٪١٠
١٩٦٥/٦٤	٥٢٨	١٦٧	٪٣٢	٣٦١	٪٦٨	٤٦	٪٩
١٩٦٦/٦٥	٦٠٨	١٩٧	٪٣٢	٤١١	٪٦٨	٤٦	٪٨
١٩٦٧/٦٦	٦١٢	٢٠٥	٪٣٣	٤٠٧	٪٦٧	٤٧	٪٨
١٩٦٨/٦٧	٦٤٤	٢٠١	٪٣١	٤٤٣	٪٦٩	٤٨	٪٧,٥
١٩٦٩/٦٨	٦٨٧	٢١١	٪٣١	٤٧٧	٪٦٩	٤٩	٪٧,٠
١٩٧٠/٦٩	٧٧٢	٢١٨	٪٢٨	٥٥٤	٪٧٢	...	...

المصدر : د. محمود عبد الفضيل " التحولات .." ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ١١٥ .

*القيمة المضافة الصافية بالأسعار الجارية .

* *هبوط الدخل الزراعى فى تلك السنة يرجع إلى كارثة محصول القطن .

بيد أن انتهاج النظام الناصرى لأسلوب التوريد الإجبارى للمحاصيل الرئيسية (القمح ــ الأرز ــ القطن .. إلخ) قد أدى إلى امتصاص جزء كبير من الفائض الاقتصادى المحقق فى

الريف المصرى لصالح المدن وعمليات التصنيع، تماماً كما حدث فى تجارب التحديث والتصنيع فى الدول الرأسمالية، بل وحتى فى التجربة الستالينية وفى اليابان فى عهد "ميجى"[٣٨].

وبقدر حماس "جمال عبد الناصر" لإجراء تغيير ملموس فى علاقات الإنتاج والبنية الطبقية داخل الريف المصرى، بقدر حرصه وتفانيه من أجل إحداث نهضة صناعية حقيقية تعيد بدورها توزيع مراكز القوى داخل النسيج الاجتماعى لصالح الفقراء والطبقات الفلاحية والعمالية.

صحيح أن "الثورة" قد أنشأت مبكراً "مجلسا للإنتاج" لوضع خطة لتنمية الصناعة وإحداث طفرة فيها، بيد أن ذلك لم يكن ممكناً إلا بعد عام ١٩٥٧، حينما تمكن النظام الناصرى من وضع يديه وتمصير بعض المؤسسات المصرفية والمالية التى كان يسيطر عليها الأجانب، وبعدها بدأت ماكينة التصنيع فى الدوران، سواء فى الخطة الثلاثية للصناعة (١٩٥٧ _ ١٩٦٠)، أو عبر الخطة الخمسية (٦٠/١٩٦١ _ ٦٤/١٩٦٥)، وخلال هذه الفترة نجح النظام الناصرى فى إقامة أكثر من ٩٥٠ مصنعا جديداً، قائم على التكنولوجيا الحديثة، بما سمح بإضافة حوالى ٩٠٠ ألف عامل صناعى جديد إلى الطبقة العاملة المصرية، التى كانت لا تزال محدودة العدد ومتواضعة التأثير، وبإضافة العمال فى المصانع والمنشآت الخاصة والورش الحرفية، أصبح لدينا طبقة عمالية حديثة _ نسبياً _ تقدر بحوالى مليونى إنسان يعتمدون على أنماط إنتاج حديثة فى معظمهم.

وقد اعتمد النظام الناصرى على أدوات التخطيط ومدارسه الحديثة، وفى طليعتهم "موريس دوب Maurice dobb" الذى قدم إسهامات هامة فى هذا المجال[٣٩]، وكذلك الإقتصادى الدانمركى "بنت هانسن bent Hansen" الذى قدم نماذج رائعة للتخطيط الديناميكى فى ظل اقتصاد نام مفتوح لعوامل وتأثيرات التجارة الخارجية[٤٠].

ووفقاً لدراسة "د.فؤاد مرسى" فإن هيكل الاقتصاد المصرى قد جرى تعديله لصالح هيمنة وسيطرة القطاع العام وجهاز الدولة فى معظم القطاعات، وتراجع بالمقابل دور القطاع الرأسمالى الخاص فى معظم القطاعات _ عدا الزراعة _ إلى حوالى الثلث فى إجمالى إنتاج تلك القطاعات الرئيسية حتى عام ١٩٧١، وكان الوضع على النحو التالى[٤١]:

الوزن النسبى لمساهمة القطاع الخاص فى قطاعات الإنتاج فى مصر حسب الموقف عام ١٩٧١

القطاع	٪للمساهمة فى الناتج الكلى
١-القطاعات السلعية	٪٣٤,٥٪
٢- قطاعات التوزيع	٪٤٠,٣٪
٣- قطاعات الخدمات	٪٣٠,٩٪
٤- قطاعات الصناعة	٪٢٥,٠٪
٥- فى القطاع الزراعى	٪٩٥,٦٪

وقد أدى هذا التوسع الحكومى فى الأنشطة الاقتصادية، ودعم قطاع التعليم إلى زيادة مقابلة فى أعداد الموظفين والبيروقراطية المصرية، حيث زاد عددهم من ٤٤١ ألف موظف (شاملة ١٢٣ ألفا من رجال البوليس) إلى ١,٢ مليون موظف فى جهاز الخدمة المدنية عام ١٩٧٠، علاوة على حوالى ٩٥٠ ألف عامل وإدارى فى شركات القطاع العام ومؤسساته القابضة(٤٢).

وكان من الطبيعى أن يتوسع النظام الناصرى فى تلبية طموحات أبناء الطبقات العمالية والفلاحية فى مجالى التعليم والخدمات الصحية، باعتبارهما بعض الأدوات التكميلية فى توزيع الدخول فى المجتمع.

ففى مجال التعليم زادت حركة بناء المدارس والجامعات، وجرى وضع اليد الحكومية على عشرات ومئات القصور المملوكة أعضاء الطبقة القديمة، وحولت إلى مدارس ومؤسسات للتعليم، وبحلول عام ١٩٧٠ كان عدد طلاب التعليم قبل الجامعى قد قفز إلى ٥.٥ مليون طالب وطالبة، وعدد طلاب الجامعات المصرية قفز إلى حوالى نصف مليون طالب وطالبة، وجرى التوسع فى تعليم الفتيات حتى قاربت نسبتهن فى ذلك العام على ٣٠٪ من إجمالى الملتحقين بمراحل التعليم(٤٣).

وبهذا زادت نسبة الملتحقين بالتعليم من أقل من ٥٪ فى الفئات العمرية المختلفة، إلى حوالى ٦٥٪ من تلك الفئات العمرية، أما الجامعات فقد ظلت النسبة دون ٢٠٪ من الفئة العمرية (١٨ _ ٢٣ سنة).

وبحلول عام ٢٠٠٦ كان عدد الملتحقين بالتعليم العام الحكومى قبل الجامعى، قد تجاوز ١٧ مليون طالب وطالبة، وأصبحت نسبة الالتحاق فى حدود ٩٥٪ من الفئات العمرية تلك(٤٤).

وبرغم ذلك لم يحدث تبديل جوهرى فى هيكل توزيع الدخول، صحيح أن تعديلاً ما قد طرأ، حيث زاد نصيب أقل من ٦٠٪من أفراد المجتمع المصرى من الدخل القومى من ١٨,٩٪ من هذا الدخل فى أوائل الخمسينات إلى ٣٠٪ عام ١٩٧٢، وظل نصيب الـ ٣٠٪ المتوسطين عند حدوده (من ٣٨,٥٪ من الدخل القومى إلى ٣٧,٠٪ خلال نفس الفترة)، أما أعلى ١٠٪ من السكان فى السلم الاجتماعى، فقد أنخفض نصيبهم من ٤٣,٥٪ فى مطلع الخمسينات إلى ٣٣,٢٪ عام ١٩٧٢، وبشكل عام فقد تحسن النصيب النسبى لكاسبى الأجور فى الناتج المحلى الإجمالى، من أقل من ٢٨٪ فى أوائل الخمسينيات، إلى حوالى ٤٤,٠٪ عام ١٩٧(٤٥)، فــإن عوائد التملك التى آلت معظمها إلى الدولة قد ظلت فى حدود ٥٦٪.

ثم جاء عام ١٩٧٤، وتبدلت الخرائط الاجتماعية والسياسية فى البلاد تماماً، وانقلبت رأساً على عقب لصالح الملاك والطبقة الرأسمالية الجديدة التى احتضنتها الدولة، ورعتها المؤسسات الدولية والحكومات الغربية، وتغذت بأموال المودعين فى البنوك الحكومية والخاصة، وعبر علاقة زواج عرفى محرمة شرعاً وقانوناً بين رجال المال والأعمال الجدد، ورجال الحكم والعسكر والإدارة، فجرت أغرب عملية استيلاء على مقدرات دولة ومجتمع، فانتقلت مصر من موقع إلى موقع، ومن بنية اجتماعية إلى بنية اجتماعية أخرى هى أقرب إلى ما كانت عليه عام ١٩٥١، ولا يزال المستقبل يحمل أكثر من احتمال.

هوامش الفصل السابع

١- حَظَى الصراع بين مدارس علم الاجتماع المختلفة بالكثير من الدراسات والكتابات الغنية فى هذا المجال، انظر على سبيل المثال:

- ج. أ. اسيبوف، **"قضايا علم الاجتماع .. دراسة سوفيتية نقدية لعلم الاجتماع الرأسمالى"**، ترجمة د. سمير نعيم، ود.أحمد فرج، القاهرة، دار المعارف بمصر، ١٩٧٠.

- هنرى لوفيفر، **"ماركس وعلم الاجتماع"**، ترجمة بدر الدين قاسم الرفاعى، دمشق، منشورات وزارة الثقافة، ١٩٧١.

- س. ى. بوبوف، **"نقد علم الاجتماع البورجوازى المعاصر"**، ترجمة نزار عيون السود، دمشق، دار دمشق للطباعة والنشر، ١٩٧٣.

٢- انظر على سبيل المثال:

- والت ويتمان روستو، **"مراحل النمو الاقتصادى .. المانفيستو غير الشيوعى"**، ترجمة د. محمد محمود الإمام، سلسلة اخترنا لك، الكتاب رقم (٩٥)، القاهرة، ١٩٦١ وكذلك :

Richard m . titmuss , _ income distribution and social change _ , - George Allen & unwin ltd , London , 1961, p. 16 p.36

٣- انطونيو جرامشى، **"قضايا المادية التاريخية"**، ترجمة فواز طرابلسى، بيروت، دار الطليعة، ١٩٧٦.

٤- انظر على سبيل المثال العمل الرائع:

- د. عاصم الدسوقى، **"كبار ملاك الأراضى ودورهم فى السياسة المصرية"**، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٤،

٥- حول هذه النقطة تحديداً يمكن الرجوع إلى:

- شارل بتلهايم، **"التخطيط والتنمية"**، ترجمة د. إسماعيل صبرى عبد الله، القاهرة، دار المعارف بمصر، الطبعة الثانية، ١٩٦٨.

- بول أ. باران، **"الاقتصاد السياسى والتنمية"**، ترجمة أحمد فؤاد بليع، مراجعة د. حامد ربيع، القاهرة، دار القلم، ١٩٦٧.

٦- روبرت مابرو، **"الاقتصاد المصرى ٥٢-١٩٧٢"**، ترجمة د. صليب بطرس، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٦، ص ٢١٨.

٧- د. على الجريتلى، **"التاريخ الاقتصادى للثورة ١٩٥٢- ١٩٦٦"**، القاهرة، دار المعارف بمصر، ١٩٧٤، ص ١٩.

٨- **المرجع نفسه**، ص ٢٦ - ٤٥.

٩- **المرجع نفسه**، ص٢٠-٢١.

١٠- د. طه عبد العليم (محرراً)، **مستقبل الرأسمالية الصناعية المصرية**، القاهرة، مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٣، ص ٢٧، ص٣٩، ص٤٦.

١١- د. محمود عبد الفضيل، **"التحولات الاقتصادية والاجتماعية فى الريف المصرى ١٩٥٢-١٩٧٠ .. دراسة فى**

تطور المسألة الزراعية فى مصر"، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨، ص١٠.

١٢- المرجع نفسه، ص١٢.

١٣- المرجع نفسه، ص ١٢.

١٤- Robert tignor _ equity in Egypt_s recent past 1945-1952_ in gouda Abdul khalek & Robert tignor (editors) , _ the political economy of income distribution in Egypt _ , Holmes & Meier publishers , inc. new York , London , 1982, p. 22

١٥- مابرو، مرجع سبق ذكره، ص ٩٧.

١٦- لمزيد من التفاصيل انظر:

- محمد فرج، "أزمة الانتماء بين الفلاحين الفقراء والأرض الزراعية فى مصر"، المنار، (باريس)، العدد الرابع، إبريل (نيسان)، ١٩٨٥.

١٧- د.عبد الفضيل، مرجع سبق ذكره، ص ١١٥.

١٨- د. كريمة كريم، "توزيع الدخل بين الحضر والريف فى مصر ١٩٥٢- ١٩٧٥"، ورقة مقدمة فى المؤتمر السنوى الثالث للاقتصاديين المصريين، جمعية الاقتصاد السياسى والتشريع والإحصاء، القاهرة، ١٩٧٨، وكذلك:

Robert tignor _ equity in Egypt_s recent past 1945-1952_ in gouda - Abdul khalek & Robert tignor (editors) , _ the political economy of income distribution in Egypt _ , Holmes & Meier publishers , inc. new York , London , 1982, p. 51

١٩- د.عبد الفضيل، مرجع سبق ذكره، ص ١٣.

٢٠- مابرو، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٠.

٢١- Robert tignor _ equity in Egypt_s recent past , op. cit .

٢٢- saad eldin Abraham _ social mobility and income distribution in Egypt 1952-1977 _ in gouda Abdul khalek & Robert tignor (editors) , _ the political economy of income distribution in Egypt _ , Holmes & Meier publishers , inc. new York , London , 1982, p. 402

٢٣- مابرو، مرجع سبق ذكره، ص ٢٨.

٢٤- gouda abdel khalek , op. cit , p. 11

٢٥- سعد زغلول، "مذكرات"، الجزء الأول، تحقيق د. عبد العظيم رمضان، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٧.

٢٦- المركز القومى للبحوث التربوية، **"التغذية المدرسية خلال ثلاثين عاماً ١٩٥٢- ١٩٨٢ .. دراسة توثيقية"**، الإدارة العامة للتوثيق والمعلومات، القاهرة، ١٩٨٤.

٢٧- المجالس القومية المتخصصة، **"تقرير المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا"**، الدورة الخامسة والعشرين، بتاريخ ١٩٩٨/٩٧، القاهرة، ص ١٣٩.

٢٨- د.الجريتلى، **مرجع سبق ذكره**، ص ١٠٩.

٢٩- لمزيد من التفاصيل راجع :

- عبد الخالق فاروق **"اقتصاديات الوقت الضائع وأزمة الإدارة الحكومية فى مصر"**، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٢.

(٣٠) حول هذا النوع من السياسات وأثرها انظر:

د/ جمال مجدى حسنين، ثورة يوليو ولعبة التوازن الطبقى، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٨ .

٣١- د. احمد حسن إبراهيم، **"جوانب من صورة الزراعة المصرية بعد خمس وعشرين سنة من ثورة يوليو ١٩٥٢"**، ورقة مقدمة فى المؤتمر السنوى الثالث للاقتصاديين المصريين، جمعية الاقتصاد السياسى والتشريع والإحصاء، القاهرة، ١٩٧٨.

٣٢- د.عبد الفضيل، **مرجع سبق ذكره**، ص١٩، وكذلك د.الجريتلى، **مرجع سبق ذكره**، ص ٤٢، وكذلك فرج، **مرجع سبق ذكره** .

٣٣- Robert tignor _ equity in Egypt_s recent past , op. cit .

٣٤- د.عبد الفضيل، **مرجع سبق ذكره**، ص ١٩.

٣٥- مابرو، **مرجع سبق ذكره**، ص ١٥٦- ١٥٨.

٣٦- مابرو، **المرجع نفسه** ، ص ١١١.

٣٧- مابرو، **المرجع نفسه** ، ص ١٢١ .

٣٨- لمزيد من التفاصيل حول تجربة اليابان، ودور عملية التسويق الإجبارى للحاصلات الزراعية فى عملية التنمية والتصنيع، انظر:

- باران، **مرجع سبق ذكره**، ص ٢٥١ - ٢٥٥ .

٣٩- Maurice dobb _ an essay on economic growth and planning _ , routledge & kegan Paul _ London 1960

٤٠- bent Hansen _ long _ and short term planning in underdeveloped countries _ , north Holland publishing company , AMSTERDAM , 1967

٤١- د. فؤاد مرسى، **هذا الانفتاح الاقتصادى**، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ط١، مارس/ آذار ١٩٧٦، ص ٢٢٥.

٤٢- لمزيد من التفاصيل حول هذا انظر:

- عبد الخالق فاروق، "اقتصاديات الوقت الضائع"، **مرجع سبق ذكره**، وكذلك

- عبد الخالق فاروق، "اقتصاديات الإدارة الحكومية"، القاهرة، مكتبة دار الكلمة، ٢٠٠٣.

٤٣- saad eldin Abraham _ social mobility and income distribution in Egypt 1952-1977 _ in gouda Abdul khalek & Robert tignor (editors) , _ the political economy of income distribution in Egypt _ , Holmes & Meier publishers , inc. new York , London , 1982, p. 402

٤٤- لمزيد من التفاصيل انظر:

- عبد الخالق فاروق، "انتهاك الحقوق الثقافية في مصر"، القاهرة، دار يافا للدراسات والأبحاث، ٢٠٠٦.

٤٥- IBRAHIM EL _ ISSAY _ interconnection between income distribution and economic growth in context of Egypt,s economic development _ in gouda Abdul khalek & Robert tignor (editors) , _ the political economy of income distribution in Egypt _ , Holmes & Meier publishers , inc. new York , London , 1982, p.94

الباب الرابع

الفصل الثامن

تأميم قناة السويس

خالد زكى خالد

تأميم قناة السويس

تعتبر قناة السويس إضافة هامة لأرصدة مصر الاستراتيجية، مما دفع القوتين الاستعماريتين - بريطانيا وفرنسا - حال الافتتاح الرسمى لها، بسط نفوذهما عليها، وتوقيع العديد من الاتفاقيات لضمان الاستمرارية فى هذا النفوذ. ومثّل قرار التأميم الذى أعلنه الرئيس جمال عبد الناصر، فى ٢٦ يوليو/ تموز١٩٥٦، ضربة قاسية لهاتين القوتين، مما جُوبه بردود فعل، تمثلت بالعدوان الثلاثى على مصر خريف العام نفسه، ونتج عنه تداعيات كثيرة، ستتعرض لها هذه الدراسة.

تاريخ القناة ونشأتها[1]

دأب حكام مصر الأقدمون على شق قناة صناعية، تربط البحرين، المتوسط والأحمر، ولكن بشكل غير مباشر، عن طريق ربطهما بنهر النيل، وقد ذكر لنا المؤرخون العديد من القنوات التى تم شقها، ابتداء من عهد الأسرة الثانية عشرة، عام ١٨٧٤ ق.م، حتى القرن التاسع عشر الميلادى، وكانت هذه القنوات تتعرض للردم والإهمال، فى حين، والحفر والإصلاح، فى حين آخر.

بدأ اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح، فى بداية القرن السادس عشر الميلادى، ولم تعد السفن المتجهة إلى الشرق الأقصى والعائدة منه تمر على مصر، بل تدور حول إفريقيا. وبعد ضم بريطانيا الهند إلى ممتلكاتها، أصبح هذا الطريق حكراً لها. ومع تزايد التنافس الاستعمارى بين فرنسا وبريطانيا، إبان الحملة الفرنسية على مصر، بقيادة بونابرت، ١٧٩٨م ، نشط الفرنسيون لإنشاء قناة تربط البحرين - الأبيض والأحمر - وتوّج هذا النشاط بتقرير قدمته جمعية فرنسية لدراسات قناة السويس، فى ١٨٤٧م، أكّدت فيه إمكانية شق القناة، وهكذا إلى أن استطاع الفرنسيون، عن طريق فرديناند ديليسبس، الذى كان معاوناً للسفير الفرنسى فى مصر، من الحصول على حق امتياز شق القناة، فى ٣٠ نوفمبر/ تشرين الثانى ١٨٥٤م، لتبدأ أعمال الحفر، فى عام ١٨٥٩م، ويتم الافتتاح الرسمى للملاحة فيها، فى عام ١٨٦٩م.

أهمية القناة[٢]

فى سنة افتتاح القناة، تم عبور ما يزيد عن عشرة آلاف سفينة بها، ومع اكتشاف البترول بكثافة، فى منطقة الخليج، وحاجة دول أوروبا وأمريكا الشديدة له، أصبحت القناة من ضمن استراتيجية صناعة البترول، بالإضافة لأهميتها فى الاستخدامات الأخرى، كنقل البضائع المختلفة، التى تصدّرها دول أوروبا وأمريكا إلى الشرق، كالسيارات، وقضبان سكك الحديد، وعرباتها. وفى إحصائية لعام ١٩٥٥م، اتضح أن نصيب بريطانيا بلغ٢٢مليون طن من مجموع البترول الذى نقل عبر القناة،فى هذا العام والذى قدر بـ٦٧مليوناً.

الجدير بالذكر أن المرور عبر القناة يختصر المسافة بين إنجلترا ومستعمراتها فى الهند إلى النصف، إذا ما قورن بطريق رأس الرجاء الصالح.

الاتفاقيات

تمكّنت بريطانيا من شراء أسهم مصر فى القناة، فى نوفمبر/ تشرين الثانى ١٨٧٥م، وابتدأت بمطالبة الفرنسيين - مالكى باقى الأسهم - فى حقها فى إدارة القناة، وبعد مفاوضات، تم توقيع اتفاقية الأستانة الخاصة بتنظيم إدارة القناة، [٣] فى أكتوبر/ تشرين الأول ١٨٨٨م، وقد ضمت هذه الاتفاقية كلاً من بريطانيا، النمسا، المجر، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، هولندا، روسيا، أسبانيا وتركيا. ومن أهم بنود هذه الاتفاقية حياد القناة، وكذلك أن مدة الامتياز، الذى منح سنة ١٨٥٤م، وأصبح نهائياً سنة ١٨٦٥م، وأقره السلطان العثمانى، سنة ١٨٦٦، ٩٩سنة تبدأ من فتح القناة للملاحة، أى سنة ١٨٦٩م[٤].

فى سنة ١٩٠٤عمدت بريطانيا إلى توقيع اتفاقية مع فرنسا، وذلك لتجعل سيطرتها على مصر والقناة أمراً معترفاً به من جانب الدول الكبرى، وكذلك لإضعاف السيادة العثمانية على مصر، التى سرعان ما ألغت هذه السيادة الإسمية، حتى إبان الحرب العالمية الأولى، وفرضت حمايتها على مصر، ورقابة حديدية على منطقة القنال[٥].

فى ٢٦أغسطس/ آب ١٩٣٦، تم توقيع معاهدة بين المفاوضين المصريين والخارجية البريطانية، كان من أهم بنودها[٦]:

(١) ضمان مساعدة مصر لبريطانيا، فى حالات الطوارئ والحرب.

(٢) قاعدة برية، وأخرى جوية فى منطقة قناة السويس، وقت السلم.

(٣) قاعدة بحرية لبريطانيا فى الإسكندرية.

تعرضت هذه الاتفاقية لأعداد القوات المقرر بنائها فى القواعد، وبالخدمات المناط بالحكومة المصرية توفيرها لهذه القواعد، كالطرق، والحدائق، وتوصيل المياه، وضمان حرية الانتقال، والمخابرات، ووفت مصر بالتزاماتها، التى تضمنتها هذه المعاهدة مع البريطانيين، مما مكنهم من الانتصار فى معركة العلمين، فى ٢٤يونيو/ حزيران١٩٤٢م، وأدى إلى طرد قوات المحور من شمال إفريقيا وحال انتهاء الحرب ١٩٤٥م، كان يحدو بالحكومة المصرية الأمل فى إعادة النظر فى هذه المعاهدة، خاصة وأن الظروف التى عقدت فى ظلها قد اختلفت، كل الاختلاف، خاصة وأن بنود هذه المعاهدة تمس استقلال مصر وكرامتها، إلا أن المفاوضات كلها باءت بالفشل. وفى ٨ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٥١، أعلنت الحكومة المصرية إلغاءها للمعاهدة، التى ربطتها مع بريطانيا لمدة ١٥عاماً[٧].

عند قيام ثورة يوليو/ تموز ١٩٥٢، أدت مطالبة حكومة الثورة إلى توقيع "اتفاقية الجلاء" بأحرفها الأولى[٨]، فى يوليو/ تموز١٩٥٤، وإبرامها، فى أكتوبر/ تشرين الأول من العام نفسه. وقد نصت الاتفاقية، كعناوين أساسية، على انسحاب القوات البريطانية، خلال عشرين شهراً، والاحتفاظ بالقاعدة البريطانية فى قناة السويس بحالة صالحة لاستخدامها إبان الحرب. كما أنهت الاتفاقية "معاهدة ١٩٣٦"، وكافة ارتباطاتها(وكانت حكومة الوفد قد ألغتها من طرف واحد، فى أكتوبر/ تشرين الأول١٩٥١)، واعتبرت القناة جزءاً من الأراضى المصرية، مع ضمان حرية الملاحة، حسب اتفاقية ٢٩ أكتوبر/ تشرين الأول ١٨٨٨، فى الأستانة[٩].

دواعى التأميم:

١- **تمويل السد العالى:** حركت أمريكا للمساعدة فى بناء السد العالى، لمجابهة المكاسب السوفييتية، حيث فوجئت، فى أواخر١٩٥٥م، بصفقات السلاح السوفييتية والتشيكية لمصر، وانضمت لها بريطانيا فى تمويل السد، فى ديسمبر/ كانون الأول ١٩٥٥، وأبدى" البنك الدولى" رغبته المشروطة باشتراك كل من أمريكا وبريطانيا فى عملية التمويل، إلا أن سحب العرض الأمريكى صاحبه إثارة الشكوك فى حالة مصر الاقتصادية.

٢- **استرداد حق**، وإضافة قيمة إلى أرصدة مصر الاستراتيجية، وتأكيد الاستقلال والإرادة السياسية، ورد على سياسة الغرب، وإثبات القدرة على تحمل المسئولية.

حسابات عبد الناصر قبل التأميم

حصر عبد الناصر بريطانيا التى يمكن أن تفكر فى التدخل العسكرى، مبرراً انشغال فرنسا بالثورة فى الجزائر، وترفّع أمريكا عن محاربة دولة صغيرة، ومعتمداً عليها، فى الوقت ذاته، لمنع إسرائيل من القيام بأى عمل عسكرى ضد مصر، خشية ردود فعل الدول العربية(١٠).

كما أن عبد الناصر شرع فى بحث تفاصيل توقعاته، حيث رجّح سرعة رد البريطانيين، وفى حال تأخرهم بالرد العسكرى، ستتناقص احتمالات الخطر، لأن الجو العام الذى سيخلقونه ضد مصر سيعطيهم مبرراً أمام المجتمع الدولى للتدخل العسكرى، وأن هذا الجو العام لن يحافظ على سخونته، مع مرور الوقت(١١)، وشُغِل عبد الناصر بحجم القوات البريطانية، وجاهزيتها، فى كل من قبرص، ليبيا، الأردن، مالطا، وفى كل من، البحرين،(١٢) المتوسط والأحمر، كما وخَلُص إلى استحالة لجوء بريطانيا للحل العسكرى وحيدة، أو بالتنسيق مع فرنسا،أو الاستعانة بإسرائيل، فى أى عملية ضد مصر.

إعلان التأميم

حدد الرئيس جمال عبد الناصر ساعة الصفر لتنفيذ خطة التأميم بمجرد إعلانه قرار التأميم، وحال نطقه لكلمة "ديليسبس" يتحرك جهاز تنفيذ العملية للاستيلاء على كافة مواقعها فى القاهرة، والإسماعيلية، وبورسعيد، والسويس.

استمع أعضاء مجلس قيادة الثورة، ومجلس الوزراء لقرار التأميم، وموجباته، وأهدافه من الرئيس جمال عبد الناصر، فى اجتماع مشترك، كان قد عقد فى أحد البيوت على شاطئ سان استيفانو بالإسكندرية، فى ٢٦ يوليو اتموز١٩٥٦م، حوالى الساعة الخامسة، ليتحرك الموكب فى الساعة نفسها، باتجاه ميدان المنشية بالإسكندرية، ليكون الخطاب، ويكرر الرئيس كلمة "ديليسبس" سبع عشرة مرة، حتى يتحرك جهاز تنفيذ العملية، ويكونوا داخل مبنى شركة القناة، فعلاً، حين بداية جمال عبد الناصر بتلاوة "قرار من رئيس الجمهورية بتأميم الشركة العالمية لقناة السويس"(١٣).

آثار التأميم[١٤]

على بريطانيا

١ - ضياع أرباح عائدات الأسهم التى تملكها الحكومة البريطانية والشعب البريطانى.

٢ - إمكانية خنق اقتصادياتها، بتحكُّم مصر بمرور البترول إليها، وإمكانية رفع أسعار الوقود فى بريطانيا لـ ٣٠٪، فى حال اضطرارها للمرور بطريق رأس الرجاء الصالح

٣ - احتمال انتقال عدوى التأميم لباقى مرافق بريطانيا فى الشرق الأوسط، وخاصة البترول.

على فرنسا

١- ضياع أملها فى استثمار أموالها، عن طريق الشركة المنحلة.

٢- زيادة تكاليف الإنتاج العامة.

٣- ضربة لمعنويات قواتها المقاتلة فى الجزائر.

٤- انتقال عدوى التأميم لمستعمراتها فى إفريقيا.

على إسرائيل:

١- زيادة فى قوة مصر، وأهميتها.

٢- الخوف من أن يؤدى النجاح فى التأميم إلى توحيد الجبهة العربية.

٣- ضياع مصدر معلومات، كان متمثلاً بشركة القناة، كمصدر فى تجميع المعلومات عن مصر، من كل الوجوه.

على الولايات المتحدة:

١- ضربة مضادة لقرار سحب تمويل السد العالى.

٢- إبعاد الغرب عن مباشرة النفوذ على الملاحة بالقناة.

قبل العدوان:

حال إعلان التأميم، اجتمع أركان الحرب البريطانيون، صباح يوم الجمعة ٢٧ يوليو/ تموز ١٩٥٦، وبحثوا احتمالات الهجوم العسكرى الفورى على مصر، ليرفعوا قرارهم إلى مجلس

الوزراء بأن أوضاع القوات فى البحر المتوسط لا تسمح لهم بالقيام بأى عمل عسكرى ضد مصر، قبل ستة أسابيع، وعمد رئيس وزراء بريطانيا، أنتونى إيدن،إلى الاتصال بنظيره الفرنسى، جى موليه، لبحث مشاركة فرنسا فى عملية عسكرية فأعرب الأخير عن استعداد فرنسا لتقديم فرقة مظلات، وفرقة ميكانيكية، كمشاركة رمزية، فى حال أن بريطانيا جاهزة للعمل العسكرى(١٥).

لحق ذلك اتصالات مع الولايات المتحدة، التى كانت تخشى أن تقود هذه الحرب إلى مواجهة مع الاتحاد السوفيتى، ولذلك كانت ترى أنه لا بد من إظهار أن جميع الوسائل السلمية قد استنفدت مع مصر(١٦).

فى الثانى من أغسطس/ آب ١٩٥٦، اجتمع مجلس الوزراء البريطانى، ليعلن استمرار الجهود السلمية، لاستعادة القناة، وذلك لتغطية الفترة اللازمة للاستعداد العسكرى. ودعت مصر لحضور،المؤتمر الذى سيعقد فى لندن، يوم ١٦أغسطس/ آب، لبحث الخطوات التى يمكن اتخاذها لضمان استمرار إدارة القناة، وفقاً لما هو وارد فى اتفاقية ١٨٨٨م.

بدأ مؤتمر لندن جلساته فى الموعد المقرر، واشتركت فيه ٢٤ دولة بحرية، وتغيبت عنه مصر، وتمكن جون فوستر دلاس، وزير الخارجية الأمريكى، من تقديم مشروع يؤدى إلى تدويل القناة، وتم اقتراح خمس دول لتكون بعثة الأغلبية، وسميت بـ "لجنة السويس" ،والتى اجتمعت بالرئيس عبد الناصر، فى ٣ سبتمبر/ أيلول ١٩٥٦م(١٧)، وتكررت اللقاءات بين اللجنة والرئيس، إلى أن غادرت القاهرة، فى التاسع من الشهر نفسه، دون إحراز أى تقدم(١٨).

فى ٢٣ سبتمبر/ أيلول ١٩٥٦م تلقى رئيس مجلس الأمن خطاباً حمل توقيع المندوبين الدائمين لبريطانيا وفرنسا، بطلب عرض مشكلة التأميم على المجلس، وانتهت جلسات المجلس بإقرار ستة مبادئ عامة، فى مقدمة مشروع قرار، حاولت الدول الغربية أن تضمنه مشروع "مؤتمر لندن"،الذى رفضه جمال عبد الناصر.إلا أن اعتراض الاتحاد السوفييتى لم يمكنها من ذلك، واعتبرت هذه النتيجة هزيمة لبريطانيا وفرنسا. حينها دعا داج همرشولد، الأمين العام للأمم المتحدة، إلى ترتيب جلسات سرية فى مكتبه بالأمم المتحدة، فى جنيف، ووافق مندوبو كل من مصر وبريطانيا وفرنسا، وتم تحديد الزمان بعد أسبوعين، أى فى ٢٩ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٥٦م، وكان هذا هو اليوم الذى بدأ فيه العدوان على مصر(١٩).

العدوان

بدأ الهجوم الإسرائيلى مساء الاثنين ٢٩ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٥٦م على سيناء، التى كانت معظم القوات المصرية قد انسحبت منها، مسبقاً، ونزلت لمنطقة القناة، خشية لعزلها، تحسباً لتهديد بريطانيا وفرنسا بالنزول فى منطقة القناة، كما أن احتمال التواطؤ كان لا يزال بعيداً عن الأذهان[٢٠].

نتائج العدوان[٢١]

١- تمكّن الإسرائيليون من احتلال المحور الساحلى رفح- العريش- القنطرة- القناة.

٢- عزل لواء غزة، تمهيداً لاحتلاله،إلى أن تم إعلان استسلام غزة فى الثانى من نوفمبر/ تشرين الثانى ,١٩٥٦

٣- بالاستيلاء على القرية الساحلية "دهب" ، وشرم الشيخ، تمّت سيطرتهم على سيناء.

٤- إنزال القوات البريطانية والفرنسية على بورسعيد، بهدف السيطرة على منطقة القنال.

نتيجة لقرار الأمم المتحدة، وموقف الولايات المتحدة والإنذار السوفييتى تمت موافقة الدول المعتدية على وقف إطلاق النار، والانسحاب.

ردود الفعل

١ - قرار من الأمم المتحدة بضرورة وقف إطلاق النار والانسحاب إلى ما وراء خطوط الهدنة.

٢- تَحفُّظ أمريكى.

٣- إنذار سوفييتى باستعمال القوة، إذا لم يتم الإذعان لقرار الأمم المتحدة.

٤- ردود فعل عربية:

أ - الموقف الأردنى كان مع قرار التأميم، وحين العدوان تمّ قطع العلاقات مع فرنسا، ومنع الطائرات البريطانية من استخدام المطارات الأردنية، وتم إعلان التعبئة، وسمح بدخول قوات عراقية، وسعودية وسورية، إلى الأراضى الأردنية، خشية أى هجوم إسرائيلى محتمل[٢٢].

ب- الموقف السعودى: الموقف الشعبى والإعلامى كان متضامناً مع مصر ضد العدوان، وداعماً لقرار التأميم، فيما عتبت الحكومة السعودية، لأنها فوجئت بقرار التأميم، ناهيك عن أن الحملة النفسية التى صاحبت التأميم، اقتضت الهجوم على "حلف بغداد".

ج- الموقف السورى: قام بعض الضباط والعمال السوريين بنسف محطات ضخ البترول والأنابيب التى يسيل بواسطتها من العراق إلى بانياس فى شمال سوريا،وطرابلس،شمال لبنان.

بالإضافة إلى المظاهرات التى اجتاحت الدول العربية جمعاء، والعديد من دول العالم، كأندونيسيا، وباكستان، والصين، وأفغانستان، والهند، رافعة شعار "ارفعوا أيديكم عن مصر"!

كانت قرارات عبد الناصر تصعيدية، باعتباره الشخصية القائدة، وتحولت آراء زملائه إلى مجرد نصائح[٢٤] ما جدوى مناقشة قرار التأميم مع أعضاء قيادة الثورة ومجلس الوزراء فى الاجتماع الذى عقد فى سان استيفانو بالإسكندرية، قبيل خطابه بميدان المنشية بساعة واحدة[٢٥]؟ وما جدوى استماعه لمقترحات بعض الوزراء؟ وأعجب كيف تسنى له أن يناقشهم، ويدرس مقترحاتهم، التى تضمنت العديد من النقاط الجديرة بالوقوف عندها، وملاحظتها، على الأقل كتأميم٥٠٪ من القناة، وتوجيه إنذار لأمريكا بالتأميم، فى حال عدم رجوعها عن قرارها بسحب التمويل لبناء السد، وعدم ربط قرار التأميم بسحب العرض الأمريكى، لتمويل السد لأن ذلك سيعتبر استفزازاً لأمريكا[٢٦]، إننا أمام نموذج لاتخاذ المواقف السياسية دون الاهتمام بالتفاصيل والتكتيكيات، انطلاقاً من الحق وحسب، مع افتصار القدرة العملية لتحقيق هذه المواقف[٢٧] يعتبر خطيئة كبرى.

جاء قرار التأميم بعد سحب العرض الأمريكى بستة أيام، وقبل ذلك، وحتى يونيو/ حزيران ١٩٥٦م، كانت أحلام الرئيس جمال عبد الناصر تقتصر على ضرورة "أن نجد فرصة مناسبة نطلب فيها مبدأ المشاركة فى دخل قناة السويس، أسوة بالبترول[٢٨]".

وهذا الكلام لجمال عبد الناصر وقبل أقل من شهرين لإعلان التأميم.

كيف تسنّى لعبد الناصر فى هذه الفترة القصيرة، الاهتمام بكل التفاصيل والتكتيكات، والإحاطة بكل ردود الفعل؟ وهل كان فى سباق مع الزمن؟ أم هل لهذا التوقيت مبرر يستعصى على التأجيل؟ لا لم يهتم بكل التفاصيل ولم يحط بردود الفعل،بل كان رد فعل فورى لقرار أمريكا بسحب عرض التمويل لبناء السد، وتم إعلان قرار التأميم بطريقة احتفالية.

أما إشارة الرئيس جمال عبد الناصر سنة ١٩٥٥، إلى إنشاء إدارة لشئون القناة، تلحق بوزارة التجارة والصناعة، وقراءته، لأكثر من مرة، للتقرير الذى قدمه د/ مصطفى الحفناوى، حول قناة السويس، يبين، بشكل لا لبس فيه. اهتمام جمال عبد الناصر بموضوع قناة السويس، ولا يدفعنا اهتمامه هذا للإشارة، من قريب، أو بعيد إلى قرار التأميم، وآية ذلك، أنه فى بداية ١٩٥٦، كان عبد الناصر قد اقترح على وزارة التجارة والصناعة، أن تفاوض شركة القناة، لتمويل المشروعات الاستثمارية فى مصر(٢٩).

عدا عن انتظاره للفرصة المواتية، فى سبيل طلب المشاركة فى دخل القناة، كما سلف ذكره.

أما إذا سلمنا بأن الرئيس جمال عبد الناصر كان يفكر، منذ سنة ١٩٥٥، فى قناة السويس، على أساس الاستعداد لتسلم القناة، عند انتهاء عقد امتيازها، أى بعد ١٣ سنة تقريباً، فلا بد أن نتساءل، ألم يكن يستحق الاستعداد لقرار التأميم أكثر من ستة أيام؟!

كان قد تبقى لمدة الامتياز، حين اتخذ قرار التأميم، ١٢عاماً، وكان الاثنا عشر عاماً هذه ثقيلة، ومحملة بالعديد من الرغبات: بناء السد العالى، وبرامج واسعة للتصنيع، وانعتاق البنوك من سطوة المال الأجنبى، التى جعلها تحجم عن تمويل المشروعات الاستثمارية، وخطط للتنمية، وفقر فى التمويل.

على الجانب الآخر ثمة رغبة جامحة لدى إدارة شركة القناة، فى تمديد مدة الامتياز، لأربعين أو خمسين سنة أخرى، وبذلت الإدارة العديد من المحاولات العنيدة، إما للتمديد، أو للحصول على عقد لإدارة القناة، إلا أن محاولاتها ومساعيها هذه جوبهت برفض قاطع.

هناك العديد من الأسئلة، التى فرضت نفسها مثل:

ماذا لو انتظر قرار التأميم؟

هل ستسلّم القناة للمصريين، حال انتهاء مدة الامتياز؟

إن قرار التأميم كان يمكن أن ينتظر، رغم الرغبات الملحة، التى سبق أن ذكرتها، فالانتظار للاستعداد، ولدراسة ردود الفعل، ولتمرير قرار التأميم بأقل خسائر ممكنة مشروع، ولا شبهة فى مشروعيته.

أما تسليم القناة من عدمه، فبيان حال إدارة شركة القناة، ورغبتها الجامحة فى الاحتفاظ بإدارة القناة، إلى ما شاء الله، فإنها لن تسلمها عن طيب خاطر، وحين اضطرارها لذلك، قد

تعيث بالقناة، ومرافقها خراباً، قد لا يمكّن الإدارة المصرية الجديدة من متابعة الأعمال بالقناة، وهذا الافتراض، وفى حال ركوننا لحدوثه، فإنه من الممكن الاستعداد له، باتخاذ العديد من الإجراءات، والتدابير للحيلولة دونه، أو للحد من تبعاته.

أما القول بأن القناة لن تسلم للمصريين، بعد انتهاء مدة الامتياز، فأرى بأنه افتراض ممعن فى تطرفه، وإن تم ذلك فإنه سيفتح آفاقاً للمناورة، التى لن تقوى كل من بريطانيا وفرنسا تجاهلها، ورغم ذلك فلا يوجد أى رابط بين هذا الفرض، وبين قرار التأميم، بمعنى آخر لم يكن هذا الفرض وارد فى صانع قرار التأميم.

"إن تدخل إسرائيل ضدنا سوف يجعل معركتها ضد مصر حرباً ضد الأمة العربية كلها[٣٠] هذا ما قاله جمال عبد الناصر لمحمد حسنين هيكل، قبل قرار التأميم بأيام."استبعد جمال عبد الناصر فكرة التواطؤ مع بريطانيا وفرنسا، لا لحسن ظنه بهم، بل لأن شبهة التواطؤ هذه كفيلة بإسقاط كل نظم الحكم الموالية للإنجليز فى المنطقة".

تدخلت إسرائيل مع سبق الإصرار والترصد، وكانت ردود فعل الدول العربية ردود فعل خجولة، وتواطأت إسرائيل مع فرنسا وبريطانيا، ولم نر الأنظمة العربية الموالية للإنجليز تتداعى، نتيجة للعدوان على مصر.

إن نبل الأهداف لا يبرر سوء التقدير، وضعف الأداء. على أن التأميم بحد ذاته، لم يكن المحرك الأول لشن العدوان، وإنما هيأ الظروف الدولية التى بررت لهذا العدوان الثلاثى، رغم اختلاف أهداف من قاموا بالعدوان[٣١].

فرنسا: تريد أن تضع حداً للمساعدات التى كانت تتدفق من القاهرة للثورة الجزائرية.

بريطانيا: تريد لعب دور رئيسى فى الشرق الأوسط، وخاصة بعد فشلها فى جر الأردن إلى "حلف بغداد".

إسرائيل: تتطلع إلى فتح خليج العقبة، وتحطيم قوة مصر، قبل أن تستوعب الأسلحة السوفييتية، وتحييد قطاع غزة.

أعلن بن جوريون خطاب النصر، فى الأيام الأولى من العدوان، قائلاً إن لإسرائيل أهدافاً ثلاثة من وراء "حملة سيناء":

(١) تدمير القوات المصرية.

(٢) تحرير هذا الجزء من الوطن (المقصود سيناء).

(٣) تأمين حرية الملاحة الإسرائيلية فى مضايق تيران.

بدأ تشكيل وتدريب عدد لا بأس به من وحدات المدفعية، ولكنها لم تكن كافية لتوفير الدفاع الجوى عن المدن الهامة، والأهداف الحيوية، مثل الموانئ والمطارات، بالإضافة لتوفير الوقاية الجوية للقوات البرية فى سيناء[٣٢].

إذن، لم تكن هناك أى فرصة للدفاع الجوى المصرى حديث التدريب لتحقيق إنجازات هامة، ولم تكن كذلك فرصة أمام الطيران المصرى، فأمامه ما يقارب من ألف طائرة فرنسية، بريطانية، وإسرائيلية، وليس لمصر أكثر من مائة وعشرين طياراً مدرباً[٣٣]، وأصبح الإنجاز الذى يتم النضال من أجله هو الحفاظ على الطيارين المصريين المدربين، غير آبهين بتدمير الطيارات المصرية.

معظم ما قيل عن قرار التأميم، وخاصة ما كتب فى الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين،كان يسرد قائمة أرباح، تمثلت فى تحرر الاقتصاد، وتجلى القومية العربية، والفوز بتأييد العالم، وإلى أن إسرائيل ما كانت ستنتصر فى عدوانها، لولا بريطانيا وفرنسا، مما قلل من التقدير الصحيح للقوة العسكرية الإسرائيلية، وهذا تصوّرٌ خاطئ، كان أثره كارثياً على الوطن العربى لاحقاً.

رغم الملاحظات حول توقيت قرار التأميم، والآلية التى تم بها ، فإن من الإجحاف تجاهل العديد من النتائج الإيجابية التى نتجت عن التأميم.

لقد جوبه العدوان على مصر بمقاومة شعبية شديدة، فضلا عن استبسال القوات العسكرية على كافة المحاور، رغم التفوق العسكرى الساحق لقوات العدوان، وقد صاحب ذلك التفاف شعبى حول القيادة المصرية،متمثلة بالرئيس جمال عبد الناصر[٣٤]، أكسب مصر تعاطفاً عربياً ودولياً غير مسبوق مهّد لاحقاً لوحدتها مع سوريا.

لقد أسهم قرار التأميم فى وضع حد لمكانة بريطانيا وفرنسا فى الوطن العربى.

استطاعت مصر أن تحقق نصراً سياسياً تُرجم باسترداد حقها، وسيادتها على القناة، مما كان له عظيم الأثر على تحرّر اقتصادها، وبناء السد العالى،ودشن مرحلة من النهوض القومى العربى، لم يكسرها إلا انفجار الصراعات بين التيارين القومى واليسارى،على مدى الوطن العربى، منذ أواخر ١٩٥٨، وانفصال سوريا عن مصر(١٩٦١/٩/٢٦).

هوامش الفصل الثامن

١- موقع على الإنترنت (www.ar.wekipedia.org)

٢- محمد عبد الرحمن برج، **قناة السويس وأهميتها السياسية والاستراتيجية**، القاهرة، دار الكتاب العربى للطباعة والنشر، ١٩٦٨، ص ٦ _ ٩.

٣- المصدر نفسه، ص١٥.

٤- نجلاء أبو عز الدين، **ناصر العرب**، ترجمة فريد أبو عز الدين، ط١، القاهرة، دار المستقبل العربى، ١٩٨٨، ص١٤٩.

٥- برج، مصدر سبق ذكره، ص٢٧.

٦- المصدر نفسه، ص١١٧ _ ١٢٧.

٧- المصدر نفسه، ص ٢٥٦.

٨- المصدر نفسه، ص ٣٨٥.

٩- حمدان حمدان، **عقود من الخيبات**، بيروت، بيسان للنشر، أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٥، ص ٢٣٢.

١٠- محمد حسنين هيكل، **قصة السويس**، ط١، بيروت، شركة المطبوعات والنشر، ص ١٢٣.

١١- محمد حسنين هيكل، **ملفات السويس**، ط٣، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٦، ص٤٦١.

١٢- العميد أحمد كمال عبد الحميد، **معركة سيناء وقناة السويس**، القاهرة، إصدار جمعية الوعى القومى، ١٩٦٠، ص٣٦ _ ٤٠.

١٣- هيكل، قصة ... ، مصدر سبق ذكره، ص ١٣١.

١٤-عبد الحميد ، مصدر سبق ذكره، ص٢١ _ ٢٣.

١٥- هيكل، قصة ... ، مصدر سبق ذكره، ص ١٤١.

١٦- المصدر نفسه، ص ١٤٢.

١٧- هيكل، ملفات... ، مصدر سبق ذكره، ص ٤٩٨.

١٨- هيكل، قصة ... ، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٩.

١٩- المصدر نفسه، ص ١٨٦.

٢٠- هيكل، ملفات ... ، مصدر سبق ذكره، ص ٥٣٢ _ ٥٣٣.

٢١- حمدان حمدان، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٦ _ ٢٨٥.

٢٢- المصدر نفسه، ص ٢٦٦.

٢٣- هيكل، قصة ... ، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٢ _ ٢٤٨.

٢٤- د. وليد عبد الناصر، **المسار والمصير**، ط١، القاهرة، نهضة مصر للطباعة والنشر، ٢٠٠٢، ص١٤٠.

٢٥- هيكل، قصة ... ، مصدر سبق ذكره، ص ١٣١.

٢٦- هيكل، ملفات ... ، مصدر سبق ذكره، ص ٤٦٥.

٢٧- هالة العورى، فلسطين كشف المستور فيما آلت إليه الأمور، ط١، القاهرة، مكتبة مدبولى، ١٩٩٧، ص ٢٤٧.

٢٨- هيكل، قصة ... ، مصدر سبق ذكره، ص ١١٧.

٢٩- المصدر نفسه، ص ١١٦.

٣٠- المصدر نفسه، ص١٢٣.

٣١- برج، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢٥.

٣٢- الفريق محمد على فهمى، القوة الرابعة / تاريخ الدفاع الجوى المصرى، القاهرة، د.ن، د.ت، ص ٦٢.

٣٣- هيكل، قصة ... ، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٤.

٣٤- العميد أحمد، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٤ _ ٢١٨,

الباب الخامس

الإبــداع

- الفـصل الأول: عبدالناصر والمسرح — محمد بدر الدين
- الفصل الثـانى: عبدالناصر والفن التشكيلى — عزالدين نجيب
- الفصل الثـالث: عبدالناصر فى عالم الأطياف — كمال رمزى

البـــاب الخامس

الفصل الأول

عبد الناصر والمسرح

محمد بدر الدين

المسرح فى عصر عبد الناصر

نكاد لا نلحظ خلافاً على حقيقة وأهمية الانطلاقة التى شهدتها الفنون فى مصر، وبوجهٍ خاص فن المسرح: فى عصر جمال عبد الناصر، وما وفرته السنوات التى قاد فيها الثورة والبلاد (١٩٥٢ ـ ١٩٧٠)، من ظرفٍ عام، ومناخٍ ملائم، أسهم فى انتعاش المسرح المصرى، بل وإحرازه ـ فى نظر أى تقويمٍ منصفٍ ـ لما يعد طفرةً، وإنجازه لنهوضٍ غير مسبوق.

وربما لا يوجد فن فى مصر، اقترن بعقدٍ من العقود، مثلما اقترن فن المسرح: بالعقد السابع من القرن العشرين (أى الستينيات).

إن عبارة "مسرح الستينيات فى مصر"، التى لاتزال تقال، تعبير يشير إلى نهضة أو ذروة، وعنوان على نموذج أو مثال.

كان المسرح المصرى، قبل هذا العصر، يعنى ـ فى واقع الأمر ـ ما مر به من مراحل الميلاد والانبعاث، النشأة والإرهاصات، التمهيد، ووضع الأساس.

أما المسرح المصرى، بعد الستينيات، بل "منذ الستينيات"، وحتى اليوم (بامتداد نحو أربعة عقود!)، يعنى التراجع والانحسار، العبث والتخريب فى البناء، وربما إلى حد السقوط والانهيار!.

وليس لنا السبق، فى التوصيف بهذين التعبيرين على الخصوص: "التخريب"، و"السقوط"، فقد استخدمهما ناقدان بارزان من نقاد المسرح المصرى. وبلغ اقتناع كليهما بتعبيره حد أن ضمنه عنوان كتاب من أهم كتبه، فى الحديث حول شؤون وشجون المسرح المصرى!. أحد الكتابين هو "التخريب فى المسرح المصرى فى السبعينيات والثمانينيات"[(١)] للناقد فؤاد دوارة، والآخر بعنوان "ازدهار وسقوط المسرح المصرى"[(٢)] للناقد فاروق عبد القادر.

وسوف ينصب حديثنا ـ فى هذه السطور ـ على صورة المسرح المصرى، فى عهد ثورة يوليو الناصرية، والتى تبلورت أكثر، واكتملت على وجهٍ أوضح، خلال عقد الثورة الثانى.

وعلى ذلك، فإنه ينقسم إلى حديثٍ نهدف إليه:

● يدور حول نهضة أو موجة المسرح (أو ما يعرف بالظاهرة المسرحية)، فى خضم تلك المرحلة.

وحديث لابد منه:

● يحدد قسمات وطبيعة المرحلة السياسية/ الاجتماعية ذاتها، التى شهدت بروز تلك الحالة أو الظاهرة المسرحية، ومثلت المناخ المواتى والمشجع لظهورها أو ازدهارها، وشكلت بالنسبة لها الوعاء أو الإطار.

فالحديث عن "مسرح عقد الستينيات"، أو "مسرح عهد يوليو" يمتزج فيه - بالطبيعة والضرورة - الحديث السياسى المجتمعى، والحديث الفنى الإبداعى.

ووفق المنطق الطبيعى للأمور، فإننا سوف نبدأ بالمناخ المحتضن أو المؤثر"، و"الوعاء أو الإطار"، أى بـ (السياسى/ المجتمعى).

وابتداءً، فنحن لسنا ممن قد يرون "مصر الناصرية" حقبةً تاريخيةً من الإنجازات بدون تجاوزات، ولسنا من الذين يرون "مسرح الستينيات فى مصر" فترة ذهبية بدون ملاحظات سلبية عليها أو تحفظات. إنما توجد التجاوزات الكثيرة، جنباً إلى جنب مع الإنجازات الكثيرة، فى الحقبة الناصرية، كحلقةٍ من حلقات التاريخ المصرى الحديث، وقد كان مسرح الستينيات، بالنسبة للمسرح المصرى، هو العصر الذهبى، بالفعل، لكن ساحته لم تكن خالية من الشوائب، والمشكلات، وأحياناً التناقضات.

ونحن نقول بذلك، اقتناعاً بتحليل لمرحلة ثورة ٢٣ يوليو/ تموز فى مصر (١٩٥٢ - ١٩٧٠)، واعتناقاً له، وهو تحليل يذهب إلى أنها لم تكن مرحلة وصول إلى "مرفأ" الوضعية المرجوة الصحيحة، إنما كانت مرحلة (تحول - انتقال) من وضع سلبى مرفوض إلى الوضع الصحيح المنشود.

وقد كان أول من يؤكد، ويردد هذا التحليل (ومصطلحى التحول - الانتقال) هو قائد ثورة يوليو "جمال عبد الناصر" نفسه (ويمكن الرجوع إلى خطبه ووثائقه الكاملة)[٣].

كانت مرحلة ثورة ٢٣ يوليو/ تموز (وذروتها هى الستينيات، وخاصة نصفها الأول قبل عدوان ١٩٦٧(، هى مرحلة الانتقال من مجتمع شبه إقطاعى/ شبه رأسمالى متخلف، يعانى الاحتلال، والطغيان، والتفرقة الطبقية الصارخة (مجتمع النصف فى المائة)، وثالوث الفقر،

والمرض، والجهل، إلى مجتمع هو النقيض لذلك كله. أى الانتقال/ التحول إلى مجتمع إجلاء الاحتلال عن الوطن وحرية المواطن، وتقدمه، وتمتعه بمجتمعٍ عادل فى توزيع الدخل القومى، وصون عزته وكرامته، وتحقيق أكبر ازدهار (ارتقاء حضارى) ممكن فى تعليمه، وعمله، وصحته، وتأميناته، وثقافته، وفنونه، وأن يرتبط، ارتباطاً وثيقاً عضوياً طبيعياً بأمته العربية، وارتباطاً ضرورياً صحيحاً بعالمه، وعصره وروح هذا العصر.

(وهذه فيما نرى هى "خلاصة" و"رؤوس موضوعات" الرؤية الفكرية الناصرية، والتيار الوطنى الثورى الذى حمل لواءه جمالُ عبد الناصر).

وقد تحقق كثير من هذه الأهداف، ولم يتحقق كثير منها، أيضاً.

كان المجتمع على الطريق إلى أهدافه، التى لخصها ميثاق الثورة الناصرية، فى مايو/ أيار عام ١٩٦٢، فى الهدف الكبير النضالى، ثلاثى الأبعاد (الحرية - الاشتراكية - الوحدة)، لكن لم يمهله الوقت أو قطع عليه هذا الطريق.

و"قطع الطريق"، قصة أخرى كاملة. لا يزال يعانيها - بشدة وقسوة - الشعب المصرى، بل العربى، لكن ليس هنا مكانها.

● ما معنى، أيضاً، "مرحلة تحول - انتقال" من وضع سلبى كان إلى وضع إيجابى يجب أن يكون؟.

إن معناه الطبيعى البديهى، المؤكد، صراع محتدم (بين القديم المتهالك الذى لا يريد أن يلفظ آخر أنفاسه، ويتشبث بالبقاء، بآخر قدرة على الشراسة، وعلى الاستيلاء، وعلى الإيذاء.. وبين الجديد الغض، الذى لم يصلب عوده ويشتد بعد، ويريد أن تنتصر رؤيته الجديدة للحياة، ولتقدم المجتمع وخير الإنسان فيه).

هذه، بالضبط، هى الستينيات الماضية، بل هى مرحلة ثورية يوليو فى كل المجالات، من السياسة، والمؤسسة العسكرية، والاقتصاد، إلى الثقافة، والفنون، والرياضة، وكل شىء. لذلك فإنه إذا بدت - فى بحثٍ أو حديث - جوانب إيجابية، تعزز كونها حقبةً ذهبية فى مجمل هذه المجالات، وليس فى حقل المسرح، وحده، نقول: هذه رؤية صادقة. وفى الوقت نفسه، إذا بدت جوانب سلبية - فى رصد أو نقد - تؤكد وجود أخطاء وشوائب ونواقص، بل وصراع شرس بين

أطراف تتبادل الفوز والمراكز، نقول، أيضاً: هذه رؤية صادقة. وهذا المجال، على الخصوص: الثقافة والفنون، يعد من أكثر المجالات التى انعكس عليها، بوضوح شديد، هذا الصراع المحتدم، وذلك التناقض والتضاد الحاد، اللذيْن هما نتاج حتمى لمرحلة التحول (أية مرحلة تحول).

ومن أول لحظة للثورة - عام ١٩٥٢ - هناك من منع إذاعة "أغانى أم كلثوم فى الراديو، باعتبارها من آثار العهد القديم البائد!"، وهناك، فى اللحظة ذاتها، موقف قائد الثورة، جمال عبد الناصر، الذى قرر إلغاء هذا الهراء والسخف، على الفور، وسخر - سخريته المشهورة:"اهدموا إذن، أهرامات الجيزة، فهى بنيت، أيضاً، فى عهدٍ قديمٍ بائد!".

يقول د. على الراعى، فى كتابه "المسرح فى الوطن العربى"(٤):

"لما قامت ثورة يوليو ١٩٥٢، أفرجت عن الطاقات الحبيسة لدى الجماهير، والفنانين، والكتاب معاً. لقد جاءت الثورة بمناخٍ مسرحىٍّ ممتاز، هو الذى خلق المسرح الناهض فى كل مكان ظهر فيه. فى أثينا أيام بيريكليس، وفى إنجلترا أيام اليزابيث الأولى، على سبيل المثال. وذلك المناخ، الذى تقف فيه أمة كبيرة عند مفترق الطرق، تفكر: أى طريق تسلك. هذه اللحظة المتسائلة، التى تشمل الماضى بالتحليل، وتنظر إلى الحاضر بجدية وثورية، وتتطلع إلى مستقبل كثير الوعود، هى التى تخلق ما نسميه اللحظة المسرحية المناسبة.

وقد كان من حسن حظ المسرح فى مصر أن ميدانه كان خالياً تماماً، حين قامت ثورة يوليو. فالسينما كانت قد قضت على الفرق الخاصة، من أمثال رمسيس، وفاطمة رشدى، وفرقة أنصار التمثيل، وذلك باستثناء فرقة نجيب الريحانى الكوميدية، وإلى حد ما، فرقة على الكسار. أما المسرح الجاد، فكان قد أفلس، تماماً، فى ظل نظامِ الحكم القديم، حتى أن شعبة فرقة الشبان فى فرقة الدولة كانت تعرض مسرحية أبسن المعروفة: (الأشباح) لجمهور يتناقص، ليلة بعد ليلة، حتى هبطت الإيرادات إلى جنيه ونصف الجنيه فى الليلة الواحدة!

"فلما التفت نفرٌ من الشباب، الذين آمنوا بالثورة والثقافة الثورية، ووضعوا عواطفهم وأحلامهم وأرواحهم وعقولهم، فى خدمة المسرح المصرى، أخذت تظهر إلى الوجود العلامات المبشرة التى لا تخطئ، والتى تشير إلى بدء قيام مسرح عظيم. وأول هذه العلامات هى: قيام المؤلف المحلى بأعداد كافية".

يرصد الكاتب، فى المصدر نفسه(٥). قبل الثورة، عرف المسرح المصرى فن إبراهيم

رمزى، الخالص المصرية، وعرف فن توفيق الحكيم، كما كتب للمسرح كلٌ من شوقى، وعزيز أباظة، ومحمود تيمور، وعلى باكثير، مسرحيات متفاوتة القيمة الفنية، وإن كانت تجمعها صفة واحدة مشتركة، وهى أنها لا تنبض، فى قوة، بنبض الجماهير. وبعد الثورة، أخذ كتاب المسرح، يظهرون واحداً تلو الآخر، فى صفٍّ طويل، متنوع الألوان المسرحية، كأنما كانوا على ميعاد. ظهر أولاً الكاتب المسرحى القُح، الذى قاد مدرسة كثيرة الأعضاء: نعمان عاشور".

قدمت لنعمان عاشور "فرقة المسرح الحر" مسرحيته "المغماطيس" (عرضت على مسرح الأوبرا، فى أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٥٥، ولتصبح نموذجاً رائداً فى الكوميديا الاجتماعية الانتقادية، وتلتها أعماله الأخرى: "الناس اللى تحت" (للفرقة نفسها)، عام ١٩٥٦، "الناس اللى فوق" (لفرقة المسرح القومى) ١٩٥٧ ـ ١٩٥٨، والفرقة الأخيرة قدمت ما تلى ذلك من أعماله: "سيما أونطة" ١٩٥٨ ـ ١٩٥٩، "صنف الحريم" ١٩٦٠ ـ ١٩٦١، "عيلة الدوغرى" ١٩٦٢ ـ ١٩٦٣... إلخ.

ومن العراق يحدثنا المسرحى الكبير يوسف العانى، عن أثر إبداع نعمان عاشور العميق: "عرفته قبل اللقاء به، فأخبار بعض مسرحياته التى تتناول حياة الناس البسطاء، وتعكسها برهافة وصدق، سبقته إلينا، كنا نقرأ أخبار (المغماطيس) و(الناس اللى تحت)، و(الناس اللى فوق)، و(عيلة الدوغرى)، فيقف اسم كاتب هذه المسرحيات، نعمان عاشور، شامخاً ورائداً من رواد المسرحية الواقعية، ذات الرؤية العميقة، والاستكشاف الجديد الذى يجب أن يكون، والإنسانية التى تشيع فى علاقات هؤلاء الناس، وتسمو لتكون القيمة الأمثل لحياةٍ أفضل..."(٦)

وظهر يوسف إدريس، الذى قدم له المسرح القومى مسرحيتين من فصلٍ واحدٍ، هما "جمهورية فرحات"، و"ملك القطن" (فى موسم ١٩٥٦ ـ ١٩٥٧).

ثم ألفريد فرج، الذى قدم المسرح القومى، أيضاً، مسرحيته الأولى "سقوط فرعون" (فى موسم ١٩٥٧ ـ ١٩٥٨).

ثم قدم المسرح القومى مسرحية لطفى الخولى الأولى "قهوة الملوك" (موسم ١٩٥٨ ـ ١٩٥٩).

ومسرحية سعد الدين وهبة الأولى "المحروسة" (موسم ١٩٦١ ـ ١٩٦٢).

ومسرحية ميخائيل رومان الأولى "الدخان" (موسم ١٩٦٢ ـ ١٩٦٣).

وهكذا، كما يلفت وينوه د. الراعى: "ظل المسرح القومى يقدم كاتباً جديداً - وأحياناً كاتبين - فى كل موسم، بل لقد اجتذب المسرح القومى جهود أجيال من الكتاب سابقةً على جيل نعمان عاشور، مثل فتحى رضوان الذى أخرج له نبيل الألفى مسرحيته الفلسفية "دموع إبليس"، كما انعكست النهضة المسرحية التى استقطبها المسرح القومى، على أساس من الواقعية النقدية، على عميد المسرحيين المصريين: توفيق الحكيم، الذى قدم له المسرح القومى مسرحية "الأيدى الناعمة"، فى موسم ١٩٥٤ - ١٩٥٥"[٧].

وقد واصل كل هؤلاء الكتاب التأليف للمسرح، فقدم ألفريد فرج "حلاق بغداد" (المستوحاة من ألف ليلة)، فى موسم (١٩٦٣ - ١٩٦٤)، و"سليمان الحلبى" (١٩٦٥ - ١٩٦٦) وغيرهما.

وقدم سعد الدين وهبة "السبنسة" (١٩٦٢ - ١٩٦٣)، و"كوبرى الناموس" (١٩٦٣ - ١٩٦٤)، و"سكة السلامة" (١٩٦٤ - ١٩٦٥)، و"بير السلم" (١٩٦٥ - ١٩٦٦) وغيرها.

وقدم يوسف إدريس "اللحظة الحرجة" (١٩٦١ - ١٩٦٢)، و"الفرافير" (١٩٦٣ - ١٩٦٤) وغيرهما.

وقدم لطفى الخولى "القضية" (١٩٦١ - ١٩٦٢) وغيرها.

أما توفيق الحكيم، فقدم مسرحيات عدة، منها "الصفقة" (١٩٥٧ - ١٩٥٨)، و"السلطان الحائر" (١٩٦١ - ١٩٦٢).

وكذلك فتحى رضوان، الذى قدم مسرحيات منها "شقة للإيجار" (١٩٦٠ - ١٩٦١).

ويتحدث أحد أعلام الموجة الجديدة فى المسرح ألفريد فرج، عن جانب من ملامحها، وبعض مبدعيها، قائلاً: " مع أن كلا من مؤلفينا يتميز بطابعه الخاص، فإننا نستطيع أن نلمس فى مسرح نعمان عاشور، وسعد الدين وهبة، ولطفى الخولى، بشكلٍ خاص، تلك الصفات الخاصة التى تميز تيار الكوميديا الواقعية الحديثة"، أول ما يميز هذه الكوميديا الواقعية هو اتجاهها فى تدفق وصرامة إلى النقد الاجتماعى، ومن أول وهلة يشعر المتفرج بمقاصد المؤلف الاجتماعية، فهذا هو المحتوى الأساسى الهام " النقد الاجتماعى هو بالنسبة للمسرحية سبب الوجود ذاته، والعامل الأول والأخير فى تحديد شكلها الفنى". من ثم "تتميز المسرحية بتجنب التركيز على بطل واحد، وتصور، بدلاً من ذلك، شريحةً عريضةً من المجتمع، وتنعقد فيها البطولة لعدد غير صغير من الشخصيات "[٨].

إن النهضة المسرحية - يضيف "الفريد"، فى موضوعية وتدقيق، يليقان به - " تتلألأ بمواهب فنانين أساليبهم متنوعة، ويمثلون أبعاد هذا المد المسرحى الفكرى العام، ويشيرون إلى مستقبله العظيم، وجيلنا فى سنوات قصيرة قد أقام منصة المسرح العربى على أسس جديدة وحديثة، ابتداءً من على أحمد باكثير، إلى عبد الرحمن الشرقاوى، ورشاد رشدى، فضلاً عن يوسف إدريس، ونعمان عاشور، وسعد الدين وهبة، وغيرهم. ولكل من هؤلاء أسلوبه، واتجاهه وأفق إلهامه، وقد كان للجيل الذى سبقنا، أيضاً رواده وإلهامه، وهو الجيل الذى أرسى حجر الأساس للتأليف المسرحى العربى، ابتداء من أحمد شوقى، إلى توفيق الحكيم، ومحمود تيمور، وعزيز أباظة، وغيرهم ".(٩)

ويذهب الدكتور الراعى - فى خلاصات رؤية وتقويم له، كناقد - إلى القول: "كان حصاد فكر الثورة فى حقل المسرح أن نضجت المسرحية الاجتماعية النقدية، على يدى نعمان عاشور (أحسن إنتاجه فى هذا السبيل: "عيلة الدوغرى")، وتقدمت بخطوات كثيرة المسرحية السياسية الفلسفية (أحسن نماذجها: سليمان الحلبى - ألفريد فرج)، وظهرت المسرحيات الشعرية السياسية (أحسن نماذجها: "الفتى مهران" و"ثنائية الحسين" - عبد الرحمن الشرقاوى، إلى جوار "مأساة الحلاج"، و"الأميرة تنتظر"، و"ليلى والمجنون" - صلاح عبد الصبور)، كما ظهرت المسرحيات التعليمية فى حقلى الكوميديا (عسكر وحرامية - ألفريد فرج، وشمس النهار - توفيق الحكيم)، ومشاكل السياسة الملتهبة (النار والزيتون - ألفريد فرج)، والمسرحيات التى تبشر بالثورة الشاملة: (شقة للإيجار - فتحى رضوان) أو التى تعالج موضوع الثورة المستحيلة (الدخان - ميخائيل رومان)"(١٠).

غير أن الثورة لم تتح فحسب لهؤلاء الكتاب والمسرحيين "اللحظة المسرحية المواتية"، بل أخذت تنشئ الأجهزة الثقافية التى تعين على حسن تقديم هذه الأعمال (كما يذهب ناقدنا الذى نستند - أولاً - إلى مرجعه فى رصدها(11)، والراعى لم يكن ناقداً فحسب لكن، أيضاً، رئيس "مؤسسة المسرح"، فى الفترة التى ينعقد إجماع على أنها ذروة ازدهار المسرح، ما بين ١٩٥٩ و ١٩٦٧).

وكان من أوائل هذه الأجهزة وزارة كاملة للفنون استحدثتها الثورة باسم وزارة "الإرشاد القومى"، ووضعت على رأسها فتحى رضوان، المناضل الثائر، والمثقف الموسوعى، والكاتب المبدع.

وقد أنشئت الوزارة، بناء على اقتراحه، وكان أول وزير لها، ثم تغير اسمها إلى "الثقافة"، فكان على رأسها، أيضاً. وقد وضعت، فى عهده، الأسس، والدعائم لمشروعات مهمة أولها "أكاديمية الفنون".

وكان إلى جانب قيادته للنهضة الثقافية ـ فى مصر فى عهد ثورة عبد الناصر ـ قيادة ثقافية مرموقة أخرى، ووزير للثقافة بارز، هو الدكتور ثروت عكاشة، أحد "الضباط الأحرار" الذين قاموا بالثورة، والكاتب الأديب، المترجم، والمثقف الموسوعى، بدوره.

وهكذا نجد ـ دائماً ـ فى عصر الإنجازات الكبرى، رجالاً كباراً، بقدر ما نجد فى عصور الردة والتردى والاضمحلال السيادة للأقزام، وأشباه الرجال!.

وقد جمعت "أكاديمية الفنون"، إلى جوار المعهد العالى للفنون المسرحية، معهد السينما، والمعهد القومى للموسيقى (الكونسرفاتوار)، ومعهد الباليه، ثم معهد للفنون الشعبية.

وأنشأت الوزارة جهازاً فنياً وإدارياً، باسم "مصلحة الفنون"، ووضعت على رأسه الكاتب الأديب يحيى حقى (رجل كبير، وعملاق آخر!).

وفى عهد مصلحة الفنون أنجزت مشروعات فنية مهمة، أولها مسرح العرائس، وثانيها فرقة للرقص الشعبى، احتضن جهود الفنانين فى هذا الحقل: محمود وعلى رضا، وراقصة الفرقة، النجمة فريدة فهمى.

وقد قدمت هذه الفرقة أول عمل فنى، اعتمد على مفهومٍ راقٍ للرقص والفن الشعبى، وهو أوبريت: "يا ليل يا عين"، تلك الفرقة التى تكونت، بفضلها وعلى أساسٍ منها، فرقة رضا للرقص الشعبى، بعد أن انتهت علاقة فنانيها بمصلحة الفنون.

ثم سارت وزارة الثقافة قدماً، فى طريق ما أصطلح على تسميته، آنذاك: "توسيع رقعة الفنون المسرحية"، بحيث لا تقتصر على فنون الكلمة وحسب، بل تشمل كل فنون الأداء الأخرى، من رقص شعبى، وباليه، وفنون عرائسية وعروض لفن السيرك.

وبالفعل، تم إنشاء الفرقة القومية للفنون الشعبية، التى دُربت على أيدى خبراء فى الرقص الشعبى أمد الوزارة بهم الاتحاد السوفييتى (على رأسهم الفنان أمازين)، كما اهتمت الوزارة بتوسيع مجال انتشار الفنون، وحاولت جاهدةً أن تشجع قيام فنون الأقاليم، بفضل قصور الثقافة، التى امتدت إلى عواصم كثيرة، فى الأقاليم، بفضل قصور الثقافة، التى امتدت إلى عواصم كثيرة، فى الأقاليم. وبفضل هذا التشجيع قامت فرق مسرحية، وفرق للرقص الشعبى فى بعض عواصم الأقاليم، مثل فرقة الإسكندرية للتمثيل، وفرقة البحيرة للرقص الشعبى...الخ.

إلى جوار هذا، توسعت الوزارة فى إيفاد البعثات إلى عواصم العالم المسرحية ليس وحسب فى الغرب، بل والعواصم الفنية الجديدة، التى أخذت تجتذب أنظار العالم، بعد الحرب العالمية الثانية (موسكو - بوخارست - بودابست - براغ - بكين.. وغيرها من عواصم البلاد الاشتراكية).

وبفضل هذه العناية متعددة الأطراف، أصبحت الفنون المسرحية، وفنون الأداء عامة هى مركز الثقل فى ثقافة البلاد، وفى فنونها، وقد دعم هذا المركز إنشاء "المؤسسة المصرية العامة لفنون المسرح والموسيقى والفنون الشعبية"، فى عام ١٩٥٩، التى قادت النشاط المسرحى الجاد والواعى، فى سنوات ازدهاره، طوال الستينيات.

كما دعمه إنشاء الإدارة العامة للثقافة الجماهيرية، فى أواسط الستينيات، وهذه جعلت وزارة الثقافة هدفها الأول زرع الثقافة الفنية والأدبية فى حواضر الأقاليم، وفى مراكز الريف، فدفعت بهذا العمل الجليل خطوات كثيرة إلى الأمام.

ومنذ أوائل الستينيات، أخذ مبعوثو الوزارة من الفنيين والموسيقيين يفدون تباعاً إلى بلادهم، حاملين مكتسباتهم الفنية معهم، واضعين إياها فى خدمة هذه النهضة الفنية الشاملة.

وكان على رأس هؤلاء: سعد أردش، وكرم مطاوع، اللذان أسهما، إسهاماً مرموقاً، فى دعم الحركة المسرحية. الأول تقدم بمشروع مسرح التجارب الفنية، الذى أطلق عليه اسم: "مسرح الجيب"، والذى قاد الحركة الفنية، فى حقل التجارب، قيادة ممتازة فى ظل مديريه المرموقين: سعد أردش، وكرم مطاوع، وقد قدم مسرح الجيب كثيراً من العروض الفنية اللافتة للنظر، عرف بها جماهيره على تطورات فنية كثيرة فى المسارح الأوروبية، كان أشهرها: تجارب مسرح العبث، أو اللامعقول.

كذلك أخذ مبعوثو الوزارة فى حقلى الموسيقى وفنون العرائس يفدون تباعاً، وبعض هؤلاء أوكل إليهم قيادة أوركسترا القاهرة السيمفونى، مثل شعبان أبو السعد، ويوسف السيسى.

فى فن الإخراج المسرحى، وإلى جانب أردش ومطاوع، هذا أيضاً ـ هو عصر: أحمد عبد الحليم، عبد الرحيم الزرقانى، سمير العصفورى، كمال ياسين، حسن عبد السلام، نبيل الألفى، جلال الشرقاوى، عبد الغفار عودة، وأحمد زكى، وغيرهم.

وفى فن الأداء التمثيلى على المسرح، هذا أيضاً هو عصر: سميحة أيوب، سناء جميل، محسنة توفيق، سهير البابلى، سهير المرشدى، شويكار، سناء يونس، وغيرهن، عبد الله غيث، وحمدى غيث، شفيق نور الدين، عبد المنعم إبراهيم، توفيق الدقن، صلاح منصور، محمود الحدينى، عبد المنعم مدبولى، فؤاد المهندس، أمين الهنيدى، محمد عوض، أبو بكر عزت، عبد الرحمن أبو زهرة، وغيرهم.

وفى كل مجالات العناصر الفنية ـ دون استثناء ـ فى العملية الإبداعية المسرحية، كانت هناك مواهب ساطعة، وكفاءات واعية، دارسة.

"هذه النهضة الشاملة لفنون الأداء جعلت القاهرة مركز إشعاع باهر، امتد نوره إلى سائر العواصم العربية...".

يختلف الناقد فاروق عبد القادر مع د. على الراعى حول أسباب وطبيعة المشكلات، التى اعترضت مسرح الستينيات منذ أواسطها تقريباً، إذ يرى الأخير: أن المسرح المصرى ظل مزدهراً، حتى أواسط الستينيات، بفضل المناخ الثقافى الذى خلقته الثورة، وبفضل الأجهزة الثقافية التى هيأتها، وبفضل ذلك النفر الكثير من الكتاب والفنانين الشباب الذين دخلوا ـ مفتونين ـ حقل المسرح، ومع كل منهم هَمٌّ سياسىٌّ، أو اجتماعىٌّ، أو روحىٌّ، يريد التعبير عنه، من خلال ذلك الفن القديم الجديد فى مصر، غير أن المسرح الجاد الذى رَعَتهُ الدولة، وغذته من كل سبيل، ما لبث أن وجد نفسه يواجه عقبات كثيرة كأداء، "تجار المسرح، وأعداء الفكر التقدمى ما لبثوا أن تجمعوا جميعاً فى عصبةٍ واحدةٍ، اتخذت موقفاً معادياً من المسرح التقدمى الجاد، واتهمته بتلك التهمة التى سهل ورودها كثيراً على ألسنة المغرضين، وهى: اليسارية، "وتعددت التُهم، إلى جوار اليسارية فأضيف إليها تهمة إنفاق المال العام على أعمال غير جماهيرية، وتهمة تقديم مسرحيات عالمية، بينما الواجب ـ فى رأى هؤلاء ـ تقديم أعمال محلية، وحسب! "وقد أزعجت بعض المسرحيات جهاز الأمن فى الدولة، فدأب على ملاحقة المسرحيات، إما بالرقابة المتشددة، وإما بالتدخل فى مدة عرض المسرحيات، أو بحظر تقديمها عبر الإذاعة والتليفزيون، "ولم تحسم، أبداً، قضية القضايا فى حقل الثقافة والفنون: أهذه النشاطات خدمة تقدم للناس، أم سلعة؟ إنها، إن كانت خدمة، فقد وجب الامتناع عن الخوض فى حديث الأرباح والخسائر. فما من خدمة عامة فى مصر، وفى بلاد كثيرة أخرى، تعود بربح، وإنما هى تقدم للناس لأنها واجبة التقديم. "ثم عانى المسرح الجاد كثيراً من ظاهرة الازدواجية. ففى عام ١٩٦٢، أعلن التليفزيون العربى إنشاء فرق مسرحية، قال المسئولون إنها

ستبلغ العشر - عداً - وأنها سوف تقدم مائتى مسرحية جديدة، كل عام. "أصبح النشاط المسرحى سوقاً تجارية كبرى، أنشأتها فرق التليفزيون، استطاعت بها أن تستقطب جزءاً ليس هيناً من نشاط المسرح فى مصر. وساعد فى هذا أن مسارح التليفزيون لجأت إلى المسرحيات الهزلية، فى الأساس، وجعلتها بضاعتها الرئيسية...".(١٢)

هــذا توصيف د. على الراعى للمشكلة، أوجزناه فى السطور السابقة، لكن فاروق عبد القادر يرى "أن الدكتور الراعى آثر أن يتوقف، دون أن يمد الخطوط لنهاياتها الطبيعية"، ويضيف: بل إن الأمر "كان انحيازا كاملاً من جانب الدولة - بكل أجهزتها - نحو أحد طرفى الصراع، الذى لم يتوقف، منذ يوليو/ تموز ١٩٥٢، بين ثقافة معبرة عن التوجه نحو مصالح جماهير الشعب، والعمل على ترقية ذوقها، وإرهاف وعيها من ناحية، وأخرى مناقضة تتوجه نحو تلك الفئات صاحبة المصالح التى تسعى لتحويل إنجازات يوليو، لتحقيق أهدافها فى الصعود والتسيد...".(١٣)

أياً كان الاختلاف وطبيعته، حول بعض المشكلات التى تعرض لها المسرح المصرى الستينى - خاصة فى أخريات العقد:

فإن الأمر فى مسرح عصر الثورة، و"الستينيات" فيه كانت الذروة، فى كل المجالات، وأوجه الأنشطة... لم يكن مداً ونهوضاً يسير على نحو مثالى نموذجى، بل كان يقوم به بشر، وكان "يقاومه أو يناوئه" بشر أيضاً!. فكما أسلفنا، ومنذ سطور الحديث المبكرة: لم يتوقف الصراع يوماً، على مدار سنوات الثورة بين الجديد الصاعد بالأمل فى التغيير، والمتهالك الذى يتشبث بالبقاء ولو على حساب كل أمل للجماهير، وكل شىء.

إنها، كما قلنا طبيعة مرحلة التحول والانتقال من تخلف شامل إلى تقدم حضارى مرجو.

ولكل معسكر - وهذا منطقى تماماً - جنوده، وقادته، وأنصاره.

وقد خاض جنود، وقياديو، وأنصار التقدم معركةً باسلة، وأبلوا، بلاءً حسناً، وأنجزوا مهماتٍ كبيرة، وبالغةِ الصعوبة، وفى وقتٍ قياسى.

لكن المشكلة، أو بالأحرى الكارثة التى واجهت الوطن، لم تكن - ولم تكمن - فى جولات الصراع المتلاحقة والمحتدمة، خلال فترة التحول/ الانتقال.

وإنما كانت فى الإجهاز الذى تم على "التجربة"، أو "المسار" ككل، والعودة حتى إلى ما قبل مرحلة التحول/ الانتقال. العودة إلى مرحلة ديكتاتورية الرجعية، الفاسدة، والناهبة، والتابعة، والممسكة بخناق كل الوطن، كل الشعب. تلك المرحلة - الكابوس، التى يعانيها الوطن والشعب، على مدار نحو (أربعة عقود)، حتى الآن. ولابد أن الشعب سوف يخوض غمار معركة جديدة، ومن أجل ثورة جديدة. ونهضة فى كل الميادين. وفنون وثقافة جديدة، ومسرح جديد، نابع من أصدق ما فى الوطن، وينبع ما يتمتع به من جمال، وحرارة، وطزاجة من الصدق، والمواهب الرائعة التى يموج بها الوطن. وتنتظر المناخ الصحيح، "الممتاز"، والملائم و"اللحظة المسرحية المناسبة".

هوامش الفصل الأول

١- فـؤاد دوارة، تغريب المسرح المصرى فى السبعينيات والثمانينيات، كتاب الهلال العدد ٤٦٠، إبريل/ نيسان ١٩٨٩.

٢- فاروق عبد القادر، ازدهار وسقوط المسرح المصرى،القاهرة، دار فكر، ١٩٧٠.

٣- خاصة "الميثاق"، "بيان ٣٠ مارس"، مجموعات الخطب والأحاديث التى أصدرتها مؤسسات: الاستعلامات، الأهرام ١٩٧١ . ١٩٧٢، مؤخراً د. هدى عبد الناصر فى مجلدات، صدر بعضها والبقية قيد الطبع (الناشر المكتبة الأكاديمية).

٤- د. على الراعى، المسرح فى الوطن العربى، ط٢، الكويت، سلسلة "عالم المعرفة"، عدد ٢٤٨، ١٩٩٩، ص ٩٥ وما بعدها.

٥- المصدر نفسه، ص ٩٦.

٦- يوسف العانى، المسرح بين الحدث والحديث، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٥، ص ٢١١.

٧- الراعى، مصدر سبق ذكره، ص ٩٧.

٨- ألفريد فرج، دليل المتفرج الذكى إلى المسرح، "كتاب الهلال"، عدد ١٧٩، فبراير/ شباط ١٩٦٦، ص ٧٣ وما بعدها.

٩- المصدر نفسه، ص٧٧.

١٠- الراعى، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٠ وما بعدها.

١١- المصدر نفسه، ص ٩٨ وما بعدها.

١٢- المصدر نفسه، ص ١٧٥ وما بعدها.

١٣- فاروق عبد القادر، فى التقديم الذى كتبه للطبعة الثانية من مصدر د. الراعى. ولمزيد من التفاصيل حول موقفه يرجع إلى كتابه "ازدهار وسقوط المسرح المصرى"، مصدر سبق ذكره ص ١٢١ وما بعدها.

البـــاب الخامس

الفصل الثانى

عبد الناصر والفن التشكيلى

عز الدين نجيب

عبد الناصر والفن التشكيلى

هل كان لنظام ثورة يوليو/ تموز ١٩٥٢، مشروع ثقافى متكامل، تنضوى تحته مجالات الإبداع المختلفة، ومنها الفنون التشكيلية؟

للإجابة: ينبغى التمييز بين عدة مراحل زمنية فى تاريخ هذا النظام: مرحلة الستينيات، فمرحلة ١٩٦٤-١٩٦٦، ثم مرحلة ١٩٦٦-١٩٦٧، وأخيراً مرحلة ١٩٦٧-, ١٩٦٩ ففى الأولى كان المشروع يقتصر على توجهات ثقافية عامة، تخدم التوجهات السياسية للنظام، بحشد المثقفين والفنانين حوله، وضمان ولائهم له، وعدم انتمائهم إلى القوى السياسية المخلوعة، يميناً أو يساراً، وقد نجح د ثروت عكاشة _ مهندس السياسة الثقافية لثورة يوليو/ تموز ١٩٥٢_ فى فترة وزارته الأولى، أوائل الستينيات، فى ترجمة ذلك التوجه، من خلال وضع حزمة من الأطر التنظيمية للعمل الثقافى، جمعت المثقفين والمبدعين تحت مظلة الدولة، فى مؤسسات وأجهزة نوعية لكل نشاط مهنى، مثل المسرح، والسينما، والفنون التشكيلية، والفنون الشعبية، والمعاهد الفنية، والمجلات، والنشر، وقصور الثقافة، وعبر هذه المؤسسات والأجهزة الرسمية، انتقلت الدولة من دور الراعى، والمرشد، والمشجع _ الذى لعبته وزارة الإرشاد القومى، خلال السنوات الأولى للثورة _ وكان وزيرها فتحى رضوان _ إلى دور الممول، والمدير، والمنفذ للأعمال الفنية، والفكرية، والتنظيمية فى كل مجال.

إنجازات المرحلة الأولى:

● كانت تلك هى الفترة، التى تم خلالها تأسيس الهيئات العامة المختصة بإنتاج أعمال المسرح، والسينما، وإنشاء معاهد أكاديمية الفنون، وفرقها الفنية المختلفة، وإقامة عدة متاحف، وقاعات عرض، وإصدار كتب ومطبوعات للفنون التشكيلية.

● وكانت هى الفترة التى شهدت حشد أكبر عدد من الفنانين، والمسرحيين، والسينمائيين، والموسيقيين، والروائيين، والشعراء، والنقاد، والباحثين، لمعايشة مشروع تهجير أهالى النوبة وبناء السد العالى، من خلال رحلة نيلية، استغرقت شهراً كاملاً، توحدوا خلالها مع هذا

المشروع العملاق، بكل مايمثله من انطلاق نحو النهضة القومية الشاملة، وراحوا يبحثون ـ عبر هذه التجربة ـ عن سمات جمالية جديدة فى مجالات الإبداع المختلفة، لاتزال تجلياتها مشعة فى تاريخ فنوننا، فى النصف الأخير من القرن العشرين، بسمات الهوية والحداثة معاً، كانت تلك درّة الإبداع المصرى الجماعى، فى القرن العشرين، التى يمكن مقارنتها ببعثة العلماء والفنانين الفرنسيين إلى مصر، التى صحبت حملة نابليون العسكرية، عام ١٧٩٧، وقدموا، بفضلها، كتابهم الأشهر "وصف مصر". ومن الفنانين الذين تألقت مواهبهم فى تلك التجربة: حسين بيكار، صلاح طاهر، تحية حليم، سيف وأدهم وانلى، عفت ناجى، سعد الخادم، عبد الغنى أبو العنين، عبد السلام الشريف ...وغيرهم كثيرون.

● كما كانت تلك هى الفترة التى شهدت ميلاد نظام التفرغ للفن والأدب، لقد أسست الدولة بهذا النظام واحداً من أهم مشروعات الرعاية الحكومية للإبداع فى العالم، خاصة وقد صاحبها تخصيص عدة بيوت أثرية إسلامية، كبيوت إبداع لهؤلاء المتفرغين، مثل وكالة الغورى بحى الأزهر، وبيت السنارى بحى السيدة زينب، وبيت جمال الدين الذهبى بحى الغورية، ولحق بها، فيمابعد ١٩٦٨، قصر المانسترلى بحى الروضة، وقصر المسافرخانه بحى الجمالية، وسبيل أم عباس بحى الخليفة. وكان من بين الفنانين التشكيليين الذين حصلوا على منح التفرغ، أو المراسم، فى تلك البيوت، أو حصلوا على المنحتين معاً: حامد عويس، ومحمود موسى، أنور عبد المولى، آدم حنين، جمال السجينى، عبد البديع عبد الحى، محيى الدين طاهر، سيف وأدهم وانلى، تحية حليم، إنجى أفلاطون، جاذبية سرى، كمال خليفة، راتب صديق، مصطفى أحمد، خميس شحاته، حامد ندا، رمسيس يونان، فؤاد كامل، محمد طه حسين، صالح رضا، رمزى مصطفى، جمال محمود، عبد القادر مختار، محمد حسنين على، محمد مصطفى، أحمد الرشيدى، على دسوقى، صبرى منصور، محمود بقشيش، سيد سعد الدين ... وغيرهم كثيرون.

أما رائد ومهندس هذا المشروع، فهو المفكر والفنان حامد سعيد، وسوف نعود إلى فكره ودوره، بعد قليل، فيما كان المسئولون عن قيادة ركب الفنون التشكيلية، خلال السيتينات وأوائل السبعينات، تباعاً، هم الفنانون صلاح طاهر، على الديب، وعبد القادر رزق.

بين التراث والحاضر

وأشرقت من هذه المواقع الأثرية موجة من الإشعاع الحضارى، ربطت بين التراث والحاضر، وتعد رائدة على مستوى العالم فى توظيف المبانى الأثرية لأغراض الإبداع المعاصر.

كما أشرقت منها رسالة لا تقل تحضراً، أو ريادة: وهى إحياء التراث الشعبى، والحرف التقليدية المهددة بالانقراض، بعد جمعها من بيئاتها الإقليمية، وتوثيقها، وتدريب أجيال جديدة من الصبية ـ من خلال مبنى وكالة الغورى ـ ليواصلوا رسالة آبائهم وأجدادهم، تحت إشراف شيوخ الحرف الباقين، وبعض الفنانين الأكاديميين، من الشباب الذين تم تعيينهم للقيام بمهام البحث الفنى، واستلهام التراث باسم "مركز بحوث الفنون التقليدية"، فى بيت السنارى. فتحققت بذلك مناظرة ثقافية غير مسبوقة بين الجانبين، كما تحقق استمرار نهر الإبداع لدى الفنانين المتفرغين موصولاً بجذور الهوية.

وفى الفترة نفسها، وعلى الطريق ذاته، تم تأسيس مراكز أخرى لتحقيق الغاية نفسها، فى تخصصات حرفية مختلفة، مثل مركز الخزف بالفسطاط، الذى أسسه رائد فن الخزف، سعيد الصدر، دوار النسجيات المرسمة بحلوان، التى أسسها المهندس د.مراد غالب.

● وشهدت تلك الفترة، أيضاً، إقامة مسابقات عديدة فى الفنون التشكيلية، لحفز الفنانين نحو التعبير عن المجتمع الجديد، وعن أهداف الثورة، وقيمها، من خلال موضوعات، مثل: الميثاق الوطنى، العمل فى الحقل، حفر قناة السويس، التصنيع، ملحمة دنشواى، النيل، الطبيعة المصرية ... وفاز فى هذه المسابقات مصورون، أمثال: عبد الهادى الجزار، حامد ندا، إنجى أفلاطون، حسن سليمان، جاذبية سرى ... ونحاتون، أمثال: منصور فرج، جمال السجينى، أنور عبد المولى، أمين عاصم ...

● كذلك شهدت تلك الفترة ـ وما لحق بها ـ إقامة صروح فنية فى المواقع الجماهيرية المزدحمة، سعياً نحو خروج الفن إلى عامة الشعب، عبر محطات السكك الحديدية، ومجمعات المحاكم، والسنترالات الكبرى، وبعض الحدائق العامة مثل حديقة الأندلس.

● ومن بين ما تم تأسيسه، فى تلك الفترة، مشروع قصور الثقافة، ليخدم جماهير الشعب فى المحافظات، أسوةً بما يتبع فى دول أوروبا، الشرقية والغربية، كى تكون مفاعلات إبداعية لتفريخ وإطلاق طاقات الفنانين، والأدباء، والشعراء، وسط أقاليم مصر الخصبة بالمواهب، وخلق مواقع ثقافية حية ترتقى بوعى الجماهير وتقودها تجاه أهداف الثورة، عبر جيل جديد من القادة الثقافيين، كجسر بين العاصمة والأطراف، يعمل على كسر احتكار العاصمة لمنتجات الثقافة. وقد أعيد تشكيل هذا الجهاز، بعد عودة ثروت عكاشة إلى الوزارة، عام ١٩٦٦ بمفهوم أكثر عمقاً، واتساعاً، فكان واحداً من أخطر الإنجازات الثقافية فى مصر، وأعمقها تأثيراً على امتداد القرن، باعتماده على قيادات شابة غير تقليدية من الفنانين، والأدباء، والمثقفين، أذكر

منهم: الكتاب المسرحيين ألفريد فرج، ومحمود دياب، وعلى سالم، ويعقوب الشاروني، والفنانين التشكيليين هبة عنايت، وفاروق حسني، وكاتب هذه السطور، والنشطاء الثقافيين محمد غنيم، وهاني جابر، وحسن إمام، تحت قيادة الكاتب الصحفي سعد كامل. وخلال عامين اثنين قام هذا الجهاز بما يشبه العاصفة الفكرية على ربوع الأقاليم المصرية، قبل أن ينكسر، انكساره المأساوي _ على يد الوزير نفسه _ منتصف عام ١٩٦٨!!

وإذا كانت بعض المؤسسات الأخرى _ مثل المسرح والسينما _ قد شهدت نكوصاً واضمحلالاً، خلال السنوات التالية، فإن بعضها الآخر أفلت من هذا المصير، مثل النشر والمعاهد الفنية وفرق المسرح، والباليه، والموسيقى، والفنون الشعبية، والسيرك القومي ... لأنها بمثابة قاعدة الصناعة الثقافية الثقيلة، التي تقوم عليها الحياة الثقافية في مصر حتى اليوم.

مطبٌ منتصف الستينيات .. قبل الزلزال !

وقد مرت هذه المؤسسات بفترة من الركود، والتوجيه الدعائي، وغلبة النشاط الكمي الأجوف، في أواسط الستينيات، تعد كمطب صناعي أبطأ من مسيرة القافلة الثقافية المندفعة، وذلك لمدة عامين، بين ١٩٦٤-١٩٦٦، فترة غياب ثروت عكاشة عن الوزارة، التي تم ضمها إلى وزارة الإعلام، وتولاها د. عبد القادر حاتم، حيث طغى الخطاب الإعلامي على الخطاب الثقافي، واختلطت الأمور بينهما، ما أدى إلى ابتعاد عدد من أهم المثقفين والمبدعين عن أنشطتها، وبالرغم من أن تلك الفترة كانت فترة ازدهار المشروع الناصري، بشكلٍ عام في مصر، وعلى الصعيدين العربي والدولي.

وعاد ثروت عكاشة إلى الوزارة، عام ١٩٦٦، ولا ندري لماذا غادر، ولماذا عاد! وعلى الفور بادر بعقد أربعة مؤتمراتٍ نوعيةٍ للمثقفين، في فروع النشاط المختلفة، حول أهداف العمل الثقافي، سمح لهم خلالها بهامش من حرية التعبير، لمناقشة قضاياهم، وهمومهم، وتصوراتهم حول مشروع ثقافي _ شامل ونوعي _ لهذه المرحلة، وطبعت نتائج هذه المؤتمرات في أربعة كتب مهمة، ما تزال تمثل الصيغة الثقافية الوحيدة في تاريخ مصر، التي وضعت بأسلوب ديمقراطي (أي من القاعدة)، وعملت الوزارة _ بمساعدة المثقفين والمبدعين _ على تفعيل ما تضمنه المشروع، خلال العام الوحيد الفاصل بين إقراره وبين زلزال هزيمة يونيو/ حزيران ١٩٦٧، ثم استمر تنفيذه بآلية قوة الدفع الذاتية المتبقية والمتراجعة بالتدريج زهاء عامين لاحقين، خلال وجود الوزير في منصبه، حتى صدر الأمر بتصفية كافة مؤسسات الوزارة من جميع الرموز الثقافية المنتسبة إلى اليسار الذين استعان بهم لتنفيذ هذا المشروع، وكانوا

يمثلون أغلب قيادات المؤسسات والمواقع الثقافية، وأخيراً انتهى الأمر بابعاده هو نفسه عن الوزارة، حول منتصف ١٩٦٩.

وقد تم ذلك بعد أن قام المثقفون اليساريون بدورٍ تاريخيٍّ فى التمهيد لتصفية مراكز القوى التى قيل إنها السبب فى النكسة، عن طريق أقلام الكتاب، وقيادات، قصور، وقوافل الثقافة، الذين أطلق لهم العنان فى نقد تلك القوى، وكشف سوءاتها، وحشد الشعب للتصويت ضدها، فى الاستفتاء على "بيان ٣٠ مارس" ١٩٦٨، وما أن انتهى الاستفتاء وتمت تصفية مراكز القوى واستتب الأمر لعهد الناصر، حتى طلب من ثروت عكاشة تطهير الوزارة من كل العناصر اليسارية!

إن هذا الموقف لايزال دافعاً للتساؤل .. فهل كان أثراً جانبياً من آثار الهزيمة؟ وما صاحبها من انكماش المد الثورى، وثقة النظام فى نفسه، وفيمن حوله، خاصةً مع ارتفاع المد السلفى المناهض للثورة؟ .. أم كان محاولةً من النظام للتحرر من الأوزان الزائدة فى السفينة، التى أوشكت على الغرق، إرضاءً للقوى الراغبة فى التخلص من المد اليسارى؟

الحقيقة _ فيما أظن _ غير هذا وذاك، وعلينا أن نبحث عنها فى صميم العلاقة التاريخية المشوهة بين المثقفين والثورة، منذ قيامها، حيث رفضت بإصرار، أن تتعامل معهم كجماعاتٍ أو قوى، بل كأفرادٍ مسموحٍ لهم بالاندماج، والذوبان فحسب فى منظمات السلطة، بلا هامش للاختلاف معها. ولم تكن الثورة لترضى بأقل من الولاء الكامل لها من جانب الفنانين والمثقفين، ولا بأقل من تخليهم عن أى فكرٍ، أو ممارسةٍ سياسية، تصب فى استقلال وعى الجماهير وطليعتها الثورية عن خيارات الثورة، وإذا ظهر لديها أى شك فى نواياهم، تسارع بإبراز قبضتها الحديدية، وتزج بهم فى السجون، والمعتقلات ليقضوا فيها أزهى سنوات شبابهم، وعطائهم، حتى وإن كانوا يعتنقون الاشتراكية التى تتبناها السلطة كتوجه، وحتى لو لم يكن الخلاف بينها وبينهم إلا حول سبل التطبيق، ولم يشفع لهم أنهم _ وهم داخل سجونهم ومعتقلاتهم _ كانوا يهتفون بحياة الثورة وزعيمها، ويكتبون إليه معبرين عن تقديرهم لإنجازاته، ويبدون الآراء حول القضايا التى تطرح على الساحة، خلال غيابهم القهرى، ولم تفرق السلطة فى موقفها ذاك بين سياسى محترف، وبين فنان، أو أديب، أو شاعر، يبنى مشروعه الثورى فى منطقة الألوان، واللغة، والحلم، والمثال، ليخاطب المستقبل أكثر مما يخاطب الحاضر!

ذبول الجماعات الفنية

من المعروف أن الساحة الثقافية فى مصر _ عشية قيام الثورة _ كانت تتفجر بالعديد من الجماعات الفنية الثورية، المعبرة عن واقع الشعب، والمدافعة عن حقوقه فى الخبز، والحرية، والتقدم، مثل جماعات "الفن والحرية"، و"الفن المعاصر"، والفن الحديث، وكان جديراً بمثل هذه الجماعات أن تنمو وتزدهر فى ظل الثورة التى جاءت لتحقق آمالهم، باعتبارهم رسلها المبشرين بقيامها. والحقيقة أنها عملت على تحقيق آمالهم بشأن المجتمع بيد، وأغلقت الطريق أمامهم للمشاركة الثورية فى عملية التغيير باليد الأخرى، حيث فرضت نظام الطوارئ، لمنع الاجتمعات والتجمعات، ووضعت القيود على النشاط الثقافى الأهلى، ومنعت إنشاء الاتحادات والنقابات المهنية للفنانين، ما أدى إلى انكماش، وذبول الجمعيات القائمة. والحالة الوحيدة المستثناة من ذلك _ وهى "جمعية الأدباء" _ وضعت الثورة على رأسها أحد رموزها، الذى جمع بين العسكرية وبين الأدب (وهو يوسف السباعى)، فأمسك جيداً بزمام الأدباء، بالترغيب والترهيب، وحال دون تجاوزهم للخطوط الحمراء لتوجهات الثورة!

انعكس هذا المناخ فى عزوف المثقفين والفنانين عن المشاركة فى العمل العام، بكل أشكاله، خوفاً من تصنيفهم فى خانات اليسار أو اليمين، ومن تعرضهم للمطاردة والسجون. مثلما حدث للعديد من زملائهم، واتجه بعض الفنانين إلى مجاراة العهد الجديد بأعمال فنية تسير فى اتجاهه، وإن كانت لا تتعارض مع أهدافهم قبل الثورة، لكنهم حرصوا على تصفيتها من النوازع النقدية والذاتية والأسلوبية الغامضة، مثل بعض أعمال الجزار، والسجينى، وعويس، ومن ثم انفتحت أمامهم السبل للسفر فى بعثات فنية، ولعرض أعمالهم فى بعض الدول الاشتراكية، كالاتحاد السوفييتى، وألمانيا الشرقية، حيث قدمت أعمالهم فى متاحفها، وطبعت فى كتب وموسوعات فنية. هذا بينما ارتد فنانون آخرون بعيداً عن أفكارهم الثورية، واحتموا فى قواقع مختلفة .فاحتمى رمسيس يونان، وفؤاد كامل بالتجريد، واحتمى حامد ندا بالفنتازيا، واحتمى ماهر رائف بالتراث الدينى، وهرول الكثيرون إلى واحة المناظر الطبيعية، أو الزخارف الشعبية، والإسلامية، أو إلى استظهار ملامح البيئة.

مأساة الفنانين فى السجون

لكن المأساة الحقيقية كانت من نصيب الفنانين الثوريين الذين قضوا فى السجون والمعتقلات، سنوات طوالاً، بين القلعة، وأبو زعبل، والقناطر الخيرية، وأسيوط، والواحات الخارجة، لقد حاولوا، ببسالة منقطعة النظير، أن يتغلبوا على قهرهم بالإبداع، وتألقت داخل

معتقل الواحات حركة فنية مبهرة، شارف بعض تجلياتها أساليب المدارس التكعيبية، والتعبيرية، بحس مصرى أصيل، وعندما أفرج عنهم، عام ١٩٦٤، كان عليهم أن يذوبوا فى نظام ٢٣ يوليو/ تموز، الذى سجنهم، وأن يصبحوا من أدواته، إن أرادوا أن يجدوا وظيفةً، أو لقمة عيش، وكان ذلك بداية الانهيار النفسى والإبداعى لكل منهم، بدرجاتٍ وأشكالٍ مختلفة. لقد تحولوا بغير اختيار إلى مساراتٍ لا تصب غالباً فى نهر الإبداع العميق، وإن حققوا نوعاً من الانتشار الجماهيرى، من خلال الصحافة، أو المسرح، أو السينما. بينما كان كلٌّ منهم يبشر بقامة شامخة، وعطاء متفرد فى فن التصوير. وهكذا ابتلع العمل الصحفى حسن فؤاد، وعبد المنعم القصاص، وعبد الغنى أبو العينين، وابتلعت الوظيفة الحكومية الميتة داود عزيز فى وزارة التموين، وابتلع المجهول سمعان إلياس، وضاع وليم إسحق فى الهجرة خارج الوطن، بل وداخله، وضاع عبد الوهاب الجريتلى بالموت العبثى، غرقاً فى النيل، فور الإفراج عنه.

ولعل مثال الفنانة إنجى أفلاطون يكشف لنا مفارقةً عبثيةً حول موقف سلطة يوليو من الفنان، ففى عام ١٩٥٩ تقدمت للاشتراك فى إحدى المسابقات الفنية التى أعلنت عنها وزارة الثقافة، وكانت من الفائزين فيها، وعندما تأخرت فى الذهاب إلى الإدارة المختصة لاستلام جائزتها توجه مندوب من هذه الإدارة إلى منزلها، ليسلمها شيك الجائزة، فلم يجدها، لأنها ببساطة كان مقبوضاً عليها فى سجن القناطر الخيرية، حيث قضت أربع سنوات. وهناك منعوا عنها كل أدوات الرسم، التى أرسلتها والدتها إليها، لأنها من الممنوعات، ومع ذلك نجحت الأسرة فى تهريب تلك الأدوات إليها، كما نجحت هى فى اختلاس الأوقات التى رسمت خلالها أروع لوحاتها عن سجن النساء. ومرةً أخرى، بذلت المستحيل لتهريب اللوحات إلى الخارج. ولعل تلك هى الحالة الاستثنائية الوحيدة التى استطاع فيها فنان أن يحافظ على روحه الخلاقة داخل السجن، سنوات ممتدة، ويواصل بعد ذلك عطاءه الفنى، بغير انكسار نفسى، أو نقمة على المجتمع، بل بتفاؤل روحى وحسى نادر، عبر أفراح الطبيعة بالخصوبة والعطاء!

والموقف الذى حدث مع المثقفين والفنانين اليساريين عام ١٩٦٨، نجد شبيهاً له عام ١٩٥٦، فترة "العدوان الثلاثى" (الانجليزى/ الفرنسى/ الإسرائيلى) على مصر، حيث سمحت لهم الثورة بالمشاركة فى الصفوف الأمامية للكفاح الشعبى، فى بور سعيد، وفى التوجيه المعنوى للجماهير، بالكلمة واللوحة، عبر مختلف المنابر، وقاموا بدور تاريخى مشهود فى ذلك المضمار، خاصةً فى المعارض الفنية التى أقاموها فى بعض الميادين العامة (مثل ميدان باب الحديد) .. فماذا كان جزاؤهم، بعد ذلك؟ .. كان السجن والاعتقال .. والتهمة واحدة مثل ما سبقها وما لحقها: تنظيم سرى لقلب نظام الحكم!

ركائز المشروع الثقافى

وبعيداً عن هذا الموقف المنافى للديمقراطية وحرية المثقف، استطاع المشروع الثقافى لثورة يوليو/ تموز أن يرسى بالممارسة الفعلية (وبشكل غير مكتوب)، أساساً لمشروع قومى للنهضة الفنية، يرتكز على ثلاثة ركائز.

الأولى هى حق الجماهير العريضة فى الاستمتاع بثمار الفن، وإبداعات الفنانين، وليس حق الصفوة المثقفة أو القادرة فحسب.

والثانية هى حق المبدع فى الحصول على دعم الدولة له، ليواصل الإنتاج والعرض، وحقه فى التجريب الفنى بحرية، ليحقق رؤيته الجمالية، حتى ولو لم تخدم النظام.

والثالثة هى أهمية أن يتميز الفن المصرى بشخصية مستقلة، ذات جذور موصولة بالهوية وبالوجدان المصرى.

بالنسبة للركيزة الأولى، حول حق الجماهير، فقد ظهرت نتائجها فى خروج الفن إلى الأماكن العامة، عبر المنشآت الحكومية، والتجمعات الجماهيرية، كما أسلفنا، وعبر إقامة المتاحف الفنية، مثل متحف الجزيرة، ومتحف الحضارة، ومتحف محمد محمود خليل، ومتحف مختار، ومتحف ناجى، ومتحف محمود سعيد، وإقامة قاعات للمعارض، المحلية والدولية، مثل قاعة إخناتون الأولى، بشارع قصر النيل، وقاعة ميدان باب اللوق، وقاعة مبنى الاتحاد الاشتراكى، على النيل، وقاعات متحف البلدية بالإسكندرية، التى أصبحت مقراً لبينالى الإسكندرية، وقد افتتحه الرئيس جمال عبد الناصر، لأول مرة، عام ١٩٥٦، واستمر يقام كل عامين، بانتظام.

وأسست وزارة الثقافة، عام ١٩٦٨، المعرض العام السنوى للفنون التشكيلية، كحصاد لإبداعات الحركة الفنية، طوال العام، لتتعرف الجماهير، من خلاله، على خلاصة الاتجاهات الفنية، السائدة والجديدة. وإذا كانت الدولة قد حرمت الفنانين والشعب (فترة حكم الرئيس السادات) من قاعات باب اللوق، وإخناتون، والاتحاد الاشتراكى، وكذلك من متحف محمد محمود خليل، بعد أن تحول إلى ثكنات للحرس الجمهورى، بجوار الرئيس (وهى القضية التى تمت بسببها تنحية الناقد بدر الدين أبو غازى من منصبه كوزير للثقافة، لرفضه هذا القرار)، فقد نجحت ضغوط الفنانين والمثقفين فى استعادة ذاك المتحف، فى الثمانينيات، كما نجحت جهودهم وجهود بعض وزراء الثقافة اللاحقين (مثل منصور حسن، وعبد الحميد رضوان، وأخيراً فاروق حسنى) فى تعويض الشعب والفنانين عنها، بقاعة النيل بالأوبرا، (التى أصبحت تحمل اسم "قصر الفنون" بعد تطويرها)، ومتحف الفن الحديث، وقاعة الفنون التشكيلية بدار

الأوبرا، وجميعها تقع فى الدائرة نفسها، ثم قاعات مركز الجزيرة للفنون، أسفل متحف الخزف الإسلامى الجديد، ولمن بقى متحف الجزيرة العالمى _ الذى يضم أعمالاً قدرت بثلاثين مليارا من الدولارات _ مغلقاً ، منذ ربع قرن ، لعجز الدولة عن توفير الاعتمادات المالية اللازمة لبنائه، طبعاً للمشروع المعتمد له.

وبالنسبة لحقوق المبدع، فقد تمثلت فى نظام التفرغ للفن، الذى استفاد منه عدد هائل من الفنانين من مختلف الاتجاهات الفنية، بغير تحيّز لأحده على حساب الآخر، حتى الاتجاهات التجريدية _ مثل رمسيس يونان، وفؤاد كامل _ والتجريدية التعبيرية _ مثل عفت ناجى، وصلاح طاهر _ وغير ذلك من اتجاهات، وأسماء، أشرنا إليها من قبل. وإلى ذلك خصصت الدولة اعتمادات مالية، كل عام، لاقتناء مجموعة متميزة من أعمال الفنانين، التى أنجزوها، خلال العام، وعرضت فى معارض خاصة، أو بالمعرض العام السنوى، مما كان يمثل سنداً اقتصادياً، وحافزاً معنوياً لمواصلة الإنتاج، فوق استخدام هذا الرصيد فى تجميل المبانى الحكومية، وإثراء متحف الفن الحديث به. ولايزال هذان النظامان ساريّن، حتى اليوم، كركائز ثابتة يصعب على الدولة التخلى عنهما، وإن شابهما الكثير من علامات الاستفهام والتعجب!

الشخصية المصرية فى الفن

أما عن الشخصية المصرية فى الفن، فقد عملت ثورة يوليو/ تموز على تركيزها، من خلال المسابقات، التى حرصت على إقامتها، من وقت لآخر، بين الفنانين، حول موضوعات تاريخية، أو استلهام للبيئة، أو التراث، أو الرموز القومية، والحضارية، إلى جانب إنشاء مركز الفن والحياة، برئاسة المفكر الفنان حامد سعيد ١٩٦٨، لبلورة مفاهيم ونماذج تبرز ملامح الشخصية المصرية فى الفن، قديماً وحديثاً، بأبعادها المتعددة، مستعيناً بفنانين بارزين، خاضوا تجارب إبداعية فى استلهام التراث والطبيعة، أمثال أنور عبد المولى، وخميس شحاته، وراتب صديق، وعايدة شحاته، وعايدة عبد الكريم، وزكريا الخنانى، وإحسان خليل، وعبد الغنى الشال، ومحمود عفيفى. ودأب حامد سعيد على إلقاء محاضرات شهرية بالمركز لتأصيل هذا الاتجاه والتوعية به، بروح صوفية مغلفة بالشعر، ومرتبطة بالحلقات المتصاعدة للحضارة المصرية، التى تشكل فى مجملها، وحدة عضوية، لا تتجزأ، تقوم على القبول والإيجاب من جانب المبدع والمتلقى، بعكس الثقافة الغربية الحديثة، التى تقوم على التمرد والرفض، ويمكن أن نلخص الكلمات التالية من إحدى المحاضرات فلسفة حامد سعيد:

"نحن لا نصدق الكتب التى تقسم تاريخ هذا البلد إلى أحقاب متنافرة، لا رابط بينها، ولا وحدة فى ضميرها، ولا منطق فى سياقها، لأن أعمال هذا الشعب تنبض بقلب واحد، وتترجم

عن روح واحد، بدأ، من البداية، ونما، فكان لزاماً أن يتغير مظهره، وليس لزاماً- إذا تغير المظهر _ أن يتغير الجوهر ... نحن نعتقد أن هذا الروح كامن يوحى ويوجه، ليكون لنا نسقاً جديداً... نحن لا نؤمن بالسلفية، ولكن بالتاريخ، ونعتقد أن لهذا الشعب دورًا فيه، لهذا التجديد على هدى التقاليد، لاستعادة لغة التشكيل، لغة الفن، لغة الطبيعة ... وإن إهدارها إهدارٌ لخبرات الأجيال، ولمعنى الطبيعة، ولمعنى الحياة."

والآن ...

ماذا ضاع؟ وماذا بقىَ من مشروع ثورة يوليو فى الفن بركائزه الثلاثة؟

● لقد ضاع منه حق الجماهير، بعد انسحاب الفن إلى القاعات المغلقة، بعيداً عن الأماكن العامة، والمنشآت الحكومية، والتجمعات الشعبية، حيث أصبح شأناً خاصاً بالصفوة، وحدها، ولا شأن للجماهير به.

● وضاعت منه الشخصية المصرية، لانغماس الفنانين فى محاكاة الأساليب الغربية الحديثة، بعيداً عن "نبض قلب الشعب"، الذى تحدث عنه حامد سعيد، منذ نيف وثلاثين عاماً، فقد سار التجديد الجذرى، الذى نادى به لثقافتنا، بعيداً عن جذورنا، "ومهدراً خبرات الأجيال، ومعنى الطبيعة والحياة" الذى حذرنا منه، آنذاك!

● وضاع حق الفنانين فى دعم الدولة، عبر توفير المراسم، التى يمارسون فيها إبداعهم، بعد أن تقرر إخلاؤهم منها فى "وكالة الغورى"، وبعد أن أبعدوا عن "قصر المسافرخانة" الذى تم حرقه، ودُمر عن آخره، عقب خروجهم منه، على عكس الاتهام المُلصق بهم، دائماً، بأن وجودهم فى الأثر سبب فى تدميره!

● وضاعت من المشروع روح الهوية، وخبرات الأجيال، بإخلاء الحرفيين من "وكالة الغورى" إلى حيث لا مأوى؛ وبتوقف قوة الدفع لمركز الفن والحياة، ومركز بحوث الفنون التقليدية، ودار النسجيات المرسمة، ومركز الخزف، توقفت تلك الرابطة العضوية بين الفن والحياة، وأصبح التراث أو الشخصية المصرية كلمات لا معنى لها، بعد أن باتت تلك المراكز عبئاً زائداًعلى كاهل الوزارة لا وجود له على أجندتها، فأصبحت أماكنها أبنية جوفاء، تنعى من بناها!

● وبقى من تراث مشروع ٢٣ يوليو/ تموز للفن بضعة أبنية فخمة، أنفقت عليها عشرات الملايين من الجنيهات، لمتاحف ومعارض، ازدادت مع الزمن عدداً وأبهة، ونقصت جمهوراً وحياة، كما بقى هذا المشروع نظامان أثريان، للتفرغ والمقتنيات، لخدمة النخبة المرضىِّ عنها من الفنانين، المعبرين عن مثاليات المرحلة!

البـــاب الخامس

الفصل الثالث

عبد الناصر فى عالم الأطياف

كمال رمزى

عبد الناصر فى عالم الأطياف

ما حققه فيلم، "ناصر ٥٦" جماهيرياً، و فنياً، فتح المجال واسعاً لمناقشة أفلام عربية سابقة، تعاطت مع المجد والنضال العربيين، مما يؤكد أن انتصارات مصر وعبد الناصر، تعنى الوطن العربى كله، و كما يكشف العراقى محمد شكرى جميل فى "الأسوار"، واللبنانى برهان علوية فى "كفر قاسم"، و السورى محمد ملص فى "أحلام مدينة".

فى الليلة الظلماء يفتقد البدر.. وفى زمن الآمال المهشمة، و بهدف استنهاض الهمم، تحن الذاكرة لأيام التحدى والإصرار على تحقيق المستحيل. لذلك فإن "ناصر ٥٦"، جاء فى وقته تماماً، ١٩٩٦، ذلك أنه يتجاوب مع أشواق جمهور جاشت عواطفه وهو ينتشى بنسيم التاريخ المنعش، يهب عليه من خلال وقائع الفيلم التى تحكى عن مائة يوم مجيدة فى حياة الوطن، وفى حياة جمال عبد الناصر.

"الوطن" هنا لا يعنى مصر وحدها، والتى يحاول البعض عزلها، ومحاصرتها، وتكبيلها بالأغلال داخل حدودها.. و لكن يعنى الوطن العربى كله، الذى أثبتت الأحداث أن مصيره مشترك، سواء فى النصر أو الهزيمة، الأمر الذى أدركته ثلاث من عيون الأفلام العربية، تقدم من منظورات مختلفة، لحظات الاختبار الحاسمة، المتوافرة فى "ناصر ٥٦ ".

الأفلام الثلاثة، التى يليق بنا أن نلقى عليها نظرة، تأتى من العراق، حيث قدم محمد شكرى جميل "الأسوار"، و من لبنان حيث حقق برهان علوية "كفر قاسم "، و من سوريا حيث أبدع محمد ملص "أحلام مدينة".

تلتقى الأفلام الثلاثة فى اهتمامها بالحياة اليومية للمواطن العادى، فـ "الأسوار" يدور فى أحد أزقة حى الناصرية، ويعايش هموم سكانه وآمالهم، و يهتم بنضالهم، سواء من أجل لقمة العيش أو من أجل الوطن المعذب بالأحلاف العسكرية الاستعمارية من ناحية، والسلطة العميلة من ناحية أخرى.

و من خلال مقهى قرية "كفر قاسم"، ومدرستها وبيوتها ومزارعها وحواريها، تتوالى مشاهد تلك القـرية الفلسطينيـة بعنائهـا تحت نيـر الاحتـلال الإسـرائيلى. وفى أحـد شـوارع دمـشق الجانبية، بدكان الكواء و الجزار والمتسكمين وتلاميذ المدارس والآملين والمظلومين، نكاد نحس بأناس سوريا.

الأفلام الثلاثة - شأنها شأن "ناصر ٥٦" فيما بعد - تدور أحداثها الجوهرية خلال الشهور السـابقـة للمـواجهـة الـدامية بين مـصـر والقـوى الاسـتـعـمارية، ممثلة فى إنكلترا وفـرنسـا وإسرائيل.. وتتحول المواجهة الكبيرة إلى أمر شخصى، بالغ الخصوصية، يمس أبطال الأفلام الثلاثة: عراقيين، وفلسطينيين، وسوريين.

على الرغم من الطابع الملحمى لـ "الأسوار" (١٩٧٩)، المتمثل فى الصراع بين قوى الثورة من جهة والقوى المحافظة من جهة ثانية، فإنه اهتم بعشـرات التفاصيل الدقيقة، والصغيرة، التى منحت الفيلم دفئاً خاصاً.. فهو يتتبع مشاعر الحب الأولى، الرقيق، لأحد طلبته، و يرصد طرفاً من حياة تاجر شره داخل أسرته، و ليتعقب المسيرة المشينة لرجل بوليس فاسد، ومرتش، فى إحدى دورياته يسجل أحاديث نساء الزقاق المتوافقة أحياناً، والمتباينة أحياناً أخرى. و بالطبع، ثمة اهتمام مضاعف ببطل الفيلم "محسن الحلاق"، الثائر، الذى يفجر الوعى فى نفوس الآخرين، والذى يلقى مصرعه على يد السلطة الوحشية، ولكن بعد أن يظهر عشرات آخرين، من طراز محسن الحلاق.

يتجلى الوعى السياسى فى "كفر قاسم" (١٩٧٤) منذ مشاهده الأولى، التى تقدم المحاكمة الصورية للكولونيل عيسا شار شادومى، الذى أصدر أوامره لجنوده، بقتل سكان قرية كفر قاسم العائدين إلى بيوتهم، قبل أن يعلموا، بقرار الحكومة الإسرائيلية الخاص بحظر التجول، والذى صرع مع عصابته ٤٨ فلسطينياً وفلسطينية، عليه أن يدفع غرامة قدرها قرشاً إسرائيلياً، و أن ينفذ الحكم قبل أن يعاد مسئولاً عن الشؤون العربية فى مدينة تحت الحكم الاسرائيلى. إذن، فمذبحة كفر قاسم لم تحدث بسبب كولونيل مجنون، متعطش للدماء، و لكنها تعبر عن فلسفة أسلوب نظام عنصرى فاشى، وبعد المحاكمة التى عقدت بعد عامين من المجزرة، يرتد الفيلم إلى الأسابيع القليلة التى سبقت "العدوان الثلاثى". و يكشف الفيلم عن الظروف القاسية التى يعيشها الفلسطينى فى الأرض المحتلة، على نحو بالغ التأثير، ولكن من دون الوقوع فى مأزق الميلودراما.

يقدم "كفر قاسم" نماذج تمثل القوى السياسية المختلفة الاتجاهات، والتى ينتمى إليها رجال القرية، ابتداءً من "الناصريين"، و"الماركسيين"، حتى "اللامباليين" والعملاء، والفيلم لا يقدمهم على نحو فكرىٍّ جاف. ولكن يضعهم فى معترك الحياة، ويجعل لكلٍّ منهم نوعاً من الخصوصية الفردية والإنسانية.. فهم جميعاً، مبدئياً، بشرٌ من لحمٍ ودم ومشاعر، يقتربون -سوياً- من لحظة المذبحة الدامية.

وبينما تتوالى مشاهد كل من "الأسوار" و"كفر قاسم" من وجهة نظر المخرج، تكاد أحداث "أحلام مدينة" (١٩٨٣) ترى، من خلال عينى فتى، لم يتجاوز العاشرة من العمر، والفيلم يبدأ مع ظلام الليل، فالأتوبيس يحمل أسرةً صغيرة: أمّاً فى شرخ الشباب، مات زوجها حديثاً، وها هى فى الطريق إلى منزل والدها مع طفليها.. و بلغة محمد ملص السينمائية، الشعرية، بمعانيها الموحية، تعبر السيارة القديمة، المتخبطة، الضعيفة، عن صعوبة مشوار الأسرة وقسوته، ويستكمل المعنى عندما تصدم الأم - ونصدم معها - بوالدها الجلف البخيل، الذى يرفض أن يفتح لها الباب، ولكن، بعد تدخل أحد الجيران، يقبل باستقبال "لحمه" على مضض.. هنا، و كما سيتضح على طول الفيلم، نلمس هجائية للنظام الأبوى، على المستويات كافة.. ينخرط الابن فى العمل كصبى للكواء، و يتعرف على شباب الشارع ورجاله: الحالم بالسفر إلى إحدى دول الخليج، الجزار الذى يهتف باسم كل رئيس جديد، أو صاحب انقلاب جديد. السياسى الذى لا يعلم- ولا نعلم- انتماءاته والذى يضرب سياسياً آخر لأنه يحرض الناس على شىء ما. الضرير الذى يأمل فى السفر إلى موسكو لإجراء عملية تعيد له بصره. الشاب الذى اعتقل وخرج معلناً أنه تعلم كثيراً داخل المعتقل. وصاحب دكان حياكة ينازعه شقيقه وتندلع بينهما معركة تنتهى بأحدهما وقد طعن شقيقه بالمقص!.. إن "أحلام مدينة"، كما الحال فى "الأسوار"، و "كفر قاسم"، يرسم لوحةً جداريةً عريضة، نابضةً بالحياة، للشارع السورى، بعد أن طالعنا الزقاق العراقى، والقرية الفلسطينية.

وسط هذه "البانورامات" الثلاث، تأتى أخبار الأحداث الكبيرة التى تعيشها مصر ١٩٥٦، فتوضع فى موضع القلب فى الأعمال الثلاثة.

يستعين الفيلم العراقى بالعديد من الأشرطة التسجيلية، يجدلها محمد شكرى جميل بمهارة، فى نسيج عمله. تأتى فى مكانها الملائم تماماً، وتحدث نوعاً من التوازن الفريد، فثمة مشاهد أرشيفية لوصول أسلحة أميركية لأحد الموانى العراقية مع تعليق، من خارج الكادر، حول حلف بغداد الذى يدور فى الفلك الاستعمارى.. وفى المقابل، يطالعنا عبد الناصر، وهو

فى عنفوان قوته المستمدة من إرادة التحرر عند الجماهير العربية، معلناً فى الإسكندرية، تأميم الشركة العالمية لقناة السويس، شركةً مساهمةً مصرية. هذا المشهد التاريخى الذى يعبر عن كرامة و كبرياء أمة، يكتسب فى سياق "الأسوار" قيمة مضاعفة، فهو يأتى كرد حاسم على محاولات الاستعمار المتعلقة بإدخال المنطقة فى حظيرة الأحلاف، والمعاهدات، كما يؤثر إيجابياً على الشارع العراقى، فالمشاهد الروائية التالية، تقدم الرجال الذين يتهيأون للثورة، وهم يهنئون بعضهم، ذلك أنهم يعتبرون، ويدركون أن هذا التأميم، فى جوهره، هو نصرٌ للقوى الوطنية العراقية، بقدر ما هو انتصار للثورة المصرية.

ومرة ثانية، يعتمد "الأسوار" على شرائط وثائقية تتضمن طرفاً من خطاب عبد الناصر الشهير، فى الجامع الأزهر، عندما بدأ "العدوان الثلاثى"، فأعلن الرئيس، وسط جماهير امتلأت بروح الفداء، وعشق الوطن، "سأحارب معكم، إلى آخر قطرةٍ من دمى". و سريعاً، ينتقل "الأسوار" من الوثائقى إلى الروائى، مبرزاً تدفق المظاهرات فى شوارع بغداد، ليس من أجل العراق، فحسب، ولكن من أجل مشاركة شعب مصر فى النضال ضد الغزاة.

وفى "كفر قاسم "، بعد مشهد المحاكمة الصورية للكولونيل المجرم، يرتد الفيلم للماضى القريب، ليطالعنا رجال القرية مجتمعين فى المقهى، ينتظرون خطاب عبد الناصر، من المذياع، و عقب أغنية وطنية، يبدأ خطاب التأميم، الذى أُلقى فى ٢٦ يوليو/ تموز ١٩٥٦.. و بينما يلاحظ الناقد السورى الكبير صلاح ذهنى- بحق- أن فقرات الخطاب الواردة فى "كفر قاسم" بالغة الطول، يرى الناقد المصرى هاشم النحاس، أن الضرورة فرضت إيراد أجزاء طويلة من الخطبة، فضلاً عن دورها المحورى، بالنسبة للأحداث، فعبد الناصر، فى خطابه، يهاجم الأحلاف العسكرية، ويفخر بزحف القومية العربية، وتقدمها، ويشيد ويؤازر ثورة الجزائر، ويتوقع هزيمة القوات الفرنسية، التى أعدت لمواجهة الاتحاد السوفييتى، ونقلت إلى الجزائر، لقمع الثوار، ويتكلم عن حقوق شعب فلسطين، ويخطر الجماهير بحصوله على السلاح من الكتلة الشرقية، وإن السلاح، مهما كانت جهة إنتاجه، يصبح عربياً عندما تحمله يد عربية، ثم ها هو ذا يعلن تأميم قناة السويس.

أياً كان الأمر فى أهمية الخطاب، فالواضح أن برهان علوية، لم يستطع أن يقدمه على نحو سينمائى، يعتمد على الصورة، فبقى مجرد إذاعة.

وكما رصد محمد شكرى جميل، حماسة الجماهير العراقية للنصر المصرى، يرصد برهان علوية رد فعل سكان كفر قاسم تجاه الخطاب.. حقاً، إن النساء تزغرد، والنشوة تعم الجميع..

لكن ثمة شيئاً ينذر بالخطر، فقبل الخطاب، نستمع لصوت مقرئ يتلو من القرآن: "اقتربت الساعة، وانشق القمر"، ثم نتأكد منه عندما نرى بعض الشباب مستسلماً لنوع من الاطمئنان الخادع، فيقول أحدهم "الضربة الثانية فلسطين"، بينما يعلق آخر: "أبو خالد عمل كل شىء، نغمض عين، ونفتح عين فتجدها محررة".. يقول قوله هذا وهو لا يعلم أن المذبحة على الأبواب.

أما فى "أحلام مدينة"، فإن خطاب التأميم- المشاهد التسجيلية ذاتها الواردة فى الأسوار- تأتى فى سياق واقع مختلف.. الانقلابات، والانقلابات المضادة، كانت السمة الغالبة على الحياة السياسية، حينذاك، ومع كل انقلاب، يستمع الناس إلى البيانات، ذاتها، التى تهاجم السلطة السابقة، وتعد الجماهير بحياة جديدة.. وعندما يعلن عبد الناصر عن التأميم، يصبح رمزاً للفعل الوطنى، ومعبراً عن أحلام القوى الوطنية، ليس فى مصر وحسب، ولكن فى الوطن العربى كله.. إن "أحلام مدينة" يجسد، على نحو غنىٍّ بالدلالات، الفرح السورى بالنصر المصرى.

وإذا كان "أحلام مدينة" يعكس وقائع من حرب السويس على وعى الصبى، حيث نشهد التماعةَ عينيه بخطاب عبد الناصر فى الأزهر، خصوصاً تلك الجملة التى يقول فيها "لن نستسلم، لقد فرض علينا القتال، ولن يفرض علينا الاستسلام، سأقاتل معكم إلى آخر قطرة من دمى" – فإن "الأسوار" يعكس وقائع معارك بورسعيد على مشاعر القوى الوطنية العراقية التى لا تحتل الشوارع العراقية، وحسب، بل تثور داخل جدران المعتقلات.. إن المشاهد الوثائقية للغارات ضد مصر، وإنزال قوات المظلات فوق بورسعيد تتلاحم مع المشاهد الروائية التالية والتى تعبر عن تأجج المشاعر والمواقف الشعبية العراقية، ضد السلطة العميلة، والأحلاف العسكرية، وعلى الرغم من أن "كفر قاسم" ينتهى بالمذبحة، فإن برهان علوية يبين بجلاء، أن هذه المجزرة هى جزء من "العدوان الثلاثى"، هدفها تأمين خط ظهر القوات الإسرائيلية.. وهى- المذبحة- ليست نقطة النهاية فى الحكاية. فها هو أحد الجرحى الذين تمكنوا من النجاة يبعث لنا برسالته المنتقاة من إحدى قصائد محمود درويش، تنتهى بكلمات تقول: "علمتنى ضربة الجلاد، أن أمشى على جرحى.. ثم أمشى.. ثم أمشى، وأقاوم".. ويجدل برهان علوية شريط الصوت الجماعى، الذى يردد المقطع الأخير، من الأنشودة، مع صور قبور الشهداء، التى تنقلها الكاميرا.. ونلمح على أحد الحوائط عبارة تقول "عاش جمال عبد الناصر".

هذه الأفلام العربية الثلاثة، تتجاوز بوعيها ورحابة أفقها، حدودها القطرية لتشهد الوطن العربى كله، فى لحظة من لحظات الكبرياء العظيمة فى تاريخنا.. لذلك فإنها تستحق أن نذكرها ونتذكرها، بكل محبةٍ وتقدير.

الآن، يأتى فيلم "ناصر ٥٦".. كيف، فماذا يقول؟

فى مشهد خطاب الأزهر، مع بداية "العدوان الثلاثى"، يصل أحمد زكى بأدائه المشرق، إلى أرفع المستويات، فهو، وإن كان طوال الفيلم، يتشابه مع عبد الناصر، فى النظرة، واللفتة، والإيماءة والحركة، إلا أنه فى هذا المشهد بالتحديد، يتألق بلمعانٍ فريد، خصوصاً فى الثوانى القليلة السابقة على إلقاء الخطاب، عندما يصعد المنبر ليقف أمام الجماهير فى الجامع الكبير، معلناً قبول التحدى.. هنا لا يتوقف الممثل عند حدود المحاكاة المتقنة للرئيس، ولكن يعبر- كفنان- لفهم إنسانى عميق، عما يعتمل فى أغوار القائد.

فإلى جانب قوة العزيمة البادية فى صلابة الوجه، ثمة حزن شفاف يتجلى فى العينين، فضلا عن درجة ما من القلق، تفصح عنها نظرة متوترة، زائغة، مغلفة بغلالة رقيقة من دموع، سرعان ما تتلاشى لتحل مكانها نظرة مترعة بإرادة هائلة، مشفوعة بالغضب، تمتلئ إيماناً بالحق. ثم يأتى صوت أحمد زكى، هادئاً، راسخاً فى البداية، متصاعداً بالانفعال.. يثير بصدقه، وقوته، روح القتال والفداء عند الجماهير.

وربما يرى من عايش تلك الأيام أن أحداً لا يمكنه استحضار الرنين الساحر لصوت عبد الناصر، ولكن لحظات القلق التى أداها أحمد زكى، والتى تندرج فى باب الإبداع الشخصى الخالص، تعوض المسافة بين الأصل والصورة، بل وتضيف فهماً جديداً لأحاسيس قائد يدرك أن وطنه يواجه بقوات أكبر وأضخم وأقوى من جيشه، وبالتالى فإن توتره يغدو أمراً صادقاً ومنطقيا، حتى لو لم يكن موجوداً أصلاً، أى عند عبد الناصر. فالفن، فى النهاية، يقدم المحتمل.

لكن مثل هذه اللحظات المتوقدة بالإبداع لا تتكرر فى "ناصر ٥٦" ذلك أن الفيلم اتبع أسلوب "الدراما التسجيلية"، ابتداءً من محاولة تحرى دقة الوقائع، إلى اختيار وتدعيم المشاهد الروائية بمشاهد أرشيفية، إلى اختيار الأبيض والأسود، بدرجاتهما، كلونين للفيلم، مما يعطى للعمل عبقاً تاريخياً.. ومن استخدام عناوين الجرائد، وتعمد التطابق بين ملامح الممثلين من ناحية والشخصيات الأصلية من ناحية أخرى، إلى الاستعانة بموسيقى بعض أناشيد تلك

الفترة.. وهذا الأسلوب، فى حد ذاته، لا يزيد أو يقلل من قيمة العمل، فمعيار النجاح، فى النهاية، يتوقف على مدى إقناع الفيلم وقدرته على وضع أحداثه فى سياقات تفسرها، وتجعلها مفهومة، وتساعد.. بطريقة ما، على إدراك ما يحدث فى الحاضر.

يبدأ الفيلم بلحظة تاريخية نموذجية، إنزال العلم البريطانى من على السارى، فى ساحة مبنى البحرية ببور سعيد.. أحمد زكى- عبد الناصر- يقبل العلم المصرى.. يرفعه على السارى وسط زحام الناس وحماسهم، إنه يوم الجلاء (١٨ يونيو/ حزيران ١٩٥٦). و لكن "الجلاء" ليس كاملاً، فمن بين الجموع المبتهجة ينادى "حامد"، حسن حسنى، الرئيس، بصوت نابع من قلب جريح، و فوراً، بجمل قليلة، حادة، حازمة، يعرض الرجل قضيته الخاصة، ببعدها العام: لقد طردته شركة قناة السويس من عمله بلا أى تعويضات.. الشركة دولة داخل الدولة، ولا تأخذ منها مصر سوى واحد على ٣٥ من الإيرادات!

بهذه البداية يؤكد "ناصر ٥٦" أن يوم الجلاء بداية المشوار، وليس نهاية النضال.. وطوال الفيلم الذى يتعرض لمائة يوم بعد يوم الجلاء، نشهد تبلور قرار تأميم قناة السويس، والاستعداد لتنفيذ القرار.. تم إعلانه، تماماً كما حدث فى خطبة ميدان المنشية بالإسكندرية، حيث ينجح المخرج محمد فاضل، فى إعادة تجسيد لحظات الكرامة والكبرياء، فى تاريخنا الحديث.. وتتلاحق الوقائع، شاحنة تارة، فاترة تارة أخرى- لأسباب سنذكرها حالاً- وصولاً لمشهد النهاية الذى يؤكد، مرة أخرى، ما أكده "ناصر ٥٦ "فى البداية: مشوار النضال، لا يزال طويلاً .. وهى مقولة صحيحة، ولا تنتمى للماضى بقدر ما تخاطب جماهير الحاضر.

اهتم "ناصر ٥٦" بجانبين: نمط الحياة الشخصية لعبد الناصر، و"فوتوغرافية" الأحداث أو المواقف. وحقق نجاحاً هنا وهناك .. كاتب السيناريو محفوظ عبد الرحمن، خصص الكثير من مشاهده لعلاقة الرئيس الحانية بأولاده، وعلاقته الإنسانية مع من يتعامل معهم، زملاء أو مواطنين عاديين، وعلاقته النزيهة بمال الدولة، وعلاقته الحميمة بصوت أم كلثوم.. وهذه الأمور كلها تبرز نزاهة عبد الناصر، ونصوع صفحته البيضاء، وتجعله قريباً من أفئدة جمهور يرضيه أن يرى رئيساً "شعبياً"، يرد على الهاتف بنفسه، ويتناول عشاءً بسيطاً يتكون من حبات زيتون وقطعة صغيرة من الجبن.

وتتجلى "الفوتوغرافية" فى المشاهد الأرشيفية التى يدمجها المونتير المخضرم، كمال أبو العلا، فى المشاهد الروائية، فتصبح جزءاً من بنية الفيلم، إلى جانب مراعاة محمد فاضل للتطابق الشكلى بين أبطاله، والشخصيات الأصلية، مثل فردوس عبد الحميد التى جسدت

بتسريحة شعرها، ونظراتها، شخصية السيدة "تحيه" حرم الرئيس.. وأحمد ماهر، الذى نزع "باروكته" فأصبح بصلعته قريب الشبه من محمود يونس، المسؤول عن تنفيذ قرار تأميم القناة .. وبالطبع، تظهر فى "ناصر ٥٦ " سيارات تلك الفترة.

لكن هذه الاهتمامات تأتى على حساب ما هو أهم: غياب الشارعين، المصرى والعربى، فالجماهير المصرية لا وجود لها، اللهم إلا ككتلة صماء، تصفق للرئيس مرة أو مرتين .. إن كاميرا عبد اللطيف فهمى لم تخرج إلى الشارع لترصد نبض الحياة عند العاديين من الناس، على المقاهى، فى الأسواق أو المدارس أو الدكاكين .. لم تصور الإعلانات وأفيشات أفلام تلك الفترة.

وحتى عندما أعلن عبد الناصر، بفخرٍ وثقة، أن أعداد المتطوعين للقتال أكبر من كل التصورات، لم يكلف الفيلم خاطره بتحويل هذه المعلومة إلى صور كانت ستغنى "ناصر ٥٦".. وبينما شهدت أيام حرب السويس، لأول و آخر مرة، توزيع السلاح على الشعب، لم يقدم الفيلم لقطةً واحدةً بهذا المعنى.. اختصر "ناصر٥٦" الجماهير المصرية فى شخصيتى حسن حسنى، "المرفوت" من شركة قناة السويس، و أمينة رزق، التى تظهر قرب النهاية، فى موقف مصطنع، يشوبه الافتعال.. فهى تذهب إلى بيت الرئيس، بعد التأميم، حاملة معها جلباب جدها الملطخ بالدماء! ذلك أن جدها قتل أثناء مشاركته فى" حفر القناة" ..وقد امتنعت عائلته عن تقبل العزاء فيه، إلا بعد أن يثأروا له، وما تأميم القناة إلا أخذا بالثأر، وبالتالى فإنها تعطى الجلباب هدية للرئيس، وتقرر أن تتقبل العزاء فى جدها؟ !.. ولاشك أن وضع مسألة قناة السويس، وتأميمها، فى سياق "الثأر" الصعيدى، ينطوى على تسطيح سياسى شديد، يتجاهل الأسباب الأعمق للتأميم.. نعم، فسر الفيلم تأميم القناة كرد فعل على رفض البنك الدولى تمويل بناء السد العالى.. كما فسر "العدوان الثلاثى" كرد فعل على التأميم.. والآن، بعد خمسة عقود من تلك الوقائع، يبدو واضحاً أن التأميم كان جزءاً من التحرر الكامل الذى تنشده الثورة، كما أن العدوان الثلاثى جاء كمحاولة لإجهاض القومية العربية الناهضة، بما تعنيه من رفضٍ للأحلاف التى تدور فى فلك "الاستعمار" ومساعدة هائلة لثورة الجزائر التى ترمى إلى التخلص من الاحتلال الفرنسى، فضلاً عن نمو روح الوحدة بين مصر وسوريا، وازدياد نشاط الفدائيين الفلسطينيين، والمصريين داخل الأراضى المحتلة.. إن هذه الملامح كلها، والتى تشكل معالم عصر، لا تظهر فى "ناصر ٥٦".. وهنا، بالضرورة، لابد أن نذكر، بتقدير رفيع، أفلام: "الأسوار" لمحمد شكرى جميل، و"كفر قاسم" لبرهان علوية، و"أحلام مدينة" لمحمد ملص.

وإذا كان "ناصر ٥٦ " تجاهل الشارع المصرى، فإنه أهمل الشارع العربى إهمالاً تاماً.. وحتى المشهد الوحيد، المكتوب فى نص السيناريو المطبوع، والذى يأتى فيه ذكر أهالى سوريا ودمشق، لا يورده الفيلم.. يدور المشهد ليلة التأميم، أو ٢٦ يوليو كالتالى:

مجموعة شبان فى الإسكندرية وهم يرقصون فرحاً.

مجموعة من أهل بورسعيد وهم يحتفلون فى الشارع.

مجموعة من الناس يرقصون فى دمشق "تسجيلى".

مجموعة من الناس يرقصون فى بغداد "تسجيلى".

هتافات: هات هات.. هات انتصارات.

أبو خالد لا تهتم. بكره الساحة تبقى دم.

وهذا المشهد، بافتراض تنفيذه، لم يكن فى استطاعته أن يعبر عن الدور الإيجابى للشعوب العربية حينذاك، كما لا يستطيع التعبير عن أثر التأميم، ثم حرب السويس، فى الجماهير العربية، وهو الأمر الذى رصدته، بوعى سياسى عميق، الأفلام الثلاثة المذكورة سابقا: "الأسوار"، "كفر قاسم"، و"أحلام مدينة".

بعيداً عن ضيق الأفق السياسى الذى يعانى منه "ناصر ٥٦"، تقع بعض مشاهده فيما يشبه "الكاريكاتير" المتسرع، مثل اجتماعات "الباشوات" بطرابيشهم، وكؤوس الخمر، وغبطتهم بالعدوان الثلاثى .. وردود أفعال المجموعة التى من المفروض أن تتحرك للاستيلاء على قناة السويس، والتى تذكرنا فى صراخها وتصفيقها وتقبيلها لبعضها بعضاً، بدراويش كرة القدم، عندما يسجل فريقهم هدفاً فى شباك الفريق الآخر!

أخيراً، يبقى للفيلم- برغم غياب ملامح تلك الأيام، مصرياً وعربياً- الصورة المضيئة لرئيس واجه قوى عاتية، بلا تردد أو مساومة، وعاش نمطاً من حياة لا تعرف البذخ، وهو أمر يحسب لـ "ناصر ٥٦".

فى تاريخها الطويل، لم تقدم السينما العربية سوى ستة أفلام عن شخصياتنا التاريخية المعاصرة، هى على سبيل الحصر: "مصطفى كامل" لأحمد بدرخان (١٩٥٢)، الذى يحكى بعاطفة تفيض بالمحبة. عن الزعيم المصرى. المناهض للاستعمار. الملتهب بالحماسة، الذى اختطفته يد المنون وهو فى شرخ الشباب.. و"الأيام الطويلة" لتوفيق صالح (١٩٨٠)، الذى

يتعرض لمرحلة من تاريخ الرئيس العراقى صدام حسين من دون أن يذكر اسمه، وهذا الفيلم هو الوحيد الذى يتحدث عن شخصية كانت على قيد الحياة.. و"عمر المختار"، أو "أسد الصحراء" لمصطفى العقاد (١٩٨١)، الذى يتابع النضال الهائل للزعيم الليبى الشهيد.. و"ناصر ٥٦" لمحمد فاضل (١٩٩٦)، الذى اختار الشهور المفعمة بالقلق، والروح الوطنية. و"تراب الغرباء" لسمير ذكرى (١٩٩٧)، الذى يتعرض بوعى ورهافة للمفكر الثائر عبد الرحمن الكواكبى.

إبان تأميم قناة السويس و"العدوان الثلاثى". وأخيراً، "جمال عبد الناصر" لأنور القوادرى الطموح، الذى يترجم حياة الزعيم المصرى، العربى منذ العام ١٩٣٥، حتى وفاته فى العام ١٩٧٠، وأن يحظى عبد الناصر بفيلمين من الأفلام الخمسة، وأن يأتى الفيلمان خلال ثلاث سنوات، فإن هذا يعنى إدراكاً صحيحاً، مبدئياً لما تثيره شخصية عبد الناصر من قضايا، لا تزال حيةً فى ضمير الأمة كما يعتبر بداية وعى سينمائى بأهمية الالتفات لزعماء امتزجت حياتهم بتاريخ بلادهم، وأثروا تأثيراً إيجابياً فى الأحداث الكبرى لأوطانهم.

تنقسم أفلام الشخصيات التاريخية إلى قسمين، أحدهما يتجه اتجاهاً أفقياً، فيركز على فترةٍ زمنيةٍ قصيرة، أو واقعةٍ تاريخيةٍ محددة، يدرسها، يغوص فى أعماقها، و يبين كيف أثرت، وتأثرت بالشخصية التى يقدمها الفيلم.. والقسم الثانى، يتجه اتجاهاً رأسياً، فيتابع الشخصية التاريخية، فى مشوار حياتها، ليربط بين قدرها، و قدر أمتها من ناحية، أو مصيرها الخاص، بمصير وطنها، من ناحية ثانية، وهذا الاتجاه، الأكثر صعوبة، هو الذى فضله أنور القوادرى.

خلال ثلاثة عقود ونصف، خاضت مصر ثلاثة حروب: فلسطين ١٩٤٨، والسويس ١٩٥٦، ويونيو/ حزيران ١٩٦٧.. وفى الحروب الثلاثة، شارك عبد الناصر، كمقاتل فى فلسطين، وكزعيم ورئيس للجمهورية، فى الحربين التاليين، وعلى العكس من معظم الأفلام- وما أكثرها- التى تعرضت لهذه الوقائع الكبرى، لا تأتى الحروب فى "جمال عبد الناصر" كأحداث مفاجئة فى حياة أبطالها، تجمعهم أو تفرقهم حسب رغبة صنّاعِها، ولكنها تُوضع فى سياقها التاريخى الصحيح، فالآفاق الفكرية هنا تمتد لترى، بفهم سياسى ناضج، ما يدور فى العواصم الاستعمارية البعيدة، فلأول مرة، تطالعنا على الشاشة العربية، جوانب من دسائس بن غوريون، ومؤامرات أنتونى إيدن، وتشفيات جونسون.. والفيلم بهذه المشاهد، يكتسب قيمة أولية، يجدر بنا أن نعترف بها، ذلك أنه يتجاوز نظرة السينما العربية للحروب كقدر غير مفهوم، ليبين بوضوح أنها من صنع قوّى ظالمة، تخطط لبقاء المنطقة العربية مجزأة، هزيلة، فقيرة، مكبلة بالقيود، وبلا إرادة.

نظراً لطول الفترة الزمنية التى يتعرض لها الفيلم، والعدد الكبير من الشخصيات التى يقدمها، اضطر القوادرى إلى الاكتفاء بالمحطات الجوهرية فى حياة عبد الناصر، وفى تاريخ الوطن فى ذات الوقت، كما تعمد اختيار مجموعة من الممثلين، تتطابق ملامحهم، مع ملامح الشخصيات الفاعلة فى تلك الأيام، وحاول، بقدر الإمكان، أن يتعمق فى علاقات أبطال الفيلم ببعضهم بعضاً، خصوصاً بين عبد الناصر، وعبد الحكيم عامر.

فى أول أدواره، بذل خالد الصاوى، شبيه عبد الناصر، جهده أن يعبِّر عن روحه: ابتسامة صافية، نظرات تمتزج فيها الثقة بالوداعة، صوت هادئ عميق، حركة رصينة تنم عن شخصية يعرف صاحبها ما الذى يريده.. ولكن هذا الأداء المتفهم، المقنع، يتبدد فى المواقف ذات الانفعالات الحادة، فمندما يطلق أحد الرجال رصاصات غادرة نحو عبد الناصر، فى ميدان المنشية الإسكندرية، تطيش انفعالات خالد الصاوى، وتعصف به انفعالاته بدلاً من أن يسيطر عليها.. نعم، انفعل عبد الناصر، واقعياً، أثناء هذا الحدث، و لكن مغالاة خالد الصاوى، و تشويحه بيديه، وارتفاع صوته الخالى من العمق، كلها أمور أودت بصدقية الموقف.. كذلك الحال بالنسبة لخطاب عبد الناصر الشهير فى الأزهر أيام حرب السويس، والذى أسرف القوادرى فى إيراد أجزاءٍ مطولة منه، و أداه خالد الصاوى على نحو يستعين بالانفعال الخارجى، أكثر مما يعتمد على الانفعال الداخلى، فى المقابل، وعلى الرغم من عدم المطابقة الكاملة، فى الملامح الخارجية، بين هشام سليم وعبد الحكيم عامر، فإن موهبة هشام سليم، و خبرته، أتاحت له تقمص روح الشخصية: ودود، طيب القلب، عذب الابتسامة، يميل لمباهج الحياة، ويعلى من شأن الصداقة، فوق كل اعتبار.

ولعل من أقوى وأجمل مشاهد الفيلم، ذلك المشهد الرابع البديع، الذي يواجه فيه عبد الناصر صديق الأيام الخوالى عبد الحكيم، حيث يدرك الأخير أن الرئيس حدد إقامته، بما يعنى الاعتقال، وبوجه يفيض بالألم، وتزحف عليه التجاعيد، كما لو أن صاحبه أصبح- فجأة- طاعناً فى السن، يردد هشام سليم، بصوت معذب كلمتىْ: "تعتقلنى يا جمال"!.. إن العلاقة بين الرجلين، التى يمر عليها الفيلم مروراً سريعاً، شأن العديد من الأمور، تستحق عملاً مستقلاً.

وإذا كان رياض الخولى حقق نجاحاً فى أدائه لشخصية عبد اللطيف البغدادى، وكذلك الحال بالنسبة لعمرو عبد الجليل فى تقمصه لشخصية زكريا محيى الدين، بصرامته، فإن طلعت زين عبر، على نحوٍ مرهف، عن ظلال أنور السادات، بقدرته على المناورة، ولجوئه إلى

الصمت فى لحظات الاختبار.. ولكن جميل راتب، يصل إلى مستوى رفيع، فى تجسيده لموقف محـمـد نجيب، عندمـا يحـاول، بكل قـواه وإرادته، أن يظل على قـمـة سلطة، تتسحب منه، فى اجتماعه الأخير، بمجلس قياة الثورة.

اختيارات أنور القوادرى، عموماً لممثليه، جاء موفقاً بشكلٍ عام، وإن كان لم يستطع، نتيجة لتعدد الشخصيات، وضيق وقت عرض الفيلم، أن يتابع علاقاتهم، وأن يُعمِّق شخصياتهم، وأن يرصد مصائرهم.

"جمال عبد الناصر" ليس فيلماً تسجيلياً، و بالتالى من حق كاتبى السيناريو "القوادرى وأريك ساندرز"، أن يضيفا مـواقفَ تعبر عن معنى ما، أو تؤكد حقيقةً ينبغى وضع خطين تحتها، وهذا عين ما فعله القوادرى، عندما تصور لقاء- له أصل واقعى- بين عبد الناصر، و ضابط إسرائيلى، أثناء حصار قوات مصرية فى الفالوجا، فبينما يقول بعض المؤرخين- على راسهم جمال حماد- إن الحديث بين الاثنين دار حول طلب الضابط الإسرائيلى استسلام القوة المصرية، ورفض عبد الناصر الحازم لهذا الطلب، يسترسل الفيلم فى الحوار- كتبه أيهاب إمام- بينهما، ليعلن عبد الناصر أنه ليس ضد اليهود كبشر، ولا يكره اليهودية كدين، ولكنه ضد الصهيونية، وضد خطط اغتصاب أراضى الوطن الفلسطينى. هنا، يضيف الفيلم إضافةً جيدة، تتوافق تماماً مع موقف جمال عبد الناصر.

لكن الخيال السقيم يتدخل فى بعض المواقف، فيحولها لمشاهد مختلفة، تتنافى مع الحقيقة من ناحية، وتبعد عن المنطق من ناحية ثانية، وكأمثلة: اقتحام عبد الناصر وعبد الحكيم عامر، وحدهما، شاهرين مسدسيهما، لمقر أركان حرب الجيش، ليلة الثورة، للقبض على كبار قادة الجيش. إنه مشهد ساذج، لم يحدث واقعياً، ولا أحد يصدقه فنياً.. وثمة مشهد لا يقل اختلالاً، عندما يظهر صلاح نصر، فى إحدى السهرات، وهو يراقب بنشوة العلاقة بين عبد الحكيم عامر وبرلنتى عبد الحميد، وقد أمسك بكأس خمر، يرتشف منها بتؤدة، وهو يومئ لبرلنتى مشجعاً، وينظر نظرات شريرة، على طريقة استيفان روستى!

تباين مستوى الفيلم، بين الإضافات الخلّاقة، والخيالات السقيمة، يمتد لمجمل أجزاء "جمال عبد الناصر"، فبينما يجيد أنور القوادرى التعبير، بقوةٍ واختزال، عن حرب فلسطين الأولى، مبرزاً شجاعة الجنود المصريين، برغم ضعف وفساد الأسلحة، تجده- القوادرى - يرتبك فى إدارته لحركة المجاميع، فى بعض المشاهد، خصوصاً أثناء إلقاء عبد الناصر

لخطابه فى المنشية، حيث يبدو عدم الاكتراث واضحاً، على وجوه عدد لا يستهان به، من الكومبارس.

إلى جانب اهتمام الفيلم بالوقائع التاريخية الكبرى- ووضعها فى سياق يبين، بوضوح، الارتباط بين حلقاتها- يبرز آمال جمال عبد الناصر، المتوافقة مع آمال الشعب العربى كله: التحرر من هيمنة القوى الاستعمارية، بناء السد العالى، الاستقلال الاقتصادى و الصناعى، الوحدة بين البلدان العربية.. و هى الآمال التى لا تزال تنبض فى الأفئدة.. ولا يفوت الفيلم أن يقترب، برهافة، من حياة عبد الناصر الأسرية، معبراً عن جانب إنسانى رقيق، فى حياة الزعيم. إن عبلة كامل، تؤدى دور زوجة الرئيس الطيبة، الحنون، بحضور شفيف، وبصمت أبلغ من أى كلام.

استعان الفيلم ببعض المشاهد التسجيلية، دمجها المونتير أحمد متولى بالمشاهد الروائية، على نحو جعلها منسجمةً مع بعضها بعضاً، كما استفاد القوادرى من الصور الفوتوغرافية الشهيرة، فنسخ مشاهده على غرارها، لذا فإن الفيلم، فى الكثير من أجزائه يعطى مذاقَ الحقيقة.

"جمال عبد الناصر"، برغم ما قد يؤخذ عليه من ملاحظات، هو فيلم عن الكرامة، وعن الأشواق المشروعة، الجماعية، التى تجسدت فى رجل أدرك ما تنطوى عليه بلاده، بجماهيرها، من المحيط للخليج، من قوة وقدرة، قد تنتكس مرة، ومرة، ولكنها ستنهض من جديد.. لذا، فمن حق صنّاعه، أن تقدم لهم التحية، ذلك أنهم، بلا تردد، اختاروا السير فى الطريق الصعب المجدى.

الباب السادس

العـــالم

- الفـــصل الأول: دوائر سياسته الخارجية   أحمد شرف
- الفـصل الثـانى: عبد الناصر والأحلاف العسكرية   د. عبد التواب مصطفى
- الفـصل الثـالث: عبد الناصر وعدم الانحياز   معالى أحمد عصمت
- الفـــصل الرابع: عبد الناصر وأفريقيا   رشا حسنى

البـــاب السادس

الفصل الأول

دوائر سياسته الخارجية

أحمد شرف

عبد الناصر.. ودوائر سياسته الخارجية

مقدمة عامة

١- تعتبر السياسة الخارجية جزءاً لا يتجزأ من السياسة العامة للدولة. ذلك أن المجتمع الدولى يتشكل بطريقة متطورة, تأخذ شكل التطور الذى جرى فى المجتمع الداخلى, حيث يكون الشعب, وحق المواطنة مكفولا لأفراد الطبقة المسيطرة وحدها، والآخرين عبيد وغير مسموح لهم بحق المواطنة. وكانت هذه صورة المجتمع الداخلى الأولى، فى عهد المدينة المعزولة عن غيرها. كذلك كان شكل المجتمع الدولى فى مرحلة التنافس الاستعمارى. حيث كانت دول المتروبول "الإمبراطوريات الاستعمارية" هى التى تتمتع بعضوية المجتمع الدولى فحسب. وغيرها ليست دول، فهى إما أقاليم مستعمرة، أو تحت الوصاية أو الانتداب أو مشمولة بالرعاية... إلخ. وحيث أن السياسة الخارجية تدور فى محيط المجتمع الدولى، وتكون محط موضوعاته، فالسياسة الخارجية هى بنت المجتمع الدولى والدولة التى تديرها، ذلك أنها نتيجة تعكس وتحقق مصالح الدولة، فى إطار، وفى نطاق المجتمع الدولى. وهى بهذا المعنى كائن متطور ومتحرك، من حيث المصالح والأهداف والأساليب والأدوات والخطط المحققة لها. يتحكم فى تطورها. وضع الدولة صاحبتها ووضع النظام الدولى الحاكم للمجتمع الدولى الذى تدور فى إطاره(١).

٢- احتلت مصر من قبل بريطانيا، فى سنة ١٨٨٢، وفقدت شخصيتها الدولية, بهذا الاحتلال وكان نظام التنافس الاستعمارى على أشده, وكانت المعهادات والاتفاقات الدولية تتم بين الدول الإمبراطورية الاستعمارية فحسب. وفى ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ اعترفت بريطانيا بنوع من الاستقلال لمصر، تحت الاحتلال والتبعية. فبرزت شخصية مصر الدولية، من جديد ولكنها كانت شخصية ناقصة، وغير مكتملة. وظلت على هذا الحال, حتى زال الاحتلال العسكرى والسياسى, نهائيا، عن مصر مع نهاية سنة ١٩٥٦. وفى هذه الفترة تأرجحت مصر فى سياستها الخارجية بين قطبى: الاستعمار والاحتلال والتبعية من جانب، وبين الاستقلال والتحرر من جانب آخر. ومنذ ثورة سنة ١٩٥٢، أخذت شكل التطور الصاعد نحو مصالحها كدولة مستقلة، ولكن فى إطار دولة مازالت تحت الاحتلال(٢).

أولا: السياسة الخارجية المصرية من عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٥٤:

تمتاز هذه الفترة بأنها شهدت تحولاً جذرياً فى طبيعة النظام السياسى فى مصر. وذلك بأحداث ثورة ١٩٥٢، التى بدأت بالانقلاب العسكرى، فى ٢٣ يوليو/ تموز ١٩٥٢ وتواصلت حتى توطدت كثورة تحرر وطنى ذات أبعاد اجتماعية واقتصادية، التف الشعب حولها، وأيدها فى إرساء هذه الملامح فى مراحل متتالية، وكانت فترة مخاض للدولة المتحررة والمستقلة. لذلك توارت الشخصية الدولية لمصر خلف هذين الساترين. فعلى صعيد الساتر الأول تاهت الشخصية الدولية لمصر, وتاه اتجاهها. فقد ثبت، بالقطع، أن مصر الثورة مختلفة بطريقة جذرية عن مصر المحتلة. وخلف الساتر الثانى لم يكن الاتجاه قد تحدد, بعد. فالمصالح تختلط, والرؤى تتداخل، والخلط والتشويش هو سيد الموقف. فى ظل هذا المناخ تحددت الأمور عملياً ونظرياً على النحو التالى:

أ- على الصعيد النظرى (وضع النظريات, والاستراتيجيات, وخطط السياسة الخارجية):

● حفلت الفترة الأولى، منذ ٢٣ يوليو/ تموز ١٩٥٢ ببروز مواقف نظرية كثيرة، تحدد إطار السياسات العامة للدولة، وبالأخص السياسات الداخلية. وكان أهم ذلك يتضح فى بيانات الثورة ومبادئها وخطب قادة الثورة من العسكريين، وأهمهم، آنذاك، اللواء محمد نجيب، ولكن لم يكن الأمر يحظى بخط مماثل للسياسة الخارجية. فمازالت قوات الاحتلال البريطانى العسكرية تتمركز فى قواعد لها داخل الوطن. ومازالت قوة الدفع المرتبطة بالسياسة الخارجية السابقة على ليلة ٢٣ يوليو/ تموز ١٩٥٢ قائمة ومتصلة. وكان الهدف الرئيسى أو الأهداف الأساسية والأولية تكمن وتظهر فى أولوية استتباب آليات الحكم السياسى العام على أسس مخالفة ومغايرة لما كان سائداً قبل ٢٣ يوليو/ تموز ١٩٥٢، هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية، تقويض الأسس الاقتصادية والاجتماعية للنظام السابق، وتحديداً فيما يتعلق بقانون الإصلاح الزراعى, ومن ناحية أخرى تلمُّس القدرة على ميلاد الجديد من قلب القديم فى كل اتجاهات ونواحى السياسة العامة لمصر، آنذاك.

● ويظهر كتاب "فلسفة الثورة" لجمال عبد الناصر[٣]، كأهم وثيقة نظرية تضع الأسس والتصورات المستقبلية للسياسة المصرية المرجوة، وكما سطر هذا الكتاب أسس ونظرية، وخطط السياسات الداخية، تحدث عن دوائر الاهتمام للسياسة الخارجية المصرية المتصورة. واكتسبت صياغات الكتاب بأثر الفكر المرتبط بنظريات الجغرافيا السياسية على هذا التحديد لدوائر السياسة الخارجية، التى تحددت كدائرة القلب للمنطقة العربية، ودوائر العالم الإسلامى كدائرة وسيطة، والدائرة الثالثة فى المحيط الأفروآسيوى كمحيط جغرافى سياسى.

● لا شك أن هذا التحديد يعتبر حدثاً ثورياً فى إطار تحديد السياسة الخارجية لمصر. ذلك أنه تنبه للدائرة القومية العربية، بما يفتحه ذلك من آفاق الدولة الأمة العربية _ موضع الحلم الكبير والمسيرة الطويلة المجهدة والتى ستبلغ مراميها فى يوم ما _ وبما يخطه من أسس سلوكية وعملية لمراحل تالية، وصلت ذروتها فى تحقيق الجمهورية العربية المتحدة، فى ٢٢ فبراير/ شباط ١٩٥٨، بين مصر وسوريا.

● ما عبرت الدائرة الثانية عن الثقافة الدارجة، أى الثقافة الإسلامية، بما كثر من اجتهادات أخذت تكبر وتتسع منذ جمال الدين الأفغانى ومحمد عبده ورشيد رضا ومصطفى كامل، حتى الإخوان المسلمين، بقيادة حسن البنا، حول الجامعة الإسلامية، ومدرسة "مصر الفتاة"، بقيادة أحمد حسين، وغيرها الكثير من أنصار "الجامعة الإسلامية".

● وتشير الدائرة الثالثة إلى آفاق فكر جغرافى سياسى سيتطور، فيما بعد، إلى الأخذ بنظريات التحرر الوطنى، والثورة الاشتراكية العالمية، والآفاق الواسعة للنظرة الاقتصادية _ الاجتماعية، من صياغة السياسة العامة للدولة، والسياسة الخارجية لها. ونقصد، تحديداً، الدائرة الآسيو أفريقية، كما تحددت فى كتاب "فسفة الثورة"، سنة ١٩٥٣.

● ومما يجدر بنا أن نناقشه أن هذه الانطلاقة الفكرية، فى تحديد دوائر السياسة الخارجية المصرية، عبرت، لأول مرة، عن شخصية مصر المستقلة. كما عبرت عن إدراك نظرى _ ولو أولى أو بدائى _ للأخذ بنظرية أن السياسة الخارجية تعكس المصالح الخاصة بأى مجتمع، على أسس وطنية وطبقية، فى عالم يتجه نحو التوحد المجتمعى العالمى، عبر المجتمع الدولى الأكثر تماسكاً وشفافيةً ومعلوماتيةً، لدى وحداته للأخريات، بعضها _ البعض.

● يرجع هذا التطور النظرى فى صياغة السياسات العامة، وبخاصة السياسة الخارجية للدولة، إلى عدة اعتبارات، يتجسد أهمها فيما يلى:

١- اقتراب قيادة الثورة، وفى المقدمة جمال عبد الناصر، من الإقرار والاعتراف _ ولو غير المحدد _ بتيارات الأمة السياسية، ومدارسها التى تشكلت فى مسيرة التحرر الوطنى، ومعاداة الاستعمار، وهى التيارات: الليبرالية _ والشيوعية _ والإسلامية _ والقومية العربية. بكل ما يمكن أن يقال عن أن هذا الاقتراب غير مكتمل، وغير متبلور وغير مدرك للترابط البرنامجى لهذه المدارس، فى مرحلة الثورة الوطنية التحررية _ الديمقراطية _ التنموية _ والقومية.

٢- التماسك المنهجي العلمي لفكر جمال عبد الناصر الاستراتيجي. وقد تصب روافد كثيرة في ذلك، أهمها: أساسه الطبقي. وإدراكه ووعيه بذلك. وتحبيذه له. تدريسه لمادة الاستراتيجية العسكرية في الكلية الحربية المصرية، في السنوات السابقة على ٢٣ يوليو/ تموز ١٩٥٢، وعيه واستيعابه للمدارس الفكرية والسياسية المختلفة في مصر، واتساع ثقافته السياسية، وإصراره الدائم على تنميتها(٤).

٣- الحصاد الواسع والكبير لفترات التنوير السياسية والاجتماعية المصرية، منذ القرن الثامن عشر، والانفتاح المبكر على مصادر الثقافة السياسية الحديثة _ وتلمس الجوانب العلمية للثقافة السياسية القديمة والتقليدية في مصر. ويدخل في هذا الإطار، الحركات الثورية والاحتجاجية المصرية النشطة، بأبعادها الشعبية في مصر، عبر ثلاثة قرون سبقت ثورة ١٩٥٢، وكذلك بأبعادها النخبوية في الأزهر، وحركة المثقفين المستقلة والمدنية، من مختلف المدارس السياسية والفكرية.

٤- وعي القيادة الثورية لنظام ٢٣ يوليو/ تموز ١٩٥٢، بقيادة جمال عبد الناصر، لمدى التخريب والتفكيك والقهر الذي يمارسه الاستعمار، على/ وفي المجتمعات التي يحتلها. غير أن هذا الوعي كان ضعيفاً وبدائياً، لأنه تعامل مع الظاهرة الاستعمارية بالقطعة، وليست كظاهرة كلية، فكان العداء مستحكماً للاستعمار البريطاني، وكان مشوشاً وملتبساً تجاه الاستعمار الفرنسي والأوروبي الآخر، وكان متشككاً، بل منكراً أحياناً للطبيعة الاستعمارية الخاصة بالاستعمار الأمريكي _ تحت تصور وهميٍّ وخاطئٍ _ عن أن أمريكا نفسها كانت تخضع للاستعمار الأوروبي، وبخاصة البريطاني _ في حينِ أن الولايات المتحدة الأمريكية تشكل أخطر، وأعمق، وأفدح تجسيد للاستعمار الاستيطاني الطارد لأهل المجتمع المستعمر وإبادتهم.

● قد امتد هذا الخلط والالتباس، في البداية _ بخاصة في مرحلة تالية مباشرة _ على دولة الكيان الصهيوني المغتصبة لفلسطين. ذلك أن المنهج التجريبي كان هو المنهج الأساسي في تحديد نظرية السياسة الخارجية، آنذاك _ وقد استمر هذا كثيراً _ ولم يكن المنهج العلمي الحديث هو السيد. غير أن الوضوح المنهجي لقواعد المفاهيم والأسس الاستراتيجية لجمال عبد الناصر، أصلحت كثيرا من مواقفه النظرية التجريبية، لتحديد دوائر وأبعاد سياسته.

ب- على الصعيد العملي والممارسات:

١) نتقلت مصر ليلة ٢٣ يوليو/ تموز ١٩٥٢، نقلة نوعية، في سياستها العامة (الداخلية _ والخارجية)، وأصبح واضحاً ان الأمور لن تسير سيرتها الأولى مع بريطانيا، دولة الاحتلال،

ومع ذلك ظلت الأمور تخضع لتصورات متباينة، بشأن موقف "الضباط الأحرار" من دولة الاحتلال. وعلى الرغم من وجود خطط لتحركات بالتدخل من قوات الاحتلال فى الشأن الداخلى المصرى، بأن الواقع، بتذبذباته وتردده، جعل من هذا التدخل عدماً، وطفت سياسة الاستكشاف والانتظار، وطالت من الطرفين، تجاه كل طرف للآخر. وهكذا غطت هذه المواقف السياسية كل الفترة محل البحث. واستمر التشوش، والخلط، وعدم الحسم هو جوهر العلاقة بين بريطانيا ومصر، فلا الثقة زرعت جديداً، ولا القديم دام، ولا الشك زال، ولا الخلط تغير.

● إلا أن الأمور سارت على مسار آخر بالنسبة للعلاقات الأمريكية _ المصرية، فهناك ثقة لدى كل طرف باستجابة الطرف الآخر لمطالبه. فإن أمريكا ترى نظرية وجود فراغ استراتيجى فى المنطقة, بحكم أسباب عدة، أهمها:

١- تهاوى وتصدع الاستعمار القديم البريطانى _ الفرنسى _ الإيطالى _ الأوروبى عموماً.

٢- تبلور القوة السوفييتية، وبدايات بروز "الكتلة الاشتراكية" فى أوروبا الشرقية وآسيا.

٣- حسابات أمريكية، ترجح أن القيادة المصرية الجديدة لا تثق فى بريطانيا والاستعمار القديم, ولكنها تثق فى أمريكا، التى ليست لها ماض استعمارى فى هذه المنطقة، وتتصور أن العداء للشيوعية يتخطى أى اهتمام لدى القيادة الجديدة أو هكذا يجب أن يكون.

● على الجانب الآخر، كانت لهذه التصورات السابقة عن أمريكا جذب حقيقى لدى القيادة الثورية المصرية الحديثة، ولكن هذا كله كان يصطدم بخطوط أساسية حمراء، فقيادة مصر بزعامة جمال عبد الناصر كانت تدرك بأن قضية الاحتلال البريطانى العسكرى تتقدم على أى قضية أخرى، فى ضرورة إنهائه والقضاء عليه. وقضية تحرير مصر لها مكانا متميزا وأولويا عن كل ماعداه.

● لذلك عندما جاء جون فوستر دالاس, وزير خارجية أمريكا، وزار مصر، فى نهاية سنة ١٩٥٣(٥)، وطرح نظريته حول ضرورة ملء الفراغ, وضرورة وجود مصر الثورة فى الأحلاف المعادية للاتحاد السوفييتى. وقال لعبد الناصر, وأفاض حول "الخطر الشيوعى" الزاحف على المنطقة، رد جمال عبد الناصر, بمقولته الشهيرة: دعنى أتفق معك على وجود الخطر الشيوعى، ولكنه بالنسبة لنا فى مصر هو خطر محتمل. أما الخطر الواقع والحالى فهو الاحتلال العسكرى. ساعدنى على الإطاحة به، بعدها أنظر معك لكيفية مواجهة الخطر الشيوعى المحتمل!.

● بهذا الوضوح المنهجى الاستراتيجى، قطع عبد الناصر كل قول أمام دالاس _ المدعـوم بشـقيقـه آنذاك _ آلان دالاس، مدير المخابرات الأمـريكية، لقد أنتج هذا الوضـوح المنهجى الاستـراتيجى هـذا السلوك الحـاكم فى رفض أى إجـراء أو المشـاركة فى أى عـمل، قبل رحيل قوات الاحتلال البريطانى عن مصـر. وبالرغم من ذلك، فإن الخلط والتشويش الناتج عن فهم الطبيعـة الاستـعمـارية الشـرسـة والخطرة للاستـعمـار الأمـريكى (أو التـفكيـر الأمبـريالى _ الامـبـراطورى _ الأمريكى) أنتج سلوكاً مستمراً فى المماحكة مع أمريكا، واستمرت بعثة طلب السـلاح واستكشـاف إمكانية ذلك من أمريكا. واستـمرت اللقاءات والمباحثات، المبـاشـرة وغـيـر المباشـرة، والصـريحة والخفيـة، بين الطرفين، عبـر زمن كل هذه الفتـرة محل البحث، أى عبـر ١٩٥٢ حتى ١٩٥٤ .

● على الصعيد الخارجى الآخر. ظلت ممارسات السياسة الخارجية المصرية _ آنـذاك _ تراوح فى مكانها، وإذا أخذنا السلوك التطبيقى لفكرة الدوائر الثلاثة، لتبين لنا الآتى:

١- على صعيد الدائرة العربية والإسلامية: ساد الخلط والدمج بينهما، دون السعى للفصل بين الإثنتين، كدائرتين منفصلتين. وفى هذه الفترة _ محل البحث _ تحررت السياسة المصرية من سلوكيات المنافسـة على الخلافة الإسلاميـة، تماما، بل وأجهزت، نهائياً، على هذه الفكرة، ودخلت إلى عتبـات السيـاسـة الخـارجيـة الحـديثة، التى تعلى الطابع المدنى (العلمانى) للدولة، على الطوابع التقليدية المطروحة قبل ذلك.

٢- وهنا سنجد أن كل الإجراءات والتصرفات المرتبطة بالسياسة الخارجية لقيادة ثورة ٢٣ يوليو/ تموز ١٩٥٢، بقيادة جمـال عبـد الناصـر، قـد أخـذت بالطابع المدنى للدولة العـربيـة الحديثة. وتحررت، نهائياً، من الصـراعـات القبلية، والطائفيـة، والدينية، والمذهبية، التى كـانت تقبض على معظم الدول العربية المتحررة، آنذاك. والتى تفشت فى صـور متـعددة، لقـد أدارت ثورة ٢٣ يوليو/ تموز ١٩٥٢، بقيادة جمال عبد النـاصر، بوعى أو بدون وعى، البداية الحقيقية لرسم صورة الدولة العربية الحديثة _ أى (الدولة _ الوطن) أو (الدولة _ الأمة)، والتى أخذت توطد أركانها، خطوة بعد خطوة _ فى مـراحل تالية _ بالنسبة لمعظم الدول العـربية المتحررة، حتى لو كانت هذه العملية ماتزال مستمرةً إلى الآن. فى بعض هذه الدول.

٣- ومع كل ذلك، فـشلت إجـراءات السـيـاسـة الخـارجيـة لهـذه الفـتـرة فى أن تبلور الطابع القومى العربى، والانفصال بين الجامعة العربية، أى الرابطة العربية، والجامعـة الاسلامية، أى الرابطة الإسـلاميـة. بمعنى إيجابى للانفصـال، يؤكـد على الشخصية المستقلة، وعلى نضوج الوعى القـومى والأممى، سـواء للأمـة العـربيـة أو الأمم الاسـلاميـة، كل على حـدة. ولا يغفل

الترابط المصيرى فى الكفاح من أجل التحرر والاستقلال، من الاستعمار ومواجهة مطامعه، التى لا تحد، ولا تهدأ، ولا تتوقف. بمعنى آخر الوجود المستقل لكل أمة، والترابط الكفاحى الأممى فى مواجهة الاستعمار والإمبريالية والصهيونية، مع تمييز دائرة الأمة العربية عن دوائر الأمم الإسلامية الأخرى. مع العلم ان الأمة لها مفهوم علمى محدد، آن لنا أن نشير إليه، لأن عدم الإلمام به يجعله ملتبساً، تارةً مع المفاهيم الطائفية والعشائرية، وتارةً أخرى مع المفاهيم القومية، وهى أرقى من العشائرية والقبلية، ولكنها دون مفهوم الأمة.

٤- لقد أشرنا فى بداية هذا البحث إلى التطور فى المجتمعات داخلياً حتى المجتمع الدولى. وكانت إشارتنا ذات طابع وصفى وشرعى أى قانونى فحسب، تتعلق بفكرة المواطنة والشخصية المكتملة: للفرد المواطن _ والطبقة _ المواطنة _ والشعب المواطن. نود هنا أن نكمل هذه الصورة على أسسها الموضوعية المرتبطة بالوجود الاجتماعى، الذى يتحدد وفق موضوعات متعددة، يأتى القانون ليعبر عنها، أو عن بعضها.

٥- فى مؤلفيهما الضخم عن أسس الاشتراكية العلمية: المادية التاريخية: يقول الأستاذان: "ف-كيلى، م.كوفالزون"[٦]: "ليس الشعب تكويناً حكومياً أو اقتصادياً. وإنما هو اجتماعية تكونت تاريخياً بين الناس. واتحدت بواسطة الأرض واللغة، والتكوين النفسى، إنه اجتماعية أكثر اتساعاً وعدداً من العشائرية _ القبلية، ويخلق إمكانيات أكثر من أجل تطوير قوى الإنتاج. وفى حدود الشعب، تنشأ الشروط اللازمة من أجل التقسيم الاجتماعى، للعمل وانقسام المجتمع إلى طبقات"، ثم يواصلان تتبع التطور الاجتماعى حتى يصلان إلى تحديد مرحلة الأمة، بعد الشعب، أو القومية، يقولان: "إن تكون الشعوب من اختلاط مجموعات جغرافية مختلفة، اتحدت فى الأرض، واللغة، والثقافة، كان المنطلق لتكوين الأمة، مع أنه ليس ضرورياً أن تتألف الأمة من شعب واحد. فكل الأمم الحديثة نشأت وتنشأ نتيجة لاتحاد الشعوب المختلفة. إن المنطلق الضرورى لتكوين الأمة هو إنشاء التجمع الاقتصادى"، القادر على تطوير عملية الإنتاج على الأنماط الحديثة للانتاج البضاعى، الواسع، والكبير، والمتجهة للأسواق البعيدة، داخلياً وخارجياً.

٦- وحتى يكون المفهوم واضحاً، فالأمة العراقية، مثلاً كأمة فرعية يمكن أن تضم الشعب العربى، والشعب الكردى، والشعب التركمانى... إلخ، أى هذه القوميات أو العرقيات، وكذلك الأمة السورية كأمة فرعية، والأمة العربية يمكن أن تضم كل الشعوب الداخلة فيها، ليس على أساس عرقى، أو قومى، أو طائفى فحسب، فعوامل التوحيد واضحة، فى الأرض المتصلة، واللغة الواحدة، والثقافة الواحدة، والاقتصاد المتكامل المتطور، وهنا لابد لنا أن نلاحظ

الشخصية المستقلة الواضحة للأمة العربية عن الأمم الإسلامية الأخرى، فقد توجد بعض الجوانب الثقافية المشتركة، ولكن ليست هناك وحدة الأرض، ولا وحدة اللغة، ولا وحدة الاقتصاد، وتكامله. وإن كان هذا العامل الآخر عاملاً نسبياً، يخضع للتطور، ويرسم أساس المجتمعات الكبرى، حتى المجتمع العالمى الواحد _ القادم حتماً.

٧- على صعيد الدائرة الأفرو _ أسيوية: لم تنتقل السياسة المصرية إليها، عملياً. فقد ظلت قيد الفكرة النظرية، ولم تتكامل بالإجراءات العملية، فى هذه الفترة، بعد.

٨- وهكذا نجد انطلاقة السياسة الخارجية المصرية لم تتعد تحديد إطار نظرى جديد، يمثل بداية لامتداد أكبر، فى المراحل التالية. وهنا لابد أن نسجل بأن أمر مصر لم يكن قد خلص لقيادة عبد الناصر، بعد. لذلك كانت هذه الفترة الأولى بمثابة فترة تحضيرية لما سيأتى، بعدها. وهذا ما سنراه الآن.

ثانيا: سياسة عبد الناصر الخارجية من ١٩٥٤ _ ١٩٥٦:

تتأسس هذه الفترة، موضوعياً، على أساسين: أولهما: أن الشأن القيادى خلص لجمال عبد الناصر فى قيادة مصر، أو أن شئنا الدقة، على رأس قيادة مصر. منذ شهر مارس/ آذار ١٩٥٤. وبعد أن استبدلت الجمهورية بالملكية، فى ١٨ يونيو/ حزيران ١٩٥٣، وأصبحنا بصدد نظام سياسى جديد، بكل المعانى، حقاً وصدقاً، وقد تبلور هذا الأمر، فى ١٩٥٥، نهائياً. ثانيهما: تطور الأحداث السياسية على الأرض، وتصفية كل آثار نظام ما قبل١٩٥٢، وتوقيع "معاهدة الجلاء"، وبداية تطبيقها فى أكتوبر (تشرين أول) ١٩٥٤، وتقدم البروز للطابع المستقل للدولة المصرية، تحت قيادة جمال عبد الناصر.

ويمكن القول بإطمئنان، إن هذه الفترة، وبدفع مصرى جزئياً، شكلت ملامح النظام الدولى السائد، فيما بعد، أنظمة التنافس الاستعمارى، وانبثاق تعدد القوى الدولية، وتنافسها على أسس مصلحية وأيدولوجية، بعيداً عن القوة المسلحة، وسياسة البوارج الحربية، وأرست البداية الحقيقية لنظام دولى متعدد القطبية والمراكز، يشهد أنظمة جزئية وإقليمية، ويشهد دخولاً ثقيلاً لدول التحرر الوطنى إلى الساحة الدولية، بعد دخولها الناجز لعضوية المجتمع الدولى، بعد الاستقلال، إنه النظام الدولى، لنهاية الاستعمار القديم، ثم نظام التوازن والانفراج الدولى... إلخ.

● ومما لا شك فيه أن قيادة جمال عبد الناصر شخصياً، لعبت دوراً مهماً فى هذا التحول الناجز، ذلك أن الصراع والاعتمال الشرس فيه بين الصفاء الاستراتيجى المنهجى، وإيمانه

الذى لا يهتز بالاستقلال والتحرر الوطنى، ويقيم العدالة الاجتماعية، وإعماله للمنهج التجريبى، وثراء عمليات التحول الدولية، آنذاك. هذه العوامل كانت مادة للاعتمال والصراع الداخلى، أنتجت منه ـ أى جمال عبد الناصر ـ واحداً من عظماء السياسة الخارجية لتلك الفترة وما بعدها، وواحداً من البنائين العظام للنظام الدولى لنهاية الاستعمار القديم، وبناء نظام التوازن الدولى على أسس وقوائم متعددة، ومراكز متعددة، بين الكتل الإمبريالية الرأسمالية، والاشتراكية الأوروبية والآسيوية، وحركة التحرر الوطنى بألوان الطيف المتعددة لها. اقتصادياً، واجتماعياً، وسياسياً، وإن غلب عليها جميعاً نزعة الاستقلال، والبناء الذاتى والتحرر، أى النظام الدولى متعدد الأنظمة الدولية الفرعية، والذى يعرف ثلاث قوائم على الأقل.

● وتتعدد قضايا ومحطات هذه الفترة الخاصة بالسياسة الخارجية لمصر وللعالم، وتصلح كل قضية منها لتكون ـ وكانت - موضع كتب، ومؤلفات، ووثائق متعددة. ولن نغرق فيها، ولكن سنعمل على مسها، مساً خفيفاً، ولن نتهاون فى بيان فلسفتها، وأخذ عبرها، ورصد خطوات ومراحل تطورها، وتطوير مفهوم السياسة الخارجية لعبد الناصر، من الجغرافيا السياسية فحسب، إلى خلطها بأيدولوجيات التحرر الوطنى بنسب هادئة، وجرعات ملحوظة، لتأكيد أن السياسة الخارجية، شأنها شأن نظيرتها الداخلية، وشان السياسات العامة، كائنات متطورة، وتعكس مصالح متطورة ومتقدمة للأمام والنمو، وإن كان ما جاء بعد ذلك، يثبت بأنها يمكن أن تتراجع، حتى تنطبق على مصالح العائلة والفرد، وليس الوطن أو الأمة. وسوف نقف عند بعض المحطات الهامة، على النحو التالى:

١- مباحثات واتفاقية الجلاء ١٩٥٤، وحق تقرير المصير للسودان:

● عند هذه المحطة تتجسد كل العوامل الجديدة التى شكلت الفكر الثورى الجديد، لدى جمال عبد الناصر، لتحديد دوائر السياسة الخارجية لديه. وكأن بروزه، كواحد من أعظم زعماء التحرر الوطنى، أخذ فى التشكل والتحديد. فها هو يتملك القدرة الفائقة على ترتيب الأولويات السياسية: فجلاء قوات الاحتلال، الحاسم وغير الملتبس، هو المهمة الأولى، حتى ولو تطلبت بعض المناورة، والمداورة، والتنازلات، هنا وهناك. الهدف واضح ومحدد، ولا يخضع لأى غموض، الجلاء والاستقلال لمصر ولقيادتها. الجلاء يعنى زوال الاحتلال العسكرى، وأى صورة ملتفة أو ظاهرة للتحالف العسكرى. والاستقلال يعنى رفض أى صورة للهيمنة والمنجهية

السياسية، سواء على النمط الاستعمارى التقليدى، أو حتى على أى نمط حديث ومبتكر لذلك. والقبول الكرهى بما ينتقص من ذلك قبولا مؤقتا وديناميكيا.

● ويكفى أن نلتقط كلمات "سير أنتونى ناتنج"، وزير الدولة للخارجية البريطانية، رئيس وفد المفاوضات وتوقيع اتفاقية الجلاء مع جمال عبد الناصر، وهو يحكى عن ما جرى بينه وبين وزير خارجية بريطانيا، آنذاك، أنتونى إيدن، بشأن عبد الناصر، وما عرفه وتعلمه عنه، فى غمار عملية التفاوض، وما بعدها، لندرك مدى قدرة عبد الناصر على ترتيب الأهداف، وتحديد الأولويات، يقول ناتنج، مدافعاً عن رئيسه أنتونى إيدن، ونظريته المتطورة على فكر وسلوك رئيس وزراء بريطانيا، آنذاك، سير ونستون تشرشل المحافظ: "إن إيدن, عندما كان وزيراً للخارجية، كان يدافع بحماس وحرارة ضد العناصر العنيدة المتجمدة من حزب المحافظين، وحتى فى الأوقات التى كان فيها تشرشل نفسه موجوداً، من أجل تسوية المسائل التى يجرى التفاوض بشأنها مع مصر, مثل مستقبل السودان المستقل، ثم بالطبع، وعلى الأخص, القضية الأكثر أهمية، وهى انسحاب القوات البريطانية من قاعدة السويس. وعندما استطاع إيدن أن يحقق إنجاز التسوية النهائية... وبعد أن قمت بالتوقيع مع الرئيس عبد الناصر على اتفاقية ١٩٥٤.. .أذكر أن إيدن أصدر إلىّ تعليماته بأن أبقى فى القاهرة... وطلب منى أن أحادث عبد الناصر، وأن أتعرف على مدى استعداده، بعد أن أنهينا حقبة عتيقة وغير سعيدة من العلاقات بين بلدينا، لوضع أسس مرحلة جديدة من الصداقة والتفاهم بيننا، وفقاً لروح الاتفاقية الجديد. وفى اعتقادى أن إيدن كان شديد السعادة والتفاؤل، وعندما قدمت له تقريرى، بعد عودتى إلى إنجلترا، وفيه أعرض انطباعى بأن عبد الناصر يريد أن يصل إلى أقصى حد ممكن مع بريطانيا من التعاون, إلا فيما يتعلق بالتحالف العسكرى، الذى أوضح لى أنه لا يمكنه الخوض فيه... وخاصةً بعد أن استطاع، بالكاد، أن يوقع اتفاقية للتخلص من وجود القوات البريطانية فى منطقة قناة السويس". ثم يضيف فى رصد اتجاه آخر، عندما يستطرد ويقول: "بعد هذه المرحلة أعتقد أن الأمور انحدرت فى طريقٍ خاطئٍ وسيىء... ذلك أنه بنى أعقاب الاتفاقية، وأثناء زيارة إيدن للقاهرة، ومقابلته لعبد الناصر... أحس عبد الناصر, إن خطأً أو صواباً، أن إيدن كان يحاول أن يضعه فى ظله، وأن يتعامل معه بعجرفةٍ واستعلاء، وأنه، وكأنه يمثل دور رجل الدولة العريق أمام كولونيل (عقيد) صغير حديث العهد بالسياسة، وكأن الصدفة، وحدها، جعلت منه قائداً لمصر الحديثة"(٧).

● ومما لا شك فيه، أن إنجاز جمال عبد الناصر لاتفاقية الجلاء، وحق تقرير المصير للسودان، يرسمان عمق التغير الجذرى فى السياسة والساسة المصريين، بشأن التعامل مع المستعمر. فعلى الرغم من كل ما يقال عن وجود سلبيات شابت اتفاقية الجلاء ١٩٥٤، إلا أن جذرية عبد الناصر فى مقاومة الاستعمار، تسجل تفوقاً حاسماً فى أى مقارنة، أو تحليل مقارن، بين سلوكه وسلوك قادة زعماء وطنيين مصريين قبل ١٩٥٢، فى التفاوض مع الاستعمار، وفى إظهار هذه النقلة الجذرية فى الخطو من التهادن والتهافت إلى المقاومة الواضحة والجلية للاستعمار. لقد دخلت مصر مرحلةً جديدةً وحاسمةً فى مقاومةِ الاستعمار، والتصدى له، والمساعدة فى تصفيته، دولياً _ صيغته القديمة _ على يد جمال عبد الناصر. وهذه نقلة موضوعية فى نطاق إرساء أسس النظام الدولى الحديث، حتى ولو تعثر، الآن، بعد التراجع وإعادة ظهور الاستعمار الحديث، القديم، كنمط احتلال أمريكا للعراق، حالياً، وتدهور صورة النظام الدولى لصور الفوضى الضاربة فى أطنابه، الآن.

٢- الموقف من إسرائيل (الاتصالات _ والغارة على غزة):

● يقال الكثير عن أن عبد الناصر، قد أرجأ مناقشة مسألة إسرائيل، فى بداية استقرار الأمر له، فى إدارة شؤون البلاد، وكان ذلك عن قناعة منه، بأن إسرائيل ومواجهة إسرائيل لا تشكل أولوية على ماعداها. يورد الاستاذ محمد حسنين هيكل(٨) فى معرض تعليقه عن ما أسماه "جهود بعض المتطوعين بالخير، كما تصوروا". "وكان أولهم ريتشارد كروسمان، الذى حضر إلى مصر، حيث قابله جمال عبد الناصر، بصفته عضواً فى مجلس العموم البريطانى... قابله كزعيمٍ عمالىٍّ بارز... قابله كوزيرٍ سابقٍ جاء فى محاولةٍ لاستطلاع أفكار ونوايا الثورة المصرية". يقول هيكل: "وسافر ريتشارد كروسمان، وأنا أحد الذين رأوه فى ذلك الوقت وحضرت اجتماعه بالرئيس جمال عبد الناصر، وقد عاد بعد أسبوعين، حاملاً مفاجأةً تتمثل فى أنه حين كان عائداً إلى لندن، دُعىَ إلى تل أبيب، وهناك قابله بن جوريون، وقال "هل قابلت جمال عبد الناصر؟... إننى أريد أن أعقد سلاماً معه". إليك رسالة منى له، مؤادها كذا... إن إسرائيل مستعدة للسلام، ولو جلسنا إلى مائدة المفاوضات سوف نجد ما يقال... وسنجد أموراً أخرى نتناولها... وجاء كروسمان إلى عبد الناصر، وقال له: إن موضوع إسرائيل لا يشغله، إطلاقاً، فى هذا الوقت. وأنه يعتقد أن موضوع إسرائيل قضية داخلية. وهى متعلقة بتنمية وتطور مصر، بالدرجة الأولى، وأنه لا يمكن، فى ظنه، ولا تصوره، أن بلداً تعداده مليونان أو أقل يبقى خطراً على من حوله، فإن كان خطراً، فإن العيب يكون من الآخرين. ثم

قال له: اهتمامي في الوقت الراهن، هو تنمية مصر". ويستطرد هيكل في استطراد أن كروسمان، عندما عاد إلى بن جوريون، وقال له مقولة ناصر "عن التنمية، وعن مصر مستقلة، ووحدة عالم عربي". رد بن جوريون عليه: هذا أسوأ ما سمعت، والمسألة تبدو لي أخطر مما كانت تبدو على السطح(٩).

● قد تكثر التعليقات عن جهود وساطة، عبر لجان السلام، مع موسى شاريت. ولكن المؤكد أن واقعة العدوان الصهيوني على غزة، في ٢٨ فبراير/ شباط ١٩٥٥، كانت النقطة الحاسمة لدى عبد الناصر، في اتجاهين:

أولهما: قطع أي اتصالات سرية أو علنية، رسمية أو خاصة مع إسرائيل.

ثانيهما: تقديم قضية تسليح مصر عن ما عداها. وبالتالي كسر احتكار السلاح الغربي. وتقديم أولوية هذه القضية على قضية التنمية، لقد تولد لدى عبد الناصر يقين بأن أي محاولة للتنمية غير محمية بالقوة لن تكون سالمة. وهنا تغيرت الأولويات، على ضوء الواقع العملي، ومنهج التجربة والخطأ. لقد وضحت الطبيعة الاستعمارية والعدوانية لدولة الكيان الصهيوني، وسوف تتأكد لنا هذه الأمور مع محطة تالية، في نفس الفترة، وهي قضية "العدوان الثلاثي" على مصر. وقبل ذلك سوف نتوقف عند محطة "مؤتمر باندونج"، وسياسة كسر احتكار السلاح، والتلمس الحقيقي لمقومات وأسس ومحاور النظام الدولي آنذاك.

ج- باندونج- كسر احتكار السلاح الغربي - بداية الحياد الإيجابي (النقلة الحاسمة في تطور السياسة الخارجية عملياً ونظرياً):

عند هذه المحطة لجمال عبد الناصر في تحديد دوائر سياساته الخارجية، نقف على باب أهم مدخل دخله جمال عبد الناصر، وشكل به زعامته، ليس في مصر وحدها، ولكن في الدائرة العربية، والأفرو آسيوية والإسلامية، الضلع الأخير للنظام الدولي المثلث، الذي قام على التوازن، والتعدد، والعيش ضمن ذلك في اتجاهه العام. لهذا يعد جمال عبد الناصر، ويحسب دائماً باعتباره زعيماً عالمياً، وأحد المؤسسين العظام لسياسة الحياد الإيجابي، وعدم الانحياز، وزعامة حركة التحرر الوطني المقاومة للاستعمار (القديم).

● الحقيقة أن هذا المحور، أو هذا البعد، قد بدأ يتطور، بتطور العلاقات المصرية _ السوفييتية، التي انتقلت من وجه سلبي إلى وجه إيجابي، مع بداية ١٩٥٤، يقول الدكتور فؤاد المرسي(١٠) في رسالته للدكتوراه في التاريخ الحديث، وموضوعها عن "العلاقات المصرية _

السوفييتية ١٩٤٣ _ ١٩٥٦" مايلى: "وفى مستهل ١٩٥٤، بدأت فى القاهرة اجتماعات لوفد مصر فى المباحثات غير الرسمية مع بريطانيا. وفى يوم ٤ يناير/ كانون الثانى، رأس عبد الناصر الاجتماع الخامس، لمناقشة وضع السياسة الخارجية الجديدة لمصر، وشهد الاجتماع الفريق عزيز المصرى، وزير مصر المفوض فى موسكو، حيث عرض رأى حكومة الاتحاد السوفييتى فى بعض المسائل السياسية، التى تتصل بسياسة مصر الخارجية، وموقف موسكو من سياسة مصر الجديدة، وأوضح تأثير موقف مصر فى الحرب الباردة، بعد أن أعلن المسئولون فيها اتخاذ موقف الحياد، ومدى تأييد الاتحاد السوفييتى لمطلب مصر، ومسايرته لسياستها الخارجية. وقال إن إعلان مصر لموقف الحياد كان له صدى طيبا فى موسكو..." وفى هذه الفترة، وعندما قدمت إسرائيل شكوى جديدة ضد مصر فى مجلس الأمن, بخصوص القيود التى تفرضها مصر ضدها فى قناة السويس، استخدم الاتحاد السوفييتى حق النقض "الفيتو" ضد مشروع قرار غربى, قدم لمجلس الأمن ضد مصر، فى ٢٩ مارس/ آذار ١٩٥٤... وكانت العلاقات بين مصر, والاتحاد السوفييتى قد رفعت إلى مستوى سفارة، وصدر بذلك بيان فى ٢٢ مارس/ آذار ١٩٥٤، ثم صدر بيان بتعيين الفريق عزيز المصرى سفيراً لمصر فى الاتحاد السوفييتى، وكان، فى ذلك الوقت، يعمل وزيراً مفوضاً لمصر هناك".

● ومما لا شك فيه أن العلاقات المصرية _ السوفييتية خضعت لتذبذبات كثيرة, منذ بداية الثورة, وحتى ١٩٥٥. ولكنها استقرت، نهائياً، بعد ١٩٥٥، فى اتجاه نموها، وتعميقها، مرتبطة بمسيرة باندونج، ومعركة كسر احتكار السلاح الغربى. يقول الاستاذ محمد حسنين هيكل(١١)، فى معرض حواره مع الأساتذة: محمد عودة، فيليب جلاب، سعد كامل، والذى جرى فى القاهرة فى نوفمبر/ تشرين الثانى ١٩٧٤، ما يلى: "بعد فشل التجربة مع الأمريكيين، فى أواخر ١٩٥٣ وأوائل ١٩٥٤، أصبح الطرفان مصر والاتحاد السوفييتى، فى موقف من يريد إعادة النظر والاستعداد لأن يسمع كلمة طيبة فى حق الآخر. وفى عام ١٩٥٤ اتخذت مقاومة عبد الناصر للأحلاف الاستعمارية شكلاً ساخناً، وأدرك الاتحاد السوفييتى أن الصراع ليس تقليدياً، حول الزعامة بين القاهرة وبغداد. وكان عام ١٩٥٤ هو عام المراجعات الأساسية للمواقف، رغم ما حدث فى آخره من سوء تفاهم مع الاتحاد السوفييتى حول النص الخاص بتركيا فى المعاهدة المصرية - الإنجليزية. ومع بداية ١٩٥٥ شدد الأمريكيون والبريطانيون من ضغوطهم، لمنع عبد الناصر من الذهاب إلى باندونج. وبذلوا فى ذلك محاولات غاية فى الشراسة، إلى حد استخدام أسلوب التخويف، ومحاولة إقناع عبد الناصر بأنه معرض للاغتيال هناك، لكن عبد الناصر كان مصمماً على الدخول فى المعركة حتى نهايتها. وكانت

المشاكل قد بدأت تتراكم: مشكلة الأحلاف، وما يتعرض له من ضغوط بسببها، مشكلة ارتباطه بالحركة الآسيوية _ الأفريقية، مشكلة توجس البريطانيين من أن عبد الناصر قبل وجود قاعدة بريطانية فى المعاهدة المصرية _ الإنجليزية، كمسألةٍ مؤقتةٍ أو كمناورة، ثم المشاكل الداخلية الاقتصادية والاجتماعية، التى بدأت تنشأ، إلى جانب مشكلة التسليح، التى كانت هى الخيط الرئيسى المستمر فى كل الظروف، خاصة بعد الغارة الإسرائيلية على غزة. فقد كانت هذه الغارة نقطة التحول فى تفكير عبد الناصر يومئذٍ أن موضوع السلاح هو الأهم، وإلا فإن كل ماسنبنيه داخل بلادنا سيكون تحت رحمة إسرائيل. ومع بداية التحسن فى العلاقات، بدأ يفكر فى الاتحاد السوفييتى، من زاوية التسليح، وإن لم يكن على ثقةٍ تامةٍ بأن الاتحاد السوفييتى يمكن أن يقبل". ويروى هيكل أنه عندما قابل جمال عبد الناصر شواين لاى، رئيس وزراء الصين الشعبية، آنذاك، فى بورما، وهو فى طريقه إلى باندونج طرح عليه مسألة تسليح السوفييت لمصر. وبعد عودته لمصر أخبره السفير السوفييتى بقبول هذا العرض بتسليح مصر، استجابةً لوساطة شواين لاى، الزعيم الصينى البارز.

● فى حديثه مع فيليب جلاب (نوفمبر/ تشرين الثانى ١٩٧٤) يقول السيد/ حافظ إسماعيل(١٢) "بدأت العلاقة مع الاتحاد السوفييتى _ بالنسبة لى شخصياً _ فى أغسطس/ آب ١٩٥٥، عندما كلفت برئاسة وفد عسكرى محدود العدد والسفر لتشيكوسلوفاكيا لإبرام أول صفقة أسلحة مع الدول الاشتراكية، أو أساساً مع تشيكوسلوفاكيا، بالاتفاق مع الاتحاد السوفييتى، ومع بولندا فى بعض أجزاء الصفقة. ولقد أبرمنا الاتفاق، فى أوائل سبتمبر/ أيلول، بعد مفاوضات استغرقت ما بين أسبوعين وثلاثة أسابيع... ووافق الاتحاد السوفييتى وتشيكوسلوفاكيا على تقديم كل الاحتياجات العسكرية المصرية، كما قدرتها القيادة العامة للقوات المصرية، فى ذلك الوقت. وبعد أن تم التوقيع على الاتفاقية. أعلن عنها الرئيس عبد الناصر، فى الثانى من سبتمبر/ أيلول ١٩٥٥... وقد يكون من المناسب أن نتوقف قليلاً عند هذه الصفقة الشهيرة، فلم تكن مجرد صفقة، بقدر ما كانت بداية مرحلة طويلة من التعاون مع الاتحاد السوفييتى فى مجال التسليح. وقد عقدنا بعدها مباشرة صفقة ثانية، فى أوائل ١٩٥٦، لإكمال ما يلزمنا ، كما عقدنا صفقة ثالثة مع بولندا، تتعلق بالقوات البحرية. وفيما بين خريف عام ١٩٥٥ وربيع ١٩٥٦، ثم وضع كل الاحتياجات فى صورتها الموسعة الكاملة. وبهذه المناسبة كان من بين اشتراطاتنا هو أن يتم النقل للأسلحة إلينا على سفن سوفييتية، وأن يتم توريد بعض الطائرات، على الفور. واستجاب الاتحاد السوفييتى لما طلبناه، دون تردد... إننى لا أتصور أن مسألة التسليح مسألة تجارية. إنها تتصل أساسا بالاعتبارات السياسية. ولعل

موقف مصر من رفض دخول الأحلاف العسكرية الأجنبية عام ١٩٥٥، بالإضافة إلى إحساس مصر أن تسليحها مقيد بمبدأ التوازن مع إسرائيل هى الأسباب التى تدفع الغرب أن يعطى مصر بقدر. وبما أن مصر كانت لها سياسات تتجاوز هذه الحدود لذلك كان لابد أن تخرج عن هذا الإطار... أستطيع القول بخبرتى الشخصية أن ما تم من صفقات فى عامى ١٩٥٥، ١٩٥٦ كانت أسعاره تقل جداً عن الأسعار التى كانت تشترى بها مصر من دول غربية. بل أنها أسعار لا يمكن موازنتها بالأسعار الغربية".

● وهكذا تشابكت سياسات رفض الأحلاف، مع كسر احتكار الأسلحة، مع تنامى الخطر الإسرائيلى، بعد غارة ١٩٥٥ على غزة، أمام عبد الناصر، وتداخلت مع ضرورة كسر القيد الغربى، للخروج إلى العالم الواسع، بل المشاركة فى صنع النظم التى تسيره، وتسيطر عليه. وفعلاً، خطت زعامة عبد الناصر للأمام، فى نطاق حركة التحرر الوطنى الدولية، وقيادة سياسة الحياد الإيجابى، وعدم الانحياز، لتتطور، فى مراحل مقبلة، إلى وحدة عضوية فى مقاومة الاستعمار والصهيونية.

٣- "العدوان الثلاثى" ومعركة السويس:

كما كانت الغارة الإسرائيلية على غزة ١٩٥٥، نقطة فاصلة، دفعت جمال عبد الناصر لتلامس الخطر الإسرائيلى، فانطلق لكسر احتكار السلاح خارج مبدأ التوازن الغربى ـ الأمريكى والذى يشير إلى أن إسرائيل طرف يوازن، بل يتفوق، على كل الدولة العربية فى التسليح، جاءت الأحداث، وتطورت، لتدفع بجمال عبد الناصر بعيداً عن دوائر السياسة الخارجية لكتاب "فلسفة الثورة"، والتى جاءت مرتبطة بقيدين: أولهما: مبدأ الاستقلال والجغرافيا السياسية، بنظراتها الهامة فى إظهار طابع الدولة القومية، والمحيط المرتبط بها. ثانيهما: الميراث الغربى ـ الاستعمارى الذى شدت إليه مصر، طوال تاريخها الحديث، والذى جعلها ترى العالم محصوراً فى هذه الدائرة فحسب، فإلحاح الغرب على ضم مصر للأحلاف العسكرية، وربطه سياسة التسليح لمصر فى إطار مبدأ التوازن المختل لصالح إسرائيل مع العرب، وضغط الغرب لرفض انطلاقة التنمية المستقلة فى مصر، وبناء السد العالى، وسياسة الاستعمار التقليدية فى مبدأ "فرق تسد" بين الدول العربية والاسلامية، والإصرار على الهيمنة ومقاومة الاستقلال... إلخ، كل هذه السياسات كانت لابد أن تدفع عبد الناصر إلى توسيع فكرة الدوائر الثلاث الشهيرة، فى كتاب "فلسفة الثورة"، وذلك لكونها فكرة سكونية واستاتيكية صارت فكرةً جامدة فى رؤية الواقع، فكل ما هو خارجى يقبل الفرز والقسمة، تبعاً

للمواقف والسلوكيات والسياسات المطروحة. وهذه هى الفلسفة الجديدة للسياسة الخارجية لعبد الناصر، التى ما كانت لتتم فى نطاق منهجه التجريبى، إلا بأحداث أزمة السويس، ووقائع "العدوان الثلاثى" ١٩٥٦، ولقد جاءت الوقائع والأحداث لتبين الطبيعة الرجعية والعنصرية، ونزعات الهيمنة للسياسات الاستعمارية _ الصهيونية، ومعاداتها الأصيلة لاستقلال الشعوب وتنميتها، بل دمقرطتها، عداءً مقفلاً وشرساً وفجاً. وأن هذا العداء وهذه العنصرية، وهذه الهيمنة، ونسج روابط التبعية، ليست خطوات منفصلة، أو وقائع منفرطة، ولكنها سياسات متواصلة، لن تتقلص ولن تنتهى إلا بانتهاء الاستعمار نهاية جذرية وحقيقية، وتجربة البداية المنتصرة تعضد دروس النهاية المنهزمة بأن الاستعمار والصهيونية هو العدو، منه يأتى كل الخطر، ولا خير ينتظر منه البتة، تلك كانت حكمة عبد الناصر، التى سطرها بعد تجاربه المريرة، فى نهاية مشواره، وتلك عبرة نستخلصها، من بعده بعقود، حيث رزح بعضنا فى مستنقع التبعية الاستعمارية _ الصهيونية، والحصاد مر، وظاهر، ومقنن فى قبحه وتقيحه ورجعيته.

● عود إلى الوقائع والأحداث، ونقف فى البداية، مع الأستاذ محمد حسنين هيكل، فى ذكرى الاحتفال بمرور ثلاثين عاماً على وقائع السويس ١٩٨٦. وهو يسأل لماذا درس السويس بالذات؟ ويجيب بالآتى:(١٣) "لأن العالم كله يعرف _ ومن الضرورى إن يعرف معه _ أن السويس كانت نقطة تحول رئيسية فى التاريخ الحديث كله. وقد أجازف وأقول أن كثيراً من الملامح الرئيسية على الخريطة السياسية للعالم اليوم ١٩٨٦، جرى رسمها أيام السويس". ويستمر هيكل فيقول: "سوف آخذ المتغيرات الأساسية من خريطة العالم _ نتيجة السويس _ وسوف أتعرض لهذه المواقع بترتيب التداعى الزمنى، وليس بترتيب الأهمية النسبية، لمجرد التزام سياق منطقى للعدد: أبدأ بمصر: كانت معركة السويس بؤرة تركيز، تجمعت فيها كل أمانى مصر فى الاستقلال الوطنى، والتنمية الاقتصادية الاجتماعية، والتوحد مع عالمها الذى تنتمى إليه. وفيها اكتشف الشعب المصرى طاقاته الكامنة، ومصادر قوته الحقيقية. والواقع أن الشعب المصرى كان هو البطل الحقيقى لهذه الحرب. فقد وقف متماسكاً، وصلباً، ومصمماً فى مواجهة جبروت كل الإمبراطوريات، فى الفترة ما بين ٢٩ اكتوبر/ تشرين الأول ١٩٥٦ إلى ٧ نوفمبر/ تشرين الثانى ١٩٥٦، ولو أنه تردد لحظة, فى هذه الأيام العشرة العصيبة أو ضعف لحظة، أو اهتز إيمانه لحظة، لما كانت هناك جدوى من أى شىء، لا من قيادة جمال عبد الناصر، ولا من تضامن بقية شعوب الأمة العربية، ولا من تعاطف الشعوب الآسيوية والأفريقية، ولا من مواقف الأمم المتحدة ولا من سياسات الولايات المتحدة، ولا من الإنذار

السوفييتى.

● مع مـصـر، نفس اللحظة، وعى العالم العربى حقائق وضرورات وحدته، ومكامن قوته، ومجالات عمله. وأولها أن الفعل الحقيقى للجماهير، وليس لغيرها. ولقد أثبتت الأمة العربية كلها، فى السويس، أن أحلامها صحيحة، وأن الدفاع عنها ممكن، وليس مهماً أننا شهدنا، فيما بعد تراجعاً عن الأحلام، وقصوراً فى الدفاع عنها. فعندما تثبت القوانين تصبح مخالفتها جرائم يستحق حسابها، فى يوم من الأيام، لكن القوانين نفسها لاتسقط.

● فى الغرب أفل نجم إمبراطوريتين (بريطانيا وفرنسا)، وتحولت كلتاهما إلى دول تجارية، أو دول صناعية، ولكن العصر الإمبراطورى لهما انتهى فى السويس. وفى نفس الوقت صعد نجم قوة إمبـراطورية جديدة، هى الولايات المتحدة الأمريكية، كانت قد برزت، بدورها، إبان وبعد الحرب العالمية الثانية ضد النازية، لكنها لم تلبث أن تورطت فى حرب كوريا، ثم أعطتها السويس مسرحاً جديداً فى الشرق الأوسط، تبدأ منه بداية أخرى.

● السويس خرج الاتحاد السوفييتى لأول مرة، بعد عزلة عصر ستالين، ليمارس دوراً عالمياً نشطاً وحياً، فقد قفز عبر الحزام الشمالى للشرق الأوسط، ولم تعد المواجهة بينه وبين الولايات المتحدة تقتصر على ما وراء خنادق ومتاريس الكتلة الشرقية، وإنما أصبحت صراعاً حياً وساخناً، ذابت فيه ثلوج الحرب الباردة، وتعددت مواقعه، التى تداخلت حركاتها، وتنوعت أساليبها، وأهدافها، فشملت العالم الثالث كله، مع تركز خاص على الشرق الأوسط، الذى أصبح المنطقة الحرجة فى المواجهة العالمية، سياسياً، واقتصادياً، واستراتيجياً، وفكرياً، ووراء الشرق الأوسط، أفريقياً.

● خرجت فرنسا من التجربة تبحث عن بديل، ولم يمض عام إلا وسقطت الجمهورية الثالثة، وعاد ديجول ليؤسس الجمهورية الرابعة، وهو يدرك أن فرنسا لم تعد تستطيع أن تعتمد على الرادع النووى الأمريكى، إذا كان لها أن تحتفظ باستقلالية قرارها السياسى، وهكذا ولدت قوة الضرب الفرنسية المستقلة، ووراء ذلك ظهرت احتمالات أوروبا الغربية، كقوة نصف مستقلة، على الأقل.

● إن الدرس الذى استوعبته فرنسا، استوعبته الصين أيضاً، وهكذا راحت بدورها تسعى إلى دخول النادى النووى، لكى تصبح قوة عظمى بإمكانياتها الذاتية.

● أحدثت السويس تحولاً هاماً فى سياسة إسرائيل، فقد ذهبت، من يومها، توجه اهتمامها

شطر النجم الأمريكى البازغ، وتلحق نفسها به. وكان ذلك بداية ظهور دور الشرطى المحلى، الذى كررت الولايات المتحدة نموذجه، بعد ذلك كثيراً فى أفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية. وإن بقيت للشرطى الإسرائيلى مكانةً مميزةً، لأسباب عديدة، آخرها أنه أصبح شرطياً نووياً، لأول مرة فى تاريخ الشرطة!!.

● كانت السويس العلامة البارزة فى حركة التحرر الأفريقى، ويكفى للدلالة على ذلك أن هارولد ماكميلان، رئيس وزراء بريطانيا الذى خلف إيدن، لم يسبق له ذكر سياسى غير خطابه المشهور عن رياح التغيير فى أفريقيا. والذى كان معناه تصفية بقايا الإمبراطورية فى أفريقيا.

● وكان إلهام السويس عميقاً فى أمريكا اللاتينية، وقد روى لى كاسترو أنه كان يتابع مع رجاله أخبار "العدوان الثلاثى"، ومقاومة الشعب المصرى، الباسلة، ويخطب فى رجاله، قائلاً: "إذا كان فى استطاعة شعب صغير، كالشعب المصرى، التصدى لإمبراطوريتين _ ولدولةٍ تابعة _ أفلا نستطيع نحن أن نتصدى لديكتاتورٍ تابع، وهو الجنرال باتيستا".

● بعيداً عن الآثار الهامة، دولياً واقليمياً، لمعركة صد "العدوان الثلاثى"، ودون الغرق فى الوقـائع، سوف نقف مع هيكل، فى تعريفه للأزمة، بصفةٍ عامة، وكيف كانت معركة "العدوان الثلاثى" أزمة حقيقية، وكيف تألق جمال عبد الناصر فى إدارة الأزمة، إلى حدِ الإدارةِ المثالية لها، ويرتبط هذا بصفاء منطقه الاستراتيجى، وعمق عقيدة التحرر الوطنى لديه، وتسليمه بحق الشعب المصرى فى التنمية، والتطور، واستغلال موارده المتاحة فى ذلك، كما يرتبط بتعميق توجهه نحو الأفق القومى العربى، والأفق التحررى الدولى، والأفق التقدمى الاجتماعى العالمى للاشتراكية، هذه الآفاق التى توطدت لدى عبد الناصر، من هذه المواجهة، وشكلت نقلة التطوير الأساسية لدوائر واتجاهات سياسته الخارجية.

● يشير هيكل إلى أن عناصر أى أزمة تكتمل، عندما: تتكثف وتتواتر لحظات الصراع وتحتدم، وعندما يقوم أحد أطراف الصراع على تحدى الطرف الآخر، ونقل الصراع إلى نقطة تحول تحل بالتوازن ضده، وهذا يرتبط بقيام الطرف الآخر للرد لمحاولة إعادة التوازن، ولابد من أن تكون هناك علاقة توقيت زمنى بين التحدى والرد عليه، وبطبائع الأمور، فإن السخونة الجديدة تتم بالفعل وقائع ومفاجآت، تشكل ظواهر الأزمة. يقول هيكل: "وإذا أخذنا هذه الملامح لوصف الأزمة وقبلنا بها... فإن أزمة تأميم قناة السويس لم تكن من صنع جمال عبد الناصر، ولم يكن البادئ بها. والحقيقة أن جو الأزمة بدأ من قبل التأميم، وفى سنوات الفوران الثورى، الذى عبرت عنه وبلورته ثورة ٢٣ يوليو/ تموز ١٩٥٢، فى مصر، ولقد كانت

السنوات التى أعقبت الثورة، خصوصاً ١٩٥٥ والنصف الأول من ١٩٥٦، هى فترة تركز فيها صراع العالم العربى كله ضد السيطرة الاستعمارية _ أى أن تطورات قرن ونصف من الزمان _ جرى اختزالها وتكثيفها، بطريقة حادة وشبه حاسمة، فى سنة ونصف. وباختصار فإن لحظة الأزمة جاءت حين وجه جمال عبد الناصر ليس فقط سحب عرض اشتراك الغرب فى تمويل السد العالى، وإنما بالطريقة التى تمت بها هذه الخطوة، وما تعنيه وتعبر عنه الخطوة، وأسلوبها من أهداف ومقاصد. وربما قلنا _ بغير تجاوز _ أن دالاس أرادها، بالفعل، نقطة تحول فى مجرى الصراع العربى فى مواجهة السيطرة الغربية. وكان على جمال عبد الناصر أن يتدخل بقرار، يعيد التوازن أو يعكس الاتجاه. وكان عليه أن يرد، مراعياً أهمية عنصر التوقيت، وإلا نجح التحدى فى تحقيق بعض مقاصده، إذا تأخر الرد".

● وعندما أمم جمال عبد الناصر شركة قنال السويس _ وكما يرى هيكل _ استمد مشروعية قرار التأميم من أعماق الضمير المصرى، وتجسيد الإرادة الوطنية، تجسيداً إيجابياً وفعالاً. كما انصب قرار التأميم على الشركة، دون العدوان على حقوق الملاك، فقد قرر تعويضاً للمساهمين بسعر أسهم الشركة، فى إقفال البورصة، يوم صدور القرار كما جعل قرار التأميم يحقق نفعاً عاماً مباشراً ومحدداً لفائض دخل القناة، يمثل أهم مصادر القانون، كما أن قرار التأميم كان بمثابة رد فعل، ولم يكن استفزازاً، أو مباداةً.

● ولا شك أن تأميم شركة قناة السويس، التى تقدم خدمة لاغنى عنها، سهل الأمر، وليس كتأميم النفط الإيرانى على يد حكومة الدكتور محمد مصدق، وهو سلعة يمكن قفل الأسواق أمامها، وهذا ما حدث فعلا، مما أفشل قرار مصدق. وقد تصف سلوك جمال عبد الناصر بالمرونة التامة، عندما امتنعت دول الغرب عن دفع الرسوم الا للشركة القديمة، فقبل ناصر ذلك، وأدخله الحسابات المعلقة. وكانت معركة المرشدين، ومساهمة الجيش والشعب المصرى فيها، ودعم السوفييت، والدول الصديقة هاماً، لدرجة أن انسحاب المرشدين الغربيين لم يؤثر على التشغيل وإدارة المرفق سلباً، بل تم التشغيل على أحسن نظام.

● يقول هيكل: "كان عبد الناصر حريصاً قبل إعلان قراره على التحقق من حجم القوات البريطانية القريبة من مصر، ودرجة استعدادها، ولم يتخذ قرار التأميم، بطريقة لا رجعة فيها، إلا عندما تأكد أن حجم القوات غير كاف، كما أن درجة استعدادها ليست كافية، هى الأخرى".

● ولدى حدوث العدوان الثلاثى تصرف عبد الناصر بمنتهى اليقظة، والوضوح الاستراتيجى، والتكامل التكتيكى _ يقول هيكل: "عندما بدأت المعارك، كان هو الذى أصدر القرار بإغلاق قناة السويس أمام الملاحة، عن طريق تفجير باخرة محملة بالأسمنت، فى وسط مجراها. فقد كان إيقاف تدفق البترول إلى الغرب قد حان وقته، كجزء من معركة السلاح، وتحقق ذلك، على أكمل وجه، حينما تم نسف خط أنابيب البترول الممتد من الخليج إلى المتوسط عبر سوريا. وكان تمثله لساحة المعركة، هو الذى حفزه إلى اتخاذ واحد من أهم القرارات العسكرية فى مجرى الحرب، وهو قرار سحب مجموعة القوات الرئيسية التى تقدمت إلى سيناء، بعد أن تدخلت إسرائيل بدورها المتواطئ على الحدود المصرية. وذلك حتى لا ينقسم الجيش المصرى إلى قسمين _ واحد يواجه إسرائيل فى سيناء، وآخر يواجه بريطانيا وفرنسا خلف القناه فى الدلتا، فقد رأى عبد الناصر تجميع قواته والدخول فى معركة أساسية واحدة. ولقد قاتل فى سيناء بالقدر اللازم لحماية الانسحاب، وقاتل فى بورسعيد بالقدر اللازم لوقف تقدم قوات الغزو، واختار سلامة الطيارين، على سلامة الطائرات، أمام تفوق جوى بريطانى _ فرنسى، لكى يصون قواه، لمرحلة أخرى من المعركة رآها فى انتظاره، إذا لم تخرج إسرائيل من سيناء وقطاع غزة... يبقى فى النهاية، عنصر الإدراك الواعى للمناخ الوطنى والإقليمى والدولى. وبالنسبة للمناخ الوطنى، فلقد وضع ثقته، منذ اللحظة الأولى، للأزمة، فى الشعب المصرى، وجرى توزيع السلاح بمئات الآلاف من القطع على أفراد الشعب، وأحس الناس أنهم فى المعركة شركاء فى المصير بل هم أصحابه... وبالنسبة للمناخ العربى، فلقد أدرك أن شعوب الأمة العربية كلها وصلت لدرجة عالية من التعبئة، خلال مواجهة ممتدة ضد الأحلاف، وضد احتكار السلاح، وضد مخططات سيطرة القوى الكبرى، ولم ينتظر طويلاً، فإن ضغوط الشارع العربى ولد طاقات لا حدود لها فى المنطقة وخارجها، من دكا إلى داكار، وأصبحت لندن، بالفعل، والواقع، عاصمةً تحت الحصار من الخارج، وحتى من الداخل، وتصدع (حلف بغداد)، بل وكاد الكومنولث نفسه أن يتصدع، تحت وطأة الأحداث".

● وكان عبد الناصر يرى أبعاد التناقض الداخلى بين بريطانيا والولايات المتحدة، ويعى أنه تناقض فى الوسائل، وليس فى الأهداف، ومع ذلك استغله عندما أكد أنه كان يفكر فى تأميم القناة، منذ سنوات حتى لا يخرج جون فوستر دالاس، وزير خارجية أمريكا، ويظهر أن قرار التأميم كان بمثابة رد فعل على سحب تمويل السد العالى.

● كما قد روعى بأن الاتحاد السوفييتى تجاوز النقطة الحرجة، بعد ستالين، فى التخلص من عـزلتـه، ومع ذلك لم يستـعـجل أمراً، ولكنه قـدر الموقف السـوفـيـيـتى، بعـد الإنذار (إنذار بولجانين)، وامتن له. كما نفعه رصيد علاقاته الوليدة والمتطورة، بعد باندونج، مع نهرو، وتيتو. كذلك اكتشف أهمية الأمم المتحدة، لدى قيام توافق فى إطارها.

● يقـارب هيكل بين أهداف العدوان ونتائجه، فبعد أن تخلص عبد الناصـر من اتفاقية الجلاء ١٩٥٤، وألغاهـا، كانت الأمور _ كما يقـول هيكل _ كالآتى: "كانت بريطانيا تريد القناة، وإخضـاع مصـر، وأرغمت بريطانيا على الانسحـاب من بورسـعيد، وكانت فـرنسـا تريد ضـرب قاعدة الثورة الجـزائرية _ قبل شـركة القناة _ وأرغمت فرنسا على الانسحاب من بورسـعيد، بعد ثلاثة شهور من العدوان، ومن الجـزائر، أيضـاً، بعـد ثلاث سنوات!. وكانت إسـرائيل تريد ضرب مصـر _ وما تمثله فى ذلك الوقت _ وأردات الولايات المتحدة، فى الساعات الأخيرة من الأزمة - وإسـرائيل معهـا _ نزع سـلاح سـيناء، وتدويل قطاع غـزة، على الأقل، وعـادت القـوات المصـرية إلى سـيناء، وإلى قطاع غـزة. كـانت هذه أهـدافهم الاسـتـراتيـجيـة فى الأزمـة... ولم يتحقق واحد منها. وأما الهـدف الاستراتيجى المصرى _ السـويس _ ليس فـقط القناة، ولكن الرمـز قبل القناة، فقد بقيت جميعاً للأمة العربية. هكذا فنحن أمام مـثال نموذجى فى إدارة أزمة، إدارة تحقق أهدافها، وتمنع أعداءها من تحقيق أهدافهم".

● وهكذا انتـهت ١٩٥٦، لتتـحـدد دوائر السياسـة الخـارجية لجمـال عـبد الناصـر، وبفـعل وضـوح منهجـه الاسـتـراتيـجى، وعـمق قناعته بتحـرر مصـر واستـقـلالها، وإيمانه بالدور الخـلاق للشعوب فى إدارة مصـالحهـا، وقدرتها، وتجربتها، سـواء فى السياسـة وأفعـالها، وبقـدرته على التحـصيل والإلمام بالثقافة السياسـية الشـعبية والوطنيـة، وبمقـدرته الفـائقـة على استـخـلاص دروس التجارب، والنتائج، ويغنى الفتـرة التى عايشها فى ظهور الكيانات الشعبية، والاشتراكية، والجمـاهيرية، استطاع عبد الناصر أن يطور أركان سياسة مصـر الخارجية، وينقلها من الفعل السكونى الجـامد، المرتبط بآليات الاستـعمـار والاحـتلال ومصـالـح الغـرب من جـانب، وبالفـعل الجـزئى للثقافة التقليـدية والمحافظة، سواءً إسـلاميـاً، أو وطنياً، على الجانب الآخـر، استطاع عبد الناصـر أن ينقلها إلى الصيغة العصرية المتوثبة، التى تتعلق بفرضيات عصره فى التحرر وحق تقرير المصـير، والعيش فى نطاق سياسـة السـلام، وحسن الجـوار بين الأنظمـة المتبـاينة والمختلفة.

● والحقيقـة، لو أردنا دراسـة مقارنة بين جمال عبـد الناصـر، وأى زعيم عـربى آخـر جـاء

بعده، ممن أشتهروا بمواجهة الاستعمار والإمبريالية، لوجدنا أن هذه المقارنة ستتم لصالح جمال عبد الناصر، وذلك لعدة اعتبارات، أهمها:

١- انطلقت سياسات جمال عبد الناصر الخارجية من وضوح استراتيجى، انتصر فيه، دائماً، لمواجهة التناقضات والصراعات الكلية، ولم ينجر، أبداً، للتناقضات والصراعات الفرعية والثانوية، يتجلى ذلك، منذ مبدأ حق تقرير المصير للسودان، ومعالجة قضية الانفصال لسوريا عن الجمهورية العربية المتحدة ١٩٦١، إلى إدارته لحرب الاستنزاف، وإعداد القوات المسلحة المصرية لحرب تحرير سيناء، بعد ١٩٦٧.

٢- تمسكت سياسات عبد الناصر الخارجية بالموضوعية والحقائق الفعلية والعلمية، ولم تخلطها، أبداً، بالشكليات والشعارات الجوفاء، فكان جذرياً فى تحقيق الاستقلال والتحرر الوطنى، له ولغيره، وكان متطوراً فى فهم الطبيعة الطبقية والاقتصادية الاجتماعية للسياسة الخارجية، وانعكس ذلك فى نموه وتطوره فى مجال معاداة الاستعمار والرجعية، وكان مدركاً، وبعمق، لأهمية الوعى بالأمة العربية، وبمصالحها، وبالقومية العربية كأساس لها، دون وهم خلطها بالأمم الإسلامية، وإن لم يغفل التواصل مع تلك الأمم، ثقافياً، وسياسياً، واقتصادياً، والاستقواء بها، وتقويتها، فى مواجهةالاستعمار، ودون تشوش موقفه بالشعوبية، والمذهبية، والطائفية. وكان يمتلك القدرة الفائقة على اتباع مبدأ أن التكتيك لابد أن يكون من جنس الاستراتيجية، ورفض المبدأ المغلوط حول "الغاية تبرر الوسيلة"، سواء فى قضايا الوحدة والضم وضرورة التنسيق والربط بين رابطة الأمة العربية, واستقلالية الوحدات السياسية والدول المشكلة لها. وكانت معالجته لمفهوم "منظمة التحرير الفلسطينية"، تتدرج فى نطاق هذا المفهوم المتوازن.

٣- لم ينحز عبد الناصر، فى سياساتة الخارجية، للخاص دون العام، أبداً. فكان الوطن هو الأساس، ولم تظهر الذات والنظام إلا لخدمة الشعب والوطن. وكانت الأمة هى الأساس, والوطن لخدمتها، فعمل على استقلاله، وصون حريته ...

لقد وسع عبد الناصر دوائر السياسة الخارجية له، لتتوافق مع آفاق عالمه، وأمته، ووطنه، وكان مبدعا.

هوامش الفصل الأول

١- أحمد شرف، **مسيرة النظام الدولى الجديد قبل وبعد حرب الخليج**، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، يناير ١٩٩٢، ص ١٦ - ١٨ .

٢- طارق البشرى، **المسلمون والأقباط فى إطار الجماعة الوطنية**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٠، ص ١٧١ - ١٧٨ .

٣- جمال عبد الناصر، **فلسفة الثورة**، مصلحة الاستعلامات، القاهرة، ١٩٥٥، ص ٤٢ - ٤٣.

٤- أ. أجاريبشيف، **ناصر**، ترجمة أحمد شرف، و سلوى أبو سعده، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٧، ص ١٧٨.

٥- **المرجع نفسه**، ص ١٨٩ - ١٩٣.

٦- ف-كيلى، م.كوفالزون، **أسس الاشتراكية العلمية المادية التاريخية**، ترجمة أحمد داوود، دار الجماهير، دمشق، سبتمبر (أيلول) ١٩٧٠، ص ٢٤١ - ٢٤٣.

٧- سير أنتونى ناتنج، **وثائق ندوة السويس الدولية**، دار الشروق، القاهرة، ١٩٨٩، ص ١٨ - ١٩.

٨- محمد حسنين هيكل، **وثائق ندوة السويس الدولية**، دار الشروق، القاهرة، ١٩٨٩، ص ١١١.

٩- **المرجع نفسه**، ص ١١١.

١٠- د.فؤاد المرسى: **العلاقات المصرية _ السوفييتية ١٩٤٣ _ ١٩٥٦**، دار الطباعة الحديثة، القاهرة، ١٩٦٧، ص ١٣٤ - ١٣٥ .

١١- محمد حسنين هيكل: **قصة السوفييت مع مصر**، حوار أجراه محمد عودة، فيليب جلاب، سعد كامل، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٨٣، ص ١٤٦ - ١٤٧.

١٢- **المرجع نفسه**، ص ٩٥ - ٩٧.

١٣- **المرجع نفسه** (نظم الندوة اللجنة المصرية لتضامن الشعوب الإفريقية _ الآسيوية)، ص ٣٣ - ٥١ .

البـــاب السادس

الفصل الثانى

عبد الناصر والأحلاف العسكرية

د. عبد التواب مصطفى

عبد الناصر والأحلاف العسكرية

مقدمة

تعد سياسة الأحلاف الدولية ذات الطابع العسكرى، إحدى أبرز الظواهر السياسية، على الساحة الدولية، ليس فى التاريخ المعاصر فحسب، بل إنها تمتد إلى مدى بعيد فى عمق التاريخ، على تباين أشكال وأنماط الكيانات السياسية، منذ زمن دويلات المدن، وحتى ظهور الإمبراطوريات الكبرى.

وها نحن أولاء نشهد مدى حرص الدولة العظمى الوحيدة، فى عالم اليوم - الولايات المتحدة الأمريكية _ على أن تستقوى، أو تزداد قوةً ونفوذاً، فى أرجاءٍ مترامية من قارات العالم الست، استنادًا على تحالفاتٍ تنشئها أو تنضم إليها، ولا تأمن لقوتها الذاتية بمفردها، على الرغم من هول هذه القوة، كماً وكيفاً وخطراً، الأمر الذى يؤكد السمة الأساسية لتلك الأحلاف العسكرية، ألا وهى الرغبة فى بسط النفوذ، وتحقيق الأطماع التوسعية، على حساب دولٍ أخرى، أراضيها، وشعوبها، ومُقدَّراتها. وهذا ما أبت مصر أن تستسلم له، فى واحدةٍ من أدق مراحل تاريخها المعاصر، وفى ذروة الصراع التقليدى بين معسكرى الشرق والغرب، إبان الحرب الباردة، فى العقدين السادس والسابع من القرن الماضى.

لم تكتف مصر برفض الانضواء تحت أىٍّ من عباءتى حلف وارسو والأطلنطى، بل راحت تتصدى لمحاولات إنشاء أحلافٍ أخرى _ خاصةً ذات الطابع الاستعمارى- بالإقليم الذى تقع فيه - مصر _ أى (الشرق الأوسط) أو الوطن العربى.

هذا ما اشتهر عن الموقف المصرى من قضية الأحلاف آنذاك. فماذا كان وراء ذلك الموقف؟ تجيب هذه الدراسة عن هذا السؤال. وهو ما يبررها، يؤكد أهميتها، إذ أنها تضىء واحداً من أهم أبعاد السياسة الخارجية المصرية فى عهد عبد الناصر، وهو البعد الاستقلالى التحررى، الذى استهدف درء شبهة التبعية، أو السير فى ركاب القوى الاستعمارية، الغربية خاصةً.

فى الإطارين السابق الإشارة إليهما: مكانياً (الشرق الأوسط أو الوطن العربى)، وزمانياً (العقدين السادس والسابع من القرن الماضى) ، (العشرين) تعالج هذه الدراسة موضوعها، وفق معطيات وأدوات المنهج التاريخى التحليلى، وهى دراسة مكتبية بالدرجة الأولى، تستمد مادتها من المصادر والمراجع المتاحة، ذات الصلة.

بعد الوقوف _ بإيجاز _ على تعريف (الحلف) فى الفكر السياسى، ثم فى القانون الدولى، تعالج هذه الدراسة مرتكزات الموقف المصرى _ فى الحقبة الناصرية _ من الأحلاف. ولأن هذا الموقف كان - كما هو مشهور _ مناهضاً لسياسة الأحلاف؛ باعتبارها أداة التوجه الاستعمارى الغربى، لتحقيق أطماعه، فى المنطقة العربية _ وغيرها _ فى الحقبة المذكورة، فستعرج الدراسة _ قليلاً _ على السياسة البديلة، التى تبنتها مصر آنذاك، ألا وهى سياسة الحياد الإيجابى أو عدم الانحياز.

تأتى هذه الدراسة فى ستة محاور، هى:

- مفهوم الحلف فى الفكر السياسى.
- المحاولات الغربية/ الاستعمارية لربط مصر بسياسة الأحلاف.
- أهم مرتكزات السياسة الخارجية المصرية فى الحقبة الناصرية.
- مرتكزات الموقف المصرى من سياسة الأحلاف.
- أبرز المواجهات المصرية مع الأحلاف الاستعمارية بالمنطقة العربية.
- البديل المصرى لسياسة الأحلاف، الحياد الإيجابى/ عدم الانحياز.

وفيما يلى معالجة تفصيلية لكلٍّ من هذه المحاور.

أولاً:- مفهوم الحلف فى الفكر السياسى.

فى الفكر السياسى العربى/ الإسلامى _ حيث المرجعية الثقافية للرئيس عبد الناصر هناك مسيرة طويلة، تبلور خلالها مفهوم الحلف سياسياً وعسكرياً، حتى شهدت الحقبة الناصرية _ فى سياق التاريخ المعاصر _ ذروة نضج هذا المفهوم، نظرياً و عملياً.

١- التأصيل العربى:

ورد فى (أخبار مكة فى قديم الدهر وحديثه) لمحمد بن إسحاق الفاكهى[1]، أن جزيرة العرب، كانت الطريق الرئيسى للتجارة العالمية، فنشأ وازدهر العديد من المدن، واغتنمت

قبائل، فى مقدمتها قريش، التى كانت تتاجر مع اليمن وفارس والروم والأحباش، وانعكس ثراء قريش ومنعتها على مكة وكعبتها، فهى الأعظم والأهم بين الكعبات المنتشرة فى الجزيرة العربية - أحصاها البعض فى ٢٣ كعبة- وكانت العرب يحجون إليها ويعتمرون، ويمرون بها فى تجاراتهم. وللحفاظ على القوافل وتأمين سلامتها، اتبعت قريش وسائل عدة، منها إقامة تحالفات بين بطون قريش نفسها، وبينها وبين قبائل أخرى، فكان حلف المطيبين، حلف الأحلاف، وحلف الأحباش.

تذكر رواية أخرى أن آل عبد مناف قد كثروا، وقل آل عبد الدار، فأراد آل عبد مناف أن ينتزعوا ما بأيدى بنى عبد الدار من الحجابة واللواء والرفادة والسقاية والندوة، فأبت بنو عبد الدار، فعقد كل قوم على أمرهم حلفاً مؤكداً على ألا يتخاذلوا، ولا يسلم بعضهم بعضاً. فعرف حلف عبد مناف بحلف المطيبين، وحلف بنى عبد الدار بحلف الأحلاف(٢).

كذلك، ورد أن قريشاً كانت _ فى الجاهلية _ تظلم من لا عشيرة له، وتظلم الغريب، ولو فى الحرم. فتنادى أصحاب الضمائر فيها، إلى حلف يدرأ عنهم هذا العار، فكان حلف " الفضول " الذى ظهر قبل بعثة رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم- بعشرين عاماً، وكان يحضره _ صغيراً _ مع أعمامه(٣).

وكان فى صدارة ما تعاقد عليه مؤسسو حلف الفضول هذا، ما يلى:(٤)

١- ألا يظلم بمكة غريب ولاقريب، ولا حر ولا عبد، إلا كانوا معه حتى يأخذوا له حقه، ويردوا إليه مظلمته، من أنفسهم و من غيرهم.

٢- ألا يدعوا بمكة كلها، وفى الأحباش (حلفاء قريش من القبائل) مظلوماً يدعوهم إلى نصرته إلا أنجدوه، أو يبلغوا فى ذلك عذراً.

فى الجزء الأول من سيرته، قال ابن هشام: تداعت قبائل من قريش إلى حلف فاجتمعوا له فى دار عبدالله بن جدعان ... بن لؤى، لشرفه وسنه، فكان حلفهم عنده: بنو هاشم و بنو المطلب وأسد بن عبد العزى وزهرة بن كلاب و تيم بن مره. فتعاقدوا و تعاهدوا على ألا يجدوا فى مكة مظلوماً من أهلها، وغيرهم ممن دخلها من سائر الناس، إلا قاموا معه، وكانوا على من ظلمه، حتى ترد عليه مظلمته. فسمت قريش ذلك الحلف "حلف الفضول" وهو ما قال فيه رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-: " لقد شهدت فى دار عبد الله بن جدعان حلفاً ما أحب أن لى به حمر النعم، ولو أُدعى به فى الإسلام لأجبت".

فى رواية أخرى، ذكر ابن قتيبة أن جرهماً ـ فى الزمن الأول ـ كانت قد سبقت قريشاً إلى مثل هذا الحلف، حيث تحالف منهم ثلاثة ومن تبعهم. والثلاثة: فضل بن فضالة، والفضل بن وداعة، وفضيل بن الحارث. و " الفضول " جمع فضل، وهى أسماء أولئك الثلاثة. فلما تداعت قريش إلى حلفها، قالوا: فلنكرر حلف الفضول.

وإذا كان ما قاله ابن قتيبة حسناً، فإن ما ورد بالحديث الشريف أقوى وأولى، إذ قال رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-: «لقد شهدت فى دار عبد الله بن جدعان حلفاً، لو دعيت به فى الإسلام، لأجبت. تحالفوا على أن ترد الفضول إلى أهلها، وألا يعز ظالم مظلوماً».

كان أول من تكلم بذلك الحلف ودعا إليه، الزبير بن عبد المطلب. إذ قدم رجل من زبيد ـ باليمن ـ إلى مكة ببضاعة، فاشتراها منه العاص بن وائل، وكان ذا قدر بمكة وشرف، فحبس عن الزبيدى حقه، فاستعدى عليه الزبيدى الأحلاف بمكة، فأبوا أن يعينوه على العاص، وانتهروه. فلما رأى الزبيدى الشر، أوفى على أبى قبيس ـ جبل ـ عند طلوع الشمس، وقريش فى أنديتهم، وصاح بأعلى صوته مستغيثاً، فقام فى ذلك الزبير، وقال ما لهذا مترك، فاجتمعت بطون هاشم وزهرة وتيم فى دار ابن جدعان، فصنع لهم طعاماً، وتحالفوا فى ذى القعدة، فى شهرٍ حرام، قياماً، فتعاقدوا وتعاهدوا بالله، ليكونن يداً واحدةً مع المظلوم على الظالم حتى يؤدى إليه حقه، ما بَلَّ بحر صوفة. ثم مشوا إلى دار العاص، فانتزعوا منه سلعة الزبيدى.

وأنشد الزبير :

إن الفضول تحالفوا وتعاقدوا ... ألا يقيم ببطن مكة ظالم

أمْرٌ عليه تعاهدوا وتوثقوا ... فالجار والمعتر فيهم سالم(٥)

٢- التأصيل الإسلامى:

سبقت الإشارة إلى أن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- أثنى على حلف الفضول، ورأى فيه عرفاً سياسياً محموداً، تتحقق به النصرة والإغاثة للمظلومين والمستضعفين، من جانب حلفائهم.

ومن بعد، كرس الإسلام هذا المعنى، بالنص والإقرار والعمل. ويكفينا أن نقدم مثالاً واحداً يمثل التطبيق العملى لمفهوم التحالف، والنصرة المتبادلة، بين المسلمين وحلفائهم، فى حياة رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-.

ورد فى سيـرة ابن هشـام _ ج٢ _ فى ذكر فتح مكة، والأسباب الموجبة، أنه لما تم صلح الحديبية بين رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- وبين قريش _ ٦هـ - كان فيما شرطوا لرسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- وشرط لهم أن من أحب أن يدخل فى عقد رسول الله _ ص _ وعهده فليدخل، ومن أحب أن يدخل فى عقد قريش وعهدهم، فليدخل. فدخلت بنو بكر فى عـقـد قـريش، ودخلت خـزاعـة فى عـقـد رسـول الله -صلى الله عليـه وآله وسلم- وعهده(٦).

بعد غزوة مؤتة -٨ هـ - استخفت قريش وحلفاؤها بقوة المسلمين وظنوا أن المسلمين بعد تلك النكسة التى أصيبوا بهـا، لم يعد بمستطاعهم أن يناصروا حلفاءهم، فنقضت قريش وحلفاؤها عهد الموادعة _ صلح الحديبية _ إذ هاجم حلفاء قريش حلفاء المسلمين، وقتلوا منهم عشرين رجلاً، بل و طاردوهم فى الحرم، فى شعبان ٨هـ(٧).

وكانت قريش قد حرضت حلفاءها _ بنى بكر _ وأمدتهم بالسلاح، وأعانتهم فى اعتدائهم على حلفاء المسلمين _ خزاعة _ فذهب وفد من خزاعة بقيادة عمرو بن سالم ليخبر رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- بما وقع، فكان رده -صلى الله عليه وآله وسلم- حاسماً: نُصرت ياعمرو(٨). بل إن رواية أخرى تذكر أن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- نهض وهو يجر رداءه، قائلاً: لا نصرت إن لم أنصر بنى كعب _ خزاعة _ مما أنصر منه نفسى ... إن هذا السحاب ليستهل بنصر بنى كعب.(٩)

قرر عقلاء قريش ومعتدلوها خطورة انتهاء الهدنة مع المسلمين، فأوفدوا أبا سفيان لمقابلة رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- فى محاولة لتثبيت الهدنة وإطالة مدتها.

استشفع أبو سفيان إلى رسول الله _ ص _ بكل من أم حبيبة _ ابنته وزوجة الرسول _ ثم بأبى بكر، ثم بعمر بن الخطاب، فعلى بن أبى طالب، ثم بفاطمة بنت رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- فردوه جميعاً _ على التوالى _ وأخيراً نصحه على بن أبى طالب بأن يعود من حيث أتى فقفل أبو سفيان إلى مكة عائداً، ليخبر قريشاً بما لقى من صدود، وبما عزم عليه رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- من إعلان الحرب على قريش، نصرةً لحلفائه _خزاعة _ وأنه لم يبق شك فى ذلك(١٠).

٣- فى الفكر السياسى المعاصر وفى القانون الدولى:

تعالج هذه النقطة مفهوم (الحلف) عامة، وظاهرة (الأحلاف العسكرية الاستعمارية) خاصة

- مفهوم الحلف[١١]:

برغم أن " الأحلاف " و" التكتلات " قديمة قدم التاريخ نفسه، فإن المفهوم الشائع للتكتلات والأحلاف الدولية المعاصرة، هو المفهوم الأوروبى. حيث كانت الدول الأوروبية تتحالف وتتكتل فى مواجهة المد الإسلامى، ثم فى مهاجمة المسلمين، والوقوف فى وجه الدولة العثمانية بصورة خاصة، عندما طرقت أبواب أوربا، وتوغلت فيها، ثم تحولت وجهة التكتلات والأحلاف إلى التنافس لاقتسام العالم الاسلامى، بعد أن بان ضعف المسلمين وعجزهم. وقد قادت الأحلاف والتكتلات الأوروبية إلى التنافس الاستعمارى وإلى التسابق فى التسلح، ثم إلى حروب مريرة مدمرة.

إن كلا من التكتل والحلف هو تجميع يضم دولتين أو أكثر، يفترض وجود مصلحة متماثلة، وخط استراتيجى معين يلتقى عليه أعضاؤه. وقد يكون التكتل بداية للتحالف، ولكن الفرق بينهما أن الحلف هو _ عادة _ تجمع ذو أغراض عسكرية وسياسية بالدرجة الأولى. أما التكتل _كقاعدة _ فيستهدف التعاون فى المجالات الأخرى اقتصادية ثقافية ... إلخ. وكذا فالتحالف لا بد أن يستند إلى معاهدة دولية، بالمعنى الدقيق للتعبير (treaty)، ولابد أن تكون له هيئات تسهر على حسن تنفيذ بنود هذه المعاهدة، بعكس التكتل الذى لا يشترط فيه بالضرورة مثل ذلك.

فالحلف فى القانون الدولى والعلاقات الدولية _ إذن _ هو علاقة تعاقدية، بين دولتين أو أكثر، يتعهد -بموجبها _ الفرقاء المعنيون بالمساعدة المتبادلة. فى حالة الحرب ... غير أن معظم الأحلاف العسكرية المعاصرة، تبرم بين دولة كبيرة وبعض الدول الصغيرة، بعد أن تدخل فى روعها أنها مهددة بخطر خارجى، يلجئها إلى هذه الدولة الكبيرة، فتتمكن الدولة الكبيرة _بالتالى _ من فرض سيطرتها، على هذه الدول الصغيرة، وقت السلم ووقت الحرب، إذ تتضمن هذه المعاهدات التحالفية إنشاء نظام للدفاع المشترك، والاحتفاظ _ غالباً _ بقواعد عسكرية، فى أراضى الدول الصغيرة، والسماح للدولة الكبيرة باستخدام الموانئ والمطارات والمواقع الاستراتيجية كذلك، وقلما تتمكن دولة صغيرة من استغلال علاقتها بحليف قوى لدعم مصالحها.

ب- ظاهرة الأحلاف العسكرية الاستعمارية :

كانت الظروف الدولية التى سادت العالم، بعد الحرب العالمية الثانية، كفيلة بأن تؤدى إلى انقسام العالم إلى معسكرين رئيسيين، وإلى نشوب الحرب الباردة، ومن ثم البدء فى تأسيس

الأحلاف العسكرية، كما أدت إلى تغيير بارزٍ في الخريطة السياسية والاقتصادية للعلاقات الدولية، وهو ما أفضى إلى ظهور تكتلات اقتصادية على الجانبين.

تميزت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية بأساليب الجاسوسية المبتكرة، والتسابق فى التسليح وخفوت الفكر الدينى، والفراغ العقيدى، وقد قاد كل ذلك إلى تنامى ظاهرة التكتلات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وإلى ضرورة التنسيق بين مجموعات الدول التى تلتقى مصالحها، وفى طى هذه الظاهرة كانت الأحلاف ذات التوجه الاستعمارى، التى خططت لها الدول الكبرى فى العالم، لتلبية رغبتها الملحة فى بسط نفوذها وهيمنتها، وأصبح ما يسمى بالعالم الثالث _ وضمنه المنطقة العربية _ نهباً ومطمعاً لتلك النوعية من الأحلاف.

بيد أن ظاهرة (الأحلاف) بوجهيها : الطيب والخبيث باتت ملازمة لمفهوم الصراع وفعالياته على الساحة الدولية. وجهها الطيب يعنى أن يكون الحلف ملجأً للمستضعفين والمظلومين يستقوون به _ ببعضهم البعض- فى مواجهة الجبابرة والطغاة والطامعين. ووجهها الخبيث يعنى أن يكون الحلف أداة فى أيدى الطغاة و الجبابرة وذوى الأطماع والتوجهات الاستعمارية.

إن تصاعد حملة " التأله" الأمريكى الرأسمالى، بعد الانفراد بقيادة العالم، قد أدى _ فى المقابل _ إلى تصاعد وتيرة الحركة الإنسانية العالمية، ضد الجور والظلم بتجلياته العولمية المختلفة، كما ظهرت حركات التضامن لناشطى السلام الدوليين(١٢). بل لقد ظهر ما يسمى "حلف الفضول العالمى " الذى يعد منبراً وملتقى لكل المظلومين، على اختلاف أجناسهم ودياناتهم و مذاهبهم الفكرية(١٣).

على الجانب الآخر، فإن مراجعة التعديلات الاستراتيجية المدخلة على حلف شمال الأطلسى بمناسبة يوبيله الذهبى _ ١٩٩٩/٤/٢٦ _ تبين لنا مدى الإصرار الأمريكى على سياسة الأحلاف العسكرية، إذا أعادت هذه التعديلات الحياة إلى الحلف، الذى كان قد فقد وظيفته بعد سقوط حلف وارسو(١٤).

كذلك، فإن مشروع الشرق الأوسط الكبير، الذى تتبناه تل أبيب وواشنطن، وبدأت بعض دول المنطقة فى الترويج له. هو طبعة أخرى من حلف بغداد، بل إنه أكثر سوءاً منه؛ إذ أنه يفتح الباب للولايات المتحدة لتزج بنفسها فى الأمور الداخلية للدول الأطراف فى المشروع،

باسم الديمقراطية. يضاف إلى ذلك أنه ليس موجهاً إلى طرف خارجى، كما كان حلف بغداد، - ضد الاتحاد السوفيتى _ بل إنه طعن متوالٍ مباشرٍ فينا نحن أبناء المنطقة[١٥].

ثانياً - المحاولات الغربية الاستعمارية لربط مصر بالأحلاف :

فى الواقع، لم تتوقف محاولات الغرب لتوريط مصر، أو استيعابها ضمن أحلافهم؛ لضمان استمرار بقائهم و نفوذهم فى المنطقة العربية. وإذا كانت هذه المحاولات قد بدأت قبل ثورة يوليو، فإن كثافتها قد زادت بعد الثورة، و بعد بروز الزعامة المصرية فى المنطقة، وأهمية هذه الزعامة وخطورتها.

تعود بداية تلك المحاولات إلى الإعلان البريطانى الفرنسى عام ١٩٥٠، باستعداد الغرب لتقديم الأسلحة والذخيرة إلى دول المنطقة العربية، بشرط عدم استخدامها ضد إسرائيل. وقد رفضته الدول العربية. وفى عام ١٩٥١ أخذ هذا الإعلان وجهة جديدة، إذ أرادت بريطانيا صيانة مصالحها، خاصة فى مصر، بعد إعلان مصر عزمها على تصفية علاقتها ببريطانيا، بشأن قاعدة القناة. فلجأت بريطانيا إلى الولايات المتحدة تستقوى بها. و لما كان لفرنسا وتركيا _ أيضاً _ تجارب سياسية وحربية فى المنطقة، فقد رأت تلك الدول الأربع أن تتقدم إلى مصر باقتراح تكوين قيادة للشرق الأوسط، تشترك فيها مصر مع هذه الدول، على قدم المساواة. وكانت هذه المحاولة تهدف إلى حل مشكلة جلاء القوات البريطانية، وتحويل قاعدة القناة إلى قاعدة دولية، تشترك فيها مصر، ومن تريد من دول المنطقة. وتقدمت الدول _ فعلاً - بمقترحاتها إلى مصر فى ١٩٥١/١٠/١٣ متضمنةً أن بريطانيا ستوافق على إلغاء معاهدة ١٩٣٦، وتسليم القاعدة إلى مصر، وسحب القوات البريطانية، إذا وافقت مصر على الاشتراك فى القيادة المشتركة، فرفضت مصر ذلك الاقتراح رفضاً باتاً، وكان قد ساءها _ كذلك _ أن تلك الدول الأربع لم تدع الحكومة المصرية فى المفاوضات الأولى، التى دارت بينها بشأن الاقتراح، بل أنها قدمته إلى مصر جاهزاً، كما لو كان إملاءً، برغم أنها الأرض التى عليها القاعدة. هذا، إلى جانب أن مصر والدول العربية كانت قد فقدت ثقتها فى الدول الغربية لوقوفها إلى جانب إسرائيل، عند صدور قرار أو توصية الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين، ثم فى حرب ١٩٤٨. يضاف إلى ذلك أن مصر لم تكن تريد أن تستبدل باحتلال بريطانيا احتلالاً رباعياً. وزادت مصر على رفضها ذلك الاقتراح، أن أعلن برلمانها إلغاء معاهدة ١٩٣٦، ومعاهدتى ١٨٩٩ اللتين جعلتا بريطانيا شريكاً لمصر فى حكم السودان[١٦].

ثم كان ضمن الدراسات التى أعدتها كلية الحرب العليا فى الولايات المتحدة، دراسةً عن ما سمى بالحزام المحمدى The Mohammedan Belt كشف فيها الأمريكان _ ١٩٥٣ _ عن أملهم فى حلف إسلامى عسكرى يرتبط بالولايات المتحدة بمعاهدة أمن متبادل لمقاومة الشيوعية. وصرح رئيس قسم الشرق الأوسط بالخارجية الأمريكية _أيضاً _ آنذاك، بأن الولايات المتحدة يهمها أن تقيم علاقة متينة مع القاهرة؛ لأن القاهرة من أكبر عواصم العالم الاسلامى نفوذاً، ولها تأثير روحى عظيم فى نطاق هذا العالم. وطلب من بعثة الدراسات العسكرية العليا المصرية الموجودة بالولايات المتحدة، إبلاغ قيادة الثورة المصرية استعداد الولايات المتحدة لتسليح الجيش المصرى، بأحدث الأسلحة، ولكن بشرط واحد هو توقيع معاهدة للأمن المتبادل بين مصر والولايات المتحدة، فكان رد عبد الناصر أن المشكلة الرئيسية ليست بيننا و بين الاتحاد السوفيتى، لكنها بين العالم العربى وبين انجلترا وفرنسا وإسرائيل. فانجلترا لاتزال جيوشها فى مصر والسودان وشرق الأردن والعراق وعدن. ولاتزال فرنسا تحتل تونس والجزائر ومراكش، وإسرائيل استقطعت أكثر من نصف أرض فلسطين، فكيف ندخل فى معاهدة تحالف ضد الاتحاد السوفيتى. الذى لا يوجد بينه وبين العالم العربى أى مشكلة. وأنه إذا كانت الولايات المتحدة جادة فيما تدعيه من رغبتها فى صداقة العالم العربى، فعليها معاونته فى استرداد أرضه من الاستعمار الفرنسى والبريطانى، وحل مشكلة فلسطين، وعلى هذا الأساس، فإن مصر ستقاوم الأحلاف التى تروج لها الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط، حتى ينال العرب حقوقهم كاملة(١٧).

ولذا، فإذا قيل إن موقف عبد الناصر من الأحلاف الاستعمارية فى المنطقة ليس جديداً، على القوى الوطنية فى مصر؛ حيث قد سبق للوفد، وهو فى الحكم، فى السنوات الأولى من الخمسينيات، أن رفض مشروع حلف شرق البحر المتوسط الذى طرحته الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وتركيا، لمواجهة الخطر الشيوعى الزاحف، فالرد على ذلك يسير، وهو أن هناك فرقاً بين منطلقى الرفضين : فقد رفض الوفد الأحلاف بقصد حماية (مصر) من الأخطار الاستعمارية، ورفض عبد الناصر بقصد حماية (الأمة العربية)(١٨).

ثم كانت المفاجأة الصادمة لعبد الناصر فى الإعلان _ ١٩٥٥/١/١٢ _ عن أن اتفاقاً قد تم بين العراق و تركيا، على توقيع حلف دفاع مشترك فى أقرب وقت ممكن؛ إذ تأكد ارتباط العراق بحلف الأطلنطى، عن طريق تركيا، التى كانت أول دولة فى الشرق الأوسط ترتبط بذلك الحلف. وكانت تلك بداية المعركة المباشرة بين عبد الناصر ودعاة الأحلاف فى المنطقة، وقد خاضها عبد الناصر بكل ثقله السياسى والإعلامى(١٩).

وقبل الخوض تفصيلياً فى مرتكزات موقف عبد الناصر من الأحلاف ، نتعرف إجمالاً على الخطوط العريضة أو المرتكزات العامة التى تبلورت أو بنيت عليها السياسة الخارجية المصرية إبان تلك المرحلة.

ثالثاً - أهم مرتكزات السياسة الخارجية المصرية فى الحقبة الناصرية :

١-كانت المبادئ الستة المشهورة لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ هى بذور العمل الحقيقية التى تحقق من خلالها معرفة مضمون العمل الوطنى العام بشكله الجديد، بعد ٢٣ يوليو ١٩٥٢. وكذلك حددت هذه المبادئ الاستراتيجية العامة للمجتمع الجديد، وكانت بداية الخيط الذى بدأت الثورة تتعلق به متحركةً نحو وضوح فكرى أكبر، باحثةً عن خطٍّ أيديولوجى متكامل. ثم كان الدافع الأساسى وراء ظهور أول وثائق الثورة _ فلسفة الثورة لجمال عبد الناصر _ هو تقديم قدر من التفسير أو التنظير لكى يفهم ما وراء الأهداف[٢٠]. ثم كان الميثاق كدليل عمل وإطار فلسفى ونظرى يحكم مسيرة الثورة الاشتراكية. بل إن أعظم ما فى الميثاق هو التحديد الحاسم لأهداف النضال العربى، التى تلتزم بها مصر، وارتضتها الجماهير العربية، وتبلورت أهداف النضال العربى فى ثلاثة اتجاهات: اتجاه تحررى (الحرية)، اتجاه اشتراكى (الاشتراكية) واتجاهٍ تقدمى وحدوى (الوحدة).

٢- إذا كان المشروع التاريخى لأى بلد هو رؤيته لهدفه الأكبر، أو هو استراتيجيته العليا، وعلى أساسه تتحدد كل أهداف عمله ووسائلها، فإنه كان لمصر مشروعها التاريخى، منذ أدرك الوادى المحاصر برمال الصحراء أنه جزءٌ من شيءٍ واسع، وأنه بالمصلحة والأمن يتصل بكيان أكبر منه، حيث هناك مع الأوسع والأكبر، يجد الوادى المُحاصر هويته ومصالحه وإمكانيات أمنه. و قد دخل المشروع التاريخى لمصر منذ ١٩٥٢ ما عرف بمرحلة الثورة القومية[٢١].

٣- إن لمصر من تقاوم الزمن عليها ما زودها بخبرات لم يتزود بمثلها شعبٌ آخر، وارتقى فيها الضمير الإنسانى ارتقاء لم يسمُ إليه غيرها من الشعوب، وغدت الحكمة فيها وحياً وإلهاماً صادقاً، أكثر مما هى استقراء عقل قد يصيبه الخطل، وأصبح سلوكها الاجتماعى والسياسى سلوكاً طبيعياً، لا تحركه عقد النقص أو الاستعلاء، وبهذا السلوك الطبيعى تبدو فى سياستها واتجاهاتها الدولية واضحة، وهو ما يفسر الصراحة التى أعلن بها عبد الناصر سياسة مصر الخارجية دون افتعال أو تصنع أو مجاراة للظروف، بل بما يعكس المبادئ الأصلية، التى مصدرها الطبيعة المصرية الخالصة. وهذه المبادئ هى التى تحدث عنها الميثاق، عندما عرض لسياسة مصر الخارجية، بقوله: "إن الخطوط الثلاثة العميقة فى السياسة

الخارجية للجمهورية العربية المتحدة تعبر عن كل مبادئها الوطنية، وهى: الحرب ضد الاستعمار والسيطرة بكل الطاقات والوسائل، وكشفه من جميع أقنعته، ومحاربته فى كل أطواره، والعمل من أجل السلام، لأن جو السلام واحتمالاته هى الفرصة الوحيدة الصالحة لرعاية التقدم الوطنى. ثم التعاون الدولى من أجل الرخاء المشترك لجميع الشعوب، والذى لم يعد يقبل التجزئة، كما أنه أصبح فى حاجة إلى التعاون الجماعى لتوفيره[٢٢].

٤- إلى جانب تأكيد ثورة يوليو على عروبة مصر، بما يجعلها قائداً إقليمياً فى المنطقة العربية، فقد أكدت- قولاً وعملاً _ مناصرتها لحركات التحرر فى العالم، وأصبحت القاهرة قبلة من أجل حرية بلادهم واستقلالها[٢٣].

٥-حرصت السياسة الخارجية المصرية على تأكيد استقلال الإرادة المصرية والإرادة العربية، فى الانفتاح على أسواق التسليح الدولية شرقاً وغرباً، مع تأكيد الحرص على حماية الصناعات الوطنية الثقيلة، من الأسلحة وغيرها[٢٤].

٦- يأتى متوجاً لكل ما سبق، مرتكز "السعى لتحقيق المصلحة الوطنية المصرية" سواء فى الجانب السياسى أم الاقتصادى، وما يتعلق بهما من استقلال للإدارة الوطنية، والتخلص من المؤثرات الخارجية، الماسة بهذه الاستقلالية، من جانب الاستعمار أو غيره، ثم السعى لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وما يفرضه ذلك على السياسة الخارجية من توجهات معينة تلبية لضرورات/ حاجات البلاد. ولقد كان رجال الثورة يشغلهم _ بالدرجة الأولى _ فى طور الإعداد لها، قضية بلادهم من الداخل، وأوضاعها المتردية فى مجالاتها المختلفة، وما يعنيه ذلك من ضرورة العمل على تصحيح هذه الأوضاع. يقول عبد الناصر فى (فلسفة الثورة): "كنا نحارب فى فلسطين، ولكن أحلامنا كانت هنا فى مصر، وكان رصاصنا يتجه إلى العدو الرابض أمامنا فى خنادقه، ولكن قلوبنا كانت تحوم حول وطننا البعيد، الذى تركناه للذئاب ترعاه"[٢٥].

وكثيراً ما كانت الأحداث أو الأزمات تملى تكثيف العمل الخارجى ، والتحرك استناداً إلى أكثر من واحد من هذه المرتكزات، مجتمعة فى آن. وعلى سبيل المثال، كان على السياسة الخارجية المصرية عقب مؤتمر القمة العربى الأول، ضرورة السير فى إطار عدة خطوط عريضة اجتمعت فى آن واحد، هى: تنظيم العمل لمواجهة التهديدات الإسرائيلية _ تطوير العلاقات مع الاتحاد السوفيتى لضمان التسليح ودعم قدراتنا الصناعية _ التمسك بسياسة عدم الانحياز إزاء الصراع السوفيتى/ الأمريكى _ دعم علاقاتنا بدول عدم الانحياز والدول

الأفريقية. وتنفيذاً لهذه السياسة، شهدت القاهرة عام ١٩٦٤ اجتماع قمة عربى فى يناير. ثم فى يوليو اجتماع قمة افريقى، ثم فى سبتمبر اجتماع قمة عربى آخر، وفى أكتوبر اجتماع قمة عدم الانحياز. وذلك فى نشاط سياسى دولى مكثف، فى عام واحد، لم تشهد مثله عاصمة أخرى[٢٦].

رابعاً _ مرتكزات الموقف المصرى من سياسة (الأحلاف) :

كان موضوع الأحلاف مجالاً لوجهات نظر عديدة متباينة، داخل مصر، قبل ثورة ٢٣ يوليه[٢٧]، فقد وقع رئيس وزرائها الأسبق إسماعيل صدقى _ بالأحرف الأولى _ مع وزير خارجية بريطانيا _ بيفن _ على مشروع معاهدة تقضى بالتحالف مع بريطانيا، وكان يصحبه فى المفاوضات وزير خارجيته - إبراهيم عبد الهادى _ رئيس الحزب السعدى فيما بعد، وقد روج مصطفى أمين لذلك، بمقال كتبه فى "آخر ساعة".

ثم خطب محمود فهمى النقراشى _ فى واشنطن _ مهاجما الشيوعية والنظام السوفيتى، متحدثاً عن وجوب ثقة الغرب فى مصر الديمقراطية، وثقتهم فى كراهيتها للشيوعية، موافقاً على مبدأ الأمن الجماعى، وهو شعار الأحلاف العسكرية، الذى رفعه الاستعمار وقتها.

وكذلك، فقد صرح عبد الرحمن عزام أمين عام الجامعة العربية _ فى يناير ١٩٥٢ _ بأنه على استعداد للتحالف مع أمريكا.

أما عن " الوفد " فقد أعلن رأيه صراحة فى رفض الأحلاف، فقد كان يطالب بالجلاء أولاً، ثم النظر فى موضوع الأحلاف فيما بعد. وكذا، فقد أخذت الأحزاب التقدمية موقف الرفض والمعارضة لفكرة الأحلاف.

كان الموقف المصرى، بعد الثورة، حاسماً وواضحاً، من قضية الأحلاف، حيث لم تصر القيادة العسكرية على الرفض فحسب، بل راحت تقاوم من يروج لها أو يرتبط بها عملياً من الدول العربية، ودخلت تلك القيادة فى معارك ضد الأحلاف العسكرية، ولم تستجب لإغراءات الرئيس الأمريكى ايزنهاور بإمداد مصر بالسلاح فى حال ارتباطها بحلف (دفاعى) مع الغرب. وقد سبقت الإشارة إلى محاولات عدة مماثلة من جانب قوى استعمارية أخرى، حاولت جذب مصر إلى سياسة الأحلاف، وتم رفضها.

كانت تلك الإغراءات أقل تأثيراً على العسكريين منها على المدنيين، الذين ارتفعت بعض أصواتهم تطالب بالتحالف، مثل على ماهر الذى صرح إبان اشتداد الأزمة بين محمد نجيب وأعضاء مجلس قيادة الثورة _ بقوله (إن مصر لا تستطيع الوقوف موقف الحياد، ويجب أن تنضم للغرب)[٢٨]. غير أن نجيب عارض ذلك بقوة، ورفض دعوة السفير الأمريكى بالقاهرة إلى "ضرورة أن ترتبط الثورة بأحلاف العالم الحر" وأكد أنه لا حديث عن الأحلاف قبل الجلاء الكامل[٢٩].

لم تتحول القيادة العسكرية فى مصر عن موقفها المبدئى الرافض للأحلاف ، ولو تدفق السلاح على مصر.

كانت الولايات المتحدة قد عقدت اتفاقيات إمداد بالسلاح لكل من العراق وباكستان، عام ١٩٥٤، كمقدمة لحلف بغداد. وكذلك تشكل حلف جنوب شرق آسيا فى مانيلا عاصمة الفلبين فى ١٩٥٤/٨/٤، وانضمت إليه _ إلى جانب باكستان والفلبين وتايلاند _ دول بعيدة عن المنطقة ومرتبطة بحلف الأطلنطى هى أمريكا وبريطانيا وفرنسا :

ولم يضعف كل ذلك مصر، بل زادها إصراراً فى مقاومتها لسياسة الأحلاف، فماذا كان وراء ذلك الموقف، و ما أبرز مرتكزاته.

ظل عبد الناصر ملتزماً بهذه السياسة المناهضة للأحلاف منذ أول يوم للثورة، وحتى نهاية عهده. فقد أعلن فى ١٩٥٧/٧/٩ : "رفضنا الدعوة إلى الأحلاف، وقلنا إن لنا فكرة، نؤمن بها كل الإيمان، لأن أى تحالف مع الدول الكبرى يعنى السيطرة، فطلبنا من الدول العربية أن تتضامن تحت لواء الدفاع المشترك، لأن هذه الأحلاف هى أحلاف الذئب مع الحمل، ولا بد أن يأكل الذئب الحمل". وفى ١٩٦٤/٧/٥ أعلن: "إن القواعد العسكرية الأجنبية كما أثبتت التجارب ليست مسألة مواصلات، لكنها سياسة مناطق نفوذ، وأدوات سيطرة على الشعوب، التى تقع هذه القواعد على أراضيها، و تهديد للشعوب المجاورة لها". وفى ١٩٦٦/٢/٢٢ أعلن: "إن مصلحة الأمة العربية لا تتحقق الا باتباع سياسة رفض الأحلاف والتكتلات، ثم توحيد السياسة الخارجية العربية، فى كل ما يمس حاضر الشعوب العربية ومستقبلها، وتحويل التضامن الجماعى العربى إلى حقيقة واقعة[٣٠].

وبرغم أن مصر كانت قد وقعت مع الولايات المتحدة أكثر من اتفاق فى مجالات الاقتصاد والثقافة والخبرات الفنية، فإن أمريكا رفضت بيع الأسلحة لمصر، بعد تعرضها

للعدوان المتكرر من جانب العصابات الإسرائيلية ١٩٥٥، ثم سحبت مشروع إسهامها فى بناء السد العالى، الأمر الذى دفع عبد الناصر إلى شراء الأسلحة من الشرق، وتأميم قناة السويس، ومرجع ذلك الموقف الأمريكى هو أن أمريكا كانت تريد فى مجال التعاون مع مصر، أن تجبرها على الاشتراك فى حلف بغداد، مقابل منحها الأسلحة، وأن تفرض رقابتها على الاقتصاد المصرى، مقابل إسهامها فى بناء السد العالى، وكلا الأمرين رفضهما عبد الناصر بشدة[٣١].

على وجه العموم، فالمتتبع للاتجاهات السياسية سوف تستوقفه الاستراتيجية الأمريكية ودورها وراء الأحداث التى روعت بها منطقتنا، فإن هذه الاستراتيجية قد وضعت بعد الحرب العالمية الثانية، وأقدم الأمريكيون على تنفيذها منذ بداية الخمسينيات، قبل الثورة المصرية، منذ طرح الأمريكيون على النحاس باشا فكرة الدفاع المشترك عام ١٩٥١، وهو ذات الوقت الذى كان الاستعمار الفرنسى/ الانجليزى موجوداً فيه تقريباً فى معظم الدول العربية، حيث لم تستطع أمريكا أن تحل محل هذا الاستعمار، وآثرت التعايش معه، وفى ١٩٥٣ بدأت أمريكا تعزف نفس النغمة، ولكن بدافع التخوف من الخطر الروسى، وجاء دالاس وعرض على عبد الناصر، ما عرضته أمريكا من قبل على النحاس، ورفض عبد الناصر كما رفض النحاس؛ فالخطر كان محدداً أمامنا فى العدو الصهيونى، وليس فى الروس، ثم جاء عام ١٩٥٥ وجاءوا بحلف بغداد، الذى قبله السعيد ورفضه عبد الناصر وفيصل، وفى ١٩٥٦ قدموا مذكرة إلى صبرى العسلى، رئيس وزراء سوريا، يخبرونه فيها بأن العالم العربى متورط مع الغرب، ولم تبق إلا سوريا، وعليها أن تدخل حلف بغداد، وأن إسرائيل وجدت لتبقى، هكذا بصراحة! ثم جاء عدوان ١٩٥٦ الذى أدانته أمريكا لأن فرنسا وانجلترا لم يستأذناها، إذن فالاستراتيجية الأمريكية لم تتغير طيلة ثلاثين عاماً. كل ما فى الأمر أن أمريكا آنذاك، كانت تريد السيطرة على المنطقة وحدها، دون فرنسا وإنجلترا، فأمريكا لها أحلاف وقواعد فى الشرق (سياتو) وكذلك فى الغرب (ناتو) ولأن الشرق الأوسط يقع فى منتصف الطريق، فبسيطرتها عليه تكون قد أغلقت الدائرة.

من ناحية أخرى فإن محصلة العلاقات المصرية - الأمريكية، فى الفترة ١٩٥٢-١٩٦٩، كانت سلسلة من الوعود المنقوضة[٣٢]، الأمر الذى وفر أسباباً جوهرية لفقدان ثقة القيادة السياسية المصرية فى الجانب الأمريكى، ناهيك عن الاعتماد عليه أو التحالف معه، وكذا حليفتاه الاستعماريتان: بريطانيا وفرنسا.

- فى عام ١٩٥٣ كان منهم وعد بالسلاح، نقضوه وأعطوا السلاح لإسرائيل.

- فى عام ١٩٥٦ كان منهم وعد بالمساعدة فى بناء السد العالى، وحدث ما لا يجهله أحد.

- فى عام ١٩٥٧ كان منهم وعد بترك التطور السياسى والاجتماعى يأخذ طريقه الحر فى المنطقة، بحيث لا يفرض عليها ما هو مضاد لإرادتها، وفى العام نفسه كانت منهم مؤامرة غزو سوريا.

- ١٩٦٧ كان منهم تعهد بحفظ السلامة الإقليمية لدول المنطقة، وفى العام نفسه كانت مباركتهم للعدوان الإسرائيلى، بل كان لهم دور مباشر فى العدوان.

- فى عام ١٩٦٨ كان وعدهم بالمساعدة فى تنفيذ قرار مجلس الأمن (٢٤٢). وفى العام نفسه أعطوا الطائرات الفانتوم لإسرائيل.

- فى عام ١٩٦٩ كان وعدهم بضرورة حل الأزمة، وفى السنة نفسها كان انحيازهم كاملاً لإسرائيل.

كذلك ، نأت مصر بنفسها عن حلبة الصراع الفكرى بين معسكرى: (الاشتراكى/الشيوعى) والغرب (الرأسمالى/ الحر) الذى استهدف تقسيم العالم إلى مناطق نفوذ فكرى بعد أن تراجعت صورة الصراع الاستعمارى التقليدى.

لم تكن مواجهة عبد الناصر مع القوى الاستعمارية الغربية، قائمة على المرتكزات سابقة الذكر فحسب، بل قامت على اعتبار تلك القوى رموزاً للرأسمالية المستغلة التى عانت منها طويلاً قبل قيام ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢.

على الجانب الآخر، وبرغم كل صور التعاون العسكرى الاقتصادى بين مصر ودول الكتلة الشرقية، فلم تنخرط مصر مع تلك الدول، أو أى منها، وظلت إرادتها مستقلة، وهويتها مصونة. ولم تنتظم فى حلف عسكرى، ولم تتبنَّ أيديولوجية تمس أو تنال من مكونات هويتها العربية الإسلامية.

لقد حدد عبد الناصر موقفه تجاه الشيوعية الدولية من منظور إسلامى، حيث قال: "إن أغلبية العرب تدين بالإسلام، وهذا الدين قد بين بوضوح القواعد التى يقوم عليها التعاون بين البشر، فلا داعى ـ والحال هذه ـ إلى مبادئ جديدة سواء كانت شيوعية، أم من أى نوع آخر، لكى يعتنقها المسلمون"(٣٤).

وكما أكد د. مراد غالب، فلم يحدث أن تعرض السوفيت يوماً من الأيام معنا لموضوع أن نكون دولة ماركسية أو لينينية، وكانوا يقولون: إننا نتمنى أن نرى مصر والعالم كله اشتراكيين، لأننا نؤمن بالاشتراكية ونحبها، ومن الطبيعى أن نتمنى لأصدقائنا ما نحب، ولكن هذه الأمور متروكة لكم تماماً، ومن صميم شؤونكم الداخلية"(٣٥).

كذلك، كانت فترة الخمسينيات، والستينيات من القرن العشرين، قد تميزت _ فى المنطقة العربية _ بأنها مرحلة مد ثورى تقدمى، يرمى إلى تحرير شعوب المنطقة، وكانت ريادة هذا المد أو الاتجاه للزعامة الكاريزمية المصرية آنذاك، و تبعها العديد من شعوب المنطقة، متمردين على نظم حكمهم. و التقت وجهة القيادة المصرية مع رغبات تلك الشعوب، فى مواجهة نظم الحكم المذكورة، لأن تلك النظم ارتبطت _ بدرجات متفاوتة _ مع الأحلاف الاستعمارية، بل وحاولت إنشاء أحلاف جديدة للقوى الاستعمارية، كحلف بغداد وحلف الدفاع المركزى.

خامساً: أبرز المواجهات المصرية مع سياسة الأحلاف الاستعمارية بالمنطقة العربية :

بدأ عبد الناصر معركة ضد الدول العربية التى أخذت تنجذب إلى مغناطيس الأحلاف الغربية. وكان هذا جديداً فى السياسة المصرية؛ فمصر قبل الثورة كانت ترفض الأحلاف، ولكنها لم تكن تهاجم الدول العربية التى كانت تروج لها.

ونظراً لأن العديد من الأحلاف التى ظهرت فى المنطقة العربية والشرق الأوسط فى تلك المرحلة _ عهد عبد الناصر _ كانت صناعة استعمارية، وحاولت _ لظروف إقليمية وتاريخية خاصة بالمنطقة _ أن ترتدى ستار الإسلام، فإن من اليسير _ لهذين السببين _ الكشف عن مضمونها وأهدافها، وهو ما يبرر مواجهة لتلك الأحلاف، والتى كان أبرزها:

١- حلف بغداد(٣٦):

بدأ عدنان مندريس رئيس وزراء تركيا يمهد الطريق لعقد حلف يضم دول الشرق الأوسط على نسق حلف الأطلنطى، وحلف جنوب شرق آسيا، فزار بغداد و بيروت ودمشق، وكادت زيارته لمصر أن تتم، لو لم ينتبه عبد الناصر لخطة الولايات المتحدة وبريطانيا التى تستهدف ربط المنطقة بعجلة الاستعمار الغربى، فألغى عبد الناصر المقابلة التى كان قد تحدد موعدها بالفعل.

فى ١٩٥٥/٢/٢٤ وقع رئيس وزراء العراق _ نورى السعيد _ مع نظيره التركى، فى أنقرة، اتفاقية عرفت بميثاق بغداد، لغرض أساسى هو إنشاء "حزام عسكرى" فى الشرق الأوسط

يحول دون المد الشيوعى فى المنطقة. وفى أكتوبر من العام نفسه، أصبحت بغداد المقر الدائم للحلف وسكرتاريته.

دعت الجامعة العربية رؤساء الوزراء العرب إلى القاهرة لبحث ما يترتب على اتفاق العراق وتركيا من خيبة أمل لفكرة الجامعة العربية، لكنه كان دون جدوى أمام تمادى نورى السعيد فى سياسته.

وبينما فشل نورى السعيد فى أن يضم أى دولة عربية إلى الحلف المذكور، فقد انضمت بريطانيا رسمياً إليه فى ١٩٥٥/٤/١٥، ثم انضمت باكستان فى١٩٥٥/٦/١، ثم إيران فى١١/١٠/١٩٥٥، وأصبحت أمريكا عضواً مراقباً، وبعدوان ١٩٥٦ على مصر، انضمت أمريكا إلى اللجنة العسكرية للحلف فى ١٩٥٧/٣/٢٣، وأتبعت ذلك بانضمامها نهائياً فى يونية ١٩٥٧.

أما لماذا لم تنضم أمريكا للحلف رسمياً منذ إنشائه، وهى التى سعت إليه ونشطت لتأييده والترويج له وانضمت إلى بعض لجانه، فيجيب دالاس _ وزير خارجيتها _ عن ذلك أمام لجنة الشؤون الخارجية بالكونجرس فى ١٩٥٧/١/٧ قائلاً: "إن حلف بغداد يتضمن اعترافاً سياسياً بشىء لا تريد الولايات المتحدة أن يقترن بها، إنه الاستعمار"

عقد الحلف أول اجتماعاته فى ٢١-١٩٥٥/١١/٢٢ لكنه لم ينجح لأن إرادة الشعوب العربية لم تقبله. وقد خاب ظن الرجعية العربية تماماً، بقيام ثورة العراق فى ١٩٥٨/٧/١٤، التى أطاحت بالملك فيصل الثانى ورئيس حكومته نورى السعيد، وأعلنت جمهورية العراق، وسقط حلف بغداد.

وعن الدور المصرى الحاسم والفعال فى إسقاط ذلك الحلف. هناك الكثير من الأدلة والأدبيات(*).

يذكر أن حلف بغداد كان هو التطور المباشر لفكرة منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط _ ميدو _ التى طرحت مشروعها، الولايات المتحدة من قبل، لتكون حلقة فى سلسلة أحلاف الغرب، المعادية للاتحاد السوفيتى آنذاك، تملأ الفجوة بين حلف الأطلسى _ ناتو _ وحلف جنوب شرق آسيا _ سياتو _ لتكون جميعها تحت قيادة الولايات المتحدة[٣٧].

٢-حلف الدفاع المركزى :

انسحبت العراق رسمياً من حلف بغداد فى مارس ١٩٥٩. وفى ٢١ اغسطس/ آب من العام نفسه تحول اسم هذا الحلف إلى "منظمة الاتفاق المركزى" أو Central treaty

organization. واختصار: .CENTOوقد نقلت هذه المنظمة مقرها رسمياً، من بغداد إلى أنقرة فى أكتوبر ١٩٥٩(٣٨).

سار الحلف الجديد على خط حلف بغداد، متبنياً سياسته وأهدافه، خاصة زعمه بتبنى فكرة الوحدة الإسلامية، فى مواجهة الوحدة العربية، وبث الفرقة بين العروبة والاسلام، ومواجهة الثورة العربية الاشتراكية، ثم محاولة إبعاد الحكم الثورى الجديد فى العراق عن مصر؛ لأن فى التقارب بينهما خطراً فادحاً على إسرائيل، حليف الاستعمار وأداته. واقتصرت عضوية الحزب على تركيا وإيران وباكستان وبريطانيا، أما أمريكا فاستمرت تلعب دور الرقيب(٣٩).

عقد الحلف أولى جلساته فى طهران، فى إبريل ١٩٦٥(٤٠)، الأمر الذى يدل على تعثر سيرته هو الآخر(٤١).

٣-الحلف الإسلامى :

كانت الولايات المتحدة تروج لفكرة إنشاء حلف عسكرى إسلامى، لملء الفراغ الناجم عن انحسار النفوذ البريطانى الفرنسى عن بلدان الشرق الأوسط. وكانت بداية طرح هذه الفكرة على البعثة المصرية العسكرية المكلفة بالاتفاق على صفقة سلاح مع أمريكا برئاسة على صبرى، فى أواخر ١٩٥٢. وكان الذى طرح الفكرعلى البعثة المصرية، الجنرال أولستر مدير برنامج المساعدة العسكرية الخارجية، الذى أبلغ بعض المصريين فى واشنطن أن إمكانيات عقد حلف إسلامى ستكون عظيمة، لأن مثل هذا الحلف سيضم ثلاث عواصم هى: أنقرة عاصمة أكثر الدول الإسلامية تحديثاً وعصرية، وكراتشى عاصمة أكثر الدول الإسلامية كثافةً فى السكان، والقاهرة عاصمة أقوى الدول الإسلامية نفوذاً وأعلاها مقاماً.

ومضى يقول: إن مثل هذا الحلف إلى جانب أنه يهدف إلى الدفاع عن الشرق الأوسط، فسوف يكون ذا تأثير هائل على مسلمى الاتحاد السوفيتى والصين. إلا أن عبد الناصر ناهض الفكرة لأنه كان يركز على الوحدة العربية، وليس على الوحدة الإسلامية(٤٢).

عادت فكرة الحلف الإسلامى تطرح نفسها ثانية فى وقت بدأت سلسلة الخلافات بين مصر والسعودية، عقب قيام الوحدة بين مصر وسوريا عام ١٩٥٨، وأخذت تتسع تدريجياً فتؤيد السعودية الانفصال بين مصر وسوريا، ثم تقع ثورة اليمن عام ١٩٦٢ فتقطع السعودية العلاقات السياسية مع مصر لأنها ساندت ثورة اليمن، ويقترن الخلاف حول ثورة اليمن بتجديد السعودية الدعوة إلى ترابط الشعوب الإسلامية .

سادساً _ البديل المصرى لسياسة الأحلاف، الحياد الإيجابى:

كان " الأولاد " هو الوصف الذى خلعه السفير الأمريكى فى القاهرة، على قادة الثورة الجديدة بعد أن عين نفسه وصياً عليهم! وذات صباح فى العام ١٩٥٣، وفى واشنطن قال دالاس لأيزنهاور: "حان الوقت لكى أذهب وألقى نظرة على ما يفعله هؤلاء الأولاد فى مصر".

وبالفعل جاء دالاس إلى القاهرة، وعرض فكرة الانضمام إلى حلف يقوم فى الشرق الأوسط ويجعل المنطقة كلها امتداداً للغرب ولحلف الأطلنطى. غير أن الثورة لم تكتف بالرفض، بل تقدمت ببديل وطنى إيجابى للأحلاف، وبنظرة جديدة واستراتيجية أفضل، وهى "الدفاع من الداخل"، فرفضتها الولايات المتحدة، ومن يومها بدأ الصراع بين الثورة وبين الاستراتيجية "الكونية" الأمريكية، التى كانت تريد أن تحيط العالم كله بسلسلة أحلاف(٤٧).

كان التوجه العربى لثورة يوليو عميقاً وواسع النطاق، حيث وجدت حركات التحرر العربية الدعم المادى والمعنوى من الثورة، وأصبحت الوحدة العربية حقيقة بعد أن كانت من الأحلام(٤٨).

وكانت مصر وراء تراجع الأردن ولبنان عن الانضمام إلى حلف بغداد، وكانت مجهوداتها فى محاربة هذا الحلف تحت شعار القومية العربية، خاصة وأن أنصار ذلك الحلف حاولوا إضفاء السمة الإسلامية عليه كوسيلة دعائية، فواجهتهم مصر بخطوات عملى ترجمت رؤيتها الخاصة، بأن الدفاع عن الوطن العربى يجب أن يكون نابعاً من داخله، وبإرادة العرب المستقلة، وحاصرت ذلك الحلف بعقد العديد من الاتفاقيات الدفاعية العربية(٤٩).

فى الدائرة الأوسع، المحيط لعالمى، ربط عبد الناصر بين مفاهيم السلام العالمى والتحرر وبين عقيدة الحياد الإيجابى وعدم الانحياز، وعلى الجانب الآخر جعل من الأحلاف العسكرية مرادفاً للحرب وعدم الاستقرار.

قال عبد الناصر: "ليست سياسة عدم الانحياز وسيلة فقط للعمل من أجل السلام، ولكنها مبدأ وعقيدة". وقال: "نحن ضد الأحلاف العسكرية لأن الأحلاف العسكرية تعنى الحرب". وقال: "نحن ضد الحرب. نحن مع السلام. ويجب أن يسود السلام هذه الأرض"(٥٠).

إلى جانب "حركة عدم الانحياز" عملت مصر أيضاً داخل أطر إيجابية أخرى _ بديلة عن الأحلاف _ مثل: جامعة الدول العربية، منظمة الوحدة الأفريقية والمؤتمر الإسلامى، وهيئة الأمم المتحدة/ الجمعية العامة: منبر الأحرار فى العالم!!

هوامش الفصل الثاني

١- محمد أمين أبو جوهر، من التاريخ: **حلف الفضول**. على www.an-nour.comفى ٢٠٠٦/٨/٢٨ .

٢- عزت أندراوس، **الوضوء بالدم**. عل WWW.COPTICHISTORY.ORGفى ٢٠٠٦/٨/٢٠.

٣- للتفاصيل، راجع :

- **قيم التضامن والتكافل فى التراث العربى والاسلامى وأبعادها الإنسانية** على: WWW.ARABIANACTIVITY.COMفى ٢٠٠٦/٨/٢٨.

- **نصرة المظلوم والدفاع عن حقوق الإنسان**. على: WWW.balagh.com.فى ٢٠٠٦/٨/٢٨.

- **رسول الله** -صلى الله عليه وآله وسلم- **قبل البعثة ... مع حلف الفضول**. على: www.alshirazi.com فى ٢٠٠٦/٨/٢٨.

- اين كان ينعقد حلف الفضول. على:www.islamweb.net. فى ٢٠٠٦/٨/٢٨.

٤- أبو جوهر، م.ص.

٥- للمزيد، راجع: الأبواب ذات الصلة فى أمهات كتب السيرة، على http://sirah.al-islam.com.

٦- **المرجع السابق**. وغزوات الرسول. على www.quran-radio.comفى ٢٠٠٦/٨/٢٨.

٧- **فتح مكة .. سقوط معقل الشرك**. على http:"arabic.bayynat.org. فى ٢٠٠٦/٨/٢٨

٨- محمود شيث خطاب، **فتح مكة وعبرته لحاضر المسلمين ومستقبلهم**. على www.fustat.comفى ٢٠٦/٨/٢٨.

٩- **حدث فى رمضان** على www.islamonline.net.فى ٢٠٠٦/٨/٢٨.

و: **فتح مكة** على **www.arab**. Andalucia .comفى ٢٠٠٦/٨/٢٨.

١٠- خطاب ، م.ص.

١١- د.جميل عبد الله محمد المصرى، **الأحلاف والتكتلات الدولية المعاصرة**، نشر الكترونى على : awww.iu.edu.s.

و : د جعفر عبد السلام، **مبادئ القانون الدولى العام**، ط٦، القاهرة، د.ن، ٢٠٠٢،ص١٩٠.

١٢- د. مجدى سعيد، **حلف فضول معاصر** .. من يشارك. على www.islamonline.net.فى ٢٠٠٦/٨/٢٨.

١٣- للتفاصيل، راجع : www.angelfire.com

١٤- يوسف عبد اللطيف، **أبعاد جديدة للسياسة الأمريكية .. كابوس حلف بغداد يتجدد**. على www.shrooq2.com.فى ٢٠٠٦/٨/٢٠.

١٥- د.إسماعيل صبرى عبد الله، **حلف بغداد** (طبعة ٢٠٠٥)، الطليعة (الكويت)، عدد (١٦١٧)، ٣مارس ٢٠٠٤.

١٦- محمد رفعت، **التوجيه السياسى للفكرة العربية الحديثة**، القاهرة، دار المعارف، ١٩٦٤، ص: ٣٦٣- ص ٣٦٥.

١٧- حسين محمد أحمد حمودة، **أسرار حركة الضباط الأحرار والإخوان المسلمين**، القاهرة، الزهراء للإعلام العربي، ١٩٨٥، ص ٩٠-٩١.

١٨- د. محمد أنيس، قضايا العروبة وعبد الناصر، في: إبراهيم العربي (إعداد)، **عبد الناصر بين يدى التاريخ**، الإسكندرية، المختار للطباعة والنشر، ١٩٨٥، ص ٨٩-٩٣.

١٩- أحمد حمروش، **عبد الناصر والعرب**، ط٢، القاهرة، مكتبة مدبولى، د.ت، ص ١٤٧.

٢٠- **عبد الناصر والناصرية**، القاهرة، منظمة الشباب الاشتراكى، يناير ١٩٧١، صفحات:٢١ - ٣٦.

٢١- محمد حسنين هيكل، بصراحة، **أخبار اليوم** (القاهرة)،١٩٧٦/٢/٢٢.

٢٢- د. محمد عبد القادر حاتم وآخرون، مع الميثاق، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، **سلسلة كتب قومية**، د.ت، ص ١٩٨.

٢٣- د. سعد الدين إبراهيم، **مصر تعيش فى أمجاد ثورة يوليو**، فى: إبراهيم العربى، م.س، ص ١٠٩.

٢٤- محمد حسنين هيكل، **لمصر ... لا لعبد الناصر**، ط٢، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٨٢، ص ص ١٧٩-١٨٢.

٢٥- وثائق ثورة يوليو، جـ١ (**فلسفة الثورة**)، القاهرة، اللجنة العربية لتخليد القائد جمال عبد الناصر، د.ت، ص٧.

و أحمد حمروش، **خريف عبد الناصر**، ط٢، القاهرة، مكتبة مدبولى، ١٩٨٤، ص ٥.

٢٦- محمود رياض، **مذكرات محمود رياض**، ط١، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨١، ص ٢٦.

٢٧- أحمد حمروش، **مجتمع عبد الناصر**، القاهرة، دار الموقف العربى، ١٩٨٢، ص: ٣٥-٣٦.

٢٨- الأخبار (القاهرة)،١٩٥٤/٣/٢٥.

٢٩ - محمد نجيب، **كلمتى للتاريخ**، القاهرة، دار الكتاب الجامعى، د.ت، ص ١٢٧-١٢٨.

٣٠- ابراهيم العربى، **عبد الناصر بين يدى التاريخ**، الإسكندرية، المختار للطباعة والنشر، ١٩٨٥. انظر : جمال عبد الناصر، مذكراتى، ص٣٢-٣٣.

٣١- جان وسيمون لاكويتر، مصر فى انتقال، **عرض وتقديم** سعد زغلول نصار، ضمن كتابه: أربعة كتب عن القائد والثورة، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٩٧١، ص١٠٧-١٥٠.

٣٢- محمود رياض، **سياسة مصر خلال ٢٣ عاماً**، فى: ابراهيم العربى، م.س؛ ص٥٧.

٣٣- **مجموعة خطب وأحاديث الرئيس السادات**، القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات، د.ت.ن، **انظر** :خطاب الرئيس السادات فى المؤتمر الشعبى بأسوان بمناسبة انتهاء العمل فى بناء السد العالى،١٩٧١/١/١٥.

و: كلمة الرئيس السادات فى لقائه مع أساتذة الجامعات المصرية، ١٩٧١/١/٨.

٣٤- د. محمد فتح الله الخطيب، **محاضرات فى المشكلات السياسية المعاصرة**، القاهرة، معهد الدراسات الإسلامية، ١٩٨٤، ص ١٥-١٦.

٣٥- فيليب جلاب، **قصة السوفيت مع عبد الناصر**، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٣، ص ١٢٨.

٣٦- للمزيد راجع: محمد رفعت، م.س؛ صفحات: ٢٦٢-٢٦٣.

- أحمد كمال الطويجى، **الحلف الاستعمارى**، القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٣٨٦هـ، ص ص ٥٧-٦٣.

*للتفاصيل راجع :

-أنتونى ناتنج، تحليل وتعليق على وثائق الخارجية البريطانية، **حلقات فى الأهرام** (القاهرة)، فبراير/ سباط ١٩٨٦.

-د فاروق يوسف يوسف أحمد، **مصر والعالم العربى**، القاهرة، مكتبة عين شمس،١٩٨٥، ص ٤٦.

-عبد المجيد عبد الرحيم، **حول القومية العربية**، القاهرة، الأنجلو، ١٩٦٦، ص١٠٧-١٠٩.

-ولتر لاكور، **الاتحاد السوفيتى والشرق الأوسط**، ترجمة لجنة من الأساتذة الجامعيين، بيروت، المكتب التجارى، ١٩٥٩، ص ,٢٠٨

- خليل فضيل الكبيسى، **حلف بغداد**، رسالة ماجستير بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية _ جامعة القاهرة، ١٩٦٩، ص ٣٢٣-,٣٢٤

- أحمد حمروش، مجتمع عبد الناصر، م.ص، ص ٣٣.

- هيكل ، لمصر... ، م .ص، ص: ٣٦ -٤٨ .

٣٧- هيكل، لمصر لا لعبد الناصر، م.ص، ص ١١٨-١٢٠.

٣٨- إيلز ليكتنستاير، **الإسلام والعصر الحديث**، ترجمة وتعليق عبد الحميد سليم، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨١، ص ١٧٥-١٧٧.

٣٩- الكبيسى، م.ص؛ ص٣٢٣-٣٢٤.

٤٠- الطويجى، م.ص؛ ص ٦٣-٦٥.

٤١- إلى جانب المراجع المذكورة سابقاً لمعرفة دور مصر فى مواجهة حلف بغداد، انظر _ أيضـاً _ لمعرفة دور مصر فى مواجهة حلف الدفاع المركزى:

- عبد التواب مصطفى، **البعد الإسلامى فى السياسة الخارجية المصرية (١٩٥٢-١٩٦٩)** رسالة ماجستير، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٢، ص٢١٩-٢٣٥، ص ٢٦٩-٢٧٥.

٤٢- الخطيب، م.ص، ص ٢٢-٢٣.

٤٣- **المرجع نفسه**، ص ٢٣-٢٤.

٤٤- الطويجى، م.ص؛ صفحات :١١٦-١١٨،١٢٢-١٣٣.

٤٥- عبد المجيد عبد الرحيم، م.ص، ص ١١٠-١١١.

٤٦- الخطيب، م.ص، ص ٢١. وللوقوف على تفاصيل المواجهة المصرية مع دعاة ذلك الحلف، راجع: عبد التواب مصطفى، م.ص؛ ص٢٤٣-٢٦٨، ص: ٢٧٥-٢٧٧.

٤٧- محمد عودة، **الوعى المفقود**، القاهرة، القاهرة للثقافة العربية، ١٩٧٥، ص ٦٣-٦٤.

٤٨- فتحى رضوان، **٧٢ شهراً مع عبد الناصر**، ط١، القاهرة، دار الحرية، كتاب الحرية، يونية/حزران ١٩٨٥، ص ٦.

٤٩- د. فؤاد المرسى خاطر، **حول الفكرة العربية فى مصر**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٥، ص ص ١٥٠-١٥٢.

٥٠- عبد المجيد عبد الرحيم، م.ص، ص ,٢٦٢

الباب السادس

الفصل الثالث

عبد الناصر وحركة عدم الانحياز

معالى أحمد عصمت

عبد الناصر وحركة عدم الانحياز

"عدم الانحياز هو صيغة جديدة فى العلاقات الدولية، تمثل قوة الضمير فى عالمنا، الذى نعيش فيه". جمال عبد الناصر(١)

لم يكن مؤتمر باندونج، ربيع ١٩٥٥، مؤتمراً عادياً، لزعماء دول فقيرة، ومستقلة حديثاً، بل كان مِفْصَلاً هاماً فى تاريخ العالم فى القرن العشرين. ففى باندونج تم تدشين حركة عدم الانحياز، ودفعها إلى سطح الحياة السياسية العالمية. وقد كان لعبد الناصر دوره الكبير فى صياغة وبلورة هذه الحركة، وهو الدور الذى مكّن مصر من التأثير على الأحداث فى المنطقة، ومن دفع عجلة تحرير الشعوب فى آسيا وأفريقيا، والمشاركة فى رسم السياسات الدولية.

الوضع الدولى إبان ثورة يوليو:

كانت عمليات التطور التاريخى تتلاحق، بسرعةٍ محمومة، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، فقد بدأت الإمبراطوريات القديمة تتهاوى، وكان الفرنسيون والبريطانيون الذين اقتسموا فيما بينهم _ طويلاً- آسيا والشرق الأوسط، ينسحبون من كل مكان، ولم يعد فى وسع السلطات الاستعمارية القديمة أن تحكم، كما كانت تفعل من قبل، فقد اجتاحت موجة القومية والشعوب التى عانت طويلاً من الاستعباد.

نجد أنه قد اجتمع، فى تلك الفترة، انقلابان مذهلان، هما ثورة التحرير والانقلاب النووى. ثَوَّرَ الأول- كما يقول جمال حمدان- المناخ السياسى فى العالم برمته، وقلب الثانى قوانين الاستراتيجية الكوكبية رأساً على عقب(٢). وقد تبلور الوضع الدولى، عقب الحرب العالمية الثانية، عن وجود كتلتين كبيرتين: الأولى تتزعمها أمريكا، والأخرى يتزعمها الاتحاد السوفييتى، بعد أن انهكت الحرب بريطانيا وفرنسا، وبقية دول أوروبا الاستعمارية. وكان طبيعياً أن يحتدم الصراع بين الدول التى تحررت، من جهة، وبين قوى الاستعمار القديم والجديد، من جهةٍ أخرى. كما كان متوقعاً أن يحتدم الصراع بين القوى الجديدة نفسها، بعد انتهاء الحرب التى فرضت عليها التحالف. وكان على الدول المستقلة حديثاً، وهى تبحث لها عن مكان فى العالم، أن تشق لنفسها طريقاً خاصاً، يصل بها إلى مكانها.

بالرغم من أن "عدم الانحياز"، كحركة دولية، تعود إلى مؤتمر بريونى، عام ١٩٥٦، أو ربما يرجعها البعض إلى مؤتمر باندونج (١٩٥٥)، فإن حركة عدم الانحياز، كفلسفة أو توجه فى السياسة الخارجية، يمكن إعادتها إلى ما قبل ثورة يوليو، وبالتحديد مع بداية عقد الخمسينيات، على خلفية عدد من العوامل والظروف، أهمها الخبرة السلبية لمصر مع دول المعسكر الغربى، التى رفضت التجاوب مع المطالب الوطنية المصرية، الخاصة بالحصول على الاستقلال والجلاء. ويمكن اعتبار تصويت مصر ضد مشروع القرار الأميركى بمجلس الأمن، فى ١٩٥٠/٦/٢٧، الخاص بضرورة تدخل الأمم المتحدة لحماية كوريا الجنوبية من اعتداءات كوريا الشمالية، تجسيداً مبكراً لمبدأ الحياد فى السياسة الخارجية المصرية، فى تلك الفترة(٣).

كما أن من أهم المناسبات التى أثيرت على خلفيتها الدعوة إلى الحياد فى السياسة الخارجية المصرية، خلال تلك المرحلة، هى قضية العرض البريطانى الخاص بعقد اتفاق الدفاع المشترك مع مصر، بذريعة أن الأخيرة معرضة لتهديد شيوعى، وأنها لا تمتلك القدرة على الدفاع عن نفسها. وهو العرض الذى رفضته القوى الوطنية، ووجهت على خلفيته انتقادات شديدة إلى بعض قيادات الجيش التى دعت إلى قبول مصر هذا العرض، على أساس أن مثل هذه الخطوة تمثل تنازلاً يضر بفكرة "حياد مصر". وأخيراً، فقد أدى الدور الذى لعبته الولايات المتحدة فى دعم إسرائيل، فضلاً عن مشاركتها بريطانيا وفرنسا فى «البيان الثلاثى»● إلى بداية تبلور صورة سلبية للولايات المتحدة لدى الرأى العام والقوى الوطنية المصرية، وربطها بقوى الاستعمار الأوروبى. وقد أخذت تلك الصورة فى المزيد من التبلور، مع طرح الرئيس الأمريكى، هارى ترومان، لبرنامج التعاون الفنى مع مصر، والذى لقى معارضة شديدة ليس لدى القوى الوطنية فحسب، ولكن داخل الحكومة المصرية ذاتها. ورأت فى تلك القوى محاولة لفرض السيطرة على مصر، وربط الاقتصاد المصرى بعلاقة تبعية بنظيره الأمريكى. وقارنت بعض الاتجاهات بين البرنامج و"مشروع مارشال"، الذى انتهى بتأسيس "حلف الأطلنطى"، للتدليل على أنه قد ينتهى إلى ربط مصر بالولايات المتحدة بحلف دفاعى، لا يحقق المصالح الوطنية المصرية(٤).

● **البيان الثلاثى**: فى ١٩٥٠/٥/٢٥، وقعة وزراء خارجية كلاً من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، بمناسبة مرور عام على اتفاقيات الهدنة العربية - الإسرائيلية. جاء فيه التأكيد على إعادة السلام، والاستقرار فى المنطقة. وأعلنت الدول الثلاث، فى هذا البيان، أن أى انتهاك للسلام فى المنطقة، سيجعل هذه الدول، بصفتها أعضاء فى هيئة الأمم المتحدة، مستعدة للتدخل باسم هيئة الأمم، وخارج نطاقها، للحفاظ على السلام، ومنع وقوع حروب جديدة.

مع مجىء ثورة يوليو، انتقلت سياسة عدم الانحياز من مواقف متناثرة فى السياسة الخارجية المصرية، لتصبح توجهاً ومبدأً رئيسياً من مبادئ السياسة الخارجية المصرية. وكان التعبير الأول عن هذا التوجه، بعد الثورة، هو إعلان الرئيس عبد الناصر، فى يوليو/ تموز ١٩٥٤، أن الهدف الثانى بعد الجلاء، هو عدم الارتباط بأى حلفٍ، أو اتفاقياتٍ، أو معاهداتٍ للدفاع المشترك[٥]. ففى تلك الفترة، وبينما كانت الثورة تركز أوضاعها داخلياً، وتتصدى لقضية الجلاء، تعرضت، من خلال هذا التصدى، لمحاولة فرض دخول مصر الأحلاف الغربية، فقد وقع خلافٌ شديد، أثناء مفاوضات الجلاء، حول ارتباط مصر بحلف، أو معاهدة للدفاع المشترك، إلى أن تم الوصول إلى نص فى الاتفاقية، أنه "فى حالة وقوع هجوم مسلح من دولة أجنبية على تركيا، أو أىٍّ من الدول العربية، فإن مصر تساعد بريطانيا على تهيئة القاعدة العربية وإدارتها[٦]. وهنا نشير إلى تحديد عبد الناصر لعدم الارتباط بأى حلفٍ، أو معاهدةٍ للدفاع المشترك.

كشفت مفاوضات الجلاء، وزيارة جون فوستر دالاس، وزير خارجية الولايات المتحدة، آنذاك، لمصر، فى مايو/ آيار ١٩٥٣، ومباحثاته مع عبد الناصر، عن نظرة الغرب لدور إسرائيل فى المنطقة، كما كشفت قضية تسليح مصر عن الخداع الأمريكى، وسياسة الغرب فى احتكار السلاح. وبعد أن عادت بعثة السلاح المصرية، برئاسة على صبرى، من الولايات المتحدة بخفى حنين، دون أن تصل إلى شىء، تلقى عبد الناصر صدمةً عنيفة، فى ٢٨ فبراير/ شباط ١٩٥٥، حين أغار الإسرائيليون على غزة، وقتلوا ٣٨ جندياً مصرية. فقد شعر عبد الناصر مرارة خذلان أمريكا له فى تسليح مصر، وتغيرت نظرة الثورة إلى أمريكا، بعد أن كانت، فى بادئ الأمر، نظرةً قائمةً على الأمل، فأصبحت نظرةً قائمةً على حقائق الواقع، وعلى فهم طبيعة السياسة الأمريكية.

مؤتمر باندونج:

ارتبط تطور سياسة عدم الانحياز، كتوجهٍ دولى، بتطور حركة التضامن الأفرو- آسيوية، ابتداءً من تطور تجربة المجموعة العربية- الآسيوية ١٩٤٧، ومروراً بمؤتمرات نيودلهى (١٩٤٩)، والقاهرة (١٩٥٢)، وكولومبو (١٩٥٤)، وانتهاءً بمؤتمر باندونج (١٩٥٥)[٧].

بالرغم من أن مؤتمر باندونج لم يمثل البداية العملية والرسمية لحركة عدم الانحياز، فإنه يعتبر أول مشاركة للدول المستقلة حديثاً، فى رسم السياسة الدولية، وأول خروج على تحكم الغرب، وانفراده بالهيمنة على العالم.

وجهت الدعوة إلى ثلاثين دولة آسيوية وأفريقية ـ يمثل سكانها ٥٦٪ من مجموع سكان العالم- للمشاركة فى مؤتمر باندونج، بهدف إقامة تعاون صادق بين أمم آسيا وأفريقيا، وبحث المشكلات الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والعلاقات بين الدول المشاركة، ودراسة المشكلات التى تمس سيادة شعوب القارتين، وبحث مركز آسيا وأفريقيا من العالم، ودورهما فى خدمة السلام(٨).

أعلن عبد الناصر، باسم الثورة، عزمه على المشاركة فى باندونج، بالرغم من محاولات دالاس إقناعه بعدم الذهاب، والذى رأى أن موافقة عبد الناصر خروجاً من ثورة يوليو عن الدائرة التى رسمتها أمريكا لمصر(٩). وقد شارك وفد مصر، برئاسة عبد الناصر، فى باندونج مع ثمانى دول عربية أخرى*، ونجح عبد الناصر فى إقناع الوفود العربية بأن تتبنى مجتمعةً، فى المؤتمر، استراتيجية التمسك بقرارات الأمم المتحدة فى حل مشكلة فلسطين، لكى يتمكنوا من تبرير استبعاد إسرائيل من المؤتمر .

أوضح "مؤتمر باندوج" حقيقية أساسية، هى فشل المؤتمرات التى تجمع اتجاهات سياسية متناقضة. فقد كان المؤتمر يضم ٢٩ دولة، موزعة بين المعسكر الاشتراكى، وله دولتان، والكتلة الغربية، وتمثلها ٩ دول، بينما كان هناك ١٥ دولة، ترفض التحالف والانحياز إلى أىٍّ من المعسكرين. وقد كان من الممكن أن يؤدى هذا التعدد لانهيار المؤتمر. وهو ما اتضح أثناء المناقشات الخاصة بالمؤتمر، لولا دور عبد الناصر، باعتراف نهرو(١١).

نجح عبد الناصر، الذى كان يرأس اللجنة الفرعية (لجنة التعايش السلمى) أن يضيف فقرةً إلى مشروع القرار، أفسدت كل ما أريد من الدول المتحالفة مع الغرب● فقد وافق المؤتمر على مبدأ حق الدفاع الجماعى، وكانت إضافة عبد الناصر إلى ذلك هى شرط ألا يكون فى خدمة المصالح الخاصة لأىٍّ من الدول الكبرى، أى أن يكون فى إطار الدفاع المشترك الإقليمى بعيداً عن الأحلاف(١٢).

كان باندونج سبباً رئيسياً فى تحول موقف كثير من الدول تجاه مصر، فقد غير السوفييت وجهة نظرهم تجاه عبد الناصر، عندما توقعوا أن يصبح عاملاً رئيسياً فى الحرب ضد الإمبريالية الغربية، عدوهم اللدود فى الدول الأفريقية والآسيوية. بينما أبدى الأمريكيون على ناصر تحفظات عديدة، بعد المؤتمر(١٣).

* هذه الدول هى: سوريا، لبنان، العراق، السعودية، ليبيا، السودان، وجميعها كانت مستقلة، آنذاك.

● فى مؤتمر باندونج، صرح مندوب العراق، فاضل الجمالى، بأن «الغرب لا يعطينا السلاح من أجل سواد عيوننا، ولذلك فليس أمامنا للحصول على السلاح، سوى قبول الانضمام إلى الأحلاف».

كما كان المؤتمر سبباً فى بروز عبد الناصر كواحدٍ من زعماء هذا "العـالم الثـالث"، الذى بدأ بالظهور، فقد وصفه أحد الكتاب الغربيين، حينها، بقوله: "إنه أقوى جاذبيةً من نجمٍ سينمائى، وأكثر رجولةً من بطلٍ رياضى"(١٤).

دخلت ثورة يوليو، إثر باندونج، امتحاناً فى التطبيق العملى للمبادئ التى أعلنتها، وخرجت من هذا الامتحان، الذى امتد خمسة عشر شهراً، وقد حققت نجاحاً كبيراً يوم تأميم قناة السويس، فى ١٩٥٦/٧/٢٦، وقد حفلت هذه الفترة بالأحداث الهامة، على المستويين العربى والدولى.

بادر عبد الناصر، بعد عودته من باندونج، إلى الاتصال بالاتحاد السوفييتى، لإبرام صفقة السلاح، التى تفاهم عليها مع رئيس وزراء الصين، شواين لاى●، وتم إبرام الصفقة مع تشيكوسلوفكيا، فى أغسطس/ آب ١٩٥٥، وأعلن عبد الناصر ذلك، رسمياً، يوم ٢٧ سبتمبر/ أيلول، فى خطابه فى معرضٍ للصور الفتوغرافية للقوات المسلحة(١٥).

كانت هذه الصفقة أول صفقة سلاح يقدمها الاتحاد السوفييتى إلى دولةٍ غير شيوعية فى العالم. وقد ذكر مركز أبحاث السلاح السويدى، وهو أكبر مراكز لأبحاث تجارة السلاح فى العالم، بأن ١٩٥٥/٤/٢٧، يعتبر نقطة تحول هامة فى التاريخ، إذ استطاع عبد الناصر، بقراره، أن يكسر احتكار السلاح فى أيدى الغرب(١٦).

بصفقة الأسلحة التشيكية انهارت حرب الأحلاف، بل انهارت السياسة الأمريكية بالدخول فى الأحلاف، شرطاً للحصول على السلاح، وأعطى عبد الناصر لسياسة عدم الانحياز وجهاً إيجابياً وفعالاً فى مواجهة عمليات الاستقطاب التى كانت المحور الأساسى للسياسة العالمية. كما أصبح عبد الناصر قدوةً فى العالم الثالث، فهو لم يكسر احتكار أمريكا للسلاح وسياستها فى فرض الأحلاف، فحسب، بل وجه أنظار دول العالم الثالث كله إلى أن مصادر الثروة الذاتية هى الدعامة الأولى، وليست المعونات.

رأى دالاس، فى هذه الصفقة خروجاً على سياسته الخاصة بالأحلاف، وقفزاً من الاتحاد السوفييتى فوق "الحزام الشمالى"، الذى ضم دول "حلف بغداد"، فاندفع إلى الضغط على عبد الناصر، وأرسل مبعوثه، كيرميت روزفلت، إلى القاهرة، لطلب إيقاف الصفقة، وتهديد عبد الناصر، إن لم يستجب، بإيقاف كل المساعدات الأمريكية لمصر. ثم ما لبث دالاس أن أوفد

● التقى رئيس وزراء الصين، شواين لاى بعبد الناصر، فى باندونج، وفى هذه المقابلة طلب عبد الناصر من شواين لاى إمداده بالسلاح، فنصحه لاى بالتوجه للاتحاد السوفييتى، وقال له إنه لدى السوفييت فكرة حسنة عن الحكومة المصرية.

مبعوثاً آخر هو جورج آلان، مساعد وزير الخارجية. وفى أثناء هذا الحوار الساخن مع الولايات المتحدة أعلن عبد الناصر فى مايو/ آيار ١٩٥٦ اعترافه بالصين الشعبية(١٧). وأياً كان السبب المباشر الذى حدا بعبد الناصر لهذا الإعلان، فقد جاء تعبيراً عن سياسة عدم الانحياز. وقد كان للإعلان صداه فى الغرب، حيث اتخذت الولايات المتحدة إجراءً انتقامياً ضد مصر، بمنع أى معونةٍ ماليةٍ لبناء السد العالى، وتلتها بريطانيا، والبنك الدولى، ورد عبد الناصر بتأميم قناة السويس، فى يوليو/ تموز ١٩٥٦، على النحو المعروف.

مؤتمر بريونى:

فى يوليو/ تموز١٩٥٦ التقى الزعماء الثلاثة (جوزيف بروز تيتو، جمال عبد الناصر، جواهر لال نهرو) فى بريونى، وقد صدر عن هذا اللقاء بيانٌ، أيد قرارات مؤتمر باندونج، وعبر عن أن التشابه فى وجهة نظر الدول الثلاث، حيال المسائل الدولية، أدى إلى التعاون الوثيق بينهم، وقد انتهى المؤتمر إلى رفض سياسة التكتل، باعتبارها تزيد من خطر الحرب، وتهديد السلام، وفى الوقت نفسه أيد المؤتمر استمرار وتشجيع الاتصالات بين دول عدم الانحياز.

ويعد مؤتمر بريونى نقطة البداية للعمل الجماعى بين دول عدم الانحياز، فقد أصبحت القواعد التى وضعت فى بريونى، المؤلفةُ من اثنى عشر بنداً، أساساً تعتمده دول عدم الانحياز فى تسوية المشكلات العالمية.

قُدِّر لمؤتمر بريونى أن يسبق تصاعد الأحداث، التى بدأت يوم ٢٠ يوليو/ تمور، بسحب الولايات المتحدة وبريطانيا عروضهما للمساهمة فى تمويل بناء السد، وبلغت ذروتها بالعدوان الثلاثى على مصر، ويشير البعض إلى أن هذا اللقاء كان عاملاً هاماً فى اتخاذ أمريكا لهذا الموقف، بجانب اعتراف عبد الناصر بالصين الشعبية.

كان صمود مصر فى مواجهة "العدوان الثلاثى"، نقطة تحولٍ فى مجرى حركة التحرير، بالنسبة لشعوب العالم الثالث، وأدى انتصار مصر على قوى العدوان، إلى توسع السياسة الجديدة التى تبنتها. كما أدت إلى بروز عبد الناصر، كواحدٍ من قادة التحرير فى العالم. وأكدت هذه المعركة لعبد الناصر أهمية "عدم الانحياز"، وكشفت له، بالمحك العملى، آفاق السياسية الدولية، وأبعاد مشكلاتها.

استضافت القاهرة، فى مطلع عام ١٩٥٨، أول مؤتمر لشعوب التضامن الآسيوى الأفريقى، الذى أعلن توصياته، بوجوب دعم التعايش السلمى، وتأييد استقلال الشعوب، وتأييد قرارات مؤتمر باندونج، وحل المشكلات الدولية فى نطاق الأمم المتحدة[١٨].

فى ١٩٥٨/٤/١٥، تقدمت "الجمهورية العربية المتحدة" إلى مؤتمر أكرا بثمانية اقتراحات، انحصرت فى وجوب تدعيم السلام، والمطالبة بتطبيق مبادئ مؤتمر باندونج، وقرارات مؤتمر القاهرة لتضامن الشعوب الآسيوية الأفريقية. وقد تجاوب المؤتمر مع هذه الاقتراحات[١٩].

فى ١٩٥٨/٤/٢٨ زار عبد الناصر الاتحاد السوفييتى، لأول مرة. وكانت هذه الزيارة مناسبةً كى يطرح عبد الناصر أفكاره حول سياسة عدم الانحياز مع إحدى الدولتين الكبريين. وقد حرص عبد الناصر بدء الزيارة بتحديدٍ واضح للموقع الذى يتحدث منه، فهو قادم "يحمل تحيةَ شعوبٍ صديقة"، وهو يعبر عن "عرفان هذه الشعوب للاتحاد السوفييتى على ما أظهره من فهمٍ"، ويتطلع إلى "تنميةِ مجالاتِ التعاون"[٢٠].

زار عبد الناصر الاتحاد السوفييتى مرةً ثانيةً، بعد شهرين، من زيارته الأولى، حين تصاعدت الأحداث فى المنطقة، إثر ثورة ١٤ يوليو/ تموز بالعراق، وبدا واضحاً أن أمريكا وبريطانيا على وشك التدخل المسلح فى المنطقة، وقد عاد ناصر من هذه الزيارة بنتائج حسنة، عبرت عن مبدأ التعاون بين سياسة عدم الانحياز والاتحاد السوفييتى فى مواجهة التدخل الاستعمارى[٢١].

مرت العلاقة بين عبد الناصر والاتحاد السوفييتى بأزمةٍ شديدة، قبل مرور سنة على زيارة عبد الناصر الثانية لموسكو، وذلك بفعل ما شهدته العراق من صراع بين الشيوعيين والقوميين، ولكن هذه الأزمة كشفت عن ضرورة التعاون بين الطرفين، رغم كل الاختلافات، على صعيد معاداة الاستعمار الغربى.

حاولت الولايات المتحدة أن تَنفُذَ إلى الجمهورية العربية المتحدة، حيث استحكمت أزمة العلاقات السوفيتية العربية (١٩٥٩)، فتقدمت إلى عبد الناصر بعروض كبرى للمساعدة، ولكن عبد الناصر وقف ضد هذه العروض متشبثاً بسياسته المعادية للاستعمار، وشن حملات عنيفة على "مشروع أيزنهاور"●.

● أعلن الرئيس الأميركى، دوايت ايزنهاور، فى ١٩٥٧/١/٥، إثر إخفاق «العدوان الثلاثى»، مبدأ يسمح من خلاله باستخدام القوات الأمريكية فى الشرق الأوسط، إذا كانت هناك ضرورة، على أن يرتبط ذلك بتقديم مساعدات اقتصادية وعسكرية لدول الشرق الأوسط، التى توافق على هذا المبدأ. إنه مبدأ يتيح للولايات المتحدة بأن تملأ الفراغ الذى استجد بخروج فرنسا وبريطانيا من الشرق الأوسط».

فى ربيع عام ١٩٦٠ قام عبد الناصر بزيارةٍ رسميةٍ إلى الهند وباكستان، فى نطاق تدعيم سياسة عدم الانحياز، وتحدث فى برلمان الهند عن مدى ما تحقق فى خمس سنوات مضت على مؤتمر باندونج، بفضل جهود التضامن الآسيوى الأفريقى، وسياسة عدم الانحياز(٢٢).

مؤتمر بلجراد:

كان عقد أول مؤتمر قمة لدول عدم الانحياز من اقتراح عبد الناصر، والتى ناقشها مع تيتو، خلال اجتماع بينهما، فى الإسكندرية، فى ١٩٦١/٤/٢٢، وفى هذا الاجتماع سجلت الدعوة للمؤتمر، التى أرسلت لرؤساء دول عدم الانحياز، وجاء فيها: "الوقت الآن مناسبٌ لرؤساء الدول غير المنحازة، كى يجتمع أكبر عدد منهم للتشاور والتباحث فى المشاكل الدولية العاجلة، التى تعوق التعاون الدولى، وتشكل تهديداً دائماً للسلم". وأكدت الدعوة على أن يتم الاجتماع قبل الدورة السادسة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة، حتى تستطيع هذه الدول أن تشارك فى تلك الدورة، وهى أكثر قدرة على العمل الفعال من أجل تحقيق السلام والاستقرار فى العالم(٢٣).

وقد كان لنهرو موقف مخالف من المؤتمر، حيث لم يوافق على عقد المؤتمر إلا بعد أن وافقت معظم الدول المدعوة على الاشتراك فيه. وقد حرص جمال عبد الناصر على إقناع نهرو بقبول الاشتراك، ولذلك أرسل إليه وفداً خاصاً. وقد ظهرت آثار محاولة عبد الناصر فى صياغة رسالة الدعوة إلى المؤتمر التحضيرى، حيث ورد فيها فقرة، تقول: "إن الرئيس نهرو قد رحب بالاشتراك فى توجيه الدعوة معنا".

فى ١٩٦١/٦/٥، عقد الاجتماع التحضيرى لمؤتمر القمة الأول للدول غير المنحازة بالقاهرة، وحدد الاجتماع خمسةَ شروطٍ ينبغى توافرها فى الدول التى تريد الاشتراك فى المؤتمر، هذه الشروط هى:

- أن تكون سياستها مستقلة، مبنية على التعايش السلمى، وعدم الانحياز، وأن يكون اتجاهها ودياً إزاء هذه السياسة.
- أن تكون مؤيدةً لحركات التحرر الوطنى.
- الا تكون مشتركةً فى أى حلفٍ عسكريٍ جماعى، يجعلها طرفاً فى الصدام بين الدول الكبرى.

● الا تكون مشتركةً فى أى تحالفٍ ثانٍ مع دولةٍ كبرى.

● الا تكون قد سمحت لدولٍ أجنبيةٍ بإقامةِ قواعدَ عسكريةٍ على أراضيها.

وقد عقد هذا الاجتماع بدون الجزائر، بعد رفض الهند بإصرار توجيه الدعوة لحكومة الجزائر المؤقتة لحضور مؤتمر بلجراد، وبعد مناقشات استمرت أكثر من خمس جلسات، أعلنت يوغوسلافيا اعترافها بحكومة الجزائر المؤقتة، فيما بقيت الهند على موقفها، بينما كانت مصر تقف وراء حركة التحرير الوطنى الجزائرية، بالتدريب، وبالسلاح، والأموال(٢٤).

انعقد المؤتمر الأول للدول غير المنحازة، فى الأول من سبتمبر/ أيلول١٩٦٢ فى بلغراد، وحضرته اثنتان وثلاثون دولة، بالرغم من أن بعض الدول الكبرى لم يبق مكتوف اليدين، على حد تعبير تيتو، فى رسالةٍ منه لعبدِ الناصر، قبيل المؤتمر، "فقد بدأوا يزاولون الضغط على كل رؤساء دول عدم الانحياز، من أجل حملهم على عدم حضور المؤتمر، أو عدم إرسال ممثلين إليه"(٢٥).

فى بلغراد، أعطى عبد الناصر لحركة عدم الانحياز دوراً إيجابياً وفعالاً فى المجتمع الدولى، فقد كان لعبد الناصر الدور الأساسى فى تحديد مهام المؤتمر، ومواقفه، حيث كانت أغلبية الوفود ترى توجيه نداء إلى الدول الكبرى للعمل على تخفيف حدة التوتر، والعمل من خلال الوسائل السلمية لحل خلافتها، خوفاً من أن يدخل العالم فى دائرة الخطر، بالاقتراب من حافة الهاوية لحرب أبسط ما توصف به أنها "انتحار جماعى" للعالم. وبعد نقاش طويل حسم ناصر الأمر، وقدم اقتراحين، تمت الموافقة عليهما، بالإجماع.

الاقتراح الأول: توجيه رسالة جماعية من المؤتمر، يوقعها الرؤساء الحاضرون، والممثلون نيابة عنهم، إلى كل من الرئيسين، نيكيتا خورشوف، وجون كنيدى. وأن ينقلها إليهما من بين الرؤساء الحاضرين من يقع اختيار المؤتمر عليهم.

الاقتراح الثانى: توجيه رسالة من المؤتمر إلى كل من خورشوف وكينيدى، للمسارعة إلى التفاوض من أجل السلام، وأن ينقل رسالة المؤتمر إلى كل من الرئيس السوفييتى والأمريكى، رئيسان من بين الرؤساء الحاضرين فى المؤتمر(٢٦).

وقد اقترح عبد الناصر، أيضاً، بأن يكلف نهرو بصياغة رسالة المؤتمر، وعرضها على الرؤساء، للموافقة عليها، وأن يتكون الوفد الذى يحمل رسالة المؤتمر إلى جون كينيدى من رئيس جمهورية أندونسيا، أحمد سوكارنو، ورئيس جمهورية مالى، موديبوكيتا. أما الوفد الذى

سيذهب إلى خورشوف، فيتكون من رئيس وزراء الهند، جواهر لال نهرو، ورئيس جمهورية غانا، كوامى نكروما[٢٧].

رغم أن مهمة الوفدين لم تحقق الهدف من الرسالة، فإن المؤكد أن اقتراح عبد الناصر الذى تحول إلى قرار لمؤتمر بلغراد، بقى خطوة على طريق طويل، انتهى باتفاقية "الوفاق" الخاصة بالاتفاق الجزئى على حظر التجارب النووية، التى وقعت بين موسكو وواشنطن، بعد ذلك بعشرة أعوام.

مؤتمر القاهرة:

بعد مؤتمر بلغراد، بدأت مرحلة ثانية من مراحل توازن القوى بين الكتلتين، التى تقوم على استراتيجية الردع الشامل، وقد استطاعت جهود دول عدم الانحياز أن تخفف من حدة التوتر العالمى، وقادت الجمهورية العربية المتحدة مع الهند ويوغوسلافيا هذه الجهود. وبعد مؤتمر بلغراد بشهرين ألتقى الزعماء الثلاثة فى القاهرة، وأصدروا فى ١٩٦٢/١١/١٩ بياناً ثلاثياً أعلن أن "بذل كل جهد من أجل السلام هو الهدف الحيوى للسياسة الخارجية للدول الثلاث"[٢٨].

فى أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٦٣، تدخل جمال عبد الناصر، مرةً ثانيةً، خلال اجتماع مع مسز باندرانيكا، رئيسة وزراء سيريلانكا _ سيلان وقتها- بتوجيه الدعوة إلى عقد المؤتمر الثانى لدول عدم الانحياز، فقد كانت محصلة سياسة الهند وأندونيسيا أن وضعت سياسة عدم الانحياز فى صدام، لم يكن فى صالح أى أحد، سوى الاستعمار الأمريكى وحلفائه. ونجح عبد الناصر فى إنقاذ الموقف، وعقد المؤتمر الثانى لدول عدم الانحياز بالقاهرة، فى أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٦٤، أى بعد عام كامل من المشاق منذ توجيه الدعوة[٢٩].

عقد مؤتمر القاهرة، بحضور سبع وأربعين دولة، وتضمن الإعلان النهائى للمؤتمر عدداً من البنود، كان أهمها[٣٠]:

- العمل المشترك لتحرير الدول غير المستقلة، والقضاء على الاستعمار.
- تأييد كفاح شعب فلسطين للتحرر من الاستعمار والعنصرية.
- الإقرار بأن حق الاستقلال التام هو حق طبيعى، يجب الاعتراف به، فوراً، دون شروط.
- التأكيد على أن وجود الأحلاف العسكرية قد زاد من حدة التوتر الدولى وتصاعد الحرب.
- أهمية وضع برنامج للعمل، من شأنه أن يعالج مشكلات الدول النامية.

ميثاق الجمهورية العربية المتحدة[٣١]:

تضمن البيان المشترك لمؤتمر بلغراد شرحاً واضحاً لفكرة عدم الانحياز، فأوضح بأن القضايا الثلاث التى بلورت فكرة عدم الانحياز هى قضية القضاء على الاستعمار، وقضية السلام، وقضية التقدم والتعايش الدوليين.

وفى عام ١٩٦٢، صدر ميثاق الجمهورية العربية المتحدة، وتضمن شرحاً لسياستها الخارجية. يقول الميثاق: "السياسة الخارجية لشعب الجمهورية العربية المتحدة انعكاس أمين وصادق لعمله الوطنى، تمتد فى ثلاثة خطوط، حفرت مجراها عميقاً ومستقيماً بنضال شعب باسل، صمد لكل أنواع الضغط، وانتصر عليها."

"إن الخطوط الثلاثة العميقة فى السياسة الخارجية للجمهورية العربية تعبيرٌ عن مبادئها، هى الحرب ضد الاستعمار، والعمل من أجل السلام، لأن جو السلام واحتمالاته هى الفرصة الوحيدة الصالحة لرعاية التقدم الوطنى، ثم التعاون الدولى من أجل الرخاء، فإن الرخاء المشترك لجميع الشعوب لم يعد قابلاً للتجزئة، كما أنه أصبح فى حاجة إلى التعاون الجماعى، لتوفيره".

بعد أن أنهى الميثاق شرحه لهذه الخطوط الثلاثة، التى تمثل بمجموعها فكرة عدم الانحياز، نراه قد حدد الدوائر التى تتحرك فيها الثورة العربية، فيقول: "وإذا كان شعبنا يؤمن بوحدة عربية، فهو يؤمن بجامعة أفريقية، ويؤمن بتضامن أسيوى أفريقى، ويؤمن بتجمع من أجل السلام، يضم جهود كل الذين ترتبط مصالحهم به، ويؤمن بانتمائه للأمم المتحدة، وبولائه لميثاقها الذى استخلصته آلام الشعوب فى محنة حربين عالميتين، تخللتهما فترة من الهدنة المسلحة".

وهكذا، نجد أن العصر الذهبى لحركة عدم الانحياز، هو، دون أدنى مبالغة، التجسيد الحقيقى لدور جمال عبد الناصر الدولى. صحيح أنه لم يكن صاحب فكرتها، ولكنه، باليقين، كان مصدر ديناميكيتها.

هوامش الفصل الثالث

١- أحمد صدقى الدجانى، **عبد الناصر والثورة العربية**، http://www.alfikralarabi.org، ٢٠٠٧/٣/٤.

٢- المرجع نفسه.

٣- نبيل عبد الفتاح (محرراً)، **سياسات يوليو / خمسون عاماً على الثورة**، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٢، (انظر محمد فايز فرحات، حركة عدم الانحياز، ص ٢١١).

٤- المرجع نفسه، ص ٢١٢ .

٥- المرجع نفسه، ص ٢١٣ .

٦- محمد حسنين هيكل، عبد الناصر والعالم، http://www.alfikralarabi.org، ٢٠٠٧/٣/٤.

٧- http://muqatel.com

٨- جايل ماير، **الولايات المتحدة وثورة يوليو ٥٢-٥٨**، القاهرة، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة «تاريخ المصريين» (١٣١)، ١٩٩٨، ص ٢١٣ .

٩- هيكل، مصدر سبق ذكره.

١٠- المصدر نفسه.

١١- أنيس صايغ (إشراف)، **عبد الناصر ومابعد** ، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٠، (انظر سامى منصور، عبد الناصر وحركة عدم الانحياز، ص ٢٠٢).

١٢- المصدر نفسه، ص ٢٠٣ .

١٣- أحمد حمروش، **ثورة ٢٣ يوليو**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢، ص ٤١٧ .

١٤- الدجانى، مصدر سبق ذكره.

١٥- جلسة مع عبد القادر ياسين فى منزله بالقاهرة، ٢٠٠٧/٣/٥.

١٦- صايغ، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٧ .

١٧- ياسين، مصدر سبق ذكره.

١٨- الدجانى، مصدر سبق ذكره.

١٩- المصدر نفسه.

٢٠- هيكل، مصدر سبق ذكره.

٢١- المصدر نفسه.

٢٢- الدجانى، مصدر سبق ذكره.

٢٣- صايغ، مصدر سبق ذكره، ص ,٢٠٣

٢٤- **المصدر نفسه**، ص ٢٠٨ .

٢٥- الدجاني، **مصدر سبق ذكره**.

٢٦- صايغ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ٢٠٤ .

٢٧- **المصدر نفسه**، الصفحة نفسها.

٢٨- الدجاني، **مصدر سبق ذكره**.

٢٩- صايغ، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٠٩ .

٣٠- http://muqatel.com

٣١- **الميثاق الوطني**، http://nasser.bibalex.org

البـــاب السادس

الفصل الرابع

عبد الناصر وأفريقيا

رشا حسنى

عبد الناصر وأفريقيا

عرف المصريون القدماء طريقهم إلى الجنوب، منذ عهد الأسرة الرابعة, واستمر اتصالهم بالجنوب عن طريق النيل، طوال العهد الفرعونى. وفى العصر الإسلامى، انطلقت الفتوحات الإسلامية من مصر, حاملة مفردات الحضارة, واللغة العربية، إلى كثير من البلاد الأفريقية(١).

رغم قدم العلاقات المصرية _ الأفريقية, على مر التاريخ, وإدراك أن تلك القارة تمثل عمق مصر الأمنى, على مدار العصور, فإن ثورة يوليو قد أعادت اكتشاف أفريقيا, كمجال مهم وحيوى للسياسة الخارجية, عقب فترة قطيعة, استمرت طوال مدة الاحتلال البريطانى لمصر(٢).

أدرك الزعيم جمال عبد الناصر، للوهلة الأولى، أهمية الانتماء الأفريقى، والعلاقة المتبادلة بين مصر _ كدولة محورية لربط القارة السمراء بغيرها من القارات _ وبين أفريقيا، هائلة الثروات، المحتلة من مختلف الدول الاستعمارية، التى استنزفت ثرواتها، وأهانت شعوبها، وحرمتهم حقاً أصيلا، آمنت به ثورة يوليو، متمثلاً فى حق تقرير المصير، والنضال من أجل الاستقلال.

عبر عبد الناصر عن رؤيته تلك فى كتابة "فلسفة الثورة": "ليس عبثاً أن بلدنا يقع فى شمال شرق أفريقيا، ويطل، من عل، على القارة السوداء، التى يدور فيها، اليوم، أعنف صراع بين مستعمريها البيض, وأهليها السود من أجل مواردها، التى لا تحد... إننا لانستطيع، بحال من الأحوال _ حتى لو أردنا _ أن نقف بمعزل عن الصراع الدامى، المخيف، الذى يدور اليوم، فى أعماق أفريقيا بين خمسة ملايين من البيض، ومائتى مليون من الأفارقة... لسوف تظل شعوب القارة تتطلع إلينا، نحن الذين نحرس الباب الشمالى للقارة، والذين نُعتبر صلتها بالعالم الخارجى كله، ولن نستطيع، بحال من الأحوال، أن نتخلى عن مسئوليتنا فى المعاونة، بكل ما نستطيع، على نشر النور والحضارة حتى أعماق القارة العذراء. ويبقى بعد ذلك سبب هام، هو أن النيل شريان الحياة لوطننا يستمد ماءه من قلب القارة. ويبقى أيضاً، أن السودان _ الشقيق الحبيب _ تمتد حدوده إلى أعماق أفريقيا، ويرتبط بصلات الجوار مع المناطق الحساسة فى وسطها"(٣).

أكدت "فلسفة الثورة" التزام مصر بالدائرة الأفريقية، كإحدى أهم الدوائر الحاكمة للسياسة المصرية. بعد نجاح الثورة فى دعم السودان، حتى نال استقلاله، فى فبراير/ شباط عام ١٩٥٣، ثم

جلاء القوات البريطانية عن مصر, فى يونيو/ حزيران ١٩٥٦، بدأت مصر الدعوة لحق تقرير المصير للشعوب الأخرى، وقد ظل هذا المبدأ واضحاً فى سياسة الثورة، سواءً على المستوى الأفريقى، أو فى اجتماعات الأمم المتحدة، وارتكزت تلك السياسة على دعائم قوية، مثل التعاون السياسى، والدفاع عن قضايا القارة، والمشاركة الإيجابية، ودعم الثوار الأفارقة، ومساندة حركاتهم التحررية، عسكرياً وإعلامياً[٤].

أدرك عبد الناصر أن الاستعمار، وإن غيَّر أسلوبه، فقد استمر متمسكاً بأهدافه، كما أدرك عبد الناصر أهمية تعقب التسلل الإسرائيلى فى أفريقيا، واعتبره مكملاً للإصرار على تصفية العدوان الإسرائيلى على أرض فلسطين، وجزءاً من نضال الشعوب لتصفية أحد الجيوب الاستعمارية المدمرة[٥].

استندت سياسات الثورة تجاه أفريقيا، بالأساس، إلى فكرة الدور، الذى حدده قادة الثورة لمصر، فى المنطقة، فى ضوء اعتبارات عدة, أهمها أن مصر دولة كبرى على المستوى الإقليمى، عربياً وأفريقياً، لوضعها الجيوبوليتكى (الجغرافى السياسى)، ومصادر قوتها الأخرى، بما فيها قوتها المعنوية، التى حققتها، إثر نجاحها على المستوى العربى. وقد جاء دور مصر، بعد ثورة يوليو، محصِّلةً لتفاعل عناصر عدة، أهمها إدراك أهمية بعد الأمن الوطنى، لمصر، والأمن القومى العربى، إضافة لدعم الطرف العربى فى الصراع ضد العدوان الإسرائيلى. انطلقت تلك الأفكار من إدراك القيادة لمعنى المسئولية التاريخية، والاستراتيجية تجاه أفريقيا، وموقع مصر والقارة، ضمن حركات التحرر العالمى[٦].

وقد عبر عبد الناصر عن إيمانه بأن الوحدة العربية لا تتناقض مع التضامن الأفريقى، وأشار فى "الميثاق الوطنى" إلى ذلك ، "وإذا كان شعبنا يؤمن بوحدة عربية، فهو يؤمن بجامعة أفريقية، ويؤمن بتضامن آسيوى أفريقى، ويؤمن بتجمع من أجل السلام، يضم جهود الذين ترتبط مصالحهم به، ويؤمن برباط روحى وثيق, يشده إلى العالم الإسلامى, ويؤمن بانتمائه إلى الأمم المتحدة، وبولائه لميثاقها، الذى استخلصته آلام الشعوب، فى محنة حربين عالميتين، تخللتهما فترة من الهدنة المسلحة. إن الإيمان بهذا كله لايتعارض مع بعضه، ولا يتصادم، وإنما هى حلقات سلسلة واحدة... إن شعبنا يعيش على الباب الشمالى الشرقى لأفريقيا المناضلة، وهو لايستطيع أن يعيش فى عزلة عن تطورها السياسى, والاجتماعى, والاقتصادى"[٧].

حركات التحرر الأفريقية:

استطاعت مصر فى عهد عبد الناصر أن تلعب دوراً فعالاً فى أحداث القارة الأفريقية، حيث وقفت ثورة يوليو إلى جانب حركات التحرر الوطنى, فى شتى أنحاء القارة، وكان الهدف الذى وضعته الثورة ـ

محاربة الاستعمار وأعوانه _ قد أدخل مصر فى صراعات مباشرة مع القوى الإمبريالية، التى كانت تسيطر على القارة, منذ قرون سابقة، ولم يكن فى أفريقيا، عند قيام الثورة، سوى ثلاث دول، إضافة إلى مصر, قد نالت استقلالها، هى ليبيريا، وجنوب أفريقيا، وأثيوبيا(٨).

كانت كينيا فى مقدمة الأقطار التى استطاعت الثورة المصرية الاتصال بالحركة الوطنية فيها، ودعم زعمائها، وعلى رأسهم، جومو كينياتا. فقد بدأت ثورة الماوماو، بعد ثلاثة أشهر، فقط، من قيام ثورة يوليو, عندما أعلن الإنجليز حالة الطوارئ، فى كينيا، عام ١٩٥٢، إثر القبض على جومو كنياتا، وعشرين من رفاقه، تزعموا حركة الماوماو، التى قامت بين قبائل الكيوكيو والمساى، الذين طردهم المستعمر البريطانى من أرضهم، وأحل محلهم مستوطنين إنجليز، استعبدوا الأفارقة، بعد استيلاء الإنجليز على الأراضى المجاورة لخط السكك الحديدية(٩).

تبنت مصر قضية الحركة الوطنية فى كينيا، فقامت بحملة إعلامية ودبلوماسية مركزة ضد وحشية الاحتلال البريطانى هناك، كما خصصت إذاعة موجهة باللغة السواحيلية، باسم "صوت أفريقيا"، هاجمت من خلالها الاستعمار البريطانى، وكشفت وجهه القبيح، ومخططاته لإبادة أهل البلاد، وتحويلها إلى وطن للرجل الأبيض. أسهم فى نشاط الإذاعة الموجهة بعض الطلاب الكينيين المقيمين بالقاهرة، الذين قدموا العديد من الأناشيد الحماسية، لإذكاء روح المقاومة. وكانت إذاعة "صوت أفريقيا" هى أول إذاعة باللغة السواحيلية، تصدر من أفريقيا، وتتبنى قضايا الأفارقة، وتهاجم التفرقة العنصرية، وقد نجحت تلك الإذاعة، إلى حدٍّ بعيد، فى تحويل الإفراج عن "كينياتا" إلى مطلب عام على مستوى أفريقيا، كما فضحت وحشية الاحتلال ضد أهل البلاد فى صراعهم المرير من أجل الاستقلال، والذى راح ضحيته، حتى يناير/ كانون الثانى ١٩٥٥، طبقاً للإحصائيات الرسمية البريطانية، ٧٨٠٠ قتيل, إضافةً إلى ٧٩١ حكم عليهم بالإعدام، وسبعة آلاف تم اعتقالهم، فضلاً عن طرد ٦٠٠ ألف من قبائل الكيوكيو، وتحطيم ١٥٠ ألف كوخ(١٠).

فتحت القاهرة أبوابها لزعماء الثورة الكينية، وأمدتهم بالسلاح، وخصصت لهم مكاتب فى مصر، كما حرص عبد الناصر على الاتصال بقادة تلك الثورة، شخصياً، ودعمهم، طوال سنوات كفاحهم. برغم ما تحملته الثورة المصرية من أعباء داخلية وخارجية، فإن ذلك لم يفت فى عضدها، ولم تتوان عن مواصلة مسيرة التحرر الوطنى، على مستوى العالم، وبصورة خاصة فى أفريقيا(١١).

قدمت ثورة يوليو نموذجاً جديداً لحركات التحرر الوطنى الأفريقية، التى لم تكن تعرف سبيلاً للاستقلال، سوى طريق التطور الدستورى، الذى أدى إلى استقلال الهند، فقد تأثر كثير من الزعماء الأفارقة بفلسفة المهاتما غاندى, الذى بدأ حياته السياسة فى جنوب أفريقيا، الأمر الذى تغير عقب

حرب السويس (١٩٥٦)، إذ بهر عبد الناصر الأفارقة، وجذب أنظارهم نحو القاهرة، منذ اندلاع ثورة يوليو ونجاحه، مع رفاقه، فى استخدام القوة للضغط على الانجليز، لإجلاء قواتهم من مصر، وتنظيم عمليات مقاومة مسلحة، لإجلاء الإنجليز عن منطقة القناة, توجت تلك الخطوات بقرار تأميم قناة السويس، عام ١٩٥٦، الذى أعقبه الصمود المصرى أمام "العدوان الثلاثى"، الذى خرج عبد الناصر، بعده، أكثر قوة، وتهيؤاً للقيام بدور جديد فى أفريقيا، فقد فتح له هذا الانتصار أبواب الاتصال بحركات التحرير الوطنى الأفريقية، التى رأت فيه المثل والحليف القوى العنيد، بعد أن ظلت خطوط الاتصال بين ثورة يوليو وحركات التحرير الوطنى الأفريقية، لفترة طويلة، بالغة التعقيد, إذ كانت المعلومات المتوافرة عن تلك الحركات قليلة، كما لم يكن مسموحاً بدخول المستعمرات الأفريقية، إضافة لحظر سفر الأفارقة إلى القاهرة, لدرجة أن سلطات الاحتلال فى الدول الأفريقية, لم تكن تسمح, بسهولة, بإضافة القاهرة على جوازات السفر الأفريقية. وكان الحج هو الموسم الرئيسى, الذى استغله قادة ثورة يوليو للاتصال بالزعماء الأفارقة المسلمين, إضافة للاتصال ببعض الأفارقة الذين يدرسون بالقاهرة, والذين مثلوا حلقة اتصال بين القيادات الوطنية فى بلادهم وبين مصر[١٢].

بانتصار مصر فى معركة تأميم قناة السويس, وتصديها للعدوان الثلاثى، اهتزت صورة إنجلترا، وفرنسا، وبلجيكا، والبرتغال، فى أفريقيا، وتداعت امبراطورياتها بسرعة مذهلة، فعلى الرغم من اعتبار جمال عبد الناصر، وكينياتا، ونكروما، وسيكوتورى، وبن بيلا، ولومومبا، وفيلكس مومى, وكاوندا، وجوشوا نكومو، ونيريرى، ومندلانى، وأميل كابرال، ومحمود جربى، وغيرهم، قادة الثورة الأفريقية، فإننا نستطيع تأكيد أن جمال عبد الناصر قد لعب الدور الأخطر والأهم، بشهادة التاريخ، وشهادة هؤلاء القادة أنفسهم، فى دعم الثورة الأفريقية، وقد استخدم مصطلح "الثورة الأفريقية"، للدلالة على ذلك التغيير الشامل، الذى اجتاح أفريقيا، فغيَّر الكثير من أوضاعها السياسية، والعسكرية، والاقتصادية، والاجتماعية. وقد ظهر هذا التغيير بشكل فجائى، وعنيف، فى أواخر الخمسينيات، وأوائل ستينات القرن العشرين، حينما اندلعت حركات التحرير فى جميع أنحاء القارة، متخذة من عواصم الدول الأفريقية المستقلة، القاهرة، وأكرا، وكوناكرى، ودار السلام، وغيرها قاعدة لانطلاقها، فانهارت كثير من الحواجز التى حاول الاستعمار إقامتها، للفصل بين الشعوب الأفريقية، مستغلاً فروق اللغة، والدين، والحضارة، واللون[١٣].

لعل الدليل الأبرز على الدور المصرى، المؤثر أفريقياً، فى دعم حركات التحرر، ذلك التغيير الذى طرأ على مسيرة المقاومة، فى شتى أنحاء القارة، وتدفق موجة التحرر الوطنى، التى استهلتها تونس والمغرب، عام ١٩٥٦، ثم غانا، ١٩٥٧، تلتها غينيا، عام ١٩٥٨. تلا ذلك الموجة التحريرية الكبرى، التى

انطلقت عام ١٩٦٠، (عام أفريقيا)، بتحرير كل من الكاميرون، وتوجو، وتشاد، والكونغو، وزائير، وبنين، والسنغال، وفولتا العليا، والنيجر، والجابون، وساحل العاج، ومالى، ونيجريا، وموريتانيا، ثم تنجانيقا، عام ١٩٦١، ومالاوى، وليوتو، عام ١٩٦٤، ثم موريشيوس، وسوازيلاند، عام ١٩٦٨. وقد وصل عدد الدول الأفريقية المستقلة، حتى مطلع سبعينات القرن العشرين، لما يناهز خمسين دولة(١٤).

حرصت مصر على إقامة علاقات دبلوماسية مع الدول الأفريقية، فور استقلالهاو كما أنشاتو عام ١٩٥٦ ، إدارة مستقلة للشؤون الأفريقية، تابعة لوزارة الخارجية المصرية، ثم تأسست، فى عام ١٩٥٧، "الرابطة الأفريقية"، فضلاً عن إنشاء عدد آخر من الأجهزة التى تعنى بالشؤون الأفريقية، فى الفترة من ١٩٥٢ وحتى ١٩٥٩.

وقفت مصر بجانب جميع الثورات الأفريقية، التى قامت ضد الاستعمار منذ عام ١٩٥٢، ابتداءً من ثورة "الماوماو" فى كينيا، ثم ثورة الجزائر عام ١٩٥٤، فثورة الكاميرون عام ١٩٥٦، وثورة الكونغو عام ١٩٦٠ ، وثورات انجولا، وموزمبيق، وغينيا بيساو. كذلك دعمت مصر نضال شعب روديسيا، إلى الحد الذى جعل مصر تقدم على قطع علاقتها مع بريطانيا، فى ديسمبر/ كانون الأول ١٩٦٥، احتجاجاً على الموقف البريطانى المؤيد لإعلان الحكومة العنصرية فى روديسيا للاستقلال من جانب واحد. فلم يحدث أن قامت حركة ثورية تحررية فى أفريقيا بعد عام ١٩٥٢، إلا وكان لها اتصالٌ بالقاهرة، وأيدها عبد الناصر، بكل مالديه من إمكانيات(١٦).

على الصعيد العسكرى، كانت مصر أول دولة فى العالم، تفتح أبوابها لتدريب حركات التحرير الأفريقية، عسكرياً، كما حدث بالنسبة لحركات التحرير فى روديسيا، وأنجولا، وموزمبيق، وجنوب أفريقيا، وهى المناطق التى كان الاستعمار فيها يرفض التطور الدستورى. فتحت الكلية الحربية المصرية أبوابها، لاستيعاب الأفارقة، الذين تم اختيارهم بمعرفة حركات التحرير، ليكونوا نواة الجيوش الوطنية بعد الاستقلال. وبعد تسليح الجيش المصرى بالأسلحة السوفييتية، بادر عبد الناصر بتسليح حركات التحرير الأفريقية بما يمتلكه الجيش المصرى من فائض الأسلحة الإنجليزية القديمة. لم يقف الأمر عند هذا الحد من الدعم، بل كان يصل إلى حد القتال جنباً إلى جنب مع حركات التحرر الأفريقية، ففى عام ١٩٦٣، تم الاتفاق بين القيادة المصرية وحزب "اتحاد الشعب الأفريقى الزمباوبوى" (ZAPU) على أن تقوم الطائرات المصرية بإسقاط كميات كبيرة من الأسلحة والمواد الناسفة فى مناطق يتفق عليها فى روديسيا (زمبابوى)، استعداداً لاتساع نطاق حركة المقاومة. ورغم أن هذه العملية لم تتم، بسبب انشقاق أحد أبرز قيادات الحزب الزمبابوى، بعد اعتقال الزعيم الزمبابوى، نكومو، فإنها توضح إلى أى حد كان عبد الناصر على استعداد لتأييد حركات التحرر، خاصةً فى المناطق الخاضعة للاستعمار الاستيطانى، والتى لا يمكن تحريرها إلا بالقوة(١٧).

من ناحية أخرى، اعتمدت القاهرة على الإذاعات الموجهة، لدعم حركات التحرر الأفريقية، كما فعلت عند اندلاع الثورة فى كينيا، أواخر ١٩٥٢.

أنشئت، فى الفترة من ١٩٥٤ حتى ١٩٦٨، ثمانى عشرة إذاعة موجهة، منها الإذاعة الموجهة بلغة السواحيلى، وبدأت إرسالها، فى يوليو/ تموز ١٩٥٤، لدعم شعب كينيا، ثم الإذاعة الموجهة باللغة الأمهرية، فى عام ١٩٥٥، والإذاعة الموجهة باللغة الصومالية (١٩٥٧)، والإذاعة الموجهة باللغة الإنجليزية (١٩٦١)، لمساندة الشعوب الناطقة بالانجليزية فى شرق ووسط أفريقيا. وفى العام نفسه، أنشئت الإذاعة الموجهة لزائير، والكونغو برازافيل، والإذاعة الموجهة بلغة النيانجا، لزامبيا، ومالاوى، وغيرها. وقد غطت تلك الإذاعات مختلف أنحاء القارة الافريقية، ودعمت خطى المقاومة، والثورة، داخل الدول المستعمرة، وحثت أهلها على الثورة للتخلص من براثن الاحتلال[١٨].

الدعم العسكرى للدول حديثة الاستقلال

تصدرت أعباء الدفاع قائمة الصعوبات، التى واجهتها الدول الأفريقية حديثة الاستقلال، إذ كانت تلك المهمة موكلة للدول المستعمرة مباشرة، فكانت تقوم بعمليات تدريب، وتسليح الجيوش الأفريقية، دون أن تسند لأهل تلك البلاد مناصب قيادية، بل لم تكن تستخدم إلا الضباط الأوروبيين، أما الأفارقة فقد اقتصر تواجدهم فى الجيش على رتب الصف والعساكر فحسب، كما استفادت الدول الاستعمارية، التى احتكرت موارد السلاح، من هذه الأوضاع، واستخدمتها كوسيلة لاستمرار سيطرتها على الدول حديثة الاستقلال، خاصة وأن الدول الغربية الأخرى لم تكن تستجيب لمطالب الدول الحديثة، كى لا تتصادم مع حلفائها. من هنا جاءت أهمية الدور الذى قام عبد الناصر بإمداد الدول الأفريقية بالسلاح ومساعدتها على كسر احتكار الأسلحة، الذى كان يعد أحد أدوات الاستعمار للسيطرة على الدول الأفريقية، كما وفر عبد الناصر الفرصة أمام الأفارقة للتدريب العسكرى، تحت إشراف خبراء مصريين، فقد كان يرى - من واقع تجربته - أن من حق أى دولة أن تحصل على السلاح، الذى يحقق أمنها، ويحافظ على استقلالها، وتحرير إرادتها[١٩].

فى هذا الاطار نجح عبد الناصر فى تحقيق هدفين، فى آن، ففى عام ١٩٦١، وأثناء انعقاد مؤتمر القمة الأفريقى بالدار البيضاء اقنع عبد الناصر رئيس جمهورية مالى بالتخلى عن العلاقات مع إسرائيل، التى كانت المصدر الوحيد، الذى تحصل منه مالى على السلاح، بعد خروجها من تحت السيطرة الفرنسية، وأكد عبد الناصر قدرة مصر على إمدادِ مالى بما تحتاج إليه من أسلحة، وخبرة عسكرية. وهو ما حدث، فعلياً، ومثّل صفعةً للعدو الإسرائيلى. كما امدت مصر كينيا بالخبراء العسكريين، وأبدت استعدادها للتعاون العسكرى مع كينيا، كما هو الحال مع الصومال، لتزيل أسباب

القلق لدى الجانب الكينى، ولتتمكن مصر، بتعاونها مع الجانبين، من تهدئة الاجواء فى المنطقة، واستقبلت القاهرة عدداً كبيراً من الضباط الكينيين للتدريب، واكتساب الخبرة العسكرية المصرية(٢٠).

لم يقتصر الدور العسكرى لثورة يوليو فى دعم الدول الأفريقية عند حدود التدريب والتسليح، بل تعداه إلى المشاركة فى ميادين القتال، كما هو الحال بالنسبة لأوغندا، ونيجيريا، والكونغو. وقد مثلت القارة الأفريقية ساحة جديدة انتقل إليها الصراع العربى - الإسرائيلى، ونجحت السياسة المصرية الحكيمة، آنذاك، فى طرد العدو الصهيونى، ومطاردته، أينما حل على أرض افريقيا، كما واجهت القوى الاستعمارية الصاعدة، التى كانت قد ظهرت بوجهها القبيح، إلى جانب المستعمرين القدامى.

بعد أيام من استقلال الكونغو، فى يوليو/ تموز ١٩٦٠، فوجئ الزعيم الكونغولى، لومومبا، بتمرد فى صفوف الجيش، الذى كان معظمه من البلجيك، ثم إعلان مويس تشومبى، حاكم إقليم كاتنجا، الانفصال عن الكونغو، بتحريض من البلجيك، لما يتمتع به هذا الإقليم من ثروات طبيعية، ولم يجد لومومبا أمامه سوى اللجوء إلى الأمم المتحدة، لحماية بلاده المستقلة حديثاً، وطالب بإرسال قوة دولية لحفظ السلام فى الكونغو. وقد انضمت مصر للقوة الدولية، إيماناً من قيادتها بأن المعركة مع الاستعمار ليست محلية فحسب، بل تمتد عبر القارة بأسرها، إضافةً إلى أهمية الكونغو، استراتيجياً، وموقعه بالنسبة لنهر النيل. لكن القوات الدولية لم تحقق ما تمناه لومومبا، وسرعان ما اتهمها بأنها تنفذ سياسة الدول الاستعمارية، لإسناد قيادتها إلى عناصر غير افريقية. وبدا واضحاً بأن لومومبا يستهدف الاعتماد على القوات الأفريقية، وسرعان ما استجاب الرئيس المصرى لرغبة لومومبا، وأرسل ٢٠ ألف جنيه استرلينى، لدعم الكونغو فى مواجهة التكتلات الأخرى، لكن مقتل لومومبا المفاجئ قلب الأمور رأساً على عقب، وكان مشهد إعدامه بعد اعتقاله وتسليمه إلى خصمه تشومبى، كفيلاً بتحويل لومومبا إلى رمز للثورة، والوحدة الوطنية على مستوى القارة الأفرقية(٢١).

فور مقتل لومومبا، قرر عبد الناصر سحب القوات المصرية التابعة للأمم المتحدة من الكونغو، وفى الوقت نفسه عين سفيراً لمصر فى ستانلى فيل، حيث أنصار لومومبا. واستمر الدور المصرى فى دعم الثورة الكونغولية، وتحولت القاهرة إلى قاعدة رئيسية للثورة، سواءً فى تدريب الكوادر العسكرية والإمداد بالسلاح، أو التحرك الدبلوماسى والإعلامى.

وقد شهدت الأزمة الكونغولية تطورات خطيرة، ومتباينة. ففى ديسمبر/ كانون الأول ١٩٦٢، قررت قوات الأمم المتحدة التدخل، لإنهاء انفصال إقليم كاتنجا عن الكونغو، وأعادت للكونغو وحدته، لكن سرعان ما تبدد الحلم، واشتعلت حرب العصابات، من جديد، وتواطأت قوات الأمم المتحدة مع الحكومة البلجيكية، والولايات المتحدة، للقضاء على الثوار، وإعادة تشومبى إلى مسرح الأحداث، بعد

تجميل صورته إعلامياً، ودعائياً. وفوجئت القاهرة بتعيين تشومبى رئيساً لوزراء الكونغو، فى يوليو/ تموز ١٩٦٤، ورفض عبد الناصر استقبال تشومبى فى القاهرة، لحضور مؤتمر القمة الأفريقى الثانى، واستمر رفض مصر وثباتها على موقفها تجاه قضية الكونغو، برغم تعقيدها، وظل عبد الناصر مصراً على مساندته الصريحة المخلصة لقوى الثورة هناك، الأمر الذى وطد العلاقات مع عدد من الدول الأفريقية الأخرى، التى كانت قد بدأت ثورتها ضد السيطرة الأجنبية بكل أشكالها، وأجبرت على خوض معارك ضارية ضد الاستعمار، مثل غينيا، ومالى، وغانا، وقد كان تعاون مصر مع هذه الدول فى مساعدة الثورة الكونغولية هو البداية الحقيقية لإيجاد مقاومة جماعية فعالة ضد الاستعمار فى افريقيا، وتمهيداً لإنشاء "منظمة الوحدة الأفريقية"[٢٢].

فى تلك الأثناء كانت أيادى الصهيونية لاتزال ممتدة نحو القارة الأفريقية، فى صورة منافية لحقيقتها، كأحد أذناب الاستعمار. ولكن السياسة المصرية كانت لها بالمرصاد.

فى عام ١٩٦٥ قام جيش تشومبى، المكون من المرتزقة الأوروبيين، بتعقب الثوار الكونغوليين، إلى داخل حدود أوغندا، وشن بعض الغارات على المواطنين الأوغنديين؛ بقصد الإرهاب من عواقب إيواء الثوار. وقد لجأ رئيس أوغندا، ميلتون أوبوتى، إلى الرئيس جمال عبد الناصر، طالباً إرسال عدد من الطائرات المقاتلة المصرية، بطياريها، إلى أوغندا، لوقف تلك الهجمات، وحماية البلاد. وكان من الواضح أن أوغندا تمر بمرحلة حاسمة فى مواجهة الاستعمار، لذا سارع عبد الناصر بالاستجابة لطلب الرئيس الأوغندى، لكنه اشترط إجلاء الطيارين الإسرائيليين، الذين كانوا ضمن القوات الأوغندية. وقد استجاب أوبوتى لذلك المطلب. الغريب أن تسرب هذه الأنباء كان كفيلاً بردع قوات تشومبى، وتوقفت طلعات طائراته الاستفزازية، قبل أن تصل الطائرات المصرية إلى سماء أوغندا[٢٣].

فى أغسطس/ آب عام ١٩٦٧، وبعد بضعة أسابيع من هزيمة يونيو/ حزيران من العام نفسه، تسلم جمال عبد الناصر رسالةً من الكولونيل جوان، رئيس حكومة نيجيريا الفيدرالية، ورئيس المجلس العسكرى هناك، عرض فيها المخاطر التى تواجه بلاده، نتيجة للغارات الجوية، التى يشنها قائد الانفصال فى بيافرا، أجوكو، موضحاً أنه استطاع الحصول على عدد من طائرات الميج السوفييتية، أمده بها الاتحاد السوفييتى، لكنه لا يجد طيارين لتشغيلها، لذا يطلب التوسط له لدى الجزائر، لتمده بعدد من الطيارين، ليتمكن من ردع محاولة الانفصال، لأنه يعرف عدم ملاءمة الظرف لطلب طيارين مصريين، لكن عبد الناصر رأى فى الأمر فرصة لتأكيد عدم رضوخه - رغم الهزيمة - أو تراجعه عن مبادئه وسياساته. قرر عبد الناصر الاستعانة بالطيارين المصريين الذين استبعدوا من الجيش. وبمجرد أن ظهرت طائرات الميج فى سماء العاصمة النيجرية، انتهت غارات أجوكو، نهائياً.

وقد مثلت تلك الواقعة لطمة جديدة على وجه إسرائيل، التى كانت تستعد لتفتيت نيجيريا، وتمد قادة الانفصال، فى بيافرا، بكميات كبيرة من الأسلحة الإسرائيلية[٢٤].

الدعم الاقتصادى

أدرك قادة ثورة يوليو بأن الاستقلال السياسى وحده لن يكفى، لبلوغ الدول الأفريقية، ما ترنو إليه من مكانة فى المجتمع الإنسانى، فكثيراً ما رأينا الدول الاستعمارية تخرج من البلاد الأفريقية التى تستعمرها، بعد قتال مرير، تاركةً وراءها بذور الفرقة والانقسام، أو مكبلةً إياها باتفاقات، ومعاهدات، تحكم السيطرة الاقتصادية على الدولة، التى جلت عن أراضيها. والشعوب الأفريقية لن تستطيع الحفاظ على حريتها واستقلالها السياسى، إلا إذا تمكنت من تحقيق استقلالها الاقتصادى. وبرغم ما تمتلكه الدول الأفريقية من ثروات طبيعية وبشرية ضخمة، فإن الفشل فى استخدام تلك الموارد، فى تنمية اقتصادية شاملة، كان دائماً وراء استمرار حالة التخلف الاقتصادى، الذى كبلنا به الاستعمار، على مدى قرون متوالية[٢٥].

فى مارس/ آذار ١٩٦٢، وافقت اللجنة الاقتصادية لدول ميثاق الدار البيضاء، المنعقدة بالقاهرة، على توقيع سبع اتفاقيات، من أجل تحقيق الوحدة والتعاون ما بين الدول الأفريقية. من هذه القرارات إنشاء سوق أفريقية مشتركة، وإطلاق حرية العمل، والإقامة، والتنقل، بين مواطنى دول السوق، وإلغاء الرسوم الجمركية، وتشكيل مؤسسة مالية أفريقية، لإنشاء مجلس للوحدة الاقتصادية. وقد تأسس البنك الأفريقى، طبقاً لذلك، عام ١٩٦٥، برأسمال قدره ٥٠٠ مليون دولار، وأسهمت مصر فى تأسيسه[٢٦].

تبنى عبد الناصر تلك السياسة الاقتصادية تجاه القارة الأفريقية، انطلاقاً من استراتيجية واضحة الأهداف. فبالاضافة لموقف عبد الناصر المبدأى والحازم من الاستعمار الجديد فى أفريقيا، كانت له، أيضاً، دوافعه القومية والوطنية، أهمها: مقاومة النشاط الإسرائيلى فى أفريقيا، وفتح مجال التعاون الاقتصادى مع دول القارة. فقد كان عبد الناصر يولى أهميةً خاصةً لمقاومة النفوذ والنشاط الإسرائيلى فى أفريقيا، لاستكمال حلقات الحصار الاقتصادى، الذى فرضته عليها الدول العربية. اللافت أن الوجود الإسرائيلى فى أى من الدول الأفريقية، جاء مرهوناً دائماً، بالتواجد الاستعمارى فيها، فقد استخدمت إسرائيل كأداةٍ للاستعمار فى أفريقيا، للاستفادة من وضعها، كدولةٍ صغيرة جديدة، لا تثير شكوك الدول الأفريقية حديثة الاستقلال[٢٧].

من بين محاولات كثيرة نجحت إسرائيل فى التسلل، إفريقياً، إلى بعض الدول، مثل غانا، وليبريا، ونيجريا، وأثيوبيا. ففى غانا عقدت إسرائيل اتفاقية اقتصادية، لانشاء شركة لنقل البضائع بين غانا

وإسرائيل، وقدمت الخبرة الفنية اللازمة، فضلاً عن توفير رأس المال اللازم لمشروعات الرى، ومناجم الماس، إلى أن حصلت إسرائيل على امتياز البحث عن الماس فى أراضى غانا. وواصلت إسرائيل سياسة الدول الاستعمارية القديمة، فى الحصول على المواد الأولية بخسة الثمن، مقابل تسويق منتجاتها فى غانا بالإضافة إلى تكبيل الدولة بمديونيات تمثل الفارق بين أسعار السلع الاستهلاكية الإسرائيلية والمواد الأولية المستخرجة من أراضى غانا. كما قامت إسرائيل بتدريب قوات غانا الجوية، وأنشأت حوضين بحريين فى ميناء تاكورادى(٢٨).

تكرر السيناريو نفسه مع ليبريا، حيث سَيَّرت إسرائيل خطاً ملاحياً منتظماً بين مينائى حيفا ومونروفيا، وعقدت مع ليبريا اتفاقية، تقوم بمقتضاها إسرائيل بتمويل المشروعات التى تعتزم ليبريا إقامتها، فى حدود مبلغ ١٠ ملايين دولار، على أن تورد إسرائيل المعدات اللازمة لتلك المشروعات. كما عقدت إسرائيل اتفاقاً مع ليبيريا، يقضى باحتكار تجارة الماس فيها، لفترة طويلة من الزمن، بالإضافة إلى تقديم قروض للمؤسسات التجارية فى ليبيريا. تكرر الأمر نفسه مع نيجريا، التى توسعت فيها إسرائيل فى الأعمال الإنشائية، واستغلال المصادر المائية، ومنح القروض، مقابل الحصول على مواد خام، وسلع من نيجريا، وتسديد الباقى نقداً. كذلك الحال فى أثيوبيا التى استخدمت أرضها كسلة غلال تمد إسرائيل بما تحتاجه من حبوب، ومزروعات، وأقامت مصنعاً لتعبئة البرتقال الإسرائيلى، فى أسمرة، وأنشأت أيضا شركة للأغذية المحفوظة. وقد وجدت إسرائيل فى أثيوبيا - على وجه الخصوص - نقطة انطلاق إلى قلب القارة، للهروب من الحصار الاقتصادى المفروض عليها، والذى يحرمها من تصريف منتجاتها فى الأسواق العربية. أما عن مصدر تلك الأموال الطائلة التى استغلتها إسرائيل للتسلل نحو أفريقيا، فهو بالتأكيد الدول الاستعمارية الغربية، الراغبة فى استمرار الخضوع الأفريقى لها. ولعل الدليل الواضح على ذلك قرار المؤتمر الاقتصادى، الذى عقد فى نوفمبر/ تشرين الثانى ١٩٦٤، وحضرته كل من فرنسا، وبلجيكا، وهولندا، وإيطاليا، ولوكسمبورج، وسويسرا، والنمسا، وألمانيا الغربية، وإسرائيل، فقد تقرر فى هذا المؤتمر منح إسرائيل ٥٠ ملايين دولار، لتستطيع بسط نفوذها الاقتصادى والفنى على الدول الأفريقية، حديثة الاستقلال(٢٩).

لم تقف مصر، أمام ذلك الخطر الزاحف، مكتوفة الأيدى، فقامت بتقديم مساعدات مصرية للدول الإفريقية، لدعمها، وتقوية إرادتها فى مواجهة أذناب الاستعمار. وعلى الرغم من ضعف القيمة المادية لتلك المساعدات، فإنها أدت دوراً بالغ الأهمية، وأسهمت فى إنقاذ كثير من الدول الأفريقية من أزمات خطيرة، أو احتكار، أو حصار فرضته عليها الدول الاستعمارية لكسر إرادتها. فقدمت مصر القروض لبعض الدول الأفريقية، التى تعرضت لضغوط اقتصادية، نتيجة مواقفها من الاستعمار، ليثبت عبدالناصر لتلك الدول أن مصر قادرة على حماية أصدقائها الذين رفضوا التعامل مع إسرائيل.

وبرغم الإمكانات المتواضعة لمصر، فقد شجع عبد الناصر على اتباع هذا الأسلوب، أن معظم القروض التى كانت تطلب من مصر تم تشغيلها فى أعمال البناء، والتشييد، أو تطهير الموانئ، التى كانت الشركات المصرية قادرة على القيام بها. وكان من بين القروض التى قدمتها مصر إلى أفريقيا، قرض قيمته عشرة ملايين جنيه، إلى جمهورية غينيا، التى كانت تتعرض لضغط اقتصادى فرنسى، بعد الاستقلال، لذا كان تدعيم موقف الرئيس الغينى، أحمد سيكوتورى، ضرورياً لتدعيم الثورة الأفريقية، وتوالت المساعدات على غينيا من الدول الأفريقية الأخرى، ومن دول الكتلة الشرقية، والاتحاد السوفييتى، حتى رسخت أقدام البلاد، وتحول استقلالها إلى حقيقة، تحدت فكرة المجتمع الفرنسى، التى سعى الاستعمار لتكبيل الدول المستقلة بها(٣٠).

كانت القروض المصرية الممنوحة لبعض الدول الأفريقية عاملاً مهماً لتحدى الاستعمار، والاستمرار فى مسيرة التنمية، بعد حقبة استعمارية طويلة. وقد سعت مصر، آنذاك، إلى ربط علاقاتها الاقتصادية مع النظم السياسية، التى تسير فى طريق التحرر، والتخلص من التبعية، وانعكس ذلك على حجم التبادل التجارى مع دول مثل غانا، التى وصل حجم التبادل التجارى معها، عام ١٩٦٢، إلى مليون ونصف مليون من الجنيهات(٣١).

توسعت مصر فى عقد الاتفاقيات مع معظم الدول الأفريقية، مثل غانا، وغينيا، ومالى، والكاميرون، وأثيوبيا، والصومال، وليبريا، وتوسعت، أيضاً، فى مد الدول الأفريقية بالقروض والتسهيلات الائتمانية لكثير من الدول مثل، غينيا، ومالى. وأسهمت مصر فى تنفيذ مشروعات التعمير والإصلاح الزراعى، وأوفدت بعثة تجارية وصناعية، للتعرف على طبيعة النشاط الاقتصادى لتلك الدول، وإمكانية التعاون معها. من ناحية أخرى، سعت مصر للانضمام إلى اتفاقية "منظمة التعاون الفنى الأفريقية"، وهى المنظمة التى أقامتها إنجلترا، وفرنسا، وبلجيكا، والبرتغال، وروديسيا، واتحاد جنوبى أفريقية، بقصد تقديم المعونات الفنية والعلمية للشعوب الأفريقية. وقد فتح باب العضوية أمام الدول الأفريقية المستقلة، وكانت العضوية، فى بداية الأمر، مقصورة على الدول الجنوبية، على أن الدول الأعضاء، رأت ضرورة السماح لدول شمال أفريقيا بالانضمام للمنظمة. وفى يناير/ كانون الثانى عام ١٩٦٣، فوجئت المنظمة بطلب إسرائيل الانضمام لعضويتها، وقد تقرر رفض هذا الطلب، فى جلسة سرية، وطلبت بعض الدول الأفريقية قصر حق التصويت على الدول الأفريقية فحسب، وطالبت دول أخرى بتعديل الاتفاق، بحيث تكون المعونات المقدمة، بلا قيد أو شرط، يؤثر على استقلال الدول الأفريقية(٣٢).

الكيانات الأفريقية الفاعلة دولياً

ظهـرت بوادر الوعى الأفـريقى- الآسـيوى، قبل ثورة يوليـو/ تموز ١٩٥٢، فـقـد كـان ممثلو شـعـوب القـارتين يشعرون بأن هناك أرضية مشتركة، فيمـا بينهم. وفى مؤتمر نيودلهى، الذى عقد فى يناير/ كـانون الثـانى ١٩٤٩، لبـحث مشـاكل الاسـتـعـمـار الهـولندى فى أندونيسـيـا، شـاركت ١٩ دولـة آسـيـوية وأفريقية، بينها مصر، وأثيوبيا، وأسفر المؤتمر عن تشكيل جبهة آسيوية _ أفـريقـيـة، فى إطار هـيـئـة الأمم المتحدة، لمساندة القضايا التى تمس دول القارتين، لكن هذا الاهتمام اتخذ منحًى آخر، بعد قيام ثورة يوليو/ تموز ١٩٥٢، ففى ديسمبر/ كانون الأول ١٩٥٤، عقد بمدينة بوجور الأندونيسية، مؤتمر كان بمثابة إعداد للمؤتمر الأشهر، الذى عقد فى باندونج، فى إبريل/ نيسـان ١٩٥٥. وترجع أهمية مؤتمر باندونج، الذى حضره ممثلو ٦ دول أفريقية، من بينها مصر، إلى تأكيده على الالتزام بمبادئ جوهرية، مثلت مرجعية مشتركة للدول التى استقلت، فيمـا بعد، أهم تلك المبـادئ الحياد الإيجابى، والتـعـايش السلمى. وعالجت قرارات المؤتمر قضايا تعانى منها دول القارتين، الأفريقية والآسيوية، مجتمعة(٣٣).

أعقب مؤتمر باندونج، عقد المؤتمر الأول لتضامن الشعوب الأفريقية والآسيوية بالقـاهرة، فى عام ١٩٥٧، وقد كان أول مؤتمر تعقده الشعوب لا الحكومات، واختيرت القاهرة مقراً لعقده، تضامناً معها، واعترافاً بصمودها أمام "العدوان الثلاثى" (١٩٥٦).

وقد جاء ذاك المؤتمر مواكباً لعدة مؤتمرات إفريقية، مهدت لقيام "منظمة الوحدة الأفريقية"، من بينها مؤتمر الشعوب الأفريقية الأول، فى أكرا، عـاصـمـة غـانا، فى ديسمبر/ كانون الأول ١٩٥٨، وكان لمصر دور مهم فى التعبير عن مسـاندتها لشتى أشكال مقـاومـة الاسـتـعمار والتفرقة المنصرية. كما شهدت القـاهرة، فى فبراير/ شباط ١٩٥٩، مؤتمراً للشبـاب الأفريقى والآسيوى، بحث الوسـائل الكفيلة بتمكين الشبـاب من القيـام بدورهم فى تحرير وبناء مستقبل بلادهم. أعقبه فى يناير/ كانون الثانى ١٩٦٠، مشاركة مصر فى مؤتمر الشعوب الأفريقية الثانى، فى تونس. وقد حفل عام ١٩٦٠ بالنشاط الأفريقى وكانت القاهرة مركزاً رئيسياً لهذا النشاط(٣٤).

نتيجةً للمخاطر التى واجهتها الدول حديثة الاستقلال، ورغبةً فى الحفـاظ على استقـلالها السياسى والاقتصادى، برزت فكرة الوحدة الأفـريقـيـة، وتبنتها بعض الحركات الوطنية التحررية، وإن اختلفت شتى القيادات الأفريقية فى تفسير معنى تلك الوحدة، وأهدافها، ومراحل تطبيقها(٣٥).

فى يناير/ كـانون الثـانى ١٩٦١ جاء "ميثاق الدار البيضـاء" مؤكداً عزم رؤسـاء الدول المجتمعين بالمؤتمر على نصرة الحريات فى جميع أنحاء القارة، وتحقيق وحدتها، وتعزيزها دولياً لصيانة استقلال الدول الأفريقية. وبصفة خاصة استهدفت السياسة الخارجية للجمهورية العربية المتحدة، منذ قيام

ثورة يوليو/ تموز، تحقيق مبادئ إيجابية فعالة فى حياة شعوب قارتى آسيا وأفريقيا، من بينها تأييد حق الشعوب فى تقرير مصيرها، ومساندتها لنيل استقلالها، والعمل على إنهاء سياسة القوة، حسبما نص خطاب الزعيم جمـال عبـد الناصـر، الذى ألقاه بمجلس الأمـة، يوم ٢٤ يناير/ كـانون الثانى ١٩٦١(٣٦).

توجت الجهود الأفريقية الحثيثة بمؤتمر القمـة الأفريقى الأول، الذى عقد فى أديس أبابا، فى مايو/ آيار ١٩٦٣، وأعلن خلاله ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية، ووقع عليه ممثلو ٣٢ دولة. وفى يوليو/ تموز ١٩٦٤، شارك مندوبو ٣٣ دولة أفريقية فى مؤتمر القمة الأفريقية، الذى عقد بالقاهرة، وبحث عدة قضايا مهمة، وأقر تقديم المساعدات المادية اللازمة لتحرير المستعمرات الأفريقيـة، وناقش مشروعاً، لتشكيل قيادة عسكرية فاعلة كما بحث فكرة إقامة حكومة أفريقية على مستوى القارة، وأقر المؤتمر اعتبار أديس أبابا مقراً دائماً لسكرتارية "منظمة الوحدة الأفريقية"(٣٧).

ارتبطت "منظمة الوحدة الأفرقية"، منذ إنشائها، بعلاقات خارجية وثيقة مع الأمم المتحدة، وقد أيد مـؤتمر أديس أبابا، فى يوليـو/ تموز ١٩٦٠، تكوين الجـهـاز الأفـريقى فى الأمم المتـحـدة، الذى اتسع نطاقه، بانضمام دول أفريقية جديدة للمنظمة العالمية. كما كان التضامن الأفريقى ملحوظاً، فى الأمم المتحدة، حتى الدورة الخامسة عشرة التى عقدت، فى الفترة من أواخر ١٩٦٠ إلى ربيع عام ١٩٦١، وأطلق عليها "دورة أفريقيـة"، لكثرة القضايا الأفريقية، التى بحثتها تلك الدورة، مع زيادة عدد الدول الأفريقية المتصلة، التى انضمت لعضوية الأمم المتحدة، وبلغ عددها ٢٥ دولة، آنذاك(٣٨).

اعترى هذا النشاط الأفريقى الوحدوى حالة من العجز، دل عليها الفشل فى عقد مؤتمر الجزائر، عـام ١٩٦٥، ثم الفشل فى عقـد مـؤتمر أفـروآسيـوى، أو مـؤتمر لدول عـدم الانحـيـاز، إثر العـدوان الإسـرائيلى على الدول العربية، عام ١٩٦٧، والضغط الإسـرائيلى لتشتيت التجمع الأفروآسيوى داخل الأمم المتحدة، وإن ظلت بعض الدول متمسكة بالمبادئ والسياسات الأصيلة للتجمع الأفروآسيوى فى وجه الضغوط الاستعمارية، الأمر الذى تبلور فى المشاركة الإيجابية للتجمع الأفروآسيوى فى إنجاح مـؤتمر جنيف للتجـارة والتنمية، عـام ١٩٦٦، ثم عـقـد مـؤتمر الجـزائر للدول السبع والسبعين، عـام ١٩٦٧(٣٩).

لعل من أهم أسبـاب هذا التراجع الخلاف حول تحـديد مـعنى تصـفـيـة الاسـتـعـمـار، وتعـريف الاستعمار، القديم والجديد، إضافة للخلافات العديدة داخل مجموعة الدول العربية، والصراع الدائر بين الدول التقدمية والرجعية فى أفريقيا. من ناحية أخرى، ظهرت آثار السياسـة الأمريكية العدوانية فى فـيـتنام، والكونغـو، ومـسـاندتهـا للانقـلابات العـسكرية فى بعض الدول الأفـريقـيـة والآسيـوية،

واستخدمت السياسة الأمريكية كذلك الضغط الاقتصادى للتأثير على مواقف عدد من الدول النامية[٤٠].

برحيل الزعيم جمال عبد الناصر اختلطت الأوراق، وتضاربت السياسات نحو أفريقيا، وبدا أن مصر ليست وحدها التى فقدت زعيماً حقيقياً، بل افتقدته كل الشعوب الحرة الرافضة للهيمنة والتوسعات الإمبريالية. وإن بقىَ بعض من إنجازات الزعيم الرحل، شاهداً على عهدٍ ذهبى، قامت خلاله مصر بدورها تجاه رفاقها فى الكفاح، فاستحقت أن تنال احترام العالم كله.

هوامش الفصل الرابع

١- عبد العليم السيد، **أطلس الشؤون الأفريقية**، القاهرة، دار المعرفة، ١٩٦٢، ص٨.

٢- هانى رسلان (محرراً)، **سهاسات يوليو، خمسون عاما على الثورة**، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية٢٠٠٢، (انظر صبحى عسيلة، ثورة يوليو وأفريقيا،ص٢٠٥).

٣- حمدى حافظ، **ثورة ٢٣ يوليو _ الأحداث، الأهداف، الإنجازات**، ط٢، القاهرة، ١٩٦٤ _ ١٩٦٥، ص٢٨٦، ٢٩٦ _ ٢٩٧.

٤- شوقى الجمل، وعبدالله عبد الرازق إبراهيم، **تاريخ مصر المعاصر**، القاهرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٩٧، ص١١٢ _ ١١٣.

٥- حافظ، **مصدر سبق ذكره**، ص٣٦٧.

٦- رسلان، **مصدر سبق ذكر** (انظر: عسيلة، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٧ _ ٢٠٨).

٧- حافظ، **مصدر سبق ذكره**، ص٣٦٩ _ ٣٧٠.

٨- الجمل وإبراهيم، **مصدر سبق ذكره**، ص١١٠.

٩- محمد فايق، **عبد الناصر والثورة الأفريقية**، ط٥، القاهرة، الهيئة العامة لقصور الثقافة، ٢٠٠٢، ص٣٧.

١٠- **المصدر نفسه**، ص ٣٨ _ ٣٩.

١١- الجمل وإبراهيم، **مصدر سبق ذكره**، ص١١٧ _ ١١٨.

١٢- فايق، **مصدر سبق ذكره**، ص٢٧ _ ٢٨.

١٣- **المصدر نفسه**، ص٩ _ ١٠.

١٤- الجمل وإبراهيم، **مصدر سبق ذكره**، ص١١٠ _ ١١١.

١٥- رسلان، **مصدر سبق ذكره**، (انظر: عسيلة، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٦).

١٦- فايق، **مصدر سبق ذكره**، ص٥٣.

١٧- **المصدر نفسه**، ص٥٠ _ ٥١.

١٨- شوقى الجمل، **دور مصر فى أفريقيا فى العصر الحديث**، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٨٤، ص١٩٥ _ ١٩٩.

١٩- فايق، **مصدر سبق ذكره**، ص٧١ _ ٧٣.

٢٠- **المصدر نفسه**، ص٧٣ _ ٧٨.

٢١- الجمل وإبراهيم، **مصدر سبق ذكره**، ص١١٩ _ ١٢٠.

٢٢- فايق، **مصدر سبق ذكره**، ص١٢٧ _ ١٥٥.

٢٣- **المصدر نفسه**، ص٧٨ _ ٧٩.

٢٤- **المصدر نفسه**، ص٩٥، ١٠٠، ١٠٢.

٢٥- محمد الجبالى، **السوق الأفريقية المشتركة بين السياسة والاقتصاد**، القاهرة الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٤، ص١٢، ٣١.

٢٦- الجمل وإبراهيم، **مصدر سبق ذكره**، ص١٢٥ _ ١٢٦.

٢٧- فايق، **مصدر سبق ذكره**، ص٥٧ _ ٥٨.

٢٨- الجبالى، **مصدر سبق ذكره**، ص٤٩ _ ٥٠.

٢٩- **المصدر نفسه**، ص٥٠ _ ٥١.

٣٠- فايق، **مصدر سبق ذكره**، ص٦٤ _ ٦٩.

٣١- الجمل وإبراهيم، **مصدر سبق ذكره**، ص١٢٥.

٣٢- الجبالى، **مصدر سبق ذكره**، ص٥٢ _ ٥٣.

٣٣- الجمل، **مصدر سبق ذكره**، ص١٥٥.

٣٤- **المصدر نفسه**، ص١٥٧ _ ١٦١.

٣٥- عبد الملك عودة، **سنوات الحسم فى أفريقيا ١٩٦٠ _ ١٩٦٩**، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٩، ص٣٢٤.

٣٦- حافظ، **مصدر سبق ذكره**، ص٢١١ ٢١٢.

٣٧- الجمل، **مصدر سبق ذكره**، ص١٦٧ _ ١٧٦.

٣٨- حلمى محروس إسماعيل، **تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر**،ج.٢ الأسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، ٢٠٠٤، ص٧٥٨ _ ٧٥٩.

٣٩- عودة، **مصدر سبق ذكره**ص٣٢٨ _ ٣٢٩.

٤٠- **المصدر نفسه** ،ص٣٢٨.

الباب السابع

العـــــرب

- الفصل الأول:	عبد الناصر والمعركة من أجل العروبة	صلاح زكى أحمد
- الفصل الثانى:	عبد الناصر وحركات التحرر العربية	هدى فاروق
- الفصل الثالث:	عبد الناصر وثورة اليمن	أحمد جابر
- الفصل الرابع:	عبد الناصر والعراق	د. عبد الكريم العلوجى
- الفصل الخامس:	عبد الناصر والقضية الفلسطينية	محمد حسنى
- الفصل السادس:	عبد الناصر والفدائى الفلسطينى	ناصر حجازى

الباب السابع

الفصل الأول

عبد الناصر والمعركة من أجل العروبة

صلاح زكى أحمد

معركته من أجل العروبة

جاءت الأهداف الستة التى حددتها الثورة المصرية فى العام (١٩٥٢)، خاليةً من أية إشارةٍ صريحة بشأن العلاقة العربية لمصر، وتصوراتها لخطط وحدوية مستقبلية. فما هو معروف أن تلك الأهداف الأولية حددت ملامح برنامجٍ (وطنيٍّ محليٍّ)، ليس له آفاقٌ إقليمية. إذ جاءت ثلاثة أهداف للهدم، تلاها ثلاثة مثلها للبناء. فبعد طرد الاستعمار، والقضاء على الإقطاع، وإنهاء سيطرة رأس المال على الحكم. تأتى ثلاثةُ أهدافٍ أخرى، قامت على تحقيق العدالة الاجتماعية، وبناء جيش وطنى قوى، وإرساء أسس ديمقراطية سليمة.

(١)

غير أن الإشارات الأولية للبعد العربى للمسألة المصرية، جاء واضحاً فى كتاب (فلسفة الثورة) لقائد الثورة. إذ عرَّج عبد الناصر على تجربته الذاتية، هو ورفاقه، خلال حرب فلسطين فى العام (١٩٤٨)، ملمحاً إلى أن أحد أسباب الهزيمة ينحصر فى فساد الحكم داخل العواصم العربية. وتسليم قيادة الجيوش العربية المقاتلة لجنرال بريطانى هو جون باجوت جلوب باشا القائد العام، وقتها، للجيش الأردنى. وقد استنتج ناصر آنذاك، وهو مُحاصَرٌ فى (الفالوجة)، أن لا سبيل إلى تحقيق النصر سوى بالتمسك بخطوتين متلازمتين، أولاهما: إحداث تغيير جذرى فى بنية النظام السياسى فى كل بلدٍ عربى. أو على الأقل داخل بلده مصر، أما الخطوة الثانية: فتتعلق بإعادة بناء جيوشٍ عربيةٍ على أسسٍ وطنيةٍ واحترافيةٍ خالصة.

أما المَلْمَحَ الثانى، الذى جاء فى كتاب (فلسفة الثورة) عن المسألة القومية. فقد ورد خلال حديث الرئيس عبد الناصر عن نظرية (الدوائر الثلاث) التى تمثل، من وجهة نظره، الإطار الإقليمى، والمجال الحيوى الذى بدونه تفقد مصر أمنها القومى، وطموحاتها الدولية, إذ حدد تلك الدوائر: بواحدةٍ عربيةٍ، ثم بأخرى أفريقية، ثم يستكملها بدائرةٍ أوسع وهى المتعلقة بالعالم الإسلامى بأسره الممتد من جاكرتا الأندونيسية، إلى الدار البيضاء، فى أقصى الطرف الغربى من شمال أفريقيا.

(٢)

هذه البدايات والملامح العامة لمعالجة المسألة القومية، لم تخلُ، آنذاك، من بعض الخطوات العملية التى تؤكد صدق هذه التوجهات. إذ ترافق مع ذلك معركة الأحلاف التى بدأت برفض الهيمنة الثلاثية لواشنطن ولندن وباريس، فيما عُرِفَ بنظام الدفاع الجماعى عن الشرق الأوسط، والذى كانت تدعمه الولايات المتحدة بقوة، بوصفه منفذاً لإقليم يُمَكِّنها من الإحلال محل الاستعمار التقليدى (البريطانى/ الفرنسى). ثم بدأت فى العام (١٩٥٤) المعركة الكبرى لإسقاط حلف بغداد الذى استهدف جر العرب إلى تحالفٍ عسكرىٍّ استعمارىٍّ أوسع، يضم بجانب المشاركين العرب فى الأردن والعراق، دولاً أخرى مثل إيران وتركيا وباكستان.

لكن سرعان ما انتهت تلك المواجهة. بسقوط حلف بغداد، وخروجه عملياً من عموم المنطقة وانحساره فى صيغةٍ فضفاضةٍ فقدت أهدافها الإستراتيجية، إذ بقى فى صفوفه بجانب بريطانيا، ثلاث دول من خارج الدائرة العربية هى: باكستان وإيران وتركيا، وتغير اسمه من (حلف بغداد) إلى الحلف المركزى.

غير أن اللافت للنظر خلال خوض تلك المعركة الدفاعية، أن القاهرة ربطت بين تلك المواجهة ومحاولة بناء نظام إقليمى عربى بديل للهدف الاستعمارى من إقامة هذا الحلف العسكرى الدخيل على المنطقة. إذ دعا عبد الناصر فى العام (١٩٥٤) فى مقر الجامعة العربية فى القاهرة، إلى عقد اجتماع لحكومات عدد من الدول العربية. كان من بينها: سوريا والأردن والعراق والمملكة العربية السعودية فضلاً عن مصر، لبحث قضايا الأمن العربى، وهو ما تحقق بالفعل فى عقد أول اتفاقيةٍ للدفاع العربى المشترك فى العام (١٩٥٤)، وهى الاتفاقية التى لاتزال ساريةً حتى الآن، ولكن فى غياب أى دورٍ حقيقىٍ لتفعيلها؟

(٣)

مع العام ١٩٥٦، بدأ التحول البارز نحو معالجةٍ جذريةٍ ثابتةٍ لقضية العروبة، فى التوجه السياسى المصرى. إذ نص دستور (١٩٥٦)، وهو الدستور الذى جاء نتاجاً لأعمال لجنةٍ وطنيةٍ شعبيةٍ عامة، وبديلاً عن دستور ١٩٢٣ الملكى، ليحدد، لأول مرة، فى مواده الأولى أن مصر هى دولة عربية ذات سيادة، ولغتها الرسمية هى العربية، وأن انتماءها هو للأمة العربية.

على هذا النحو كان الانحياز واضحاً للهوية، بعد سنواتٍ من الإرهاصات الفكرية التى سبقت الثورة، وعلى أيدى كبار كتاب المرحلة الليبرالية، التى تراوحت بين الارتداد إلى الفرعونية الغابرة، أو الفلسفة الإسلامية العامة، أو الانتماء لثقافة البحر المتوسط والنمط الغربى الأوروبى، بكل ما فيه من تناقضات، واصطدام تاريخى، وفلسفى، وأخلاقى.

لكن هذا التحديد الصارم للهوية، سرعان ما بدا تجسيداً لواقعية سياسية، تجلت فى وقوف الشعوب العربية، وللعجب أيضاً حكوماتها، بجانب مصر خلال ما يعرف فى الأدبيات السياسية العالمية بـ(أزمة السويس)، والتى بدأت مع إعلان عبد ناصر تأميم قناة السويس، رداً على سحب عرض تمويل البنك الدولى، بضغوط من واشنطن ولندن وباريس، لبناء مشروع السد العالى، الذى تَجَسَّدَ كحلم لكل مصرىٍّ، خلاصاً من الفقر، وتطلعاً إلى التنمية الوطنية المستقلة.

فى العام نفسه، بدت المؤازرة العربية على أشدها، خلال بدء المرحلة الثانية من أزمة السويس, والتى وصلت إلى ذروتها فى مواجهة العدوان الثلاثى "البريطانى الفرنسى الإسرائيلى" على مصر، فى التاسع والعشرين من أكتوبر/ تشرين أول عام ١٩٥٦, إذ وقفت الشعوب العربية جميعها، من المحيط إلى الخليج، لمساندة مصر فى معركتها, فعقدت الحكومات العربية، واحداً من أهم مؤتمرات القمة العربية، فى بيروت، والذى لم تحضره مصر بسبب العدوان, معلنين تكاتف العرب، جميعاً، إلى جانب الشعب المصرى، فى معركته لصد العدوان, والحفاظ على مكاسبه الوطنية بتأميم قناة السويس, وسرعان ما بدت المؤازرة العملية، بنسف خط أنابيب البترول "التابلاين"، القادم من منابع النفط فى السعودية والخليج، إلى موانئ البحر المتوسط، والمتوجه إلى عموم بلدان أوروبا, مما أحدث أزمةَ طاقةٍ خانقةٍ فى كل عواصم البلدان المعتدية، وغيرها، فى شهور شتاءٍ قارسٍ, فضلاً عن مقاطعة عمال الشحن فى المطارات والموانئ العربية للطائرات، والسفن التابعة، والمتعاونة مع دول العدوان الثلاثى.

(٤)

هذه المواجهة، بكل أبعادها، والتى جاء ذكرها دون توقفٍ عند تفاصيلها، ووقائعها، كثيراً، لعِظم آثارها السياسية والإستراتيجية والأخلاقية فى حياة الأمة العربية, كانت هذه المواجهة مؤشراً قاطعاً حاسماً لعمق التوجه العربى لمصر الثورة، آنذاك. فمع بداية (١٩٥٧), و بعد خروج القاهرة منتصرة فى حرب السويس, واجهت مصر استحقاقين جديدين, أولهما: مشروع أو (نظرية مِلء الفراغ) التى صاغها وزير الخارجية الأمريكى، آنذاك، جون فوستر دالاس، والتى استمد أهدافها من إحلال الولايات المتحدة سياسياً وعسكرياً محل النفوذ الإمبراطورى البريطانى، الذى وضعت حرب السويس حداً له, إذ رأت إدارة الرئيس الأمريكى دوايت أيزنهاور الأحق بامتلاك الميراث الإمبراطورى البريطانى – الفرنسى القديم, بنمطٍ جديد، وفهمٍ جديد للهيمنة على المنطقة, وكان المدخل إلى ذلك إبرام سلامٍ تعاقدىٍّ بين العرب

[illegible] مشروع وحماية جيواستراتيجية أمريكية على المنطقة بهدف تصفية كاملة ونهائية للقضية الفلسطينية، أو ما عرف حينها بحل مشكلة اللاجئين بتوطينهم فى البلدان والمناطق العربية حيث هم يعيشون.

إذا كان هذا المشروع القائم على فكرة (ملء الفراغ) قد جاء لاحقاً لمعالجة المسألة الفلسطينية على النحو الذى عبر عنه ما يعرف بمشروعى (جونستون)، و(سيناء)، لتوطين اللاجئين فى سيناء، فإن الجديد فى مشروع دالاس هو تقنين السيطرة الأمريكية بعقد سلام عربى - إسرائيلى وتحديداً مع مصر، وبعض الدول المركزية لغلق هذا الملف نهائياً، لتمكين واشنطن من تحقيق أهدافها الإستراتيجية الثلاثة، وهى: ضمان مصالحها البترولية فى المنطقة، وضمان أمن إسرائيل، وضمان هيمنتها العسكرية على ما يعرف بـ (البطن الرخو) للاتحاد السوفييتى، والذى بدأت أهدافه، هو أيضاً، واضحة فى الوصول إلى ما يعرف بالمياه الدافئة فى الخليج العربى، والبحر الأبيض المتوسط، وعموم المنطقة.

لكن خيبة أمل واشنطن كانت قوية فى النظام الناصرى، إذ رفضت القاهرة العرض الأمريكى، واعتبر أيزنهاور ذلك بأنه جُحود ونكران للجميل من المصريين، لموقفه (أيزنهاور) المناهض للعدوان الثلاثى على مصر، فى العام ١٩٥٦، بيد أن ما فات القائد الأمريكى الكبير الذى قاد قوات الحلفاء خلال الحرب العالمية الثانية ضد الجيش الألمانى فى عموم أوروبا، فاته أن قضايا التحرر الوطنى لا تحتمل المساومة ولا تقبل المقايضة، فلا ينبغى أن يكون ثمن رفضه للعدوان الثلاثى- لأسباب معروفة تتعلق بالمصالح الإستراتيجية لبلاده- أن يتنازل العرب عن شرط السيادة والاستقلال. فأبواب الصداقة المشروعة بين القاهرة فى تعاملاتها الدولية، لا تعنى التفريط فى أهدافها الوطنية والقومية.

فماذا عساها واشنطن أن تفعل لتحجيم الطموحات القومية والناصرية فى الإقليم؟

(٥)

بعد أشهر قليلة من بدء العام ١٩٥٧، وإتمام الانسحاب الإسرائيلى من سيناء فقطاع غزة فى مارس/ آذار من العام ذاته، واندحار قوى العدوان بصورة كاملة، تلقت أنقرة إشارة البدء فى تنفيذ مرحلة جديدة من العدوان، واختبار نوايا وقدرة العرب على الدفاع عن حدودهم، وفق اتفاقية الدفاع المشترك التى أبرمت فى العام (١٩٥٤) فى مقر الجامعة العربية فى القاهرة، ففى منتصف العام ١٩٥٧ تحركت القوات التركية برعاية أمريكية واضحة وتحريض بريطانى سافر، نحو الحدود السورية مهددةً النظام السورى، واحتلال المناطق الحدودية

المشتركة، وفرض السيادة كاملةً على مساحةٍ واسعةٍ من الأراضى، ضماناً لما أعلنته أنقرة، آنذاك، لسلامة الأمن القومى التركى من اضطراباتٍ سياسيةٍ وحزبيةٍ فى دمشق يغلب عليها الطابع اليسارى المغامر، والمتحالف مع موسكو للهيمنة ونشر الشيوعية فى المنطقة.

هذه المبررات لعدوان وشيكٍ مؤكدٍ حدوثُه على سورية، ما كانت تنطلى على القاهرة. فقد عرف عبد الناصر مبكراً (لعبة الأمم) فى المنطقة، من خلال تدريسه للحملات العسكرية، والحدود الإستراتيجية لما يعرف بالشرق الأوسط، خلال عمله أستاذاً فى كلية أركان الحرب المصرية، فى تلك السنوات التى سبقت قيام الثورة بقليل.

إذا أضفنا إلى ذلك، خبرة القاهرة المكتسبة بعد سنواتٍ من إمساك العسكريين الجدد بالسلطة فى البلاد، فإن حقائق القوة كانت فى عمومها واضحة أمام صاحب القرار، إذ بادر عبد الناصر الذى خرج منتصراً من حرب السويس، ما أهله ليكون زعيماً متوجاً شعبياً ودولياً للعرب، باتخاذ قراره التاريخى بإرسال قوات مصرية إلى سورية، و دفعها مباشرةً إلى مناطق الحدود الملتهبة مع تركية، وسط مساندةٍ سياسيةٍ قويةٍ من الشعوب العربية فى أقطارها المختلفة، فضلاً عن غطاءٍ سياسى من موسكو، التى شهدت بعد المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى السوفييتى، تحولاً راديكالياً فى استرتيجيتها الدولية والداخلية، إذ أدرك الاتحاد السوفييتى لأول مرة، ووفق تقرير السكرتير العام للحزب، آنذاك، نيكيتا خوروتشوف الأهمية العظمى لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، بعد إشاراتٍ تاريخيةٍ سابقةٍ لفلاديمير لينين فى كتابه الشهير "إلى شعوب الشرق".

(٦)

انكسرت الحملة على دمشق، وتراجع التهديد التركى إلى قواعده التى انطلق منها، وكسب عبد الناصر والعرب جولةً من حربٍ ممتدةٍ ومواجهةٍ سياسيةٍ وحضاريةٍ شاملةٍ، وهو ما برهن مجدداً على عمق وأهمية التحالف العربى فى مواجهة أى عدوانٍ محتمل، سواء من إسرائيل أو تركية أو بعض الدول الخارجة عن حدود المنطقة. وهو الأمر الذى ألقى بعبءٍ إضافى على القاهرة، ما كانت القيادة فى مصر تتحمله، بعد سنواتٍ من القلق والاضطراب والغليان الداخلى، التى بدأت مع انطلاق الثورة فى العام ١٩٥٢.

لكن المفارقة أيضاً أن عبد الناصر لم يكن فى مقدوره أن يتهرب من التزامات فرضت عليه فرضاً. أليس هو قائد العرب؟! وصاحب التحولات الكبرى فى حياتهم، خلال سنوات ما بعد النصف الثانى من القرن العشرين؟!

بعد جديد ومعركة جديدة، ومسؤولية ثقيلة ألقيت على كاهله، إذ وجد نفسه يوماً من أيام العام ١٩٥٧، وفى نصفه الثانى تحديداً، بوفدٍ عسكريٍ سوريٍ يفاجئه فى القاهرة مطالباً إياه بالوحدة الفورية بين مصر وسورية، وإلا فإن العواقب وخيمة، على عموم الشعب السورى، الذى ما فتئ يتخلص من سلسلة انقلاباتٍ عسكريةٍ قصيرةِ النظر، ومشكوكٍ فى أهدافها. بدأت مع انقلاب حسنى الزعيم فى نهاية عقد الأربعينيات، وانتهاءً بانقلاب أديب الشيشيكلى، مروراً بانقلاب مماثل لسامى الحناوى. فضلاً عن تصاعد أجواء يسارية مغامرة تعجلت الوصول إلى السلطة. والهيمنة على الجيش، مثلها بعض الضباط المرتبطين بصورةٍ أو بأخرى بالحزب الشيوعى السورى، بقيادة خالد بكداش.

الصورة بدت على هذا النحو باعثاً قوياً للقلق، فالحكم المدنى السورى ما كاد أن يستقر بعودة الرئيس شكرى القوتلى إلى الحكم، الذى أطاح به حسنى الزعيم، حتى اشتعلت المنافسة السياسية والحزبية، بين القوى الوطنية السورية، وصلت ذروتها فى المنافسة والصراع والسيطرة على كل ما يصل إليه بصرها، من طموحاتٍ مشروعةٍ، وغير مشروعة، إذ حدد حزب البعث بقيادة ميشيل عفلق وصلاح البيطار وأكرم الحورانى، أهدافه بالسيطرة على القطاعات المدنية، وخصوصاً قطاع التعليم، فيما بقى الجيش محلاً لسيطرة عددٍ من الضباط اليساريين، مما دفع حزب البعث وبعض الاتجاهات القومية إلى التطلع بنظرةٍ جديدةٍ إلى تلك المؤسسة العسكرية وجعلها ساحةً للمواجهة والنزاع والسيطرة!

معادلة استراتيجية وسياسية وأمنية معقدة. فها هو الوطن الذى لطالما رفع شعارات العروبة والوحدة حتى لقبت دمشق بقلب العروبة النابض، على أعتاب السقوط من داخله باشتعال حرب أهلية عاصفة ومدمرة يبدو أمامها الغزو التركى والتهديد الإسرائيلى بمثابة لعبة أطفال قليلة التأثير. فالشعوب "أى شعوب" تتحالف قواها أمام الغزو الخارجى، وصد التهديد الوارد من وراء الحدود. لكن عوامل المقاومة وعناصر الصمود، تذهب أدراج الرياح أمام أى اضطرابٍ داخلى وصراعٍ أهلىٍ وحرب بين أبناء الوطن الواحد؟!

ماذا عساها أن تفعل القاهرة أمام تحدٍّ حقيقى بسقوط دمشق فى هوةٍ سحيقةٍ ومصيرٍ بائسٍ، لا ينتظرها وحدها ولكن يجهض نهضةً عربيةً مأمولةً ما برحت تخطو خطوتها الأولى الحثيثة؟

(٧)

فى الثانى والعشرين من فبراير/ شباط من العام ١٩٥٨، تم الاستفتاء الشعبى على قيام الوحدة المصرية- السورية، وكانت النتيجة هى التصويت بأغلبية ساحقة لقيام أول دولة عربية

حديثة تقوم على فكرة الاندماج الكامل بين قطرين عربيين خلال العصر الحديث وهو تطور جيوبوليتيكى واستراتيجى هز الشرق العربى بأكمله, إذ وصف عبد الناصر، فى أول خطاب له بعد قيام دولة الوحدة المنشودة، أمام مجلس الأمة، الذى ضم نوابا من كلا القطرين: "إنه لأول مرة تقوم فى الشرق دولة تصون ولا تهدد, تشد أزر الصديق وترد كيد المعتدى، لا تتحزب ولا تتعصب."

وإذا كان ذلك هو الهدف العام والوصف المجمل للدولة الجديدة الناهضة، فإن ثمة قوى إقليمية ودولية مثل لها هذا التطور الراديكالى ضربةً مؤلمةً موجعةً، وإن تفاوتت درجاتها من بلدٍ إلى آخر، ومن قوةٍ إقليميةٍ دوليةٍ إلى أخرى.

فإسرائيل وصفت ما حدث على لسان رئيس وزرائها آنذاك (ديفيد بن جوريون): إن عبدالناصر نجح فى وضع إسرائيل بين فكى كسارة البندق، إنها بداية عصر من المحن تهدد مستقبل الدولة العبرية.

ردود الفعل فى كل من واشنطن ولندن وباريس تشابهت فى الرفض، واتفقت على التربص بدولة الوحـــدة, بهدف الإجهاز عليها، فى أقرب فرصة. أما الاتحاد السوفييتى فقد شاب موقف قيادته _ رغم عوامل صداقة مشتركة _ تحفظٌ من الوحدة، وعلى الأخص مما اعتبرته القيادة السوفييتية تضييقاً لهامش الحريات الديموقراطية فى الإقليم السورى، عمَّا كان عليه هذا الهامش، بدلاً من الارتفاع بالحريات الديموقراطية فى الإقليم المصرى إلى المستوى الذى كانت عليه فى الإقليم السورى، إلى ما قبل الوحدة.

اللافت للنظر أن الموقف السوفييتى اعتمد موقف الحزب الشيوعى السورى فى هذا الصدد، ذلك أن هذا الحزب رفض الانصياع لشرط حل نفسه _ شأن كل الأحزاب السورية التى انصاعت-، بل أن الحزب الشيوعى السورى رفض ما عرضته عليه القيادة المصرية من حل نفسه علنياً، كما استهجن الحزب الشيوعى من تضييق الهامش الديموقراطى فى دولة الوحدة، بعد أربع سنوات من اتساع ذلك الهامش، منذ نجح تحالف وطنى ديموقراطى فى إسقاط ديكتاتورية أديب الشيشكلى فى سوريا، فى فبراير/ شباط ١٩٥٤. فيما أعطت الحركة الشيوعية المصرية صوتها للوحدة ودولتها، ولم تتوقف تلك الحركة عند الهامش الديموقراطى، أغلب الظن لأن تلك الحركة كانت تحت الأرض، أصلاً. وإن عادت وطرحت موضوع الديموقراطية، كضمان لنجاح الوحدة، واستمرارها، وحتى تتمكن تلك الوحدة من اجتذاب المزيد من الأقطار العربية.

هكذا، سرعان ما تصادم الحليفان الطبيعيان، التيار القومى والتيار اليسارى على مدى الوطن العربى، الأمر الذى استفحل، بعد ثورة ١٤ يوليو/ تموز ١٩٥٨، الوطنية فى العراق، وتحول التباين فى موقف التيارين من الوحدة إلى تمايز، أخذ فى الاشتداد، حيث طالب التيار القومى فى العراق بالوحدة الفورية الاندماجية بين العراق ودولة الوحدة (الجمهورية العربية المتحدة)، فيما طالب التيار اليسارى بالتمهل، والبدء فى اتحاد فيدرالى يراعى خصوصية كل قطر داخل الوحدة ومعالجة التباينات والعقبات، وصولاً إلى الوحدة الكاملة.

توالت ردود الفعل الغاضبة من التيارين حتى انفجرت التناقضات غير الموضوعية بين الطرفين، وسالت الدماء على نحو يتطلب دراسةً جسورةً وموضوعيةً ورصينةً، سعياً وراء الدروس المستفادة، وحرصاً على ألا تتكرر مثل هذه الصدامات غير المبررة، والتى أسست لنكسة ١٩٦٧.

(٨)

فى يوليو/ تموز من العام ١٩٥٨، بعد أقل من ستة أشهر على قيام دولة الوحدة، امتد التأثير القومى فى المنطقة إلى مداه، وبدت الحركة القومية العربية فى إحدى أعظم موجاتها، ووصل عبد الناصر إلى الذروة، وطنياً وعربياً ودولياً. فاشتد ساعد الثورة الجزائرية فى أقصى الغرب، وارتبكت جيوش، فنهضت الحركة الوطنية فى لبنان، مما اضطر معه الرئيس اللبنانى كميل شمعون إلى استدعاء قوات البحرية الأمريكية "المارينز"، لحماية حكومته من عواصف الثورة الوطنية التى قادها تحالفٌ سياسىٌ عريضٌ، قاده باقتدار السياسى اللبنانى، كمال جنبلاط.

التفاصيل كثيرة ومستفيضة، والوقائع، كما عايشها جيلى، لم تغب عن الذاكرة، والكتب والدراسات الجادة والموضوعية أكثر من أن تحصى، ولكنى أرى من المفيد الإشارة إلى بعضها، ودراستها دراسةً نقديةً واعيةً، فهناك على سبيل المثال، كتابىْ الباحث البريطانى المختص بالشؤون العربية "باتريك سيل" الأول: يقع تحت عنوان "الصراع على سوريا" والثانى عن الرئيس السورى السابق حافظ الأسد، فضلاً عن كتابات نجلاء أبو عز الدين ومذكرات عبد المحسن أبو النور الصادرة عن الهيئة المصرية العامة للكتاب، و"سنوات الغليان" لمحمد حسنين هيكل الصادر عن دار الشروق، وكتاب صلاح نصر عن تجربة الوحدة المصرية السورية، الصادر عن دار الوطن العربى، و"جمال عبد الناصر آخر العرب" لسعيد أبو الريش الصادر عن مركز دراسات الوحدة العربية، وكتاب "الانهيار الكبير" لمحمد عبد المولى الصادر عن دار المسيرة، وعالج فيه بموضوعيةٍ كبيرةٍ عوامل الوحدة، وأسباب فشل التجربة الوحدوية الأولى

فى تاريخ العرب الحديث، أما الكتابات والأبحاث الغربية فهى كثيرة، وأذكر منها كتب "مالكوم كير"، و"أنتونى ناتنج"، و"كروسمان"، و"فاتيكوتس"، فضلاً عن الوثائق السرية المنشورة عن نشاطات جهاز المخابرات السوفييتية (كى جى بى)، واللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفييتى، حول تلك الحقبة، والتى نشرتها مجلة "الشروق" الإماراتية، بالإضافة إلى كتابى هيكل: "وثائق القاهرة وحكاية العرب والسوفييت"، ويفيد بجانب ذلك شهادات كل من: على صبرى نائب رئيس الجمهورية السابق، ومحمود رياض وزير الخارجية والأمين العام الأسبق للجامعة العربية، فى مذكرات كل منهما، كذلك أعمال الندوة التى نظمتها دار المستقبل العربى برئاسة محمد فائق، والتى خصصت لدراسة تجربة ثورة يوليو، وعقدت فى القاهرة بمناسبة مرور أربعين عاماً على قيامها.

(٩)

أخشى أن أكون قد أطلت، رغم جهود صادقة لضغط الوقائع، وعدم التوقف عند التفاصيل، ولكنى أرى أنه من الواجب والموضوعية، أن ننظر إلى التجربة الوحدوية الأولى فى حياة العرب الحديثة بنظرة تطلع إلى المستقبل. فقد شهدت سنوات الوحدة الثلاث ونيف والممتدة من (فبراير/ شباط ١٩٥٨. ٢٨ سبتمر/ أيلول١٩٦١) إنجازات اقتصادية واجتماعية كبيرة، مست حياة غالبية المواطنين فى مصر وسورية، وأبرزها تحديد الملكية الزراعية فى الإقليم الشمالى، وإرساء أسس نهضة صناعية فى بلد اشتهر طوال سنوات حياته بالتجارة، وتم توسيع قاعدة التعليم العام، والمجانى بفضل قوانين يوليو/ تموز الاشتراكية فى العام ١٩٦١، وتم بناء سلسلة من السدود على نهر الفرات، وتأمين وتحسين الدخل لمئات الآلاف من المزارعين السوريين .... إلخ.

لكن رغم ذلك وقع الانفصال، فى ذلك اليوم المشئوم، والمسمى بالخميس الأسود (٢٨سبتمبر/ أيلول ١٩٦١)، ومن المفارقات القدرية أن يرحل الرئيس عبد الناصر، عن دنيانا، فى مثل هذا اليوم، بعد تسع سنوات عجاف، إذ خاض معركة تلو معركة، لعل أبرزها، فى هذا السياق، عودة الانفصاليين، أنفسهم، وفى جلسات سرية عقدت معهم فى القاهرة، المتخلى عن حكم سورية، والعودة مرةً ثانيةً إلى دولة الوحدة، والوقائع منشورة بالتفاصيل فى كتاب محمد حسنين هيكل "سنوات الغليان"، كذلك (الكتاب الوثيقة) لأحمد بهاء الدين عن محادثات الوحدة الثلاثية التى جرت فى العام ١٩٦٣، وهى مناقشات وحوارات بالغة الأهمية والخطورة، ونشرت مجمعة فى مجلد واحد تحت هذا الاسم (محاضر محادثات الوحدة الثلاثية) القاهرة، وهى وثيقة ينبغى الرجوع إليها عند كل حين. فهى تجسيدٌ للتجربة التى كانت موضوعاً لنقد

وحوار المتحاورين، إذ كشف الرئيس عبد الناصر عن مرارته مما حدث خلال سنوات الانفصال، وبواعث ومبررات قادته لارتكاب هذه الجريمة، وأبدى خلال تلك المحادثات، وجهة نظره، وإصراره، على أن تكون الوحدة غير اندماجية وأقرب إلى الفيدرالية، فضلاً عن وجهات نظر قادة، وأعضاء الوفدين، السورى والعراقى.

لكن هذه المحادثات التى كان يقصد منها بناء دولة ثلاثية، تضم كلاً من القاهرة و بغداد ودمشق، لم يكتب لها النجاح.

لكنى أعود وأتذكر فى الختام، وفى إطار البحث عن أسباب الانفصال، إلى قول وتحليل سياسى لأستاذى الدكتور محمد أنيس (عميد المؤرخين العرب)، فى نهاية عقد الثمانينيات من القرن الماضى (العشرين) (إن تجربة الوحدة كان محكوماً عليها بالفشل، لا لإصرار عبد الناصر لحل الأحزاب السورية أسوةً بما فعله بمصر، و لا لتآمر القوى الإقليمية، والدولية، وتواطؤها مع بعض السياسيين السوريين، وخاصةً ما يعرف بالرأسماليين أصحاب (الشركة الخماسية)، ولكن ما حدث من انهيار دولة الوحدة يرجع إلى اختلاف طبيعة شخصية المصرى عن شقيقه السورى. فالأول فلاحٌ يعتمد على الصبر وطول البال انتظاراً لحصد المحصول، أما الثانى فهو تاجرٌ يهوى المغامرة، وقطف الثمار بأسرع الطرق، بصرف النظر عن العواقب!

فهل يصدق تحليل ورؤية هذا الأستاذ الجليل، لهذا الحدث الجلل فى حياة العرب؟!

ربما يكون هذا صحيحاً، لكن غايتى فيما قلت هو التطلع إلى المستقبل، وهذه الإطلالة على ما حدث تتفق مع حكمة أثيرة: (إن المستقبل يولد فى رحم الماضى، أما الحاضر فهو الصلة الراهنة، بين ما كان، وما يجب أن يكون).

البـــاب السابع

الفصل الثانى

عبد الناصر وحركات التحرر العربية

هدى فاروق

عبد الناصر وحركات التحرر العربية

أدركت ثورة ٢٣ يوليو أن تحرير مصر هو بالضرورة تحريرالوطن العربى بأكمله. ومن هنا عملت الثورة على مد يد العون إلى الدول العربية، لمحاربة الاستعمار بكافة أشكاله.

فى الأشهر الأولى من عام ١٩٥٣، أصدر جمال عبد الناصر كتابه الأول "فلسفة الثورة"، الذى أشار فيه إلى ثلاث دوائر، يتعين أن تتحرك فيها السياسة المصرية: دائرة عربية، ودائرة إفريقية، ودائرة إسلامية .وإن اعتبر العربية الدائرة الأهم فهى، كما قال عبد الناصر:" تحيط بنا، (هى) منا، ونحن منها، امتزج تاريخنا بتاريخها، وارتبطت مصالحنا بمصالحها، حقيقةً وفعلاً، وليس مجرد كلام". فلقد امتزجت معنا بالتاريخ، وعانينا نفس المحن، وعشنا نفس الأزمات، وحين وقعنا تحت سنابك خيل الغزاة، كانوا معنا تحت نفس السنابك. دخلت شعوب العرب جميعاً حرب فلسطين، بدرجة واحدة من الحماسة، وإذن فهذه الشعوب جميعها تتشارك فى شعورها، وفى تقديرها لحدود سلامتها، ثم خرجت منها هذه الشعوب بنفس المرارة والخيبة. " فضلاً عن الطبيعة المشتركة للعدو، أيضاً، فالاستعمار هو القوى الكبرى التى تفرض على المنطقة كلها حصاراً قاتلاً غير مرئى، أقوى وأقسى مائة مرة من الحصار الذى يحيط بخنادقنا فى (الفالوجة)، وبجيوشنا جميعاً، وبحكوماتنا فى العواصم، التى كنا نتلقى منها الأوامر. وخرج عبد الناصر من ذلك إلى أنه ما دامت المنطقة واحدة، وأحوالها واحدة، ومشاكلها واحدة، ومستقبلها واحد، والعدو واحد مهما يحاول أن يضع على وجهه من أقنعة مختلفة فلماذا نشتت جهودنا[١]؟

أدركت ثورة ٢٣ يوليو/ تموز ١٩٥٢، من اليوم الأول لقيامها، الذات العربية لمصر، تلك الذات التى حرص" ميثاق العمل الوطنى "على تأكيدها، عند التعرض للأسباب التى أدت إلى فشل ثورة ١٩١٩، فقال ":إن القيادات الثورية، فى ذلك الوقت، لم تستطع أن تمد بصرها عبر سيناء، وعجزت عن تحديد الشخصية المصرية، ولم تستطع أن تستشف من خلال التاريخ، أنه ليس هناك صدام على الإطلاق بين الوطنية المصرية، وبين القومية العربية. لقد فشلت هذه القيادات فى أن تتعلم من التاريخ، وفشلت أيضاً فى أن تتعلم من عدوها الذى تحاربه، والذى كان يعامل الأمة العربية كلها، على اختلاف شعوبها، طبقاً لمخطط واحد"[٢].

أردف الميثاق: "ومن خلال هذا الكيان الواحد، والضمير الواحد، والعقل الواحد، صنعت الوحدة العربية مقوماتها، وأصولها، وحتى بعد أن تمكن الاستعمار، والقلة الباحثة عن الإقطاعيات من تقسيم الأرض العربية بالصورة الراهنة. حتى بعد هذا التقسيم الذى لا تعود أصوله إلى أكثر من بضع عشرات من السنين، ظلت قضية الوحدة العربية أملاً ومطلباً لشعوب الأمة العربية "(٣).

استطرد الميثاق: "وأدركت ثورة ٢٣ يوليو/ تموز أن العمل، فى الميدانين، المصرى، والعربى، لا ينفصلان عن بعضهما البعض، إن الثانى يرتكز على الأول، ويستند إليه فى كل شىء، ووجود مصر فى الوضع الأكثر ملاءمة لاستخدام قواها المادية، والمعنوية هو أمر لا غنى عنه للنضال العربى العام. (كما) أن وجود مصر ضعيفةً، ضعفٌ للنضال العربى كله، ووجود مصر معزولةً، شللٌ للنضال العربى كله" (٤).

التوجه العربى لثورة ٢٣ يوليو وخططه : (٥)

بعد أن تم اختيار فتحى الديب مسئولا عن الشؤون العربية فى النظام الناصرى، استطاع الديب، بعد دراسةٍ معمقة للواقع العربى، أن يضع خطةً للوصول إلى ربط جميع الأقطار العربية بالقاهرة، وكانت الخطة التالية:

أولاً: إنشاء إذاعةٍ خاصة تتفرغ لتغطية شؤون الوطن العربى، وكانت (صوت العرب).

ثانياً: القيام بدراسةٍ ميدانية للواقع العربى بكافة أجزاء الوطن العربى، وساحاته، للتعرف على تفاصيل هذا الواقع.

ثالثاً: القيام بدراسةٍ تفصيليةٍ لواقع الأحزاب السياسية، وذلك من خلال الاحتكاك المباشر بقياداتها، للتعرف عليها.

رابعاً: الاستفادة من الأعداد الكبيرة من المدرسين المصريين المعارين لكافة أجزاء الوطن العربى، كدعاةٍ لثورة ٢٣ يوليو/ تموز.

خامساً: الاستفادة من الأعداد الضخمة من الطلاب العرب، والوافدين من كافة أنحاء الوطن العربى، وذلك فى نطاق ربطهم، فكرياً، بثورة ٢٣ يوليو/ تموز، ومبادئها، وأهدافها، وبإعدادهم للقيام بواجبهم النضالى.

سادساً: الاستفادة من القيادات السياسية اللاجئة بالقاهرة بعد تقييمها، والتحقق من صحة ارتباط الجماهير بها، ومدى قدرتهم على التأثير فى قواعدهم الشعبية.

دور٢٣ يوليو فى التحرر من الاستعمار(٦)

أعلنت ثورة ٢٣ يوليو/ تموز من اليوم الأول لقيامها أن التحرر السياسى من السيطرة الاستعمارية هو الهدف الأول من أهدافها الستة.

ويمكن تقسيم التدابير التى اتخذتها الثورة لهذه الحركة المنتظرة، إلى ثلاثة أقسام:

أولاً: القضاء على القوى الداخلية المتحالفة مع الاستعمار.

ثانياً: شل نشاط الإنجليز داخل البلاد، عن طريق الحيلولة بين رجال السفارة البريطانية فى القاهرة، وبين الاتصال بعملائهم من المصريين.

ثالثاً: الاستعداد، عسكرياً، لمنازلة قوات الاحتلال، إذا رفض الإنجليز الجلاء عن القناة.

دور" العدوان الثلاثى" فى تعزيز القومية العربية:

فى ٢٩ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٥٦، هاجمت القوات الإسرائيلية الحدود المصرية، فى شبه جزيرة سيناء، وأسرعت بريطانيا، وفرنسا، بالاشتراك فى العمليات العسكرية، و ألهب "العدوان الثلاثى" الشعور العربى بالتضامن، وانبرت الشعوب العربية، فى كل مكان، تؤيد موقف مصر ضد الاستعمار والصهيونية.

دعم السودان(٧): منذ اللحظة الأولى لثورة ١٩٥٢، فرضت مشكلة السودان نفسها على الثوار، وجابهت القيادة العامة الموقف بشجاعة، وأرسلت فى نوفمبر/ تشرين الثانى ١٩٥٢، مذكرة تقترح تمكين السودانيين من ممارسة الحكم الذاتى الكامل. و فوجئت الحكومة البريطانية بهذا الموقف، فلم تملك سوى الموافقة، وإن حاولت المراوغة بإظهار ضرورة حماية الجنوبيين من الشماليين. فكانت المباحثات، التى بدأت فى ٢٠ نوفمبر/ تشرين الثانى ١٩٥٢، وانتهت فى ١٢ فبراير/ شباط ١٩٥٣، ولم تجد الثورة المصرية سبيلاً سوى وضع الأمر بين يدى ممثلى الأحزاب السودانية (الأمة، والوطنى الاتحادى، والجمهور الاشتراكى) والذى اجتمع بهم وزير شؤون السودان الصاغ (الرائد) صلاح سالم، وأقروا معظم فقرات المذكرة المصرية، فى ١٠ يناير/ كانون الثانى ١٩٥٣، والتى انتهت، إلى نصوص الاتفاقية، والاتفاق بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة ، بشأن الحكم الذاتى، وتقرير المصير للسودان. الذى

نص على فترة انتقال مدتها ثلاث سنوات، تمهيداً لإنهاء الإدارة الثنائية وتصفيتها، ويحتفظ في فترة الانتقال بسيادة السودان للسودانيين حتى يتم تقرير المصير. واتفق على أن يكون الحاكم العام هو السلطة الدستورية العليا داخل السودان، ممارساً سلطته، وفقا لقانون الحكم الذاتي، بمعاونة لجنة خماسية، تسمى" لجنة الحاكم العام"، وتشكل من اثنين من السودانيين، وعضو مصري، وثان بريطاني وثالث باكستاني. العضوان السودانيان، رشحتهما الحكومة المصرية والسودانية معاً. كما شكلت لجنة لإحلال السودانيين محل البريطانيين والمصريين في الوظائف، وكان أهمها البوليس، والإدارة، وقوة الدفاع، كما نصت الاتفاقية على وضع الحكومة السودانية، مشروع قانون انتخاب جمعية تأسيسية، على أن ينص، أيضاً، على انسحاب القوات المصرية، والبريطانية من السودان، فور صدور قرار البرلمان السوداني، برغبته في الشروع في اتخاذ التدابير لتقرير المصير، في فترة ثلاثة أشهر، ونصت المادة ١٢ من الاتفاقية على الآتي : أن يقرر مصير السودان كوحدة لا تتجزأ، وأن يعد دستور للسودان، وقانون لانتخاب برلمان سوداني دائم، ويتقرر مصير السودان، إما بأن تختار الجمعية التأسيسية ارتباط السودان بمصر، على أي صورة ، أو أن تختار الاستقلال التام.

أمكن توحيد الصف الوطني في" الجبهة المتحدة لتحرير السودان"، في أوائل عام ١٩٥٢. واشتركت النقابات، لأول مرة، بواسطة مركزها الثوري "اتحاد نقابات عمال السودان". كان الحزب الوطني الاتحادي ينادي بالاتحاد الفدرالي مع مصر، فيما كان حزب الأمة يعلن استقلاله عن مصر، وبريطانيا، وفاز الوطني الاتحادي بأغلبية ساحقة، في تجاوب مع مشاعر الجماهير السودانية.

بعد تولي إسماعيل الأزهري رئاسة الوزراء، شرع في اتخاذ الخطوات الآتية :

أوقف الصحف الاتحادية، وسحب رخص بعضها، ورفض هدية من الأسلحة الحديثة عرضتها مصر، في أوائل ١٩٥٤، ورفض إرسال ضباط سودانيين للتدريب في مصر، وأصر على تدريبهم في بريطانيا، ولم يوافق على عرض مصر ـ مليون جنيه، لتنفيذ مشروعات ثقافية وصحية، واجتماعية في السودان. وقبل نهاية عام ١٩٥٤، ألف "الحزب الوطني الاتحادي" لجنة من أعضائه، لدراسة شكل الحكم المنتظر، وقررت اللجنة التخلي عن مسألة الاتحاد مع مصر، ووافقت الهيئة العامة للحزب على ذلك.

ولم يأخذ إسماعيل الأزهري هذه الخطوات تجاه مصر، فحسب، ولكنه اتخذ خطوات أخرى في السودان، ونتيجةً لهذه السياسة خرج عدد من أنصار السيد علي الميرغني، وكونوا

"حزب الشعب الديموقراطي"، في يوليو/ تموز ١٩٥٦، بعد الاستقلال، وبعد أن كانت الثلاث سنوات المخصصة للانتقال قد انتهت، أبلغت الحكومة السودانية، حكومتى مصر وبريطانيا، برغبة الجمعية التأسيسية فى مزاولة حق تقرير المصير، وطالبت سحب جيش الاحتلال، لإجراء الاستفتاء فى جوٍّ حرٍّ محايد، وأعلن استقلال السودان، رسمياً، فى أول يناير/ كانون الثانى ١٩٥٦، دون استفتاء أو تقرير للمصير، ودون ارتباط بمعاهدات، أو أحلاف، أو إقامة قواعد أجنبية، وشكل أول مجلس سيادة سودانى لرئاسة الدولة.

دعم الثورة فى الجزائر(٨)

بدأت أولى الجوالات، بالاستماع إلى رأى الأمير عبد الكريم الخطابى، وشقيقه فى الكفاح، الأمير محمد الخطابى. حيث تم الاجتماع مساء يوم ١٩٥٤/٣/١٦، وتم توضيح الوضع فى الشمال الأفريقى، والاتفاق على الإعداد لاجتماع تمهيدى، ضم كافة قيادات الأحزاب بشمال أفريقيا، عن طريق الجامعة العربية، حيث تمت الموافقة على ميثاق لجنة تحرير المغرب العربى، المؤرخ فى شعبان ١٣٧٢ هـ، الموافق ٤ ابريل/ نيسان ١٩٥٤، واستطاع ميزيانى مسعود اكتساب ثقة ثورة ٢٣ يونيو فى هذا الاجتماع، وكان أول لقاء له مع فتحى الديب صباح يوم ٥ إبريل/ نيسان ١٩٥٤. وتم التعارف بينهما، حيث صارح الديب بأن اسمه هو أحمد بن بللا، وأنه مفوض من مجموعة قيادة التنظيم العسكرى السرى لحزب الشعب، وأنهم انشقوا على مصالى الحاج، زعيم الحزب، وعلى اللجنة المركزية وبأنهم مجموعة من الشبان تم إعدادهم عسكرياً، وتدريبهم على حرب العصابات، بواسطة عناصر منهم حاربت فى الهند الصينية،فى الحرب العالمية الثانية، ضمن وحدات الجيش الفرنسى.

انتهى اللقاء الأول، على وعدٍ بلقاءٍ ثانى، اشترك فيه عزت سليمان، والذى تم فيه التعرف على إمكانياتهم، وأول تنظيم لجيش تحرير الجزائر. حيث تم الاتفاق على الاستفادة الكلية من عملية المفاجأة الأولى، باستخدام المجاهدين المدربين، فى توجيه الضربة الأولى للجيش، والبوليس، والتجمعات العسكرية، التى يتوفر بها السلاح والذخيرة، بهدف تجريد هذه المعسكرات، والمراكز من سلاحها، ونقلها، فوراً،إلى مراكز قيادة الأقسام الآمنة، لاستخدامها فى علميات الكفاح، وتم موافقة عبد الناصر على دعم حركة النضال المسلح بالجزائر، و أخطر بن بللا بذلك، وطلب منه أن يسافر لإخطار زملائه، على أن يعود بعد ذلك بخطة توضح إمكانياتهم فى تهريب السلاح، وتوضيح حاجتهم الأولية. كما طلب منه أن يتصل بقادة المناضلين المغاربة، الذين لهم ثقة فى إمكانية التعاون معهم على نفس الأسس والمبادئ التى سيقوم عليها الكفاح الجزائرى.

عاد بن بللا يوم ٩ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٥٤، بعد الاجتماع الذى تم فى مدينة بيرن، عاصمة سويسرا، والذى حضره كل من مصطفى بن بو العيد _ ديدويش مراد _ كريم بلقاسم _ بن مهيدى العربى _ محمد بوضياف _ وبيطاط محمد _ وأحمد بن بللا، و أبلغهم موافقة عبد الناصر على دعم كفاحهم كما وافقوا على خطة بدء الكفاح التى تم الاتفاق عليها فى القاهرة. واستقر رأى القادة، على تكليف بعض الفدائيين المدربين، من أعضاء التنظيم، على القيام بعمليات التخريب، وعلى امتداد ساحة العاصمة الجزائرية، وفى الوقت نفسه، بدء الهجوم بكافة القطاعات. كما أبلغ بن بللا فتحى الديب، بأنه قام بالاتصال بقيادة المناضلين المغاربة، الذين أبدوا استعدادهم فى البدء بالعمليات الفدائية. وعاد بن بللا، فى يوم ٢٢ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٥٤، ليبلغ فتحى الديب بأنه تقرر ابتداء الكفاح الجزائرى، ليلة ٢٩/ ٣٠أكتوبر/ تشرين الأول، وأن ساعة الصفر هى الواحدة صباح يوم ٣٠ أكتوبر/ تشرين الأول , ١٩٥٤ وغادر القاهرة، بعد أن تم تزويده بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه، لشراء كميات من الأسلحة، والذخيرة من السوق السوداء الليبية، لمباشرة عملية التهريب، وبعد طول انتظار تسرب أول صدى لبدء الكفاح الجزائرى، يوم ١ نوفمبر/تشرين ثانى ١٩٥٤، فى صورة خبر أنه حدث تمرد جزائرى، ومحاولات تخريب، قدرت خسائرها بعدة مئات من آلاف الفرنكات الفرنسية.

السلاح: تم الاتفاق مع أحمد بن بللا، بتكليف بعض الإخوة الليبيين المختصين فى تهريب السلاح،من قاعدة العضم البريطانية، ومعسكرات الجيش البريطانى، المنتشرة فى مختلف أنحاء ولاية برقة. ووقع الاختيار على أمين صالح، أحد أعضاء السفارة المصرية فى ليبيا ،لخبرته الطويلة فى الاتصالات على كافة المستويات، ولاكتسابه لثقة وصداقة أفراد الأسرة المالكة هناك، وتم تسليمه مبلغ ٣٠٠٠ جنيه مصرى، تحت حساب هذه الصفقة، مع تحديد نوعية السلاح المطلوب. واستطاع توفير كمية السلاح المطلوبة، كدفعة أولى من ليبيا، وبعد تشديد الحراسة على المعسكرات البريطانية فى ليبيا، قررت القيادة المصرية استخدام إحدى قطع الأسطول البحرى. لنقل الكمية اللازمة من الأسلحة للثورة الجزائرية. وتم الاتفاق على استخدام اليخت" انتصار" حيث غادر اليخت الرصيف المصرى، ليلة ٥ ديسمبر/ كانون الثانى ١٩٥٤، فى أول عملية تهريب للأسلحة للثورتين الجزائرية، والتونسية.

كما تم إعداد اليخت "دينا" لاستخدامه بديلاً عن القطع البحرية المصرية, حتى لا تتعرض مصر لأى إحراج دولى، وكانت أول محاولة، فى منتصف شهر مارس/ آذار١٩٥٥، حيث تم إعداد اليخت وامتدت الرحلة من ٣/٢٧ حتى مساء يوم ٣/٤/ ١٩٥٥، كما تم استخدام اليخت"

انتصار" للمرة الثانية محققاً "انتصاراً" فى إيصال الشحنة، واليخت good hop فى رحلة أخرى. و تحددت ليلة ١/١٠/١٩٥٥، موعداً لبدء الكفاح بجبهتى وهران، ومراكش، بعد وصول شحنة/ اليخت " انتصار" واستمرت الهجمات، لمدة ثلاث ليالٍ متتالية، وتصادف أن نجح الدكتور محمود فوزى، وزير خارجية مصر، فى وقت بدء الكفاح فى الجبهتين الجديدتين، فى الحصول على قبول عرض القضية الجزائرية على هيئة الأمم المتحدة، والجمعية العامة. ولقد وصلت رسالة الدكتور فوزى، بتاريخ ٥ أكتوبر/ تشرين الأول١٩٥٥، وقام بن بللا باختيار٢٠ طالباً جزائرياً، من الدارسين بالقاهرة، ومن المتطوعين للانضمام إلى الكفاح، وتم تجميعهم فى معسكر الحرس الوطنى بكوبرى القبة، ليتم تدريبهم، فى دورة خاصة، على حرب العصابات، واستمرت الدورة ثلاثة أشهر.

تم التعاقد على شراء ألف قطعة سلاح من أسبانيا، فضلاً عن شراء كميات قليلة من الأسلحة عن طريق بعض المهربين الدوليين، بمعرفة مندوبى الكفاح الجزائرى بأوروبا، وسدد ثمنها من الأموال التى تجمع من الشعب، وتم إعداد صفقة مصانع "برتا"، لنقلها إلى الحدود المراكشية، وأعدت ألف وخمسمائة قطعة سلاح، كانت تمتلكها جامعة الدول العربية، فى مخازن الجيش السورى، وتم إحضارها ليتم نقلها إلى جبهة القتال فى الأوراس. والشحنة السادسة من السلاح للجبهة الجزائرية، كانت يوم ١٨ يناير/ كانون الثانى ١٩٥٦، لتلبية احتياجات الجبهة الشرقية بالجزائر. وغادر اليخت good hop" ميناء الإسكندرية، بعد تحميله يوم ٢٠ يناير/ كانون الثانى ١٩٥٦، وانزلت الشحنة، يوم ٢١ فبراير/ شباط ١٩٥٦، ولتلبية احتياجات جبهتى مراكش ووهران من السلاح والذخيرة، تم اللجوء إلى بعض المسئولين عن تصنيع الذخيرة، والسلاح الأسبان، والعاملين فى تجارة السلاح. كما أبدى تجار السلاح الأسبان استعدادهم لنقل الكميات المطلوبة، بعيداً عن نظر السلطات الأسبانية والفرنسية. وفى أواخر الأسبوع الأول من أبريل/ نيسان ١٩٥٦، وصلت إلى ميناء الإسكندرية مركب يونانى، تم البحث عنها قرابة الشهرين، لاستخدامها فى تهريب السلاح، وأطلق عليها اسم "دافكس". وخلال الفترة من ٢٠ مارس/ آذار، حتى يوم ٦ ابريل/ نيسان ١٩٥٦، وعلى أربع دفعات، تم إدخال كميات كبيرة من الأسلحة عبر الحدود الليبية- التونسية، لتزويد جيش التحرير التونسى وجبهة الجزائر الشرقية بالأوراس بالسلاح. أما الشحنة الثامنة والتاسعة، فقد تم شحنها على المركب" دافكس"، وتم الشحن فى صباح يوم ٧/٢٦، بحضور أحمد بن بللا. ولم تقتصر الشحنة العاشرة على المعدات العسكرية، فحسب، بل تعدتها لتضم المناضلين الفنيين، الذين تم تدريبهم على استخدام اللاسلكى، وكذلك أدوات التفجير، بالإضافة إلى

..موعة الضفادع البشرية، الذين تم أعدادهم بالسلاح البحرى، للقيام بتكبيد الأسطول الفرنسى أكبر خسائر بقاعدة المرسى الكبير.

المؤامرات تحيط بالثورة الجزائرية :

لعل من أبرز المتآمرين على الثورة. جماعة مصالى الحاج، وأعضاء لجنته المركزية، وتمثلت خطتهم فى محاولة التسلل داخل صفوف قيادات الكفاح، بحجة إعادة وحدة "حزب الشعب". وفوض أحمد مزغنه للتفاوض، بتاريخ ٢٥ نوفمبر/ تشرين الثانى ١٩٥٤ ، وحضر إلى القاهرة محمد بوضياف، وأحمد بن بللا، فى أواخر ديسمبر/ كانون الثانى ١٩٥٤، وتم تشكيل لجنة للدفاع عن القضية الجزائرية فى الخارج، وطالب باقى الأحزاب الانضمام للجنة المتفق على تكوينها، وكلفت مصر أحمد سعيد، بإذاعة خبر انضمام مصالى الحاج إلى جبهة التحرير، واعترافه بها، وتم الاتفاق على توقيع ميثاق جبهة تحرير الجزائر، وقامت مصر بإذاعة هذا الميثاق عبر صوت العرب، وبمجرد التوقيع على هذا الميثاق، علمت القيادة المصرية بأن نواب مصالى الحاج يعتزمون السفر إلى ليبيا، وفرنسا، تحت شعار جبهة التحرير، لبث الفرقة بين الجزائريين. وقادة الثورة، واجتمع المسئولون بمصر، وطلب أحمد بن بللا تدخل مصر، وكان القرار بخطف كل من أحمد مزغنة، وعبد الله الفيلالى، والشاذلى المالكى من الطائرة، وتم نقلهم إلى السجن الحربى فى مصر، وأرسلت مصر برقية باسم مزغنة، والشاذلى من ليبيا إلى ذ ملاوئيهم دالقاهرة تفيد وصولهما بالسلامة.

حركة عبان رمضان:

بسبب عدم اشتراكه فى قرار بدء الكفاح المسلح، بدأ "عبان رمضان" الاتصال ببعض الشخصيات. من أجل فتح الطريق نحو توليه منصب قيادة الثورة، خاصة بعد أن لمس ما يتمتع به أحمد بن بللا من شعبية وسمعة طيبة لدى جماهير شمال أفريقيا. ووصلت معلومات لأحمد بن بللا عن اعتزام عبان عقد اجتماع، فى شهر أغسطس/ آب، بكافة القيادات لوضع خطة العمل، وتوزيع المسئوليات. وتم عقد الاجتماع، فعلاً، فى وادى الصمام، فى ٢٠ أغسطس/آب١٩٥٦، ونجح عبان رمضان فى فرض رأيه على المؤتمرين، إلى حد اتهام بن بللا بالعمل على استغلال تواجده بالخارج، بالدعاية لنفسه، واكتسابه صفة الزعامة، وانفراده باتخاذ القرارات. وحصل رمضان على موافقة أعضاء المؤتمر على إرسال أحد المسئولين، ليحل محل بن بللا، وبالفعل وقع الاختيار على الدكتور محمد الأمين، الذى وصل بالفعل، إلى القاهرة لمواجهة بن بللا بالاتهامات التى قررها رمضان فى مؤتمر وادى الصمام، والتقى بن

بللا به، وأحضره إلى المسئولين بالقاهرة، وبعد عدة جلسات، اقتنع الأمين، وأعلن الثقة بأحمد بن بللا، واستمرار تولى بن بللا كافة المسئوليات العسكرية، بعيداً عن أى تدخل.

اختطاف طائرة زعماء ثورة الجزائر:

وضع الملك محمد الخامس طائرة خاصة، لنقل الزعماء الجزائريين، أحمد بن بللا، ومحمد خيضر، ومحمد بوضياف، وحسين آية أحمد، لحضور مؤتمر تونس، الذى تقرر فى نوفمبر/ تشرين الثانى ١٩٥٦. لتأييد الكفاح الجزائرى، وفى الساعة العاشرة وخمسة وأربعين دقيقة، من يوم ٢٢ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٥٦، انطلقت الطائرة من قاعدة ساليه فى المغرب، فى طريقها إلى تونس، وفى هذه الأثناء أعدت المخابرات الفرنسية العدة، لإجبار الطائرة على الهبوط فى مطار مدينة الجزائر. وعندما علمت القيادة المصرية بهذا الحادث، أصدرت تعليماتها يوم ٢٣ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٥٦، بالاتصال بالسفارة المصرية فى تونس، والاتصال شخصياً بالسلطان محمد الخامس، والرئيس بورقيبة، ومطالبتهم، باسم الرئيس جمال، باستخدام نفوذهما لدى السلطات الفرنسية للإفراج عن الزعماء الجزائريين، وقامت وزارة الخارجية المصرية، بإرسال برقيات إلى جميع سفاراتها لاتخاذ اللازم، وطالبت مصر إذاعة "صوت العرب" لشن حملة دعائية قوية، للتأكيد على استمرار العمل الثورى الجزائرى.

الدعم الدولى للقضية الجزائرية[9] :

نتيجةً لموقف فرنسا من قضية الجزائر، اتخذ مجلس جامعة الدول العربية، فى اجتماعه يوم ٥ ابريل/ نيسان، موقفاً إيجابياً هدد المصالح الفرنسية فى المنطقة العربية، (مقاطعة طائراتها، وإغلاق معاهدها فى المنطقة)، والتأثير على ممثلى الكتلة الآسيوية ـ الأفريقية، لمعاودة تقديم قضية الجزائر أمام مجلس الأمن. وقامت الصحف العربية، والمصرية من بينها، بحملةٍ دعائية كبيرة لمهاجمة فرنسا، وتولت "صوت العرب" توضيح الوضع فى الجزائر، وقامت الدول العربية بسحب ممثليها من فرنسا، فى وقتٍ واحد، بحجة التشاور فى الموقف.

فيما كان " مؤتمر باندونج " (٢٣ أبريل/ نيسان ١٩٥٥)، والذى انعقد مع بداية إعلان الكفاح المسلح الجزائرى، قد حطم أسطورة شرعية الجزائر الفرنسية، وأعلن بيان جبهة التحرير بأن قاعدتها الرئيسية فى العمل تقوم فى البلاد العربية، وتقدمت مصر باقتراح طالبت فيه بحقوق تونس، والجزائر، والمغرب فى الاستقلال.

وفى مؤتمر بريونى (١٨- ١٩يونيو/ حزيران ١٩٥٦)، قدمت "جبهة التحرير الجزائرية" إلى الرؤساء: تيتو، ونهرو، وعبد الناصر، مذكرة، طالبت فيها بعودة السيادة الجزائرية، والاستقلال الكامل.

وفى مؤتمر التضامن الأفريقى- الآسيوى بالقاهرة، فى أواخر ديسمبر/ كانون الأول١٩٥٧، أعلن تأييد مصر فى مساعيها نحو استقلال الجزائر، واستنكر المؤتمر الحرب الفرنسية، ضد كفاح الشعب الجزائرى، وطالب بالاعتراف باستقلال الجزائر.

ووافقت جبهة التحرير الجزائرية، على الاشتراك فى الأمانة العامة للمؤتمر، كما أعلن المؤتمر اعتبار يوم ٣٠ مارس/ آذار، يوم التضامن مع الجزائر. كما دعا المؤتمر إلى مد يد العون للاجئين الجزائريين.

فى أعقاب أزمة السويس عام ١٩٥٦، وبعد فشل المفاوضات الجزائرية – الفرنسية فى العام نفسه. صار عام ١٩٥٧ "عام الجزائر" فى الأمم المتحدة، حيث تم بحث القضية، مرتين، وكانت عدة دول آسيوية وافريقية، من بينها مصر، قد طالبت بإدراج القضية الجزائرية، فى جدول أعمال الدورة الحادية عشرة للأمم المتحدة.

وبعد اختطاف زعماء الجزائر، فى ٢٢ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٥٦، قامت مصر بالاتصال بممثلى ٢٥ دولة من الكتلة الآسيوية- الأفريقية، ووافقوا، بالإجماع، على إصدار بيان، عبر عن استيائهم من اعتقال الزعماء الجزائريين، وطالبوا بعرض مشكلة الجزائر على الجمعية العامة للأمم المتحدة، مرة ثانية، فى العام نفسه.

وفى مؤتمر أكرا لجميع الشعوب الأفريقية (٥ _ ١٣ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٥٨)، تمت التوصية بإنهاء الحرب الاستعمارية فى الجزائر، والتأكيد على حق الشعب الجزائرى فى الاستقلال، واستنكار سياسة ضم الجزائر إلى فرنسا. داعياً فرنسا إلى الاعتراف بحقوق الشعب الجزائرى، والدخول، فوراً، فى مفاوضات مع حكومة الجزائر المؤقتة، ووقف القتال، كما طالب المؤتمر الحكومات الأفريقية، بالاعتراف بحكومة الجزائر المؤقتة.

ومن أجل نصرة القضية، اجتمع وزراء خارجية الدول المستقلة (مراكش _ غانا _ مصر _ غينيا _ السودان _ الحبشة _ ليبيا _ حكومة الجزائر المؤقتة) فى مونروفيا، فى ١٤ أغسطس/ آب ١٩٥٩. حيث حث المؤتمر فرنسا على الاعتراف بحق تقرير المصير، والاستقلال للجزائر، وسحب الجيوش الفرنسية، والتفاوض مع الحكومة الجزائرية.

وفى المؤتمر الثانى لتضامن الشعوب الأفريقية- الآسيوية فى كوناكرى (٥-١١ إبريل/ نيسان ١٩٦٠)، بذلت مصر مساعيها من أجل إصدار المؤتمر قرارات تستنكر سياسة فرنسا الاستعمارية فى الجزائر. وعلى صعيد المحور الأفريقى، نالت القضية الجزائرية دعمَ أفريقيا،

مجدداً فى مؤتمر شعوب أفريقيا، الذى انعقد فى القاهرة من ٢٣ _ ٣٠ مـارس/ آذار ١٩٦١، حيث أيد المؤتمر الكفاح المسلح للشعب الجزائرى.

أعلن الرئيس الفرنسى، آنذاك، شارل ديجول، فى ١٦ ديسمبر/ كانون الثانى ١٩٥٩، حق تقرير المصير للجزائريين. ومن هذا المنطلق بدأت مفاوضات أيفيان السرية، التى غدت بمثابة اعتراف رسمى للجانب الجزائرى باستقلال بلاده. بعد استفتاء يونيه/ حزيران ١٩٦٢، الذى أعلن استقلال الجزائر عن فرنسا، والاعتراف بالثورة الجزائرية. وانتهت هذه المفاوضات، كما هو معروف، باتفاقية أيفيان فى ١٩ مارس/ آ ذار ١٩٦٢، التى قامت على أساس حق تقرير المصير. وحصل الشعب الجزائرى على استقلاله، بعد استفتاء يونيه/ حزيران ١٩٦٢، الذى أعلن استقلال الجزائر.

دعم ثورة اليمن[١٠] :

دخل الاستعمار المنطقة، عندما احتل الإنجليز جزر بريم، عام ١٧٩٩، ثم عدن، عام ١٨٣٩، وعام ١٩٣٧ أصدرت بريطانيا مرسوماً أصبحت بمقتضاه عدن ومحميات الجنوب اليمنى مستعمرة بريطانية. وما أن بدأت ثورة ٢٣ يوليو/ تموز تباشر مخططها لدعم المد التحررى على ساحة الوطن العربى، فى بداية عام ، ١٩٥٤ حتى أعلنت بريطانيا، فى يناير/ كانون الثانى ١٩٥٤ مشروع دستور، أسمته مشروع اتحاد فدرالى لولايات الجنوب العربى، وترك هذا المشروع، لمدة سنتين، للتشاور، وفى ١١ فبراير/ شباط ١٩٥٩ أعلنت بريطانيا مشروعها الاستعمارى لإقامة " اتحاد الجنوب العربى". ولأن دخول عدن فيه يحقق قمية كبرى لدعم بريطانيا، استراتيجياً، سعت بريطانيا إلى ضم عدن إلى هذا الاتحاد، وتم ذلك رسمياً فى ١٦ يناير/ كانون الثانى ١٩٦٣.

انتفاضة القبائل ١٩٥٥:

كان الشباب الدارس بالقاهرة من أبناء الجنوب العربى، أحد أهم وسائل الاتصال بين ثورة يوليو والقيادات الوطنية اليمنية، حيث تم اختيار هؤلاء الشباب، وتدريبهم، وإعدادهم، نضالياً وعسكرياً، وفكرياً، لمباشرة دورهم فى المشاركة فى مشروع تقدمى لبلادهم. وخلال زيارة الصاغ صلاح سالم، عضو مجلس الثورة المصرية، إلى اليمن، فى يونيو/ حزيران ١٩٥٤، اشتكى الإمام من اعتداء القوات البريطانية على أرض اليمن، بمنطقة البيضاء أثار سالم (بطلب من جمال عبد الناصر)، إمكانية إمداد القاهرة قبائل اليمن الجنوبى بالسلاح، الأمر

الذى سيتيح لقبائل الجنوب إثارة القلاقل للقوات البريطانية ويحد من اعتداءاتها على الأرض اليمنية، وأبدى الإمام أحمد استعداده، لكنه اشترط أن يقوم رجاله بتسلم الأسلحة، واكتفى الإمام بتسليم كمية صغيرة من السلاح، وتمكنت قوات المستعمر البريطانى من إخماد تلك الانتفاضة.

طلب قادة ثورة اليمن فى الشمال، معاونة قائد ثورة ٢٣ يوليو/ تموز، من أجل الصمود أمام القوة المناوئة، التى نجحت فى استقطاب بعض القبائل، لمؤازرة الأمير البدر، ولم تتردد ثورة يوليو/ تموز فى تلبية نداء الثوار اليمنيين، ولقد وفر التواجد المصرى العسكرى فى اليمن الشمالى للنضال فى الجنوب القدرة، والمقاومات الرئيسية. وما أن تم استقرار ثورة سبتمبر/ ايلول ١٩٦٢، حتى عرض الشباب المناضل، من أبناء قبائل الجنوب اليمنى، خطتهم على قيادة القوات المصرية فى اليمن، التى تم نقلها إلى الرئيس جمال عبد الناصر، ووافق على كل مطالبهم، وقامت قوات الجمهورية العربية المتحدة، المتواجدة فى اليمن، بتسليم قائد تشكيل قبائل ردفان، أولى دفعات السلاح فى أول يناير/ كانون الثانى ١٩٦٣، وفى ٢٧ من الشهر نفسه، تم إعداد كمين، وتم الإيقاع بإحدى الدوريات البريطانية من جيش الاتحاد فيه.

حركة القوميين العرب:

ما أن أخذ الكفاح المسلح طريقه للنجاح، وسط تأييد جماهير الشعب بالجنوب اليمنى، حتى قام قادة "حركة القوميين العرب" بمناوراتهم الحزبية للسيطرة على هذا الكفاح، واستخدمت عناصر حركة القوميين العرب كل إمكانات" الجبهة القومية"، المسكرية، والمالية، والدعائية، فى دعم عناصرها دون غيرهم، وكان نتيجة ذلك أن تذمر عناصر من القاعدة الشعبية، والعسكرية للجبهة القومية، وطالبت الجبهة بتحديد موقف صريح، وباشرت القيادة المصرية، دورها، وتم الاتفاق، فى يناير/ كانون الثانى ١٩٦٦، على اندماج كل الهيئات الوطنية هناك، فى تنظيم واحد، يمثل الشعب العربى فى الجنوب. وتم تشكيل مجلس تنفيذى للجبهة الموحدة، يتولى مسئولية الإشراف عليها.

فى ٢٠ فبراير/ شباط ١٩٦٥، دعت بريطانيا إلى عقد مؤتمر دستورى فى لندن، بحجة بحث مستقبل المنطقة، ودعت إليه ممثلين عن حكومة عدن، والسلاطين، والشيوخ، ورؤساء القبائل، وتجاهلت دعوة ممثلى المنظمات الشعبية، والسياسية، الأمر الذى دفع لجنة تصفية الاستعمار بالأمم المتحدة، إلى عدم اعترافها بهذا المؤتمر. وترتب على تطور عمليات الكفاح المسلح ضد بريطانيا، أن اضطر وزير المستعمرات، لزيارة عدن، فى يوليو/ تموز ١٩٦٥، لإجراء

محادثات، لتشكيل لجنة، برئاسته، للإعداد لمؤتمر دستورى. فى ٢٥ سبتمبر/ أيلول ١٩٦٥، أعلنت بريطانيا، رسمياً، وقف العمل بدستور عدن المؤقت، وتخويل مندوبها السامى، حق حكم عدن، حكماً مباشراً. فأعلن على أثر ذلك، إقالة الوزارة، وحل المجلس التشريعى، وفرض حظر التجول فى عدن، وجاء رد الشعب، بإعلان الإضراب فى عدن، وسافرت العناصر السياسية لعرض القضية على الأمم المتحدة، فى دورتها العشرين، حيث نجحت القضية دولياً وتمثل النجاح فى الحصول على القرار الآتى:

"تأكيد حق الشعب اليمنى فى تقرير مصيره، والمطالبة بالإزالة الفورية للقاعدة العسكرية، و إلغاء حالة الطوارئ، ووقف الإجراءات التعسفية". وجاءت هذه القرارات، خلال شهرى مارس/ آذار، ومايو/ آيار ١٩٦٦. وعند اجتماع لجنة تصفية الاستعمار، فى القاهرة فى ١١ يونيو/ حزيران ١٩٦٦، تم الاتفاق على تكوين لجنة من الأمم المتحدة، للتوجه إلى المنطقة، لتقصى الحقائق. وسافرت اللجنة للمنطقة، بعد مرورها بلندن والقاهرة، فى إبريل/ نيسان ١٩٦٧. إلا أنها قطعت رحلتها، فجأة، لعدم تمكنها من القيام بمهمتها. وحرص الرئيس جمال عبد الناصر على محاولة تجنيب الشعب العربى فى الجنوب، الدخول فى حرب أهلية، حيث حاولت الجمهورية العربية المتحدة، إيجاد تنسيق بين المسئولين عن العمل العسكرى فى الجنوب، وأمانة انشؤون العربية، التى يتولى مسئوليتها فتحى الديب. بحيث يتولون هم الجانب العسكرى للكفاح، ويتولى الديب ومعاونوه النواحى التنظيمية .

فى الوقت الذى واصلت قيادة ثورة ٢٣ يوليو/ تموز بكل أجهزة مصر الثورة، الفنية، والقانونية، تزويد المفاوض العربى بالجنوب بالرأى والمشورة، والاستجابة لكل ما يطلبه من القاهرة، حتى تحقق للشعب العربى فى الجنوب استقلاله، فى نوفمبر/ تشرين الثانى ١٩٦٧.

موقف مصر من الاحتلال فى مراكش(١١)

فى ١٤ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٥١، طلب وزير الخارجية المصرى من الأمين العام للأمم المتحدة، بأن يدرج شكوى بخصوص نقض فرنسا لشرعية الأمم المتحدة، وإعلان حقوق الإنسان فى المغرب. وعند طلب مصر ذلك أيدها كل من العراق، ولبنان، والسعودية، وسوريا، واليمن، ورغم أن هيئة الأمم المتحدة قررت، فى ديسمبر/ كانون الأول ١٩٥١ أن المشكلة المغربية داخلية، ويمكن أن تحل بالمفاوضات بين فرنسا، وسلطان المغرب. إلا أن المظاهرات التى اجتاحت المغرب فى كل مكان واضطرت الجمعية العامة للأمم المتحدة، أمام قوة الرأى العام العالمى، مناقشة القضية، من جديد، وانتهى المطاف بتوجيه الأمم المتحدة للفريقين

بالدخول فى مفاوضات، بهدف تحقيق الحكم الذاتى للمغرب. كان" صوت العرب" فى مصر من أبرز الوسائل الإعلامية التى جندت لخدمة القضية المغربية. وأمام هذا الضغط على فرنسا، وبسبب رفض السلطان محمد الخامس التوقيع على مراسم الإصلاحات الفرنسية المزعومة، قامت السلطات الفرنسية بعزله، يوم ١٩ أغسطس/ آب ١٩٥٣، ونفيه للخارج، وأن بدأت فى المغرب بعض عمليات المقاومة المسلحة الفردية. اقتصرت على المدن الكبرى. أعقبها إعلان "الاتحاد المغربى للشغل" الإضراب، يوم ١٣ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٥٣، احتجاجاً على اغتيال فرحات حشاد، الزعيم النقابى التونسى، وخرجت أول مظاهرة كبرى بالمغرب، الأمر الذى دفع المقيم العام الفرنسى لإصدار قرار بحل" حزب الاستقلال"، وكل النقابات التابعة له، والقاء القبض على أعضاء المجلس الأعلى للحزب، وبدأت عمليات التخريب المسلحة، وكان أخطرها عملية تدمير قطار السكة الحديد، بين مدينتى الرباط ووجده، والتى أدت إلى مقتل عدد كبير من الضباط والجنود الفرنسيين، تلاها محاولة اغتيال محمد بن عرفة ومحاولة اغتيال الجلاوى.

عمل فتحى الديب على إبعاد أحمد زياد المغربى، والمسيطر على أحوال إغاثه اللاجئين بالمنطقة الأسبانية، والذى ينقل أخبار المناضلين، أولاً بأول، للفرنسيين، والأسبان، وتم استدراج محمد زياد إلى القاهرة، وتم إيداعه مع أحمد ميزغنه، والشاذلى، فى السجن الحربى فى مصر. تولى الدكتور/ عبد الكريم الخطيب مسئولية أحمد زياد فى مراكش الأسبانية، وليتولى مهمة العمل كمندوب لجيش التحرير المغربى، وتم الاتفاق مع علال الفاسى للسفر لمقابلة الجنرال فالينيو، الحاكم العام الأسبانى لمراكش الأسبانية. للتفاهم معه على تمكين الكفاح المسلح من اتخاذ المنطقة الأسبانية مقراً للتدريب، ومعبراً لتزويد المناضلين بالسلاح فى إطار من السرية الكاملة.

الموقف فى المغرب :

أذعنت الحكومة الفرنسية، أمام الضربات العنيفة التى تلقتها القوات الفرنسية، على يد جيش التحرير للمغرب العربى، وأمام اشتداد ضغط العمليات المسلحة فى كل من مراكش، والجزائر، وبدايتها فى تونس .

وباشرت الحكومة الفرنسية التفاوض مع الحكومة المراكشية، برئاسة (سى بكاى)، وصدر التصريح المشترك، الموقع من مسيو بينو، وزير خارجية فرنسا، وسى بكاى، متضمناً، عام ١٩٥٦، إعلان استقلال مراكش، و إلغاء معاهدة الحماية المبرمة فى ٣٠ مارس/ آذار ١٩١٢،

وإعطاء الحق لمراكش فى إنشاء جيش وطنى، وجهاز دبلوماسى، وتأكيد الحكومة الفرنسية لحق مراكش فى وحدة أراضيها.

تعددت وجهات نظر طبقات الشعب المراكشى تجاه البروتوكول، ففى الوقت الذى استقبل عامة الشعب إعلان الا ستقلال بالفرح ، لانتصار كفاحهم الوطنى الطويل ، كان قادة "حزب الشورى" يسارعون لإعلان صداقتهم لفرنسا، فى محاولة لمنافسة "حزب الاستقلال" فى الوصول إلى كراسى الحكم، وطلب أعضاء حزب الشورى بوقف الكفاح المسلح، غير مبالين بموقف إخوانهم الجزائريين. وأما عن جيش التحرير فقد تباينت وجهات النظر، فقد تجاوبت العناصر الموالية لحزب الاستقلال وانسحبت من الكفاح. أما الغالبية العظمى من الجيش فقد كانوا يؤمنون بوحدة شمال أفريقيا، وبقوميتهم العربية وبضرورة حصول مراكش على الاستقلال التام.

دعم الكفاح فى تونس(١٢):

بدأ الكفاح المسلح بتونس، عقب فشل المفاوضات، التى تمت فى ديسمبر/ كانون الأول عام ١٩٥١، بين الوفد التونسى، والذى كان صالح بن يوسف عضواً فيه، والوفد الفرنسى، برئاسة وزير خارجية فرنسا، وبعد إنكار الأخير لمبدأ الاعتراف بالسيادة التونسية. حيث قامت بعض المظاهرات، قررت بعدها السلطة الفرنسية إلقاء القبض على قادة "الحزب الحر الدستورى"، الجديد، جميعهم بمن فيهم الحبيب بورقيبة، الأمر الذى طور المظاهرات إلى مقاومة شعبية.

ترتب على قيام الكفاح المسلح بمراكش، وامتداد ساحته، عامى ١٩٥٣ و١٩٥٤، اتخاذ الحكومة الفرنسية لقرارها بضرورة إيقاف القتال بتونس، سريعاً للتفرغ للقضاء على المقاومة المسلحة بمراكش، وسافر رئيس الوزراء الفرنسى منديس فرانس، إلى تونس، فى ٣١ يوليو/ تموز ١٩٥٤، ليلقى بيانه المشهور بين يدى باى تونس، والذى أعلن فيه منح تونس الاستقلال الذاتى، مع بعض التحفظات، لحماية الجالية الفرنسية.

فى ١٤ أغسطس/ آب ١٩٥٤، بدأت المفاوضات بين ممثلى تونس وممثلى الحكومة الفرنسية، حيث أصر الجانب الفرنسى على ضرورة إيقاف الكفاح المسلح، وتسليم الفلاجة لأسلحتهم، وأصدرت الحكومة التونسية يؤيدها الحبيب بورقيبة نداء إلى الفلاجة، فى ٤ نوفمبر/ تشرين الثانى ١٩٥٤، طالبتهم بتسليم أسلحتهم. وتم تسليم الفلاجة حوالى ٢٥٠٠ قطعة سلاح، وكميات كبيرة من الذخيرة إلى السلطة الفرنسية. استمرت المفاوضات، لتنتهى يوم ٢٣ مايو/ آيار بتوقيع البروتوكول الفرنسى- التونسى، عقب مقابلة بورقيبة لمنديس

فرانس. وتم التصديق عليه من الجمعية الوطنية التونسية، فى منتصف يوليو/ تموز١٩٥٥، ويقى توقيع رئيس جمهورية فرنسا، وباى تونس ليصبح الاتفاق سارى المفعول. وتزعم صالح بن يوسف حركة معارضة الاتفاقية، ولجأ بعض المناضلين من الفلاجة، ممن رفضوا تسليم أسلحتهم، إلى الأرض الجزائرية، لينضموا إلى المناضلين الجزائريين ضد فرنسا. وقامت مصر الثورة بدعم الكفاح التونسى، أدبياً وإعلامياً، سواء عن طريق "صوت العرب"، أو الصحافة المصرية، ومساندة ممثلى تونس فى كافة المحافل، العربية، والدولية كما تم تدريب ٢٠٠ مناضل بمعسكرات الحرس الوطنى المصرى.

دور صالح بن يوسف:

إثر الدعاية الكبرى التى قام بها الحبيب بورقيبة، وجماعة الديوان السياسى لحزبه، وكذا السلطة الاستعمارية الفرنسية، لتعبئة مشاعر الشعب التونسى لتقبل الاتفاقية. بالإضافة إلى خنق الديوان السياسى للحزب لصوت المعارضة. غادر صالح القاهرة إلى تونس، حيث وجد بورقيبة يعرض عليه كرسيا فى رئاسة الوزراء، ويجد أن المكتب السياسى للحزب يعرض عليه القبول بالاتفاقيات، كما هى. وبعد رفضه لذلك، عرض بورقيبة على صالح أن يستقيل من الحزب ويكون حزباً آخر، وعندما رفض صالح ذلك، قرر بورقيبة فصله من الحزب بقرار اتخذه، شخصياً، بصفته رئيساً للديوان السياسى للحزب، وأصر على فصل بن يوسف، كما حكم عليه بالإعدام، وهيأ له وسيلة لاغتياله، خلال الأيام التالية لقرار الفصل، وفشل الاغتيال، وأضربت العاصمة، وقامت المظاهرات، لتعلن تضامنها مع صالح، وفى مؤتمر صفاقس، تظاهر بورقيبة بعدوله عن سياسته الرامية إلى ربط تونس بالغرب، ولم ينجح بورقيبة فى هذه الجولة, أيضاً، بل اتسعت دائرة الشعب الذى تخلى عن الديوان السياسى، وانضم إلى الأمانة العامة، بقيادة صالح. ولجأ بورقيبة إلى سلسلة الاغتيالات، ووصل إلى علم صالح أن عصابات الديوان السياسى أعدت له كميناً على طريق قرطاجنة، لاغتياله، خلال توجهه يوم ٨ يناير/ كانون الثانى ١٩٥٦، على رأس مظاهرة شعبية إلى القصر الملكى، حيث بادر صالح بإرسال أحد معاونيه، وهو السيد حسين التركى، للقاء مدير الأمن العام الفرنسى مسيو فرنسيس، وحمل السلطة الفرنسية مسئولية الاغتيالات السياسية، وطلب مسيو فرنسيس إتمام لقاء مع أحد ممثليه للأمانة العامة، مع إحدى الشخصيات الرسمية الفرنسية، وتم أول لقاء، فى ١٩٥٦/١/١٣ ، بين حسين التركى ومسيو بولانى من قسم المخابرات برئاسة الوزراء الفرنسية وحضر نائب مدير الأمن العام بتونس اللقاء الثانى، فى يوم ١٩٥٦/١/١٦، وحضر مع مسيو بولانى الكابتن، دى لا كمبل، رئيس قسم المخابرات بتونس. وخلال الفترة من

يوم ٢٠ مارس/ آذار وحتى يوم ١٦ إبريل/ نيسان ١٩٥٦، وعلى أربع دفعات، تم إدخال كميات من السلاح إلى تونس، وبعد وصول أولى دفعات السلاح، بدأت بعض العمليات ،على نطاق ضيق، بالجبال، وبعض المدن، وكانت كل العمليات موجهه ضد الفرنسيين، مما جعل السلطة الاستعمارية بتونس تواصل ضغطها على الحكومية التونسية.

وبعد الموقف الذى اتخذته المعارضة الشعبية من الاتفاقية الفرنسية- التونسية، فى ٣ يونيو/ حزيران ١٩٥٥ ، ورفض سياسة بورقيبة، الرامية لارتباط تونس بالغرب، وعطفه على اليهود، ورعاية مصالحهم، والسماح لهم بالهجرة إلى إسرائيل، بل وتحديه للإرادة الشعبية، بتعيينه وزير يهودى (باروخ)، ضمن الوزارة التى يؤيدها حزبه، وفشل محاولات بورقيبة المتكررة للقضاء على المعارضة، برغم كل سبل الإرهاب والاغتيال التى اتبعها، تولدت لدى بورقيبة القناعة بضرورة المبادرة بطلب تعديل الاتفاقية، بهدف الحصول على الاستقلال. وتوصل بورقيبة إلى توقيع البروتوكول التونسى- الفرنسى، يوم ٢٠ مارس/ آذار١٩٥٦، والذى نصت بنوده على استقلال تونس، وإلغاء معاهدة الحماية السابق عقدها , ١٨٨١

الشعب العمانى فى كفاحه[١٣]:

كانت البداية فى أواخر شهر نوفمبر/ تشرين الثانى عام ١٩٥٤، حين وصل إلى القاهرة أحد شيوخ العرب من منطقة الخليج العربى، وقدم نفسه باسم طالب بن على، شقيق الإمام غالب بن على، حاكم إمارة عمان، مبدياً رغبته فى لقاء الرئيس جمال عبد الناصر، وتم تحويل الشيخ طالب إلى مكتب فتحى الديب، لبحث ما جاء من أجله. وكان الإمام الراحل محمد بن عبد الله، تقدم بطلب للانضمام للجامعة العربية، لإنهاء عزلة عمان فى (١٩٥٤/١/٢٥)، وطلب، أيضاً، المساعدة لتطوير بلاده، مخافة عدوان قد يحدث من بريطانيا على عمان. وتم إطلاع الرئيس جمال عبد الناصر على التقرير الذى وضعه الديب، فى الأسبوع الأخير من ديسمبر/ كانون الأول عام ١٩٥٤. وفى ٢٠ يناير/ كانون الثانى ١٩٥٥، طلب عبد الناصر من الديب الاتصال بالبكباشى (المقدم) على خشبة، الملحق العسكرى المصرى فى السعودية، ليقوم بمهمة الاتصال بالشيخ غالب، ومعرفة وضع عمان. وتم تكليف خشبة بالمهمة، وجاء تقريره مشيراً إلى قرب مواجهة عمان لغزو بريطانى، لاستكمال سيطرتها على عمان وعلى كل المنافذ والطرق الموصلة إليها، وتكونت لديه قناعة مؤكدة عن اعتزام بريطانيا احتلال واحة البريمى. ولقد عرض عبد الناصر قضية عمان، بكل جوانبها، على "مجلس قيادة الثورة" المصرى، وانتهى المجلس إلى اتخاذ قراره بالاستجابة لاستنجاد إمام عمان بثورة ٢٣ يوليو, واتخذ الرئيس قراره

لمساندة الشعب العمانى، فى شهر يونيو/ حزيران ١٩٥٥.

قام الجيش الذى أعدته الشركة البريطانية، باسم السلطان "سعيد بن تيمور"، والذى أمدته بريطانيا بالأسلحة، والقيادات البريطانية والباكستانية، بغزو أراضى عمان، وهجومه على كل من نزوى، والرستاق، ليستولى على الأولى، يوم ١٥ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٥٥، ثم تلى ذلك سقوط الرستاق، فى ٢٢ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٥٥، و بدأ بعض الشباب العمانى ممن تم ترحيلهم إلى القاهرة فى تلقى تدريباتهم العسكرية، طبقاً للبرنامج الذى تم الاتفاق عليه، للإلمام بكامل أساليب القتال الحديثة، مع التركيز على أسلوب حرب العصابات. واستغرقت الفترة من أوائل شهر فبراير/ شباط حتى شهر مايو/ آيا ر ١٩٥٧، فى تسليم الشيخ طالب بن على احتياجات شعب عمان من أسلحة ومعدات وذخيرة، وأخذت طريقها إلى شاطئ الخليج العربى فى سرية كاملة. وبدأت أولى مراحل الثورة فى إبريل/ نيسان عام ١٩٥٧، فى المنطقة الشرقية، بقيادة الشيخ إبراهيم بن عيسى الحارثى.

توقف الكفاح عام ١٩٥٩:

قام سلاح الجو البريطانى، خلال شهر ديسمبر/ كانون الأول ١٩٥٨، والأسابيع الأولى من يناير/ كانون الثانى ١٩٥٩، بنشاط مركز على المناطق الجبلية، ولجأ الطيران فى غاراته إلى اتباع أسلوب التدمير الكامل لكل مبنى على الأرض، واشترك فى هذه الغارات عدة أسراب بريطانية، تم استدعاؤها من الملايو، ومهدت هذه الغارات لإنزال مجموعة كبيرة من جنود المظلات البريطانية فى منطقة الجبل الأخضر، حيث أقاموا فيه معقلاً عسكرياً مسيطراً على معظم منافذ الدخول والخروج للمناطق الحاكمة، وإزاء ذلك، توقف الكفاح بعد أن غادر الإمام غالب بن على البلاد، ليلجأ إلى الأراضى السعودية، بعد موافقة السلطات السعودية على ذلك. وحضر الإمام غالب إلى القاهرة للقاء عبد الناصر، واستقر الرأى على الاحتفاظ ببعض أنشطة المقاومة، مع بذل أقصى جهد على المستوى السياسى الدولى، وتم تعيين فتحى الديب سفيراً بسويسرا، عام١٩٦١.

فى المحافل الدولية:

أولاً: طلب انعقاد مجلس الأمن، فى أغسطس/ آب ١٩٥٧، ترتب على إعادة احتلال القوات البريطانية لمدينة نزوى أن تقدم ممثلو إحدى عشرة دولة عربية بمذكرة، لطلب انعقاد مجلس الأمن، لبحث العدوان المسلح الذى قامت به بريطانيا على عُمان.

ثانياً: قضية عُمان أمام الجمعية العامة، سبتمبر/ أيلول ١٩٦٠، فى بداية الدورة الخامسة عشرة، طلبت عشر دول عربية إدراج القضية فى جدول أعمال الدورة. وتقدم مندوب أندونسيا بمشروع، اشتركت فيه الجمهورية العربية المتحدة، والعراق، والأردن، ولبنان، وليبيا، والمغرب، والسعودية، والسودان، وتونس، واليمن، وأفغانستان، وغينيا، وأندونسيا، ويوغسلافيا، وطالب المشروع بالاعتراف بحق عُمان فى الاستقلال .

ثالثا: أعيد بحث قضية عُمان، أمام الدورة السادسة (١٩٦١)، وأمام الدورة السابعة عشرة (١٩٦٢)، وفى الدورة الثامنة عشر (١٩٦٣) وإن تم تمييع القضية، ولم تنجح الدول العربية، وبعض الدول الصديقة فى تمرير مشروع قرارها السابق تقديمه فى عام ١٩٦٠، وتقدمت البرازيل، نيابةً عن ١٤ دولة من دول أمريكا اللاتينية، بمسودة مشروع قرار نص على تأليف لجنة استقصاء حقائق لدراسة قضية عُمان، دراسةً مستفيضة. وحصل القرار على الأغلبية المطلوبة، ليتم إقرار المشروع. وهكذا ظلت قضية عُمان مطروحة على المجتمع الدولى، من عام ١٩٥٧ وحتى ١٩٦٣، دونما اتخاذٍ لقرار يؤكد استقلال شعب عُمان.

مساندة ثورة ليبيا:[١٤]

تفجرت ثورة أول سبتمبر/ أيلول ١٩٦٩، فكانت مفاجأة كبرى لكل القوى، وخاصة الاستعمار الجديد والصهيونية العالمية. وكان للوجود الاستعمارى المسلح، المتمثل فى قاعدتى "الملاحة" الأمريكية، و"العضم" البريطانية، أثره لتتخذ منهما قوى الاستعمار قاعدة ارتكاز، وترسانة لتسليح عملائها. ففى الصباح المبكر من يوم أول سبتمبر/ أيلول ١٩٦٩، تلقت محطة الاستقبال الرئيسية لشبكة الاتصالات اللاسلكية ببرج الجزيرة بالقاهرة، رسالة من فرع الشبكة من بنى غازى، أبلغت فيها عامل اللاسلكى بالمحطة عن حضور أحد الضباط الليبيين إلى مبنى المحطة، ليطلب اليه إرسال برقية عاجلة إلى عبد الناصر باسم قائد الثورة الليبية، يبلغه بنجاحه هو وزملائه فى الاستيلاء على السلطة،على امتداد الأراضى الليبية، وأنهم يطلبون من عبد الناصر تأييدهم، والوقوف إلى جانبهم. وقامت سكرتارية الرئيس بإرسال برقية عاجلة إلى السفارة المصرية، فى بنى غازى، لموافاة الرئيس بحقيقة ما يحدث. وفى ٢من سبتمبر/ أيلول ١٩٦٩، وردت برقية من بنى غازى طلبت حاجة الثوار لمن يختاره عبد الناصر، لمعاونتهم فى مواجهة الموقف، بعد نجاح الثورة، لتأمينها. كما طلبوا توجيهات الرئيس جمال، فيما يتعلق بموقفهم من أمريكا، وبريطانيا، وفرنسا, واستجاب عبد الناصر وأرسل لهم رده، وتم اتصال سامى شرف، سكرتير الرئيس عبد الناصر للمعلومات بفتحى الديب، ليخبره بطلب

الرئيس لقاءه، حيث تم تكليفه بالتوجه إلى بنغازى، لمعاونة الثورة، وتم الاجتماع بمكتب سامى شرف ومع المختصين، بمعاونة فتحى الديب، وعند وصول الوفد المصرى إلى بنغازى، استقبلهم المقدم آدم حواس، والنقيب مصطفى الخروبى، وتم توجه الوفد إلى السفارة المصرية فى بنغازى، وعند الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم الرابع من سبتمبر/ أيلول١٩٦٩، حضر إلى مبنى فرع السفارة النقيب مصطفى الخروبى، والمقدم آدم حواس، يصحبهما ضابط برتبة ملازم أول، قدمه النقيب مصطفى باسم الملازم أول معمر القذافى، رئيس مجلس قيادة الثورة، وقائدها. وبعد إتمام اللقاء تم تسليم محمد حسنين هيكل تقرير أعده فتحى الديب، لتسليمه لسكرتير الرئيس جمال عبدا لناصر، وسافر على الطائرة المصرية التى وصل بها الوفد إلى بنغازى، وغادرت الطائرة يوم ٤ سبتمبر/ أيلول ١٩٦٩، وفى اليوم الرابع قام فتحى الديب بالاتصال بآدم حواس، لطلب تخفيف حظر التجول، كما طلب التخفيف، تدريجياً، من إذاعة البيانات، وبرقيات التأييد واقترح مادة إعلامية، توضح أهداف الثورة. وبعد ظهر يوم ١٩٦٩/٩/٦ وصلت رسالة من الرئيس عبد الناصر إلى فتحى الديب، يطلب منه لقاء معمر القذافى، وإبلاغه أن الرؤساء جمال عبد الناصر، وهوارى بو مدين (الجزائر)، ونور الدين الأتاسى (سوريا)، فى اجتماعهم الثلاثى، مساء ١٩٦٩/٩/٥، قد اتخذوا قراراً بمساندة الثورة الليبية. كما أن اللواء جعفر النميرى بعث برسالة للرئيس جمال، بتضامنه مع الثورة الليبية. وفى التاسع من سبتمبر/ أيلول١٩٦٩، اتصل القذافى بالديب طالباً منه حضور اجتماع "مجلس قيادة الثورة" لمناقشة الدستور، الذى قام بإعداده الديب. و تم تسليم القذافى باقى القوانين، التى تم إعدادها. وأستفسر المقدم آدم حواس من الديب عن إمكان إيفادهم لعدد من الشباب الليبى للدراسة فى الكلية الحربية بمصر، ورحب الديب بذلك. ولتفادى تعطيل مصالح الجماهير، أشار الديب بإصدار قرار سحب جميع الصلاحيات المخولة للمصارف التجارية العامة، وفتحت المصارف أبوابها يوم العاشر من سبتمبر/ أيلول١٩٦٩، حيث اقتصر عملها على عمليات السحب والإيداع فحسب. وبدأت الثورة الليبية تستعين بالخبرة المصرية، ووصل إلى القاهرة فتحى الديب، مساء السادس عشر من سبتمبر/ أيلول١٩٦٩، حاملاً المستندات والتقارير التى أعدها الخبراء البريطانيون لتطوير الجيش الليبى. وتم اجتماعه مع الفريق/ محمد فوزى، بحضور سامى شرف، لبحث الموقف. وقد كانت الثورة الليبية اتخذت قراراً بالاعتماد على الخبرة المصرية، فى إعادة تنظيم جهاز الدولة، سواءً من الناحية العسكرية، أو الاقتصادية، أو الثقافية. واجتمع الديب مع وزير الدولة لشئون رئاسة الوزراء أمين هويدى، لتنظيم عملية الإمداد بالخبرة، حيث تم الاتفاق على إنشاء مكتب برئاسة الوزراء يكون مسئولاً

عن تولى عملية الاتصال بالوزارات لترشيح الخبرات، وليتولى كافة إجراءات المتابعة. كما أبدى وزير الإعلام المصرى محمد فايق، استجابةً كاملةً للتعاون الإعلامى مع الثورة الليبية، وإمدادها بكل ما تحتاج إليه من خبرات. حضر العقيد/ معمر القذافى، مساء ٢٦ سبتمبر/ أيلول للاجتماع بفتحى الديب، حيث تم التأكيد على الموضوعات التالية: سرعة وصول لجنة القوات البحرية، لدراسة الشواطئ الليبية، وتحديد الأماكن الصالحة للموانئ البحرية، مع تحديد القطع اللازمة لتغطية حراسة الشواطئ . وصول لجنة الطيران للبدء فى دراسة احتياجات ليبيا للقواعد الجوية، حيث يمكن البدء فى إنشاء مدرسة لتعليم الطيران، كما استفسر العقيد عن الأسلوب التى اتبعته ثورة ٢٣ يوليو، داخلياً وخارجياً، وأسلوب إنشاء الحراسة، لتأمين سلامة رئيس وأعضاء مجلس قيادة الثورة.

كما طلب معمر سرعة وصول الاستشاريين فى الشؤون الاقتصادية، أحدهما مختص بالتخطيط الاقتصادى، والآخر فى التعامل التجارى وشؤون النقد. ليعملا كمستشارين لمجلس الثورة. كما طلب القذافى حضور استشارى مختص بإنشاءات السدود المائية، لاعتزامهم الاستفادة من الأمطار. واستطاع فتحى الديب أن يربط القاعدة الشعبية الليبية بمجلس قيادة الثورة، عن طريق القادة الشعبيين المسئولين عن التنظيم، فى برقة، وطرابلس، وفزان. وفى اجتماع الديب فى اليوم الخامس من أكتوبر/ تشرين الأول بالقذافى ومجلس قيادة الثورة، بدأ الديب الجلسة بإخطار القذافى أن عبد الناصر قرر إهداء ثلاث قطع بحرية للثورة الليبية، بلا مقابل، وكانت عبارة عن قناصتين، وكاسحة ألغام. وركز القذافى على حاجتهم لاستكمال تدريب ٤٦ طالباً بالكلية الحربية المصرية، كما أصر على إلحاق ضباط الصف، من أعضاء التنظيم الوحدوى، بدورة تأهيلية لإعدادهم للترقى إلى رتبة ملازم، واقترح الديب أن تكون مدة الدورة ثلاثة أشهر. وتم اختيار السيد/ عبد المنعم الهونى لتولى إدارة المخابرات العامة الليبية، وكما تم اختيار٣٠ شاباً، أوفدوا إلى جهاز المخابرات العامة بالقاهرة، ليتلقوا دورة، حتى يتم الاستعانة بهم لرفع مستوى الجهاز فى ليبيا، كما تم البدء فى عملية تنظيم جهاز المباحث فى ليبيا.

مفاوضات الجلاء مع بريطانيا :

فى أول جلسة للوفدين البريطانى والليبى، والأخير برئاسة عبد السلام جلود، وعبد المنعم الهونى حاول الوفد البريطانى تمييع المفاوضات، إلا أن الجانب الليبى ركز على ضرورة السير، فوراً فى الجلاء، وتحديد جدول زمنى فى إخلاء القاعدتين البريطانيتين، البحرية والجوية،

فى أسرع وقت. وتم الاتفاق على اليوم الثالث عشر من ديسمبر/ كانون الأول أن يكون تاريخاً للجلسة الأخرى.

المفاوضات مع الجانب الأمريكى :

أخبر القذافى فتحى الديب، يوم ١٤/ ١٢، بأن الجانب الأمريكى أثار معه استعداد أمريكا للجلاء، فى نهاية عام ١٩٧٠، باعتبار أن عملية الجلاء تأخذ وقتاً لإتمام العام الدراسى للعاملين بالقاعدة، إلا أن الجانب الأمريكى أوضح أنهم، فعلاً بدأوا فى إجلاء قواتهم عن القاعدة، وطالب بتعيين لجنة لتقدير قيمة المنشآت الفنية، التى تبقى بالقاعدة، لعدم إمكانية نقلها، ولتقدير ثمنها حتى يعوض عنها الجانب الأمريكى.

فى مساء اليوم الثالث والعشرين من ديسمبر/ كانون الأول وفى الجلسة الختامية من المفاوضات الأمريكية- الليبية، تم إعلان الاتفاق على جلاء القوات الأمريكية عن قاعدة الملاحة، فى موعدٍ أقصاه شهر يونيو/ حزيران ١٩٧٠، وبدأت الاحتفالات بالجلاء يوم العشرين من يونيو/ حزيران ١٩٧٠ برفع العلم الليبى على قاعدة "الملاحة".

تأثير موقع مصر على أمنها(١٥):

لقد فرض موقع مصر الجغرافى مفهوماً مصرياً لأمن مصر، أمن وجودها وحدودها، وأمن مبادلاتها، ومواصلاتها، ذلك لأن مصر جغرافيا، ذات قوة جذب للغزاة من ناحية، ولأنها توفر لمن يغزوها أفضل أسباب الاستقرار فيها، فإن المواقع المناسبة للدفاع عن مصر تقع خارج حدودها الجغرافية فى جميع الاتجاهات، شرقا، وغرباً، وجنوباً، وشمالاً، أى أن خطوط الدفاع عن مصر تقع فيما يجاورها من أقاليم، بعيداً عن حدودها. ولم يكن غريباً أن يتم الفتح العربى لمصر، بسهولة، ذلك لأن البيزنطيين لم يتعلموا من الجغرافيا ما تعلمه الفراعنة، وسجلوه على جدران معابدهم. فقد تم الفتح العربى لسوريا، عام ٦٣٦ ميلادية، وهو الإنذار الذى ما كان أى فرعون مصرى يسمعه، حتى يعبئ قواته، ويخرج للدفاع عن مصر فى المواقع التى حددتها الجغرافيا. الأمر الذى لم يفعله البيزنطيون. وبعد ستين عاماً من فتح مصر، أصبحت العربية لغة مصر، ابتداءً من عام ٧٠٦ ميلادى، وأصبحت مصر جزءاً من موقع القلب من الإمبراطورية العربية الإسلامية. وطالما كانت القيادة المركزية فى دمشق، أو فى بغداد قادرةً على الدفاع عن حدود الإمبراطورية، التى انتقلت إليها حدود مصر، كانت مصر تؤدى دور الشريك فى الدفاع عن الدولة المشتركة، أما حين تضعف السلطة المركزية، فقد كانت مصر تعود إلى دورها الدفاعى، ولكن بصيغة صنعتها الجغرافيا والتاريخ، معاً، فهى لم تقم بالدفاع عن ذاتها منفردةً، أبداً، بل موحدةً القوى مع أكثر من قطرٍ عربىٍّ آخر، ومع سوريا،

على الدوام. وهكذا استطاع الإسلام أن يكون الأمة العربية، وهو يفتح تلك الأقطار التى انطلق إليها من المدينة المنورة إلى كل الاتجاهات، وبهذا تكونت الأمة العربية، وهكذا وجد الوطن العربى.

أهمية موقع العالم العربى(١٦):

يمتد الوطن العربى من المحيط الأطلنطى، غرباً، إلى الخليج العربى، شرقاً، ومن البحر الأبيض المتوسط، شمالاً، حتى خليج عدن والمحيط الهندى وأواسط أفريقيا جنوباً. فالوطن العربى يمثل الجزء الشمالى من قارة أفريقيا والجزء الجنوبى الغربى من قارة أسيا، وتبلغ مساحته حوالى ١٢ مليون كيلو متر مربع، وساعد موقع الوطن العربى المتميز على تبادل الأفكار والآراء والمعتقدات بين الشرق والغرب، إذ نزلت فى هذا الجزء من العالم الديانات السماوية، ومنه انتشرت إلى جميع أنحاء العالم، كما أن هذا الموقع المتميز يؤثر فى طرق التجارة العالمية. وزادت أهمية هذا الموقع، بعد فتح قناة السويس، واختصار الطريق البحرى بين دول غرب أوروبا ودول جنوب آسيا وشرقها، وبعد تطور وسائل المواصلات أصبح الوطن العربى مركزاً هاماً لخطوط المواصلات الجوية العالمية، التى تصل الغرب بالشرق. وتميز الوطن العربى بأن أقطاره لا يفصلها عن بعضها البعض حواجز مانعة، الأمر الذى ساعد على طبع الأمة العربية بطابع خاص، حيث تتحد الأقطار العربية مع بعضها، فى اللغة، كما أن جميع سكان الوطن العربى يرتبطون بتاريخ واحد، وعادات واحدة، وتقاليد ومصالح وأهداف وآمال واحدة. ويعتبر الوطن العربى مصدراً رئيسياً لكثير من الموارد الطبيعية، كالبترول، والعديد من الثروات الطبيعية، حيث ينتج الوطن العربى ثلث الإنتاج العالمى من البترول، ويحتوى أيضاً على ٧٠٪ من الاحتياطى العالمى منه. هذه المميزات مجتمعةً دفعت الدول الاستعمارية إلى أن تبسط نفوذها على الوطن العربى، وأن تسيطر مدةً طويلةً على أقطاره، حتى تضمن لنفسها تفوقاً فى عالم السياسة والتجارة والحرب، على حدٍّ سواء.

معنى القومية العربية(١٧):

تضامن العرب جميعاً كأسرةٍ واحدة، لها أهداف مشتركة واحدة، فى مواجهة المستعمر المستغل، وأن دعوة القومية العربية، وانتصارها يعنى أنه ستقوم بين أرجاء هذه المنطقة أمةً عظمى، لن تقبل أن تخضع لمناطق النفوذ، وترتب على نجاح ثورة ٢٣ يوليو/ تموز ١٩٥٢ أن امتدت الثورة، لتشمل الأمة العربية كلها، وأن ثورة الشعب المصرى حركت احتمالات الثورة فى الأرض العربية كلها: "إن شعبنا شعبٌ عربى، ومصيره يرتبط بوحدة الأمة العربية"(١٨)، هكذا حدد الميثاق التاريخ القومى: مصر جزء من الأمة العربية. وهذا يعنى أن المصلحة ليست

هوامش الفصل الثاني

١-عبد الناصر، **فلسفة الثورة** د ن.، د ت.

٢-**الميثاق**، قدمه الرئيس جمال عبد الناصر للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية، ٢١ مايو/ أيار ١٩٦٢، ص٤٠-٤٣.

٣- **خطاب السيد الرئيس جمال عبد الناصر**، في ١٩٦٤/٥/٢٠.

٤- **خطاب السيد الرئيس جمال عبد الناصر**، في ٢٥ /١١/ ١٩٦٥.

٥- فتحي الديب، **عبد الناصر وتحرير المشرق العربي**، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص٢٧-٣٦.

٦- د محمد أنيس، د رجب حراز، **ثورة يوليو**، دار الهنا للطباعة، القاهرة، ١٩٦٩.

٧- **المصدر نفسه**، ص٧٧-٨٦.

٨- فتحي الديب، **عبد الناصر وثورة الجزائر**، ط٢، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٩٠ ص٧ -٣٠٨.

٩- عبد الله عبد الرازق إبراهيم، **مصر وحركات التحرر الوطني في شمال أفريقيا**، مصر النهضة، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٦، ص٣٨-٥٢.

١٠- فتحي الديب، **عبد الناصر وحركة التحرر اليمني**، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٦٩، ص ٧٢ _ ١٣٥.

١١- الديب، عبد الناصر وثورة الجزائر، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧ - ٣٠٨.

١٢- **المصدر نفسه**، الصفحات نفسها.

١٣- الديب، **عبد الناصر وتحرير المشرق العربي**، **مصدر سبق ذكره**، ص١٩٧-٢٦١.

١٤- الديب، **عبد الناصر وثورة ليبيا**، ط٢، دار المستقبل العربي، القاهرة ١٩٨٦، ص٥-٢٩٦.

١٥- د عصمت سيف الدولة، **مصر والأمة العربية**، ط١، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٣٢.

١٦- محمد الحسين مصيلحي، **نحن والعالم الخارجي، سياستنا الخارجية**، المؤسسة الثقافية العالمية، العدد رقم ٢٠، د ت.،ص٢١-٣٠.

١٧- **المصدر نفسه**، ص٢٣-٣٥.

١٨-الميثاق، **مصدر سبق ذكره**.

الباب السابع

الفصل الثالث

عبد الناصر وثورة اليمن

أحمد جابر

عبد الناصر وثورة اليمن

فى أحد أيام شهر سبتمبر/ أيلول عام ١٩٦٢، استيقظ العالم العربى على انقلاب عسكرى ضد حكم الإمام البدر فى اليمن. ولم تكد تمضى عدة أسابيع، حتى أضحى هذا البلد، الذى لم يكن الكثير من الناس حول العالم يدركون وجوده، فى صدارة الأحداث. لقد عاش اليمن فى عزلة تامة عن العالم، لعدة قرون، فى ظل نظام قبلى صارم، تحت حكم الإمامة، حيث ضرب أئمة اليمن، من أسرة حميد الدين، طوقاً من الانعزال على الشعب اليمنى، لمنع أى تأثيرٍ عليه من التيارات الفكرية التى اجتاحت العالم. وبعد أيام من انطلاق الثورة، بدأت القوات المسكرية المصرية تتدفق على اليمن، لدعم النظام الجديد الذى كانت أخطارٌ عديدة تحدق به. ووجد عبد الناصر نفسه منخرطاً فى صراعٍ كان يعتقد، فى البداية، أنه سيكون محدوداً، وقصيرَ الأجل، إلا أنه استمر لسنواتٍ عديدة، مستنزفاً القدرات المصرية والعربية، مما كان له انعكاساتٍ كبيرةٍ على مجمل الأوضاع فى المنطقة العربية، والصراع العربى مع الكيان الصهيونى.

وعلى الرغم من مرور عشرات السنين تظل الثورة اليمنية، والتدخل العسكرى المصرى لدعمها، من بين أكثر أحداث التاريخ العربى المعاصر إثارةً للجدل، وتظل دراستها، واستخلاص الدروس والعبر منها، أمراً جديراً ببذل الجهد.

عن عبد الناصر

عندما قام "الضباط الأحرار" بالثورة، عام ١٩٥٢، لم يكن لدى أكثرهم، وفى الغالب كلهم، أى تصور عن دورٍ مصرى على الساحة العربية، اللهم إلا فيما يتعلق بقضية فلسطين، حيث اختمرت الأفكار الأولى للثورة فى أذهان مجموعةٍ من ضباطِ الجيشِ المصرى، الذين كانوا محاصرين فى "الفالوجا"، خلال حرب فلسطين، عام ١٩٤٨.

لقد أراد "الضباط الأحرار"، بالأساس، القيام بحركةٍ إصلاحيةٍ داخلَ مصر. وحتى هذه الحركة الإصلاحية المحلية لم يكن شكلها واضحاً، تماماً، للعديدِ منهم. وقد قام "الضباط

الأحرار"، بعد نجاح الثورة، وخروج الملك فاروق من البلاد، بتكليف وزارةٍ مدنيةٍ، برئاسة على ماهر باشا، لتولى إدارة شؤون البلاد، والاضطلاع بتنفيذ إصلاحات سياسية واجتماعية.

إلا أنه بعد سلسلةٍ من الأحداث، تولى "مجلس قيادة الثورة" و"الضباط الأحرار" قيادة البلاد بأنفسهم، وبزغ نجم جمال عبد الناصر، كقائد للضباط الأحرار، بعد تنحية الرئيس الأول للجمهورية، محمد نجيب.

لقد كان عبد الناصر مستعداً لعقد الصفقات مع الغرب، وكانت التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمصر، بالإضافة إلى جلاء القوات الإنجليزية، هى الشغل الشاغل لعبد الناصر، فى بداية حكمه. إلا أن الغارة الإسرائيلية ضد قطاع غزة (١٩٥٥/٢/٢٨) كشفت التفوق الكاسح للقوات الإسرائيلية على الجيش المصرى. وأظهرت انكشاف مصر، عسكرياً، أمام أى عدوان عسكرى. وبالتالى فإن أى تنميةٍ اقتصاديةٍ أو اجتماعيةٍ فى مصر ستكون مهددة، على الدوام.

وظهرت حاجة مصر الملحة لتدعيم قدراتها العسكرية. وأمام مماطلة الغرب فى تزويد مصر بالسلاح، يمم عبد الناصر دفته نحو المعسكر الشرقى. وكانت "صفقة الأسلحة التشيكية"، عام ١٩٥٥. وشكلت هذه الصفقة بداية التحالف المصرى مع الاتحاد السوفييتى، وكسر الاحتكار الغربى لتوريد السلاح فى المنطقة. وفى ذات الوقت وضعت مصر فى مواجهة مع الغرب.

وخلال "العدوان الثلاثى "وجد عبد الناصر دعماً كاسحاً لمصر من الشعوب العربية، من المحيط إلى الخليج. وبدأت بذور القومية العربية، ووحدة المصير، تتشكل لدى القيادة المصرية. وتبنى عبد الناصر الدعوة للوحدة العربية الشاملة، والتهبت هذه الدعوة، مع قيام الوحدة بين مصر وسوريا، عام ١٩٥٨. وأصبح عبد الناصر يتبنى كل مشاكل الدول العربية، من أجل الاستقلال، والتقدم، والوحدة.

عن اليمن

كانت اليمن، الواقعة فى الركن الجنوبى من شبه الجزيرة العربية، مهد أقدم حضارات المنطقة. وقد ازدهرت فيها حضارات "سبأ"، و"معين"، و"حِمْيَر"، قبل انهيار سد مأرب، الذى أدى إلى هجرة جانب كبير من شعب اليمن، إلى مختلف المناطق من شمال شبه الجزيرة العربية، مروراً بسوريا، وحتى بلاد الأندلس.

ورغم أن اليمن دخلت ضمن الدولة الإسلامية، منذ عهد الرسول ﷺ، فإنها دائماً ما كانت تنزع إلى الاستقلال. وقد وقعت أولى محاولات الخروج من عباءة الدولة المركزية، بينما كان النبى ﷺ لا يزال على قيد الحياة، حينما قاد "أبو الأسود العنسى" أول ردة عن الإسلام فى شبه الجزيرة العربية.

وفى حين تمكن المسلمون من إعادة اليمن إلى كنف الخلافة الاسلامية، خلال عهد الخليفة أبى بكر رضي الله عنه فإن الطبيعة الخاصة لليمن، بما فى ذلك الموقع الجغرافى، والتضاريس الجبلية، كانت من العوامل التى تزكى روح الانعزال، والاستقلال. فقام العديد من الأمراء فى اليمن، بالانسلاخ عن الخلافة الإسلامية المركزية. وخلال الخلافة الأموية خرج الإمام الهاشمى "زيد" يطلب الخلافة. إلا أن أنصاره من أهل العراق خذلوه، فقُتل فى معركة مع الأمويين. وفرت أسرة هذا الإمام، وأنصاره إلى اليمن، هرباً من بطش الدولة الأموية. وقد اعتلى أبناء هذا البيت سدة الحكم فى اليمن، وأسسوا مذهباً دينياً هو المذهب "الزيدى"، أحد مذاهب الشيعة. وبذلك جمع حكام اليمن، الذين حمل كل منهم لقب "الإمام"، منذ ذلك الحين, السلطتين الدينية والدنيوية.

إلا أن هؤلاء الأئمة الذين "فروا من سيوف بنى أمية, ولجأوا إلى اليمن، قتلوا أنفسهم بسيوفهم، وهم يتنازعون الملك، حتى إذا فتشنا فى تاريخهم فى اليمن, منذ ألف ومائة عام، لا نكاد نعثر على إمام مات على فراشه، موتاً طبيعياً، كل متنافس هاشمى قتل الآخر، اعتقاداً منه بأنه الأولى بالخلافة"(١).

وفى العام ١٩٤٨ شهدت اليمن محاولة انقلاب قام بها عبد الله الوزير، قتل خلالها الإمام يحيى بن حميد الدين. إلا أن ابنه, الإمام أحمد، تمكن من استعادة السيطرة على البلاد، حيث أصبح إماماً لليمن، الذى وجد نفسه فى منتصف القرن العشرين، إلا أن واقعه السياسى والاقتصادى والاجتماعى كان ينتمى إلى العصور الوسطى, مع خشيتنا من أننا نظلم القرون الوسطى!

بين السعودية واليمن

فى العام ١٩٠٢، عاد الأمير الشاب "عبد العزيز آل سعود"، من منفى الأسرة بالكويت. وشرع فى عملية واسعة، لما اعتبره استرداداً لملك آبائه فى نجد. إلا أنه بعد سنوات لم يعد الأمر مقصوراً عن استعادة نجد، ولكنه امتد ليشمل مناطق واسعة فى شبه الجزيرة العربية.

لقد كان مقدراً لمحاولةٍ من هذا النوع أن تصطدم بكل أنظمة الحكم فى هذه المنطقة، تقريباً. ولم تكن اليمن استثناءً، فقد وقع صدامٌ شديدٌ بين اليمن والمملكة الناشئة، على مناطق جيزان، ونجران، وعسير، التى كانت تتبع اليمن، تاريخياً، إلا أن الشريف الإدريسى، أمير هذه المناطق، تنازل عنها للمملكة الوليدة. ورفضت اليمن ذلك، واعتبرت أن "الإدريسى" لا يملك سلطة التنازل عن هذه المناطق اليمنية لأحد. واندلعت الحرب بين الدولتين، وأسفرت عن هزيمةٍ كاسحةٍ لليمن، ووصلت القوات السعودية إلى العاصمة اليمنية، تعز، وفرضت على الإمام يحيى، إمام اليمن فى ذلك الوقت، توقيع "اتفاقية الطائف"، عام ١٩٣٤، التى أقر فيها بسيادة السعودية على تلك المناطق المتنازع عليها(٢).

ومنذ ذلك التاريخ لم تكن العلاقات بين آل سعود وبين أسرة حميد الدين، فى اليمن، طيبةً فى أى وقتٍ من الأوقات. وقد حاول أئمة اليمن موازنة علاقاتهم المتوترة مع السعوديين، بتوثيق علاقاتهم بمصر، سواءً خلال عهد الملكية، أو بعد قيام الثورة المصرية، عام ١٩٥٢. وفى عام ١٩٥٥ انضم اليمن إلى معاهدة التحالف بين مصر والسعودية. "والحقيقة أنه لا جمال عبد الناصر، ولا الملك سعود، أخذا توقيع إمام اليمن على اتفاقية التحالف مأخذ الجد"(٣). وبالتالى فإنه لم يكن من الممكن إجراء حساب دقيق لموقف السعودية، عندما أعلن عن قيام الثورة اليمنية، التى أطاحت بأسرة حميد الدين عن عرش اليمن.

وعشية قيام ثورة اليمن، عام ١٩٦٢، كان الاضطراب الشديد يسود الوطن العربى. فقد انهار التحالف المصرى - السعودى، الذى بلغ ذروته، فى جدة، عام ١٩٥٥. حيث لاحت نذر الخلافات بينهما، عندما قام جمال عبد الناصر بتأميم قناة السويس، عام ١٩٥٦، وما ترتب عليها من تداعيات.

كانت الوحدة بين مصر وسوريا، عام ١٩٥٨، محطةً فاصلةً فى هذا الصراع(٤). وكذلك كان انفصال سوريا عن مصر، وانفراط عقد «الجمهورية العربية المتحدة»، فى ١٩٦١/٩/٢٨(٥).

من ناحيةٍ أخرى كانت العلاقات المصرية سيئة مع العراق، فى ظل حكم الرئيس عبدالكريم قاسم، الذى كان يميل إلى اليسار والشيوعيين، ويضطهد دعاة القومية العربية. ولم تكن العلاقات مع الأردن أفضل حالاً، كذلك فإن علاقات مصر مع القوى الدولية، حتى مع الاتحاد السوفييتى، الذى استفزه ما اعتبره بطش النظام المصرى بالشيوعيين فى مصر وسوريا وقطاع غزة، يسودها العداء أو التوتر فى أفضل الأحوال.

بين مصر واليمن

فى العام ١٩٤٨ وقعت محاولة انقلاب فى اليمن، أدت إلى مقتل الإمام يحيى بن حميد الدين, واستطاع نجله الإمام أحمد قمعها, والقضاء عليها. وعندما قامت ثورة يوليو/ تموز عام ١٩٥٢، فى مصر، بدأ الإمام أحمد فى العمل من أجل تعزيز العلاقات المصرية - اليمنية. وطلب دعماً عسكرياً لمساعدته فى تحرير عدن (اليمن الجنوبى، فيما بعد)، من الاستعمار البريطانى. ومنذ تلك الفترة بدأت العلاقات تتوثق بين اليمن ونظام الثورة فى مصر، حيث قدمت مصر لليمن عدداً محدوداً من المدربين العسكريين، بالإضافة إلى كمية صغيرة من الأسلحة، لتكوين جيش يمنى حديث.

فى يناير/ كانون الثانى ١٩٥٧ وقف الإمام أحمد فى مدينة الحديدة، وألقى خطاباً حماسياً على جماهير الشعب اليمنى، قال فيه "انتظروا صيحتى الكبرى"! وأصدر أوامره للجيش اليمنى بالزحف على عدن، ودارت معارك وحشية على حدود اليمن، الجنوبية والشرقية، حيث قامت الطائرات البريطانية بضرب الحشود اليمنية، بكل قسوةٍ وعنف. وحدثت الكارثة، وهُزمت اليمن، شر هزيمة. وقد أدت هذه الهزيمة إلى زيادة اعتماد اليمن على الدعم العسكرى المصرى، وخاصةً فى مجال التدريب(٦).

فى العام ١٩٥٨، وبينما كان جمال عبد الناصر مجتمعاً مع شكرى القوتلى، لإعلان قيام الاتحاد بين مصر وسوريا, وميلاد "الجمهورية العربية المتحدة"، أبرق إليهما الإمام أحمد برسالة قال فيها: "بالله عليكما لاينفض المجلس حتى يدخل اليمن فى اتحاد فيدرالى"(٧). إلا أن العلاقات بين مصر واليمن ساءت، بدرجةٍ كبيرة، عندما أعلن عبد الناصر "القوانين الاشتراكية"، عام ١٩٦١، فشن الإمام هجوماً شرساً على هذه القوانين، وأذاع قصيدةً ضد الاشتراكية. فأعلن عبد الناصر حل اتفاقية التحالف مع اليمن, وبدأ الإعلام المصرى يهاجم الإمام(٨).

قد كان للبعثة العسكرية المصرية دورٌ كبير فى إذكاء روح الثورة على نظام الإمامة المتخلف فى نفوس ضباط وجنود الجيش اليمنى، الذين قاموا على تدريبهم. وبدأت إذاعة "صوت العرب"، ومختلف الصحف المصرية تدعو الشعب اليمنى للثورة على الإمام أحمد.

بينما كان الثوار داخل الجيش اليمنى، الذين أطلقوا على تنظيمهم اسم "الضباط الأحرار"، تيمناً بسميهم التنظيم المصرى، توفى الإمام أحمد، فى مدينة تعز. وتم إعلان "البدر" إماماً

جديداً لليمن. وأرسل البدر، من فوره، برقيةً إلى الرئيس جمال عبد الناصر، يخطب فيها ود القاهرة، ويعد بفتح صفحة جديدة فى العلاقات بين البلدين.

قد أيدته مجموعة من الأحرار اليمنيين، الذين كانوا يقيمون فى القاهرة، حيث اعتقدوا بأن البدر سيقوم بعملية إصلاح فى اليمن، ونشرت برقية تأييد من هذه المجموعة للبدر فى الصحف المصرية، بموافقة الرئيس عبد الناصر، الذى كان قد يئس من احتمال قيام ثورة جمهورية فى اليمن، فأصدر قراراً بوقف الحملات الإعلامية ضد إمام اليمن(٩).

إلا أن عبد الرحمن البيضانى(١٠) استطاع الحصول على إذن بإلقاء بيان أخير من "صوت العرب". وانطلقت الثورة, بعد أن أحس الثوار بأن القاهرة لا تزال تدعمهم. وفى الساعات الأولى للثورة، تمكن الثوار من الاستيلاء على قصر البدر، والمراكز الحيوية الأخرى. إلا أن أمرين مؤثرين قد وقعا، خلال تلك الساعات. أولهما نجاة البدر، وفراره، مصاباً إلى السعودية، التى استطاع فيها تنظيم المقاومة ضد الثورة. والأمر الآخر هو مقتل العقيد على عبد المغنى، قائد الثورة، فى معركة مع حرس الإمام. وبذلك فقدت الثورة, وهى فى بدايتها، القائد الحقيقى لها، وتولى العقيد عبد الله السلال قيادة الثورة.

وبعد أيام من قيام الثورة، بدأت المساعدات والقوات العسكرية المصرية تتدفق على اليمن. ويمكن تقسيم مراحل الوجود المصرى فى اليمن، إلى ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى

الممتدة من دخول القوات المصرية لليمن، حتى منتصف عام ١٩٦٣، وخلال هذه الفترة تمكنت القوات المصرية والجيش اليمنى من إلحاق الهزيمة بقوات الملكيين، وبسطت سيطرتها على كامل الأراضى اليمنية، تقريباً، وقد توجت هذه المرحلة باعتراف العديد من دول العالم, بما فى ذلك الولايات المتحدة والأمم المتحدة، بالنظام الجمهورى فى اليمن.

المرحلة الثانية

الممتدة من منتصف عام ١٩٦٣، وحتى يونيه/ حزيران من عام ١٩٦٧. وخلال تلك المرحلة اشتد القتال حدة، وبدأ الاستنزاف الحقيقى للجيش المصرى فى اليمن. وأصبحت حرب اليمن حرب استنزاف لمصر, أكثر منها حرباً من أجل فرض نظام معين للحكم. ورغم توقيع اتفاقية جدة، عام ١٩٦٥، بين مصر والسعودية، لحل أزمة اليمن، فإن كم المصالح المتداخلة، وتعدد الجهات المتورطة فى الحرب، أدى إلى فشل تطبيق هذه الاتفاقية، ومن ثم استمرار الحرب، واستمرار النزف المصرى والعربى.

المرحلة الثالثة

الممتدة من نكسة عام ١٩٦٧ إلى عام ١٩٧٠. ففى أعقاب هزيمة يونيه/ حزيران عام ١٩٦٧، بدأت مصر: سحب قواتها من اليمن. والمثير أن القوات الجمهورية تمكنت، بمفردها، من الصمود فى وجه الملكيين، الذين وصلوا إلى حصار العاصمة، صنعاء، لمدة سبعين يوماً، وردوهم على أعقابهم. ثم جرت، فى نهايتها، التسوية السياسية بين الجمهوريين والملكيين، حيث عاد المكليون، باستثناء أسرة حميد الدين، إلى اليمن، كمشاركين فى الحكومة.

لماذا تدخلت مصر فى اليمن؟

إن هذا السؤال جوهرى، للوصول إلى أى استنتاجات أو استخلاص العبر من هذه الحرب. ومن السياق السابق يتضح أن التدخل المصرى فى اليمن كان، فى جزءٍ كبيرٍ منه، حلقة من حلقات الصراع على النفوذ فى الوطن العربى. لقد كان عبد الناصر يشعر بالهزيمة، بعد انفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة. ومن الواضح أن عبد الناصر أراد تعويض تراجعه فى سوريا، بتقدمه فى اليمن الذى لم يكن فى أى وقت من الأوقات، يعتبر من الدول ذات الأهمية الحيوية لمصر. لقد كان تركيز عبد الناصر ينصب, بشكل أساسى، على ثلاث دول فى الوطن العربى، هى العراق، وسوريا، والجزائر. وبالتالى لم يكن من المستغرب أن تتراجع أهمية اليمن، بعد الثورة على عبد الكريم قاسم فى العراق، وكذلك الثورة على نظام الانفصال فى سوريا، حيث نلاحظ أن عبد الناصر بدأ مساعيه للوصول إلى حل سياسى وسط مع المملكة العربية السعودية, من خلال "اتفاق جدة"، عام ١٩٦٥.

نتائج حرب اليمن

يحاول الكثيرون الربط بين حرب اليمن وبعض الأحداث الأخرى فى المنطقة، وفيما يلى نستعرض العلاقة بين حرب اليمن وبعض أهم تلك الأحداث:

هزيمة عام ١٩٦٧

عندما هاجمت القوات الإسرائيلية مصر, فى يونيه/ حزيران ١٩٦٧، وتلقى الجيش المصرى أكبر هزيمة عسكرية فى تاريخه الحديث، ربط الكثيرون بين وجود وحدات من الجيش المصرى فى اليمن وبين تلك الهزيمة. إلا إننا عندما ننظر إلى الوضع العسكرى للجيش المصرى، فى عام ١٩٦٧، نجد أن مصر كانت تملك ٦-٧ فرق مشاة، بالإضافة إلى فرقة مدرعة. بينما كانت القوات المصرية فى اليمن عبارة عن فرقة واحدة فقط[١١].

إن ما حدث يوم ٥ يونيه/ حزيران من عام ١٩٦٧، كان محصلة عدد كبير من العوامل. إلا أن العامل الحاسم فى ذلك لم يكن أعداد القوات، ولكن، فى الأساس، سوء القيادة السياسية والعسكرية للأزمة. لقد كان لدى مصر فى سيناء قوات كبيرة، من حيث العدد، إلا أنها لم تكن مدربة، بشكل جيد، وكان هناك تخبط كبير فى الخطط العسكرية، وتم تعديل أوضاع القوات، مرات عديدة(١٢).

إن نظرة موضوعية لهذا الأمر، ستصل إلى نتيجة مؤداها أن وجود القوات المصرية فى اليمن لم يكن السبب الرئيسى فى النكسة، بل إننا نعتقد بأنه لم يكن له أى دور فيها. إن وجود هذه الفرقة الإضافية فى سيناء كان سيعنى، ببساطة، زيادة الخسائر المصرية فى تلك الحرب. لقد أدى تدمير الطيران المصرى على الأرض، فى الساعات الأولى للمعركة، إلى شل تفكير القيادات العسكرية المصرية، وتحول فكر هذه القيادة إلى محاولة إنقاذ ما يمكن إنقاذه، ولم تعد القضية هى الانتصار فى الحرب.

ففى ظل سيطرة الطيران الإسرائيلى المطلقة على سماء المعركة، مع عدم إعداد مسرح العمليات، بشكل جيد (إنشاء التحصينات، والخنادق، وحُفَر الدبابات، وخلافه) كانت أى قوات مصرية إضافية ستمثل أهدافاً سهلةً للطيران الإسرائيلى، حيث تكبد الجيش المصرى معظم الخسائر، خلال الانسحاب، وليس خلال المعارك البرية.

لذلك نعتقد أن وجود الوحدات العسكرية المصرية فى اليمن كان أفضل لمصر لأنه حافظ على هذه الوحدات التى تم سحبها بعد حرب يونيه/ حزيران مباشرةً لتتولى مهمة الدفاع عن جبهة القناة ولتكوّن اللبنة الأولى فى إعادة بناء الجيش المصرى.

استقلال عدن ودول الخليج

يشير بعض المحللين إلى الوجود المصرى فى اليمن، باعتباره السبب فى استقلال عدن (جنوب اليمن)، وإمارات الخليج العربى. والحقيقة أن بريطانيا قد خرجت من الحرب العالمية الثانية، وإن كانت فى الجانب المنتصر، إلا أنها قد خرجت بجراح بليغة من الحرب. لقد دفعت بريطانيا ثمناً باهظاً فى الحرب، وبالتالى فقد فقدت جزءاً كبيراً من قوتها. وبدأت شمس الإمبراطورية البريطانية فى الأفول.

لقد كان "العدوان الثلاثى" (١٩٥٦) ضد مصر هو آخر محاولة من الأسد العجوز، ليؤكد للعالم بأنه لايزال قادراً على الزئير. وبفشل ذلك العدوان، عندما اصطدم بالقوى الجديدة فى

العالم، أدركت بريطانيا بأن وضعها فى النظام العالمى الجديد، الذى أفرزته الحرب العالمية الثانية، لن يكون سوى تابعاً لأحد قطبى العالم الجديد.

وكانت بريطانيا تدرك حتى، وهى تحاول إنشاء حلف دفاعى ضد التوغل الشيوعى فى الشـرق الأوسط، أن هذا الحلف سـيظل فى حـاجـة إلى دعم واشنطن. وأنه بدون القـوة الأمـريكية لا يمكنها، بأى حال من الأحوال, الوقوف فى وجه الاتحاد السوفييتى والمعسكر الشيوعى.

لقد رأت بريطانيا، التى كانت لديها قوات عسكرية فى الخليج العربى وعدن، أنها تتحمل أعباء تفوق قدرتها لرعاية مصالح الغرب، وعلى رأسه الولايات المتحدة, فى المنطقة. وبالتالى فقد بدأت بريطانيا تسعى لتحميل الولايات المتحدة نصيباً أكبر من عبء الدفاع عن تلك المصالح. وبدأت الاستراتيجية العسكرية لبريطانيا تتحول إلى التفكير فى وسائل أخرى للتواجد العسكرى فى الخليج، مثل الاعتماد على الأساطيل البحرية، وحاملات الطائرات، بدلاً من القواعد العسكرية الثابتة فى المنطقة. وبالفعل, بدأ الجيش البريطانى عمليةً كبيرةً لبناء، وتأهيل مجموعة من الأساطيل البحرية، وحاملات الطائرات، لهذا الفرض.

فى ٢ يونيه/ حزيران عام ١٩٦١، عقب خروج القوات البريطانية من الكويت، وإعلان استقلالها، أعلن رئيس العراق، عبد الكريم قاسم، ضم الكويت إلى الجمهورية العراقية، وبدأ يحشد القوات العراقية فى منطقة البصرة، جنوبى العراق. وفى ٣٠ يونيه/ حزيران طلب حاكم الكويت المساعدة، لمواجهة التهديدات العراقية. وكانت هناك استجابةً سريعةً من الحكومة البريطانية، بدفع قوات بريطانية لنجدة الكويت. وخلال ستة أيام فقط تم نقل ٧٠٠٠ رجل, و٧٠٠ طن من الأسلحة والمعدات. وقد انتهت تلك الأزمة, بتراجع العراق، وإحلال قوات عربية محل القوات البريطانية(١٢).

من العرض السابق يتضح أن انسحاب بريطانيا من الخليج العربى وعدن تم، أساساً، بسبب عوامل داخلية، تتعلق بالسياسة البريطانية، وعدم قدرة بريطانيا على تحمل أعباء التواجد العسكرى فى الخليج.

ورغم أن الوضع كان مختلفاً فى عدن، حيث كانت هناك حركة مقاومة نشطة ضد الوجود البريطانى، فأنه من الواضح أن الوجود العسكرى المصرى فى اليمن لم يكن من العوامل التى أدت إلى استقلال بلدان الخليج العربى. وقد يكون هذا الوجود قد ساعد فى استقلال عدن,

من خلال تسهيل نقل السلاح إلى المقاومة اليمنية فى الجنوب, إلا أننا نعتقد أن ذلك لم يكن العامل الرئيسى, أيضاً, فى تحرير الجنوب. فهل شعرت بريطانيا, فى أى وقت, بأنها مهددة عسكرياً من الجيش المصرى الموجود فى اليمن؟ الإجابة, بالطبع, ستكون النفى, إن هذا الوجود كان سيدفع بريطانيا, على العكس من ذلك, إلى مواصلة الاحتفاظ بقواتها فى الخليج.

خاتمة

عكست أزمة اليمن (٦٢ ـ ١٩٧٠) أزمة أعمق فى النظام العربى. لقد كان العرب, خلال خمسينيات القرن العشرين, أقرب ما يكونون إلى الوحدة العربية, عما كانوا فى أى وقت, خلال تاريخهم المعاصر. وكانت مصر, بزعامة عبد الناصر, تستطيع أن تقود الأمة العربية إلى الوحدة. إلا أن الخلافات التى دبت، قد قوضت هذا الحلم.

وإذا كان لنا أن نستلهم أهم دروس حرب اليمن, فإننا نعتقد أنه لن يكون درسنا عسكرياً فحسب، بل درساً سياسياً، فى الأساس عن أهمية التوافق العربى, وبناء الثقة بدلا من زرع الشكوك بين الدول العربية, حتى لا تتكرر هذه المأساة)وهى قد تكررت, عام ١٩٩٠، بالاحتلال العراقى للكويت), التى قام العرب خلالها باستنزاف أنفسهم بأنفسهم.

هوامش الفصل الثالث

١- د.عبد الرحمن البيضانى, **أزمة الأمة العربية وثورة اليمن** ,نشر خاص, القاهرة, ,١٩٨٤ ص ٢٣٤.

٢- حتى العام ١٩٩٤ لم يتم ترسيم الحدود بين اليمن والسعودية، حيث تم، فى ذلك العام، توقيع اتفاق لترسيم الحدود بين البلدين.

٣- محمد حسنين هيكل, **سنوات الغليان** ,مركز الأهرام للترجمة والنشر, القاهرة, ,١٩٨٨ ص ٦٢٣.

٤- **المرجع نفسه** ,ص٣٠٥.

٥- **المرجع نفسه** ,ص٥٩٥.

٦- د.محمد حسام الدين, **ديمونة والتوبوليف** ,نشر خاص, القاهرة, ,٢٠٠٢ ص٤٢.

٧- البيضانى، **مرجع سبق ذكره** ,ص ٢١١.

٨- طارق حبيب, **ملفات ثورة يوليو** ,مركز الأهرام للترجمة والنشر, القاهرة, ,١٩٩٧ ص ٢٤٠.

٩- البيضانى، **مرجع سبق ذكره** ,ص٢٢٤.

١٠- نائب رئيس مجلس قيادة الثورة, فى بداية عهدها فى اليمن.

١١- حبيب, **مرجع سبق ذكره** ,ص٢١٦.

١٢- الفريق أول محمد فوزى, **حرب الثلاث سنوات** ,دار المستقبل العربى, القاهرة, ,١٩٨٤ ص ص ١١١-١١٥.

١٣- د.منى سحيم حمد آل ثان, **السياسة الدفاعية البريطانية فى منطقة الخليج العربى** ,بحث غير منشور, ,٢٠٠٣ ص١٢٢.

١٤- **المرجع نفسه** ,ص ١٢٣.

الباب السابع

الفصل الرابع

عبد الناصر والعراق

د. عبد الكريم العلوجي

عبد الناصر والعراق

مَثَّل هدف عبد الناصر الأول والأخير، هو أن يبقى العراق ساحةً عربيةً تحرريةً ضد القوى الشعوبية، التى تريد عزل العراق عن أمته العربية، وإيقاعه فى إسار الأحلاف الاستعمارية.

كانت بداية التصادم فى "حلف بغداد"، حين قامت الثورة العراقية فى ١٤ تموز/ يوليو١٩٥٨، حيث ساندت ثورة يوليو المصرية ثورة العراق، ووقفت إلى جانبها، منذ لحظة انطلاقها. وكان رفع شعار الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة، بدايةً للصدام بين القوى القومية وبين القوى الشعوبية، التى جاءت مع بداية الثورة، وبدأت تسعى إلى عزل العراق عن محيطه العربى، برفع شعارات بعيدة عن طبيعة المجتمع العراقى _ العربى، والإسلامى، والعشائرى.

لذا اصطدم المشروعان القومى والشعوبى، ووصل إلى صراعٍ دموى، وانقسام بين الشعب العراقى.

ووقفت ثورة يوليو المصرية مع القوى القومية والوطنية، العراقية، وقدمت كل المساعدات لذلك، ونجحت فى إعادة التوازن بين الشعب العراقى والسيطرة الشعوبية على العراق.

يعيد التاريخ اليوم نفسه، من جديد، بعد الاحتلال الأمريكى للعراق، وعودة الذين كانوا فى الخارج إلى الأمة، ولكن اليوم بدون أن تكون هناك ثورة يوليو، تساند الشعب فى محنته بسبب الاحتلال. والعرب، صامتون، بل يؤيد بعضهم الاحتلال، ويساعدونه فى احتلال وتدمير العراق.

حلف بغداد

ارتبطت فكرة إنشاء "حلف بغداد" بالتغيير السياسى، الذى بدأ يطرأ على المنطقة العربية، بعد ثورة ٢٣ يوليو المصرية، ورفضها للارتباط بالأحلاف الغربية، اعتماداً على "معاهدة الدفاع العربى المشترك"، فى إطار جامعة الدول العربية.

ومما لا شك فيه أن "حلف بغداد" مبادرة أمريكية، مرتبطة بالصراع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى فى الشرق الأوسط.

تكوين الحلف والجهود المصرية المضادة له

اقترح نورى السعيد، رئيس وزراء العراق، فى أغسطس/ آب١٩٥٤، توسيع "ميثاق الدفاع العربى المشترك"، ليكون حلفاً إقليمياً لدول الشرق الأوسط، ويضم إيران، وباكستان، وتركيا، ويتلقى المساعدات من بريطانيا، والولايات المتحدة[١].

وقد قام بعض المسئولين العراقيين بزيارة القاهرة، ودمشق، وبيروت، لهذا الغرض، ذكر أن المسئولين فى هذه الدول لم يعارضوا المقترحات العراقية فى توسيع ميثاق الدفاع العربى[٢].

وأعلن نورى السعيد بأن مصر وافقت على ما ينوى عمله، ولكنها طلبت تأجيل ذلك، فى حين أن مصر أعلنت بأنها لم توافق على أى تحالف عربى، مع دول غير عربية[٣].

وحاولت مصر أن تقنع العراق بالتخلى عن موقفه، وتقديم المساعدات العسكرية للعراق، وتقوية ميثاق الضمان الاجتماعى العربى، ولكن العراق لم يوافق على ذلك.

وقد أكدت الجامعة العربية، من خلال ما أقرته اللجنة السياسية، فى ٥ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٥٤، على تركيز السياسة الخارجية للدول العربية على "ميثاق جامعة الدول العربية"، و"معاهدة الدفاع المشترك" والتعاون الاقتصادى بين الدول العربية، وعلى ميثاق الأمم المتحدة، وعدم إقرار عقد أحلاف سواها، وقد تحفظ العراق على ما جاء فى البند الأول للجنة السياسية.

وقال وزير الخارجية العراقى، إنه يحق للعراق بأن يعقد اتفاقاً على غرار الاتفاق المصرى- البريطانى، بالنظر إلى وضع العراق الجغرافى، الاستراتيجى، وقد وافقت مصر على هذا التحفظ العراقى، على أساس أن لا يتحالف العراق مع باكستان، أو إيران، أو تركيا[٤].

وبذلك نجد أن العراق استند فى تحفظه على ما جاء فى البند الأول من اللجنة السياسية، بنفس صيغة الاتفاق المصرى _ البريطانى فى اتفاقية الجلاء، بحق القوات البريطانية بالعودة.

واحتج الحكم العراقى، بأن مصر عقدت معاهدة الجلاء مع بريطانيا دون أن تستشير أحداً، وصدر البيان التركى _ العراقى، فى ١٣يناير/ كانون الثانى ١٩٥٥، والذى بموجبه تم إنشاء "حلف بغداد"، واحتجت مصر، وطلبت عقد اجتماع لاستئناف ما سبق لوزراء الخارجية

العرب فى ٢٢ يناير/ كانون الثانى ١٩٥٥، فى القاهرة، وأعلنت أن موقف العراق، يعد تطوراً خطيراً، سيهدد وجود الجامعة العربية.

وعقد الاجتماع، وحضره وزراء خارجية الدول العربية، وإن كان العراق لم يحضره، فى بداية جلساته، وحددت فى الاجتماع قرارات تتفق مع وجهة النظر المصرية، بوجه عام، ونصت على :-

١- الموافقة على قرارات وزراء الخارجية العرب- المشار إليها من قبل، وهى القرارات التى اتخذت فى ديسمبر/ كانون الأول ١٩٥٤.

٢- عدم الانضمام إلى الحلف المزمع عقده بين تركيا والعراق.

٣- الموافقة على إنشاء قيادة مشتركة.

من خلال هذه القرارات استطاعت مصر أن تعزل العراق، فى خطة الجامعة العربية.

وقع العراق معاهدة الحلف مع تركيا، فى ٢٤ فبراير/ شباط ١٩٥٥، واشتركت فيها بريطانيا، فى ٥ إبريل/ نيسان، ثم إيران، فى نوفمبر/ تشرين الثانى ١٩٥٥، وباكستان، فى ٢٣ ديسمبر/ كانون الأول من العام نفسه(٥).

عملت مصر على مقاومة "حلف بغداد" بأكثر من أسلوب، وعلى مستويين، هما القومى والقطرى.

على المستوى العربى، اتخذت مصر أسلوبين فى التحرك، هما الأسلوب العلنى، فى مخاطبة الجماهير العربية، ونقل القضية إليها واعتبارها طرفاً فيها.

الأسلوب الرسمى، فى نطاق التحرك لعقد اتفاقات مع الدول العربية الأخرى، لموازنة "حلف بغداد" وحصر نتائجه، وعبرت مصر بموقفها عن آمال وتطلعات الجماهير العربية فى الخلاص من الاستعمار، والرغبة فى الوحدة العربية، والتضامن العربى، وعزلت الحكومة العراقية عن شعبها والشعوب العربية.

مكانة عبد الناصر الجديدة

بدأ عبد الناصر يتمتع بالشعبية لدى الجماهير العربية، وتزايدت قدرته فى التأثير عليها وتوجيهها وهو ما مثّل تطوراً جديداً وهاماً فى العلاقات العربية، وتزايد قلق الحكومات العربية من مكانة عبد الناصر المتنامية جماهيرياً، ما فرض على عبدالناصر أن يعمل على الاستجابة لآمال الجماهير العربية، وما تنتظره منه(٦).

عززت مصر موقفها العربى، نحو تطويق "حلف بغداد"، وعقدت عدة اتفاقيات مع الدول العربية، وخاصة مع سوريا، باتفاق عسكرى، فى ١٩٥٥/١٠/٢٠ وفى ٦ مارس/ آذار ١٩٥٦، دعا الرئيس عبد الناصر كلاً من الملك سعود وشكرى القوتلى إلى اجتماع فى القاهرة، أعقبه بيان، جاء فيه "أن الدفاع عن العالم العربى يجب أن ينشأ من داخل الأمة العربية"(٧).

فى ١٩٥٦/٤/٢١، تم التوقيع، فى جدة، على الاتفاق العسكرى الثلاثى، بين مصر، والسعودية، واليمن، وفى ١٩٥٦/٥/٥ أعلن فى القاهرة بيان مصرى _ أردنى عن توحيد جهود الجيشين المصرى والأردنى، تبع هذا الاتفاق، اتفاق عسكرى _ مصرى _ سورى _ أردنى، وبذلك أصبحت مصر تشكل قوة شملت معظم البلاد العربية الأخرى الأعضاء فى "اتفاقية الدفاع المشترك"، وأن تتولى قيادة جيوشها، بذلك نجحت مصر الثورة أن تعزل "حلف بغداد" عن السياسة العربية الجديدة، وحاولت مصر إبعاد العراق عن كل التحالفات العسكرية، وخاصة "حلف بغداد"، حيث أرسلت وفداً مصرياً إلى مصيف "سرسك"، برئاسة الصاغ (الرائد) صلاح سالم، وعضوية كل من السفيرين محمود رياض، وفتحى الديب، وقد ساعد كمال الحناوى الوفد بالمعلومات، التى جمعها عن نوايا نورى السعيد، واستفاد الوفد من هذه المعلومات وقد احتوى نورى السعيد الوفد، ولم تتمخض المحادثات عن إقناع نورى السعيد بعدم توقيع "اتفاق بغداد".

وكانت زيارة نورى السعيد للقاهرة، وبعد لقاء الرئيس جمال عبد الناصر، اتضح إصرار عبد الناصر على موقفه المضاد لسياسة الأحلاف العسكرية(٨).

وهكذا نجد أن ثورة يوليو باتت المحرك لثورة العراق، حتى أطاحت بالنظام العراقى، ودور عبد الناصر الحاسم فى حماية ثورة العراق فى ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨.

ثورة ١٤ تموز

منذ قيام الثورة المصرية فى ٢٣ يوليو/ تموز ١٩٥٢، أتجهت كل الأنظار نحوها، وخاصة من الضباط العراقيين الشباب، الذين يحلمون بأن يحققوا ما حققه شباب ثورة يوليو، وكان بروز عبد الناصر على الساحة العربية، ودعوته للوحدة، والتحرر من الاستعمار، والأنظمة الحاكمة التابعة له، آثاره الوطنية فى نفوس كل الوطنيين العراقيين.

مَثّلَ وصول أول مبعوث للثورة إلى بغداد، فى الأسبوع الأول من شهر مايو/ آيار ١٩٥٤، بصفةِ حاملِ الحقيبة الدبلوماسية، بدايةً لجولةِ استطلاع للعراق، والوقوف على الوضع

السياسى فيه، ومحاولة الاتصال بالعناصر القومية والثورية والوطنية والضباط[٩].

أول لقاء بين فتحى الديب و" الضباط الأحرار العراقيين" كان مع العقيد رفعت الحاج سرى، الذى حَمَّلَ "الديب" رسالةً إلى الرئيس جمال عبد الناصر، بأنه بدأ مع بعض رفاقه فى تنظيم العناصر الوطنية المخلصة من الضباط، ليجمعها تنظيم مماثل لتنظيم "الضباط الأحرار" فى مصر، وذلك فى إطارٍ من السرية، مطالباً بأن يقوم بتأمين اتصال سرى فيما بينهم وبين الرئيس جمال عبد الناصر، لبدء مرحلة فى التعاون المثمر. وكان فى العدوان الثلاثى على مصر حافزاً قوياً لتفجير الطاقة الثورية لدى الشعب العراقى، الذى تظاهر ضد العدوان، وحلف بغداد فى آن. وجاءت الوحدة المصرية السورية فى فبراير/ شباط ١٩٥٨ ثمرة الجبهة الوطنية العراقية. التى شكلت من الأحزاب العراقية أن تعلن تأييدها لهذا المشروع القومى.

كان رد الحكومة العراقية على إعلان الوحدة المصرية _ السورية إعلان "الاتحاد الهاشمى" بين الأردن والعراق، وتعيين نورى السعيد رئيساً للوزارة الاتحادية. وبمجرد صدور الأوامر من نورى السعيد للقوات المسلحة العراقية بالتوجه للأردن، حتى كانت الفرحة للضباط الأحرار العراقيين بالتحرك نحو بغداد، للتوجه إلى الأردن، ليصلوا فى أول ضوء يوم ١٤يوليو/ تموز ١٩٥٨.

تطورت الأحداث، بسرعة، فى كلٍ من لبنان، والأردن، ففى يوم ١٥ يوليو/ تموز تدخلت الولايات المتحدة عسكرياً فى لبنان، وأرسلت بريطانيا بعد يومين، قوات عسكرية إلى عَمَّان[١٠].

عبد الناصر وثورة ١٤ تموز

تلقى الرئيس جمال عبد الناصر خبر نجاح الثورة فى بغداد، أثناء تواجده فى يوغسلافيا، وركز على كيفية معالجة الموقف، بالحكمة والتأمين، والاستقرار والاستمرار لثورة العراق لما لهذه الثورة ولنجاحها من تأثيرٍ كبيرٍ وفعال على مستقبل الوطن العربى كله.

كان قرار عبد الناصر مسانداً للثورة، وهو واضعاً مستقبل مصر والمنطقة فى زخم المواجهة مع القوى التى تحاول ضرب الثورة العراقية، وأصدر تعليماته لوضع القوات المسلحة بالجمهورية العربية المتحدة بإقليميها، فى حالة الاستعداد القصوى، كما طلب إبلاغ قادة الثورة العراقية بتمنياته باسم شعب الجمهورية العربية المتحدة بانتصارهم العظيم وبوقوف

الجمهورية العربية المتحدة إلى جانبهم، بكل ما تملك من إمكانيات، لشد أزرهم، مع الاستعداد للاستجابة، فوراً لأى مطلب يرون أنهم فى حاجةٍ إليه، لتأمين الثورة، ولو أدى الأمر لإرسال مقاتلين من القوات المسلحة المصرية، كما أرسلت لهم الأسلحة والذخيرة، والطائرات التى طلبها قادة الثورة الوليدة، لتأمين الثورة.

كانت حماية الثورة العراقية من أهم ما شغل عبد الناصر، وهذا ما جعله يتجه للسفر إلى الاتحاد السوفييتى، قبل عودته لأرض الوطن، وعند عودته من موسكو ماراً بدمشق، التقى بوفد ثوار العراق، بقيادة العقيد عبد السلام عارف[١١]، وتم عقد اتفاق عسكرى، واتفق معهم عبد الناصر على خطوات المستقبل، وفى يوم ١٨ تموز/ يوليو ١٩٥٨ألقى عبد الناصر خطابه الخطير، الذى أشاد فيه بما حققه الشعب العراقى.

جاءت ثورة ١٤ تموز/ يوليو فى العراق دعماً للأمن العربى، وخاصة بعد قيام الوحدة المصرية _ السورية، والأخطار التى كانت تهددها من حكومة نورى السعيد، والمؤمرات التى كانت تحاك فى بغداد لإسقاط الوحدة، وضرب النظام الثورى فى مصر، وكان الرئيس عبدالناصر يشعر بالخطر الذى يهدد سوريا من العراق، وتركيا، وإسرائيل. فكانت ثورة العراق بمثابة ضمان ودعم للوحدة، ولحركات التحرر العربى، حيث نجحت ثورة يوليو بالاتصال بقيادات "الضباط الأحرار"، وتبادل الرأى، فيما يتعلق بأسلوب تحركهم النضالى، وخاصة عندما عين المقدم كمال الحناوى ملحقاً عسكرياً فى السفارة المصرية ببغداد، وبموافقة نورى السعيد، وباشر الحناوى اتصالاته السرية بكافة قيادات الضباط الأحرار العراقيين.

كانت إذاعة صوت العراق الحرة، التى انطلقت من القاهرة عاملاً مهماً فى تأجيج مشاعر الشعب العراقى، وكان رد الفعل على المستوى الرسمى، مؤثراً، للغاية. وكانت الإذاعة تبث من فوق سطح "قصر عابدين" من غرفةٍ خاصة[١٢].

بذلت ثورة يوليو كل الإمكانيات بذلك، وكانت السعادة بادية على الرئيس عبد الناصر، عند تلقيه إعلان قيام الثورة فى العراق.

كان سفر عبد السلام عارف إلى دمشق، على رأس وفد الثورة، للقاء الرئيس جمال عبد الناصر يوم ١٧ يوليو/ تموز ١٩٥٨، واحتفاء عبد الناصر به، وإشادته به، فى خطابه يوم ١٨تموز/ يوليو بدمشق، أثار حفيظة عبد الكريم قاسم، عندها أيقن عبد الكريم قاسم، أن بقاء عبد السلام عارف على قمة السلطة الثورية فى العراق، يشكل خطورةً كبيرة على آماله فى الانفراد بزعامة الثورة، كما يقف حائلاً دون سيطرته على مقاليد الحكم[١٣].

بدأ توجه قاسم للتخلص من الضباط القوميين على كافة المستويات، وبدأت القاهرة تتابع الموقف بحذر، مركز على تفادى القيام بأى نشاط، قد يتخذ ذريعة للاصطدام بالقاهرة، وبالرغم من إقدام الأجهزة الأمنية المراقبة _ التى سيطر عليها الشيوعيون _ على الإطاحة بالعناصر القومية، وبدأت تحركات الشيوعيين ضد القوى القومية، مدعومة من قبل قاسم، وقد تابعت القاهرة الموقف فى العراق، وأرسلت المتخصص فى المخابرات العربية فتحى الديب فى مهمة ذات طابع رسمى، فى أواخر يناير/ كانون الثانى ١٩٥٩م، حيث قام باتصالات مع القوى القومية، وتأكد بأن الأوضاع فى العراق تسير إلى الهاوية، وأصبحت العناصر القومية تواجه حملة من الاضطهاد والتنكيل، فاقت ما كانت تقوم به أجهزة نورى السعيد.

برغم إقتناع عبد الناصر بحقيقه نوايا قاسم، ومن التف حوله، فإن عبد الناصر صمم على الاستمرار فى محاولاته لإقناع قاسم بأهمية اللقاء به، فى أى مكان يحدده قاسم، بأمل التأثير عليه للتخفيف من الحملة المسعورة ضد العناصر القومية، أو التراجع عن ترك المجال أمام العناصر الشيوعية للاستئثار بالسلطة فى العراق، وبيان خطورة ذلك على الموقف العربى، بصورة عامة وعلى العراق بصفة خاصة، لكن قاسم بقى على موقفه، ولم يتجاوب مع عبدالناصر، متعللاً بشتى الأسباب والمبررات.

كان عبد الناصر يريد الاستقرار للعراق، ووحدة قيادته الثورية، وحاول بكل الوسائل، أن يحمى الثورة من الذين يحاولون بذر الشقاق بين قادتها. وبدأ الصراع يأخذ مجرًى دموياً، أدى إلى أن ينفرد قاسم بالسلطة ولم يجد قاسم صعوبة، بعد أن سيطر الشيوعيون على الوضع، من اختلاق المبرر ليتخلص من عبد السلام عارف، وكان إلقاء القبض على عارف مفاجأة للجميع، وإلقائه فى السجن، حيث اتهمه قاسم بالتآمر مع جمال عبد الناصر على حياة قاسم، وما أن تخلص قاسم من عارف، حتى استدار إلى القوى القومية بالعراق، سواء المدنية أو العسكرية.

كانت خطيئة قاسم ضعفه أمام السلطة، وتم اعتقال الكثير من الضباط والقوى القومية. وهذه كانت بداية العد التنازلى لحكم قاسم، وخاصة ما تورط به من أخطاء، وعداء لثورة يوليو، وللرئيس عبد الناصر، بالذات، مما أفقد قاسم السيطرة على السلطة، وضعفت مقدرته فى التحكم بالقرارات. فكانت المذابح والتجاوزات التى قام بها هؤلاء، ورفع الشعارات المعادية للوحدة والعروبة، وتحريك الجماهير والغوغاء والمظاهرات، التى تؤيد قاسم.

من هنا بدأت تحركات القوى القومية، للقيام بحركة ثورية ضد قاسم وبدأت الاتصالات مع كل هذه القوى الناصرية والوحدوية، وكان للقاهرة دور مهم فى تجميع هذه القوى، من جديد،

من خلال إرسال مبعوثين، تحت غطاء سرى وكان للسفير المصرى، أمين هويدى دور فى هذه الاتصالات، من خلال علاقاته مع القوى القومية.

ثورة الشواف

إزاء هذا الوضع اجتمع بعض قادة الضباط، لدراسة موقفهم من تخطيط عبد الكريم قاسم للتخلص منهم، واستقر الرأى على التصدى لقاسم وللشيوعيين وذلك فى أوائل مارس/ آذار ١٩٥٩، وبادر الزعيم ناظم الطبقجلى بتكليف أحد المدنيين من القيادات القومية، الذى كان فى طريقه للقاهرة، لينقل إلى الرئيس عبد الناصر قرارهم واعتزامهم تنفيذ مخططهم، خلال شهرين[١٤].

كان إصرار عبد الكريم قاسم على إرسال " قطار السلام "* إلى الموصل، للاحتفال بيوم السلام العالمى، أثار غضب بعض الضباط وقسم من الأهالى، وبالرغم من كل المحاولات التى أبداها الضباط، لم يعدل قاسم عن إرسال القطار، وإن كان وعد بذلك الضباط والأهالى إلا أن قاسم، تحت ضغط بعض الضباط الشيوعيين، تراجع عن ذلك وأرسل القطار، محملاً بآلاف من انصار السلام الذين ما أن وصلوا إلى الموصل حتى وقع الصدام بينهم وبين القوى القومية والتخريب والقتل، والسحل، وانتشرت الفوضى فى كل أرجاء الموصل. فكان إعلان "ثورة الشواف" فى ١٩٥٩/٣/٨ من قبل العقيد عبد الوهاب الشواف، قائد موقع الموصل، منفرداً أو مفاجئاً للجميع، مما أفشل كل الخطط التى كانت معدة للثورة، وكان الشواف فى بيان الثورة، ذكر أنه تحرك بالاتفاق مع الزعيم ناظم الطبقجلى، قائد الفرقة الثانية، ولكن هذا الادعاء جاء مخالفاً للحقيقة، وهذا التصرف المفاجئ لم يسمح للكثير من الضباط تحريك قواتهم، للسيطرة على الموقف، بينما سارع قاسم بتحريك قوة كبيرة من القوات المسلحة لإخماد الثورة، والتى انتهت بقتل العقيد عبد الوهاب الشواف قائدها[١٥].

وقد اتهمت الحكومة العراقية عبد الناصر بالوقوف مع ثورة الشواف، وقامت طائرات عراقية بمهاجمة قرى سورية، حدودية، بدعوى قيام محطة إذاعة بدعم الشواف[١٦].

لقد سبق ثورة الشواف تحضيرات للقيام بحركة ثورية ضد قاسم، وقد قامت اتصالات عديدة لتجميع الضباط، وكان لا بد من دعم للثورة.

وفى هذا السياق وصل إلى سوريا، يوم ١٩٥٩/٢/٢٧، المقدم عزيز أحمد شهاب، لمقابلة وزير الداخلية عبدالحميد سراج، ولكن انشغاله فى لجنة تحقيق، حال دون ذلك، وكان هدف

هذا اللقاء التأكد من المساعدات التى تقدمها سوريا بعد أن يقوم شهاب بتفسير الوضع فى العراق، وقد سافر بدلاً عنه، محمود عزيز، وخضر محمد، وقابلا عبد الحميد السراج حول تقديم المساعدات[١٧].

وفى صباح يوم ١٩٥٩/٢/٢٦، سافر المقدم عزيز شهاب مع عبد الرازق كشمولة، إلى سوريا، واجتمعا بالسراج فى حلب.

تحدث عزيز شهاب باسم قائد الفرقة، ودام الاجتماع حوالى ساعة، وكرر السراج ما اتفق عليه، سابقاً، مع المرحوم عزيز شهاب، والنقيب شكرى الحناوى، وغيرهما، وبين أن مساعدات العربية المتحدة، ووعدهم بها سوف تقتصر على محطة إذاعة داخلية، وأسلحة خفيفة، وحوالى ٣٠٠ متطوع، أما الطائرات أو إرسال قطعات (مفارز عسكرية) فلا محل لها فى مساعدتنا، لأنها ستؤدى إلى تدخل أجنبى[١٨].

ولكن ثورة الشواف المفاجئة، أفشلتها، وكانت بداية للحملات الإعلامية المتبادلة بين مصر والعراق، ورد عبد الناصر بهجوم دِعائىٍّ كثيف على قاسم العراق، كما وصفه، وشكل الشيوعيون محاكم للعناصر القومية وتنفيذ أحكام الإعدام.

غنىٌّ عن القول أن سبب فشل ثورة الشواف هو مقتله، عندما أصيب بقصف جوى لمقره، وذهب إلى مستشفى بدون حراسة، مما سهل لأحد الجنود الشيوعيين قتله، وبذلك فشلت الثورة، ولكن نتائجها كانت خطيرة على العراق والمنطقة.

ثورة ٨ شباط

رغم العنف والضربات المتتالية التى وجهها نظام قاسم، بمساندة الشيوعين على اتساع الساحة العراقية، المدنية والعسكرية، فإن ذلك لم يفتت جهود المناضلين القوميين، وتمت إعادة تنظيم القيادات القومية، داخل الجيش العراقى وخارجه.

وفى إطار من السرية التامة، والحذر الشديد، نظم اجتماع القيادات كل من "حركة القوميين العرب" و"البعثيين" و"الحزبيين" و"الاستقلالين" وأجمعوا كلهم على أهمية تنسيق جهودهم، ليتحركوا نضالياً من أجل القيام بثورة ضد نظام قاسم[١٩]

ولم يكن عبد الناصر بعيداً عن كل مراحل الإعداد، الذى بارك خطواته واكتملت الاستعدادات، وتدارس قادة "الجبهة القومية" من العسكريين، الموقف من أوائل عام ١٩٦٣،

ليستقر رأيهم على ضرورة توجيه ضربتهم ضد نظام قاسم.

فى أوائل شهر شباط/ فبراير ١٩٦٣، واستقر رأيهم نهائياً، على القيام بحركتهم يوم ١٤رمضان، الموافق ٨ شباط/ فبراير١٩٦٣[٢٠].

وتحركت القوات المسلحة، فى الساعة العاشرة صباحاً، لتحتل الإذاعة، والمرافق العامة الرئيسية، وبالرغم من مقاومة الشيوعين للثورة، فإنما فشلت بعد استسلام قاسم وتنفيذ حكم الإعدام فيه.

وما أن استقرت الأوضاع ببغداد، حتى بادر رجل " البعث " القوى، على صالح السعدى، بالسفر إلى القاهرة، وذلك فى منتصف فبراير/ شباط ١٩٦٣مصطحباً معه وفداً رسمياً وشعبياً كبيراً، ضم بعض القيادات السياسية والنقابية والقومية ليلتقى بالرئيس عبد الناصر، بهدف إقناع الجماهير العراقية بالهوية القومية لثورة ١٤ رمضان، وليحصل السعدى، فى الوقت نفسه، على دعم القاهرة، وتأييدها لحركاتهم التالية، وعاد السعدى إلى بغداد، محققاً الهدفين، بضربة واحدة[٢١]

إنقلاب ٨ مارس ١٩٦٣

لم يمر شهر واحد على ثورة ١٤رمضان، حتى قام الجيش السورى بإسقاط الانفصال، يوم ٨ مارس/ آذار ١٩٦٣، الذى أعدت له بعض قيادات "البعث" العسكرية، بالتعاون الكامل مع بعض القيادات القومية من العسكريين، تؤيدهم "جبهة قومية"، من البعثيين والناصريين، ورفع قادة التحرك شعار "العودة إلى الوحدة"، بين مصر وسوريا، ولذلك بادر قادة التحرك السورى بالاتصال بالرئيس عبد الناصر، مطالبين بالموافق على مباشرته المباحثات الفورية معهم، لإعادة الوحدة.

ما بعد نجاح ثورة ١٤ رمضان

بعد نجاح ثورة ١٤ رمضان، كان طبيعياً أن يكون لحزب البعث التفوق العددى فى تولى المناصب القيادية، داخل الجيش وضمن التشكيل الوزارى، بالرغم من أن عبد السلام عارف رئيساً للجمهورية، وأحمد حسن البكر رئيساً للوزراء، وعلى صالح السعدى نائب رئيس الوزراء ووزيراً للداخلية، وصالح مجدى عماش وزير الدفاع، وشكلت هاتان الوزارتان مركز الثقل الرئيسى للهيمنة على الموقف داخل وخارج القوات المسلحة العراقية.

ولكن ذكاء عبد السلام عارف وقدرته على المناورة، مكنته من معالجة الموقف بلباقة،

متفادياً الاصطدام بقيادة حزب البعث، للحفاظ على العناصر القومية اللابعثية، وزعزعة ثقة العراقى إلى قسم يناصر عبد السلام عارف، وعلى رأسه على صالح السعدى.

جاءت أحداث سوريا اللاحقة، لتوقيع"ميثاق الوحدة" لتؤكد نوايا "حزب البعث" بوجود تنسيق بين قيادة البعث السورى وعلى السعدى وأعوانه، وخطورة هذا التنسيق، وأمام هذه الأخطاء، بادر الرئيس عارف بلقاء الرئيس عبد الناصر، فى أغسطس/ آب ١٩٦٣، محاولاً الحفاظ على العلاقات العراقية- المصرية فى إطارها القومى كما قدم دعوة إلى الرئيس عبدالناصر، لزيارة العراق، واستجاب عبد الناصر مجدداً كما شهد أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٦٣[٢٢].

هنا شعر "البعث" بخطورة هذه الزيارة، والأخطار التى تهدد كيان الحزب: وفى ١٧ سبتمبر/ أيلول وبنهاية حلول اليوم الذى كان مقرراً إجراء الاستفتاء على الوحدة الثلاثية بين القاهرة، ودمشق، وبغداد، تضمن البيان هجوماً شديداً على القاهرة، وقيادتها ووضح، من خلال هذا البيان، مدى سوء نوايا "البعث" العراقى، وعداء _ قيادته السافرة لعبد الناصر. وكان رد الرئيس عبد الناصر على هذا الهجوم، أن وجه رسالة للرئيس عارف، يوم ٨ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٦٣، ضَمَّنَها اعتذاراً عن تلبية الدعوة لزيارة بغداد، حيث شارك فى البيان، ووقع عليه أغلبية أعضاء الوزارة العراقية، والممثلون للبعث، وأعضاء القيادة النظرية للحزب، مما أكد وبشكل واضح، سوء نوايا البعثيين، وتصميمهم على مناصبة القاهرة العداء.

اعتذار عبد الناصر عن زيارة بغداد، كان بهدف تفادى إحراج عارف، وإتاحة الفرصة له لمواجهة المشاكل والصعاب، داعياً الله أن يجنب العراق كل سوء، ويحفظه، ويثبت خطى شعبه ويثويه، وينصره[٢٣].

مباحثات الوحدة الثلاثية

هل يجوز بعد الوصول إلى أكتوبر أن نعود إلى مارس؟!

نعود إلى ما بعد ثورة ١٤ رمضان، حيث شهدت القاهرة، خلال شهرى مارس/ آذار، وإبريل/ نيسان ١٩٦٣، زيارات متكررة لوفود عراقية وسورية رسمية، فى سبيل إقامة وحدة فورية اندماجية بين الأقطار الثلاثة. إلا أن الوفد العراقى استشعر الاخطار المحدقة بمستقبل الأوضاع فى جلسه خاصة، تمت صباح يوم ١٥إبريل/ نيسان ليضع أمام عبد الناصر ظروف العراق الداخلية وأوضاع الأمن فيه، وأخطار الشعوبية والطائفية وسوء الوضع الاقتصادى،

والصراعات القائمة على الساحة العراقية، والتى تشكل مصدر خطر داهم على مستقبل عروبة العراق، ودوره القومى.

ورغم نفاد صبر عبد الناصر، فإنه ارتفع إلى مسئوليته التاريخية، واستجاب لظروف العراق الصعبة، ورعاية منه لظروف العراق وتمسكاً بأهمية تواجد الشعب العراقى شريكاً فى تجربة الوحدة، وتمسكاً بأهمية تواجد الشعب العراقى شريكاً فى الوحدة، فتنازل عبد الناصر، ليقبل بما كان يرفضه موضحاً رأيه هذا، بمنتهى الصراحة(٢٤).

وقبل أن يوقع عبد الناصر على ميثاق ٧ إبريل/ نيسان ١٩٦٣، اختتم جولة المحادثات مفسراً وشارحاً ظروف تغييره لموقفه من أجل أمن العراق، وأمان شعبه وحفاظاً على وحدته الوطنية.

إثر مباحثات الوحدة، صدر بيان من القاهرة فى ١٩٦٣/٤/١٠ وكان الغرض من البيان طمأنة الشعب العربى على كل ما يجرى فى القاهرة، وأذيع البيان فى كل من دمشق والقاهرة، إلا أن بغداد تلكأت لساعات قبل أن تذيع البيان وأذاعتة فى ساعة متأخرة من الليل، وكان السبب هو الخوف من مظاهرات الشعب إلا أن آذان الجماهير العراقية كانت تتابع البيان من القاهرة وخرجت المظاهرات بالآلاف من الكرخ، والأعظمية تهتف للوحدة العربية وللرئيس عبد الناصر، وقد وضع الحرس القومى فى العراق منذ يوم ١٩٦٣/٤/٦! استعداداً للطوارئ وهذا هو يوم سفر الوفد العراقى لحضور مباحثات الوحدة فى القاهرة.

وأمام استمرار المظاهرات أصدر منذر الونداوى، القائد العام للحرس القومى، أمراً يمنع المظاهرات ـ وحمل الصور واللافتات ـ وتبذر فى استخدام القوة لتنفيذ ذلك ـ ولكن بالرغم من ذلك استمرت المظاهرات.

انقلاب ١٨ تشرين الثانى

فى أواخر أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٦٣. ازداد الصراع حدة، وأصبحت النيران على وشك الاشتعال، لتلتهم كل شيء، إلا أن القيادة الحزبية كانت لاهية عما يدور فى الخفاء ولم ترَ إلا خلافاتها.

وكانت انتخابات القيادة القطرية للحزب قد اقتربت حيث حدد لها يوم ١١ نوفمبر/ تشرين الثانى، وأخذ كل جناح يبذل قصارى جهده للفوز بنصيب الأسد فيها ، وتمكن جناح "حازم جواد" من استقطاب عدد كبير من ضباط وحدات بغداد، واتفق معهم على القيام بانقلاب

داخل الحزب للقضاء نهائياً على جناح على صالح السعدى، وساعده فى ذلك تلك النقمة التى سادت مختلف الأوساط خاصة ضباط الجيش، حزبيين وغير حزبيين من تجاوزات الحرس القومى التى لم تكن لتقف عند حد من حيث الاستهتار بكل القيم، بل تعدى ذلك الى سوء معاملة ضباط الجيش، وتفتيشهم ونزع أسلحتهم الشخصية فى نقاط التفتيش التى أقامها الحرس القومى فى كل مكان من بغداد(٢٥).

منذ صباح ١٩٦٣/١١/١١ أخذت بعض وحدات الجيش تستعد، استعداداً محوطاً بالسرية، للسيطرة على الموقف، فى حالة إفلات الزمام من يد الحزب الحاكم وفى الساعة الخامسة من اليوم نفسه عقدت القيادة القطرية للحزب اجتماعها المرتقب وحضر الاجتماع مسئولو الحزب والمجلس الوطنى بقيادة الثورة لإجراء الانتخابات التكميلية للقيادة القطرية لحزب البعث وبعد أن بدأ الاجتماع قام حوالى عشرين ضابطاً من سرية الانضباط العسكرى بالإحاطة بمقر الاجتماع بمبنى المجلس الوطنى بقيادة الثورة، واقتحموا قاعة الاجتماعات شاهرين مسدساتهم وأسلحتهم وبدأوا فى توجيه الاتهامات للسيد على صالح السعدى، وجماعته مطالبين بطردهم من الحكم والحزب على حدٍّ سواء.

تم كل ذلك بقيادة حازم جواد وطالب شبيب، وحمدى عبد المجيد وهانى الفكيكى ومحسن الشيخ راضى، وعبد المطلب الهاشمى، أعضاء القيادة القطرية للحزب وتم تسفير السعدى إلى مدريد، وقد تم الانقلاب بسرعة خاطفه وسرية كاملة، لدرجة أن قواعد الحزب لم تكن تدرى بشىء مما يحدث.

فى اليوم الثانى تسرب الخبر إلى قواعد الحزب، فأخذ الحرس القومى الموالى للسعدى فى التجمع فى أماكن عديدة من بغداد، وتأزم الموقف بحيث أصبح يهدد بالقتال بين الأطراف المتنازعة.

فى ١١ نوفمبر/ تشرين الثانى ١٩٦٣صدر بيان بانتخاب قيادة جديدة بعد الإعلان وأصبح الموقف خطيراً، وتحرك منذر الونداوى، وصمم على تدارك الموقف، فاتجه صباح يوم ١٩٦٣/١١/١٣إلى قاعدة الحبانية وسيطر عليها وأصدر تعليماته لأفراد الحرس القومى بالسماح للقوات التى سيرسلها بدخول بغداد للسيطرة عليها(٢٦).

دخلت قوات الحرس القومى مراكز الشرطة، ودوائر البريد والكهرباء، وسيطرت على شوارع بغداد، وقامت بالعبور عبر الجسور المقامة على نهر دجلة، واخذ الحرس يعترض المرور، ويقوم بعمليات تفتيش دقيقة، وقد تعرض أعضاء سفارة الجمهورية العربية المتحدة للتوقيف،

وشهر رجال "الحرس القومى" اسلحتهم فى وجوههم موجهين إليهم الاتهامات والشتائم وبدأ الوضع يتدهور.

وافق عبد السلام عارف فى يوم ١٣/ ٢/ ١٩٦٣على إعلان منع التجول فى بغداد وحل "الحرس القومى" وتجريده من سلاحه، ونزول الجيش إلى الشوارع، إلا أن الفريق صالح مهدى عماش وزير الدفاع رفض تنفيذ أمر رئيس الجمهورية هذا وطالب بعرض الأمر على أحمد حسن البكر الذى لم يوافق على حل الحرس القومى وإنزال الجيش للشارع، وكانت هذه اللحظة الحاسمة التى بات ينتظرها الرئيس عارف منذ تطور الأحداث وكان يدبر انقلابه على مرحلتين.

إلجناح المعتدل يقضى على الجناح المتطرف فى المرحلة الأولى ثم يقوم هو بتصفية الجناح المعتدل فى المرحلة الثانية... أما وأن الفرصة واتته للتخلص من الجميع فى وقت واحد فعليه انتهازها وافق نور على الاقتراع وعدا كل من طالب شبيب وحازم جواد باستدعائهما بعد أيام قليلة ثم ابعادهما إلى بيروت فى الليلة نفسها.

إلا أن التوتر اخذ يشتد، إذ قام منذر الونداوى بعدة طلعات جوية قصف خلالها وزارة الدفاع، والقصر الجمهورى ومطار الرشيد _ حيث نجح فى إحراق ٥ طائرات ميج ١٩، كانت على أرض المطار. مستفيداً بمساندة زملائهم البعثيين الباقين على أرض الوطن. وأبعد عارف كل الذين شاركوه فى إبعاد على صالح السعدى أمثال حازم جواد_ وعبد الستار عبداللطيف _ ليعيشوا خارج الأراضى العراقية.

قام عارف بانقلابه يوم ١٨تشرين الثانى/ نوفمبر ١٩٦٣، ليسيطر على السلطة بالعراق سيطرة كاملة، وأنهى حزب البعث وأحال الضباط البعثيين الخطرين على التقاعد، وأبعد الأخرين الغير خطرين إلى أماكن بعيدة كما تم حل الحرس القومى.

محاولة انقلاب فاشلة

خلال تواجد الرئيس عارف مع الرئيس جمال عبد الناصر فى مؤتمر الرباط، وبالتحديد يوم ١٥ سبتمبر/ آيلول ١٩٦٥، فوجئ الجميع بقيام عارف عبد الرزاق يعاونه بعض الضباط فى القاهرة القومية بمحاولة انقلاب عسكرى للإطاحة به، وقد فشل الانقلاب، وأرغم عارف عبد الرازق على ركوب طائرة خاصة، ليصل بها إلى القاهرة، وقد وصلت معلومات للرئيس جمال عبد الناصر بشكوك الرئيس عارف من موقف أمين هويدى، سفير الجمهورية العربية المتحدة فى بغداد، حيث اتهم هويدى بدعم الانقلاب ضد الرئيس عارف(٢٧).

وقد رأى عبد الناصر، بتقديره للموقف، أن الأوضاع فى العراق تتطلب استبدال السفير أمين هويدى ليحل محله سفير جديد للجمهورية العربية المتحدة(٢٨).

وكانت معالجة الرئيس عبد الناصر للموقف، وتأكد الرئيس عارف من سلامة موقف الرئيس عبد الناصر، وتجاوبه معه، وإرسال قوات مصرية إلى بغداد لتقف إلى جانبه، وتشد أزره، وعدم تدخل هذه القوات فى تأييد الانقلاب.

القوى القومية تحاول تنظيم صفوفها

لم تتم القوى القومية، خالصة بعد ما أعلن الرئيس عبد الناصر عن " الحركة العربية الواحدة " ورأت تلك القوى فى الحركة فرصتها لإعادة تنظيم صفوفها من جديد، وتم تشكيل قيادة للتحرك من بعض القيادات الوحدوية والاشتراكية بالعراق، وبعض قيادات حركة القوميين العرب _ ممن التزموا بالتخلى عن كل التزاماتهم السابقة، وكونوا "الحركة الاشتراكية العربية " وسافر أحد قيادة هذه الحركة للقاهرة فى أواخر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٥، ليتم إعلام القاهرة، بما اتفقوا عليه، طالباً رأى الرئيس عبد الناصر، مؤكداً على أن تحركاتهم تتبع من إدراكهم لأخطاء الماضى، وضرورة تصحيحها.

وابلغ الرئيس عبد الناصر عن هذا التحرك الجديد، وكان جواب الرئيس لقادة " الحركة الاشتراكية العربية "، قاطعاً وصريحاً فى قوله، ولكن تحركهم فى مجال " الحركة العربية الواحدة "، على مستوى الساحة العربية ككل.

ولكن برغم السرية التى فرضتها الحركة، كان الرئيس عارف ملماً بجوانب نشاطها.

العودة لمشروع الوحدة

بعد انقلاب ١٨ تشرين الثانى/ نوفمبر واستلام السلطة، واستمرار الوضع، باشر عبدالسلام عارف ورفاقه من القيادة القومية، بإعداد الوضع الداخلى سياسياً واقتصادياً، واجتماعياً، وإعلان الدستور المؤقت، لتمكن إجراءات التحول الاشتراكى التى أخذت طريقها فى المجال التنفيذى.

اتفاقية ٢٦ مايو

انتهز عارف فرصة زيارة للجمهورية العربية المتحدة فى ١٣ مايو/ آيار ١٩٦٤ بمثابة الاحتفال بانتهاء المرحلة الأولى من بناء " السد العالى "، بأسوان، وعقدت اجتماعات مع الرئيس عبد الناصر، توصل خلالها إلى الاتفاق على مباشرة أولى خطوات التحرك الوحدوى،

ما بين بغداد والقاهرة ليتم توقيعها على اتفاقية ٢٦مايو/ آيار ١٩٦٤ والتى نصت على تشكيل مجلس رئاسة مشترك بين الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العراقية، للتنسيق السياسى بين البلدين، وعقد مجلس الرئاسة المشترك يوم ١٤ آيلول/ سبتمبر ١٩٦٤ بقصر المنتزه فى الإسكندرية برئاسة الرئيسين ناصر وعارف، وباشر الجانب العراقى عرض رغبته فى سرعة إقامة الوحدة بين مصر والعراق، وأوضح الرئيس عبد الناصر أنه لابد من دراسة متأنيه، وإعداد جيد، والاستفادة من الدروس المستفادة من تجربة الوحدة مع سوريا، وانتهى الاجتماع الأول، بطلب من الرئيس عبد الناصر إتاحة الفرصة للجانب المصرى للتفكير والدارسة.

استشهاد عارف وتولى شقيقه

فى إبريل ١٩٦٦ فوجئ الجميع بسقوط طائرة الرئيس عارف العمودية وقد مرت الساحة العراقية بفترة عصيبة إزاء تطلع كافة القوى السياسية المتربصة بالحكم القومى بالعراق، وعقب الحادث، دفع الرئيس عبد الناصر ليسارع باتخاذ قرار، بسفر وفد مصرى، برئاسة المشير عبد الحكيم عامر، إلى بغداد للقيام بواجب التعزية، والوقوف إلى جانب القوى القومية العراقية.

فى مواجهة كافة القوى المناوئة للحكم القومى بالعراق ولمراقبة الموقف عن قرب للتدخل، فى الوقت المناسب، لإيقاف أى تحركٍ معادٍ سواءً من داخل العراق أو خارجه(٢٩).

عبد الرحمن عارف رئيساً

انتخب عبد الرحمن عارف رئيساً للجمهورية بدلاً من شقيقه الراحل، وكان مرشحاً بدلاً عنه السيد عبد الرحمن البزاز رئيس الوزراء وهو من الشخصيات القانونية المعروفة، ولكن كان للجيش موقفٌ آخر، حيث أصر على ترشيح عبد الرحمن عارف رئيساً ضد البزاز، وهكذا انتخب عبد الرحمن عارف رئيساً وهذا هو بداية ضعف النظام العراقى لضعف شخصيته وعدم مقدرته على مواجهة السياسيين.

القيادة البعثية تنشط

باشرت القيادات البعثية نشاطها من جديد، منذ تولى الرئيس عبد الرحمن عارف مستفيدة من الطيبة والضعف الذى تتسم بها شخصيته، بالإضافة إلى اسشتعارها بعدم قدرته على اتباع اسلوب المناورة الذكية، التى كان يمارسها شقيقه عبد السلام، وقد توضح بجلاء، ترقب حزب البعث العراقى الفرصة المواتية لبث من جديد على اتجاه خاصه بعد تفاقم

المشاكل الاقتصادية، وافتقار الحكم إلى القوة للسيطرة على الأوضاع الأمر الذى دفع الرئيس عبدالناصر لمناشدة القوى الثورية القومية بالعراق، لتنهض، وتتكر ذاتها من أجل المبادئ والمثل العليا وضرورة تجمع القوى الثورية، وتضامن جهودها، لتحقيق أهداف الشعب فى الحرية والاشتراكية، والوحدة(٣٠).

البعث يستولى على الحكم

كانت النتيجة الطبيعية والمتوقعة لعدم توحيد جهود القوى القومية الثورية فى العراق، حيث الخلافات، والصراعات بين الأجنحة إلى تراخى الوضع والصراعات بين الأجنحة وبدأ نشاط البعث من جديد، يطفو على الساحة السياسية العراقية وبدأت اللقاءات والاجتماعات تجىء لعمل خطير قادم، وحذرت الكثير من القوى القومية من التساهل مع العناصر البعثية، ولكن العلاقات العشائرية والقرابة التى تربط الكثير من عناصر البعث المطلوبة أمنياً يخفى النظر فيها، إن لم يساعدها، وتتحرك بحرية.

وكان الحدث فى ١٧ تموز/ يوليو ١٩٦٨، فوجئت جماهير العراقيين، بسرعة سيطرة حزب البعث على مقاليد السلطة.

استفادت القيادة البعثية بالصلة التى تربط عبد الرازق السابق بالرئيس عبد الرحمن عارف، ومن موقعه السابق كنائب لمدير الاستخبارات العسكرية، وحرض عارف على القوى القومية بإقناعه للقيام بانقلاب للإحاطة به وعدم التعاون معها.

المعروف عن عبد الرازق، تطلعاته الشخصية والصلة الوثيقة التى كانت تربطه بعبد الرحمن الداود، وسعدون نجدان للاتصال بحردان التكريتى، الذى سارع بإبلاغ أحمد حسن البكر وصالح مجدى عماش للتخلص من الرئيس عارف، وقد فوجئ عارف بانقلاب أقرب معاونيه عليه، وبدأت الاعتقالات فى صفوف القوى القومية والناصرية، ولم تستقر الأمور لحزب البعث لطموحه إلى الانفراد بالسلطة، وحده وحزب الذين ساعدوه، واوصلوه.

وفى صباح ٣٠يوليو/ تموز ١٩٦٨ قاد البعث انقلاباً على النايق الذى أوصلهم للحكم والذى كان رئيساً للوزراء، وعبد الرحمن الداود بعد أن عين وزيراً للدفاع، وكانت خديعة البكر للنايف على دعوة غذاء للاحتفال به وتسفيره إلى جنيف.

ولم ينقض وقتٌ طويل على استيلاء البعث على الحكم منفرداً حتى بدأت الخلافات تدب بين قادة البعث، وبالذات بعد تعيين كل من حردان التكريتى، وصالح مجدى عماش، نائبين

لرئيس الجمهورية حيث أزعج ذلك بعض قيادات الحزب، وباشرت القيادة البعثية موجة من العنف داخل القيادة، اتسمت بالدموية لتصفية بعض أعضاء الحزب جسدياً، وثم إبعاد حردان التكريتى إلى خارج العراق. ليتم اغتياله بالكويت، بعد أن يتحرك لجمع أنصاره للقيام بانقلاب ضد البعث الحاكم.

وهكذا باشر حزب البعث بقيادة صدام حسين، أسلوباً جديداً فى ممارسته للسلطة، اتسم بالعنف وبالذات بالنسبة للتحرك على الساحة العربية كلها، بهدف تحقيق ما تتطلع إليه قيادة البعث للسيطرة على مقدرات الوطن العربى.

توتر العلاقات المصرية العراقية من جديد

بدأت العلاقات المصرية _ العراقية، تتوتر، وخاصة بعد محاولة اغتيال بعض المعارضين للبعث من العناصر الناصرية فى القاهرة عام ١٩٦٩، حيث وصلت مجموعة من الاستخبارات للقيام بالتنفيذ، وقد فشلت المحاولة، بعد الاعتداء على عرفان وجدى، حيث أصيب بإحدى الطلقات بمسدس، وهو الوحيد الذى تمكن الجناة من الوصول إليه قبل أن تلقى السلطات المصرية القبض عليهم.

بدأ حزب البعث يتآمر على ثورة يوليو المصرية، وجندت بعض العناصر المصرية البعثية للقيام بمحاولة الاستيلاء على السلطة من خلال سبعمائة عنصر أرسلوا إلى مصر بحجة الدراسة للاتصال ببعض العناصر البعثية المصرية[٣١].

واستمرت العلاقات المتوترة بين قيادة البعث وثورة يوليو خاصة عبد الناصر، حيث أن تجربة عبد الناصر مع البعث شككت بالكثير من مواقفهم القومية والوطنية والاشتباه بعلاقات مع قوى أجنبية، كل ذلك جعل من العلاقات مع البعث غير مجدية، واستمرت تلك العلاقات المتوترة، حتى وفاة الرئيس جمال عبد الناصر ٢٨آيلول/ سبتمبر١٩٧٠، وبذلك شعر البعث أنه أزال عقبة كبيرة من طريقه، لينفرد بالساحة العربية، ناشراً عقيدته وفكره بين الشعب العربى.

هوامش الفصل الرابع

١- عبد الحميد الموافى، **مصر فى جامعة الدول العربية (١٩٤٥-١٩٧٠)**، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٨٣.

٢- المصدر نفسه، صـ ٢٧٢.

٣- المصدر نفسه، صـ ٢٧٢.

٤- المصدر نفسه، صـ ٢٧٣.

٥- المصدر نفسه، صـ ٢٧٣.

٦- شهادة فتحى الديب ، **عبد الناصر وتحرير المشرق العربى** ، القاهرة ، مركز الدراسات الاستراتيجية فى الأهرام ، ٢٠٠٠ .

٧- المصدر نفسه، صـ ١٤٠.

٨- المصدر نفسه، صـ ١٤٠.

١٠- المصدر نفسه، صـ ١٩٩.

١١- المصدر نفسه، صـ ٣٠٧.

١٢- المصدر نفسه، صـ ٣١٠.

١٤- أمين هويدى، **٥٠عاماً من العواصف/ ما رأيته وقلته**، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر ٢٠٠٢.

*كانت حركة أنصار السلام تنوى عقد مؤتمر جماهيرى لها، فى الموصل، على أن تنقل المؤتمرين إلى هناك.

١٥- هويدى، المصدر نفسه، صـ ٣١٠.

١٦- هويدى، المصدر نفسه، صـ ٣١١

١٧- العميد المتقاعد خليل إبراهيم حسن، **الصراع بين عبد الكريم قاسم والشيوعيين وحلفائهم وناظم الطبقجلى والقوميين**، بغداد مكتبة بشار، ١٩٨٨.

١٨- المصدر السابق.

١٩- المصدر نفسه، صـ ١٠٥.

٢٠- المصدر نفسه، صـ ١٠٥.

٢١- على خيون، **ثورة ٨ شباط ١٩٦٣ فى العراق " الصراعات والتحالفات "**، بغداد، وزارة الثقافة والإعلام ــ دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٩٠، صـ ١٥٨.

٢٢- المصدر السابق، ١٥٨,

٢٣- المصدر السابق، ١٥٩

٢٤- المصدر نفسه، ١٨٧.

٢٥- المصدر نفسه، ١٨٧.

٢٦- المصدر نفسه، ١٧٥.

٢٧- المصدر نفسه، ١٧٩.

٢٨- مصدر سبق ذكره.

٢٩- المصدر نفسه، صـ ١٧١.

٣٠- مصدر سبق ذكره، صـ ١٨٢.

٣١- هويدى، مصدر سبق ذكره.

البــــاب السابع

الفصل الخامس

عبد الناصر والقضية الفلسطينية

محمد حسنى

عبد الناصر والقضية الفلسطينية

ارتبط اسم فلسطين، بحركة يوليو، وبعبد الناصر بصفةٍ خاصة، حتى اللحظات الأخيرة من حياته. وموضوع عبد الناصر والقضية الفلسطينية، تم تناوله فى دراساتٍ عديدةٍ، كموضوعٍ مستقل، أو ضمن أُطرٍ أخرى، وعلى العكس من معظم هذه الدراسات، التى اتبعت التسلسل الزمنى للأحداث، فقد آثرنا أن نقسم الدراسة إلى عدةِ محاورٍ رئيسيةٍ، أملاً فى أن يسهم ذلك فى تعميق رؤيتنا.

فلسطين فى وعى عبد الناصر قبل يوليو

كانت فلسطين، عنصراً شديدَ الأهمية فى تشكيل وعى عبد الناصر، منذ حداثته. يذكر عبد الناصر أن وعيه العربى بدأ عندما كان يخرج مع زملاء مدرسته الثانوية، فى إضرابٍ عام فى نوفمبر/ تشرين الثانى من كل عام، احتجاجاً على "وعد بلفور": "حين كنت أسأل نفسى، فى ذلك الوقت: لماذا أخرج فى حماسة، ولماذا أغضب لهذه الأرض التى لم أرَها، لم أكن أجد فى نفسى سوى أصداء العاطفة..."(١).

لكن الأمر أخذ، بعد ذلك، بعداً آخر، خلاف العاطفة، فقد أدركت العقلية العسكرية لعبدالناصر البعد الاستراتيجى لقضية فلسطين: "ثم بدأ نوعٌ من الفهم يخالج تفكيرى حول الموضوع، لمّا أصبحت طالباً فى الكلية الحربية، أدرس تاريخ حملات فلسطين بصفةٍ خاصة، وأدرس بصفةٍ عامة تاريخ المنطقة وظروفها، ولما بدأت أزمة فلسطين كنت مقتنعاً بأن القتال فى فلسطين ليس قتالاً فى أرضٍ غريبة، وهو ليس انسياقاً وراء عاطفة، وإنما هو واجبٌ يحتمه الدفاع عن النفس"(٢). ويكرر فى موضعٍ آخر: "إيماننا بأن رفح ليست آخر حدود بلادنا، وأن نطاق سلامتنا يقضى علينا أن ندافعَ عن حدود إخواننا الذين شاءت لنا أحكام القدر أن نعيش معهم فى منطقةٍ واحدة"(٣).

دفعت كلٌّ من العاطفة والوعى عبد الناصر إلى اتخاذ خطوات عملية، فقد ذكر أن الضباط الأحرار عقدوا اجتماعاً فى نوفمبر/ شرين الثانى١٩٤٧، عقب قرار التقسيم، واستقروا على

وجوب مساعدة المقاومة. وبالفعل توجه عبد الناصر، فى اليوم التالى، إلى منزل الحاج أمين الحسينى، مفتى فلسطين، وعرض عليه تطوّع عددٍ كبير من الضباط لإدارة المعارك، وتدريب المتطوعين، لكن الحاج أمين رأى أن يستأذن الحكومة المصرية، التى رفضت الأمر. بعدها خطط عضوا تنظيم الضباط الأحرار، وعضوا مجلس قيادة الثورة لاحقاً، حسن إبراهيم وعبداللطيف البغدادى، لتوجيه طائرات من سلاح الجو المصرى للمساعدة فى ضرب مواقع صهيونية[٤].

خلال الحرب، اتسعت رؤية عبد الناصر للأمور، أكثر فأكثر: "إنما يعنينى من حرب فلسطين درس عجيب. لقد دخلتها شعوب العرب جميعاً، بدرجةٍ واحدةٍ من الحماسة، ثم خرجت منها هذه الشعوب بنفس المرارة والخيبة، هذه هى جيوش إخواننا، جيشاً جيشاً، كلها أيضاً محاصرة، بفعل الظروف التى كانت تحيط بحكومتها التى كانت جميعاً تبدو كقطع شطرنج، لا قوة لها، إلا بقدر ما تحركها أيدى اللاعبين، وكانت شعوبنا جميعاً تبدو فى مؤخرة الخطوط، ضحية مؤامرةٍ محبوكة أخفت عنها، عمداً، حقيقة ما يجرى، وضللتها حتى عن وجودها نفسها"[٥]. أيقن عبد الناصر أن الذى يحدث فى فلسطين كان، ومازال، يمكن أن يحدث لأى بلدٍ فى المنطقة، وعاد عبد الناصر من المعركة وقد صارت المنطقة، فى تصوره، كُلاً واحداً[٦].

إلى جانب الأنظمة الرجعية، أدرك عبد الناصر أبرز القوى المتألبة على المنطقة، ألا وهى الاستعمار والصهيونية: " كان واضحاً أن الاستعمار هو أبرز هذه القوى، وحتى إسرائيل نفسها لم تكن إلا أثراً من آثار الاستعمار، فلولا أن فلسطين وقعت تحت الانتداب البريطانى لما استطاعت الصهيونية أن تجد العون على تحقيق فكرة "الوطن القومى" فى فلسطين، ولظلت هذه الفكرة خيالاً مجنوناً ليس له أى أمل فى واقع"[٧]. يسرد عبد الناصر فقرات من مذكرات حاييم وايزمان "رئيس جمهورية إسرائيل، ومنشئها الحقيقى" تؤكد حتمية استعانة المشروع الصهيونى بدولة كبرى، كانت ألمانيا ثم انجلترا، كما يذكر كيف تمسك اليهود بفلسطين بالذات، ورفضوا أوغندا، أو سيناء وغيرها[٨].

يؤكد عبد الناصر على عدم وجود علاقة بين فلسطين وبين حركة٢٣ يوليو/ تموز، بالرغم من ذكر اسم "حرب فلسطين" فى بيان الحركة، وهو يشدد على ذلك فى أكثر من موضع: "وليس صحيحاً أن ثورة يوليو/ تموز قامت بسبب النتائج التى أسفرت عنها حرب فلسطين، وليس صحيحاً كذلك أنها قامت بسبب الأسلحة الفاسدة، التى راح ضحيتها جنود

وضباط، لو كان ضباط الجيش حاولوا أن يثوروا لأنفسهم، لأنهم غُرر بهم فى فلسطين، أو لأن الأسلحة الفاسدة أرهقت أعصابهم، لما كان الأمر يستحق أن يكون ثورة .."[٩]، يعود عبدالناصر، فى موضع آخر، ليشدد على ذلك: "ومرةً أخرى دعونى أُنبه إلى أن الهزيمة فى فلسطين، والأسلحة الفاسدة، وأزمة نادى الضباط لم تكن المنابع الحقيقية التى تدفق منها السيل، لقد كانت كلها عوامل مساعدة على سرعة التدفق"[١٠].

كانت حرب فلسطين محطة مفصلية فى وعى عبد الناصر السياسى، فهناك أدرك حقيقة المشكلة فى مصر، وهناك اتسع وعيه أكثر، ليشمل كل الوطن العربى: "كنا نحارب فى فلسطين، ولكن أحلامنا كلها فى مصر، كان رصاصنا يتجه إلى العدو الرابض أمامنا فى خنادقه، ولكن قلوبنا كانت تحوم حول وطننا البعيد الذى تركناه للذئاب ترعاه، وفى فلسطين كانت خلايا الضباط الأحرار تدرس وتبحث وتجتمع فى الخنادق والمراكز، كان حديثنا الشاغل وطننا الذى يتعين علينا أن نحاول إنقاذه"[١١]. ثم يذكر ما قاله الشهيد أحمد عبد العزيز لكمال الدين حسين قبل رحيله: "اسمع يا كمال، ميدان الجهاد الأكبر هو فى مصر"[١٢]. "ولم ألتق فى فلسطين بالأصدقاء الذين شاركونى فى العمل من أجل مصر، وإنما التقيت أيضاً بالأفكار التى أنارت أمامى السبيل، ها نحن هنا فى هذه الجحور محاصرون، لقد غُرر بنا، دُفعنا إلى معركة لم نُعِد لها، هذا هو وطننا إنه فالوجة أخرى، على نطاق كبير.."[١٣].

لقد أيقن عبد الناصر حقيقة دور الاستعمار فى المنطقة، وحقيقة إسرائيل كنتيجة له، وكجزء منه. ويرى مفكر تقدمى سورى أنه على الرغم من ربط عبد الناصر بين الإمبريالية وبين إسرائيل، إلا أن قصوره فى وعى الظاهرة الإمبريالية، عموماً، حال دون رؤيته الطابع العضوى لصلة إسرائيل بالإمبريالية، إلا خلال تجربة عدوان ١٩٥٦[١٤].

على الصعيد العربى

يصف المفكر نفسه، وصول عبد الناصر إلى السلطة، بأنه كان بمثابة فتح صفحة جديدة فى الرؤية الرسمية العربية، والموقف الرسمى العربى، إزاء مسألة فلسطين، لأن عبد الناصر كان أول حاكم عربى يعلن للجماهير العربية، خلافاً للحكام العرب، أن المقصود ليس فلسطين وحدها، بل العرب، وأن الاستعمار مسئول عن الجريمة[١٥].

كانت الوحدة السورية- المصرية، فى فبراير/ شباط ١٩٥٨، أعظم انتصارات الحركة القومية العربية، وقد ربط عبد الناصر بين الوحدة وبين القضية الفلسطينية، دون تحديد واضح للسياسة التى ستتبعها دولة الوحدة تجاه إسرائيل[١٦].

لقد كان انفصال الوحدة السورية المصرية، فى ٢٨سبتمبر/ أيلول١٩٦١، بمثابة حجر الانهيار، الذى أدى، فى النهاية، إلى هزيمة يونيو/ حزيران ١٩٦٧، وقد أدركت ذلك الجماهير الفلسطينية بغريزتها الثورية، فكانت نسبة الفلسطينيين الذين تعرضوا للطرد والسجن والقتل، بسبب دفاعهم عن الوحدة، عالية جداً(١٧).

شكلت الفترة بين الانفصال وبين هزيمة١٩٦٧ مرحلةً هامةً فى وعى عبد الناصر للقضية الفلسطينية، ومصارحته للجماهير العربية بتعقيدات مسألة الصراع العربى- الإسرائيلى(١٨). لقد ركز عبد الناصر، فى خطبه وتصريحاته، على عنصرين، أولهما أن المعركة طويلة الأجل، وثانيهما أن تحرير فلسطين مرتبطٌ بالقضاء على التجزئة والتخلف. يظهر ذلك فى خطابه إلى أعضاء المجلس التشريعى فى غزة فى٢٦ يوليو/ حزيران١٩٦٢: "وهذه مسئوليتكم، فيجب أن تذهبوا إلى كلّ بلدٍ فى فلسطين وتتحملوا المسئولية وتعملوا وتجمعوا الأموال لإنشاء المدارس، ولا تعتمدوا على أموال الإغاثة، لأنها ستنتهى يوما ما، ونحن مستعدون للتعاون معكم، على أن هذا حقٌ لكم، وليس مساعدة، فحقوق فلسطين تتطلب العمل المتواصل والاتحاد الكامل والاستعداد"، فى موضع آخر من الخطاب نفسه، يضع عبد الناصر المسألة، برمتها، فى أيدى الفلسطينيين: "عليكم أنْ تتصلوا بالفلسطينيين، فى كل بلد، للعمل من أجل قضيتكم وأولادكم، ويجب أن تقضوا على الخلافات بينكم، لا من أجل عبد الناصر، ولكن من أجل فلسطين، ومن يستخدم هذه القضية من أجل موضوعٍ شخصى يكون قد خرج على المبادئ الأخلاقية، وقد قلت إن هذه القضية هى أصعب قضيةٍ فى العالم، ومن يقول إنه وضع خططاً لحلها إنما يخدعكم، فأمامنا قضية معقدة، ويجب أن نستعد لها بكل القوى المعنوية والمادية"(١٩). ولعل طغيان ضمير المخاطب فى الاقتباس الأخير (قضيتكم وأولادكم.. بينكم.. إنما يخدعكم) أبلغ من أى تحليل أو تعليق!

خطا عبد الناصر خطوةً تاليةً، فقد قال فى خطابة بمناسبة عيد النصر السابع (١٩٦٣/١٢/٢٣): «أنا أقترح اجتماع للملوك والرؤساء العرب وجامعة الدول العربية، لتدعو لهذا الاجتماع، فى أقرب وقت ممكن، نقعد نتكلم فيه كلام جد، وبعدين مش عيب، بنطلع نقول والله إحنا النهارده ما نقدرش أبداً نستخدم القوة. وحنقولكم بالصدق، وحنقولكم كل كلمة مانقدرش النهارده نستخدم القوة، لأن ظروفنا لا تناسب. اصبروا علينا. معركة فلسطين ممكن تكون مستمرة ومعركة الأردن جزء من معركة فلسطين، أو نقول والله إحنا قادرين إذا حولوا نهر الأردن حنعمل هذا التحويل بالقوة، ولكن مش حنقول كلام جوه فى الأودة ونطلع نقولكم

كلام تانى.." (٢٠)، كان من المهم عرض هذا الاقتباس الطويل، لأنه يلخص سياسة عبدالناصر فى تلك الفترة، إزاء القضية الفلسطينية بوجهٍ خاص، وعربياً وخارجياً بوجهٍ عام. لقد أراد عبد الناصر تحقيق عدة أهداف، دفعةً واحدة، فمن ناحية يؤكد، مجدداً، على عنصرى طول أمد القضية، واستعصاء الحل العسكرى، ومن ناحيةٍ أخرى يدفع الأنظمة العربية إلى المساهمة، اقتصادياً وسياسياً، فى القضية، ويقطع الطريق على المزايدات التى تمارسها بعض الأنظمة. فى هذا الصدد يعلق المفكر التقدمى إياه، أن عبد الناصر قدّر أن الإمكانات العربية، مهما بلغت ضآلتها، فهى مفيدة لممارسة ضغط سياسى واقتصادى- سلاح البترول والمقاطعة- على الغرب، وفى أية مواجهة عسكرية، حتى لو كانت مستبعدة. وقد نجح عبد الناصر، ولو مؤقتا، فيما رمى إليه(٢١).

شن الإعلام الرسمى السورى حملة، قادها أكرم الحورانى، وأحمد عسّة، اتهمت عبدالناصر بالعمالة للولايات المتحدة، وخيانة القضية الفلسطينية، والسعى لتصفيتها، وقد ركب الموجة بعض أجهزة الإعلام العربية. ولاح سراب وحدة مصرية- سورية - عراقية، ما لبث أن انطفأ، وبعد أحداث ١٨يوليو/ تموز١٩٦٣ فى سوريا، تفاقم الصراع بين دمشق والقاهرة، وكان الموقف من تحرير فلسطين أحد أهم النقاط التى دار حولها الصراع، ومادة للمعركة الإعلامية بين النظامين، فبينما رفعت القاهرة شعار "الوحدة طريق تحرير فلسطين"، قلبت دمشق الشعار "تحرير فلسطين طريق الوحدة". وبعد ٢٣ فبراير/ شباط ١٩٦٦، الذى أطاح جناح من البعث بالجناح المهيمن، أطلقت دمشق شعاراً جديداً هو "الجيش لحماية الثورة، وحرب التحرير الشعبية لتحرير فلسطين"(٢٢).

لقد آمن عبد الناصر بأهمية وحدة الصف، لصالح الأمة العربية، ولصالح قضية فلسطين بوجهٍ خاص، ولقد بذل مساعىَ مضنية من أجل رأب الصدوع المزمنة داخل الصف العربى، والتى أخذت تزداد، شيئاً فشيئاً، حتى أنه قضى نحبه، عقب محاولةٍ يائسةٍ لوقف حمام الدم الذى صار فى الأردن فى سبتمبر/ أيلول١٩٧٠، والمعروف باسم "أيلول الأسود".

على الصعيد الدولى

كان عبد الناصر يرى أن الاستعمار مسئولٌ عن جريمة فلسطين، وبالتالى فإن الغرب ليس حَكَماً فى النزاع بل طرفٌ فيه: "نحن يمكننا أن نقضى على الغرب، إذا اتجهنا إلى العمل وحده، وتركنا الخطب، واتجهنا إلى مقاومة الاستعمار، لأنه سبب النكبات، هو الذى دبر نكبة فلسطين، ويدبر النكبات للبلاد العربية جميعاً"(٢٣). بالرغم من ذلك كانت فكرة القيادة، بعد

١٩٥٢، حسب وعيها الطبقى، لا تحمل إلا كل ودٌ وتقدير ورغبة فى التعامل مع الولايات المتحدة، فمالت إلى تحسين شروط التعامل مع الرأس الكبير، والدخول معها كشريكٍ أصغر، وليس كعميلٍ هامشى[٢٤]. وقد جاءت زيارة وزير الخارجية الأمريكى، جون فوستر دالاس للقاهرة، فى ١٩٥٣، فى وقتٍ زاد فيه الاهتمام الأمريكى بالشرق الأوسط، كانت صورة الولايات المتحدة فى ذلك الحين برّاقة، وكان الناس متجاوبين مع فكرة قيام الأمريكيين بدورٍ رئيسىٍّ فى الشرق الأوسط، ومستعدين لقبولها[٢٥].

كشفت الأحداث المتتابعة، عن السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، فرفضت طلب عبدالناصر لتسليح الجيش، فى ١٩٥٥، ووضعت شروطاً لتمويل مشروعِ السد العالى، ثم سحبت عرضها، نهائياً، بعد صفقة الأسلحة التشيكية، كما لعبت المخابراتُ الأمريكية دوراً هاماً فى فصم عرى الوحدة السورية – المصرية، عام ١٩٦١، وعمل الأمريكيون كذلك على زيادة تورط مصر فى اليمن. وفى عام ١٩٦٥ اكتُشفت خطط الطوارئ السرية بين بريطانيا والولايات المتحدة للتدخل فى الشرق الأوسط، وفى العام نفسه أعلن، رئيس وزراء إسرائيل، ليفى إشكول، صراحة، بأن الأسطول السادس الأمريكى فى الشرق الأوسط يشكل احتياطياً استراتيجياً لإسرائيل[٢٦].

بالرغم من ذلك، واصل عبد الناصر خطب ود الأمريكيين، ففى رسالته إلى كينيدى فى ١٩٦١/٥/١٨: "أرجو أن تحمل الملاحظات التى أبديتها جميعاً على محملها الصحيح، باعتبارها صادرةً عن إعجابٍ بالمبادىء العظيمة التى صنع بها الشعب الأمريكى هذا التقدم الباهر الذى وصل إليه، ومن تقدير كبير للمسئوليات التى تحملون، شخصياً، أمانتها تجاه الجنس البشرى". وتعليقاً على عدوان ١٩٥٦ فى الخطاب نفسه، قال عبد الناصر: "أود أن أضيف أنه لا شىء سوف يقلل من عرفاننا الدائم بموقف الولايات المتحدة شعباً وحكومةً من قضية العدوان علينا[٢٧]. وقد تكرر حديثه عن "المسئولية التاريخية للولايات المتحدة" فى خطاباتٍ تاليةٍ[٢٨]. أما رسالته إلى كينيدى، فى ١٩٦١/٨/٢٧، فقال فيها عبد الناصر: "لماذا تقف الولايات المتحدة، وهى أكبر دولة قامت على الحرية وعلى الثورة، ضد نزعة الحرية ونزعة الثورة، وتجد نفسها مع القوى الرجعية والعناصر المعادية للتقدم فى صفٍّ واحدٍ"؟! فمن المدهش أن عبد الناصر كان يدرك حقيقة السياسة الأمريكية، منذ وقتٍ مبكرٍ، وظل متمسكاً بسياسته إزاءها.

عمل عبد الناصر، بعد الانفصال، على إزالة ما تبقى من شوائب فى العلاقات المصرية–السوفييتية، وناور تكتيكياً مع الولايات المتحدة، التى وإن لم تكن قد قررت وقتها

إسقاط عبد الناصر، فإنها واصلت عملية صده وحصره داخل مصر، وهو ما تجلى فى عمل أمريكا من أجل إطالة أمد حرب اليمن لاستنزاف الجيش والاقتصاد المصرى(٢٩).

لقد كان رد عبد الناصر على دعوة كينيدى لإيجاد حل للصراع العربى- الإسرائيلى، هو طرح المشكلة من أساسها من جديد، بينما ردت إسرائيل على كنيدى بأن الوقت غير مناسب(٣٠). وما لبث كينيدى أن استأنف تزويد إسرائيل بالسلاح، الأمر الذى أضحى، فى١٩٦٢، علنياً بعد أن كان يتم عن طريق ألمانيا الغربية، وذلك بعد أن مال الرئيس الفرنسى شارل ديجول للتقارب مع العرب، وإن لم يكن على حساب إسرائيل، كما أوقفت ألمانيا الغربية الدفعات الكثيفة من السلاح التى توجهها إلى إسرائيل بضغط من العرب(٣١).

إن الموقف من ألمانيا الغربية، يستحق التأمل، ففى مقابل سياسة عبد الناصر تجاه أمريكا، التى تحدثنا عنه. انتهج عبد الناصر سياسة شديدة تجاه ألمانيا الغربية، فقد قطعت مصر العلاقات معها، عقب إعلان ألمانيا الاعتراف بإسرائيل، وفرضت الحراسة على أموالها فى مصر، واعترفت القاهرة بألمانيا الشرقية، وكان قرار الجامعة العربية، فى جلستها، فى إبريل/ نيسان ١٩٦٤، هو اتخاذ موقف شديد من ألمانيا، يتناسب مع "اللطمة" التى توجهها للعرب، إذا هى اعترفت بإسرائيل، أو اقامت لها تمثيلاً قنصلياً. كما اجتمع رؤساء الحكومات العرب، فى٩-١٢ يناير/ كانون ثان ١٩٦٥، وقرروا مواجهة ألمانيا، إذا استمرت فى تزويد إسرائيل بالسلاح(٣٢). كما أن عبد الناصر كان قد قطع علاقته بإيران، فى ١٩٦٠، عندما أعلن الشاه اعترافه بإسرائيل، مستأنفاً العلاقات التى كانت بينهما منذ ١٩٥٠، وقطعتها حكومة مصدق، فى ١٩٥١، وقد اتهم عبد الناصر الشاه بأنه "يتاجر بالدين، ويضلل المسلمين"(٣٣).

شهد عام ١٩٦٦، تصعيداً للسياسة الأمريكية للضغط على عبد الناصر، تمهيداً للقضاء عليه. فحسب جريدة لوموند الفرنسية، قدمت الولايات المتحدة لإسرائيل كميات كبيرة من الأسلحة الهجومية فى ربيع ١٩٦٦، بينما كانت قد أوقفت شحنات القمح إلى مصر فى مطلع العام نفسه(٣٤). ويحدد أحد أهم مندوبى المخابرات الأمريكية فى الشرق الأوسط بنود الإنذار الأمريكى لعبدالناصر:(٣٥)

١-خروج مصر من المعركة العربية.

٢-تصفية الاتحاد الاشتراكى.

٣-إدخال نوع من التنظيم على الإدارة، وتحديد عدد الموظفين بـ١٨٠ألفا.

٤- تحديد عدد الجيش بخمسين ألف عسكرى.

٥-إلغاء التأميم وتصفية القطاع العام.

لقد اقتضى الإنذار تصفية كل ما حققه عبد الناصر، فكان من البديهى، بل من الحتمى، أن يرفضه. يؤكد دافيد نيس أن سياسة أمريكا منذ مطلع١٩٦٧، كانت "إسقاط عبد الناصر وعزل مصر عن بقية العالم العربى"[٣٦].

كان تصور النخبة المصرية الحاكمة، بجناحيها العسكرى والمدنى، أنه يمكن الحصول على الكثير، إذا أمكن إيجاد مكان بجوار واشنطن، وأن إسرائيل فى حد ذاتها ليست خطراً عليها[٣٧]. كان الاعتقاد بأن إحداث توتر عسكرى يمكن أن يحقق نتائج إيجابية، لأن الولايات المتحدة لن تستطيع أن تقدم أية مساعدة جدية لإسرائيل فى هذا الصدد، "فالعالم لن يسمح لها بذلك"[٣٨].

فى٢٦مايو/ آيار١٩٦٧ قدم وزير الخارجية الأمريكى، دين راسك، تقريره إلى الرئيس ليندون جونسون، عن مباحثات القاهرة، التى أسفرت عن حصوله على تعهد من عبد الناصر بعدم المبادرة بأى عمل. وفى يوم ٣١ من الشهر ذاته، بينما كان روبرت أندرسون يرتب مع عبدالناصر لزيارة زكريا محيى الدين، نائب الرئيس، إلى أمريكا، التى كان من المزمع إجراؤها، فى ٩يونيو/ حزيران ١٩٦٧، وأكد عليها عبد الناصر فى خطابه إلى جونسون فى الثانى من يونيو/ حزيران[٣٩]. فى هذه الزيارة ساور البعض فى واشنطن الشك فى أن عبد الناصر قد يفضل إحالة النزاع حول المضايق إلى محكمة العدل الدولية[٤٠].

منذ بيان جونسون، الذى أكد فيه التزام الولايات المتحدة بحرية الملاحة فى المضايق، وحتى العدوان الإسرائيلى، تداخلت أساليب التهديد والترغيب من قِبل الولايات المتحدة، حيث قامت الولايات المتحدة بتحركات عسكرية، وأنشطة استخباراتية ضد الجيش المصرى[٤١].

عقب الهزيمة، برزت قوة تأثير جناح اليمين داخل النخبة الحاكمة المصرية، وبوجهٍ عام أضحت جميع القوى المؤثرة على صناعة القرار تنادى بالحوار مع الولايات المتحدة، وتقديم قدرٍ من التنازلات الداخلية والخارجية، لكسب رضاء الغرب، والولايات المتحدة بالذات[٤٢].

ينعكس ذلك على خطاب عبد الناصر، فى٢٣يوليو/ تموز١٩٦٧: "النضال له طرق متعددة زى ما قلت، هناك نضال سياسى، إحنا ما بنقفلش باب السياسة، أبداً، ولا باب الاتصالات

السياسية، أبداً، مطلقاً، حتى د.فوزى* أما سافر أمريكا وراح نيويورك، الأمم المتحدة، قلت له ما عنديش مانع إنك تقابل الأمريكان، وهوَّ أيضاً بهذا قابل وزير الخارجية الأمريكى، وفيه نضال العمل السياسى، وهناك نضال اقتصادى". وفى فقرة أخرى من الخطاب نفسه: "أمامنا عدة طرق، لابد أن نسير عليها، فيه طرق عربية، وطرق سياسية واقتصادية، وطرق دولية سياسية ودعائية، وعسكرية"(٤٣).

ظهرت عدة مبادرات من أطراف مختلفة، منها مبادرة العاهل الأردنى، الملك حسين، فى أبريل/ نيسان١٩٦٩، ومبادرتين للاتحاد السوفييتى فى يونيو/ حزيران١٩٦٩، وفى يونيو/ حزيران١٩٧٠، ومبادرة الوسيط الدولى جونار يارنج. كانت هذه المبادرات تتشابك فى نسيج عضوى مع التوازنات السياسية، وتعتمد على مدى استعداد الأطراف الدولية لتقديم التسهيلات والوساطة(٤٤).

فى يونيو/ حزيران١٩٧٠ اجتمع أناتولى دوبرنين، السفير السوفييتى فى واشنطن بكل من وزير الخارجية الأمريكى ويليام روجرز، وجوزيف سيسيكو، رئيس قسم العلاقات الدولية فى وزارة الخارجية الأمريكية وادعى أنه حصل على تنازلين من عبد الناصر، لكن الأمريكيين تجاهلوا الدعوة لمبادرة مشتركة، وتقدموا بمبادرة روجرز التى قبلها عبد الناصر، وفى ٢٠ يونيو/ حزيران أرسل نيكسون إلى رئيسة الحكومة الإسرائيلية، جولدا مائير، أنهم بصدد التوصل إلى تسوية تفضى إلى إنهاء الوجود السوفييتى، سواء المستشارين أو الأفراد والطيارين المقاتلين(٤٥).

لقد حاول عبد الناصر النهوض من جديد، لكن الولايات المتحدة كانت مصرة على القضاء عليه. يروى هيكل عن أحد المستشارين فى لجنة الطوارئ فى البيت الأبيض: "بعد أن اطمأن جونسون إلى انتصار إسرائيل، فإن سياستنا أصبحت قائمةً على الاحتفاظ بالوضع الذى نشأ عنه وعدم تغييره إلا بشروطنا"(٤٦).

الخيار العسكرى

لم تشهد الجبهة الإسرائيلية - المصرية أى احتكاكات، بعد حرب ١٩٤٨، طوال حكم فاروق، وظل الوضع هادئاً بعد يوليو، فيما عدا حادثة السفينة بيت كاليم، التى أرسلتها إسرائيل فى محاولة لعبور قناة السويس، وفضيحة لافون، حينما قام عملاء إسرائيل بعمليات تخريب ضد السفارات الغربية، بهدف إفشال مفاوضات الجلاء. فى٢٨فبراير/ شباط ١٩٥٥ شنت إسرائيل

* يقصد د. محمود فوزى، وزير خارجية مصر، آنذاك.

عدواناً واسع النطاق على القوات المصرية فى غزة، وقتلت سبعة وثلاثين من العسكريين المصريين، وتسعة من المدنيين الفلسطينيين[٤٧]. وهو الحادث الذى عمّق إدراك عبد الناصر لأهمية وجود جيش قوى، وعندما طلب السلاح من الغرب، قوبل بالرفض، مما دفعه إلى تحويل نظره إلى الكتلة الشرقية، فمنحه الاتحاد السوفييتى كل ما طلبه من سلاح عن طريق تشيكوسلوفاكيا، فيما عُرف باسم "صفقة السلاح التشيكى"[٤٨].

عقب الحصول على السلاح التشيكى، انتقد عبد الناصر الغرب، الذى يقدم السلاح لإسرائيل ويرفض تسليح مصر، ثم يتحدث الآن عن إعادة التوازن: "أى توازن هذا الذى يمكن أن يقوم بين أربعين مليون من العرب، وبين مليون ونصف فى إسرائيل، بل أى توازن هذا الذى يمكن أن يقوم بين ٢٣ مليون مصرى، وبين مليون ونصف فى إسرائيل، إننى أعلن أمامكم من هنا أن الجيش المصرى سوف يظل أقوى جيش فى المنطقة. وأن التفوق سيظل معه سواء رضى الغرب أو لم يرضَ وسواء رضيت إسرائيل أو لم ترضَ"[٤٩].

لكن التصريحات اختلفت بعد عدوان ١٩٥٦: "وحينما أقرأ فى بعض الصحف الأمريكية الافتتاحيات المغرضة التى تتساءل لماذا يبنى عبد الناصر جيشاً كبيراً؟، فإن الرد الذى يجول فى خاطرى، على الفور، هو: إننى أبنى الجيش حتى لا نتحول نحن، أيضاً، إلى لاجئين"[٥٠]. ويعلق المفكر التقدمى السورى، بأن عبد الناصر لم يضع تحرير فلسطين فى أمر اليوم، وأنه عمل على تقوية الجيش المصرى بهدف الثبات فى الدفاع، أو فى أفضل الأحوال، إحراز مكاسب تكتيكية صغيرة[٥١].

عقب إعلان الوحدة، كان عبد الناصر يؤكد، فى كل مناسبة، على الطابع السلمى لدولة الوحدة التى "تحمى ولا تهدد، تصون ولا تبدد، تدعم السلام وتوفر الرخاء لها ولمن حولها وللبشر جميعاً". كما أكد عبد الناصر على أن قوتها العسكرية هى قوةٌ دفاعيةٌ ضد العدوان، وليس للقضاء على جذوره[٥٢].

لقد عَبَّر الرئيس عن موقفه المبدئى من الحرب، بما يتفق مع تقديره للموقف العسكرى، وعندما بدأ الإسرائيليون يحولون مياه نهر الأردن على بعد ستة كيلومترات عبر الحدود، اعترض على فكرة القيام بعملية عسكرية محدودة، وقال إنه من السهل إشعال حرب، ولكن ليس من السهل إنهاؤها، وأردف "إننى مستعدٌ للقيام بحرب محدودة، إذا جاء لى أحدكم بضمان من بن جوريون بأنه هو الآخر سيجعلها حرباً محدودة"[٥٣].

يقول هيكل: "لقد كان عبد الناصر يشعر بالتزام أدبى وسياسى وأيديولوجى حيال الشعب الفلسطينى، لكنه كان يكره الحرب، فقد كانت تجربته الشخصية للحرب فى العلمين والفالوجة قد علمته أن يكرهها". وإذا كانت الظروف قد أجبرته على خوض حروب شاملة أو محدودة، كحرب الاستنزاف _ فإن ذلك كان على سبيل الجبر وليس الاختيار"(٥٤).

أوقفت إسرائيل، تقريباً، اعتداءاتها على حدود الجمهورية العربية المتحدة، وحتى مع افتراض أن القوات الدولية على الحدود المصرية حالت دون وقوع اعتداءات، فإن العدوانين الإسرائيليين على الحدود السورية فى فبراير/ شباط، ومارس/ آذار١٩٦٠، قد قوبلا برد، كان لأول مرة، ذا مغزى، كما قام الجيش الأول (السورى) بعمليات مضادة، كانت أشد من العدوانين الإسرائيليين(٥٥).

كان التصور العام إنه بإحداث نوع من التوتر العسكرى على الحدود المصرية، عن طريق إجراء "مظاهرة عسكرية" فى سيناء، فإن ذلك سيقوم بمهمة بعث قضية التسوية مع إسرائيل، من جديد، وفى ظروف أفضل، فى الوقت ذاته يمكن تحقيق عدة أهداف ذات أولوية لدى القيادة المصرية:

- ردع العدوان المحتمل على سوريا.
- عودة الأوضاع فى سيناء إلى ما قبل ١٩٥٦.
- الضغط على الولايات المتحدة، لتقوم بدورها بالضغط على إسرائيل.
- الدخول فى حوار مصرى - أمريكى، لتُحَسّن مصر شروط التعامل معها.

لكن تلاحق الأحداث وتصاعدها، حال دون قدرة القيادة المصرية على السيطرة عليها، إلى نشوب الحرب. كانت الاستفزازات والتهديدات الإسرائيلية المستمرة على سوريا، التى تصاعدت وتيرتها عامى١٩٦٦، ١٩٦٧ تُجبر القيادة المصرية على اتخاذ موقف. ففى حديث إلى ممثلى أجهزة الإعلام العالمية والعربية، فى ٢٨مايو/ آيار١٩٦٧، قال عبد الناصر: "لم يكن باستطاعتنا أن نسكت على تهديد سوريا أو غزوها"(٥٦).

كان عبد الناصر يعتقد بأن احتمالات الحرب لا تزيد عن ٥٠٪. ففى أول خطاب شعبى له عقب الهزيمة، وبعد التنحى، كان يؤكد على مفهوم "الردع"، كأساس لتحركات مصرَ، سياسياً وعسكرياً، اعتباراً من ١٥مايو/ آيار١٩٦٧: "فى اجتماعات اللجنة التنفيذية العليا كلنا كان من الواضح إن عملنا عمل دفاعى، ما كانش فيه أبداً أى فكرة إن إحنا حنقوم بعمل هجومى على إسرائيل"(٥٧).

الحرب الشعبية

كان لدى عبد الناصر تصورٌ بأن أية مواجهة عسكرية يجب أن تتم بناء على التخصص المهنى، فكان يرفض أسلوب الحرب الشعبية، باستثناء معركة السويس (١٩٥٦)، حيث لم يكن هناك جيشٌ منظم[٥٨].

ينقل المفكر التقدمى إياه عن المفكر الفرنسى عن جان لاكوتير، أن عبد الناصر أمر، فى الربع الثانى من١٩٥٤ بتشكيل فرق فدائية فلسطينية، وهو القرار الذى اعتبرته الصحافة الغربية النذر الأولى لحرب عربية - إسرائيلية جديدة[٥٩]. إلا أن مؤرخاً فلسطينياً ينفى ذلك، ويقول إن عبد الناصر لم يشجع العمل الفدائى، قبل عام ١٩٥٥، ولكنه كوّن فى ١٩٥٣ حرساً وطنياً فلسطينياً موالياً له. أما بعد ١٩٥٥، فقد أصبح عبد الناصر مؤيداً للعمل الفدائى، الذى كان قائماً بالفعل، وكوّن كتيبةً فلسطينيةً بقيادة ضباطٍ مصريين، تقوم بأعمالٍ استطلاعيةٍ وهجوميةٍ، وجهت ضرباتٍ مؤلمةٍ لإسرائيل، لم تتوقف إلا بعد "العدوان الثلاثى"، وقد أوقعت على الجانب الإسرائيلى ١٣٧٨ قتيلاً، وهو أكبر عدد من القتلى تكبدته إسرائيل فى أية مواجهة عسكرية مع العرب[٦٠].

يعتقد باحثٌ فلسطينى، أن هدف عبد الناصر من هذه الأعمال كان معنوياً ونفسياً، أكثرَ منه عسكرياً، نظراً لمحدوديةِ الأعمالِ الفدائية، وعدم مواكبتها لتحركات للقوات المصرية على الحدود، وقد رأى عبد الناصر أن هذه هى الطريقة الوحيدة للرد على الاعتداءات الإسرائيلية، دون التورط فى حربٍ شاملةٍ، لكن إسرائيل لم تسمح باستمرار ذلك فوجهت ضربةً عسكريةً إلى سوريا، وقامت خلال العدوان الثلاثى باحتلال غزة، مركز النشاط الفدائى، الذى ظل متوقفاً حتى بعد انسحاب الإسرائيليين، بسبب قوات الطوارئ الدولية، وكذلك تخلى عبد الناصر عن تلك الاستراتيجية[٦١].

بعد الانفصال، شاع اليأس فى صفوفِ الجماهيرِ الفلسطينية، وفى هذا الجو، وجدت إيديولوجيا المقاومة، التى ولدت فى صفوفِ المثقفين الفلسطينيين العاملين فى دولِ الخليج، أصداء لدى سكان المخيمات، بينما كان سكان الضفةِ والقطاع بمنأى عن تأثيرها إلى حدٍّ بعيد، وقد تبلورت هذه الإيديولوجيا فى أطروحات "حركة التحرير الوطنى الفلسطينى- فتح"، التى أشارت إلى "إصابة العرب بالترهل القطرى[٦٢]، وأن الوحدة قد سقطت، ولم يعد سوى "الثورة الفلسطينية، التى ستكون كفيلةً بتطوير الأوضاع الفلسطينية تحررياً ووحدوياً إلى الأمام"[٦٣].

ينقل كاتب صحفى فرنسى شهير عن قائد متنفذ فى "فتح" قوله: "إننا نأمل فى إثارة حرب، نحن ندرك جيداً أن الدول العربية ليست قادرة عسكرياً على تحرير فلسطين، ولكننا نريد، على الأقل، التوصل إلى نتيجة هامة جداً بالنسبة لنا: القضاء على عبد الناصر، الذى هو موضوعياً عميل للصهيونية، لأنه يرفض القيام بأى عمل ضد إسرائيل"(٦٤).

قبل النكسة احتضن النظام السورى "فتح"، بينما احتضن عبد الناصر "الجبهة الشعبية"، وغداة النكسة، وبعد معركة الكرامة (مارس/ آذار١٩٦٨) ارتفعت أسهم "فتح"، والتقى عبدالناصر بياسر عرفات وصلاح خلف وخالد الحسن ووعدهم بتقديم المساعدات إلى "فتح"، فى المقابل كانت علاقته بالجبهة الشعبية قد توترت، فى١٩٦٧، بعد قبوله قرار مجلس الأمن٢٤٢، ثم انقطعت، نهائياً، بعد "مبادرة روجرز" , ١٩٧٠ وذلك فى الوقت الذى كانت فيه قواعد اليسار الناصرى تتمسك بشعار "ما أُخذ بالقوة لا يُسترد إلا بالقوة"، وتطالب بتعبئة الجماهير، وكانت تدرك باستحالة التسوية السلمية(٦٥).

حدود التسوية

يشير كل ما سبق، بما لا يدع مجالاً للشك، عزوف عبد الناصر عن الحل العسكرى، وتفضيله للتسوية السلمية، لكن ما هى حدود تلك التسوية!. فى عام ١٩٥٥ جلس عبد الناصر مع روبرت أندرسون، ممثلاً عن الولايات المتحدة، للتفاوض بشأن الصراع العربى- الإسرائيلى، وقد طرح عبد الناصر وجهة نظره أن أساس أى حل يجب أن يكون مشروع التقسيم، الصادر عن الأمم المتحدة عام ١٩٤٧(٦٦). كرر عبد الناصر ذلك فى خطابات علنية، خاصةً بعد عدوان ١٩٥٦: "إننا لنرى أنه لا مفر من أن تعود إلى شعب فلسطين حقوقه التى أقرتها الأمم المتحدة، وذلك بأن يعود اللاجئون إلى بلادهم وإلى أملاكهم..."(٦٧).

إن طبيعة تصور القيادة لأسلوب تسوية الصراع قد تأثر بثلاثة عوامل:

أ- طبيعة التكوين الاقتصادى- الاجتماعى للنظام.

ب- طبيعة التوازنات السياسية داخل النخبة الحاكمة، التى تمثل شرائح وأجنحة البرجوازية المصرية بدرجات مختلفة.

جـ- الانتماء الطبقى للقائد(٦٨).

لقد انعكست الظروف التاريخية لنشأة البرجوازية المصرية فى ظل الاستعمار، وعدم قدرتها على حسم تناقض موقفها حياله، على أساليب حل قضاياها المصيرية، فاعتمدت على

أسلوب المفاوضة كأداةٍ وحيدةٍ فى صراعها مع الاستعمار، واللعب على التناقضات بين القوى الاستعمارية. بعد يوليو، سادت فكرة استغلال التناقضات بين الكتلتين الشرقية والغربية، فبحثت النخبة الحاكمة، التى ينتمى معظمها إلى الشريحتين الصغيرة والمتوسطة من البرجوازية، عن تسوية عن طريق الولايات المتحدة، واستغلت التقرب إلى الكتلة الشرقية، كورقة ضغطٍ، مع إحداث توترٍ عسكرىٍّ، بغرض تشكيل ضغطٍ على الإمبريالية، للحصول على موضعٍ أفضل(٦٩).

إن قيم الطبقة تشكل إطاراً لقيم وأفكار وسلوك أفرادها، إلا أن التمسك بقيم الطبقة، يختلف فى درجته، حسب الشريحة التى ينتمى إليها الفرد داخل هذه الطبقة. وقد كان عبد الناصر ينتمى إلى الشريحة الصغيرة من البرجوازية المصرية، فجده كان فلاحاً ميسوراً، ووالده موظفاً بالبريد، أما جده لأمه فقد كان تاجراً ميسوراً، وقد عاش عبد الناصر معظم طفولته فى منزل جده فى الإسكندرية، ثم فى بيت عمه فى حى "النحاسين" بالقاهرة، الذى يعد مركزاً للنشاط التجارى والحرفى(٧٠).

إلا أننا لا يجب أن نرى فى سياسة عبد الناصر نوعاً من التفريط، فلم يكن ليوافق على تسويةٍ ما وحسب. يتضح ذلك من رفضه لمبادرة بورقيبة فى ١٩٦٥، الذى دعا فيها إلى التعايش مع إسرائيل والاعتراف بها، والتفاوض معها. وقد رد عبد الناصر بأن هذا الكلام لا يخدم العرب بأى حال، وإنه وإن كان يحرك القضية، فإنه يحركها لصالح إسرائيل(٧١).

بعد الهزيمة انقسمت أجنحة النخبة الحاكمة المصرية، فى توجهاتها حول مدى أولوية العمل السياسى أو العسكرى. كان اليمين الناصرى، والذى يمثل مصالح كبار الملاك فى الريف، والرأسمالية المحلية، الذين لم تلتهم أيدى التأميم، فى يوليو/ تموز١٩٦١، يرفض الحل العسكرى، تماماً، ويطالب بالعودة إلى الولايات المتحدة، وتنفيذ جميع شروطها فى الداخل والخارج، ويهاجم العلاقات بالاتحاد السوفييتى. بينما كان الوسط الناصرى، الذى يمثل مصالح الطبقة الجديدة بجناحيها المدنى والعسكرى، والبرجوازية المتوسطة فى الريف، والرأسمالية المتوسطة، يستبعد الحل العسكرى، ويدعو إلى التهديد بالحرب، واللعب بأوراق الوجود السوفييتى، والمصالح الغربية، والاعتدال فى السياسة الداخلية والعربية، كل ذلك من أجل التوصل إلى تسوية سلمية. حتى اليسار الناصرى، الممثل للبرجوازية الصغيرة الاشتراكية، والذى يرتكز على مواقع داخل التنظيمات السياسية الناصرية، ويعادى الإمبريالية، فإنه كان ينادى بالتسوية السلمية، دون الإفراط فى التنازلات، عن طريق عملياتٍ عسكريةٍ محدودةٍ. وقد شكلت سياسة عبد الناصر مزيجاً من التوجهات الثلاثة(٧٢).

لقد أعلن عبد الناصر، فى ١٩٦٧/١١/٢٣ رفضه لمبدأ التفاوض تحت العدوان، رافعاً شعار "لا اعتراف بإسرائيل، ولا صلح معها، ولا مفاوضة، ولا تصرف بالقضية الفلسطينية لأنها ملك شعب فلسطين". وحتى قبل وفاته، ظل متمسكاً بالمبدأ نفسه: "قلت إن السلام يجب أن يكون قائماً على العدل، لأن السلام الذى لا يقوم على العدل يكون معناه التهديد باستخدام القوة..."(٧٣).

الكيان الفلسطينى

يقول المؤرخ الفلسطينى، إن حكومة يوليو كانت قد تقاضت مبلغ ٧٠ مليون دولار من الحكومة الأمريكية، لتوطين اللاجئين الفلسطينيين الموجودين فى قطاع غزة، فى أراضٍ تقع شمال غرب سيناء، وكان ذلك واحداً من عدة مشروعاتٍ أمريكية لتوطين اللاجئين فى البلاد العربية المضيفة، مصر، والأردن، وسوريا، وعقب مظاهرات ١٩٥٥ التى قام بها أهالى قطاع غزة، ضد نظام عبد الناصر، بسبب العدوان الإسرائيلى على غزة، أعلنت مصر للإدارة الأمريكية عن عدم قدرتها على تنفيذ "مشروع سيناء". بحجة عدم القدرة على توصيل مياه النيل إلى سيناء، الأمر الذى قد يتم إذا أقيم مشروع السد، وبهذا أعادت القاهرة الكرة إلى الملعب الأمريكى(٧٤).

بعد قيام الوحدة السورية- المصرية، استبشر الفلسطينيون خيراً، إلا أن خيبة أملهم كانت كبيرة عندما رفض عبد الناصر الطلب الذى تقدم به الحاج أمين الحسينى، رئيس الهيئة العربية العليا لانضمام فلسطين إلى الاتحاد السورى- المصرى، ويبدو أن عبد الناصر كان يخشى من تحمل مسئولية تحرير فلسطين كاملة(٧٥).

حاول عبد الناصر تشكيل كيانٍ فلسطينيٍ ما، يكون موالياً له، وفى ١٩٥٩/٥/١٥، أرسل حسين الشافعى ليلقى خطاباً فى غزة، يعلن فيه عن قيام حكومة فلسطين، التى وضع فيها عبد الناصر أزلامه، لكنها ظلت حبراً على ورق، مثلها مثل "حكومة عموم فلسطين" التى انبثقت عن المؤتمر الوطنى الفلسطينى، الذى انعقد فى غزة فى١٩٤٨/١٠/١، غداة الهدنة بين الجيوش العربية وإسرائيل(٧٦).

بعد انعقاد مؤتمر القمة العربية الأول، الذى دعا إليه عبد الناصر، نشأت "منظمة التحرير الفلسطينية"، بعد مداولات المؤتمر الفلسطينى الذى انعقد فى ٥/٢٨/ ١٩٦٤ وترأسها أحمد الشقيرى. وكانت بمثابة استجابة لمطلبٍ مُلحٍّ من جانب الفلسطينيين، وفى الواقع نشأت

المنظمة كحركةٍ معتدلةٍ تحت رعاية الحكومات العربية(٧٧). وربما أراد عبد الناصر بإبرازه للطابع المعتدل للمنظمة، أن يكسب اعتراف الأنظمة العربية وخاصة الأردن، تردد فى البداية فى الاعتراف بالمنظمة، خشية أن تصبح لها سيادة داخل الأردن(٧٨).

كان عبد الناصر متبنياً للمنظمة، من البداية، وكان أحمد الشقيرى يجتمع مع قيادات الحكومة المصرية، التى سمحت له بالتحدث فى غزة، وفتحت له معسكرات كتائب الجيش الفلسطينى، وفوضته فى إعداد قانون التدريب العسكرى الإلزامى لكل أبناء القطاع(٧٩). ويشير أحد الباحثين إلى أن عبد الناصر كان يرغب فى أن يكون للشعب الفلسطينى دورٌ فى قضيته الوطنية، فى الوقت ذاته كانت المخابرات المصرية تلاحظ وجود تحركاتٍ سريةٍ فى فلسطين، وتخشى انفلات الأمور من بين يديها(٨٠).

خصص عبد الناصر إذاعةً خاصةً لمنظمةِ التحرير، كما أصدر قراراً جمهورياً، فى ١٩٦٥، بحل "الاتحاد القومى الفلسطينى" بقطاع غزة وتسليم مهامة إلى منظمة التحرير(٨١). كما أصدر عبد الناصر قراراً جمهورياً بتسديد قيمة المساهمة المصرية فى نفقات ومصاريف جيش التحرير الفلسطينى، وكذلك إعفاء منظمة التحرير من أجور البرقيات والمكالمات(٨٢).

ظلت علاقة عبد الناصر بالشقيرى طيبةً وقويةً، حيث كانا يلتقيان، دائماً، فى منزل الرئيس، إلا أن العلاقة قد توترت، عندما بادر الشقيرى بالسفر إلى بكين وطلب أسلحةً من الصين، تم شحنها عن طريق ميناء الإسكندرية، وذلك دون إخطار الحكومة، أو الرئيس، شخصياً، فاستاء عبد الناصر بشدة، حتى أنه رفض مقابلة الشقيرى(٨٣).

خاتمة واستنتاجات

يمكن أن نجمل ما استنتجناه من عرضنا السابق فى النقاط التالية:

- ارتبط عبد الناصر بفلسطين منذ حداثته، ارتباطاًعاطفياً، تحول إلى إدراك لبعدها الاستراتيجى، بتأثير دراسته العسكرية.

- خلال حرب فلسطين أدرك عبد الناصر حقيقة مشكلة مصر، وأدرك كُليّة المنطقة العربية.

- كان عبد الناصر مقتنعاً أن الولايات المتحدة هى مفتاح حل مشكلة فلسطين، بالرغم من إدراكه لكونها قوةً استعمارية، وبالرغم من مواقفها السافرة تجاهه.

- رأى عبد الناصر أن الوحدة العربية، والتقدم، هما السبيل نحو تحرير فلسطين.

- آمن عبد الناصر بصعوبة الحل العسكرى، وجعل دوره قاصراً على إحداث توترٍ من أجل الحصول على شروطٍ أفضل للتفاوض.

- لم يكن عبد الناصر مؤمناً بالعمل الفدائى، وإن استطاع الإفادة منه فى ظروفٍ معينة.

- كانت التسوية فى رأى عبد الناصر، يجب أن تتم من موضع قوة، وتستند، بشأن فلسطين، إلى قرار التقسيم.

- لم يَمِل عبد الناصر إلى وجود كيانٍ فلسطينى، إلا أنه وجده فى النهاية حلاً لتخفيف عبء القضية عنه.

- لم يكن عبد الناصر يحمل استراتيجيةً واضحةً، فى سياسته عامةً، وبالتالى فى قضيةِ فلسطين، لذا فقد تباينت سياسته تجاهها من مرحلةٍ لأخرى.

- أخيراً، وعلى جميع المستويات التى تناولناها فى الدراسة، وعلى مدار مراحل الناصرية، كان التأثير بين عبد الناصر وبين القضية الفلسطينية متبادلاً، ولم يكن فى اتجاهٍ واحدٍ.

هوامش الفصل الخامس

١- جمال عبد الناصر، **فلسفة الثورة**، دار المسيرة، بيروت، د.ت. ، ص٨١.

٢- **المصدر نفسه**، ص٨١، ٨٢.

٣- **المصدر نفسه** ، ص٨٦.

٤- **المصدر نفسه** ، ص٨٢: ٨٥.

٥- **المصدر نفسه** ، ص٨٦: ٨٩.

٦- **المصدر نفسه** ، ص ٨٩: ٩٠.

٧- **المصدر نفسه** ، ص ٩١.

٨- **المصدر نفسه** ، ص ٩١: ٩٤. وحاييم وايزمان، هو أول رئيس لدولة، وليس جمهورية، إسرائيل، كما أنه لا يعد، على وجه الإطلاق، مؤسسها الحقيقى، إلا أننا آثرنا الالتزام بنص كتاب "فلسفة الثورة".

٩- **المصدر نفسه** ، ص١١، ١٢.

١٠- **المصدر نفسه** ص٢٣.

١١- **المصدر نفسه** ، ص١٤.

١٢- **المصدر نفسه** ، ص١٥.

١٣- **المصدر نفسه** ، ص١٦.

١٤- ياسين الحافظ، **الهزيمة والإيديولوجية المهزومة**، ط٢، دمشق، دار الحصاد ، ١٩٩٧، ص٩١.

١٥- **المصدر نفسه** ، ص٨٢.

١٦- إبراهيم إبراش، **البعد القومى للقضية الفلسطينية**، ط٢، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧، ص١٤٢.

١٧- الحافظ، **مرجع سبق ذكره**، ص٩٦.

١٨- **المرجع نفسه**، الصفحة نفسها.

١٩- خطاب عبد الناصر إلى أعضاء المجلس التشريعى فى غزة ١٩٦٢/٧/٢٦. جمال عبد الناصر، **فلسطين- من أقوال الرئيس جمال عبد الناصر**، الدار القومية للطباعة والنشر،د.ت.ن، ص١٢٥، ١٢٦.

٢٠- خطاب عبد الناصر، فى عيد النصر السابع،١٩٦٣/١٢/٢٣. **المصدر نفسه**، ص١٣٨،١٣٩.

٢١- الحافظ، **مرجع سبق ذكره**، ص١٠٤.

٢٢- **المرجع نفسه**، ١٩٩٧، ص٩٨، ٩٩.

٢٣- خطاب عبد الناصر فى نادى فلسطين بالإسكندرية فى١٩٥٣/١٢/١٣. جمال عبد الناصر، **فلسطين- من أقوال الرئيس**، مرجع سبق ذكره، ص١٣.

٢٤- أنيس صايغ (محرراً)، **عبد الناصر وما بعد**، كتاب قضايا عربية، ط١، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٠. (انظر: يوسف حسن شوقى، **تصور القيادة الناصرية لأسلوب تسوية الصراع العربى الإسرائيلى**، ص٦٥).

٢٥- محمد حسنين هيكل، **عبد الناصر والعالم**، ص٥٦، ٥٧. وردت فى: شوقى، **المرجع نفسه**، ص٦٠.

٢٦- **المرجع نفسه** ص٦٥

٢٧- محمد حسنين هيكل، **مرجع سبق ذكره**، ص ٢٦٥. وردت : **المرجع السابق**، ص٦٦.

٢٨- على سبيل المثال فى رسالته إلى كينيدى فى ١٩٦٢/١٠/٣١، ورسالته إلى جونسون فى ١٩٦٤/٤/٢٦.

انظر محمد حسنين هيكل، **مرجع سبق ذكره**، ص ٢٨٨، ٣٢٢. وردت فى **المرجع السابق**، ص٦٦.

٢٩- محمد حسنين هيكل، **عبد الناصر والعالم**، الحلقة السابعة، **النهار**(بيروت)، ٢٤ /١٠/ ١٩٧١. ورد فى الحافظ، **مرجع سبق ذكره**، ص٩٦،٩٧.

٣٠- محمد حسنين هيكل، **عبد الناصر والعالم**، الحلقة السادسة، جريدة النهار، تشرين أول ١٩٧١. ورد فى الحافظ،**المرجع السابق**، ص٩٧.

٣١- الحافظ، **المرجع السابق** ١٩٩٧، ص٩٧.

٣٢- أنيس صايغ (محرراً)، **مرجع سبق ذكره** (د. حسن حنفى، **عبد الناصر وقضية الصلح مع إسرائيل**، ص٢١، ٢٢).

٣٣- **المرجع نفسه**، ص٢١.

٣٤- الحافظ، **مرجع سبق ذكره** ١٩٩٧، ص١٠٥.

٣٥- مايلز كوبلند، **لعبة الأمم**، الطبعة العربية، بيروت، دار الفتح، ١٩٧١، ص٩٠، ٩١. وردت فى : الحافظ، **مرجع سبق ذكره**، ص١٠٥.

٣٦- دافيد نيس، فى مؤتمر لبحث الشؤون العالمية فى جامعة كلورادو، فى أبريل/ نيسان١٩٦٨. وردت فى الحافظ، **المرجع السابق** ص١٠٥.

٣٧- شوقى، **مرجع سبق ذكره**، مرجع سبق ذكره، ص٦٠.

٣٨- **المرجع نفسه**، ص٥٧.

٣٩- **المرجع نفسه** ، ص٥٩. كوندات ص٦٢.

٤٠- ويليام كوندت، **عشر سنوات من القرارات الأمريكية تجاه النزاع العربى الإسرائيلى**، ترجمة الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة د.ت، ص٤٦.

٤١- صايغ (محرراً)، **مرجع سبق ذكره**، (يوسف حسن شوقى، **تصور القيادة الناصرية لأسلوب تسوية الصراع العربى الإسرائيلى**، ص٦٩.)

٤٢- **المرجع نفسه**، ص ٦٠.

٤٣- **المرجع نفسه**، ص ٦٥.

٤٤- **المرجع نفسه**، ص ٦٤، ٦٥.

٤٥- كواندت، **مرجع سبق ذكره**، ص ١٠٨.

٤٦- محمد حسنين هيكل، **الأهرام**، القاهرة ١٩٧١/٢/١٩. وردت فى الحافظ، **مرجع سبق ذكره**، ط٢، ، ص١٠٩.

٤٧- الحافظ، **المرجع السابق**، ص٨٤.

٤٨- عبد القادر ياسين، **مقابلة أجراها معه الباحث بمنزله بالقاهرة**، صباح الاثنين ٢٠٠٧/٢/١٢.

٤٩- رد عبد الناصر على أسئلة المغتربين فى الإسكندرية فى١٩٥٩/٨/١٠. جمال عبد الناصر، **فلسطين- من أقوال الرئيس**، ص٥٧.

٥٠- خطاب عبد الناصر فى الجبهة الشرقية، فى١٩٥٦/٥/١٤. جمال عبد الناصر، **المصدر نفسه**، ص٢٧

٥١- الحافظ، **مرجع سبق ذكره**، ص٩٢.

٥٢- إبراش، **مرجع سبق ذكره**، ص١٤١.

٥٣- هيكل، **مرجع سبق ذكره**، ص٥١، نقلاً عن: شوقى، مرجع سبق ذكره، ص ٥٦.

٥٤- حسنين هيكل، **مرجع سبق ذكره**، ص٥٠، ورد فى: **المرجع السابق**، ص٥٦.

٥٥- معلومات حصل عليها ياسين الحافظ، شخصياً، من قائد الجبهة السورية آنذاك. ورد فى: الحافظ، **مرجع سبق ذكره**، ص٩٣، ٩٤.

٥٦- **وثائق**، ص١٨٩.

٥٧- خطاب عبدالناصر فى ١٩٦٧/٧/٢٣، ورد فى: أنيس صايغ (محرراً)، **مرجع سبق ذكره** (د. مجدى حماد، **رؤية عبد الناصر لمسألة حل الصراع العربى الإسرائيلى**، ص٣٤).

٥٨- هيكل، مرجع سبق ذكره، ص٥٠، نقلاً عن: شوقى، مرجع سبق ذكره، ص ٥٦.

٥٩- جان لاكوتير، عبد الناصر، الطبعة العربية، بيروت دار النهار، ١٩٧١، ص١٧٨. ورد فى: الحافظ، **مرجع سبق ذكره**، ٨٤.

٦٠- ياسين، **مرجع سبق ذكره**.

٦١- إبراش، **مرجع سبق ذكره**، ص١٤١.

٦٢- **تحرير الأقطار المحتلة**، من إصدارات فتح، ص٢٧، ٢٦. وردت فى: الحافظ **مرجع سبق ذكره**، ص١٠٠.

٦٣- **كيف تتفجر الثورة الشعبية المسلحة**، من إصدارات فتح، ص٣٢. وردت فى: الحافظ، **مرجع سبق ذكره**، ص١٠٠.

٦٤- E.Rouleau, J.F.Held, J.Lacouture: Israel et les arabes _le 3e combact, seuil, paris, 1967, p 59. ورد فى: الحافظ، **المرجع السابق**، ص١٠٠.

٦٥- شوقى، **مرجع سبق ذكره**، ص ٦٠.

٦٦- هيكل، **مرجع سبق ذكره**، ص٨٨، ورد فى شوقى، **مرجع سبق ذكره**، ص٥٦.

٦٧- رد عبد الناصر على أسئلة المغتربين فى الإسكندرية، فى١٩٥٩/٨/١٠. جمال عبد الناصر، **فلسطين- من اقوال**، ص٥٧.

٦٨- شوقى، **مرجع سبق ذكره**، ص ٥٤.

٦٩- **المرجع نفسه**، ص ٥٤، ٥٥.

٧٠- **المرجع نفسه**، ص ٥٥، ٥٦.

٧١- حنفى، **مرجع سبق ذكره**، ص٩٠.

٧٢- شوقى، **مرجع سبق ذكره**، ص ٦١، ٦٢.

٧٣- خطاب عبد الناصر فى١٩٧٠/٢/١٢، ورد فى: حماد، **مرجع سبق ذكره**، ص٣٩.

٧٤- ياسين، **مرجع سبق ذكره**.

٧٥- إبراش، **مرجع سبق ذكره**، ١٩٨٧، ص١٤٣.

٧٦- ياسين، **مرجع سبق ذكره**.

٧٧- رياض نجيب الريس، **المسار الصعب، المقاومة الفلسطينية، منظماتها، أشخاصها، علاقاتها**، بيروت، مطابع فؤاد بيبان، ١٩٦٧، ص٩٩.

٧٨- محمد سمير المنشاوى، **جمال عبد الناصر والقضية الفلسطينية ١٩٥٢-١٩٧٠**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية الآداب، قسم تاريخ، ٢٠٠٦، ص٢٠٧.

٧٩- أحمد الشقيرى، **من القمة إلى الهزيمة**، بيروت، دار العودة، ١٩٧٠، ص٧٥.

٨٠- محمد إسماعيل خلة، **سياسة مصر تجاه قضية فلسطين**، رسالة ماجستير، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ٢٠٠٢، ص٨٦.

٨١- الريس، **مرجع سبق ذكره**، ص٩٩.

٨٢- مجلس الأمة، مضبطة رقم ٣١، بتاريخ١٩٦٥/٥/٤، ص٢٣٢٤، وردت فى : المنشاوى، **مرجع سبق ذكره**، ص٢١١.

٨٣- خلة، **مرجع سبق ذكره**، ص٩٠.

البـــاب السابع

الفصل السادس

عبد الناصر والعمل الفدائى الفلسطينى

ناصر حجازى

عبد الناصر والعمل الفدائى الفلسطينى

سبعة جيوش عربية عادت من فلسطين، سنة ١٩٤٨، مهزومةً أمام جيش إسرائيلى، عماده من العصابات الصهيونية، آلاف الضباط العرب قاتلوا فى فلسطين، بينما عواصم أقطارهم محتلة، وبينما خلفوا وراءهم جزءاً كبيراً من فلسطين محتلاً، عادوا إلى أوطانهم، وكلهم يقين بأن تحرير ما احتله الصهاينة من فلسطين لا يبدأ إلا بتحرير أقطارهم المحتلة، لذلك لم يمض عقد إلا وثورات العسكر قد اجتاحت دول عربية كبيرة، مثل مصر، وسوريا، والعراق.

فى مصر قامت ثورة ٢٣ يوليو/ تموز سنة ١٩٥٢، بقيادة البكباشى (المقدم) جمال عبدالناصر، والذى شارك فى حرب فلسطين سنة ١٩٤٨، وكان أركان حرب القوات التى حوصرت فى الفالوجا، لعدة أشهر، وعاد عبد الناصر ليشكل ويقود تنظيم "الضباط الأحرار"، الذى وصل به عبدالناصر إلى قمة السلطة، وشكلت فلسطين ونكبتها سبباً رئيسياً لثورة ٢٣يوليو/ تموز، لكن الغريب أن فلسطين غابت، أو توارت من الاهتمامات الأولى لقائد الثورة، وجعل جُلَّ تركيزه على تحرير مصر من الاحتلال البريطانى، يليه بناء دولة حديثة، قوية الاقتصاد، وإصلاح الحياة الاجتماعية المصرية، التى تدهورت، خلال عقود طويلة من الاحتلال والاستغلال الطبقى، لكن لا غاب عن فكر عبدالناصر أن أعداءه لن يسمحوا له بذلك، لأن دولة قوية فى مصر هى الخطر الأول على كيانهم الصهيونى، وهو ما كان.

آلت إدارة قطاع غزة، بعد النكبة، إلى الحكومة المصرية، بينما آلت إدارة الضفة الغربية إلى الأردن، وحرصت الدولتان على منع أى "تسلل" من غزة أو الضفة، إلى الجزء الذى احتل من فلسطين، وقامت عليه "إسرائيل"، ووصل الأمر إلى قيام حكومتى مصر، والأردن بالزج فى سجونهما بمن تثبت عليه تهم "التسلل" إلى أرضه المحتلة، سواءً كان ذلك لمقاومة المحتل، أو للعودة ببعض أموال ومدخرات الشعب الفلسطينى، التى تركها خلفه، عند خروجه من فلسطين، خلال حرب سنة ١٩٤٨، وكانت تهمة هؤلاء المتسللين هى "اختراق خط الهدنة" كان ذلك قبل ثورة سنة ١٩٥٢ فى مصر، والغريب أنه استمر كذلك بعدها، وحتى بدايات سنة ١٩٥٥، وتحديداً حتى ٢٨ فبراير/ شباط سنة ١٩٥٥،عندما أغارت على غزة قوات إسرائيلية،

مكونةً من سرية مشاة مدعمة، تتبع الكتيبة (١٠١)، ذات المهام الخاصة، والتى كانت تحت إمرة مؤسسها، آرئيل شارون، وقتلت هذه السرية ٧٢ شهيداً عربياً، وجرحت ما يقارب هذا العدد[١].

كان هذا اليوم مفصلياً فى تاريخ العمل الفدائى الفلسطينى، الذى كان يقع بين سندان التربص الصهيونى، ومطرقة الملاحقة العربية الرسمية، ففى اليوم التالى مباشرةً، اشتعل قطاع غزة من أقصاه إلى أقصاه بانتفاضةٍ عارمة، امتدت لثلاثةِ أيامٍ متصلة، ولم تتوقف الانتفاضة حتى نال المتظاهرون مطالبهم، بوعدٍ بإسقاط "مشروع سيناء" للتوطين، وتشكيل طلائع لجيش تحرير فلسطين، وعدم ملاحقة أى مشاركٍ فى الانتفاضة، تلك التى لعبت دوراً كبيراً فى جذب مصر نحو الاتجاه القومى.

"إنهم أبناء العمالقة، إنهم أبناء العمالقة" قالها رئيس وزراء إسرائيل آنذاك ديفيد بن جوريون، فى الكنيست، وهو يقفز أمام منصتها، ثائراً غضباً، ويكاد الدم يغلى فى عروقه، ويده، التى خرجت عن سيطرته، تضرب على المنضدة بجنون، وهو يتحدث عن الفدائيين الفلسطينيين، خلال عامى ١٩٥٥ ـ ١٩٥٦، معدداً العشرات من "اعتداءات أبناء العمالقة" على "أمن الإسرائيليين"، الذى أصبح مهدداً[٢].

أصبح هذا هو حال الكيان الصهيونى، مهدداً فى أمنه، مخترقاً من حدوده، التى ظنها آمنةً، مدافعاً عن نفسه، بعد أن غلبه وهم أنه دائماً المبادر بالهجوم، وعلى العرب انتظاره فى ديارهم، لكن ما حدث من انقلاب فى المواقف لم يكن صدفةً، فبعد انتفاضة أهالى غزة، عمد الرئيس جمال عبد الناصر إلى تشكيل قوات الفدائيين الفلسطينيين، وتمثلت الخطوة الأولى فى تشكيلها، فى حضور عبد الناصر بنفسه إلى القطاع، فى رسالةٍ قويةٍ إلى من على طرفى حدود غزة، أهلها من العرب الفلسطينيين، واللاجئين من فلسطين المحتلة سنة ١٩٤٨، تقول الرسالة: إنى معكم، وأتفهم مطالبكم، كما وجهت الرسالة قوية إلى الطرف الآخر من الحدود، المحتلين الصهاينة: "إذا كنتم تريدون الدخول فى معركة، سنعطيكم درساً قاسياً"، وهو ما سبق أن أكد عليه عبد الناصر، صراحةً فى اليوم التالى للعدوان الإسرائيلى على قطاع غزة، عندما تحدث فى طلاب الكلية الحربية[٣].

خلال زيارته القصيرة إلى قطاع غزة، قطع عبد الناصر على نفسه عهداً لشعب القطاع بالانتقام[٤] حيث دعا مجلس قيادة الثورة المصرية إلى الاجتماع، وقرر بعد مباحثات ومناقشات طويلة، الثأر لكل الجنود المصريين والفلسطينيين، ومعاقبة إسرائيل على تماديها

فى عدوانها، وتوجيه ضربات موجعة إلى إسرائيل، بعمليات تطال مواقع داخلها، وتم تكليف البكباشى (المقدم) مصطفى حافظ بتشكيل كتيبة الفدائيين الفلسطينيين، والتى اتخذت رقم (١٤١).

بتشكيل الكتيبة (١٤١) انقلبت الكثير من المفاهيم فى قطاع غزة رأساً على عقب، فعشرات المسجونين، والمطاردين بتهمة اجتياز خط الهدنة، والتسلل إلى فلسطين المحتلة سنة ١٩٤٨، أصبحوا مطلوبين لدى السلطات، ولكن ليس بهذه التهمة، بل للانضمام إلى كتية الفدائيين، وأصبحت الجريمة المعاقب عليها بالسجن واجباً يجب تأديته، وبدلاً من اجتياز خط الهدنة خلسةً، أصبحت عمليات عبوره تتم تحت حراسة القوات المصرية المرابطة فى قطاع غزة.

بدأت عملية تجنيد عناصر الفدائيين من داخل السجون، وقام البكباشى مصطفى حافظ بعدد من الزيارات الخاطفة، لاختيار هذه العناصر بنفسه، واختار خمسين شاباً منهم، جميعهم متهم باجتياز خطوط الهدنة، والدخول إلى فلسطين المحتلة سنة ١٩٤٨، لإحضار منقولات تركوها، إبان النكبة، أو لاستعادة شىء من محاصيل أراضيهم ومزارعهم، التى أجبروا على تركها، واللجوء إلى قطاع غزة.

"إننى أريدكم أن تجتازوا خط الهدنة هذه المرة، وبأمر منى، ولكن بدلاً من أن تعرضوا أنفسكم للخطر، وتذهبوا من أجل أغراض بسيطة، فإننى أريدكم أن تجتازوا (خطة الهدنة) من أجل وطنكم وخدمته".هكذا تحدث مصطفى حافظ لمن تم اختيارهم للانضمام إلى كتيبته ، ثم أفاض شارحاً طبيعة المهام التى سوف يكلف بها هؤلاء الرجال، والذين تعالت صيحاتهم مرحبين بالمهمة، فتم نقلهم إلى المعسكر، الذى تم إعداده فى التو والحال[٥].

نقل الرجال الخمسون إلى المعسكر، ليجدوا العشرات من الشباب الفلسطينى، قد سبقوهم إلى التدريب على العمليات الفدائية، بعد أن تم اختيارهم بواسطة عدد من الشخصيات الوطنية، ذات العلاقة المباشرة بالجماهير، وتم اختيار خمسين شاباً من مختلف أنحاء فلسطين، والذين قاموا بدورهم بتزكية من يرونه صالحاً للانضمام إلى كتيبتهم، التى رأوا فيها نواة جيش التحرير*

---

* رغم ما تمثله الكتيبة (١٤١) وقائدها مصطفى حافظ، من صفحة مضيئة في تاريخ النضال العربى الفلسطينى، فإن هناك ندوة فى الكتابة عنها، أو تسجيل وقائعها، أو تدوين لشهادات الأحياء من هؤلاء الأبطال، حتى أن الباحث، أثناء بحثه عن الكتيبة (١٤١)، لم يجد إلا كتابين صغيرين، لا يوفيان هذه الحقبة العظيمة حقها من البحث والدراسة!

جرى تدريب عدد كبير من الشباب الفلسطينى على استخدام الأسلحة الصغيرة، والقنابل اليدوية، قبل أن يتم تشكيل الكتيبة (١٤١) رسمياً، والذى ظل معلقاً حتى قيام اللواء (المشير، بعد ذلك) عبد الحكيم عامر، القائد العام للقوات المسلحة المصرية، بزيارة قطاع غزة، كلف خلالها مصطفى حافظ بتشكيل قوة الفدائيين الفلسطينيين مذكراً بقرار مجلس قيادة الثورة فى هذا الشأن(٦).

التقط مصطفى حافظ طرف الخيط، وضم إلى جانبه ضابطين من سلاح المهندسين، وثالثاً من سلاح البحرية، وبدأ تدريب المتطوعين يأخذ شكلاً متطوراً ومعقداً، بينما لم تتوقف عمليات الاستطلاع خلف صفوف العدو، وتم إرسال مجموعات من المتطوعين إلى معسكر تابع للحرس الوطنى فى منطقة الهرم، جنوبى القاهرة، كما فتحت أمام الكتية الناشئة مخازن سلاح الحرس الوطنى المصرى، بل أصبح للكتيبةِ مستودعٌ خاصٌ بها، للسلاحِ والذخيرة.

اندفع الشباب الفلسطينى نحو الانخراط فى كتيبة الفدائيين، بعد أن رأى هؤلاء احتضان عبد الناصر لثورة الجزائر، ودعمه الكامل لها، مما جعل خطواتها أسرع نحو تحرير الجزائر من الاستعمار الفرنسى الاستيطانى، الذى يشبه - إلى حدٍّ بعيد - احتلال الصهاينة لجزءٍ كبيرٍ من فلسطين، فى وقتها، كما مثل عبد الناصر الأمل فى التحرير، بعد تبنيه الخط القومى، ودعوته الدائمة إلى الوحدة العربية، وتحرير فلسطين، كما جاءت خطوة عبد الناصر بعقد "صفقة الأسلحة التشيكية" وقبلها، مشاركته فى "مؤتمر باندونج" لتجعل منه الزعيم العربى الأقدر على قيادة جماهير الأمة العربية لتحرير فلسطين، خاصةً وأنه يرأس أكبر دولةٍ عربيةٍ، وله جيشٌ مرابطٌ فى سيناء، وعدة كتائب من الحرس الوطنى فى قطاع غزة، كل هذه العوامل مجتمعة جعلت السير خلف عبد الناصر أمراً لا يحتاج إلى تبرير أو تفسير من جانب الشعب الفلسطينى.

سريعاً جاء الاختبار الأول لكتيبة الفدائيين، حيث اعتدت إسرائيل على قطاع غزة كعادتها، وجاء عدوانها هذه المرة على مركز شرطة خان يونس، وذلك فى ١٣ أغسطس/آب ١٩٥٥، وكان لابد من الرد وبقوة، على العدوان الإسرائيلى.

كان عدد أفراد كتيبة الفدائيين قد وصل إلى (٧٠٠) فدائى، تم تدريب نسبة قليلة منهم فى معسكرات الحرس الوطنى فى الهرم، جنوبى القاهرة، وبعد العدوان على خان يونس، شكلت قيادة الكتيبة عدة مجموعات للرد فى العمق الإسرائيلى، وبالفعل نجحت هذه المجموعات فى إنزال أكبر قدر من الخسائر المادية والبشرية فى صفوف العدو الصهيونى.

ووصلت ذروة عمليات كتيبة الفدائيين (١٤١)، فى أبريل/ نيسان من عام ١٩٥٦، عندما تم التخطيط لدخول ثلاثمائة فدائى إلى الأرض المحتلة، وتنفيذ عمليات جريئة ضد معسكرات تدريب العدو، ومصانعه العسكرية، ونقاط تمركزه، على أن يكون طريق العودة إما إلى قطاع غزة مباشرة أو بعبور خط الهدنة بين فلسطين المحتلة سنة ١٩٤٨، والضفة الغربية لنهر الأردن، وتسليم أنفسهم للسلطات الأردنية، وطلب مقابلة البكباشى صلاح مصطفى، الملحق العسكرى المصرى فى عمان، وكان على علم بالعمنية، وقد تم تنفيذ هذه العملية فى الفترة من ٨-١٠ أبريل/ نيسان سنة ١٩٥٦، وبالفعل تعاونت السلطات المصرية والأردنية على إعادة الفدائيين الفلسطينيين، الذين شاركوا فى هذه العملية، ولجأوا إلى السلطات الأردنية، وذلك عبر مطارى عمان والقاهرة[٧].

نجح العدو الصهيونى فى ١١ يوليو/ تموز سنة ١٩٥٦، فى توجيه ضربةٍ قويةٍ لكتيبة الفدائيين، باغتيال قائدها البكباشى مصطفى حافظ، فى مكتبه، بتفجير طردٍ ملغوم، قُدِّمَ إليه على أنه كتابٌ مغلف، يمثل شفرة جديدة مقدمة إلى أحد جواسيس العدو، سريعاً امتدت يد مصطفى حافظ لتفض هذا الطرد، فسقطت ورقةً صغيرةً منه، انحنى ليلتقطها، وقبل أن تصل يده إليها انفجر الطرد، ليسمو مصطفى حافظ شهيداً، ويصاب اثنان من مساعديه، وابنه الصغير محمد.

كانت ضربةً مؤلمةً للفدائيين، الذين رأوا فى حافظ قائداً، وأباً، ومثالاً للبذل والفداء، حريصاً على الدم الفلسطينى، ثائراً للانتقام له، إذا ما اعتدى عليه، وتبجح العدو الصهيونى، عبر إذاعته بالعربية، مهدداً من يواصل عمله من الفدائيين بمصير مصطفى حافظ، وزاد من نشوة العدو، نجاحه فى ٢١ من الشهر نفسه فى اغتيال البكباشى صلاح مصطفى الملحق العسكرى المصرى فى عمان، وأبرز الداعمين للفدائيين على الجبهة الشرقية لفلسطين المحتلة سنة ١٩٤٨.

ليس صحيحاً أن فدائيى الكتيبة (١٤١) توقفت أعمالهم، بعد استشهاد قائدهم، مصطفى حافظ، إلا أن عملياتهم الفدائية ارتبطت بصورة مباشرة بتطورات الوضع الإقليمى، خاصة فيما يتعلق بمصر عبد الناصر، فبعد استشهاد مصطفى حافظ، وخروج قطاع غزة كله فى وداعه بخمسة عشر يوماً وقف عبد الناصر فى ميدان المنشية بالإسكندرية ليعلن عن تأميمه لشركة قناة السويس، وهى أقسى ضربة تلقتها القوى الاستعمارية حتى ذلك الوقت.

دخلت المنطقة بأسرها فى أجواء حرب مقبلة، بين مصر من جهة، وفرنسا وبريطانيا من جهة أخرى، لكن بداية الحرب جاءت على الجبهة الإسرائيلية، الأمر الذى جعل فدائيى الكتية (١٤١) رأس حربة، للقوات المصرية التى تقاتل فى سيناء، وعلى جبهة قناة السويس، ومع صمود مدينة بورسعيد لجحافل المعتدين، تصاعدت عمليات الفدائيين خلف خطوط العدو، لتربك جميع مخططاته، بل وصل الأمر إلى نجاح هؤلاء الفدائيين فى إسقاط طائرة إسرائيلية، أمام بحر غزة، وأسر قائدها، والاستيلاء على ما لديه من وثائق وخرائط، كشفت عن خطط إسرائيلية لمعاركها المقبلة فى جبهة سيناء، وشكلت الضفة الغربية ملاذاً آمناً لهؤلاء الفدائيين، فبعد قيامهم بعملياتهم الفدائية، كانوا يتوجهون إلى الضفة، ومنها كانت تصل المعلومات التى جمعوها إلى القاهرة بل وصل الأمر إلى قيامهم بتهريب القصائد الشعرية، وتفاصيل وأحداث جرائم الاحتلال فى قطاع غزة، لتذاع فى "صوت العرب"[٨].

إلى الشمال الشرقى من فلسطين، فى سوريا، وفى نفس توقيت تكوين مصطفى حافظ للكتيبة (١٤١) تقريباً، كان هناك ضابط سورى، يقوم بمهمة مشابهة، جمعت فلسطين بينه وبين مصطفى حافظ، رغم أنها، بفعل الجغرافيا، كانت تفصل بينهما، وحملت الكتيبة اسم "كتيبة الفدائيين الفلسطينيين" وكانت مرتبطة بشكل عقائدى بالرئيس المصرى جمال عبد الناصر، وذلك قبل سنوات من إعلان الوحدة المصرية - السورية حيث قام النقيب (المقدم بعد ذلك) أكرم صفدى باختيار مئات الشباب الفلسطينى ليضمهم إلى كتيبته من بين اللاجئين الفلسطينيين، على أن يمثلوا كل مناطق فلسطين، وخاصةً المتاخمةَ للحدود السورية واللبنانية، وتم بناء معسكر تدريب شامل لهم، تفردوا فيه عن كل المسكرات التابعة للجيش السورى، بأن كان لكل فدائى منهم سلاحٌ شخصى، لا يفارقه أبداً[٩].

وخلال عامى ١٩٥٥، ١٩٥٦، كانت كتيبة الفدائيين الفلسطينيين فى سوريا، تكثف عملياتها الفدائية ضد الأهداف الإسرائيلية، فى منطقة الجليل المحتل، خاصة خلال "العدوان الثلاثى" على مصر، كما شارك هؤلاء الفدائيون فى تنفيذ عمليات تخريب أنابيب النفط، ومحطات ضخه فى سوريا، خلال "العدوان الثلاثى"، لوقف ضخ النفط العربى إلى أوروبا، الأمر الذى كان له أثره على سير المعارك لصالح الجانب المصرى[١٠].

خلال "العدوان الثلاثى" على مصر، استطاعت عناصر الفدائيين الفلسطينيين، وانطلاقاً من قطاع غزة المحتل، القيام بعدد من العمليات العسكرية النوعية ضد بعض الأهداف الإسرائيلية فى فلسطين المحتلة سنة ١٩٤٨، وكانت هذه العناصر تنتقل بعد تنفيذ عملياتها

إلى عمان بعد عبورها خط الهدنة نحو الضفة الغربية، لكن عدداً كبيراً منهم استشهد أو أسر، خلال هذه الرحلات فضلاً عن استشهاد بعضهم على يد قوات الاحتلال الإسرائيلى، خلال عمليات مداهمة لقطاع غزة، بحثاً عن عناصر الفدائيين. لعل من أبرز ما تميز به فدائيو الكتيبة (١٤١) خلال وجود قوات الاحتلال الصهيونى فى قطاع غزة، هو عدم تورطهم فى عمليات الانتقام ممن حامت حولهم شبهات العمالة للعدو، الأمر الذى كان من الممكن أن يورط هؤلاء الفدائيين فى عمليات اغتيال، واغتيالٍ مضاد، لكن فى يوم خروج قوات الاحتلال، ودخول قوات الطوارىء الدولية، إلى قطاع غزة، ١٩٥٧/٣/٧، نفذ اثنان من فدائيى الكتيبة (١٤١) حكم الإعدام فى أحد العملاء، والذى ثبتت عمالته للعدو، وأردى العميل رمياً بالرصاص بالقرب من مقبرة الشهداء، بمدينة غزة[١١].

بعد انتهاء العدوان الثلاثى، وإعادة تنظيم الكتيبة (١٤١) مرةً أخرى، ونقل مقرها إلى خان يونس، توقفت مؤقتاً عمليات الكتيبة ضد العدو الصهيونى، وتم تغيير أهداف عملياتها، نحو محيطٍ أوسع، هو المحيط القومى، خاصةً بعد إعلان الجمهورية العربية المتحدة، فى فبراير/ شباط ١٩٥٨، موحدةً بين مصر وسوريا، تحت قيادة جمال عبد الناصر، الذى بدا العنصر المحرك للحركة القومية العربية، حتى وصل الأمر إلى اتهام الغرب له عقب أى ثورة، أو محاولة انقلاب، بأنه يقف خلفها، ويخطط لها منذ زمنٍ طويل، حدث ذلك بصورةٍ جلية، بعد ثورة العراق فى ١٤ يوليو/ تموز ١٩٥٨، وهو ما لم تتحمله الولايات المتحدة الأمريكية وأنزلت قواتها على شواطىء لبنان، استجابةً لدعوة رئيسه آنذاك كميل شمعون، بذريعةِ وقف نفوذ عبدالناصر، الذى يكاد يسيطر على المنطقة بأسرها.

وفى ظل تنامى الشعور القومى، تم استغلال الفدائيين الفلسطينيين فى معارك قومية، وكان يمكن ادخارهم لعمليات مركزة داخل فلسطين المحتلة سنة ١٩٤٨، وبالفعل فقد الفدائيون عدداً كبيراً من شهدائهم، فى هذه المعارك القومية، ففى سنة ١٩٥٨ تم نقل عدد كبير من فدائيى مصطفى حافظ فى غزة إلى القطر الشمالى من الجمهورية العربية المتحدة، لينضموا إلى إخوانهم فى كتيبة الفدائيين، التى كانت تحت إمرة النقيب أكرم صفدى، وجرى تدريبهم على القيام بعملياتٍ استطلاع بالقرب من الشواطىء اللبنانية، لمراقبة تحركات القوات الأمريكية، ومن تواليها من القوات اللبنانية[١٢].

فى العام التالى ١٩٥٩، وبعد تردى العلاقات بين جمال عبد الناصر وقائد ثورة العراق اللواء عبد الكريم قاسم، ساند الأول انقلاباً دبرته عناصر قومية فى الجيش العراقى ضد

الثانى، فيما عرف، بعد ذلك بثورة الشواف، فى تعبيرات "القوميين العرب"، أو "انقلاب الشواف" بتعبيرات الشيوعيين العرب، وبغض النظر عن المصطلح فقد ساند عبد الناصر هذه الحركة العسكرية، التى بدأت فى شمال العراق، بغرض إسقاط نظام عبد الكريم قاسم، الذى أصر على رفض الوحدة الاندماجية بين العراق والجمهورية العربية المتحدة، وتمسك باتحاد فيدرالى بينهما، وتبادلت إذاعتا بغداد والقاهرة الهجمات الإعلامية، وخلال حركة الشواف تم إرسال جزء كبير من الفدائيين الفلسطينيين إلى منطقة تل عفر، بالمروحيات وشارك فى هذه العملية، قائدهم أكرم صفدى بنفسه لكن حركة الشواف فشلت، وقتل الشواف نفسه، وتم سحب قوات الفدائيين الفلسطينيين من العراق، بعد التأكد من فشل حركة الشواف(١٣)..

عقدٌ كاملٌ من الاسترخاء العسكرى، عاشه الفدائيون الفلسطينيون من الكتيبة (١٤١) بدأ من سنة ١٩٥٧، وانتهى بنكسة يونيو/ حزيران ١٩٦٧، فقدت فيه الكتيبة ٣١ شهيداً، وعدداً من الأسرى والمصابين، بينما لم تفقد الكتيبة فى عملياتها النشطة سنة ١٩٥٦، إلا أقل من عشرةِ شهداء وأربعةِ أسرى، وذلك لعدةِ عوامل، لعل من أهمها الاستعدادات الجديدة لقوات الاحتلال الإسرائيلى بالقرب من قطاع غزة، وتعزيز قدرة المواقع العسكرية الإسرائيلية، وتكثيف الدوريات العسكرية، ولدورٍ غامضٍ كانت تقوم به فصائل معينة من قوات الطوارئ الدولية، فقد كان بينها وبين الدوريات الإسرائيلية تنسيقٌ تامٌ فى رصد حركة الفدائيين الفلسطينيين(١٤). !

لا يوجد تفسيرٌ لموقف مصر الناصرية من العمل الفدائى الفلسطينى انطلاقاً من غزة، بعد انتصار "العدوان الثلاثى" فبعد احتضان مصر للعمل الفدائى وتشجيعه قبل العدوان، وتشكيل الكتيبة (١٤١) فدائيين تطور الأمر إلى إهمال أمر هذه الكتيبة، وعدم السماح لها بالعمل، خلف خطوط العدو المحتل لفلسطين ٤٨، بعد انتصار "العدوان الثلاثى" رغم أن الطبيعى هو العكس، بعد نجاح عبد الناصر فى تأميم القناة، والخروج من حرب ١٩٥٦، بانتصارٍ سياسىٍ ثمين، كان من المفترض أن يدفع باتجاه تعزيز العمل الفدائى، لكن العكس هو الذى حدث! وظهرت نبرة التخوف من التورط فى حربٍ شاملةٍ مع إسرائيل، و"لسنا على استعدادٍ لها حالياً"!

ويظل فى الذهن خاطرٌ، هل كان من بين شروط وقف إطلاق النار فى حرب ١٩٥٦، تعهدٌ مصرىٌ بعدم دعم العمل الفدائى؟! ربما كانت الإجابة بنعم، إذا أخذنا فى الاعتبار أن مصر سمحت لإسرائيل بالمرور فى مضيق تيران، بعد الحرب، وحتى أواسط مايو/ آيار ١٩٦٧، دون

الإعلان عن ذلك رسمياً، وحتى الآن فما من مصدرٍ معتمد، تحدث عن كل شروط وقف إطلاق النار فى حرب ١٩٥٦، ربما تكشف الأيام إن كان هناك من بينها ما يتعلق بأمر العمل الفدائى، أم أنه حرص عبد الناصر على عدم التورط فى حرب، دون أن يكون مستعداً لها تمام الاستعداد.

بعد نجاح الانفصاليين ومن ساندهم من العرب، فى اغتيال الوحدة المصرية ـ السورية فى ١٩٦١/٩/٢٨، حتى تبدلت المواقف داخل الحالة السياسية الفلسطينية، والتى كانت بفعل نجاح مشروع الوحدة ١٩٥٨، موحدة تحت شعار "الوحدة طريق التحرير"، ثم تبدل الشعار، بعد الانفصال إلى "التحرير طريق الوحدة"، ساعد على سرعة تغيير الشعار، ما سبق وتحدث عنه الرئيس جمال عبد الناصر، من أنه لا يملك ـ حتى الآن ـ خطةً لتحرير فلسطين، ورغم أن عبدالناصر أصدر بعد هذه الواقعة قراراً جمهورياً بتشكيل لجنةٍ عليا لإعداد تخطيطٍ شاملٍ لتحرير فلسطين، وبالفعل تشكلت اللجنة برئاسة المشير عبد الحكيم عامر، وعضوية صفوة القيادة السورية ـ المصرية فى دولة الوحدة، بيد أن هذه اللجنة لم يكتب لها أن تجتمع، ولو لجلسةٍ واحدة(١٥).

ما إن هَلَّ العام ١٩٦٣، حتى كان عدد المنظمات الفدائية الفلسطينية قد تخطى الثلاثين، صحيح أن نسبتها الأكبر اقتصرت على اللافتة فحسب، إلا أن ضخامة الرقم عكس مدى تعطش الشعب الفلسطينى لأخذ قضيته بين يديه، خاصة بعد أن حث عبد الناصر الشعب الفلسطينى على أخذ قضيته بين يديه، الأمر الذى كرره كل من ملك العربية السعودية، سعود ابن عبد العزيز، والرئيس الجزائرى، أحمد بن بيللا، سنة ١٩٦٢(١٦).

يضاف إلى هذا الدعوات، عاملان آخران، كانا الدافع الأكبر لتنامى عدد المنظمات الفدائية الفلسطينية، وتنامى دور بعضها بقوة فى أوائل ستينيات القرن العشرين وحتى نكسة يونيو/ حزيران ١٩٦٧، وهذان العاملان هما: نجاح الشعب الجزائرى فى تحقيق استقلاله، بعد احتلال فرنسى استيطانى، دام أكثر من مائة وثلاثين عاماً، أما العامل الثانى فهو تشجيع بعض الأنظمة العربية لهذه المنظمات، وتقديم الدعم لها، مادياً ومعنوياً، وذلك لإحراج جمال عبد الناصر، وإظهاره بمظهر الرافض للعمليات الفدائية الفلسطينية، وهى بلا شك حقٌ مشروع لشعب محتلةٍ أرضه، وهذا ما دفع عبد الناصر إلى عدم انتقاد العمليات الفدائية، التى حدثت على يدِ عناصر فدائية فلسطينية، فى أواسط ستينيات القرن العشرين، رغم ما يمكن أن تسببه هذه العمليات من حرب شاملة، لم يكن عبد الناصر مستعداً لدخولها، وجاءت هذه

العمليات انطلاقاً فى الغالب من سوريا، التى تعاقبت على حكمها، بعد الانفصال عن مصر، أنظمةً مناوئةً لعبد الناصر، وجاء رد عبد الناصر مختلفاً، بالتفكير فى إنشاء كيان فلسطينى رسمى، أو شبه رسمى، كمحاولة لضبط إيقاع هذه المنظمات الفلسطينية، وبالفعل نجح عبدالناصر فى دعم أحمد الشقيرى لتأسيس وإعلان "منظمة التحرير الفلسطينية" فى سنة ١٩٦٤، كنواةٍ للكيان السياسى الفلسطينى، ونظرت المنظمات الفدائية الفلسطينية إليها، على أنها مولودة على الفراش الرسمى العربى، بينما اعتبر جمال عبد الناصر هذه المنظمات الفدائية عملاء للحلف المركزى الذى جاء خلفاً لحلف بغداد.

لم يزعم أى زعيم سياسى عربى أن العمل الفدائى الفلسطينى وحده يمكنه تحرير فلسطين، وكانت هذه هى قناعة قادة المنظمات الفدائية، خاصة حركة التحرير الوطنى الفلسطينى (فتح)، والذين رأوا فى عملياتهم فى عمق الأرض المحتلة، توريطاً لعبد الناصر فى حربٍ شاملةٍ تتحرر على إثرها فلسطين، لذلك اعتمدوا شعار "التاءات الثلاث" (تمويل - توريط- تحرير).

وربما ما كانت القاهرة تجهله، فى ذلك الوقت، هو أن هذه العمليات كانت تجرى بتعمدٍ مقصودٍ من جانب عناصر فى أنظمة عربية، تناصف عبد الناصر العداء، وقتها، ومن المفارقات أن هذه العمليات ذات التأثير المحدود كانت تسمى، اصطلاحاً، فى التعامل بين (فتح) وحلفائها العرب، أيامها باسم "حرب التوريط"(١٧).

الغريب أن علاقة "فتح" ودمشق تبدلت بعد نكسة سنة ١٩٦٧، بعد إدراك خطأ ما حدث من عمليات غير مسئولة على الجبهة أدت إلى ما حدث وكان لدى قيادة "فتح" الإحساس نفسه بالخطأ ولكن لم يكن هناك مجال للتراجع، بعد ضياع باقى فلسطين، لذلك كانت كل الطرق أمام قادة "فتح" لا تؤدى إلا إلى القاهرة، ولكن كيف لها أن تسير فى هذا الطريق، وعلاقتها بالقاهرة فى أفضل وصف لها، علاقة سيئة خاصة وأن كل التقارير التى وضعت أمام عبدالناصر كانت تشير إلى علاقة "فتح" الوطيدة بالإخوان المسلمين، أو تواطئها مع أنظمة عربية تناصب عبد الناصر العداء، لكن جمال عبد الناصر كان يريد فتح صفحة جديدة مع حركة "فتح"، لحاجته إلى عمليات مقاومة، ولو صغيرة، فى الأرض المحتلة، كى تكون رمزاً لعمليات مقاومة للاحتلال، تربك العدو المحتل، وتمهد لحرب التحرير.

حاول قادة فتح" قبل العام ١٩٦٧، أن يلتقوا بعبد الناصر، وفشلوا فى ذلك، ولم يلتقوا إلا بمدير المخابرات العامة، صلاح نصر، وكان مندوب "فتح" فى مصر، آنذاك، هايل عبد الحميد

(أبو الهول) يؤدى دور حلقة الاتصال بينهما، مشتركاً فى ذلك مع فاروق قدومى (أبو اللطف)_

الغريب أن قصة اللقاء الأول بين جمال عبد الناصر وقادة "فتح"، رُويت بعدة روايات مختلفة، فبينما يؤكد محمد حسنين هيكل أنها كانت فى أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٦٧، يقول فاروق قدومى أنها كانت فى نوفمبر/ تشرين الثانى، وأن من حضرها من قادة "فتح" هو صلاح خلف (أبوإياد)، وفاروق قدومى، ويضيف أن باقى قيادة "فتح" قد التقت عبد الناصر فى لقاءات تالية[١٨].

يضيف "قدومى" فى روايته أن عبد الناصر قال لهم: "سنقسم رغيف الخبز بيننا وبينكم"، وحدد لنا مبلغ عشرة آلاف جنيه، واستعد لإعطائنا السلاح، كما وافق عبد الناصر على ألا يكون التعامل بين مصر و"فتح" عن طريق المخابرات، بل عبر محمد حسنين هكيل، فيما يختص بالأمور السياسية، وعبر مدير المخابرات الحربية المصرية، آنذاك، اللواء محمد صادق، فيما يتعلق بالأمور العسكرية[١٩] ولعل رواية قدومى ليست الأدق فى أمورٍ كثيرة، خاصةً وأن كل من عاصروا هذه الأحداث يروون قصة لقاء عبد الناصر مع قادة "فتح" برواياتٍ أقرب إلى رواية محمد حسنين هيكل، وإن كان هناك من قال إنها لم تكن فى أكتوبر/ تشرين الأول بل كانت فى سبتمبر/ أيلول ١٩٦٧_

كان مجمل ما جرى فى هذا اللقاء هو أن جمال عبد الناصر وعد بتقديم كل المساعدات الممكنة لـ "فتح" فى مقابل مطلبٍ واحد، وهو أن تنطلق ولو رصاصة واحدة كل يوم فى الأرض المحتلة، بحيث يسمع صوتها، ويذيع خبرها، ويكون ذلك رمزاً لوجود مقاومة فلسطينية فى الأرض المحتلة[٢٠].

وهناك من يضيف بعض التفاصيل على هذا اللقاء الأول، مثل طلب عبد الناصر من قادة "فتح" أن يشعلوا الأرض من تحت أقدام الاحتلال، فقال له عرفات بل سأشعل ثورةً وحينها قال عبد الناصر إن الثورة الفلسطينية أنبل ظاهرة، وهى وجدت لتبقى، ليضيف أبوعمار: ولتنتصر[٢١].

مَثَّلَ لقاء جمال عبد الناصر بقادةِ "فتح"، دفعةً معنويةً كبيرة للحركة، تلتها دفعةٌ أخرى عندما زار عبد الناصرالاتحاد السوفييتى، فى أغسطس/ آب ١٩٦٨، وضمن الوفد المصرى ياسر عرفات، بصفته مستشار الوفد المصرى، وبجواز سفرٍ مصرى باسم عبد الفتاح إبراهيم[٢٢]، وبالفعل نجح عبد الناصر فى إقناع القادة السوفييت بالتعامل مع عرفات ورفاقه،

رغم تحفظاتهم على "فتح"، ووصفهم لها بأنها جماعةً غير مسئولة، لكن بضغط من عبدالناصر، قبلت القيادة السوفييتية التعامل مع "فتح"، بل أمدتها ببعض الأسلحة، منها مدافع مضادة للدبابات قيمتها نصف مليون روبل [٢٣]، وبعد هذا اللقاء تطورت العلاقات السوفيتية ـ الفلسطينية، وعزز محاولات تطويرها الرئيس عبد الناصر، الذى بدأ يرى أن "فتح" يمكن أن تشكل قوة مضافة إلى مشروعه السياسى القومى[٢٤].

غيرت "معركة الكرامة" ١٩٦٨/٣/٢١، الكثير من الأوضاع الداخلية الفلسطينية، فبعد نجاح الفدائيين الفلسطينيين ومعهم قوة من الجيش الأردنى فى كسر هجوم عسكرى كبير للعدو الصهيونى، ونجاحها فى تكبيده خسائر بشرية ومادية كبيرة، الأمر الذى أجبره على التراجع، مطالباً بوقف إطلاق النار، بعد أن كان وزير حرب العدو الصهيونى آنذاك، موشيه دايان، يقول "إن المقاومة فى يدى كالبيضة، أقفشها فى يدى[٢٥] جاءت معركة الكرامة كمحاولة إسرائيلية لمعاقبة الأردن على احتضان العمل الفدائى، واحتلال مرتفعات السلط، وتحويلها إلى حزام أمنى لإسرائيل، كما حدث بعد ذلك فى جنوب لبنان[٢٦].

كان من نتائج "معركة الكرامة" زيادة عدد الفدائيين بشكل كبير، وتسلمت "فتح" منظمة التحرير الفلسطينية فى ٤ فبراير/ شباط ١٩٦٩، واتخذت الفصائل الفلسطينية من الأردن قاعدة لانطلاقها، خاصة وأنها أطول جبهة عربية مع الكيان الصهيونى، كما ساعد على ذلك النسيج الاجتماعى الأردنى، المتضمن نسبة مرتفعة من الفلسطينيين، وكانت كل الفصائل الفلسطينية موجودة فى الأردن، وتدفقت عليها كميات كبيرة من الأسلحة والمعدات، فضلاً عن الخبرات العسكرية العربية، وساعدت مصر الفصائل الفلسطينية على توطيد علاقاتها بدول الكتلة الشرقية، وشراء كميات كبيرة من السلاح من هذه الدول، كما طلبت "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين" من مصر خبراء لتدريب قواتها، واستأذنت عبد الناصر فى أن يتولى هذه المهمة أكرم صفدى وهيثم أيوبى،وكلاهما من الضباط الوحدويين فى الجيش السورى (سابقاً)، ولاجئين فى مصر منذ ١٩٦٣، ووافق عبد الناصر مع التأكيد على إمداد هذه القوات بما تحتاجه[٢٧].

كما نجحت مصر فى أواخر الستينيات فى إنشاء فصيل تابع لها بين فصائل المقاومة هو "فلسطين العربية" والذى أسسه أحمد زعرور، وهو ضابط سابق فى الجيش الأردنى، من ذوى الميول الناصرية، والذى انشق عن "الجبهة الشعبية – القيادة العامة"، ليشكل فصيلاً جديداً على غرار "منظمة سيناء العربية"، يكون ذراعاً مصرية خالصة فى الساحة الفلسطينية

، لكن "فلسطين العربية" سرعان ما حلت نفسها مقابل بضعة آلاف من الدولارات دفعتها قيادة فتح لها بعد الخروج من الأردن فى سنة ١٩٧٠(٢٨).

وقعت الفصائل الفلسطينية خلال وجودها فى الأردن، فى بعض الأخطاء، ومنها التورط فى الإقليمية على حساب عروبة القضية الفلسطينية، واللعب على فصم "الأردنى" عن "الفلسطينى"، حتى وصل الأمر إلى شق النقابات فى الضفة الشرقية إلى "فلسطينية" و"أردنية"، ثم كانت التحرشات غير المبررة بعناصر الجيش الأردنى (٢٩). كما اعتمدت بعض

هة الشعبية" خطفت ست

هوامش الفصل السادس

١- لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى: يونس الكتري، **حلقة مفقودة من كفاح الشعب الفلسطيني، الكتيبة (١٤١) فدائيون**، ط١، القاهرة، دار المستقبل العربي، سنة ١٩٨٧ من ص ٢٤.١٧.

٢- محمد كريِّم، **مصطفى حافظ/ مؤسس الحركة الفدائية الفلسطينية**، ط١، القاهرة، مركز يافا للدراسات والأبحاث، ١٩٩٨، ص ٤٥.

٣- هارون هاشم رشيد، **إبحار بلا شطآن/ فصول من سيرة ذاتية**، ج١، ط١، عمان، دار مجدلاوى للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤، ص ٢٤٥.

٤- حسين أبوالنمل، **قطاع غزة، تطورات اقتصادية وسياسية وعسكرية ١٩٤٨ ـ ١٩٦٧**، بيروت، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، سنة ١٩٧٩، ص ٦٠.

٥- الكترى، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣.

٦-المزيد من التفاصيل حول أسباب قرار تشكيل لـ (١٤١) ، المرجع نفسه، ص ٢٥-٢٩.

٧- لمزيد من التفاصيل، وشهادات نفر من أفراد هذه المجموعات يمكن العودة إلى الكترى، مرجع سبق ذكره، ص٤٢ وما بعدها.

٨- رشيد، مرجع سبق ذكره، ص ٢٧٣وما بعدها.

٩- لقاء مع أكرم صفدى، فى منزله بالقاهرة،٢٠٠٧/٣/١٥.

١٠- المرجع نفسه.

١١- الكترى، مرجع سبق ذكره، ص ٧٥.

١٢- صفدى، مرجع سبق ذكره.

١٣- المرجع نفسه.

١٤- الكترى، مرجع سبق ذكره، ص ٨٠.

١٥- أورده: رشيد، مصدر سبق ذكره، ص ٣٩١ ـ ٣٩٢ نقلاً عن: عصام حسونة، **٢٣ يوليو .. وعبدالناصر وشهادتى**، ص ٩٠ ـ ٩١.

١٦- عبد القادر ياسين، **الحركة الوطنية الفلسطينية/ المحطات الرئيسية، الدروس المستفادة**، ط١، القاهرة، دار الكلمة، ٢٠٠٠، ص ٤٢.

١٧- محمد حسنين هيكل، **المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، سلام الأوهام/ أوسلو ـ ما قبلها وما بعدها**، ط٦، القاهرة دار الشروق، ٢٠٠٠، ص ١٨.

١٨- حوار مع فاروق قدومى (أبو اللطف)، الصباح (غزة)،٢٠٠٦/٦/١٧.

١٩- المرجع نفسه.

٢٠- هيكل، مصدر سبق ذكره، ص ١٩.

٢١- موقع الملتقى الفتحاوى، على شبكة المعلومات الدولية.

٢٢- هيكل، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣.٢١

٢٣- المصدر نفسه، ص ٢٣.٢١

٢٤- فؤاد مطر، فلسطين الثانية فى ضيافة الكرملين، **الشرق الأوسط** (لندن) ٢٠٠٦/٣/٢٢.

٢٥- حوار مع أبو اللطف، مرجع سبق ذكره.

٢٦- حوار مع اللواء مشهور حديثه، المحرر (باريس) ١٩٩٥/٤/٣.

٢٧- صفدى، مصدر سبق ذكره.

٢٨- لقاء مع عبد القادر ياسين، فى منزله بالقاهرة، فى ٢٠٠٧/٤/١. ياسين، مرجع سبق ذكره، ص ٥٢.

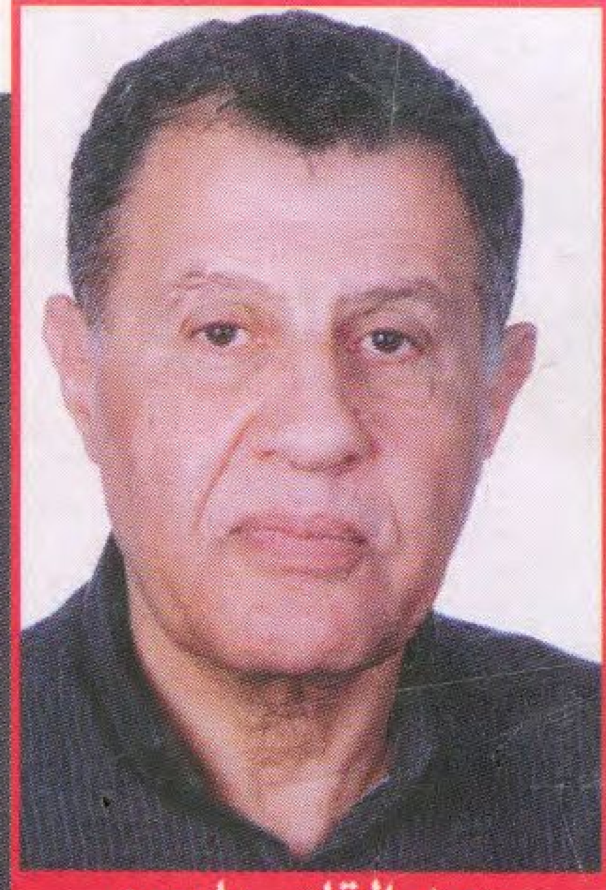
٢٩- هيكل، مرجع سبق ذكره، ص ٢٤.

٣٠- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

المحتويات

المحتويات

المحتويات



فى الذكرى التسعين لميلاد الزعيم العربي الراحل، جمال عبد الناصر، يصدر هذا الكتاب، الذى يلقي حزمة من الأضواء على حياة، وأفكار، ومواقف عبد الناصر، فى شتى المجالات، بما يقترب بالكتاب من عبد الناصر.

فى هذا العصر العربي الرديء، نترحم على عصر عبد الناصر، دون أن نُصَنِّمه.

فى سبيل تقديم أوفى وأوضح صورة بانورامية عن هذا الزعيم الظاهرة، تم تقسيم الكتاب إلى سبعة أبواب، بأربعة وثلاثين فصلاً.

لقد توزع مؤلفو هذا الكتاب على شتى ألوان الطيف الفكرى، وعلى أجيال مختلفة، بدءا من أبناء العقد الثالث إلى شباب العقد الثانى! فضلاً عن توزع المؤلفين ما بين العراق، والأردن، وفلسطين، ومصر، ناهيك عن الجنسين نأليف الكتاب.

لعل الجيل الحاضر يُطل على عبد الناصر وعصره، متمنين أن يـ... الكتاب ذخرا لذاكرتنا القومية،



I.S.B.N. 977-376-364-1





دمشق - القاهرة